

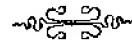
فَضْلُ الْفَتْحِ

عَلَى حَوَاشِي شَيْخِ نَلْخَيْصِ الْفَتْحِ

هو تقرير قد أحرز قصب السبق في مضمار التحقيق. وحوى من براعة المباحث احاسن التدقيق. على مواد المطول
شرح تلخيص المفتاح. في علم البلاغة الذي هو للتصديق قطب دائرة الفلاح. تكفل ببيان المواضع التي لم يتعرض
لها العلامة عبد الحكيم. وتحرير ما في الحواشي عليه من صحيح وسقيم. لحضرة صاحب الفضيلة
عمدة المحققين. وعلامة الزمان على اليقين. الاستاذ الاكبر. شيخ مشايخ الجامع الأزهر

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الشَّيْبِيُّ

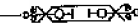
المصري حفظه الله



طبع هذا التقرير مع الشرح والحاشية المذكورين باذن من حضرة المؤلف
بمطبعة مدرسة المغفور لها والدة المرحوم عباس باشا الاول على نفقة المدرسة



تسبيه — قد حصل البدء في الطبع بشرح المطول ثم بحاشية العلامة عبد الحكيم مفصولة عنه بخط افقي
ثم بالتقرير كذلك ولا نفراد التقرير بالكلام على الخطبة انتضى تأخير وضع الحاشية الى انتهاء الكلام عليها



﴿ الطبعة الاولى — حق اعادة الطبع محفوظة لادارة أوقاف الخلية ﴾

(القاهرة :)

مُطْبَعَةُ مَدْرَسَةِ وَالِدَةِ عَبَّاسِ الْأَوَّلِ

سنة ١٣٢٣ هجرية — ١٩٠٥ ميلادية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان :

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

(قال الشارح) الحمد لله الذي ألهمنا : الإلهام لغة الاعلام مطلقا وعرفا لقاء الخير في قلب الغير بلا استفاضة فكرية منه ولا يخفى ان الخير ليس داخل في حقيقة الإلهام بل في مفهومه وكذلك النسبة اليه انما هي داخلية فيما يعبر به عنه والا لكان أمراً نسبياً فالإلهام أمر بسيط حقيقته لقاء خاص يعنون عنه بالقاء الخير فالخير والنسبة اليه داخلان في هذا المفهوم العنواني خارجان عن حقيقته وقولهم الحد متحد مع المحدود انما هو فيما اذا كان المحدود مركباً أما اذا كان بسيطاً في الخارج فالأجزاء الحدية فرضية محضة قال الشيخ في التعليقات الحد له اجزاء والمحدود قد لا يكون له أجزاء وذلك اذا كان بسيطاً وحينئذ يخرج العقل شيئاً يقوم مقام الجنس وشيئاً يقوم مقام الفصل وأما في المركب فان الجنس يناسب المادة والفصل يناسب الصورة فظهر ان التركيب الذهني قد يكون من الجنس والفصل وقد يكون مما يقوم مقامها والاول يستلزم التركيب الخارجي ولا يكون بدونه والثاني خير مستلزم له بل وجب أن يتحقق بدونه انتهى ولما كانت الالفاظ موضوعة للحقائق دون عنوانها كان دلالة الإلهام على الخير والنسبة اليه دلالة على خارج الموضوع له ولما كان الخير والنسبة اليه مأخوذتين في المفهوم امتنع صدقه على كل لقاء خاص اذ الصدق من عوارض المفهوم لا الذات وبهذا اندفع ما قيل انه يحتاج في تسلطه على المعمول الى التجريد وكذا ما قيل انه ان اريد به الحقيقة صدق على كل لقاء خاص وأما ما قيل انه لولا التجريد لزم التكرار فوهم لان المأخوذ في المفهوم الخير المطلق لا المقيد بكونه حقائق المعاني ثم ان المراد بالإلهام هنا اما المعنى الاول وهو ظاهر أو الثاني وأريد كما نقل عن الخليلي أن معرفتهما بعد استعمال طريقها بخلق الله تعالى بطريق جري المادة لا بطريق التوليد ولا بطريق الوجوب فهو مجاز وله وجه آخر وهو ان الاعلام يطلق بمعنيين الأول تحصيل صورة من الشيء في الذهن والعلم حينئذ هو تلك الصورة من حيث قيامها بالذهن وهذا المعنى فيما اذا كان المعلوم خارجياً وحينئذ فالاعلام يتعلق بالامر الخارج أولاً لانه اذا حصل في ذهنك صورة شيء يقال ان ذلك الشيء معلوم به بفتح اللام ومعلوم لك وما في ذهنك من صورته آلة للملاحظة ولا تصير تلك الصورة ملحوظة معلومة الا ثانياً والثاني تحصيل ذات الشيء في الذهن والعلم حينئذ هو نفس ذلك الشيء من حيث قيامه بالذهن وهذا فيما اذا كان المعلوم قائماً بالنفس كالمعاني الملقاة هنا فآله يكفي في علمها حصول انفسها بناء على ما قالوا ان العلم بالامور الخارجية عن النفس علم انطباعي وبالامور القائمة بها علم حضوري يكفي فيه حضورها بنفسها عند النفس بمعنى أنه لا يحتاج الى حصول صورة منتزعة منها لا بمعنى أن مجرد قيامها

بالنفس كاف حتى يرد أنه لو كان كذلك لكان جميع الصفات القائمة بالنفس معلومة لنا والوجدان يكذبه فلما كان ما هنا من
 القبيل الثاني عبر عنه بالألهام إشارة الى كفاية الالتقاء في حصول العلم بدون تلك الصورة المنتزعة تنصيماً على المراد فتأمل
 (قوله) حقائق المعاني ودقائق البيان : المراد بهما خواص التراكيب بقرينة الشروع في العلم المتكفل ببيانها دون غيرها
 فحقائق المعاني في الخصوصيات أعني المعاني الثواني المفادة بالتراكيب وهي محمولات مسائل هذا العلم أعني علم المعاني
 وعلم موضوعاتها علم المعاني الأول كما نقل عن الشارح عند مفتتح الفن الأول حيث قال إن وجه تسميته بعلم المعاني أنه
 يبحث عن الكيفيات والخصوصيات التي تعتبر في المعاني أولاً وبالذات وفي الألفاظ ثانياً وبالعرض فنبهوا على أن هذا
 العلم يتعلق بالمعاني وكيفياتها لا بالألفاظ أنفسها على ما سبق الى بعض الإوهام انتهى فلما لم يكن للمعاني الأول اعتبار إلا
 عند عروضها لها لأنها التي بها يتفاضل الكلام ويتحقق الإعجاز سماها حقائق المعاني كأن المعاني الأول لا حقيقة لها سواها
 مشيراً بأصافتها إليها الى ما هو التحقيق من أنها تعرض لها أولاً وبالذات والألفاظ ثانياً وبالعرض وحيث لا إضافة لامية
 والمراد بالمعاني المعاني الأول والحقائق ما به الشيء هو هو ويحتمل أن المراد بالحقائق ما يقابل الحجاز لأنها لما كانت المرادة
 بالتركيب البليغ كانت المعاني الأول كأنها مجازات بالنسبة إليها فالإضافة على معنى من أو إضافة الصفة الى الموصوف ويحتمل
 أن الإضافة بيانية على سبيل المبالغة كأن غيرها ليس بمعنى والمراد بالحقيقة الشيء الثابت الذي لا يتبدل كما أنه ملحوظ أيضاً
 على المعنيين الأولين لمقابلتها بدقائق البيان أعني كيفيات الدلالة فإنها متبدلة باختلاف اللوازم وعلى هذا فلا إشارة لعلم المعاني
 من جهة المعنى لأنه المتكفل ببيانها دون غيره ويحتمل أن المراد بحقائق المعاني مسائل علم المعاني بناء على أن حقيقة كل
 علم مسائله وجمع الحقائق إشارة الى أن كل مسألة بمنزلة علم وهذه المسائل موضوعها المعاني الأول على ما مر عن الشارح
 أو الألفاظ العربية من حيث مطابقتها لمتن الحلال نظراً للظاهر كما سيأتي عن عبد الحكيم وعليه فلا إشارة لعلم المعاني من جهة
 اللفظ والمعنى ودقائق البيان هي كيفيات الدلالة المختلفة بالوضوح والخطأ الباحث عنها علم البيان فإنه يطالع على تمام المراد
 من الكلام أعني ما يعتبر في دلالة الكلام على ذلك المراد من مراتب الوضوح وزيادة ونقصاً وإنما كانت دقائق الدلالة
 مسلماً لا ببنائها على اللوازم بخلاف الدلالات الوضعية وفي الكلام إشارة الى أن المعاني إنما يبحث عن أصل الفكرة المراد
 بخلاف البيان ثم إن أريد بالبيان اللفظ الذي به البيان لفتح كشف مد في النفس بالكلام الخسني كانت الإشارة الى علم
 البيان من جهة المعنى وإن أريد الفن كانت من جهة المعنى واللفظ ولا يخفى على الفطن بعد ذلك حسن تقديم حقائق
 المعاني على دقائق البيان إذ يعتبر المعنى ثم يدل عليه والتعبير عن الأولى بالحقائق لثبوتها وعدم تبدلها وعن الثانية
 بالدقائق لما مر ولعدم مناسبة الحقائق لها لتبدلها باختلاف اللوازم وإنما لم يذكر البديع باسمه الصريح بل أشار له ببدائع
 الأيادي اشعاراً بكونه من قبيل الواحق والتوابع لا دخل له في البلاغة فهو ذاتي الحل عن أن يجعل علماً برأسه كما نبه
 عليه في شرح المفتاح هذا وفي قوله المعاني والبيان إشارة الى أن الاسم هو المعاني والبيان بدون لفظ العلم ويدل له قول
 السككي في المفتاح اعلم أن علم المعاني الخ كما نبه عليه الشارح في الشرح قال اللهم إلا أن يحمل على حذف ما هو
 المضاف كما يقال رمضان مع أن العلم شهر رمضان واعلم أنه يستفاد من كلام البيضاوي والزمخشري أن إضافة العام الى
 الخاص بمعنى من البيانية حيث جعلوا إضافة الله الى الحديث على تقدير ارادة الحديث المنكر بيانية وكذا إضافة البهية الى
 الإنعام في قوله تعالى أحلت لكم بهيمة الأنعام مع أنها من إضافة العام الى الخاص وهو الظاهر لأن شرط من التبيينية أن
 يصح إطلاق المجرور بها على المبين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الأوثان لكن المذكور في كتب النحو ما عدا —

وخصصنا بدائع الايادي وزوائج الاحسان :

الرضى انها لامية وقد جرىنا على كل من القولين فيما قررنا وبه تعلم وجه التسمية بالبيان وبالتي للبيان وهو ان الاولى على معنى من البيان والثانية على معنى لام التبين

(قول الشارح) وخصصنا بدائع الايادي : قال الشريف قدس سره تخصيص الشيء بالشيء جعل الاول خاصاً بالثاني لا يتجاوز لغيره وهو على عكس المراد في نحو قولنا خصصت فلاناً بالذكر اذ المطلوب جعل الذكر قاصراً عليه لا يتجاوز لغيره لا جعله هو مقصوداً على الذكر فاما أن يجعل التخصيص مجازاً عن التمييز مشهوراً في العرف حتى صار كأنه حقيقة فيه واما أن يجعل من باب التضمن بشهادة المعنى فيلاحظ المعنيان معاً وتكون الباء المذكورة صلة للتضمن ويقدّر للمضمن فيه أخرى فيقال في تخصصك بالعبادة تميزك بها مخصصين اياها بك اه وبقوله مخصصين اياها بك اندفع ما يقال انه اذا تعلق الباء المذكورة بالتمييز احتاج لفظ التخصيص الى باء أخرى ويعود المحذور لانه انما يعود لو قدرنا مخصصين لك بها لا اياها بك قال عبد الحكيم فيما سيأتي التخصيص جعل الشيء مختصاً بالباء ليست صلة له حتي يصير الاول مختصاً والثاني مختصاً به بل هي باء السببية والآلة فيكون مدخول الباء مختصاً ليصير سبباً وآلة لتخصيص الشيء الاول وحينئذ فالتخصيص باق على معناه لا انه مجاز عن التمييز لكونه لازماً له أو مضمن معنى الامتياز اذ في كلا الوجهين تكلف أما الاول فلان الجواز يحتاج الى القرينة وادعاء انه مجاز مشهور حتى صار حقيقة عرفية غير محتاج الى القرينة مما لا دليل عليه والتضمن يحتاج الى قرينة لفظية على اعتبار المضمن كما صرح به الشارح في شرح الكشف اه . يعني ان التخصيص معناه القصر بالنسبة للمقصود عليه جعله مختصاً أي مقصوداً عليه وبالنسبة للوصف جعله مقصوداً فاذا قلت خصصت فلاناً كان معناه الحقيقي جعلته مختصاً أي اختص به غيره فهو مقصود عليه غيره وحينئذ يجب أن يكون الباء للآلة أو السببية لأجل أن يكون هو مقصوداً عليه فانها لو كانت للتعدي كان هو مقصوداً على غيره وهو خلاف المراد واذا قلت خصصت الذكر كان معناه الحقيقي جعلت الذكر مختصاً بغيره على انه اسم فاعل فهو مقصود على غيره فيتعين أن يكون الباء للتعدي وليس في الاول تنزيل المتعدي منزلة اللازم على ما وهم بل هو من الحذف والايصال اذا عرفت هذا فالتخصيص باق على معناه وهو القصر وقول السيد انه مجاز فيه انه لا قرينة عليه كما اعترف به حيث التجأ الى كونه مجازاً مشهوراً وما قيل من ان ظهور الباء في التعدي قرينة المجاز فيه انه كما يحتمل مع التعدي المجاز يحتمل التضمن على ان ظهور الباء في التعدي انما هو عند دخولها على الذات نحو خصصت الذكر بزيد دون ما اذا دخلت على الوصف نحو خصصت زيدا بالذكر فانه يتعين مع بقاء معنى التخصيص كما عرفت أن لا تكون للتعدي بشهادة المعنى وقوله واما أن يجعل من باب التضمن لا يرضى به السعد الذي أراد السيد بيان مراده لانه يحتاج عنده الى قرينة لفظية على اعتبار المضمن ومع امكان بقاء المعنى الاصلي على حاله لا يكون هناك تلك القرينة وما قيل انه لا وجه لهذا الاشتراط ولعله رجع عنه فيه ان التضمن مجاز عند الحاجة أو تقدير لفظ عند البيانين فكيف لا يحتاج قرينة ولا يخفى ما في الاعتذار بأنه لعله رجع عنه فانه عذر لا يعجز خرقاء والمراد بالقرينة اللفظية هو كون الحرف المذكور لا يناسب العامل الموجود في اللفظ نحو أحمد اليك زيدا ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم واعلم انه على التضمن إما أن يجعل في حل التركيب المحذوف أصلاً والمذكور حالاً كما صنع السيد وقد عرفت أنه لا اعتراض عليه وإما أن —

أثقت بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال، وأورد برأفته فرق الانام في طرق الانعام والافضال

يعكس فيقال في المثال نخصك أي نجعلك مختصاً أي به فغذف الجار واتصل الضمير بميزين لك بالعبادة فلا اعتراض أيضاً وما قيل ان التخصيص حينئذ معناه الحبس فخرج اللفظ عن مدلوله لا تضمنين فتأمل (قول الشارح) الايادي : أي النعم أطلقت عليها محازراً لان اليد بها تظهر النعمة كما يظهر الشيء بصورته فاليد بمنزلة العلة الصورية قاله الشارح في البيان وفي الفزي زيادة (قول الشارح) وروائع الاحسان : جمع رائعة أي محبة أو زائدة والى في الاحسان للاستغراق ومعناه العطايا أو المرات من الاحسان أي الاعطاء والاضافة بيانية أو للبيان بناء على الفرق بينهما واعلم ان فواصل قياس جمع المؤنث فلا يجمع عليه وصف المذكور لثلاثا يلتبس إلا اذا كان وصف غير العاقل لتنزيله منزلة المؤنث لكن هذا اذا كان وصفاً فان كان اسماً جمع عليه إذ لا مؤنث للاسم أي لا يفرق فيه بين مؤنث ومذكر بعلامة قيل جمع عليه في وصف العاقل فارس وهالك وناكس قال الرضي يمكن أن يكون كل قد غلب في شيء حتى جمع هذا الجمع

(قول الشارح) أثقت بحكمته نظام العالم الخ : الاتقان الاحكام والحكمة علم الاشياء على ما هي عليه في نفس الأمر مع العمل على وفق الصواب والباء للسببية والنظام ما ينظم به اللؤلؤ كالسلك والمراد هنا ما ينظم به أمور العالم والوفق من الموافقة والفرق بين الايجاب والاقتضاء ان الايجاب يستعمل فيما يكون اللازم متأخراً نحو هذا الطعام يوجب الشبع والاقتضاء يستعمل فيما يكون اللازم متقدماً نحو التصديق يقتضي التصور والاستدعاء يرادفه والمراد بالحال حال العالم السابق في علمه انه يكون عليه ولا يلزم من اقتضاء الحال هذا النظام أن يكون علة لفعله بل ولا ان تكون أفعاله تابعة للمصالح تفضلاً واحساناً وان قال به الفقهاء إذ اتقان النظام بالحكمة غاية الموافقة لما اقتضاه الحال فيكون حكمة مترتبة على الفعل لا داعية اليه نعم قال الشارح في شرح المقاصد الحق ان تعليل بعض الافعال سيما شرعية الاحكام بالحكم والمصالح ظاهر كالايجاب الحدود والكفارات وتحريم المسكرات وما أشبه ذلك والنصوص أيضاً شاهدة به وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون من أجل ذلك كتبنا الخ واعلم ان عطف قوله وخصصنا الخ على ما قبله من عطف العالم على الخاص إذ بدائع الإبيادي تم الالهام المتقدم وغيره وانما فصل قوله أثقت الخ لأنه كالنتيجة لما قبله فهو كبذل الاشتغال ولم يورد الفاء لتخيل العدول الى أقوى الدليلين فيعلم بالتفكر انه مترتب على ما قبله وعطف قوله وأورد الخ لكونه من تمة تلك النتيجة والكل صلة الذي هذا هو الموافق الظاهر ويجوز أن يجعل الجملة المذكورة أعنى أثقت الخ صلة بعد صلة وترك العطف لئلا يشعر لكونه ليس من نوع ما قبله بعدم استقلاله بالحمد عليه بخلاف خصصنا فان للعطف وجهاً يحمل عليه وهو انه وما قبله من نوع واحد تدبر (قول الشارح) وأورد برأفته هذا ناظر لقوله وخصصنا الى آخره : كما ان أثقت ناظر لآلهتنا ويحتمل ان المجموع

للمجموع الرأفة رحمة مخصوصة هي دفع المكروه والرحمة أهم نقله الرازي عن الفقال والفرقة الجماعة والانام جميع الخلق والافضال مرادف الانعام وازدادة الطرق الى الانعام اضافة مشبه به الى مشبه فهي لا تدنى ولا يسهة ليست على معنى حرف ويمكن أنه شبه الانعام بموضع له طرق على طريق المكنية والطرق أو اثباتها تخيل وحينئذ فالاضافة لامية ثم ان الاراد جعل الشيء مشرفاً على شيء اذ الورد الإشراف كما في القاموس وقيل الادخال وكل موجود في الكافر وغيره إذ ادخال الطريق المراد هنا بالنسبة للإيمان هو نصب الأدلة مع التمكين منها فان وجد الإيمان تحقق الانعام والا فلا تدبر

والصلاة على نبيه محمد خير من نبع من ضئضى الكرم والسباحة ، واشرف من نبع من دوحه
اللسن والفصاحة :

(قول الشارح) على نبيه : النبي انسان بعثه الله الى الخلق لتبليغ ما أوحاه اليه أي الحكمة والمصلحة في بعثه ذلك
وعدم ترتيبها بواسطة مصلحة أخرى لا يضر كما في بعض أنبياء بني اسرائيل الذين ماتوا قبل الوصول الى المرسل اليهم وعلى
هذا لا يشمل النبي من أوحى اليه لكلامه في نفسه فيلزم أن لا يكون نبياً إلا أن يدعى التغاير الاعتباري واشتقاق النبي بهذا
المعنى المذكور من النبأ بمعنى الخبر اليه ذهب سيويوه ويؤيده جمعه على نبأ كعلماء وقراءة نافع في جميع القرآن بالهمزة إلا
أنه لما ألزم العرب ابدال الهمزة بالياء وادغامه إلا أهل مكة جمع على أنبياء كجمع ما أصل لانه حرف العلة نحو سخي
واسخياء وما قيل انه اشتق النبي بمعنى الخبر من النبأ بمعنى الخبر ففيه انه لم يثبت فاعيل بمعنى مفعول إلا عند البعض حيث قال
الشاعر أمن ريحانة الداعي السميع نعم لو ثبت نبأ بمعنى أخبر كما في الصحاح كان النبي مشتقاً من النبأ بمعنى الاخبار
فيكون فاعلاً بمعنى فاعل لكن صاحب القاموس واليهيقي ينكره وقيل من النبوة بالواو أو الهمزة بمعنى ما ارتفع من الارض
كما في القاموس فهو اشتقاق من الجامد كاشتقاقه من النبأ بمعنى الخبر وما قيل من انه من النبوة بمعنى الارتفاع ففيه انه لم
يوجد في الكتب المتعارفة من اللغة النبوة بهذا المعنى كذا في عبد الحكيم على الدواني ويصغر على نبئ بضم النون وفتح
الباء وشد الياء مهموزاً عند من جمعه على نبأ كأسراء وعلى نبئ بلا همز مع حذف الحرف الزائد تخفيفاً لاجتماع ثلاث
ياء آت أو تصغير الترقيم عند من جمعه على أنبياء كذا في القاموس فافاده كلام الجوهرى ان تصغيره على نبئ جائز
عند من جمعه على أنبياء وعند من جمعه على نبأ وكذا تصغيره على نبئ خطأ كما في القاموس (قول الشارح) محمد : عطف
بيان لا صفة لأن العلم لا ينتم به وما وقع في الكشف في قوله تعالى ذلكم الله ربكم من انه يجوز في حكم الاعراب
ايقاع اسم الله صفة لاسم الاشارة أو عطف بيان إلا ان المعنى ياباه فبني على تأويله بالمعرف باللام كالمتحقق للمباداة وإلا
فمنع نعت اسم الاشارة بغير المعرفة باللام والموصول محل اجماع وقد صرح هو أيضاً في المفصل بامتناع ما غير الامر من
ويجوز أن يكون بدلاً إلا ان المقصود الاصل هنا ايضاح الصفة السابقة وتقرير النسبة حاصل تبعاً بتكرار النسبة مرتين
وان لم يكن التكرار مقصوداً في البيان بخلاف البدل فان المقصود فيه تقرير النسبة والايضاح تبع والاول اختاره الشارح
فيما سيأتي في كل موصوف أجرى على صفته نحو جأت الفاضل زيد وقوله والمؤمن العائدات الطير الخ وقال انه الاحسن
واختار بعضهم البدل لان أصل الصفة أن تجري على موصوفها ويقادها معنى فيه فاذا عبر عن الذات بها فالاولى أن تجعل
الذات مقصوداً بالنسبة كذا قيل وفي عبد الحكيم على القاضي ان عطف البيان لا تقرير فيه للنسبة أصلاً بل هو لجرد البيان
والايضاح اذ لا قصد فيه للاسناد مرة أخرى ومثله الشريف في حاشية الرضى بخلاف البدل ففيه التقرير لانه انما جيء بالاول
مبالغة في الاسناد وهذا هو المقصود به أما الايضاح فهو فيه تابع تدبر (قول الشارح) من ضئضى الكرم : الضئضى
كزبرج الاصل واصله الى الكرم لامية ويجوز أن تكون بيانية من اضافة العام الى الخاص أي منشأ هو الكرم على
طريق التجريد فان الاصل هو الذات والكرم فرع لكنه لغاية كماله جرد عن الذات وجعل منشأ لها بمنزلة الوالد فهو
ابلق من رجل عدل واعلم أنه لا بد في الاضافة اللامية من الاختصاص التام وحينئذ تكون حقيقة نحو مال زيد وجل
الفرس وما هانته فان الاصل مختص بالكرم والدوحة بالفصاحة فان لم يوجد اختصاص تام نحو كوكب الخرقاء كانت مجازية

وعلى الله واصحابه الذين بهم تلاً غرة الحق وأشرق وجه الدين ، واضمححل دجى الباطل ولمع نور اليقين :

(قول الشارح) غرة الحق : الحق في اللغة الثابت من حق بمعنى ثبت وهو صفة للواقع أعني النسبة الخبرية الثابتة مع قطع النظر عن اعتبار المعتبر اذ الكلام الذي دل على وقوع النسبة بين الشئين إما بالثبوت أو الانتفاء مع قطع النظر عن حصولها في الذهن لا بد أن يكون له نسبة ثبوتية أو سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك أولاً يكون تلك النسبة هي الواقع في الخارج ونفس الأمر ومعنى ثبوتها وتحققها انها ثابتة مع قطع النظر عن اعتبار المعتبر لا انها موجودة في الخارج ثم ان اعتبر ان هذه النسبة التي هي الواقع طابقت نفسها من حيث انها قائمة بذهن المتكلم كان الواقع مطابقاً بالكسر والحكم القائم بذهن المتكلم مطابقاً بالفتح وهذه المطابقة القائمة بالحكم وهي كونه مطابقاً بالفتح معنى مصدري تفل إليها لفظ الحق من معناه اللغوي تسمية للشيء بوصف ما هو منظور في حصوله أولاً لأن الذي ينظر اليه ويلاحظ أولاً في حصول هذا الاعتبار للحكم أعني كونه مطابقاً بفتح الباء هو الواقع فان الحكم انما يصير مطابقاً بفتحها اذا نسب اليه الواقع واعتبر من جهة الفاعلية صريحاً فيقال طابق الواقع الحكم والواقع متصف بالمعنى اللغوي كما عرف ثم اشتق من ذلك المعنى المصدري الصفة المشبهة ووصف المعتد والحكم به فلحق معان ثلاثة أحدها اللغوي وهو الثابت المقول عنه والثاني كون الحكم مطابقاً والثالث الصفة المشبهة المأخوذة من هذا المعنى وبه يوصف الحكم بالحق مواطاة فيقال حكم حق وان اعتبر ان الحكم القائم بذهن المتكلم طابق نفسه من حيث هو في الواقع سميت هذه المطابقة القائمة بالحكم وهي المعنى المصدري المعبر عنه بكون الحكم مطابقاً بكسر الباء للواقع بالصدق لان المحوظ في هذا الاعتبار أولاً هو الحكم فانه انما يصير الحكم مطابقاً بكسرها اذا نسب الى الواقع واعتبر من جهة الفاعلية صريحاً فيقال طابق الحكم الواقع والحكم متصف بالمعنى اللغوي للصدق أعني الانباء عن الشيء على ما هو عليه فيكون تسميته بهذا الاعتبار بالصدق أيضاً تسمية للشيء بوصف ما هو منظور في حصوله أولاً وانما لم يجعل الأمر بالمعكس بأن يسمى كون الحكم مطابقاً بفتحها بالصدق وكون الحكم مطابقاً بكسرها بالحق تسمية للشيء بوصف ما هو منظور فيه ثانياً لان التسمية بوصف المنظور فيه أولاً ارجح لقرينه وانسياقه الى الفهم من وصف المنظور فيه ثانياً فان قلت الانباء صفة المتكلم والمقصود بيان حال الصدق الذي هو صفة الحكم قلت الانباء مصدر مبني للمفعول أعني كون الشيء مخبراً عنه على ما هو عليه ولا شك في كونه صفة الحكم كذا في حاشية عبد الحكيم عن الخليلي مع ايضاح يسير من السيد على المطالع قال عبد الحكيم بقي ان كون الانباء معني لغوي بالصدق محل تردد اذ لم يوجد في الصحاح وغيره من الكتب المشهورة انتهى لكن قال السيد الزاهد فيما نقل عنه على حاشيته لرسالة العلم المنسوبة للرازي بالصدق معنيان في اللغة الاول وصف القضية وهو بمعنى مطابقة القضية للواقع والثاني وصف القائل وهو بمعنى الاخبار عن قضية مطابقة انتهى وحينئذ لا حاجة في تسمية مطابقة الحكم للواقع صدقاً الى قولهم تسمية للشيء بوصف ما هو منظور في حصوله أولاً واندفع قول عبد الحكيم بقي الخ هذا وقد عرفت أن المطابقة نسبة يصح أن تعتبر لكل من الجانبين فان اعتبرت من جانب الواقع وصف الحكم بالحق وان اعتبرت من جانب الحكم وصف بالصدق كل ذلك لما مر من التوجيه وأما ما وجه به القنري فزيادة على انه لا فرق عليه بين الحق والصدق يلزمه أن لا يكون التوجيهان على ستن واحد فان توجيه الصدق يرجع لما قلنا بخلاف توجيه الحق كما يعرفه التأمل فيه فليتأمل

ولمعد فإن أحق الفضائل بالتقديم، واسبقها في استيجاب التعظيم، هو التحلي بمحائق العلوم والمعارف:

(قول الشارح) وبعد فإن الخ: هذه الفاء اما على توهم أما وعلى تقديرها في نظم الكلام لكن التوهم توهم لان غايته انه عذر عن وقوعها في غير محلها اذ معناه حكم العقل بواسطة الوهم انها مذكورة في النظم بواسطة اعتيادهم بها في أمثال هذا المقام فهو حكم كاذب وخطأ لا يحمل الكلام عليه خصوصاً وقد كثر والتقدير اشترطه الرضى بان يكون بعدها الامر أو النهي لان الامر لازام الفعل لفاعله والنهي لازام ترك الفعل لفاعله فناسب الزام الفعل أو تركه للمفعول وذلك بان يقدر اما قبل المنصوب وتدخل فاءها على الامر والنهي فان ما قبل فاءها مازوم لما بعدها وعلى التقدير قالوا عوض عن أما اذ لا يجوز الجمع بينها وبين أما لانها في أوائل الكتب إما من الاقتضاب أو فصل الخطاب وكلاهما يقتضيان الاقطاع عما قبله فالأظهر انها لاجراء الظرف مجرى الشرط كما في قوله تعالى واذا لم يهتدوا به فسيقولون هذا كذا في عبد الحكيم على الخيالي والقاضي مع زيادة من الرضى وحينئذ قالوا عاطفة لقصة على قصة والجامع ان ما سبق تمهيد للتصنيف وهذا بيان لسببه ويجوز ان يكون من عطف حاصل إحدى الجملتين على الأخرى وحينئذ لا حاجة الى الجهة الجامعة بين الجملتين واعلم أن من يقول بالتوهم يوجب فعل الشرط وجوابه اجراء للتوهم مجرى الحق نه عليه بعض حواشي الفخرى وهو مأخوذ من كلام عبد الحكيم السابق في توجيه التوهم وان المقصود من التعليق بناء عليه تأكيد أمر القول المذكور والا فلم يقع قول بعد تأمل (قول الشارح) أحق الفضائل: الحق الثابت وهو غير مقول بالتشكيك حتى يتأتى التفضيل فلمز أن يكون بمعنى الاليق والسين والتاء في استيجاب زائدتان أو للطلب أي اسبق الفضائل في التسبب لايجاب أي الزام التعظيم أو أسبقها في طلبها لازام التعظيم هو ما ذكر

(قول الشارح) التحلي هو التزین بخصوص الحلی فاستعماله في الاتصاف بالحقائق مجاز مرسل أو استعارة وما تقدم في الالهام يندفع لزوم التجريد

(قول الشارح) هو التحلي والتصدى الخ: كل منهما خبر عن كل من الأحق والأسبق ويحتمل ان الاول خبر عن الاول والثاني عن الثاني قال السيد في حاشية الرضى في مثل ذلك فان قلت اذا كان من قبيل العطف في المفردات وجب تشارك المفردين في الاسناد الى شيء واحد وهو باطل قطعاً قلت ربما يعتبر العطف بينهما أولاً حتى يصيرابه كشيء واحد فيسند المجموع الى مجموع المبتدا على ارادة التفصيل اعتماداً لهم على فهم السامع وفي شرح الكشف للشارح انه لا بد في مثله من اعتبار التقديم والتأخير ورده الشريف بانه اذا اعتبر تقدم خبر المعطوف عليه على المعطوف لم يبق للواو في خبر المعطوف وجه وجعله لتأكيد لصوق الخبر بالخبر عنه قصور وعجز اه وحاصله انه إن أراد التوزيع فهو يمكن بدون اعتبار تقديم خبر المعطوف الاول على المبتدا الثاني بل يكفي فيه ملاحظة رجوعه اليه مع توسط المبتدا الثاني وان أراد حقيقة اعتبار التقديم والتأخير لزم المحذور المذكور (قول الشارح) بمحائق العلوم والمعارف: المراد بها ما ليس آلة لغيره بل مقصود لذاته وهو العلوم المترتبة على الصناعات الآتية فانها المقصودة منها ولذا آثرها بالتحلي والحقائق فان الحلي انما هو تلك الحقائق أما الصناعات قالة لها ولذا عبر فيها بالتصدي وقدم الحقائق وما يتعلق بها لشرفها وان تأخر وجودها الخارجي عن آلائها ويحتمل أن يراد بمحائق العلوم مسائل جميع العلوم وقواعدها آلية أولاً وعطف عليها ودقائق الصناعات لاحتياجها الى عمل زائد فهو من عطف الخاص للكتبة

والتصدي للاحاطة بما في الصناعات من النكت واللطائف ، لاسيما علم البيان ،

(قول الشارح) بما في الصناعات : العلوم اما ان لا تكون في نفسها آلة لتحصيل شيء آخر بل تكون مقصودة بذواتها وتسمي غير آلية كالحكمة وهي العلم الباحث عن أعيان الموجودات التي ليس وجودها بقدرتنا واخبارنا وإما أن تكون آلية غير مقصودة في انفسها بل آلة لتحصيل غيرها مما هو باختيارنا وتخص باسم الآلية والصناعة وتنقسم الى قسمين أحدهما ما يكون حصوله بمجرد النظر والاستدلال والثاني ما لا يكون حصوله الا بمزاولة العمل كالحياطة والقسمان صناعة عند الخاصة والثاني صناعة عند العامة ثم انه لا يلزم من تعلقه بكيفية العمل ان يكون العمل موضوعه فان موضوع المنطق المعقولات الثانية والعمل فيه هو الفكر نه عليه السيد في حاشية المطالع وبهذا ظهر أن المراد بالعمل هو تحصيل غيرها وأن إطلاق الصناعة على علم التفسير لا شبهة فيه اذ الغرض منه أي من العلم الذي به يمكن التفسير بيان معاني كتاب الله سبحانه وتعالى وهذا هو المراد بالعمل بالنسبة اليه وكيفيته نحو تقييد المطلق وتخصيص العام مما يترتب عليه بيان المراد قال في الاثقان قال ابو حيان التفسير علم يبحث فيه عن كيفية النطق بالفاظ القرآن وعن مدلولاتها واحكامها الافرازية والتركيبة ومعانيها التي تحمل عليها حال التركيب وتتمت لذلك فقولنا علم جنس وقولنا يبحث فيه عن كيفية النطق بالفاظ القرآن هو علم القراءات وقولنا ومدلولاتها أي مدلولات تلك الالفاظ هو متن علم اللغة الذي يحتاج اليه في هذا العلم أي الذي يخص ما في القرآن من الالفاظ وقولنا واحكامها الافرازية والتركيبة هذا يشتمل على التصريف والبيان والبدیع وقولنا ومعانيها التي يحمل عليها حالة التركيب يشتمل على ما دلالاته بالحقيقة ومادلالاته بالمجاز فان التركيب قد يقتضي بظاهره شياء يصد عن الحمل عليه صاد فيحمل على غيره وهو المجاز وقولنا وتتمت لذلك هو معرفة الناسخ وسبب النزول وقصته توضح بعض ما بهم في القرآن ونحو ذلك وقال الزركشي التفسير علم يفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم أي بيان معانيه واستخراج احكامه وحكمه واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان واصول الفقه والقرآن يحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ اه ولعل المراد بالعلم على الثاني الملكة . في شمس العلوم الحرفة اسم من الاحتراف وهو الاكتساب بالصناعة أو بالتجارة والصناعة ما يرتزق منها فعليه هما متعايران وفي القاموس الحرفة الصنعة والصناعة ما يرتزق منها وعليه هما متحدان وكلاهما في صناعة العامة (قول الشارح) بما في الصناعات من النكت واللطائف : المراد بكونها في الصناعات انها تعرف بها فيما كانت الصناعة آلة له كما ينبه عليه قوله المطالع على نكت نظم القرآن كذا قيل ولا حاجة اليه بل من مسائلها ككون التأكيذ لدفع الانكار فيعلم منه أن ما في القرآن لذلك مثلا (قول الشارح) من النكت واللطائف : النكتة الامر الدقيق من نكت في الارض أثر فيها لتأثيرها في النفس والاطيعة الاشارة الدقيقة المعنى تلوح لفهم ولا تسعها العبارة فهي أخص

(قول الشارح) لاسيما علم البيان : هذه الكلمة ينبه بها على اولوية ما بعدها بالحكم المنسوب لما قبلها وذلك يقتضي انها ليست من ادوات الاستثنا لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات قال ابن مالك في شرح التسهيل يدل على فساد كونها استثنائية ان أصل أدوات الاستثنا الالفاظ وقع موقعه مغنياً عنه فن ادواته وما لا فلا ومعلوم وقوع الالفاظ موقع حاشا واخواتها فوجب الاعتراف باستثنائيتها بخلاف لاسيما فلا يعد منها بل مضاد لها لدخول تاليه في متلوه مشهوداً له بأحقية بذلك من غيره فما قيل انها للاستثناء والاخراج من المساواة الى الاولوية كاف فيه ليس بشيء اذ ليس شيء من ادوات —

الاستثناء بتلك المثابة وكذا ما قاله خطاب المريني كغيره ان ما بعد لاسيا مسكوت عنه فاذا قلت جا القوم ولاسيا زيد
فعناه ولا مثل زيد في من جاء فهو بمنزلة لم يجي مثل زيد فاما نفيت ان احداً من جاء شبيه بزيد ولعل زيدا جاء أو لم
يجي فانه يخالف لمواقع سيما من الكلام كما لا يخفى على العارف بها وعلى هذين المذهبين لا بد من الخبر وهناك مذهب
ثالث وهو ان لاسيا بمنزلة الا وما بعدها منصوب على الاستثناء المتصل فلا خبر لها وهو ممنوع ايضا بما منع به الاول
وحينئذ فلا محيد عما مال اليه ابن مالك وبه ظهر وجه منع الاندلسي انتصاب المعرفة بعدها على الاستثناء وفهم بعضهم من
قوله لا ينتصب بعد لاسيا الا النكرة انه يمنع انتصابه بتقدير اعني وهو خطأ لان كلامه في الانتصاب الكائن من تعلقات
لاسيا وهو الانتصاب قياسا على انه تميز بنا على ان ما يتقدر التنوين فيكون نكرة أما الانتصاب بتقدير فعل المعرفة والنكرة
فيه سواء ولا يخص هذا التركيب به عليه الرضي والجمهور مع الاندلسي فيما قال فمن وهمه فقدوهم وسي كمثل لفظا ومعنى
وعينه واو قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء وتشديد يائها ودخول لا عليها والواو على لا واجب قال ثعلب من استعمله
على خلاف ما جاء في قوله ولاسيا يوم بدارة جلجل فهو مخطيء قال الشيخ الاثير ومن أحكامها انها لا ترد بعدها الجملة
مصحوبة بالمعطف وقال بعض المحققين من النحاة ما بعدها خبر لمضمر محذوف وظاهر كلامه انه يحذف وجوبا ولعل وجه
ذلك كله ان التركيب جري مجرى الامثال وما تقدم من أن الجملة لا تقع بعدها مصحوبة بالواو قال به المرادي وسلمه
الداميني واما ما قاله الرضى من أنه يتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة منها انه ينقل سيما الى معنى خصوصاً معمولاً
لاخص مقدراً باقياً على نصبه الذي كان له مع لا مع كونه منصوب المحل الى المصدر ومع حذف ما بعدها وإهمال لا فاذا
قلت زيد شجاع لاسيا راكبا فراكبا حال من معمول الفعل المقدر اى أخصه خصوصاً حال كونه راكبا بزيادة الشجاعة
ولفظ زيد محذوف بعد لاسيا فالنقل مقيد بحذفه وحينئذ يندفع ما قيل ان النقل انما يكون اذا هجر المعنى الاول لانه اذا
كان النقل مقيداً بما اذا حذف ما بعده لاشبهة في ترك المعنى الاول حينئذ فليس فيه حكاية ذلك عن العرب ولا عن
ائمة اللغة فيحمل على انه من كلام المولدين ولذا قال الدماميني انه لم يوجد في كلام المتأخرين من علماء الهيم فينبغي تحريره
قال بعض المتأخرين من شرح التسهيل قد حررناه فوجدناه لا أصل له في اللغة العربية أصلاً وحسبك اثير الدين وعدم
اطلاعه على وروده مع تضلعه وغرارة علمه وبه تعلم أن من تمسك في رد كلام المرادي بكلام الرضى فقد وهم وذكر
الفارسي ان لاسيا يجوز أن يكون نصباً على الحال واعتراض بدخول الواو وهي تنافي الحال المفردة وبعدم تكرار لا وهي
مهملة بمعنى غير وما أجاب به الدماميني من أن الفارسي يشترط حين الحالية عدم الواو وان تكرار لا موجود معنى وذلك
كاف على ما ذهب اليه الزمخشري فانه قال في فلا اقتحم العقبة انه في معنى فلا فلك رقة ولا أطعم مسكيناً ووجه ذلك هنا
أن قام القوم لا مماثلين زيدا في معنى لا مساوين لزيد في حكم القيام ولا أولى منه بل هو أولى منهم فقد رده الشمني بان كلام
الفارسي لا اشعار له في الفرق بين سي مدخولة الواو وبينها خبر مدخولة وبان الزمخشري انما اكتفى بالتكرير معنى لتفسير
مدخولها بمتعدد فكانها تعددت لفظاً وهو في لاسيا زيد متف واعلم ان ما بعد سيما إما مضاف اليه وما زائدة أو بدل من
ما وهي نكرة غير موصوفة أو مرفوع خبر مبتدا محذوف والجملة صلة أو صفة لما موصولة أو نكرة موصوفة وحذف صدر
الصلة أو الصفة هنا واجب لما تقدم انه جرى مجرى الامثال والخبر محذوف أي موجود وقال الاخفش ما خبر فيكون
المعنى لا مماثل شيء هو علم البيان ويلزمه قطع سي عن الاضافة بلا عوض ويجب أن يكون ما نكرة موصوفة وما قيل يحتمل
أن تكون موصولة وان الاخفش رجع الى قول سيويوه من ان العامل في خبر لا هو ما كان عاملاً قبل ففیه أن خبر لا —

المطلع على نكت نظم القرآن ، فانه كشف عن حقائق التنزيل رائق ، مفتاح لدقائق التأويل فائق ،
تبيان لدلائل الاعجاز وأسرار البلاغة :

لا يكون معرفة سواء كان العمل فيه لها أو لغيرها لان لا الثبوت انما تعمل اذا كان اسمها نكرة فيلزم أن يكون الخبر نكرة
لامتناع تكثير المبتدا وتعريف الخبر والواو الداخلة عليها في بعض المواضع اعتراضية وقيل حالية وفي هذا القدر كفاية
للفطن والله سبحانه وتعالى أعلم

(قول الشارح) المطلع على نكت نظم القرآن: النظم تأليف الكلمات مترتبة المعاني متناسقة الدلالات في الوضوح
والخفاء و اضاف النكت الي النظم لانها غايات مرادة من هيئته المخصوصة والمراد بها خواص التراكيب التي بها يطابق
اللفظ مقتضى الحال فهي شاملة لكيفيات الدلالة والمرتبة العليا التي بها الاعجاز والمعاني الكثيرة في اللفظ القليل والنكتات
التي خفيت بسبب اشكال اللفظ وغموضه والنكتات التي في المجل من حيث الاجمال والتي في المفصل من حيث التفصيل
يدل على هذا تعليل الاطلاع بالتعالييل الآتية فالمراد بنكتات النظم جميعها كما أفاد ذلك تعليله بقوله قواعده كافية الخ :
فلا يحتاج الى غيره ثم ان سبب اطلاعه عليها في نظم القرآن أنه يبحث عنها في اللفظ العربي من حيث مطابقتها مقتضى
الحال بتلك الخواص لانها محمولات مسائله كما عرفت ولفظ القرآن منه

(قول الشارح) فانه كشف الخ : أي مبالغ في الكشف عن حقائق أي معاني التنزيل وقد علمت أن المراد بنكت
النظم النكت الداعية لهذا النظم أي تأليف المؤلف المخصوص فكأنه قال أخص المطلع على نكت النظم بزيادة فضل لانه
مقي اطلع عليها من جهة انها السبب في اختيار ذلك النظم أي التأليف فقد كشف عن معاني الفاظ التنزيل اذ كون التأليف
لها انما هو لاجل أن تقاد بالالفاظ فاختلف المعلول والعلة ولا حاجة الى ما تكلفوه هنا فليأمل ومعنى المبالغة أن الكشف
وكاله ثابت له لا الكمال فقط اذ لا يشاركه غيره الا أن تكون المبالغة بالنسبة لعلم الاصول كما سيأتي في الشارح ثم ان هذه
الفقرة ناظرة لقوله الهما حقائق المعاني

(قول الشارح) مفتاح لدقائق التأويل : المناسب لما قبله أن يكون من إضافة المسبب الى السبب أي المعاني الدقيقة
التي حصلت بسبب التأويل أي صرف اللفظ الى ما يؤول اليه وانما كان مقتاحا لها لانه يبين فيه للعلاقات التي بسببها
يستعمل اللفظ في معناه المجازي الذي يؤول اليه المعنى الحقيقي بواسطة تلك العلاقات نحو قولهم لما كان الاستواء على العرش
وهو سرير الملك مما يرادف الملك جعلوه كناية عن الملك فقالوا استوي فلان على العرش يريدون ملك وان لم يقعد على
سرير البتة وحينئذ فالمراد بنكتات النظم المطلع عليها بالنسبة لهذا هي وجوه الدلالات على المعنى المراد فكانه قال أخص
المطلع على نكت اللفظ وهي وجوه الدلالات لانه يبين المعاني الدقيقة التي ينصرف اليها اللفظ بسبب تلك الوجوه فهذه
الفقرة ناظرة لقوله ودقائق البيان

(قول الشارح) تبيان لدلائل الاعجاز الخ : أي المراتب العليا من البلاغة التي هي وجوه الاعجاز وهذه المراتب
أسرار البلاغة يعني أنها المقصودة من مطابقة الكلام لمقتضى الحال اذ المقصود بالكتاب الاعجاز فالمغايرة بحسب العنوان
فقط في الرضى شرح الشافية ان الثبيان ليس ببناء مبالغة والا لا انفتح تأوه بل هو اسم أقيم مقام مصدر بين كما أقيم نباتا
مقام انباتا فالمبالغة من الاخبار به لا من صيغته

ايضاح لمعالم الایجاز وآثار الفصاحة ، تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله تعالى ومعضله ، تقريب
للفصوص على فرائد مجمله ومفصله ، قواعد كافية في ضوء المصباح الى انوار التأويل ١ ،

(قول الشارح) ايضاح لمعالم الایجاز : أي العلامات الدالة على الایجاز بأن يبين المقتضى لاحتواء اللفظ القليل على
المعنى الكثير وهي النكات المرادة في التركيب كما في قوله تعالى ولكم في القصص حياة فانه يبين في المعاني ان فيه نصا
على المطلوب الذي هو الحياة بخلاف قولهم القتل اننى للقتل وان التنوين فيه للتعظيم فيمنهم عما كانوا عليه من قتل جماعة
بواحد وانه مطرد لان القصص مطلقا سبب للحياة بخلاف القول المار لان القتل ظلما ليس اننى للقتل بل هو ادعى له
وغير ذلك. وآثار الفصاحة خلو الكلام عن التعميد لخلل في النظم أو الانتقال بسبب تقديم أو تأخير أو حذف في الاول
أو ايراد اللوازم البعيدة في الثاني والاول يبحث عنه في علم المعاني كما في قوله ولكل كلمة مع صاحبها مقام الى اخره والثاني
يبحث عنه في علم البيان وما قيل ان المراد بها الاطناب والمساواة ففيه انهما أثر البلاغة لا الفصاحة كما سيأتي إن شاء الله
تعالى واردة البلاغة من الفصاحة وان اطلقت بمعناها كما سيأتي يأباه السياق مع لزوم التكرار في المعنى هذا ووجه اطلاعه
من هذه الجهة على نكات النظم ظاهر

(قول الشارح) تلخيص لغوامض الخ : هذه الاضافات على معنى من أي تلخيص للغامض الكائن من المشكل الكائن
من الكتاب وحينئذ يلخص غيره بالاولى يعني ان بيان المشكل انما يكون بعد بيان ماسبق له النظم المخصوص من الاغراض
وذلك البيان متكمل به هذا العلم والتلخيص التبيين والشرح والتلخيص على ما في الجوهرى والقاموس والاختصار من القول
على ما يحتاج اليه على ما في النهاية ولا شك ان الاشكال والغوص راجع الى المعنى فالاختصار على المحتاج اليه فيه يكون
بدفع الزائد الذي به الاشكال غايته أن استعماله في المعنى مجاز والمعضل بكسر الضاد المعنى فيكون متعديا أو المشتد المستغرق
فيكون لازما وتفتح الضاد على الاول مبالغة في اعضاله كأن اعضاله أعضله وعطفه تفسيرى ويحتمل انه أغص الغامض تدبر
(قول الشارح) تقريب للفصوص : أي في عباراته أي الاطلاع على فرائده أو لأجل فرائده فاما أن تجعل على على بابها
ويحتاج للتضمن أو تجعل بمعنى اللام وقوله مجمله ومفصله أي النكات المتعلقة به من حيث الاجمال كالنكات المتعلقة
بالفصل والوصل أو من حيث التفصيل كالنكات المتعلقة بالمفردات وفي الكلام تشبيه الفكر في معاني عباراته بالفصوص
وهو النزول في قاع البحر ويحتمل أن لا تضمن والفصوص مجاز عن الوقوف على المراد وما في الفزرى من أن فيه تضمينا
ثم تشبيه الاطلاع بالاستخراج لوجه له اذ لا حاجة في التضمن للتشبيه وما قيل ان الاطلاع المضمن مطابق والمشبّه اطلع
آخر مقيد لا حاجة اليه بل لا وجه له أيضا نعم يمكن أن يكون وجه آخر بان يستعمل الفصوص في ثمرته وهو الاستخراج
مجازاً ثم ينقل منه الى الاطلاع فهو مجاز على مجاز تأمل ثم ان الفصوص على الفرائد انما يكون بعد معرفة الاغراض التي
سبق لها النظم المخصوص والحاصل ان هذه التعاليل من قبيل البرهان الانى فكلها ثمرات الاطلاع على نكت النظم فان
جعل قواعد الخ : كلاما مستأنفاً فالامر ظاهر وان كان من العلل به فكذلك اذ الكل مرتب على بيان الاغراض
(قول الشارح) قواعد كافية الخ : بيان لعدم احتياج غيره معه في معرفة دقائق التأويل فان الاستفادة مما سبق انه
مفتاح لها ولا يلزم منه كفايته فيها ومعنى كفايتها في ضوء المصباح أن هذا المصباح لا يحتاج في حصول الضوء له الى
غيرها وحينئذ فليس مصباحا الا بها وقوله الى انوار متعلق بضوء لما فيه من معنى الافضا أو بمقدر أي المصباح الموصل —

موارده شافية عن التهاب الاكباد الى اسرار التنزيل ، به ظهر لباب آثار تراكيبه وضفاً ، ومنه عذب عباب
ببحار أساليبه وصفاً ، لا يدرك الواصف المطارى خصائصه * وان يكن سابقاً في كل ما وصفنا
ثم انه قد وقع في ايدى جماعة هم اسراء التقليد :

ان يجوز حذف الموصول مع بعض الصلة ثم ان المراد بانوار التأويل إما الدقائق المتقدمة وكفاية القواعد فيها بان تجعل كبرى
لصغرى سهلة الحصول كأن يقال في زيد أسد الشجاع بينه وبين الاسد علاقة وكل معنى بينه وبين غيره علاقة يصح
اطلاق لفظه عليه فالقواعد تدل على الجزئيات الموصلة الى الانوار وهى الدقائق فقواعده كافية في نور العقل الحاصل من
معرفة الجزئيات بواسطة الموصلة الى الانوار وعلى هذا لم يلاحظ أن الجزئيات طريق وإما تلك الجزئيات بان تجعل
طريقاً للوصول الى التأويل فضوء المصباح مظهر للطريق التي تسلك للتأويل فتلك القواعد كافية في نور العقل الذي يتبين
به الجزئيات التي تسلك للتوصل الى التأويل . والقواعد والكافية والضوء والمصباح أسماء لبعض كتب النحو كما أن ما قبل أسماء
بعض كتب البلاغة واليك تقرير المجازات

(قول الشارح) موارده شافية الموارد جمع المورد وهو محل ورود الماء والمراد بها الفاظه شبهت بالموارد بجمع نيل ما
يزيل التهاب الاكباد من كل فاطلق اسمها عليها استعارة أصلية أو شبه النظر والتأمل في الالفاظ لنيل ذلك بالورود لنيل الماء
واستعير الورود للنظر والتأمل واشتق من الورود بمعنى النظر في الالفاظ للمعانى مورد بمعنى مكان النظر استعارة تبعية واخطأ
بعض الناظرين هنا فاحذره (قول الشارح) شافية عن التهاب الخ : ضمنه معنى الابعاد فعداه بمن والالتهاب الاحتراق
والكبد عضو اودعه الله سبحانه وتعالى قوة ينحذب اليه بواسطة الجزء النافع من الاذنية ثم بعد نفضه فيه بما اودعه الله
من الحرارة يتفرق الى أجزاء البدن فشبه أسرار التنزيل التي بها قوام النفس بذلك الجزء النافع الذي به قوام البدن في أنه لو لم
ينله الكبد قوت حرارته فاحترق . واسرار التنزيل دقائقه المحتجبة وراء الاستار والشافية اسم لمقدمة التصريف لابن الحاجب
(قول الشارح) به ظهر الخ . كانه علة لما قبله ويحتمل رجوعه للاسما والباب انطالض وآثار التراكيب المعاني الاول
ولبابها المعاني الثواني وفيه اشارة لما مر من أن المعاني الثواني انما تعرض أولاً وبالذات المعاني الأولى . وثانياً وبالعرض
للالفاظ وضفاً كثر وفي تقديم الممول مع الظهور والكثرة اشارة الى انها جميعاً مختصان به لا الكثرة فقط لما سيأتي أن
أسرار البلاغة انما تعرف بهذا العلم ومثله ما بعده ومن فيه ابتدائية وقوله عذب أي طاب وهو فوق الظهور والكثرة والعباب
الماء الكثير وبحار الاساليب من اضافة المشبه به الى المشبه والمعنى منه لامن غيره عذب اي طاب المعنى الكثير المأخوذ
من أساليبه أي فنونه وطرقه التي كالبحار وصفاً خلص

(قول الشارح) لا يدرك الواصف الخ : اعتذار عما وقع منه من الاوصاف بانه ليس تقصيراً بل قصور عن ادراك
كيف صفاته وليس المراد الاعتذار عن قلة كم ما وصف به اذ لا يلائم قوله وان يكن سابقاً في كل ما وصفنا اذ معناه وان
كان مبالغاً في كل وصف وصف به ولا دخل للمبالغة في نفس الوصف في الاثنيان بجميع الاوصاف نعم جمع الخصائص
مع لفظ كل يقتضى ان له أوصافاً كثيرة تدبر

(قول الشارح) ثم انه وقع الخ : ثم للترتيب في الرتبة وهو عطف على ان أحق الفضائل الخ : باعتبار ما انساق
له الكلام من تخصيص علم البيان بمزيد الأهمية عطف القصة على القصة وهو أن يعطف جمل مسوقة لغرض على جمل —

فطفقوا يتعاطونه من غير توثيق وتسديد ، يحومون في تحرير مقاصده حول القيل والقال ،
ويقنعون من تقرير لطائفه على ذكر المقام والحال ، لا تخرج عن ربة التقليد اعناقهم حتى تسرح في
رياض التحقيق احداهم

مسوقة لغرض آخر لمناسبة بين الغرضين كما بينه الشريف تقلا عن صاحب الكشف والغرض هنا من الاولى مدح العلم
ومن الثانية بيان ضياعه بوقوعه في أيدي الجهلة والمناسبة بينهما دعاء كل من الغرضين الى الاشتغال به لفضله وحفظه عن
الضياع فما قيل انه على هذا اقتضاب محض وهم وانما كان مدحه مقدم الرتبة لان اقتضاءه للاشتغال به ذاتي بخلاف وقوعه
في أيدي الجهلة فانه بحسب ما عرض له ويحتمل أنه عطف على انه كشف المعلل به تخصيص علم البيان أي أخصه لانه
كشف ولانه وقع الخ فهو تعليل بعد تعليل (قول الشارح) في أيدي جماعة هم اسراء التقليد لا يخفى ما في التعبير بالوقوع
في الايدي وتنكير الجماعة وضمير الفصل والاسراء والتقليد والاقتصار على ذكر المقام والحال أي بمجرد القول اللساني من
غاية التحقير لشانهم والوقوع في الايدي مجاز عن قدرتهم على التكلم فيه إذ حقيقته غير ممكنة الا أن يكون تمثيلا وطفق
من افعال الشروع لا المقاربة فاطلاق المقاربة عليها تغليب كذا قيل وفيه انه وان استعمل بمعنى الأخذ في الشيء لكنه
في الاصل بمعنى الدنو . في القاموس طفق يفعل كفرح وضرب طفقا وطفوقا إذا واصل الفعل والاتصال بالفعل بان يتلبس
بجزء من أجزائه أو بما يفضي اليه في دنو حصوله كذا في عبد الحكيم على الجامي وقوله يتعاطونه يفعلون به ما يفعله الاحد
بيده اشارة الى عدم تعقلهم له كما افاده التعبير بالايدي من غير توثيق إحكام وتسديد توفيق للسداد أي الاستقامة وفاء
طفقوا تفرعية لا لتفصيل الجمل اذ لا يناسبه التعبير بطفق يحومون يدورون في تحرير مقاصده وتهذيب قواعده حول
القيل والقال لا يتدبرونهما بل يدورون حولها فقط وهذه الجملة بيان ليتعاطونه من غير توثيق وتسديد أو بدل منها أو
جواب سؤال عن كيفية التعاطي لا كميته اذ لا يصلح لها أو تعليل للتعاطي من غير توثيق الخ : فعمل ان الاستئناف البياني
قد يكون جوابا عن السؤال عن الكيفية فنع صاحب الكشف الاستئناف في لا يسمعون الى الملأ الاعلى راسا معللا
بانه لا يستقيم جوابا عن العلة غير مستقيم ويحتمل أن يحومون صفة لجماعة وقدم فطفقوا عليه لعدم صحة تفرعه عليه والتحرير
التخليص من المفسد على وجه محمود والتنقيح التخليص مطلقا وقيل مترادفان والتحقيق للعاني والتهذيب للالفاظ وقيل
كلاهما للمعاني والترتيب للالفاظ وقد يطلق التحرير على البيان بالكتابة كما أن التقرير البيان بالعبارة والقيل والقال اسمان
بمعنى القول ولذا دخلها أل والتنوين وقيل فعلا استعمالا استعمال الاسماء وتركها على ما كانا عليه من البناء والمقام والحال
الامر الداعي الى خصوصية كانكار المنكر الداعي الى التأكيد لده

(قول الشارح) لا تخرج عن ربة التقليد أي لا يمكن أن تخرج وهو تعليل لما افاده يحومون من الاستمرار على ذلك
أو جواب سؤال عنه أو خبر ثان لهم افاد به انهم دائمون كما شرعوا مع بيان وجه تفرع قوله فطفقوا على ما قبله ولا شك
ان المقلد يتعصب لمن قلده فلذا ذكر التعصب في البيان والربة العروة والحبل ذو العرى رلئ كرفق وقوله تسرح أي
ترعى والمراد تأمل أبطارهم فيه استعارة ظاهرة كما في رياض التحقيق فان المراد بها كتب التحقيق المصنفة في هذا الفن
بدليل سروح الاحداق والمارتب السروح فقط على الخروج من ربة التقليد لان انطباع دقائق التعقل موقوف بعد
ذلك على زوال المشاوة

ولا ترفع غشاوة التعصب عن بصائرهم ، حتى تطبيع دقائق العقل في ضمائرهم ، كل بضاعتهم اللجاج والعناد ، وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد ، ففيها التنبيه للرمزة الدقيقة الشأن :

(قول الشارح) ولا ترتفع غشاوة التعصب الغشاوة الغطاء وإضافتها للتعصب إضافة مسبب الى سبب وهي مستعملة في معنى مجازي هو الهيئة الحادثة في القلب بسبب التعصب وهو المحاماة المانعة من ادراك الحق شبهت بالغشاوة المانعة من ادراك البصر بجمع منع الادراك قال الامام الغزالي ادراك البصيرة شبيه بادراك البصر فكما انه لا معنى للابصار الا انطباع صورة المبصر أي مثاله المطابق في القوة الباصرة كانطباع الصورة في المرآة كذلك العلم عبارة عن انطباع صورة العقولات في العقل فالنفس بمنزلة حديدة المرآة وغيرها التي بها تنبها لقبول الصور أعني العقل بمنزلة صقالة المرآة واستنارتها وحصول الصورة في مرآة العقل هو العلم اه وهو يفيد ان البصيرة هو العقل والضمائر هي النفوس وارتفاع غشاوة التعصب عنها زوال تلك الهيئة وقال بعضهم البصيرة عين للقلب والقلب الذي به الادراك هو العقل كما نص عليه الغزالي والسعد والعقل قوة للنفس تدرك بواسطتها الاشياء كليات بلا استعانة وجزئيات بمعونة الوهم فصور الاشياء تحصل في البصائر فتحصل في العقل فتحصل في النفس والبصائر نور للعقل به يكون آلة في إدراك النفس والى هذا الترتيب يشير كلام الشارح فقول بعضهم إنه شبه البصائر بالمرآة فثبت لها الغشاوة يزيد أن البصيرة كالمرآة فكما ان الحائل يمنع الانطباع في المرآة كذلك يمنع في البصيرة فيمنع العقل فيمنع الانطباع في النفس التي هي المراد بالضمائر ثم إن المراد بالانطباع الحصول مع التمكن لا حقيقته لانه قول الحكماء دون أهل السنة وإضافة الدقائق الى التعقل لادنى ملازمة لان المراد بها العقولات الدقيقة ويحتمل أن المراد بالدقائق تعقلاتها

(قول الشارح) كل بضاعتهم اللجاج بالغ في البضاعة حتى جعلها نفس اللجاج كقولهم عقابه السيف ولعاب الإفاعي القاتلات لعابه وليس على التشبيه لانه يفسد معناه نص عليه الشيخ

(قول الشارح) فهيئات اسم فعل بمعنى بعد وقيل اسم بمعنى البعد وقيل ظرف بمعناه أيضاً بني لان مدلوله الفعل المبني على الاول ولاته مصدر ساد مسد الفعل على الثاني ولاحتياجه الى ما يبين معناه على الثالث ويفتح المجازيون بقاءها ويقفون بالهاء وهي حينئذ مفردة أصلها هيئية كزائلة ويكسرهما تميم ويقفون بالهاء فهي جمع هييت مفتوحة التاء وكان القياس هييات الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وياء الذي في المثني لالتقاء الساكنين ولم يردوها لاصلها لذلك وبعضهم يضمها ويحتمل الافراد والجمع قال الرضی وكله تحمين وتوهم ولا منع من كونها في جميع الاحوال مفردة مع زيادة التاء فقط أصلها هيئية وفتح التاء على الاكثر نظراً الى أصله حين كان مفعولاً مطلقاً فبني على الفتح ليبقى مبنيّاً على الاعراب الذي استحقه حال المصدرية مع الفعل سوا قلنا انها بعد اقامتها بمقام الفعل بقيت مصدراً أو جعلت اسماً للفعل أو ظرفاً وكسرت للساكنين لان أصل البناء السكون وأما الضم فللتثنية بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه إذ معناه ما أبعد ما وإنما وقف عليها بالتاء في الاكثر على هذا تنبيهاً على التحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تأؤها مثل تاء قامت وحكى الصغاني فيها ستاً وثلاثين لغة هيهاه وأيهاه وهييات وايهات وهيهاً وايهان مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته وعلى كل منونة وغير منونة وحكى غيره هيهاك وايهاك وايها وهيها والرمز بالاشارة بالشفة والحاجب الدقيقة الشأن أي الخفي شأنها والشان القصد يقال شأنت شأنه قصدت قصده والمراد به المقصود أي الخفي المقصود بها

أو التفتن للمحة الخفية المكان، وإنى بعد ما قضيت من بعض الفنون وطري، وأجلت في مستودعات
أسراره قداح نظري، بعثي صدق الهمة في الارتقاء إلى مدارج الكمال، وفرط الشغف بأخذ العلم من
أفواه الرجال، على الترحل إلى جرجانية خوارزم محط رحال الأفاضل، ونعيم أرباب الفضائل، صرف
الله عنها بوائق الزمان، وحرسها عن طوارق الحداث، فسمرت عن ساق الجد إلى اقتناء ذخائر العلوم
والمعارف، واقتلاد الاناسي من عيون اللطائف، وصرفت شطرا من الزمان، إلى الفحص عن دقائق علم البيان،
أراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره، وأباحث الحذاق الذين غاصوا على غرر الفرائد في بحاره:

ويحتمل أن القصد خفي خلفاء دليله والمحة الابصار بنظر خفيف من غير إمعان فهي أبلغ في الخفاء من الرمزة وخفاء مكانها
كناية عن خفائها للزومه له لكن خفاء مكانها أبلغ في خفائها من خفائها وأثر أو في قوله أو التفتن على الواو لأن هيات
بمعنى النبي واووان كانت لأحد الشينين إلا أنها بعد النبي تقيد العموم في غالب الاستعمال واحتمال الاحتمال مرجوح بخلاف
الواو فان الاحتمالين فيه على السواء إلا إذا زيدت لابين المتعاطفات فأنها تكون نصا في نفي الكل كذا في الرضى

(قول الشارح) وإنى بعد ما قضيت عطف على إنه

(قول الشارح) في مستودعات أسراره أي التراكيب التي تحفظ فيها أسراره. وقداح الانظار كلعين المأوى الانظار
التي كالسهم في سرعة الوصول وكال التأثير ويحتمل أن المراد تشبيه أنظاره بقداح الميسر أو فعله بفعل الياسر فانه يردد
قداحه حال تفكره في الميسر

(قول الشارح) بعثي أي حلني صدق الهمة أي تصميمها والهمة صفة قائمة بالنفس تتبعها قوة ارادة وغلبة انبعث
إلى بلوغ مقصود ما قسبه الهمة في بقاء تصميمها إلى وقوع متعلقه بالخبر خبرا صادقا على طريق المكنية والصدق تخيل.
في الارتقاء يصح تعلقه بكل من الصدق والهمة والمدارج الطرق أو مراتب الكمال وفرط الشغف مجاوزة الحد والشغف حرقه
القلب من المحبة يقال شغفه الحب دخل شغاف قلبه أي جلده والمراد هنا شدة الحرص فالعنى شدة شدة الحرص
ولا ضرر فيه لأن الشدة مقول بالتشكيك

(قول الشارح) على الترحل أي تكلف الرحيل مع ما فيه من المشقة في القاموس الجرجانية قصبة بلاد خوارزم معرب
كركانج والقصبة المدينة وفي غيره جرجان بلدة في مملكة خوارزم يقال لها أركنج ينسب إليها تلك المدينة فجرجانية مدينة
منسوبة إلى جرجان التي في ولاية خوارزم وخوارزم بلاد على جيحون وهي بضم الخاء أو فتحها تكتب بالواو وينطق بها الفا
كما نبه عليه بعض جواشي حاشية الفزري والمخط المنزل والنجم موضع نصب الخيمة والمراد به موضع الإقامة والحداث
الامور الحادثة والطوارق المصائب الحادثة ليلا فالعنى صرف الله عنها المصائب الحادثة بالليل الكائنة من جملة الامور
الحادثة مطلقا وقد يراد بالحداث الشيء الحادث ويراد منه الزمان مطلقا ليلا أو نهائياً وتجرد الطوارق عن التقيد بالليل
ولعله مراد من قال المراد بالحداث الليل والنهار وقوله عن ساق الجد أي عن ساق الجد فالإضافة لادنى ملاسة
وبعد ذلك في الكلام استعارة تمثيلية أو شبه الجد بانسان له ساق يعتمد عليه في المهات وإثبات الساق تخيل والشمير
ترشيح أو من إضافة المشبه به للمشبه والاقتناء الاتخاذ والمراد به الاكتساب وهو متعلق بالجد أو شمرت على تضمين معني —

وكثيراً ما كان يخالج قلبي أن أشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب إلى الامام، العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام، أفضل المتأخرين اكل المتبحرين، جلال الملة والدين، محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب، بجامعة دمشق افاض الله تعالى عليه شأبيب الغفران، واسكنه فراديس الجنان، اذ قد وجدته مختصراً جامعاً لفرر أصول هذا الفن وقواعده، حاوياً لنكت مسائله وعوائده، محتوياً على حقائق هي لباب آراء المتقدمين:

الميل والأناسي جمع الانسى فلا تكون الياء بدلا من النون قاله المبرد ويجوز أن يكون جمع انسان والاصل اناسين قال ابن الحاجب وهو مسموع لكنه قليل ولعله مراد من قال انه شاذ ووجه القلة انه لا داعي للقلب والادغام والمراد بالانسان انسان العين وهو نقطة في سوادها بها الابصار والمراد بالعين خيار الشيء واللطائف أحاسن الاشيا فالأناسي خيار خيار الخيار والصرف البذل والشرط النصف فان كان المراد بالزمان العمر أمكن حمله على حقيقته والا فالمراد به البعض الكثير وفي الصرف الى الفحص أى التفتيش مجاز استعارة وازافة قصبات السبق لأدنى ملاسة أى القصبات التي يأخذها من سبق والمضمار أصله موضع تضر فيه الخيل أى تعد فيه للسباق والمراد به هنا موضع اجرائها وفي الكلام استعارة تمثيلية أو مكنية أو تصريرية والبحث التفتيش والمراد به المناظرة أي نظر كل من الطرفين في دليل صاحبه والمراد بالفرائد المسائل الدقيقة وبغورها احسنها وعلى للتعليل والمجاز الافكار العميقة المتعلقة بعلم البيان وعليك باجراء الاستعارات

(قول الشارح) وكثيراً ما كان الخ: يحتمل انه منصوب على الظرف أي في كثير أو زمناً كثيراً ويحتمل انه صفة مصدر محذوف أى مخالجة كثيرة وما زائدة لتوكيد العموم والناسب على كل يخالج وهو اما بمعنى أصل الفعل أى يختلج ويضطرب فان فاعل يجيء، كذلك نحو سافر فقلبي فاعل وان اشرح منصوب بنزع الخافض أو عكسه وكذلك إن كان يختلج بمعنى يجذب لكن الاظهر حينئذ ان الشارح فاعل وإما المشاركة في الفعل إقامة للقبول والتأثر بمقام الفعل كما نص عليه السعد في حواشي العنود فيكون مجازاً وحينئذ فالمنصوب منهما منصوب لانه مشارك بفتح الزاء في الخلج وهو الجذب لان تعلق الفعل به انما هو لاجل المشاركة التي تضمنها لا لكونه مخلوجاً لان فاعل موضوع لنسبة المشتق منه وهو الخلج هنا الى احد الامرين متعلقاً بذلك الاصل بالآخر كنسبته للاول فليس فيه ما يقتضي المفعولية الا معنى المشاركة فلو قلت شارك زيد عمراً احتجت الى مشاركة اخرى وان شئت قلت ان فاعل موضوع لتعلق مشاركة احد الامرين بالآخر في أصل الفعل بذلك الآخر صريحاً فيجىء العكس ضمناً وفي شرح الشافية للرضي زيادة (قول الشارح) أيضاً وكثيراً الخ: عطف على الباحث على نسخة اسقاط كان وعلى صرفت على اثباتها للتناسب مضارعية وماضوية (قول الشارح) المنسوب فيه أي لعدم تحقق نسبته

(قول الشارح) قدوة الانام الخ: فصل هذه النعوت اشارة لكفاية كل منها في بيانه لكجالة فيه واشتهاره به ولذا اقدمها على اسمه

(قول الشارح) فراديس الجنان الفردوس الحديقة والفردسة السعة يقال صدر مفردس اذا كان واسعاً فهو مأخوذ منها (قول الشارح) حاوياً أي جامعاً لنكت أي دقائق مسائله وعوائده فوائده العائدة على الناظر فيه (قول الشارح) محتوياً الاحتواء افتعال وهو يجىء للاجتهاد في تحصيل أصل الفعل فعنى كسب أصاب ومعنى اكتسب اجتهد في تحصيل الاصابة بأن زاول أسبابها فلذا قال الله تعالى لها ما كسبت أي اجتهدت في الخيز أولاً فانه —

منطويا على دقائق هي نتائج افكار المتأخرين ، ماثلا عن غاية الاطناب ونهاية الایجاز ، لاشحا عليه مخائل السحر ودلائل الاعجاز * ففي كل لفظ منه روض من المني * وفي كل سطر منه عقد من الدرر * وكان يعوقني عن ذلك أني في زمان أرى العلم قد عطلت مشاهده ومعاهده ، وسدت مصادره وموارده ، وخت دياره ومراسمه ، وعفت اطلاله ومعاله ، حتى أشفت شمس الفضل على الافول ، واستوطن الافاضل زوايا الخمول ، يتلفون من اندراس اطلال العلوم والفضائل

لا يضيع وعليها ما اكتسبت أي لا تؤاخذ الا بما اجتهدت في تحصيله وبالف في المعاصي كذا في رضى الشافعية فالمعنى هنا انه مبالغ في الاشتغال على تلك الحقائق والقول بأنه هنا للمطوعة بعيد من المقام مع أن محيئه لها قليل كما نص عليه سيديوه ولباب الآراء خالصها

(قول الشارح) منطويا على دقائق الخ : لا يخفى حسن الحقائق مع آراء المتقدمين والدقائق مع أفكار المتأخرين والاحتواء مع الاولى كالانطواء مع الثانية فتأمل ثم الظاهر ان قوله محتويا ومنطويا الخ المقصود منه بيان حقيقة غرر الاصول والقواعد والنكت والعوائد والانطواء لازم يتعدى بملى لاحتواء فيه الى التضمين بخلاف الاحتواء

(قول الشارح) ماثلا أي عادلا والغاية ما انتهى اليه الفعل كظهور الماء بالنسبة للحفر والنهية جزء الشيء ، الأخير كلمة الأخيرة من الحفر فها متقاربان والمعنى انه ان وقع فيه اطناب أو إيجاز لنكتة لم يبلغ الغاية والنهية تجافيا عن الملل والحلل لكن خلوه عن الغاية بالمعنى المذكور لا يقتضي خلوه عن آخر مراتب الایجاز لانه غير الغاية فعمل تفسير الغاية بذلك بالنظر لذهابهم ما هنا فتأمل وفي كلام الفاضل عبد الحكيم في حواشي القطب ان الفرق بين الغاية والنهية اعتبارى فالغاية تقال للشيء من حيث انه على طرف الفعل والنهية تقال له من حيث ترتبه عليه

(قول الشارح) مخائل السحر أي علامات السحر وهو العمل الذى يخلق الله عقبيه خارق العادة وقال بعضهم السحر الأخذ لكن في القاموس أن الأخذ الرقية أو خرزة يؤخذ بها أي يرقى بها الا أن يريد أن السحر كالأخذ وانما عبر بالمخائل لان المراد ما يوقع في الخيال انه سحر وهو ما فيه من العجائب المشبهة لما يخلق عقيب السحر ودلائل الاعجاز الامور الدالة على عجز غير مؤلفه عادة عن الاتيان بمثله ولا يخفى حسن الخائل المنبئة عن الضعف مع السحر والدلائل المنبئة عن القوة مع الاعجاز

(قول الشارح) ففي كل لفظ منه الخ : يعنى أن معنى كل لفظ منه في حد ذاته يروق البصائر كما ان الروض يروق الابصار ومعاني الألفاظ مجتمعة كعقد الدرر في حسن الانتظام وحاصله مدح معانيه من حيث الافراد ومن حيث التركيب (قول الشارح) عقد من الدرر العقد القلادة والمعقد كمجلس محله وهو العنق (قول الشارح) وكان يعوقني عطف على كان يحتلج (قول الشارح) عطلت اختاره على تعطلت ايذا بان ذلك لظلم وقع والمشاهد مجامع الناس والمعاهد ما كان يعهد فيها الشيء فهو أخص مما قبله والمصادر والموارد الابواب التي يقع فيها الصدور والورود فشبه العلم بدار خربت سدت أبوابها التي يقع منها الصدور والورود وقدم المصادر لان انسدادها هو السبب في انسداد الموارد وخت دياره لازم لما قبله والمراد بها المدارس والمراسم ما يتعلق به كدار الكتب والكتابة ونحوهما والاطلال ما بقي من آثار الديار بعد خرابها—

ويتأسفون من انعكاس أحوال الازكياء والافاضل ، وهكذا يذهب الزمان على العبر ، ويفنى العلم فيه ويندرس الاثر : لكن لما رأيت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله ، وامتداد أعناقهم نحو الاحاطة بجملة وتفاصيله ، وأكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز والاسرار ،

أي زال حتى آثاره الضعيفة التي كانت باقية بعد زواله والعالم الطرق وشموس الفضل كليين الما أو المراد بالشموس العلماء وبالفضل العلم وعطف الفضائل على العلوم تفسيري كعطف الافاضل على الازكياء أو المراد بالفضائل الصفات التابعة للعلم كالعلم والزهد وبالافاضل أربابها

(قول الشارح) من انعكاس أحوال الازكياء شبه أحوالهم أي ما يصدر عنهم بالنور فانه اذا صادفه جسم صقيل صادله انعكس الى ما خرج منه والتلهف الحسرة والحزن على فوات المطلوب والتأسف هم على نزول المكروه فالتلهف على فوات بقا العلوم والفضائل

(قول الشارح) وهكذا يذهب الزمان أي عادته ذلك والعبر بكسر العين جمع عبرة بكسرها أيضاً اسم من الاعتبار وفتحها جمع عبرة ففتحها أيضاً بمعنى الدمع وفي القاموس أن جمعها عبرات وهذا تضمين بيت من قصيدة رجل من بني أسد يرثي بها أخاه مطلعها أبعدت من نومك الفرار فما جاوزت حيث انتهى بك القدر يعني انه ترك النوم وفر منه فرارا بعيداً منتهاه حذرا من ان يبيته العدو فما نفعه ذلك الحذر وضبطه بالغين المحجمة بمعنى حد السهم أو النوم القليل ياباه قوله فما جاوزت الخ : الا أن يكون من نومك على الثاني بيانا مقدماً وابعاد القليل كناية عن ابعاد الكل ويحتمل أن من بمعنى في والمعنى أنه أبعد الفرار من قاتله في ذلك النوم فما نجا وأصل البيت الذي هنا هكذا يذهب الزمان ويفنى ال علم فيه ويذهب الاثر

فقول الشارح على العبر بيان لمعنى هكذا والمراد بالعلم بالنسبة للقاتل علمه بأحوال أخيه الموجب له التأسف فكأنه تسلية لنفسه أو علم أخيه بمنيته التي كان يحذرهما أو بمكازم الاخلاق التي كانت عادته معه وبالاثر متعلق ذلك العلم (قول الشارح) لكن الخ : لا ينافي ما تقدم إذ لا يلزم منه عدم رغبة الطالبين في التعلم (قول الشارح) رغبات المحصلين : إما أن يكون من اضافة الكل المجموعي الى مثله فيقسم الآحاد على الآحاد أو المجموعي الى الكل الافرادي ففيه زيادة مبالغة بدعوي ان لكل واحد رغبات كثيرة أو اضافة الافرادي الى المجموعي فكأنهم لاتفاهم في هذا الامر رغبة كل منهم رغبة جميعهم أما اضافة الافرادي الى الافرادي فلا تستقيم إذ لا يمكن أن يرغب أحد رغبة كل أحد إلا أن يدعي المبالغة أو يراد الاستغراق العرفي أي كل رغبة يمكن أن يسعى بها كل أحد (قول الشارح) على تعلم هذا الكتاب : متعلق بتوفر تضمين معني الاجتماع أو بالرغبات وفيه عليهما مجاز ظاهر وامتداد الاعناق الذي هو تطاولها كناية عن كمال الميل أو استعارة مكنية وتخيل أو تشيلية

(قول الشارح) بجملة وتفاصيله لم يقل بجمماته وتفصيله وان كانا أوفق بتحصيله للتنصيص على الاحتياج الى حل المفردات أيضاً إذ يكفي في تفصيل جملة أي مجموعه بيان جملة

(قول الشارح) توفيق الاهتداء أي خلق قدرة الاهتداء أي الوصول الى ما فيه والاهتداء الوصول الى المطلوب بلا خلاف انما الخلاف في الهداية أي الدلالة الموصلة أو مطلقاً كذا في بعض حواشي التهذيب وفيه نظر إذ الاهتداء مطاوع —

إذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه خرائده الأستار، ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال، من غير أن يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال، وبعضهم قد تصدوا السلوك طرائقه من غير دليل، فأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل، اختلست من أثناء التحصيل فرصاً، مع ما أتجرع من الزمان غصصاً، وطفقت أقبحهم موارد السهر غائصاً في لجج الافكار، وألتقط فرائد الفكر من مطارح الأنظار، وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان، وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان، لا سيما دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة،

المهذبة فيلزم اتحاد المعنى وأعلم ان الخير معتبر في مفهوم التوفيق عرفاً فعليك بما مر أول التعليق في بيان صحة التعلق بالمفعول (قول الشارح) عن وجوه خرائده الأستار شبه المسائل المشكلة بالخرائد في الأستار ثم لك بعد ذلك أن تشبه وجوه الخرائد أي طرق معرفتها بالأشياء المخفية تحت الأستار تشبيهاً مضمراً في النفس على سبيل الاستعارة بالكناية وإثبات الأستار لها استعارة تخيلية والتعبير بالوجوه عن الطرق إيهام لأن الوجوه تستعمل جمعاً للعضو المخصوص وهو قريب وجمعاً للوجه بمعنى الطريق وهو مع كونه بعيداً المراد وطرق الخرائد بمعنى المسائل إما الالفاظ أو الأدلة ولك أن تشبه الخرائد التي أريد منها المسائل على سبيل الاستعارة المصروفة بالصورة الحسنة استعارة بالكناية وإثبات الوجوه استعارة تخيلية وذكر الأستار ترشيح والمراد بها الصعوبات مجازاً فإن الترشيح قد يكون باقياً على معناه الحقيقي وقد يكون مجازاً كما هنا فهو ترشيح نظراً للمعنى الأصلي استعارة نظراً للمعنى المقصود في لفظ الخرائد على هذا استعارتان مصرحة وفائدتها ان المسائل مستترة إذ الجامع فيها الأستار ومكنية وفائدتها ان المسائل حسنة إذ الجامع فيها الحسن فلم ان كلا من الوجهين انما هو بعد الاستعارة المصروفة فلا بد منها حتى يكون ما نحن فيه مثل تركيب المصنف الآتي وما قيل من أن المراد من أنه يحتمل الوجهين الآتين في الشرح انه يحتمل تشبيه المسائل بالعدراء أو باللولؤ فبناء على ان المراد مطلق وجهين لا خصوص الوجهين الآتين ولا ينبغي بعده

(قول الشارح) حقيقة الحال أي حال الكتاب أو مراد المصنف

(قول الشارح) لسلوك طرائقه الطرائق جمع طريقة وهي الشيء الذي فوقه مثله عبر به إشارة الى تعدد طرق المعنى الواحد فيه وفوقية بعضها لبعض لتوقف بعضها على بعض (قول الشارح) من غير دليل لعل المراد به التأمل التام مع مراجعة الفضلاء والكتب وقرائن السياق والسباق

(قول الشارح) فأضلوا كثيراً قصد به موافقة بعض قوله تعالى ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل أي قبل البعثة وأضلوا كثيراً ممن شايعهم على ادعاء التلث وضلوا عن سواء السبيل بعد البعثة وسواء السبيل وسطه الذي يضي بسلكه الى مقاصده والاختلاس الأخذ خفية خصه كأنه يخفيه عن حوادث الدهر لئلا تمنعه عند اطلاعها عليه والفرصة الغنية والتجرع الشرب شيئاً فشيئاً والغصة ما يتوقف في الحلق وموارد السهر المسائل التي يطلب لها السهر لتحصيل المقصود شبهها بالموارد استعارة تصريحية أو شبه الاشتغال بها بالورود الماء بجامع تحصيل ما يشفي الغليل فسري التشبيه للسكان بأن يشق من الورود بمعنى الاشتغال بتلك المسائل مورد أي موضع يطلب فيه السهر ثم هناك مكنية بأن شبه تلك الموارد بعقبة يشق —

فقد تناهيت في تصفحها غاية الوسع والطاقة. ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعاب عويصاته الآنية ، ويسهل طريق الوصول الى ذخائر كنوزه الخفية ، وأودعته فرائد نفيسة وشحت بها كتب القدماء ، وفوائد شريفة سمحت بها أذهان الاذكياء ، وغرائب نكت اهدت اليها بنور التوفيق ، ولطائف فقر اتخذتها من عين التحقيق ، وتمسكت في دفع اعتراضاته بذيل العدل والانصاف ، وتجنبته في رد ما أورد عليه مذهب البني والاعتساف ، وأشرت الى حل اكثر غوامض المفتاح والايضاح ، ونهت على بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة في شرح المفتاح ، وأومأت الى مواضع زلت فيها أقدام الآخذين في هذه الصناعة ، وأنعمت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة ،

طاوعها والاقحام تخيل لأن الدخول في الشيء بمشقة فاجتمعت مكنية وتبعية كافي قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع الآنية وقيل الاقحام الدخول في الشيء بلا روية وهو دليل فرط الشغف والحرص . ومطارج الانظار المواضع التي تطرح فيها الانظار العديدة لدقتها فاشغلها الانظار وأخذها بمجامعها كأنها أقيت فيها والفكر انتقال النفس من المطالب الجبولة المشعور بها من وجه الى مباديها ومن مباديها اليها لتعرفها بوجه اكمل فهو مجموع الحركتين ثم الانتقال من المبادي يلزمه ترتيبها وقيل ان الفكر هو ذلك الترتيب أما الانتقالان فخارجان عنه ويرادفه النظر في المشهور وقيل هو الانتقال المذكور والنظر هو ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن ذلك الانتقال فانك اذا قنشت حالك في الفكر وجدت انك في تلك الحال تلاحظ الامور المعلومة على ترتيب معين وتنقل من بعضها الى بعض وح فالمراد الفرائد التي حصلت من الانتقال بواسطة تلك الملاحظات (قول الشارح) غاية الوسع متعلق بمعنى تناهيت أعني بلغت النهاية أي بلغت بلوغاً بحسب غاية وسعي نهاية تصفحها فما قيل انه جرد تناهيت عن جزء المعني وهو النهاية أو صرح به للتأكيد وهم منشأوه جعل النهاية والغاية لشيء واحد (قول الشارح) لشرح هذا الكتاب لم يقل لشرحه اشارة لاحضار المجهود بالصفات السابقة أي المعلوم غاية صعوبته (قول الشارح) صعاب جمع صعب صفة مشبهة أي ثابتات الصعوبة

(قول الشارح) فرائد نفيسة الخ عبر في جانب القدماء بالفرائد وفي جانب الاذكياء بالفوائد لأن شأن الفرائد أن تدخر من قديم وهو حال القدماء وشأن الفوائد الاستحداث وهو هنا لا يستحدث إلا بأذهان الاذكياء وفي سمحت بها أذهان الاذكياء مكنية شبه الذهن بانسان جاء بما يخل به لعزته وإثبات السماحة تخيل

(قول الشارح) وشحت بها كتب القدماء أي جعلت نفسها وشاحاً وهذا اشارة لما أخذه بممارسة الكتب وما بعده اشارة لما أخذه من مراجعة الفضلاء وما بعده لما سخر له بلا نظر وما بعده لما كان بالتفكر والنظر

(قول الشارح) في دفع اعتراضاته أي ما اعترض به على غيره كالشيخ عبد القاهر والسكاكي والزنخشري (قول الشارح) زلت فيه أقدام الخ شبه الذهن في الاعتماد عليه بالقدم استعارة تصريحية أو الآخذين بمن زلت أقدامهم فهي مكنية أو شبه الخطأ بالزلل واستعار اسمه له واشتق منه زلت بمعنى أخطأت استعارة مصرحة تبعية والاقدام ترشيح على هذا باق على معناه أو مستعار للاذهان فهو ترشيح باعتبار المعني الاصلي وعلى ما قبله تخيل وزلت عليه وعلى الاول ترشيح بمعناه أو مستعار للخطأ أو تمثيلية وهو ظاهر

ورفضت الناس بجاعة حظروا تحقيق الواجبات ، وما فرضت على نفسي سنتهم في تطويل الواضحات ،
وحين فرغت عن تسويد الصحائف ، بتلك اللطائف

رماني الدهر بالأرزاء حتى فؤادي في غشاء من نبال
فصرت اذا أصابتني سهام تكسرت النصال على النصال

وذلك من توارد الاخبار بتفان المصائب في العشائر والايوان ، عند تلاطم أمواج الفتن في بلاد خراسان
لا سيما * ديار بها حل الشباب تيمتي * وأول أرض مس جلدي ترابها *
فلقد جرد الدهر على أهاليها سيف العدوان ،

(قول الشارح) ورفضت التامسي الرفض صفة الروافض مقابلي أهل السنة ففيه مراعاة النظر بحسب المعنى والباقي ظاهر
(قول الشارح) وما فرضت على نفسي الخ معناه الاصل في الفرض ومعناه التعريض أي المفهوم من سياق الكلام
بدون استعمال اللفظ فيه تحريره على نفسه كما في قولهم لا أعلم من زيد أي هو الا أعلم بقرينة سياق المدح فهو معنى تعريضاً
(قول الشارح) وحين فرغت لفظ حين مضاف لمصدر فرغت على انه ظرف له فلا يحتاج الى عائذ بل هو شاذ
ولذا حكم بالدور على قول النابتة الجعدي يخبر عن طول عمره وقد عمر في الجاهلية والاسلام نحو المائتي سنة كما في الاغانى
مضت مائة لعام ولدت فيه . وعشر بعد ذلك وحجتان . وقد عمر بعد ذلك الى أن بلغ ما تقدم وكان صحابياً دعا له النبي صلى
الله عليه وسلم ومثله في وجوب عدم الاتيان بالضمير أجمع وما تصرف منه في باب التوكيد فانه يجب تجريد من ضمير
المؤكد لأنها معارف إما بنية الاضافة أو بالعلمية الجنسية لمعنى الاحاطة فلا تنصرف للعلمية والوزن وقولهم جاء القوم بأجمعهم
هو بضم الميم جمع جمع كفلس وأفلس كذا في المعنى لكن في الرضى قديضاف اجمع يعنى مفتوح الميم اضافة ظاهرة فيؤكد
به لكن بياء زائدة أما بدونها فلا

(قول الشارح) دار بها حل الشباب تيمتي أي أقمت بها حتى حل أي فك الشباب تيمتي وهي ما يجعل في عنق
الصبي لأجل الحفظ الى أن يشب فاذا شب حلت عنه فلما كان الشباب سبباً لحلها أسند الحل اليه على طريق المجاز العقلي
(قول الشارح) وأول أرض مذهب البصريين ان أول افعل ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال جمهورهم على انه من تركيب وول
كددن ولم يستعمل هذا التركيب إلا في أول ومتصرفاته فليس أول مشتقاً من شيء مستعمل فلم يستعمل منه فعل ولا
اسم وهذا هو الصحيح وقال بعضهم أصله أوأل على وزن افعل من وأل أي نجلان النجاة في السبق فقلبت الهمزة واواً
وفيه ان وجه قلب الهمزة توالي هزتين ولا توالي مع الواو الساكنة وقال بعضهم أصله أوأل من آل أي رجع لان كل شيء
يرجع الى أوله فهو افعل بمعنى المفعول كأشهر واحد وفيه ان قياس الهمزة الثانية الساكنة ابدالها مدلاً لا قبلها واواً وقال
الكوفيون هو فوعل من وأل فنقلت الهمزة الى موضع الفاء وقال بعضهم فوعل من تركيب وول فقلبت الواو الاولى همزة
قال الرضي وتصريفه كتصريف افعل التفضيل واستعماله بمن يطلان كونه فوعل أي لقضاء ذلك بزيادة الهمزة على خلاف
ما اقتضاه ذلك الاصل وهذا المصراع تضمنين لقوله . أحب بلاد الله ما بين صارة الى قفوان أن يسمح سبحانه . بلاد بها
نيطت على ثنائي وأول الخ : وقوله أحب بلاد الله أي أحوالها وان يسمح بدل منه (قول الشارح) فلقد جرد الخ تعليل لقوله

وأباد من كان فيها من السكان ، ولم يدع من أوطانها إلا دمنة لم تكلم من أم أو في ، ولم يبق من حزبها إلا قوم ببلد عجفي ، كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا ، أنيس ولم يسمر بمكة سائر ، فطرح الأوراق في زوايا الهجران ، ونسجت عليها عناكب النسيان ، وضربت بيني وبينها حجاباً مستوراً ، وجعلتها كأن لم تكن شيئاً مذكوراً ، وإلى الله تعالى المشتكى من دهر إذا أساء أصر على أسائه ، وإن احسن ندم عليه من ساعته ، ثم ألتأني فرط الملل ، وضيق البال ، إلى أن تلفظني أرض إلى أرض ، وتجرفني من رفع إلى خفض ، حتى انحنت بمحروسة هرات ، حماها الله تعالى عن الآفات :

لا سيما الخ (قول الشارح) على أهلها أها إلى جمع أهل على غير قياس وقياسه أن يكون جمع أهلة كأراضي جمع أوطان بأن تحذف تاء التأنيث في الجمع تخفيفاً وتقلب المدة قبلها ياء وأما جمع أهل القياسي فأهلون لأنه في الأصل اسم دخله معنى الوصف وتدخله التاء فيقال أهلة قال وأهلة وقد تبرت ودهم . وأبليتهم في الحمد جهدي . ونألي أي وجاعة مستأهلة للود ويجمع على أهلات قال . فهم أهلات حول قيس بن عاصم . إذا أدجوا بالليل يدعون كثيراً . وقد تسكن الهاء أيضاً اعتداداً بالوصف العارض كذا في الرضى على الشافية والكافية وقال بعضهم الإهالي جمع أهلة على خلاف القياس فكانها جمع أهلات وسيف العدوان إضافة مشبهة به لمشبه أو مسبب لسبب

(قول الشارح) إلا دمنة الخ : في كلامه استعارة تمثيلية والفقرة تليح لقول زهير أمن أم أوفى دمنة لم تكلم بمجوسانة الدراج فالتمثل بضم الميم وفتح التاء المثناة ورواه بعضهم بالسين المهملة اسم موضع أيضاً فكانه قال بالارض التليظة المنسوبة للدراج فالتمثل وكان الفا للترتيب في الموضعين

(قول الشارح) يبلدح اسم موضع وعجفي مهاذيل صفة قوم وهو من أمثالهم في التحزن على الأقارب أصله رجل من فزارة يلقب بنغامة كان سابع سبعة أخوة يرعون ابناء لهم بمكان يقال له بلدح فاغار عليهم قوم من أشجع قتلوا منهم ستة وابتقوا هذا الرجل ثم نزلوا فحزوا جزواً وقالوا ما أطيب يومنا وأخصبه فقال نغامة نحزنا على أخوته لكن يبلدح قوم عجفي يريد أخوته

(قول الشارح) فطرح الخ : أي نسيت ما كتبت نسيان شيء ملقي في زاوية بيت مظلم نسج عليه العناكب تشبهاً لها في الهجران وعدم الالتفات إليها

(قول الشارح) كأن لم تكن الخ : السمر الحديث ليلاً والكلام على التشبيه التمثيلي والبيت لعمر بن حارث الجرهمي قاله تحزنا بعد ما نفي مع عشيرته من مكة إلى اليمن كما أشار إليه بقوله

وكنا ولاية البيت من بعد نابت نظوف بذاك البيت والخير ظاهر
فاخرجنا منها المليك بقدره كذلك بالانسان تجري المقادر
بلى نحن كنا أهلها فابادنا صروف الليالي والجدود العوائر

ونابت بالنون قيل أنه ابن سيدنا اسماعيل عليه السلام والقدر فتح القاف وسكون الدال هنا ما قدره الله تعالى والابادة الإهلاك والجدود جمع الجد بالكسر وتشديد الدال أي البخت والطالع والعوائر من العثور بمعنى السقوط

فتح الله تعالى منها عيني على جنة النعيم ، بلدة طيبة ومقام كريم ،
لقد جمعت فيها المحاسن كلها وأحسنها الايمان واليمن والأمن

فشاهدت أن قد سطعت أنوار العلم والهداية ، وتمدت نيران الجهل والفجوة ، وظل الملك
ممدوداً ، ولواء الشرع بالعمود معقوداً ، وعاد عود الاسلام الى روائه ، وآض روض الفضل الى مائه ، ونظم
شمل الخلائق بعد الشتات ، ووصل حبلمهم عقيب البتات ، واستظل الانام بظل العدل والاحسان ،
وارتبعوا في رياض الأمن والأمان ، كل ذلك بيمين دولة سلطان الاسلام ، ظل الله تعالى على الانام ،
مالك رقاب الامم ، خليفة الله في العالم ، حامى بلاد أهل الايمان ، ماحى آثار الكفر والطغيان ، ناصر الشريعة
القوية ، سالك الطريقة المستقيمة ، باسط مهاد العدل والانصاف ، هادم أساس الجور والاعتساف ، والى لواء
الولاية في الآفاق ، مالك سرير الخلافة بالاستحقاق ، المجتهد في نصب سراق الأمان والأمان ، الممثل
لنص إن الله يأمر بالعدل والاحسان ، الخالص طويته في اعلاء كلمة الله ،

(قول الشارح) فتح الله منها عيني الخ : كلمة من تحريرية وهي من الابتدائية ويحتمل انها بمعنى في والكلام على
التجريد أيضاً كما في قوله تعالى لهم فيها دار الخلد ويحتمل أن المراد من جبتها ولا تجريد بل شبهها بجنة النعيم ولزوم الجمع
بين الطرفين حيث ابدل منها بلدة أو عطفها عليها بيانا لها مدفوع بما دفع به الجمع في زيد أسد

(قول الشارح) بلدة طيبة عطف بيان لجنة النعيم ان لم يشترط في عطف البيان الموافقة في التعريف والتشكيك كما
اختاره الرضى بناء على أن النكرة قد نفيد مالا نفيده المعرفة كما في قولك مررت بزيد رجل عاقل وخالفه في ذلك جميع
الحاجة لكن لا بد من التوافق في الافراد والتذكير وأما قول الزنجشيري إن مقام ابراهيم عطف بيان على آيات فخالف
للاجماع لعدم التوافق المتقدم واحتذار صاحب المغني عنه بأن مراده انه بدل عبر عنه بالبيان لتأخير ما في كثير من الاحكام
لا يصح لنصهم على أن المبدل منه اذا تعدد ولم يف المبدل بالعدة تعين قطعه فيخرج عن البدلية واعلم أن مذهب البصريين
ومن وافقهم وجوب تعريف عطف البيان مطلقاً أي سواء كان المبدل معرفة أو نكرة أما الكوفيون فيرون ان عطف
البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات فيكون في المعارف والنكرات وعليه جرى الزنجشيري في قوله تعالى من ماء صديد
وقوله تعالى كفارة طعام مساكين نص عليه في المغني (قول الشارح) ومقام كريم صفة مشبهة من كرم اللازم وليس رحيم
منها لقولهم رحيم فلانا

(قول الشارح) وعاد عود الاسلام المراد به ما يعرف به الاسلام واحكامه وهو العلم أو ما به تنفذ احكام الاسلام
وهو العدل

(قول الشارح) وآض روض الفضل أي الروض الذي ثماره الفضل ولعل المراد به العلم أو العلماء والظاهر أن يقال
عاد الماء الى روض الفضل فيه قلب اشارة الى أنه عاد في غاية الاستغناء حتى كأن المحتاج هو الماء
(قول الشارح) وارتبعوا في رياض الامن أي اخذوا ربيعهم أي منزلهم ويروى بتاءين أي اكلوا ماشاؤا قال النابتة —

الصادق نيته في احياء سنة رسول الله ،

خليفة ملك الآفاق سطوته	والحق كاتب مداه أية سلطا
يحموم حول ذراه العالمون كما	ترى الحجيح بيت الله معتركا
يمحي نسيم رضى منه الزمان وكم	مكافح باطى من سخطه هلكا
أطار صاعقة من نضله فيها	الى السماك لو الشرع قد سمكا
وصادف الرشد منها كل متسفف	قد كان فى ظلمات النى منهمكا
فالدين صار قرير العين مبتسما	والملك أقبل بالاقبال ممتسكا
علا فاصبح بدعوه الورى ملكا	ورينا فتحوا عينا غدا ملكا

تحمّلني ذنب امري، وتركته كذي العريكي غير وهو راتع

والمر بضم العين داء يصيب البعير فلا يبرأ منه الا اذا جيء بغير آخر فيكوى والمعنى أن المخاطب حمل الشاعر ذنبا لم يفعله وترك فاعله وقال الجوهرى تكوى الصراح لثلاث تعديها المراض والأمن صفة الشخص والأمان كأنه مبالغة فيه بيمان جمع يمين بمعنى البركة والدولة ما يتداوله الناس وهو هنا التسلط على الغير بتنفيذ الاحكام وظل الله الاضافة للتشريف لأن الله جعله رحمة يتسارع اليه كما يتسارع الى الظل وقاية من حر الشمس والولاية بالكسر اسم لما توليت به كالسلطنة هنا (قول الشارح) في احياء سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الكلام فى الاحياء ظاهر والرسول من انزل عليه كتاب أو امر بحكم لم يكن قبله وان لم ينزل عليه كتاب أو انزل عليه جبريل وأمره بالتبليغ لما كان قبله كسيدنا اسماعيل فانه كان رسولا لقوله تعالى وكان رسولا نبيا ولم يكن صاحب شريعة متجددة ولا كتاب وانما كان معه صحف سيدنا ابراهيم والنبي أعم وقد يراد بالرسول الاعم كما فى حديث أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله بان يراد القدر المشترك وهو المرسل من عند الله لغيره أو لنفسه

(قول الشارح) خليفة ملك الخ : الخليفة كل من خلف غيره ثم نقل وجعل اسما لشيء مخصوص وهو من خلف غيره في الملك قال الرضى في لفظ الذبيحة انما قلنا انها انتقلت الى الاسمية لانها ليست بمعنى المذبح فقط حتى يقع على كل مذبح كالمضروب الذي يقع على كل من يقع عليه الضرب بل الذبيحة مختص بما يصلح للذبح ويعد له من النعم فهذه هي العلة في خروجها عن مذهب الصفات الى حيز الاسماء والدليل عليه ان نحو الذبيحة ليست بمعنى اسم المفعول لان حقيقة هو ما وقع عليه الفعل وأما ما لم يقع ويقع بعد عليه فالظاهر ان اسم المفعول فيه مجاز واذا كان التاء للنقل كان اللفظ معها صالحا للمذكور والمؤنث اه قال عبد الحكيم في لفظ كافية إن اعتبرت زيادة التاء حين النقل فهي إما للمبالغة في كفايته أو لنقل من الوصفية الى الاسمية وإن اعتبرت سابقة عليه فهي لتأنيث الموصوف وحيث أن فعل المراد بان التاء للنقل هنا أن أصل خليفة فعيل بمعنى فاعل وهو خليف نقل من المعنى الأول الى المعنى الثانى وأدخل فيه التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية كما قالوه في لفظ الحقيقة وقد جا خليف في قوله

ان من القوم موجوداً خليفته وما خليف ابى موسى بموجود

وهو السلطان النازي المجاهد في سبيل الله تعالى معز الحق والدنيا والدين ، غياث الاسلام ومغيث المسلمين ، ابو الحسين محمد كرت لازالت اقطار الارض مشرقة بأنوار معدلته ، وأغصان الخيرات مورقة بسحاب رأفته ، فهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام ، وشيد بنيان الهداية اثر ما أشرف على الانهدام ،

وجمعه الجاري على الاصل خلائف كريمة وكرائم ويجمع ايضاً على خلفاء قال الرضى قالوا وانما جا خلفاء في جمع خليفة لانه وإن كان فيه التاء الا انه للمذكر فهو بمعنى المجرى ككريم وكرما فكانهم جمعوا خليفاً على خلفاء واعلم ان فعلاً الوصف بمعنى فاعل تلحقه التاء للمؤنث اجري على موصوفة او لا حمل على الفعل تتضمنه لحدته بخلاف فعيل بمعنى مفعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث ان اجري على موصوفة والاوجب التاء دفعاً للالتباس وذلك لبعده عن معنى الفعل وقد يحمل ما بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التاء ان اجري على موصوفة نحو ملحفة جديد قال الرضى ومما لا يلحقه التاء غالباً مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث فعول بمعنى فاعل وقد تلحقه كما قالوا عدوة الله وأما فعول بمعنى مفعول فيستوي فيه أيضاً المذكر والمؤنث كالركوب والجزور لكن كثيراً ما يلحقه التاء علامة للنقل للاسمية لا للتأنيث فيكون بعد الحاق التاء ايضاً صالحاً للمذكر والمؤنث اه وظاهر كلامه في فعول بل صريح أمثله ان ذلك حكمه وان لم يجر على موصوفة ولعل ذلك لوضعه للبالغة دون معنى الفعل (قول الشارح) معتركا ضميره عائذ للعجيج بتأويل الجمع وقيل انه صيغة نسب كتأمر ولا بن لا يشترط فيه المطابقة لكنهم انما صرحوا بعدم وجوب مطابقتها تأنيثاً وتذكيراً فقط كما قال الجار بردي انه محمول على اسم الفاعل لا فرق بينه وبينه الا أنه لا يؤنث ان كان بمعنى ذي كذا على أن هذا الباب سماعي ولم يسمع مقتعل بهذا المعنى انما المسموع منفعل كمنظر بل قال بعضهم ان ما هو بمعنى النسبة إما على فعال مبالغة فاعل أو فاعل فقط وبه يعلم أن فعيل لم يجيء للنسب أيضاً كما يوضح من رضى الشافعية فما قيل ان الحجيج صيغة نسب ومعتركا حال منه فلا تشترط فيه المطابقة ليس بشيء بقى ان هذا البناء يجيء للاجتهاد في تحصيل أصل الفعل فعنه ترى الحجيج مجتهداً في تحصيل العراك ففيه مبالغة (قول الشارح) وكما فح كم خبرية معناها الحكم بحصول ما بعدها واستكثاره والاول خبر والثاني انشاء به عليه السيد في حواشي الرضى (قول الشارح) أطار الخ : شبه سخطه بالزهد الشديد والظاهر انه تجريد فالسيف هو الصاعقة في الواقع (قول الشارح) علا من العلا وهو الشرف كما قال وباع بينه بعضهم بخشارة وبعت لذيان العلا بمالك

الخشارة بخاء وشين الشيء الرديء وذيان اسم قوم الممدوح (قول الشارح) وريثاً فتحوا الخ : في الرضى ريث مصدر بمعنى البطء أقاموه مقام الزمان المضاف فاصل توقف ريث اخرج اليك توقف ريث خروجي أي مدة أن يبطيء خروجي حتى يدخل في الوجود

(قول الشارح) والدنيا تأنيث الأدنى والجمع ذنى أصله دنو كمر تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا وحذفت الساكنين وقيل حذفت الواو لالتقاء الساكنين أي بعد حذف ضممتها استتقالات لكنه لا يطردهالة النصب إلا لأن يحمل على الرفع (قول الشارح) غياث الاسلام أصله غواث في المصادر الاغاثة فرياد خواستن وفرياد رسيدين ومعنى فرياد اغاثاة وخواستن الطلب ومعنى رسيدين التوصل

(قول الشارح) على الانهدام الانهدام ويران شدن ومعنى ويران خراب وشدن حصول وقوله فقرات كناية عن اظهار زوال الحزن والحزن انما يكون على الواقع فقوله تعالى اني يحزنني الحزن فيه في المستقبل على الواقع فيه وهو دليل للبصريين —

وأمطر على العالمين سبحانه الافضال والانعام ، وخص من بينهم العالمين بمزيد الإقبال والاكرام ،
أقامت في الرقاب له الايادي هي الاطواق والناس الحام

فقرأت الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن ، ووسمت بنسيان الاحبة والوطن ، وصرت بعيم لطفه
منبوطا محظوظا ، وبعين عنايته ملحوظا محفوظا ، فشد ذلك عضدي وهز من عطفى ثم هداني الله سبحانه
سواء الطريق ، وافاض عليّ سجال التوفيق ، حتى رجعت الى ما جمعت ، وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه ،
واستنهضت الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه ، واضفت اليه ما سمع به في انشاء ذلك الفكر القاتر ،
وسنح بعون الله تعالى للنظر القاصر ، فجاء بحمد الله تعالى كنزاً مدفوناً من جواهر القوائد ، وبحراً مشحوناً
بنفائس القرائد ، فجعلته تحفة لحضرته العلية . وخدمة لسدته السنية ، لازالت ملجأ لطوائف الانام . وملاذا
لهم . من حوادث الايام ، وحصناً حصيناً للاسلام ، بالنبي وآله عليه وعليهم السلام . والمرجو من خلاني :

في قولهم إن لام الابتداء لا تخلص المضارع للحال بل هي لمجرد التوكيد فيصيح عندهم دخولها على المضارع مع سوف خلافا
للكوفيين المانعين بنا على ان اللام تخلصه للحال

(قول الشارح) هداني الله سبحانه سواء الطريق الهداية موضوعة للقدر المشترك بين الدلالة الموصلة الى المطلوب
والدلالة على ما يوصل اليه والمعنى الأول مستلزم للوصول بخلاف الثاني وانما قلنا بوضعها للقدر المشترك لانها مستعملة في
كل منهما والقول بكونها موضوعة لاحدهما بخصوصه يوجب الاشتراك أو الحقيقة والمجاز والاصل ينفيهما وقد نقل الجوهري
ان الهداية تعدى بنفسها في لغة الحجاز وبالحرف في غيرها فيقال في لغة الحجاز هدته الطريق وفي غيره هدته الى الطريق ومعناه
ان الهداية بأى معنى أخذت تعدى بنفسها في لغة الحجاز وبالى في غيرها فطلت الضابطة التي ذكرها الشيخ في شرح الكشف من
ان المعنى يتبدل بتعدد الاستعمال لأن أهل الحجاز يستعملونها في كلا المعنيين عند تعديتها بنفسها وغيرهم كذلك عند تعديتها
بالحرف وقد اختلف بعضهم بها فقال الهداية في لغة الحجاز مطلقاً بمعنى الايصال وفي لغة غيرهم بمعنى الارادة إلا أن يعتذر
عن الشارح بأن هذا الفرق الذي ذكره بحسب الاستعمال دون الوضع كما يؤخذ من قوله بتعدد الاستعمال ومما يؤيد انه
بحسب الاستعمال فقط ان الافعال في وضعها من حيث المادة تابعة لوضع المصادر وفي وضع المصدر لا يلاحظ صلات
الافعال فيجوز أن يكون اللفظ الموضوع لمعنى كلي شائعاً استعماله في فرد باعتبار التعدية بحرف الجر وفي فرد منه باعتبار
الحذف وتعديته بنفسه على ان هذا الفرق الذي ذكره الشارح في شرح الكشف من ان معنى التعدى بنفسه الدلالة
الموصلة وبالحرف الدلالة على ما يوصل منتقض بما بينه القنري هنا وبهذا ظهر أيضاً ان مقاله الشارح في شرح المقاصد من
ان القول بأنها الدلالة الموصلة كما اخترعه بعض المعتزلة أي لا أصل له في وضع اللغة وان استعماله في محاوراتهم على سبيل
المجاز لا دليل عليه فتأمل وسبحان نصب على المصدر بمعنى التزويه والتبعيد من السوء أي أسبح سبحانه حذف الفعل ابانة
لقصده الدوام والثبات بحذف ما هو موضوع للحدث صرح به الشيخ الرضى وأقيم المصدر مقامه وأضيف الى المفعول وحذفه
واجب قياساً لان حق المفعول أن يتصل به الفعل فلما أضيف اليه المصدر قبح اظهار الفعل فهو مصدر من المجرد يستعمل
بمعنى المزيد كما في أنبت الله نباتاً ويجوز أن يكون مصدر سبح في الارض وفي الماء اذا ذهب فيهما وابتعد أي ابتعد من السوء —

وخلص اخواني ، أن يشيعوني بصالح الدعاء ، ويشكروني ما عانيت في هذا التأليف من الكد والعناء ،
والى الله تعالى أتضرع في أن ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون ، وعن طريق العنادنا كبون ، وغرضهم
تحصيل الحق المبين ، لا تصوير الباطل بصورة اليقين ، وهذا لعمري موصوف عزيز المرام ، قليل الوجود
في هذه الايام ، فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد ، وفشى الجدال والحسد بين العباد ،

ابعداً أو من ادراك العقول واحاطتها وقيل معناه السرعة والحفة في الطاعة ولا يجوز أن يكون من سجع كمنع أو سجع تسليحاً
بمعنى قال سبحان الله لزوم الدور كذا في عبد الحكيم على المواقف ونقل الفزري أنه علم للتسبيح مصدر سبجه بمعنى نزهه من
سجع اذا ذهب وبعد لانك أبعدت من سبجته عما نزهته أو من السجع بمعنى الفراغ من الشغل كأنك جعلته فارخاً عنه اه وانما
قال مصدر سبجه الخ لأن التسبيح في اللغة مطلق التبديد وسبحان علم للتبديد المخصوص وهو تبديد الله عن السوء وقوله
من سجع يعني ان التسبيح منقول من سجع بني على التفعيل للتعدية وقوله لأنك أبعدت الخ بيان للنسبة بين المنقول عنه
والمنقول اليه قال البيضاوي وابن الحاجب هو علم للتسبيح ما لم يضاف وإلا كان اسم جنس قل بعض محققى النحاة وعليه فهذا
ما التزم فيه المخالفة بين وضعه واستعماله كغير العلم من المعارف على رأي الاقدمين القائلين بأن غيره موضوع لمعنى كلي
بشرط استعماله في جزئي وقال الدماميني هو علم ولو أضيف لأنها للبيان كحاتم طي والمبطله للعلمية انما هي المعرفة والمخصصة
ويرد عليه ان هذا ليس موضعاً لأن يقال فيه اضافة بيان لكون الثاني ليس عين الاول ولا اخص منه لا مطلقاً ولا من
وجه ثم قال الفزري واتصابه دائماً بفعل مضمر اه وهو على رأي القاضي وابن الحاجب ظاهر ويكون جملة علماً بحسب
أصل الوضع دون الاستعمال إذ لم يستعمل في اللغة الفصحى خير مضاف وعلى رأي الدماميني يكون هذا حكاية لحاله قبل
نقله للعلمية ثم أبقى عليها بعد النقل هذا واعلم ان الاولى حذف قول الفزري مصدر سبجه الخ لانه لو كان مدلوله مدلول المصدر
لما كان علماً بل مصدراً وانما مدلوله الماهية مع التعيين الذهني . في الاشياء للسيوطي السبحان اسم للتسبيح الصادر عن التسبيح
لا للفظ التسبيح بل المعبر عنه بهذه الحروف اه قال الرضي ولا دليل على علميته لانه اكثر ما يستعمل مضافاً فلا يكون
علماً واذا قطع فقد جامنونا كما في قوله . سبحانه ثم سبحانا نعوذ به . وباللام كقوله . سبحانك اللهم ذا السبحان . وما قالوا من
أنه يدل على علميته قوله سبحان من علقمة الفاخر فيمكن أن يقال حذف المضاف اليه وهو مراد العلم به وأبقى المضاف
على حاله مراعاة لأغلب أحواله أعني التجرد عن التنوين كقوله . خاطئ من سلمى خياشيم وفا . وسواء إما بمعنى مستو أو استواء
فضافته الى السبيل اضافة صفة الى موصوف مع المبالغة في الثاني

(قول الشارح) اخواني جمع أخ ويقال في جمعة أخون أيضاً

(قول الشارح) يشكروا لي ما عانيت ما عانيت بدل من ضمير المتكلم إذ الشكر انما يتعلق بالنعمة وما عاناها نعمة باعتبار
ما ترتب عليه وعلى مثل هذا يحمل قول الشارح في قول القائل سأشكر عمراً البيت ان أيادي مفعول ثان يعني انه توجه
اليه العامل ثانياً والاول توطئة وفي بعض النسخ بما عانيت أي بمقابلة ما عانيت وعليه المفعول محذوف

(قول الشارح) وهذا لعمري الخ هذه اللام للابتداء دخات للتوكيد فالمقصود من الكلام التوكيد لا القسم إذ
لا قسم لغير الله بغير الله أما الله سبحانه فيقسم بما شاء

(قول الشارح) اللدد والعناد اللدد شدة الخصومة وألد الخصام شديد وليس اسم تفضيل على ما في البيضاوي بدليل —

ولئن فاتني من الناس الشناء الجليل في العاجل ، فحسبي ما أرجو من الثواب الجزيل في الآجل ، وما توفيق الابالة
عليه توكلت واليه انيب : قال المصنف

(بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) . افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه وتعالى ،

(قال العلامة عبد الحكيم بسم الله الرحمن الرحيم افتتح كتابه الخ) . أي كتابه المقدر في الذهن ان كانت الخطبة
ابتدائية أو المحقق ان كانت الحاقية . والافتتاح التصدير ومعنى افتتاح الكتاب بالحمد بعد التيمن بالتسمية أي بعد الافتتاح
بها . ذكر الحمد عقيب التسمية بلا فصل مقدم على ما سواهما .

جمعه على الدّ ومحيى مؤنثه لدابل هو صفة واضافته من اضافة الصفة الى فاعلها كحسن الوجه على الاسناد المجازي لأن
الالاد المخاصم كجد جده ويجوز أن يجعل على الظرفية التقديرية أي شديد في الخصومة وفي حواشي القاضي زيادة
(قول الشارح) وما توفيقى إلا بالله أي كوني موفقاً ليس إلا بخلق الله أو ليس التوفيق وهو خلق قدرة الطاعة إلا
بالله أي منه والله سبحانه وتعالى أعلم

(قول الشارح) افتتح كتابه في تفسير القاضي الكتاب مصدر سمي به المفعول للمبالغة أو فعال بني للمفعول قال المحشي
أي اسم أو صفة بمعنى المكتوب قال القاضي ثم عبر به عن المنظوم عبارة قبل أن يكتب لأنه مما يكتب قال
المحشي أي الكتاب اسم للمنظوم كتابة وقد يعبر عن المنظوم عبارة قبل أن يكتب بالكتاب
(قول المحشي) أي كتابه المقدر في الذهن الخ يعني انه ان كانت الخطبة ابتدائية فليس المبتدأ بهاً منظوماً كتابة حقيقة حتى
يطلق عليه الكتاب فلا بد أن يكون اطلاق الكتاب عليه لتقدير انه منظوم كتابة اطلاقاً مجازياً لأنه مما ينظم كتابة فهو كتاب مقدر
أي منوي أن يكون كتاباً أما ان كانت الخطبة الحاقية فالفتح كتاب حقيقة لأنه منظوم كتابة حقيقة فهو كتاب محقق وهذا سواء
قلنا ان النقش الكتابي نظم للالفاظ الذهنية أو الخارجية فاقيل ان معناه انه ان كانت الخطبة ابتدائية كان كتاباً مقدرّاً لأن
الالفاظ الذهنية التي هي مسمى الكتاب لم تكن موجودة في ذهن المصنف وان كانت متأخرة فالكتاب الذي هو الالفاظ
الذهنية موجودة حقيقة في ذهنه فالمراد المحقق في الذهن لا في الخارج إذ الكتاب اسم للالفاظ الذهنية لا الخارجية كما
هو الراجح بعيد عن المقصود بمراحل وكذا ما قيل انه على الاول يكون الكتاب عبارة عن المعاني وعلى الثاني يكون
عبارة عن النقوش مع ان الخيار انه عبارة عن الالفاظ فالاولى أن يحمل على مجاز الاول على الاول وعلى المجاز باعتبار
ما كان على الثاني ان كان الكتاب عبارة عن الالفاظ القائمة بالمصنف لما عرفت انه على كل منهما عبارة عن المنظوم كتابة
إلا انه على الثاني عبارة عن المنظوم حقيقة وعلى الاول تقديراً وعبارة العصام الكتاب اسم للعبارات المكتوبة بين الدفتين فتدبر
(قول المحشي) والافتتاح التصدير التصدير جعل الشيء صدرّاً أي جعله قبل غيره سواء كان جزءاً مما جعل صدرّاً
له أو خارجاً عنه وأخذ المحشي هذا المعنى من نسبة الافتتاح اليهما كما سيأتي له وصرح به القاضي البيضاوي واعلم ان ههنا
مواضع ثلاثة افادة كلام الشارح جزئية شيء منها من الكتاب ومعنى الباء في بسملة المصنف ومعناها في الحديثين وتكلم
على ذلك على الترتيب

(قول المحشي) ذكر الحمد عقيب التسمية يفيد أن الجار والجرور في قوله بحمد الله وقوله باء لبسملة واقع موقع المفعول به فالباء
صلة افتتح ليست للملابسة ولا الاستعانة في كلام الشارح كما نص عليه المحشي في مثله من حاشية الخيالي أما باء لبسملة بالنسبة —

وهذا الكلام لادلالة له على جزئية شيء منهما. ولا على عدمها. على ما وهم. وزاد لفظ التين اشارة الى أن الافتتاح بالتسمية. للتين والتبرك. سواء قلنا ان الباء للملابسة. كما هو مختار صاحب الكشف والشارح رح.

لكلام المصنف ففيها الاحتمالات فليتأمل قوله أيضاً ذكر الحد الخ الذي ذكر بعض معنى التصدير وقامه يؤخذ من قوله مقدماً لهما ثم الذكر إما على وجه الكتابة أو العبارة على ما مر وقوله عقيب التسمية اخذه من الافتتاح بها بعد التسمية إذ لو ذكر غير الحمد لعقب التسمية لم يصدق انه افتتح الكتاب بعد التسمية بالحمد وقوله بلا فصل تفسر له هذا ان جعل عقيب مبالغة في العقبية فان جعل بمعنى بعد كان بلا فصل محتاجاً له لبيان معنى الافتتاح أيضاً

(قول المحشي) وهذا الكلام لا دلالة له الخ لان حاصل معناه انه قدمها على غيرها من أجزاء الكتاب فيحتمل ان من في قولنا من أجزاء الكتاب بيانية فلا يكونان منه ويحتمل ان تكون تبعية فيكونان منه

(قول المحشي) ولا على عدمها أي بناء على عدم نسبة الشارح الافتتاح للبسملة فيدل على انها ليست بجزء ووجه عدم الدلالة ان الافتتاح منسوب اليهما جميعاً بمعنى التصدير فلا يقتضي شيئاً من الامرين وانما زاد لفظ التين اشارة لما ذكره المحشي

(قول المحشي) على ما وهم الوهم الخطائي حيث قال افتتاح الشيء بالشيء يستلزم أن يكون الثاني جزءاً من الشيء والبسملة لما كانت خارجة عنه لم يقع الافتتاح بها ولعل مستنده في الخروج عدم نسبة الشارح الافتتاح اليها وقد علمت رده وما قيل الظاهر ان قوله بحمد الله ان كان ظرفاً مستقراً حالاً من فاعل افتتح فالدلالة على عدم جزئية كل من التسمية والحمد ظاهرة وان كان ظرفاً لغواً صلة لافتتح فالدلالة على جزئية الحمد دون التسمية واضحة إذ المفتوح به جزء من المفتوح اه كلام باطل بشقيه أما الاول فلا يخلو أن يكون الباء للاستعانة أو للملابسة وعلى الاول يتعين أن لا يكون شيء منهما جزءاً على ما سيأتي وعلى الثاني إن أريد الملابس الحقيقية فلا بد أن يكون الحمد جزءاً وان أريد الملابس بمعنى التبرك فلا حاجة الى جعل أحدهما جزءاً وسيأتي بيان ذلك وأما الثاني فلان اللغوية لا تدل على الجزئية الا اذا كان معنى ابتدأت الكتاب بكذا جعلته مبدأ له وعليه كلامه في حاشية الكافية بخلاف ما اذا كان معناه قدمته كما هو مراده هنا فانه لا يقتضي الجزئية ولذا قال المحشي في حاشية القاضي انه لا بد من حمل الباء في الحديثين على انه صلة يبدأ ليعم الامور الآتية كالادخول والخروج ومعنى الابتداء التقديم اذ الحمل على الاستعانة والملابسة يقتضي ان لها ابتداء وانتهاء وليس كذلك

(قول المحشي) وزاد لفظ التين أي لم يقتصر على قوله بعد التسمية مع انه المناسب للمقابلة في قوله بحمد الله

(قول المحشي) للتين صلة للافتتاح والتين في مدلول المتعلق نحو اولف وهنا وليس المراد أن المتعلق يقدر من مادة

التين على ما وهم فقيل ان المتعلق انما يقدر من مادة المشروع فيه

(قول المحشي) سواء قلنا ان الباء الخ هذه الاحتمالات في كلام المصنف في نفسه وبعضها وهو الملابس إن بنى على

انها الحقيقية يتعين عليه أن يكون الحمد جزءاً لكن كلام الشارح لا يدل على انه مراد المصنف فلا ينافي قوله فيما سبق وهذا الكلام الخ:

(قول المحشي) كما هو مختار صاحب الكشف حيث قال وهذا أعرب وأحسن ووجهه بان الملابس أكثر استعمالاً من

الاستعانة وبأن التبرك باسمه تأدب بخلاف جعله آله وفيه انه لم يجعل آله حقيقة وبأن المشركين كانوا يبتدون بأسماء آلهتهم على —

أو للاستعانة . كما هو مختار القاضي . أو صلة للفعل المقدر كما ذهب إليه البعض فإن الملابس والاستعانة إنما هو ببركاتها . والافتتاح بها لاجل البركة . إلا أن في الاستعانة زيادة وهو الإشارة إلى أن المشروع فيه لا يتم بدونها والاستعانة ليست حقيقية . حتى توهم عدم كون ذكره تعالى مقصوداً بالذات . وكذا الحال في قوله بحمد الله وفي حديثي الابتداء وليس في كلام الشارح رح إشارة إلى خصوصية شيء من الاحتمالات نعم في نسبة الافتتاح إليهما مع البعدية إشارة إلى أنه لا منافاة بينهما لأن المراد التصدير على ما سوى التسمية والحمد .

وجه التبرك فينبغي أن يرد عليهم في ذلك وفيه أن الاستعانة تفيد ذلك المعنى مع شيء زائد كما سيأتي وبأنها تفيد ملازمة جميع أجزاء الفعل وفيه أنه إنما يتم لو قدر ابتدئ أما لو قدر اقرأ فهي تساوي الملابس في ذلك المعنى مع إفادة الأمر الزائد وبأنه معنى مكشوف يفهمه كل أحد بخلاف الاستعانة وفيه أن الابتداء من دلائل المرجوحية

(قول المحشي) أول الاستعانة الخ: أي من حيث أن الفعل لا يتم ولا يعتمد به شرعاً ما لم يصدر باسمه فليس آلة حقيقة حتى يلزم ترك تعظيم اسمه تعالى بل شبه به من حيث توقف كمال الفعل شرعاً والاعتداد به عليه وبأنه لا يلزم الاستعانة أن لا يكون المستعان به جزءاً لأن ذلك في الآلة الحقيقية وسيأتي جواب آخر وإنما اختار القاضي هذا لما سيأتي من قوله إلا أن في الاستعانة الخ:

(قول المحشي) أو صلة للفعل المقدر الخ: اختاره المحشي في حواشي القاضي لما تقدم نقله عنه وإنما كان زيادة لفظ التين إشارة لذلك على كل قول لا تطلق الشارح كلام المصنف المفيد احتمالاً لكل واحد مع التين فما قيل أن اختيار الشارح لفظ التين لا يخلو عن الإشارة لكون الباء للملازمة ليس بشيء بقي أن الشارح قال في حواشي التلويح المتعلق الحقيقي في بسم الله متروك أعنى ملتبساً ومتبركاً وما قيل أن متعلق الباء ابتدئ ليس معناه أن الجار والمجرور ظرف لغو واقع موقع المفعول به للابتداء بل المراد به أنه ظرف مستقر واقع موقع الحال والعامل فيها ابتدئ اهـ ووجه ذلك بأن المقصود التبرك في تصنيف الكتاب كله باسم الله لا مجرد أوله اهـ فتوهم ملتبساً ومتبركاً يان لمعني بسم الله باعتبار قيامه مقام ملتبساً ومتبركاً لكن كلام المحشي لا يعيل إليه تأمل

(قول المحشي) والافتتاح بها لاجل البركة راجع لجعلها صلة

(قول المحشي) إلا أن في الاستعانة الخ دفع لما يتوهم من استواء الثلاثة وترجيح المختار القاضي

(قول المحشي) ليست حقيقية لأن الاسم ليس آلة حقيقة بل شبه بها من حيث توقف كمال الفعل شرعاً

والاعتداد به عليه

(قول المحشي) حتى توهم أي توقع في الوهم أي الذهن وليس المراد حقيقة الوهم فإن الاستعانة الحقيقية يلزمها ذلك لأن باء الاستعانة هي الداخلة على الآلة وهي ليست مقصودة لذاتها وأما الجواب بأن الآلة جيتين فلا يدفع الإيهام وما قيل أن الجواز أضعف من الحقيقة فيفيد أن الاسم الشريف لم يقو قوة الآلة ففيه أن المشبه لا يلزم أن يكون أضعف من المشبه به بل ذلك إنما يكون إذا لم يرد بيان مقدار قوة المشبه في وجه الشبه أما إذا أريد ذلك فلا بد أن يكون مساوياً كما سيأتي في البيان وكذا ما قيل أن الإيهام ما زال باقياً لأن قرينة التجوز تدفعه

(قول المحشي) وكذا الحال في قوله بحمد الله الخ يعني أنه لا يدل على جعل الحمد أو البسملة جزءاً ولا على عدمه—

فلا تعارض بين الحديثين ان جعل الباء صلة لبدء: وأما على تقدير جعله للملابسة أو الاستعانة فلا توهم للتعارض فانه يمكن تلبس الابتداء والاستعانة فيه بطريق التمين بأمور كثيرة

لان المراد ذكر الحمد أو التسمية مقدما له على ما سواه فالباء في الحديثين للتعدي سواء كانت الباء للاستعانة أو للملابسة أو التعدي في عبارة البادي في بعض النسخ في حديثي الابتداء بالثنية والاولى في حديث بلا ثنية وقصر الكلام عليه لمناسبة ما الكلام فيه وهو قول الشارح بحمد الله وفي نسخة وفي حديثي الابتداء ولا معنى لها اذ مقتضى أن الباء في بحمد الله تحتل غير التعدي وهو مناف لخله الاول وليس في كلام الشارح اشارة الخ رد على الفري حيث قال ان في قوله بعد التمين اشارة الى أن باء بسم الله للملابسة

(قول المحشي) فلا تعارض بين الحديثين ان جعل الباء صلة لبدء وجه توهم التعارض عليه ان البدء والابتداء معناه حينئذ التصدير ومعنى بدأت الكتاب بكذا جعلته في أوله بناء على ان الجار والمجرور واقع موقع المفعول به ولا يتصور جعل كل من الامرين أولا له فاقبل المراد من أمر ذي بال في حديثي الابتداء انما هو ما عدا البسملة والحمد لانه فلا يتوهم التعارض قطعاً سواء جعلت الباء صلة للابتداء أو للملابسة أو الاستعانة وهم منشؤه عدم التأمل ووجه نفي التعارض الذي أشار له المحشي هو أن يحمل الابتداء في الحديثين على التصدير وهو تقديم الشيء على ما سواه لا أن يجعل أوله وهذا أمر ممتد يمكن الابتداء بهذا المعنى بأمور متعددة من التسمية والتحميد وغيرهما وهذا المعنى يتحقق في ضمن الابتداء الحقيقي وفي ضمن الابتداء الإضافي وعلم من هذا مع ما تقدم ان الابتداء الحقيقي والإضافي يتحققان فيما كان الشيء جزءاً لما ابتدئ به أولاً اذ لا مدخل للجزئية والخروج في شيء من ذلك فتأمل بقي انه كان المناسب تأخير قوله لان المراد التصدير بعد قوله ان جعل الباء صلة لبدء لأن تقديمه يوم أن معناه التصدير حتى على احتمالي الملابس والاستعانة وليس كذلك فان معناه عليهما الشروع فقوله ان جعل الباء صلة راجع لقوله المراد التصدير

(قول المحشي) وأما على تقدير جعله للملابسة أو الاستعانة الخ: فلا ابتدائي كليهما محمول على الحقيقي لان الامر هو المبدوء فلا يتأتى التأويل السابق على كون الباء صلة والمعنى على الملابس كل أمر ذي بال لم يبدأ ملتبساً باسم الله وحده يكون أجذم وأقطع أي لو بدى ذلك الامر ولا يكون ذلك الشخص أو ذلك الامر ملتبساً حين الابتداء بهما يكون أجذم أو أقطع ثم ان أريد الملابس الحقيقية أعني الملاصقة والاتصال فلا بد من كون الحمد جزءاً من الكتاب والملاصقة والاتصال عام يشمل الملاصقة بالشيء على وجه الجزئية بأن يكون ذلك الشيء جزءاً لذلك الامر ويشمل الملاصقة بأن يذكر الشيء قبل ذلك الامر بدون تخال زمان متوسط بينهما فيكون أن الابتداء أن تلبس المبتدى بهما اما التلبس بالتحميد فظاهر لان أن الابتداء بعينه أن التلبس بالتحميد لان ابتداء الامر بعينه ابتداء التحميد لكونه جزءاً منه وأما بالتسمية فلكونها مذكورة قبله بلا توسط زمان وان أريد الملابس بمعنى التبرك بهما كما هو المقصود فلا حاجة الى جعل أحدهما جزءاً كاملاً لا يخفى ويكون على الاستعانة ان كل أمر ذي بال لم يبدأ ذلك الامر باستعانة التسمية والتحميد يكون أجذم أو أقطع ولا يلزم أن لا يكون شيء من الحمد والتسمية جزءاً من المبتدأ بنا على انه لا يجوز أن يستعان في الشيء بجزئه لان جزء الشيء لا يكون آلة له لئلا يلزم تقدم الجزء الاول على نفسه لان ذلك انما هو في الاستعانة الحقيقية لا التي بمعنى التبرك ولئن سلم ذلك فلا مانع منه ومن ادعى الجزئية فعليه البيان واعلم أنه لا تلازم بين كون الابتداء حقيقة أي غير ممتد وعدم امتداد زمن التبرك والاستعانة بل هما —

أداء ، لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف هذا المختصر أثر من آثارها والحمد هو

اذ التمين ليس مختصاً بحال التلفظ بل باق الى آخر الكتاب (قوله أداء) . جعله علة للافتتاح نظراً الى كونه نصب عين المصنف رح حيث قال على ما أنهم وإلا ففي الافتتاح المذكور اقتداء بأسلوب الكتاب المجيد وامثال الحديثي الابتداء وعمل بما شاع بين العلماء (قوله لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه الخ) . ان كانت ما موصوفة . أو موصولة للعهد أو للجنس فكلمة من في مما يجب بيانية والثانية مبنية لما يجب ان أريد بالشكر مطلقه وتبعية ان أريد به الشكر الكامل وهو مجموع الاعتقاد والذكر وعمل الجوارح وان كانت للاستغراق فمن الأولى تبعية والثانية مبنية لشيء لا لما يجب .

باقين الى آخر الكتاب مع ذهاب آن الابتداء اذ ليست الملازمة والاستعانة بهما إلا على وجه التبرك بذكرها وهو باق من أول المشروع فيه الى آخره ولو كان التبرك والاستعانة في آن التلفظ فقط يلزم أن لا يكون الأمر الذي شرع فيه متصلاً بذكر التسمية ملتصقاً أو مستعاناً بهما لعدم وجود التسمية وقت الشروع في ذلك الأمر

(قول المحشي) اذ التمين ليس مختصاً الخ : بخلاف الابتداء على الاحتمال الأول فانه خاص بكون الشيء أولاً فجاء التعارض (قول المحشي) جعله علة للافتتاح أي جعله علة للافتتاح المذكور وهو ذكر الحمد عقيب التسمية بلا فصل مقدماً لها على ما سواها نظراً الى كون أداء الشكر نصب عين المصنف فلما كان أداء الشكر نصب عينه وهو يحصل بالاثبات بالحمد مطلقاً سواء كان بعد التمين بالتسمية أولاً علة الشارح بالأداء اقتصاراً على ما هو الأهم لوجوب الشكر أما الافتتاح بالتسمية وتمقيها بالتعميد أي ذكر الحمد بقيد كونه عقيباً فلا ينتجه ذلك وانما ينتجه الاقتداء أو الامثال للحديثين والعمل بما شاع وفيه إشارة رد قول الفاضل الهروي معنى افتتح كتابه بعد التمين بالتسمية بحمد الله انه افتتح بعد التمين بالتسمية بالحمد ولم يورد بعده شيئاً آخر أداء الخ : فقوله والاثني الحمد المذكور أي المقيد بكونه بعد التسمية لان ذلك هو أسلوب الكتاب والحقق للامثال للحديثين والعمل بالاجماع على انه اذا ذكر الحمد ذكر بعد التسمية كما يدل عليه كلام الشارح في التلويح فما قيل ان كلامه يوم ان كلا من الامور الثلاثة علة للافتتاح بالحمد فقط وهم وكذا ما قيل انه يفيد ان المصنف غير ملاحظ للامتثال وهو بعيد فالأولى أن يقال انه ترك التعليل بغير هذه العلة لشهرته وانتصر على ما ينخص ما هنا واعلم أن قول المحشي إن فيه امثالاً للحديثين مع قول الشارح بحمد الله دون الحمد لله إشارة الى أن الامثال لحديث الحمد يحصل اذا قيل احمد الله مثلاً فالمراد بالحمد لله في الحديث ما يعم ما يؤدي مراداً والا لما كان القائل أحمد الله ونحوه مبتدأ بالحمد وهو خلاف المقرر عند الكل

(قول المحشي) ان كانت ما الخ : حاصل الصور العقلية أن ما اما موصولة أو موصوفة للعهد أو للجنس أو للاستغراق ومن في الموضعين بيانية أو تبعية أو الأولى بيانية والثانية تبعية او عكسه والمراد بالشكر اما مطلقه او الفرد الكامل فهي ثمانية واربعون الا ان كونها موصولة او موصوفة لا يختلف بها الحال فتعود الى اربعة وعشرين وكلام المحشي مبني على ان الواجب هو مطلق الشكر الذي يتحقق بالإنسان ونحوه ثم لك ان تقول ان من الثانية اما بيان لما او لشيء فتبلغ ثمانية واربعين لكن المحشي تركه في الاول وان كان بعض صورته صحيحاً لانه خلاف المؤلف مع عدم الحاجة اليه فتأمل (قول المحشي) او موصولة للعهد أي العهد الذي اذ هو المحتاج للبيان لانه في المعنى كالنكرة كما سيأتي دون المعهود -

الثناء باللسان على الجميل ،

إذ لا إبهام فيه ولأنه لا يصح بيان العام بالخاص ، وإنما كان في الافتتاح المذكور أداء لحق شيء من شكر النعمة التي تأليف هذا المختصر أثر من آثارها لأنه في حالة افتتاح الكتاب ، تكون النعمة التي أثرها هذا التأليف حاضرة في ذهن المصنف رح وحق شكر كل نعمة أن يؤدي حال حضورها في الذهن ولا يؤخر عنه فاتضح العلية واندفع الشكوك التي أورد عليها الناظرون من غير حاجة إلى كلمات ذكروها ، وظهر فائدة توصيف النعمة بالتأليف هذا المختصر أثر من آثارها (قوله الثناء باللسان) ذكر اللسان ، للتخصيص بالمورد ، ولأنه قد يطلق الثناء ،

بين المتكلم أو المخاطب أو الحاضر وقوله للمورد أو للجنس راجع للموصولة أو الموصوفة فالمراد بالعهد أن يراد أمر غير معين في نفسه معهود بعهدية الجنس وبالجنس أن يراد جنس ما يجب وبالاتفاق أن يراد جميع أفراد ما يجب وهو حقيقة المعهود بالصلة دون الأول فإن عهديته إنما هي بواسطة هذا ثم إن المعنى على الأول أداء لحق الواجب المعهود وهو مطلق شكر النعماء وهو ظاهر وعلى الثاني أداء لحق جنس ما يجب عليه وهو مطلق الشكر ولا شك أن جنس المطلق يتحقق في الفرد الذي أتى به وهو اللساني لأن جنس مطلق الشكر هو الفعل المنبئ عن التعظيم وهو موجود فيه وزيادة كونه لسانياً لا تنصير والأمر على الثالث ظاهر ولبعض هنا كلام لا يلتفت إليه وقوله بياناً أي مبينة لشيء وقوله أن أريد بالشكر مطلقه أي ما يتحقق بأحد الثلاثة أو اثنين منها أو كلها

(قول المحشي) إذ لا إبهام فيه لبعينه بعمومه وقوله ولأنه لا يصح بيان العام بالخاص أورد بعضهم عليه أنه على احتمال الاستغراق يكون شيء أيضاً عاماً لا يصح بيانه بالخاص واجاب بأنه انتهى عمومه بجعل من الأولى على هذا الاحتمال تبعية الأولى ترك مثل هذا الكلام لأن لفظ شيء ليس بعام لأنه نكرة في سياق الإثبات أو جعله بياناً للنكتة جعلها تبعية (قول المحشي) وإنما كان في الافتتاح المذكور الخ : إشارة إلى دفع ما قيل أن أداء الشكر يحصل ولو في الإثناء ودفع جوابه بأنه قصد مع أداء الشكر ربط النعم الحاضرة بالشكر في الحال أما دفع السؤال فظاهر وأما الجواب فلأنه لا أثر الربط في كلام الشارح مع اقتضائه أن أداء حق الشكر وحده غير كاف على أنه لم يبين في هذا الجواب أداء حق الشكر الذي هو المقصود بالتعليل بل المبين إداء الشكر فقط

(قول المحشي) تكون النعمة التي أثرها هذا التأليف حاضرة أي لاحضار الأثر لها بدلالته عليها وتلك النعمة هي الاقدار على التأليف برفع الموانع وتهيئة الأسباب التي منها احضار القواعد المحتاج إليها في ذهنه عند قصد التأليف واعطاء الملكة التي بها يقدر على ذلك فما قيل أن الحاضر في ذهنه وقت التأليف هو المنعم به وهو نفس المختصر الفاظ ومعاني دون الاقدار فالجواب إنما هو على تلك النعم ليس بشيء على انه مخاف لما سيأتي للشارح من حمل ما فيها انعم على المصدرية تدبر (قول المحشي) وظهر فائدة توصيف النعمة بالتأليف إلى آخره ففائدته الإشارة إلى وجه حضور تلك النعمة في ذهنه حال افتتاح الكتاب وهو حضور أثرها وحينئذ يكون حق أداء شكرها أن يؤدي حال الافتتاح

(قول المحشي) للتخصيص بالمورد أي ليظهر التعميم بعد في مقابلته والتفريع بقوله فمورد الخ : ظهوراً تاماً (قول المحشي) ولأنه قد يطلق الثناء الخ : أي اطلاقاً مجازياً كما في حاشيته على القاضي نقل عن الشارح في حاشيته على هذا الكتاب أن ذكره لدفع توهم صرف الثناء إلى ما يعم اللسان وغيره ولو مجازاً ومثله يسمى ببيان التقرير وفيه أن

سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكراً
باللسان أو اعتقاداً ،

بمعنى يشمل غير فعل اللسان والجميل صفة للفعل المحذوف ، ويتبادر منه الاختياري كما صرح به الشارح رح في شرح
الكشاف ويدل عليه استعمال الكتاب المجيد ، وحده تعالى على صفاته الذاتية بتنزيلها منزلة الاختيارية أو على ان المراد
بالفعل الاختياري ، المنسوب الى الفاعل المختار سواء كان مختاراً فيه أو لا (قوله سواء تعلق بالفضائل الخ) ، تصریح بمتعلقه
وإلا فالتعريف تصوير لما هيته المحدود لا بيان لعمومه ، وسواء اسم بمعنى الاستواء مرفوع على الخبرية للفعل المذكور بعده ،
لأنه مجرد عن النسبة والزمان فحكمه حكم المصدر والهمزة مقدرة ،

الالفاظ محمولة على المعاني المتبادرة خصوصاً في مقام التعريفات كما قاله المحشي في حواشي التفسير
(قول المحشي) بمعنى يشمل الخ وهو اظهار صفة الكمال كما في حاشية القاضي قال الشريف في حاشية المطالع نقلاً
عن بعض المحققين ان ذلك هو حقيقة الحمد فالقول بالخصوص ليس حمداً لخصوصه بل لانه دال على صفة الكمال ومظهر
لها والاضمار بالفعل أقوى لان الافعال التي هي آثار السخاوة تبدل عليها دلالة عقلية قطعية ومنه ثناء الله على نفسه باظهاره
صفات كماله حين بسط بساط الوجود على الممكنات فاعله لهذا قوى ارادة هذا المعنى في الحمد والثناء فصرح باللسان إشارة
لرده لكنه يحوج لتكلف في قول المحشي ولانه قد يطلق الثناء الخ أي اطلاقاً توهم منه بعضهم الحقيقة تدبر
(قول المحشي) ويتبادر منه الاختياري كما صرح به الشارح أي يتبادر من الفعل في تعريف الحمد بالثناء الاختياري
لان الثناء لا يقع غالباً الا على فعل اختياري لانه الذي يدل على الكمال دون ما ليس بالاختيار
(قول المحشي) بتنزيلها منزلة الاختياري أي في استقلال مبدأها وكفايته فيها أو باعتبار ترتب الآثار الاختيارية
عليها ولو بغير المسيبية فدخل نحو الحياة وصفات الساب

(قول المحشي) المنسوب الى الفاعل المختار أي من حيث فعله بان يكون له مدخل في الفعل وجميع صفات الله
الذاتية كذلك فخرج حسن زيد فانه وان نسب الى فاعل مختار لا دخل له في الفعل لكن المحشي في حاشية القاضي ذكر
هذا بعد ما بين التنزيل بما ينه قبل ولا شك أن قولنا أي من حيث فعله داخل في قولنا قبل أو باعتبار ترتب الآثار
ولذا قال عليه بعضهم ان هذا مبني على ان الحمد والمدح اخوان وسيأتي عن المحشي ان الحمد الذاتي ما لا يلاحظ فيه
خصوصية صفة لا ما يكون الذات البحث مستحقاً له فان الاستحقاق انما هو على الجميل فاقيل انه يبقى الكلام في الحمد على
ذاته تعالى فان دخلت بهذا الجواب الاخير دخلت ذات زيد أيضاً ليس على ما ينبغي لان الحمد الذاتي لم يخرج عن
ملاحظة الصفات

(قول المحشي) تصریح بمتعلقه أي المقصود به بيان المتعلق صريحاً وان كفى فيه الاطلاق والمراد بالتصریح بتفصيله
وإلا فالتصریح به حصل بقوله على الجميل

(قول المحشي) وسواء اسم بمعنى الاستواء أي اسم بمعنى المصدر وصف به كما يوصف بالمصدر ولما كان بمعنى
المصدر ترك ثننته

(قول المحشي) لانه مجرد الخ لما حكم بأن تعلق الخ مرتفع المحل على الابتداء مع تقدم الخبر عليه توجه عليه أسئلة —

لأن أم المتصلة لا تستعمل بدونها وربما جردتا عن الاستفهام وأريد مجرد التسوية ولذا صارت الجملة خبرية ، فكأنه قيل تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل سواء أي سيات وما قاله الرضى ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره الامر ان سواء ثم بين الامرين بقوله أقمت أم قعدت ، كما في قوله تعالى « اصبروا أولا تصبروا سواء عليكم » أي الأمران سواء ، والجملة جزاء للجملة التي بعدها ، تضمنها معنى الشرط ، وافادة همزة الاستفهام معنى إن لاشتراكها في الدلالة على عدم الجزم والتقدير ان تعلق بالفضائل أو بالفواضل فالامر ان سيات

الاول ان الفعل كيف وقع مسنداً الثاني ان ما ذكر يبتل تصدراً للاستفهام الثالث ان الهمزة وأم موضوعتان لاحد الامرين وما يسند اليه سواء يجب أن يكون متعدداً فأجاب عن الاول بقوله لانه مجرد عن النسبة والزمان أي أريد به الحدث تجوزاً بذكر لفظ الكل واردة الجزء ، وعن السؤالين الباقيين بقوله وهما مجردتان الخ يعني انهما لما كانتا موضوعتين للاستفهام عن أحد المستويين في علم المستفهم جردتا عن الاستفهام المذكور وبقيتا مستعملتين لمجرد الاستواء مجازاً عما كذا له فكأنه قيل سواء سواء تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل والثالث كيد مطلوب في المقام دفعاً لما يتوهم من ان الحمد لا يكون إلا على ما تعدي أثره ولذا صرح بالمتعلق وقدم الفضائل أيضاً وحينئذ صرح وقوعها مسنداً اليه لسواء وزال المانعان المذكوران من الصدارة وكونها لاحد الامرين كذا حقيقته المحشي في حواشي القاضي وأصله في الرضى حيث قال عند الحاجة قولك أقمت أم قعدت جملتان في تقدير مفردين معطوف احدهما على الآخر واو العطف أي سواء علي قيامك وقعودك قال أبو علي انما جعل الفعلان مع الحرفين في تأويل اسمين بينهما واو العطف لان ما بعد همزة الاستفهام وما بعد عدلتها مستويان في علم المستفهم لانك انما تقول أقمت أم قعدت اذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده فتطلب بهذا السؤال التبيين فلما كان الكلام استفهاماً عن المستويين أقيمت همزة الاستفهام وعدلتها مع ما بعدها مقام المستويين وهما قيامك وقعودك (قول المحشي) فكأنه قيل الخ بيان لأصل المعنى وإلا فحقيقته أن يكرر سواء كما في حاشية القاضي

(قول المحشي) لأن أم المتصلة لا تستعمل بدونها يلي أم أحد المستويين والآخر الهمزة ليكون أم مع الهمزة يتأويل أي والمفردان بعدهما يتأويل المضاف اليه لأي نحو أريد عندك أم عمرو أي أيهما عندك ولكونها بمعنى أي وأي يستفهم به عن التبيين فيكون المعطوف والمعطوف عليه بتقدير استفهام واحد سميت متصلة

(قول المحشي) كما في قوله تعالى اصبروا الخ أي في مجرد الحذف لا في البيان أيضاً

(قول المحشي) والجملة جزاء أي دالة عليه كما في حواشيه على الجامي بناء على مذهب البصريين أو هي جزاء بناء على مذهب الكوفيين لكن الذي في الرضى هو الأول

(قول المحشي) تضمنها معنى الشرط أي معنى فعل الشرط قال الرضى لا شك في تضمن الفعل بعد سواء معنى الشرط ألا ترى الى افادة الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذلك إلا لتضمن معنى الشرط ولذلك استيقح الاجفحش وقوع المضارع بعد سواء نحو سواء على أقدم أم تقعد لكن افادة الماضي معنى الاستقبال أدل على ارادة معنى الشرط فيه ومعنى الشرط هو كونه متعلقاً عليه الآخر فما قيل ان المراد بمعنى الشرط أداة الشرط وقوله وافادة الخ بيان لتضمن معنى الشرط وهم

(قول المحشي) وافادة همزة الاستفهام معنى ان الى آخره أي لأن إن تستعمل في الأمر المفروض وقوعه المجهول -

ومحبة بالجنان أو عملاً وخدمة بالاركان ، فورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه بعم النعمة وغيرها
ومورد الشكر بعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد أعم باستتار المتعلق وأخص باعتبار المورد
والشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتعارفهما في صدق الحمد
فقط على الوصف ، بالعلم والشجاعة ، وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان ،

فشكل كما لا يخفى والفواضل المزايا المتعدية ، بمعنى ان النسبة الى الغير مأخوذة في مظهرها كالانعام والفضائل
المزايا الغير المتعدية كالعلم والقدرة (قوله ومحبة الخ ، اشارة الى ان مجرد اعتقاد الانصاف بصفة الكمال ليس شكراً ما لم
تتضمن اليه المحبة وميل القلب الى تعظيمه كاعتقاد الكفار الذين كانوا ينادون النبي صلى الله عليه وسلم وانما تركوا في المشهور
التصريح بها لانهم أرادوا من الاعتقاد التصديق والاذعان وهو يستلزم المحبة (قوله وخدمة) لان العمل بطريق الاعانة
أو الترحم أو الاجرة لا يكون شكراً (قوله فورد) فرع على التعريفين بيان موردتهما ومتعلقتهما ثم فرع عليه النسبة بينهما
فلا استدراك نعم انه يكفي أحدهما (قوله بالعلم والشجاعة) ،

في الأثلب فلا يقال ان غربت الشمس وكذا حرف الاستفهام يستعمل فيما لم يتيقن حصوله فجاز قياسها مقامها فجرت
عن معنى الاستفهام واستعيرت للشرط وكذا أم جردت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى أو مجازاً لأنها مثلاً في افادة
أحد الشئيين ولا دخل لها في افادة معنى ان وبقرير هذا الموضع على هذا الوجه تعلم ما في كلام الفري وغيره هنا
(قول المحشي) فشكل لكنه مؤيد بلزوم الفعل بعد الهزمة لأنه لازم للشرط وقول ابن سينا

سيان عندي ان يروا وان فجروا إذ ايس يجري على أمثالهم قلم وان لم يكن الاستشهاد بمثله مرضياً لانه ليس بعربي
(قول المحشي) بمعنى ان النسبة الخ دفع لما أورد على كلا التعريفين من أن الأثر يتعدى في كل والصفة لا تنتقل في كل
(قول المحشي) اشارة الى أن مجرد الاعتقاد الخ يعني انه أتى بالمحبة على وجه يفيد الجزئية مبالغة في اشتراطها وان
الاعتقاد المجرد عنها كالمعدم لانه تصور مجرد والمراد هنا التصديق وهو أن ينسب اليه الجليل بالاختيار كما أشار له بعطف الميل
على المحبة والحاصل ان المراد بالاعتقاد هنا التصديق وهو أن تنسب باختيارك الشيء لآخر في نفس الأمر كما بينه المحشي
في حواشي القطب فأشير بعطف المحبة لذلك لا مجرد أن يحصل في الذهن كون الشيء منسوباً اليه الوقوع في نفس الأمر
لأن هذا ليس تصديقاً بل نوع من التصور يقال له المعرفة قال الله تعالى يعرفونه الآية لكنه لما أطلق عليه الاعتقاد احتراز
عنه وبهذا تعلم رد ما قاله الفري ان الشكر هو الاعتقاد لا مجرد المحبة ولا مجموعهما وما قاله أيضاً من أن قصد التعظيم
لا بد منه والتعريف خال عنه إذ الفعل الاختياري الدال على التعظيم شأنه أن يكون مدلوله مقصوداً واعلم انه لا يكون
كل واحد من الذكر اللساني والاعتقاد والعمل شكراً إلا اذا لم يخالفه الآخران كما نص عليه المحشي في حواشي القاضي
كما انه لا يكون الذكر اللساني حمداً إلا كذلك كما في حاشية السيد المطالع فالاعتقاد والعمل لا يكون كل منهما حمداً
أصلاً بل عدم مخالفتها شرط لتحقيقه ويكون كل منهما شكراً أي يطلق على كل منهما لفظ الشكر بشرط موافقة الآخرين
بأن يلاحظ ان السمي بالشكر الاعتقاد فقط بشرط موافقة اللسان والعمل أو العمل فقط بشرط موافقة اللسان والاعتقاد
كما ان اطلاقه على اللسان كذلك والمراد بالموافقة عدم المخالفة فعمل ان اشتراط موافقة الآخرين لا يقتضي ان مدلول —

والله اسم ، لذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ،

أي بسبب العلم والشجاعة أي من حيث العلم والشجاعة (قوله والله اسم) لا صفة ، على ما ذهب اليه البعض من أنه في الاصل صفة ، صار دلماً بالغلبة وتفصيله في التفسير (قوله لذات) أورد المرف باللام اشارة الى انه اسم للذات المعينة بالشخص فيكون علماً ثم ذكر من صفاته ،

لنظ الشكر هو مجموع اقلثة على ما وهم قليل ان كلمة أو بمعنى الواو على انه لا يصح مع قوله سواء ثم ان المراد بالاعتقاد هنا ما يم الحالة الشبهة به لنصهم على ان مدائح الشعراء لا تصديق ولا اعتقاد فيها بل تصوير وتخييل تدبر (قول المحشي) أي من حيث العلم والشجاعة أشار به الى ان الباء في قوله بالعلم والشجاعة سببية لا صلة للوصف حتى يرد ان الوصف بهما يميز ان يكون في مقابلة الانعام فيكون العلم والشجاعة محموداً به لا محموداً عليه فلا يتحقق عدم صدق الشكر في هذه الصورة وحاصل الجواب ان الباء سببية وكل منهما محمود عليه فيتحقق عدم صدق الشكر في هذه المادة ويحتمل ان قوله من حيث العلم الخ بيان للمحمود عليه يعني ان الحمد بالعلم والشجاعة وقع لاجلها فيكون المحمود به اسناد العلم والشجاعة له والمحمود عليه اتصافه بهما فلا فرق إلا بحسب الحكاية والمحكي وعلى كل يندفع الاشكال تدبر ثم ان كلا من العلم والشجاعة فعل اختياري باعتبار تحصيله أو اثره وادلم ان بين الحمد العرفي والشكر كذلك عموماً مطلقاً لان النعم في تعريف الحمد العرفي لم يقيد بكونه منعاً على الحمد أو غيره بخلاف الشكر العرفي إذ قد اعتبر فيه منعم بخصوص هو الله سبحانه ونعم واصلة منه الى عبده الشاكر وأيضاً فعل القلب أو اللسان وحده مثلاً يكون حمداً وليس بشكر أصلاً إذ قد اعتبر فيه شمول الآلات وأيضاً الشكر بهذا المعنى لا يتعلق بغيره تعالى بخلاف الحمد وما يقال من ان النسبة بالمعوم المطلق بين العرفين انما تصح بحسب الوجود دون الحمل الذي كلامنا فيه لأن الحمد كصرف القلب مثلاً فيما خلق لأجله جزء من صرف الجميع غير محمول عليه لامتياز في الوجود عن سائر أجزائه فغلط من باب اشتباه مفهوم الشيء بما صدق هو عليه فان ما ليس محمولا على ذلك الصرف هو ما صدق عليه الحمل أعني صرف القلب وحده لا مفهومه المذكور وهو فعل يشعر بتعظيم المنعم بسبب كونه منعاً لا يقال صرف الجميع أفعال متعددة فلا يصدق عليه انه فعل واحد لأننا نقول هو فعل واحد تعدد متعاقبة كما يقال صدر عن زيد فعل واحد هو ضرب القوم وتحقيقه ان المركب قد يوصف بالوحدة الحقيقية كبعد واحد والاختيارية كمنكر واحد وصرف الجميع من قبيل الثاني هذا والنسبة بين الحمدين عموم وخصوص من وجه وبين الشكرين عموم مطلق وكذا بين النكر العرفي والحمد اللغوي وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي أيضاً اذا قيدت النعمة في اللغوي بوصولها للشاكر وإلا كانا متحدين ولا ينحى ان النسبة الثالثة من هذه الاربعة انما هي بحسب الوجود كذا ذكره السيد في حاشية المطالع

(قول المحشي) على ما ذهب اليه البعض كالرياضي وقوله صفة أي من أله ياله بفتح العين فيهما بمعنى عبد فهو فعال بمعنى مفعول وقيل غير ذلك

(قول المحشي) صار علماً بالغلبة بان استعمال بادخال لام العهد عليه في ذاته تعالى لكونه أولى من يوله أي يعبد حتى صار مختصاً به فلفظ الله قبل الادغام وبعده مختص بذاته تعالى لا يطلق على غيره أصلاً الا انه قبل الادغام من الاعلام الغالبة وبعده من الاعلام الخاصة هذا ما اختاره المحشي تبعاً للفاضل اليمني والرضي مخالفاً للشارح والسيد ووجهه —

ولذا لم يقل الحمد للخالق أو الرازق أو نحوهما ، مما يؤهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف

ما هو مختص به لفظاً ومعنى إشارة الى طريق احضاره ، والى اشتباهه بهذين الوصفين في ضمن ذلك الاسم كخاتم بالجدود (قوله ولذا لم يقل) ، أي لكونه اسماً للذات المعينة من غير اعتبار صفة معه لم يقل للرازق أو الخالق أو غيرها من الاسماء الدالة على الصفة ، حتى المتصف بجميع صفات الكمال (قوله مما يؤهم اختصاص) ،

قبل الادغام الى ثارن الغلبة وهي بدل عن العلمية الوضعية ومثلها الاضافة كابن عباس ثم قال المحشى فما ذكره العلامة التفازاني من أن الاله اسم لمفهوم كلي هو المعبود بحق والله علم لذاته تعالى وما ذكره السيد السند من ان الاله قبل حذف الهمزة وبعده علم لذاته تعالى الا انه قبل الحذف قد يطلق على غيره تعالى وبعده لا يطلق على غيره أصلاً مما لا يظهر وجهه ولا يوافق ما نقلت من كلام الثقة

(قول المحشى) ما هو مختص به لفظاً أي ذكر من صفاته مما لفظه مختص به لا يستعمل في غيره وكذلك معناه واذا اختص به كذلك صح أن يكون طريقاً لاحضاره بخلاف ما اذا لم يختص به كذلك فانه لا يصلح طريقاً لاحضاره مع التعيين للاشتراك فيه

(قول المحشى) واشتهاره الخ : فهو بيان لتمام المدلول بحسب الشهرة ولا مدخل له في علة الحمد (قول المحشى) أي لكونه اسماً للذات المعينة أي المقنض أن لا يكون الحمد في مقابلة وصف مختص اتى به ولم يقل للرازق والخالق بدله

(قول المحشى) حتى المتصف عطف على الاسماء أو غيرها وانما غيابه لانه الذي يتوهم منه ان الاستحقاق ليس بوصف دون وصف لشموله جميع الاوصاف فما قيل ان الالهام فيه أشد لانه لا يتبادر عدم الاختصاص فيه الا بعد التأمل وهم لان ذلك انما هو بعد فهم ان هذه صفة واحدة لجميع الصفات وليس الكلام الا فيه فانه وان تبادر منه الاختصاص الا أنه اختصاص بجميع الصفات تأمل

(قول الشارح) مما يؤهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف يفيد أن المختص بوصف دون وصف هو الاستحقاق وذلك لان تعريف السند اليه يفيد قصره على المسند واللام يفيد الاستحقاق وهو معلل بأمر خاص فيرجع له الاختصاص فاذا قيل الحمد للخالق كان المعنى الحمد مختص بثبوت استحقاقه بالله لكونه خالقاً وتحقيقه أن معنى الجملة ان الحمد لا يتجاوز الثبوت لله على وجه الاستحقاق لكونه خالقاً لشيء آخر واذا لم يتجاوز الثبوت له على وجه الاستحقاق لكونه رازقاً مثلاً افاد اختصاص استحقاقه الحمد بكونه خالقاً وهو المطلوب والله در الشارح حيث قال استحقاقه بالضمير هذا والله اعلم مراد الفاضل المحشى وهو منه رحمه الله توطئة لبحثه الشريف الاتي آخر الكتابة على قوله وبهذا يظهر حيث قال بقى ههنا بحث الشريف وهو أن قوله على ان صاحب الكشف الخ انما يتجه لو كان المراد بقوله الدلالة على اختصاص الحمد به اختصاص ثبوت نفس الحمد اما لو كان المراد اختصاص ثبوت استحقاق الحمد بان يجعل قوله وانه به حقيق تفسيراً للاختصاص به الخ فمعنى قول الشارح على هذا لم يقل الحمد للخالق أو الرازق أو نحوهما مما يؤهم اختصاص ثبوت الاستحقاق بوصف دون آخر أي مما يوقع في الوهم اختصاص ثبوت الاستحقاق بوصف دون آخر لان الاختصاص مفاد بال والاستحقاق مفاد باللام وهو جهة الاختصاص فيرجع الاختصاص الى ثبوته فاذا عال ذلك بوصف كان المفاد اختصاص ثبوت الاستحقاق

بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات ، تنبيهاً على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد

لان اللام للاستحقاق فاذا قيل الحمد لله يفيد استحقاق الذات له واذا علق بصفة أفاد استحقاق الذات الموصوفة بتلك الصفة له والاختصاص أفاده تعريف الحمد وانما قال يوم لكون اختصاص استحقاق جنس الحمد بوصف دون وصف ، حكماً باطلاً في نفسه ، لا لان تعاقب الحكم بالوصف يدل على العلية لا على الاختصاص لانه مستفاد من تعريف المسند اليه (قوله بل انما تعرض) ، اضراب عن قوله لم يقل (قوله تنبيهاً على تحقق الاستحقاقين) فالذاتي مستفاد من اللام والوصفي من قوله على ما أنعم ، حيث جملة محموداً عليه صريحاً والاستحقاق الذاتي ، ما لا يلاحظ معه خصوصية صفة حتى الجميع لا ما يكون الذات ، البحت مستحقاً له ، فان استحقاق الحمد ليس إلا على الجميل ، سمي ذاتياً لملاحظة الذات فيه من غير اعتبار خصوصية صفة ،

بهذا الوصف فليتأمل ليندفع تحير الناظرين ويعلم ان قولهم في حل هذه الجملة الحمد مستحق لله أو مخصص به ت قريب للسفاهة وإلا فحقيقته الحمد ثابت لله على جهة الاستحقاق أو الاختصاص وإلا لكان فيه تكرار أو تجريد للام عن معناها (قول المحشي) لأن اللام للاستحقاق فاذا قيل الخ رد على الفري القائل بأن هذا المعنى مستفاد من الذوق وحاصل الرد انه مستفاد من الوضع لا الذوق

(قول المحشي) حكماً باطلاً في نفسه لأنه مخالف للواقع إذ ليس استحقاق جنس الحمد مخصصاً في الواقع بوصف دون آخر يعني واذا كان باطلاً في نفسه كان الدليل على تأويل التركيب بأنه اقنصر على ما هو الأهم عنده موجوداً فكان موهماً فقط (قول المحشي) لا لأن تعليق الحكم الخ رد على السمرقندي القائل ذلك وقوله لا على الاختصاص لجواز تعدد العلل (قول المحشي) اضراب عن قوله لم يقل أي انتقالي وهو رد على الفري القائل انه اضراب عن مقدر أي اضراب ابطالي كما يفيد كلامه بأنه لا حاجة اليه مع صحة الكلام بدونه على انك ان تأملت ما قدره الفري من السؤال وجدته مختلاً وما قيل من أنه اضراب انتقالي للترقي من دفع الایهام الى بيان نكتة أخرى ففيه أن الترتي لا يكون إلا اذا اتحد محل التكتين وما هنا ليس كذلك

(قول المحشي) حيث جملة محموداً عليه صريحاً يفيد أنه محمود عليه ضمناً قبل هذا الجمل وهو كذلك لدخوله في مطلق الجميل الحمود عليه في الحمد الذاتي

(قول المحشي) ما لا يلاحظ معه خصوصية صفة أي بل يكون على جميل اجمالاً ضرورة أن الحمد ليس إلا على جميل ولا دلالة لاسم الذات على خصوصه وهذا رد على الفري القائل تارة بأنه يلاحظ فيه جميع الصفات مطلقاً في ضمن الاسم أو الصفات الذاتية فقط وتارة بأنه لا يلاحظ الصفات أصلاً بأن يقطع النظر عن غير الذات ومثله في الأول صاحب الأطول واعلم ان العلية المستفادة من التعليق باسم الذات هي علية الوصف الاجمالي لثبوت الحمد لله والعية المستفادة من التعليق بالانعام علية الإينعام لا ثبات الحمد الذاتي خلافاً لصاحب الأطول وميأتي بيانه (قول المحشي) البحت أي التي لم يلاحظ معها صفة أصلاً

(قول المحشي) فان الاستحقاق ليس إلا على الجميل فلا بد من ملاحظته ولو اجمالاً لأنه من أركان الحمد (قول المحشي) سمي ذاتياً الخ فيه رد على الفري القائل بأنه ذاتي لأن الاستحقاق فيه بجميع الأوصاف الذاتية بناء على ما مر له

لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به، وإن كان ذكر الله تعالى أهم في نفسه، على أن صاحب الكشف قد صرح بأن فيه أيضاً دلالة على اختصاص الحمد

أو لدلالة اسم الذات عليه أولاً لأنه لما لم يكن مستنداً إلى صفة من الصفات المخصوصة، كأنه مستند إلى الذات (قوله لاقتضاء المقام الخ)، يعني أن كلا الجزئين من جملة الحمد لله مهم، في مقام الحمد لكن الاهتمام زائد بلفظ الحمد لكونه، بصدد صدور مدلوله في ضمن فرد ما فهو نصب العين فلا يرد أن الحمد مجموع قول القائل الحمد لله ولا اختصاص له بكلمة الحمد فإن جزئي الجملة متساويا النسبة إليها (قوله وإن كان ذكر الله أهم في نفسه) فهو يقتضي تقديم لفظ الله لكن المقتضى العارض بحسب المقام، أقوى عند المتكلم (قوله على أن الخ)، بنائية، أي كون تقديم الحمد لمزيد الاهتمام، مبني على أن في الحمد لله اختصاصاً كما في الله الحمد أما إذا لم يكن فيه اختصاص بالتقديم لا يكون لمزيد الاهتمام، بل لعدم قصد الاختصاص والقول بأن على

(قول المحشي) أو لدلالة اسم الذات عليه لدلالته على اتصافه بصفات الكمال التي يقع الحمد تارة على بعضها وتارة على كلها ولا تعين في هذا الحمد لواحد منها فلم أنه لا منافاة بين عدم ملاحظة خصوصية صفة وبين كون ال في الحمد للاستغراق أو الجنس لأن معنى الاستغراق أن كل فرد من أفراد الحمد سواء كان على أي صفة واحدة أو جميع الصفات ثابت له وكذلك الجنس وذلك لا جهة فيه للتخصيص أصلاً فلا ينافي ما في الأطول من أن استحقاق جميع المحامد أو اختصاص جنس الحمد به إنما يكون بالنظر إلى جميع الأوصاف لأنه باعتبار الواقع والكلام في ملاحظة المحامد (قول المحشي) كأنه مستند إلى الذات وفي الحقيقة استناده إلى الوصف الجميل

(قول المحشي) يعني أن كلا الخ جواب عما أورده السمرقندي بأن الحمد إنما يحصل بالجملة بتمامها فالمقام غير مقتض لتقديم المسند إليه على المسند غايته أنه يقتضي الاهتمام بالثناء وهو إنما يحصل بكلا الجزئين (قول المحشي) بصدد صدور مدلوله أي الكلبي وهو الثناء بالجميل في ضمن فرد ما كالحمد الذي أتى به فله اختصاص غير الجزئية وهو صدق مفهومه الذي هو بصدد صدوره على هذا الحمد

(قول المحشي) في مقام الحمد فيه إشارة إلى أن المراد بالمقام ليس الحال الداعي لأن الاهتمام ليس مقتضى الحال بل هو الحال الداعي ومقتضاه التقديم وإنما المراد به مقام الحمد وهو مفتتح التأليف فتحصل أن المقام وهو مفتتح التأليف اقتضى الاهتمام والاهتمام اقتضى التقديم ووجه ذلك الاهتمام هو كونه بصدد صدور المدلول (قول المحشي) أقوى عند المتكلم أي من حيث أنه متكلم وإن كان ذكر الله أهم في نفسه لأن البلاغة إنما ينظر

فيها لمقام التكلم

(قول المحشي) بنائية أي لا استدراكية

(قول المحشي) أي كون تقديم الحمد لمزيد الاهتمام مبني الخ لا يخفى بعده مع التصدير بأن صاحب الكشف وذكر لفظة قد فانه لا وجه لها حينئذ بل كان اللائق بناء على أن فيه اختصاصاً كما ذكره صاحب الكشف (قول المحشي) مبني على أن الخ لأنه لا داعي حينئذ إلا مزيد الاهتمام لحصول الاختصاص في كل (قول المحشي) بل لعدم قصد الاختصاص أي الذي يفيد التأخير وإنما كان التقديم لعدم قصد الاختصاص حينئذ

وانه به حقيق ، وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق
ليس كما توهمه كثير من الناس مبنيًا على ان أفعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله فلا تكون جميع المحامد
راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسدًا للأفعال وأصله النصب

بمعنى المصاحبة كع نحو قوله تعالى « وآتى المال على حبه » خروج عن الظاهر من غير ضرورة ، ويأبى عنه لفظ
أيضاً (قوله وانه به حقيق) أي الحمد بذاته تعالى لا بغيره حقيق ، كما يقتضيه السابق أو انه تعالى بالحمد حقيق كما
يقتضيه اللاحق وهو قوله لم يكن أحد أحق منه (قوله وبهذا يظهر) أي بما ذكر من أن صاحب الكشف قائل بالاختصاص
في الحمد لله يظهر الخ اعلم ان حل هذا الكلام الذي هو

دون مزيد الاهتمام لأن الاهمية لا تكون نكتة إلا اذا لم يكن في المقام نكتة أخرى أولى بالرعاية منها وهي هنا عدم
قصد الاختصاص كما سيأتي النص على ذلك ووجه عدم قصد الاختصاص قيام البرهان القاطع عليه فنزل المخالف فيه
منزلة العلم

(قول المحشي) بمعنى مع أي فالقديم لمزيد الاهتمام مع حصول الاختصاص ويكون جواباً عما يقال ان في التقديم
قوات الاختصاص المطلوب

(قول المحشي) ويأبى عنه لفظ أيضاً لأن معناه صرح بأن فيه دلالة على اختصاص الحمد كما في التأخير ولا دخل
لكونه في التأخير في الجواب عن ان التقديم يفوت الاختصاص بخلافه على تقرير المحشي فانه يحتاج اليه ليزتب عدم
قصد الاختصاص الذي في التأخير فما قيل ان الالباء ممنوع إذ معنى كلام الشارح ان فيه أيضاً كالتأخير فهو موجود في
الحالين لكن عند التقديم يوجد الحصر وزيادة هي مزيد الاهتمام ليس بشيء وكذا ما قيل انه يأباه لأنه يقتضي ان صاحب
الكشف صرح بأن فيه اهتماماً لأن معناه كما صرح بأن فيه اهتماماً وليس كذلك لان ذاك لو كان أيضاً بعد قد صرح لا بعد فيه
(قول المحشي) كما يقتضيه السابق أي في كلام الكشف وهو قوله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به ومثله اللاحق
أي في كلامه أيضاً

(قول الشارح) وانه به حقيق يحتمل أن يكون بمعنى مستحق وضميره للحمد أي الحمد مستحق لاتصاف الله تعالى به
وحينئذ يكون فيه قلب مبالغة كأن الحمد طالب حقه وهو اتصاف الله به لا اتصاف غيره به أو ضمير انه لله أي ان الله
مستحق له لا لغيره والقصر اضافي بالنسبة لضد الحمد وهذا هو المعنى الحقيقي حتى على القلب إذ المقصود من القلب مجرد
المبالغة فيه ثم ان قوله وانه به حقيق يحتمل أن يكون بياناً لحصر آخر غير اختصاص الحمد وهو اختصاص استحقاق الله
بالحمد دون غيره وهذا الاختصاص جاء من تقديم الحمد بناء على ان تقديم المسند اليه يفيد الاختصاص وان لم يكن
الخبر فعلياً كما صرح به صاحب الكشف في قوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها حيث قال هو قائلها وحده فيكون هنا
اختصاصان اختصاص الحمد بالله واختصاص استحقاق الله بالحمد ويحتمل أن يكون بياناً لاختصاص الحمد بالله فيكون بتقدير
أي فالمعنى فيه دلالة على اختصاص الحمد به أي انه به حقيق أي ان الحمد به أي له حقيق ففعل بمعنى مفعول أي مستحق
له لا لغيره وهذا المعنى هو ما ذكره المحشي سابقاً كما تقدم تحقيقه وسيأتي له آخر الكتابة الآتية
(قول الشارح) وبهذا يظهر أي بما ذكر من انه قائل بالاختصاص في الحمد لله يظهر أن جملة اللام للجنس دون

والمدلول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لأن النائب مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك وآح لا مانع من أن تدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق ، فالاولى ان كونه للجنس مبني على أنه ، المتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال ، لا سيما في المصادر ، وعند خفاء قرائن الاستغراق أو على ان اللام لا تفيد سوى التعريف وان الاسم لا يدل إلا على مسماه فاذا لا يكون ثمة استغراق

من مداحض الافهام موقوف ، على تحقيق عبارة الكشف حيث قال ، وأصله النصب ، الذي هو قراءة بعضهم ،

الاستغراق ليس مبنياً على مذهب الاعتزال لان الاستغراق لازم للجنس الذي قال به وانتفاء اللازم البين يستلزم انتفاء الملزوم فان قيل أراد من الجنس الفرد الكامل بدليل المقام قلنا يمكن أن يراد الاستغراق بناء على تنزيل ما عدا محامده تعالى منزلة العدم والحاصل انه بناء على مذهبه إما أن يراد الكامل سواء في الجنس أو الاستغراق أو يكون الاختصاص ادعائي بحسب الظاهر حقيقي بالنظر الى الحقيقة سواء الجنس والاستغراق

(قول الشارح) والمدلول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات عطف الثبات اشارة الى أن المدلول الدوام الثبوتي بخلاف مدلول الفعلية عند قرينة المقام فانه الدوام التجديدي لاخذ الزمن في مفهوم الفعل ثم ان الدوام ليس مدلول الجملة بالوضع بل بمعونة القرائن فهو مدلول عقلي

(قول الشارح) فالاولى الخ : عبر بالاولى لامكان إن يقال أنه مع ال باق على ما كان عليه من الدلالة على الماهية لئلا يخرج عن كونه مقاماً مقام الفعل

(قول الشارح) المتبادر الى الفهم أي من اللفظ لانه الموضوع له

(قول الشارح) الشائع في الاستعمال احتراز عن المتبادر من اللفظ غير الشائع كما بينه المحشي

(قول الشارح) لا سيما في المصادر فانها موضوعة للماهية بقطع النظر عن وحدة وكثرة

(قول الشارح) وعند خفاء قرائن الاستغراق أي كما هنا فان المقاد بالاستغراق مقاد بالجنس ولا دلالة للمقام الخطابي

على أزيد من ذلك حتى يصلح قرينة

(قول الشارح) فاذا لا يكون ثمة أي في الحمد لله لافي اللام من حيث هي وهذا هو الموافق لقول الكشف مامعنى

التعريف فيه والا لكان فيه لغواً

(قول المحشي) من مداحض الافهام أي مزاتها يقال دحضت رجله زلقت

(قول المحشي) على تحقيق عبارة الكشف اي بيان الحق فيها عند كل بحسب مظهر له فافاد أن الحق فيها غير

بين وعلة بحيث قال الخ : اي وهذا القول محتمل

(قول المحشي) وأصله النصب لان الشائع في نسبة المصدر الى الفاعل والمفعول هو الجملة الفعلية سيما وقد شاع

استعماله منصوباً باضمار الفعل

(قول المحشي) الذي هو قراءة بعضهم عبر عنه بذلك اشارة الى انها شاذة وهذا تأييد لكونه في الاصل منصوباً

على انه من المصادر التي تنصبها العرب بأفعال مضمرة ، في معنى الأخبار ، كقولهم شكراً وكفراً وعجباً ، ينزلونها منزلة أفعالها ويسدون بها مسدها ولذلك لا يستعملونها معها ويجلون استعمالها كالشريعة المنسوخة ، والعدول الى الرفع ، للدلالة على دوام المعنى واستمراره الى قوله ، والمعنى نحمد الله حمداً . ولذلك قيل « إياك نعبد وإياك نستعين » لانه بيان للخدم له كأنه قيل ، كيف تخدمونه فقيل إياك نعبد فان قلت ، ما معنى التعريف فيه قلت ، هو نحو التعريف في ، ارسالها العراك وهو تعريف الجنس ،

فان القرأت يفسر بعضها بعضاً

(قول المحشي) على انه متعلق بقوله اصله النصب وقيل متعلق بقوله قراءة بعضهم اي قرأ كذلك بناء الخ : لكن يلزمه الجري على تجويز القراءة بالرأي وهو المشهور عن صاحب الكشف

(قول المحشي) بأفعال مضمرة وجوبا ان بين الفاعل أو المفعول باضافة او حرف جر كما هنا بشرط ان لا يكون ذلك المصدر لبيان النوع ونحو مكروا مكرم وسعى لها سعيها وجوازا ان لم يبين كذلك او كان لبيان النوع وتفصيله في الرضى (قول المحشي) في معنى الاخبار أي تنصبها مستعملة لها في معنى الاخبار بفتح الهمزة اي تفيد بها معنى خبريا لان الاخبار عن الحمد حمد وليس من المصادر المستعملة في معنى الانشآت نحو سقيا لك وجدها

(قول المحشي) كقولهم شكراً الخ : يفيد أن كلامه فيها هو أعم مما يحذف وجوبا أو جوازا أدلا ببيان هنا للفاعل أو مفعول (قول المحشي) ينزلونها منزلة أفعالها أي في اللفظ ويسدون بها مسدها أي في المعنى وحينئذ استوفت الأفعال حقها في اللفظ والمعنى فيكون استعمالها معها كالشريعة المنسوخة سواء بين الفاعل أو المفعول أولا واعلم انك ان لاحظت ما بيناه في وجه أصالة النصب وفي معنى يسدون بها مسدها وجدت قوله والمعنى نحمد الله حمداً على غاية من اللزوم لما قبله بالمعنى الذي سنبينه فيه

(قول المحشي) للدلالة على دوام المعنى واستمراره أي بقرينة المقام كما أنه حال النصب يفيد الاستمرار التجدي لاخذ الزمن في مفهوم الفعل بذلك أيضاً

(قول المحشي) والمعنى نحمد الله حمداً يعني ان العدول انما افاد دوام المعنى لا تغييره عن أصله فالجملية الفعلية لم تنزل ملحوظة ولذلك بين الاسمى بالفعل حيث قيل إياك نعبد بيانا للحمد

(قول المحشي) ولذلك قيل الخ : أي لكون المعنى نحمد الى آخره وانما كان كون المعنى نحمد الخ : علة لقول إياك نعبد الخ : لان إياك نعبد بيان للخدم ولا بد من التوافق بين البيان والمبين (قول المحشي) كيف تخدمونه سأل عن كيفية الحمد

(قول المحشي) ما معنى التعريف فيه أي ما المشار اليه بإداة التعريف هنا فانه اذا دخلت ال على ما فيه الوحدة كان المشار اليه بها متعينا لانها تعين تلك الوحدة أما التعريف من حيث هو فهو الاشارة الى ما يعرفه المخاطب وهو ظاهر لاجابة للسؤال عنه

(قول المحشي) هو نحو التعريف الخ : يحتمل ان المراد بالتحوثل كما هو الوجه الاول أو القريب منه كما هو الوجه الثاني (قول المحشي) أرسلها العراك صدر بيت للبيد ويروى فأوردها العراك قال فأرسلها العراك ولم يذهبها ولم يشفق على

ومعناه الإشارة الى ما يعرفه كل أحد من ، ان الحمد ما هو والعراك ما هو من بين أجناس الافعال ، والاستغراق الذي توهه كثير من الناس وهم منهم انتهى فقيل في توجيهه انه لما كان معناه نحمد الله حمداً كان اخباراً عن ثبوت حمد غير معين من المتكلم له تعالى ، على ان المصدر للعدد لا للتأكيد فأتجه للسامع أن يقول كيف تحمدونه ، أي بينوا كيفية حمدكم فانها غير معلومة ، فبين بقوله اياك نحمد واياك نستعين أي تقول هذه الكلمات ونحمد بهذا الحمد ،

نقص الدخال يصف الحمار والأتن. والداخل في الورد أن يشرب البعير ثم يرد من القطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين، ليشرب منه ما عساه لم يكن يشرب ويقال شرب دخال ويقال نقص البعير اذا لم يتم شربه فنقص الدخال عدم تمام الشرب أي أوردتها مرة واحدة ولم يخف على أنه لا يتم شرب بعضها للماء بالمزاحة والعراك مصدر قال سيويه هو معرفة وضعت موضع النكرة لانه حال أي معتركة

(قول المحشي) ومعناه الإشارة الى ما يعرفه كل أحد أي الإشارة الى الماهية مع وصف المعرفة والحضور في الذهن ففيه إشارة الى الحضور بخلاف المنكر فانه وان دل على ما هية حاضرة في الذهن الا انه لا إشارة فيه الى حضورها فيه وحاصل الجواب ان ال اما نفيد تعين الوحدة اذا أشير بها اليها أما لو أشير بها الى الماهية وجرى الاسم عن وحدته فالما يكون المتعين الماهية المتحدة في الذهن وهذا لا ينافي بقاء وحدة مبهمه دل عليها القرينة كما في ادخل السوق فالإيهام باق لم يزل فليتأمل وقوله كل أحد لان الجنس لا يختص به أحد دون أحد بخلاف المعهود الخارجي

(قول المحشي) ان الحمد ما هو بيان لما والمراد جواب هذا الاستفهام أي معناه الإشارة الى الحمد الذي هو كيت وكيت متميزاً بذلك من بين جنس الافعال
(قول المحشي) والاستغراق الذي توهه كثير من الناس أي هنا لان أصل السؤال عن معنى التعريف فيه لا التعريف من حيث هو والا لكان لفظ فيه حشواً

(قول المحشي) على ان المصدر للعدد أي يدل على عدد المرات والمراد به الوحدة فان في المصدر خلافاً قليل انه كغيره من النكرات يدل على الوحدة وقيل انما يدل على الماهية بقطع النظر عن وحدة وكثرة نبه عليه المحشي في حواشي الجامي وعلى أن القول الثاني قول صاحب المفتاح وغيره فان قلت هذا يخالف ما نقل عن صاحب الكشف حيث قال فان كان مسماه الماهية من حيث هي كما في المطلق الخ : فان مفاده الفرق بين المطلق كمصدر والنكرة قلت ما سيأتي بيان من المحشي والمنقول عن صاحب الكشف هو أن اللام لا نفيد سوى التعريف والإشارة والاسم لا يدل الا على مسماه فاذا لا يكون ثمة استغراق اه كما نقله المحشي في حواشي القاضي ثم ان المراد بالمصدر الذي للعدد هو الواقع في بيان الزنجشري بقوله نحمد الله حمداً لا مدخول أل لان الوحدة في مدخول أل ليست مدلول لفظ المصدر المعروف بل دل عليها القرينة الخارجية كما سيأتي بيانه تأمل

(قول المحشي) أي بينوا كيفية حمدكم أي صورته التي تحققت فيها الماهية خارجا وهي الالفاظ الخصوصية واعلم انه لما كان الإيهام هنا في نفس الحمد كان السؤال عن بيان صورته حتى يتعين ولما حمل فيما يأتي في التقرير الثاني على الماهية وهي متعينة كان السؤال عن المبهم وهو كيفية الصدور

(قول المحشي) فبين بقوله اياك نحمد اي هذه الالفاظ هي صورته التي تصورت بها تلك الحقيقة خارجا

فأورد عليه السؤال بأنه إذا كان المعنى ما ذكرت فما معنى التعريف فيه فإن المناسب للإبهام ثم البيان التذكير وأجاب بأن تعريفه، مثل تعريف العراك يعني تعريف الجنس من حيث وجوده في فرد غير معين ولذا بين بقوله إياك نعبد وإياك نستعين، وهذا موافق لظاهر عبارته وقيل أنه لما كان معناه نحمد الله حمداً، كان المصدر للتأكيد فيكون دالا على حقيقة الحمد من غير دلالة على الفردية والسؤال المقدر، عن كيفية صدور تلك الحقيقة وحاصل الجواب بقوله إياك نعبد وإياك نستعين فالحمد

(قول المحشي) فأورد عليه السؤال الخ: لأنه على تقدير تعريفه يكون معلوماً غير محتاج إلى البيان مع أنه بين بقوله إياك نعبد الخ: وهذا الكلام صريح في أن السؤال والجواب متعلق بمدخول اللام لا باللام نفسها ومثلهما بعده وهو صريح قول العلامة ما معنى التعريف فيه كما مر

(قول المحشي) مثل تعريف العراك يعني الخ: سيأتي للشارح والمحشي أن المعروف بلام العهد الذهني مدلوله الحقيقة الذهنية وقد يأتي للفرد الموجود من الحقيقة باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه فهو موضوع للحقيقة المعينة في الذهن وأطلق على الفرد باعتبار وجودها فيه لا باعتبارها بخصوصه حتى يكون مجازاً والتعدد المستلزم للإبهام إنما هو من حيث الوجود لا باعتبار الوضع فاللفظ مستعمل في شيء بعينه فصديق عليه تعريف المعرفة فقوله هنا تعريف الجنس من حيث وجوده في فرد بيان للمقصود به لا الموضوع له فالموضوع له الحقيقة المعينة في الذهن لكن قد يقصد به تلك الحقيقة من حيث هي وقد يقصد به تلك الحقيقة من حيث وجودها في الفرد الغير المعين وهذا من القرينة لا أنه من جملة الموضوع له إذ الموضوع له الحقيقة المعينة في الذهن ليكون معرفة وبما ذكرنا ظهر أن قول المحشي بناء على أن المصدر للعدد أي في قول الزنجشري والمعنى نحمد الله حمداً وإذا كان للعدد فيه دل على الوحدة فيلزم أن يكون المبين بذلك وهو الحمد لله دالا عليها أيضاً وإن اختلف وجه الدلالة لما سيأتي أن الدال على الوحدة إذا دخلت عليه أداة العهد الذهني جرد عنها وبقيت الوحدة التي من القرينة وبهذا علمت أن معنى قول الزنجشري قلت هو كالتعريف في إرسالها العراك الخ: أنه مثله في أن المقصود منه تمييز الماهية من بين سائر الماهيات مع أن ذلك المقصود بالتعريف لا يتألف الاستعمال في واحد مبهم بدلالة القرينة الخارجية لأن استعماله فيه ليس من حيث خصوصه بل من حيث وجود الماهية فيه فالمقصود بالتمييز الماهية والوحدة المبهم ليست مدلول التعريف كما أن الكمال المراد في هذين التوجيهين ليس من التعريف بل من القرينة فاندفع ما يتوهم من أن إرادة الوحدة الكاملة أو الماهية الكاملة ينافي أن المقصود تمييز الجنس من بين الأجناس فليتأمل ليندفع ما قيل هنا

(قول المحشي) وهذا موافق لظاهر عبارته أي من وجهين الأول أن إياك نعبديان لنفس الحمد على هذا فيوافق قوله بيان لحمدهم الثاني أن التعريف في الحمد كالتعريف في العراك من كل وجه وهو تعريف الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد غير معين بخلاف القيل الثاني فإنه يخالف لظاهر عبارته من هذين الوجهين وإن كان أليق بالسؤال عن الكيفية فإن الظاهر منه السؤال عن كيفية الصدور لا عن الصورة الصادرة

(قول المحشي) كان المصدر للتأكيد أي تأكيد ما تضمنه الفعل ولم يتضمن الفعل إلا الماهية من حيث هي هي والقصد إلى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلها وكثرتها فلا نظر للوحدة التي تحققت فيها خارجاً وإن دلت عليها القرينة فيكون دالا على حقيقة الحمد من غير دلالة على الفردية

(قول المحشي) عن كيفية صدور تلك الحقيقة أي لا عن صورتها كما في الوجه الأول وهذا يخالف لظاهر قول

حداً مقارناً للعبادة التي هي فعل الجوارح والاستعانة التي هي فعل القلب ولا تقتصر على مجرد القول اللساني ، ثم أورد عليه السؤال بأنه يكفي لفائدة هذا المعنى المصدر المنكر فما فائدة التعريف فيه وأجاب بأنه تعريف الجنس للإشارة الى الماهية المعلومة للمخاطب من حيث هي كما في العراك الا أنه فيه للجنس باعتبار وجودها في فرد ما بخلافه ههنا وتعريف الماهية مشترك بينهما وعلى هذين الوجهين يكون اختياره للجنس ومنعه للاستغراق لرعاية مذهبه —

الكشاف ان إياك نعبد بيان لحمدهم فيحمل على ان المراد انه بيان لكيفية صدور حمدهم

(قول المحشي) حداً مقارناً وهذه المقارنة هي كيفية الصدور

(قول المحشي) ثم أورد عليه السؤال بأنه يكفي الخ : محصله انه لا حاجة للتعريف بل التنكير كاف في المقصود

(قال السيد قدس سره) فقد حكم الخ اذ لو لم يصح حمل اللام على الاستغراق لم يصح حمله على الجنس أيضاً لان

اتفاً اللازم يستلزم اتفاً المألوم وحينئذ جاز أن تكون اللام مستعملة في الجنس باعتبار تحققه في ضمن جميع الافراد مجازاً

مشهوراً كما جاز أن تكون مستعملة في الجنس من حيث هو حقيقة غايته أن يبقى النظر فيما هو الاولى وهو مبني على الاختلاف

المذكور في الاصول من أن العمل بالحقيقة المستعملة أولى أم بالمجاز المتعارف في المقامات الخطائية فاكتفى صاحب الكشاف

على الاول لان مودي الاستغراق حاصل في الجنس أيضاً فلا حاجة في تأدية المقصود الذي هو ثبوت الحمد له تعالى

واتفاؤه عن غيره الى ملاحظة الشمول والاستعانة بالقران هذا ما يناسب ظاهر عبارة الكشاف وعليه درج قدس سره

فيما سيأتي (قول السيد) راجعاً اليه أيضاً أي حقيقة بحسب الحقيقة او ادعاء بحسب الظاهر فالاختصاص بالنظر الى

الحقيقة فهو حقيقي ادعائي بالنظر الى الظاهر تحقيقي بالنظر الى الحقيقة وليس كلام السيد في اختصاص الاستحقاق

لانه بصدد بيان تلازم الاختصاصين وعليه لا يوجد التلازم كما سيأتي عن عبد الحكيم بل معناه ان حمد زيد

مثلا ليس من افراد الحمد حقيقة بالنسبة لزيد بل هو من اسناد الشيء لغير ما هو له فليتأمل . (قال السيد) ليدل

بنقديهما الخ : أي دلالة بينة والا فقد صرح بان في الحمد لله اختصاصاً (قال السيد) في انهما يتأنيان الخ : أي

وان كان هناك فرق من حيث ان منافاة اختصاص الافراد لتلك القاعدة ذاتية ومنافاة اختصاص الجنس بواسطة

استلزامه اختصاص الافراد لكن هذا القدر لا يكفي في اختيار أحدهما والحكم بان الآخر وهم (قال السيد) ليس معنى

التعريف لان التعريف هو الإشارة الى ما يعرفه المخاطب من حيث تعيينه لا الإشارة الى عمومه والا كانت ال اداة

الاحاطة لا اداة التعريف (قول السيد) وذلك لا يتأني استغراقه صريح في أن قول الكشاف فان قلت الخ :

سؤال عن معنى اللام في نفسها لاعن المراد بها هنا (قال السيد) حيث قال بعد الدلالة الخ : عبارته وهذه الاوصاف

التي أجريت على الله سبحانه من كونه ربا ومالكا للعالمين لا يخرج منهم شيء عن ملكوته وربوبيته وعن كونه منما بالنعم

كلها الظاهرة والباطنة والجلال والدقائق وعن كونه مالكا للأمر كله في العاقبة يوم الثواب والعقاب بعد الدلالة على

اختصاص الحمد به وانه به حقيق في قوله الحمد لله دلائل على أن من كانت هذه صفاته لم يكن أحد أحق منه بالحمد والثناء

عليه (قول السيد) يكون التعريف للجنس إلا أنه على الثاني مراد في ضمن جميع الافراد فيكون مجازاً (قال السيد) فلا حاجة الخ :

أي فيكون اقتضاره عليه لانه أولى لعدم الحاجة له لغيره وان صح (قول السيد) أو مدلول الاسم في نفسه أي بدون اللام فانه

نكرة في سياق الاثبات بناء على انه لا فرق بين النكرة واسم الجنس أو اسم جنس مدلوله الماهية من حيث هي وعلى كل لا عموم

لرعاية مذهبه والاختصاص على الأول ، اختصاص الفرد وعلى الثاني اختصاص الجنس باعتبار الكمال ، ولا يخفى حينئذ سقوط اعتراض الشارح رحمه الله بأن الاختصاصين متلازمان وكل منهما مخالف لمذهبه ظاهراً موافق له تأويلاً فلا يكون رعاية المذهب موجباً لاختيار الجنس دون الاستغراق ولا يرد ما أورده السيد قدس سره على الثاني من أنه كما يجوز الحمل على الجنس باعتبار الكمال على مذهبه يجوز الحمل على الاستغراق باعتبار تنزيل محامد غيره منزلة العدم ،

وهذا مخالف للسؤال في الوجه الاول فان محصله ان المناسب للمقصود من الابهام ثم البيان التذكير بخلاف التعريف فانه غير مناسب لذلك بخلافه هنا فيكون هذا أيضاً مخالفاً لظاهر عبارة الكشف كما عرفت

(قول المحشي) لرعاية مذهبه لأن المعنى على الأول الحمد الذي هو إياك نعبد وإياك نستعين مخصص بالله وعلى الثاني الحمد المقارن للعبادة والاستعانة بمخصص بالله فيفيدان غير ذلك وهو الحمد المطلق لا يخص به وذلك هو المذهب الاعتزالي فهو الحامل على اختيار الجنس دون الاستغراق وفيه أنه لا يتوقف شيء من هذين التوجيهين على المذهب الاعتزالي لجواز أن يكون اتما خص ذلك الفرد الذي هو العبادة والاستعانة أو الماهية باعتبار الكمال أعنى مقارنة العبادة والاستعانة به لعدم إمكانه لغيره أما غير ذلك فيستحقه الخلق باعتبار الكسب ظاهراً إلا أن يكون المراد انه حينئذ يصلح لذلك ولا يرد عليه كلام الشارح بدليل آخر كلامه وقوله في القيل الثالث وحينئذ لا يصح أن يكون اختياره للجنس الخ وقال شيخنا ان قوله لرعاية مذهبه أي يصح أن يكون لتلك الرعاية كما يصح أن يكون لصحة البيان بقوله إياك نعبد إذ لو حمل على الاستغراق لم يصح البيان بذلك وما قيل في بيانه أي يصح أن يكون لذلك كما يصح أن يكون لما ذكره الشارح ففيه ان ما قاله الشارح مبنى على تلازم الاختصاصين بخلاف هذا فانه لا تلازم فيه لعموم الاستغراق فتأمل

(قول المحشي) اختصاص الفرد الخ لغيره لا يختص وكذا الجنس باعتبار الكمال لا يختص بغيره وهو الجنس مطلقاً به بل يكون لغيره والدليل على ارادة الكامل إياك نعبد وإياك نستعين واعلم انه يرد على هذين التوجيهين أنهما يتنافيان ما في الكشف حيث قال هذه الأوصاف التي أجريت على الله سبحانه من كونه رباً ومالكاً الخ بعد الدلالة على اختصاص الحمد به وانه به حقيق في قوله الحمد لله دليل على ان من كانت هذه صفاته لم يكن أحد أحق منه بالحمد اه فانه أثبت لغيره استحقاقاً في ذلك الحمد وهو على هذين التوجيهين لا يثبت لغيره أصلاً حتى في مذهب الاعتزال ضرورة انه لا يعبد ويستعان به ولا يحمد حمداً مقارناً لذلك إلا الله سبحانه وتعالى إلا أن يكون المراد انه لم يكن أحد أحق منه بجلس الحمد فيثبت له ذلك الفرد الكامل أو الجنس الكامل فتأمل

(قول المحشي) ولا يخفى حينئذ سقوط اعتراض الشارح الخ لأنه لا تلازم بين اختصاص العباد والاستعانة أو الحمد المقارن لهما به وبين عدم ثبوت غيرهما لغيره وهذه المقارنة مأخوذة من قوله إياك نعبد وإياك نستعين بياناً لخدمهم ثم ان سقوط اعتراض الشارح مبناه انه فهم ان المراد بالجنس الماهية من حيث هي لا في ضمن الفرد الكامل كما هو التوجيه الاول ولاهي الماهية باعتبار الكمال كما هو التوجيه الثاني وأما السيد فانه وان فهم ان الجنس باعتبار الكمال إلا انه سوى بينه وبين الاستغراق وما قيل متابعة للفري أنه متى اختص الفرد بالمذهب لم يخصص جميع الافراد به فلا يسقط اعتراض الشارح بالنسبة للاول ففيه ان المراد بالمذهب المعين في نفسه الغير المعين عند الذهن وهو لا يصدق في نفسه على كثيرين لا على وجه الاجتماع ولا على وجه البدلية بل يصدق عند الذهن عليها على وجه البدلية بسبب الشك والتجوز الواقعيين فيه كالشبح الحاصل لضعيف البصر وهذا —

لأن فيه تطويل المسافة والالتجاء الى معونة المقام من غير حاجة ، وقيل حاصل الجواب عن كيفية صدور تلك الحقيقة ، بتخصيص العبادة المشتملة على الحمد وغيره ، لأن انضمام غيره معه نوع بيان لكيفيته أي حال حمدنا انا نجمعه —

لا يستلزم اختصاص الجميع ألا ترى كيف بين بواحد معين وانما الذي يستلزم اختصاص الجميع هو المبهم بمعنى أن تكون الفردية لا على التعيين معتبرة في حقيقته وهو يصدق في نفسه على كثيرين على وجه البدلية كالصورة الحاصلة للطفل قال الشيخ في أوائل الطبيعيات أول ما يرسم في خيال الطفل هو صورة شخص رجل وصورة شخص امرأة من غير أن يتميز له رجل هو أبوه من رجل ليس هو أباه وامرأة هي أمه عن امرأة ليست هي أمه وإذا قيل شخص منتشر لهذا وقيل شخص منتشر لما ينطبع في الحس من شخص لا يخلو من بعد إذا ارتسم انه جسم من غير ادراك حيوانية أو انسانية فانما يقع عليهما الشخص المنتشر باشتراك الاسم وذلك ان المفهوم من لفظ الشخص المنتشر بالمعنى الاول هو انه شخص ما من أشخاص النوع كيف كان وأي شخص كان وكذلك رجل ما وامرأة ما فيكون معنى الشخص هو كونه غير منقسم الى عدة من يشاركه في الحد وانضم الى معنى الطبيعة الموضوعية للتنوعية أو الصنفية وحصل منهما معنى واحد يسمى شخصاً منتشراً غير متعين وأما الآخر فهو هذا الشخص الجسماني المعين ولا يصلح أن يكون غيره إلا أنه يصلح عند الذهن أن يضاف اليه معنى الحيوانية والحادية لشك الذهن لا لأن الأمر في نفسه صالح فالشخص المنتشر بالمعنى الأول يصلح أن يكون في الوجود أي شخص كان وبالمعنى الثاني ليس يصلح بل لا يكون غير هذا الواحد المعين لكنه يصلح عند الذهن صلوح الشك والتجويز انتهى فالواحد المبهم هنا معناه واحد صفته في نفسه الابهام وهو قابل للبيان والتخصيص بواحد لا واحد معتبر في حقيقته انه لا على التعيين حتي يلزم من تخصيصه تخصيص الجميع فتأمل

(قول المحشي) لأن فيه تطويل المسافة الخ أي بالانتقال من الجنس الى الاستغراق وقوله والالتجاء لأنه لا بد في الحل على الاستغراق من قرينة المقام الخطابي ولا حاجة اليه لتلازم الاختصاصين حينئذ قيل ثم لا بد أيضاً من الالتجاء الى تلك القرينة في حل الاستغراق على ما هو باعتبار الكمال لأن اياك نعبد واياك نستعين لا يصلح حينئذ بياناً اذ الاستغراق يمنع كما سيأتي بخلاف الحمل على الجنس فانه هو الاصل وكون المراد منه الكمال دل عليه الدليل وهو اياك نعبد واياك نستعين إذ هو بيان لكيفية صدور الحمد كما تقدم وفيه ان الحمل على الكمال بقرينة المقام موجود فيها كما هو فرض كلام السيد وانما لم يورد عليه انه لا يصح البيان حينئذ لأن كلام السيد رحمه الله انما هو في الحمل على الكمال فقط بقطع النظر عن صحة البيان وعدمه فله دره

(قول المحشي) وقيل حاصل الجواب الخ هذا موافق للثاني من وجهين الأول أن المصدر للتأكيد فيكون دالاً على الحقيقة دون الفردية الثاني ان السوأل عن كيفية الصدور ومخالف له من وجوب الأول ان المراد الحقيقة من حيث هي بدون اعتبار الكمال الثاني ان حاصل الجواب هنا انما يخص به العبادة المشتملة على الحمد وغيره من غير اعتبار مقارنة ذلك الحمد للعبادة فلا يكون خاصاً بالجنس الكامل أعني المقارن للعبادة ويصح بناء الجهة الثانية على الأولى وعكسه تدبر

(قول المحشي) بتخصيص خبر حاصل وقوله لأن انضمام الى آخره بيان لافادة الجواب الكيفية وقوله أي حال حمدنا أي حالة وقت صدوره وقوله وتقرير السوأل والجواب بحاله أي حاله في الوجه الثاني وتقدم الفرق بينه وبين الاول (قول المحشي) لأن انضمام الخ جواب عما يقال المسئول عنه كيفية صدور الحمد فقط والجواب بتخصيص العبادة —

بسائر عبادة الجوارح والاستعانة في المهمات ونخص مجموعها بك وتقرير السؤال والجواب المذكورين بقوله فان قلت
وقلت بحاله ، وحينئذ لا يصح أن يكون اختياره الجنس لرعاية مذهبه لأن الاختصاصين متلازمان بل لأن الحمد مصدر
ساد مسد الفعل والفعل لا يدل إلا على الحقيقة فكذلك ما ينوب مثابه وان كان معرفة ، ليصح بيانه بقوله اياك نعبد
واياك نستعين والحمل على الاستغراق وهم لأنه يطل النية عن الفعل المحذوف إذ يصير الكلام مسوقاً لبيان العموم فلا
يصح البيان وعلى هذا سقط اعتراض الشارح رحمه الله بقوله وفيه نظر لأن النائب الخ ، وقال الشارح رحمه الله ان اختياره
الجنس والمنع عن الاستغراق كما يدل عليه تقرير السؤال المذكور بقوله فان قلت ما معنى التعريف في شرح الكشف
وكلمة بل الاضربية ههنا فانه ، اضراب عن المبني عليه والمبني بحاله وقوله فالأولى ،

المشتملة على الحمد فيه بيان لكيفية صدور الحمد وغيره وتلك الكيفية هي تخصيص المجموع في الجواب بيان كيفية صدور
غير الحمد وهي غير مسوولة عنها فأجاب بأن انضمام كيفية صدور غير الحمد الى كيفية صدره نوع بيان أيضاً لكيفية صدره
فهو بيان زائد لكيفية صدور الحمد حيث زيد أن تخصيص الحمد به كان منضمّاً لتخصيص غيره أيضاً وليس المراد بقوله نوع
بيان انه بيان نوعاً أي غير واف بالبيان كما وهم

(قول المحشي) وحينئذ لا يصح أن يكون الى آخره لأن المختص به حقيقة الحمد الغير المقيدة بمقارنة العبادة والاستعانة
كما في الوجه الثاني والغير المبينة بهما كما في الأول وحينئذ فلا اختصاصان متلازمان لعدم تخصيص الجنس بما يقتضيه الاستغراق
(قول المحشي) ليصح بيانه الخ اشارة لحل قول الكشف ينزلونها منزلة أفعالها ويسدون بها مسدها والمعنى نحمد الله
حداً ولذلك قيل اياك نعبد واياك نستعين لأنه بيان الحمد كما قيل الى آخره يعني ان السد بها مسدها يلزمه بقاء المدلول
الفعل من جهة المعنى ولذا قال والمعنى الخ وعمله بأنه بين اياك نعبد واياك نستعين بعد السؤال بكيف تحمدونه فلو حمل
على الاستغراق لم يكن نائباً عن الفعل المحذوف بل يكون الحمد لله مسوقاً لبيان العموم وان جميع أفراد الحمد بقطع النظر
عن صدره منهم لله لا لبيان انه يصدر منهم حمد حتى يسأل عنه بكيف تحمدونه أي كيف يصدر منكم لأنه لا تعرض في
كلامه حينئذ للصدور منهم حتى يسأل عنه فيبين ، اياك نعبد فحمله على الاستغراق يلزمه عدم صحة البيان باياك نعبد فسقط
ما قاله الشارح وحاصل ما عول عليه المحشي في الرد هو عدم صحة البيان فيفيد أنه لولاه لصحت النية حال التذكير والاستغراق
حال التعريف وصح ما قاله الشارح وما قيل لا مانع من ملاحظة الاصل مع العموم ويكون البيان له ليس بشيء لما سيأتي
في الشارح في بحث التعريف ان القيد في الكلام ناظر لمقابله فهو المقصود وكأنه قيل كل افراد الحمد لله لا بعضها حتى
كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة

(وقال الشارح) ان اختياره الجنس والمنع أي ان مختار صاحب الكشف هو الجنس والمنع عن الاستغراق كما يدل عليه
كلام الشارح في تقرير السؤال المذكور في شرحه الكشف

(قول المحشي) اضراب عن المبني عليه ابطالاً له والمبني وهو أن مختاره الجنس دون الاستغراق بحاله لم يطل فان
هذا يدل على ان الشارح قائل بان صاحب الكشف يختار في المراد هنا الجنس دون الاستغراق كما أن ما في شرحه الكشف
يدل على ذلك فاندفع قول الفري ان كلام الشارح في شرح الكشف يدل على ان التخصيري انما يمنع كون الاستغراق
مدلولاً وضعياً للام ولا يمنع كونه مراداً هنا وكذا كلامه هنا يدل على ذلك وبه تعلم وجه تغيير المحشي الاسلوب هنا فتأمل

أي الأولى في بيان تلك الدعوى بوجهين أحدهما انه المتبادر الى الفهم ، أي من نفس اللفظ وقوله الكثير الشائع في الاستعمال صفة للمتبادر ، احتراز عن المتبادر عن نفس اللفظ ، الذي لا يكون استعماله كثيراً كالحجاز المتعارف كما في قولنا لا يأكل من هذه النخلة فان المتبادر من نفس اللفظ الشجرة المخصوصة لكن استعماله في اليمين بهذا المعنى نادر ولذا يصح لو نوى حقيقة كلامه (قوله لا سيما في المصادر) ، فانها موضوعة للحدث من غير دلالة على الوحدة والكثرة فتبادر —

(قول المحشي) يعني الأولى في بيان الخ : أي لا الأولى مما تقدم لانه باطل عند الشارح
(قول المحشي) أي من نفس اللفظ فيه تخطئة للسيد في فهمه من كلام الشارح أن مراده أنه متبادر من المقام وشائع فيه حتى أورد أن المتبادر منه والشائع فيه هو الاستغراق وحاصل الرد أن مراد الشارح التبادر والشيوع من اللفظ وحينئذ يعارض التبادر والشيوع في المقام ويكون الحمل على ما هو من اللفظ متعيناً لانه لا يعدل الى الحجاز بلا مرجح وبحمل التبادر والشيوع على ما هو من اللفظ ظهر بطلان قول الفري ان المراد بالقرائن في قول الشارح وعند خفاء قرآن الاستغراق القرآن المجوزة لا المرجحة والا لكان المعنى الجنس هو الشائع المتبادر سواء وجدت القرآن المرجحة للاستغراق أولاً ولا يخفى عدم استقامته لانه مبني على ما فهمه السيد من أن المراد التبادر من المقام فانه اذا كان التبادر منه فهو القرينة المرجحة وحينئذ لا معنى لقولنا انه المتبادر بسبب المقام سواء وجد المقام أم لا وبه تعلم وجه تقييد المحشي القرآن بالمرجحة وهو التنبيه على هذا الغلط مع أن الحمل على المجوزة لا يفيد السيد فائدة اذ لا يعدل الى الحجاز بمجرد قرينة تجوز الحمل عليه اذا كان المراد تعين المعنى المجازي كما هو الغرض هنا لانه لا يعدل الى الحجاز متى أمكن الحمل على الحقيقة الا بمرجح نعم ان القى الكلام مع ارادة جواز حمله على الحجاز لا يحتاج الى القرينة المرجحة لكن الكلام ليس في ذلك هذا وانما فهم الفري هذا التعميم لان قول الشارح لا سيما الخ يفيد أن ما قبله كاف في المنع عن الاستغراق الذي هو مراد الشارح من هذا التوجيه وحاصل ما حققه المحشي أن المراد التبادر من نفس اللفظ لا من المقام حتى يبطل أن المراد بالقرآن المرجحة وأن المراد بالقرآن المرجحة لا المجوزة والا لما صح كلام الشارح لان مراده منع الحمل على الاستغراق وظهور القرآن المجوزة فقط لا يصحح الحمل عليه حتى يتعرض لنفيه قبل لا سيما ولما صح كلام السيد أيضاً لان ذلك لا يفيد صحة الحمل على الاستغراق وبه تعلم أن قول المحشي بخلاف ما اذا كانت القرائن للاستغراق ظاهرة الخ ليس مراده منه أنه حينئذ يصح الحمل على الاستغراق بل بيان فائدة لا سيما وان كان المنع من الاستغراق بحاله للتعارض بين المقام من حيث هو يقطع النظر عن التبادر من اللفظ وبين اللفظ فليتأمل فانه من المزالق

(قول المحشي) احتراز عن التبادر الخ أي فانه لا يترجح الحمل عليه فما هنا ليس كذلك
(قول المحشي) الذي لا يكون استعماله كثيراً ولو في بعض الاحوال كمال اليمين هنا وقوله كالحجاز المتعارف أي لفظ الحجاز المتعارف فان المتبادر منه المعنى الحقيقي لكن ارادة المعنى الحقيقي منه في حال اليمين نادرة فهو متبادر من نفس اللفظ نادر ارادته في اليمين فلما كان متبادراً من اللفظ انعقد اليمين وحنث بالاكل من نفس الشجرة لكن لكونه نادراً في اليمين لا ينعقد ولا يحنث الا ان نواه وهذا قول ضعيف في مذهب أبي حنيفة والصحيح أن هذا المعنى مهجور فلا ينعقد اليمين ولا يحنث وان نواه

(قول المحشي) فانها موضوعة للحدث أي على ما هو المختار عند المحققين كصاحب المفتاح والرضي وغيرهما

الجنس منها من نفس اللفظ أقوى ولا سيما عند خفاء القرائن المرجحة للاستغراق كما فيما نحن فيه ، فإن الاختصاصين متلازمان بل اختصاص الجنس أولى ، لأنه يدل على اختصاص كل واحد من المحامد واختصاص جميعها ، والاستغراق يدل على أحدهما بخلاف ما إذا كانت القرائن المرجحة للاستغراق ظاهرة فإن المتبادر من نفس اللفظ وإن كان هو الجنس لكن يكون المتبادر بالقياس إلى القرائن الاستغراق وبما حررنا ، اندفع نظر السيد الشريف قدس سره أما الأول فلأن تبادر الاستغراق في المقامات الخطائية ، لا ينافي بتبادر الجنس من نفس اللفظ وأما الثاني فالتلازم بين الاختصاصين فلا نار ولا علم فضلا عن نار على علم وثانيهما وهو المنقول عن صاحب الكشف في حواشيه إن اللام لا تدل إلا على التعريف والاسم لا يدل إلا على مسماه فإن كان مسماه الماهية من حيث هي كما في المطلق أفاد تعيين الماهية ، وإن كان مسماه الماهية من حيث الوحدة كما في اسم الجنس أفاد تعيين الواحد فإذا لا يكون ثمة أي في الحمد لله استغراق نظراً إلى نفس اللفظ والحمل على الاستغراق وهم ،

(قول المحشي) فإن الاختصاصين متلازمان أي يلزم من اختصاص الجنس اختصاص جميع الافراد وبالعكس فلا زيادة للاستغراق حتى يعمل بقرينة المقام الخطابي لاجلها هذا ولا دخل للمفاعلة في اثبات المطلوب فيكون لزوم اختصاص الافراد لاختصاص الجنس لكنه أراد بيان الواقع

(قول المحشي) لأنه يدل على اختصاص كل واحد أي على حدته واختصاص الجميع أي كل الافراد مجتمعة لأنه لو لم يختص كل واحد على حدته أومع اجتماعه مع غيره لم يختص الجنس به لخروجه في ضمن ذلك

(قول المحشي) والاستغراق يدل على أحدهما أي كل واحد على حدته الذي هو مدلول كل التي اللام بمعناها ولا يلزم منه اختصاص كل فرد مع الاجتماع

(قول المحشي) بخلاف ما إذا كانت القرائن الخ : بأن لا يكون الكلام في اختصاص مدلول اللام كما إذا قيل حصل العلم فانه لا يلزم من تحصيل جنسه تحصيل جميع أفراد ومقام الطلب يدل على الاستغراق وإن تبادر الجنس من اللفظ فاندفع ما يتوهم من أنه لم يزل اختصاص الجنس أولى لما ذكره وبه يظهر أن قولهم العمل بالتحقيق المتعارفة أولى أو الجواز المشهور إنما هو في غير ما هنا لوجود المرجح للجنس وهو دلالة على الاختصاصين

(قول المحشي) اندفع نظر السيد بوجهيه أولها لا نسلم أن الشائع هو الجنس بل الشائع الاستغراق ثانيهما لا نسلم أن قرائن الاستغراق هنا خفية إذ ليس هناك معنى أولى بالاستغراق من الحمد فقرينته كثار على علم واعلم أن المحشي لم يعترض هنا على السيد بان البيان بإياك نمبد ينافي الاستغراق لأن الشارح لم يعول على جمل إياك نمبد بياناً في شيء والا لما ساغ الاعتراض المتقدم فله دره

(قول المحشي) لا ينافي بتبادر الجنس أي بل هو أقوى لأنه من نفس اللفظ ولأنه أولى لأنه يدل على اختصاص كل واحد واختصاص الجميع

(قول المحشي) وإن كان مسماه الماهية من حيث الوحدة أي وأشير بأل إليها من حيث تلك الوحدة بخلاف ما إذا أشير بها إلى الماهية وتعيينها الذهني في ضمن وحدة مبهمه ليست مدلول اللفظ بل دلت عليها القرينة كما في ادخل السوق فانه لا يفيد تعيين الواحد لأن الاسم في هذا الاعتبار جرد في وحدته كما نص عليه الاصوليون وابن الحاجب والرضي —

لأنه ترك الحقيقة من غير قرينة مانعة عنها وبما ذكرنا اندفع بحث السيد الشريف قدس سره بالترديد كما لا يخفى ، وكذا ما قيل لو تم هذا الوجه لدل على عدم افادة اللام للعهد الخارجي وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ما يفهم من اختيار صاحب الكشف المحل على الجنس والمنع من الاستغراق ، مستفاد من جعل قوله اياك نعبد واياك نستعين بيانا لحدهم فاندفع اعتراض السيد الشريف بقوله فنقول منعه للاستغراق اما ان يفهم الخ ،

والشارح ولم يبق الا الوحدة المدلولة للقرينة وهي وحدة عامة فقوله أفاد تعيين الواحد لا ينافي ما تقدم في توجيه الاول من الدلالة على وحدة غير معينة لان ذلك انما كان لان الاشارة هناك الى الماهية مع تجريد الاسم عن وحدته وعدم الاشارة اليها مع بقاء الوحدة الدال عليها القرينة وليست الاشارة اليها حتى تتعين لانها ليست مدلول اللفظ

(قول المحشي) لانه ترك الحقيقة من غير قرينة مانعة عنها لا بد من انضمام تلازم الاختصاصين هنا أيضاً حتى لا يكون المقام قرينة على الاستغراق فيندفع قول السيد لكن لا يتجه به وحده اختيار جعل الحمد في هذا المقام الخ : والا فترجع المقام للاستغراق كاف الا ترى الى اختلافهم في أن العمل بالحقيقة المتعارفة أو المجاز المشهور أولى وانما تركه المحشي اعتماداً على ما سبق هذا ما يظهر بحسب جلي النظر أما بحسب النظر الدقيق فلا حاجة لانضمام ذلك التلازم بل تعويل المحشي هنا على ترك الحقيقة من غير قرينة مانعة مع أنه لا بد في المجاز من القرينة المانعة فهو توهم لاختيار المجاز المشهور بانه يلزم عليه الاخلال بالقرينة المانعة وبهذا ظهر أن مختار الشارح في هذا غير ما اختاره السيد في توجيهه خلافاً للفاري

(قول المحشي) اندفع بحث السيد بالترديد حاصل دفعه أن قوله لكن لا يتجه به وحده الخ : ممنوع بل يتجه به ذلك لانه يلزمه ترك الحقيقة من غير قرينة مانعة وهو باطل اذ لا بد منها في المجاز فان قلت هناك قرينة مانعة وهو الترجيح بلا مرجح قلنا لا تأتي هنا لأن الاختصاصين متلازمان فليتامل

(قول المحشي) وكذا ما قيل لو تم الخ : قاله الفري وحاصل رده ان العهد الخارجي موضوع له اللام حقيقة كما يؤخذ من قولنا فيما سبق وان كان مسماه الماهية من حيث الوحدة أفاد تعيين الواحد بخلاف الاستغراق فانه معنى مجازي لا قرينة عليه وبه تعلم غلط الفري أيضاً في فهمه من قول الزمخشري وان كان مسماه من حيث الوحدة أن مراده بالوحدة الوحدة المنتشرة الذي هو معنى العهد الذهني فليتامل

(قول المحشي) مستفاد من جعل قوله اياك نعبد الخ : أي على كل توجيه وجه به كلامه ولهذا أخر هذه العبارة عن توجيهي الشارح وان لم يجعل لذلك مدخلا فيهما في الرد ضرورة انه توجيه لكلام الكشف القائل بأن اياك نعبد بيان لحدهم فما قيل ان صح هذا فانما يصح في التوجيهات الثلاثة السابقة لا توجيهي الشارح ولو سلم فالبيان لا يمنع الاستغراق لان عموم البيان تابع لعموم المبين وهم أما الاول فلانه لا يكون حينئذ توجيهاً لكلام الكشف وأما الثاني فلما تقدم من أنه يكون الكلام مسوقاً لبيان الاستغراق فلا يصح بيانه اياك نعبد اذ لا تعرض فيه للاستغراق وانما لم يرد به المحشي ههنا على السيد أيضاً لانه بصدد الرد عن توجيهي الشارح ولم ينظر الشارح في كلامه لان اياك نعبد بيان والا لما صح كلامه المتقدم كما سبق وبه تعلم أن قوله فاندفع اعتراض السيد بقوله فنقول الخ : أي حصر الترديد في الأمرين ثم عين الثالث الذي ذكره وحاصله انه بقي شيء يفهم منه لم يذكره والمراد دفع الاعتراض بعدم الفهم من حيث هو لا انه اندفع من جهة الشارح لان الشارح لم يعول على جعل اياك نعبد بيانا والا لما ساء اعتراضه على التوجيه بانه من المصادر الخ : كما عرفت —

وقال السيد قدس سره في حواشي الكشف ان قوله فان قلت الخ ليس سؤالاً مبنيًا على ما تقدم بل هو تفسير للام التعريف وبيان لما وضع له بعد الفراغ من بيان معنى الحمد واعرابه واورده بطريق السؤال والجواب اهتماماً بشأنه وكان الواجب أن يقول ما معنى اللام الا أنه قال ما معنى التعريف اشارة الى أن اللام للتعريف اتفاقاً فيبين انه موضوع للجنس والقول بأنه موضوع للاستغراق وهم فانه انما يستفاد بمعونة القرائن ، والدليل المنقول في حواشيه ناهض عليه بلا مؤونة لكن يرد عليه انه بعد ما بين ما وضع له اللام لم يبين ما هو المراد منه ههنا، مع ان وظيفة المفسر هذا فاما ان يقال ان الحقيقة تتعين للارادة ما لم يصرف عنها صارف فلم لم يحمل كلامه أولاً على أن مقصوده بيان المراد من اللام واما ان يقال لم يبين المراد اشارة الى تجويز ارادة الجنس من حيث وجوده في ضمن كل الافراد ففيه انه على تقدير الاستغراق ، كيف يصح أن يكون قوله اياك نعبداً واياك نستعين بياناً لمحمد ، وان الاستغراق انما يراد به الجنس كما صرحوا بان الحكم ان لم يكن على الماهية من حيث هي بل من حيث الوجود ولم يكن قرينة البعضية وكان المقام خطاياً يحمل على الاستغراق لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح

وما قيل انه مستفاد أيضاً من السؤال والجواب المذكورين بقوله فان قلت ما معنى التعريف الخ : ففيه أن السيد أول ذلك بما يخرج عن الافادة الا أن يكون ذلك بالنظر لما قاله المحشي في الوجهين المنقولين عن الشارح

(وقال السيد قدس سره) في حواشي الكشف الخ : حاصله ان السؤال ليس عن معنى اللام هنا أعني في الحمد لله حتى يكون نفي الاستغراق عما هنا أيضاً فيكون المعنى انه ليس في الحمد لله استغراق بل السؤال عن معنى اللام في ذاتها بقطع النظر عما هنا فيكون المعنى نفي الاستغراق عنها بحسب الوضع وان كان مراداً هنا بحسب المقام وفيه أن هذا يلزمه لغوية لفظ فيه من قول صاحب الكشف فان قلت ما معنى التعريف فيه فانه يكفي ما معنى التعريف بل هو مضر لان المسؤول عنه انما هو القيد كما هو معلوم من حكم الكلام المقيد بقيد وتوهم ان اللام له فيه بخصوصه وضع يخالف غيره لا وجه له وحينئذ يكون قوله قلت هو كالتعريف الى آخره معناه ان وضعه هنا هو وضعه المعلوم في قوله أرسلها العراك

(قول المحشي) والدليل المنقول الخ من كلام المحشي وقوله بلا مؤونة أي حمل قوله فاذاً لا يكون ثمة على معنى ان الحمل هنا على الاستغراق وهم لأن ظاهر قول الكشف ان اللام لا تفيد سوى التعريف والاشارة والاسم لا يدل إلا على مسماه فاذاً لا يكون ثمة استغراق انتهى انه لا يكون في المعنى الوضعي استغراق لا انه لا يكون فيما نحن فيه استغراق لكن عرفت أنه لا يلاقي السؤال مع لفظة فيه ويحتمل أن لكن الخ من كلام السيد وقوله فاما الخ من كلام المحشي لكنه بعيد هذا وقد تحصل الى هنا ان الشارح جعل السؤال عن معنى اللام هنا والسيد جعله عن معنى اللام في ذاتها فورد عليه ما لم يرد على الشارح وبه تعلم ما في الفري من أن الشارح جعل السؤال عن معنى اللام في نفسها

(قول المحشي) مع ان وظيفة المفسر هذا ويعينه زيادة لفظ فيه

(قول المحشي) فاما أن يقال أي في جواب هذا السؤال وقوله فلم لم يحمل الخ أي حتى لا يحتاج الى العذر بأن

الحقيقة متعينة الارادة ما لم يصرف عنها صارف وفي نسخة اسقاط لم الثانية وهو تحريف

(قول المحشي) كيف يصح أن يكون قوله اياك نعبداً بياناً الخ أي لأنه لا دلالة فيه على استغراق حتى يبين ما أريد به الاستغراق

(قول المحشي) وان كان الاستغراق انما يراد الخ دفع لما توهم من أنه يصح البيان بالنظر للأصل وهو الجنس ووجود —

بقي ههنا بحث شريف وهو ان قوله على ان صاحب الكشف الخ انما يتجه لو كان المراد بقوله بعد دلالة على اختصاص الحمد به اختصاص ثبوت نفس الحمد اما لو كان المراد اختصاص ثبوت استحقاق الحمد بأن يجعل قوله وانه به تحقيق تفسيراً لاختصاص الحمد به او يكون المراد اختصاص اثبات الحمد به كما يدل عليه بيانه بقوله اياك نعبد واياك نستعين فلا لان اختصاص —

الاستغراق معه لا يضر وحاصله أنه متى أريد الاستغراق كان هو المقصود من الكلام وقوله كما صرحوا الخ بيان لأن الجنس متقدم في الاعتبار وفي نسخة وان الاستغراق بدون كان وهي ان بكسر الهجمة مع حذف كان أو ان المراد ان الاستغراق انما يحمل عليه بعد تعذر الجنس كما يفيد ما صرحوا به فهو عطف على انه على تقدير الخ وانما لم يتعذر الجنس هنا لأن مفادها واحد لتلازم الاختصاصين كما عرفت فهذا الذي قالوه انما هو عند عدم التلازم فليتأمل

(قول المحشي) بقي ههنا بحث شريف حاصله ان قول الشارح ان صاحب الكشف قائل باختصاص جنس الحمد بالله تعالى وحينئذ يستلزم اختصاص جميع الأفراد إذ لو ثبت فرد لغيره ثبت الجنس في ضمنه فلا يكون الجنس مختصاً به انما يفيد أنه ليس مبنياً على مذهب الاعتزال لو كان المراد بقوله للدلالة على اختصاص الحمد به اختصاص ثبوت نفس الحمد لأنه اذا اختص ثبوت نفس الحمد به وثبت فرد لغيره يقال ان ثبوت الفرد لغيره ينافي اختصاص ثبوت الجنس به وحينئذ يتساوى الجنس والاستغراق أما لو كان المراد اختصاص ثبوت استحقاق الحمد كما هو مفاد التركيب لاشتماله على لام الاستحقاق الراجع اليه الاختصاص فلا يتساوى الجنس والاستغراق لأن اختصاص استحقاق جنس الحمد به لكونه خالق القوى والقدرة لا ينافي ثبوت الحمد لغيره فخلق الفعل الحمود عليه وان كان لا بطريق الاستحقاق لأن المستحق انما هو من خلق القدرة على الفعل بخلاف الخلق فانما يقال في حمدهم مختص بهم أي واقع في مقابلة فعلهم لا مستحق لهم كما في قولك اجلل للفرس فانه مجرد اختصاص للملائمة لها لا استحقاق بخلاف الاستغراق فانه لا يترك ما كان باستحقاق ولا بغيره ضرورة انه فرد من أفراد الحمد فلو خرج لم يكن مستغرقاً لجميع الأفراد فان قلت يمكن أن يقال في الاستغراق كذلك بأن يقال كل فرد من أفراد الحمد مختص استحقاقه بالله قلنا بعد جعله حمداً يزيد حقيقة لا معنى لتخصيص استحقاقه بالله بل لا معنى لكونه يستحقه بخلاف الجنس فانه الثناء بالجميل بلا اضافة لزيد أو غيره فهو مختص استحقاقه بالله فان خرج في ضمن فرد كان بدون استحقاق والحاصل انه ان أراد الاستغراق فاما أن يكون المراد اختصاص ثبوت كل فرد بالله وهو مناف لمذهبه واما أن يكون المراد اختصاص ثبوت استحقاق كل فرد به حتى نحوز به كريمة وهو باطل فتعين الجنس واعلم أنه على هذا يكون عند الزمخشري الثناء على الخلق حمداً لهم حقيقة بخلافه على أن المراد اختصاص ثبوت نفس الحمد فانه لا يكون الثناء عليهم حمداً لهم وكذلك لو كان المراد اختصاص الاثبات الذي تضمنته الجملة لانها في معنى اثبت الحمد وواقعه فان تخصيص اثبات الجنس به لا ينافي الثبوت لا آخر ولو عند المثبت لان تخصيص اثبات الجنس به معناه انه يثبت له أي يوقعه له ولا يوقعه لغيره وإيقاعه كذلك يتحقق بان يوقع فرداً مثلاً لا إيقاعه الجنس في ضمنه بخلاف تخصيص اثباته جميع الأفراد به فانه ينافي اثباته فرداً لغيره فرجع هذا البحث الى منع قول الشارح ان الاختصاصين متلازمان بان ذلك اذا كان المراد الاختصاص في الثبوت أي ثبوت الحمد أما اذا كان المراد اختصاص ثبوت الاستحقاق فلا تلازم لبطالان اختصاص الاستحقاق في الاستغراق فضلاً عن لزومه أما في الاول فلما مروا ما في الثاني فلان تخصيص اثبات كل فرد من أفراد الحمد به لا يمكن الا بأن لا يجعل لغيره شيئاً من الحمد وهو مناف لمذهبه اذ لو كان مافي مقابلة فعل —

وما في (على ما أنعم) مصدرية لا موصولة أما لفظاً فلاحتياج الموصولة الى التقدير .

استحقاق الحمد به تعالى لا ينافي ثبوته لا آخر لا بطريق الاستحقاق كما في قولنا الجبل للفرس وكذا اختصاص اثباته به لا ينافي ثبوته لا آخر كما في العبادة هذا ما أفاده ذهني الكليل بعد مطالعة الكشف وما يتعلق به فعليك بالتدبر اللائق فإن فيه فوائد جمة تعطيك الاقتدار على دفع ما عرض للناظرين في هذا المقام (قوله ليس كما توهمه) الجار والمجرور في موقع المصدر ، أي ليس مبنياً بناء مثل ما توهمه كثير من الناس أو في موقع الحال من ضمير مبنياً أي ليس مبنياً حال كونه مماثلاً لما توهمه كثير من الناس على ما قاله صاحب المغنى في قوله تعالى « كما بدأنا أول خلق نعيده » والقول بأنه خبر ليس ومبنياً بدل منه أو خبر بعد خبر تكلف (قوله بل على الخ) أي بل هو مبني على هذا ولا يقدر منصوباً على أنه خبر ليس لأنه يلزم أن يكون داخلًا تحت قوله وبهذا يظهر ، فيلزم أن يكون هذا أيضاً ظاهراً مما ذكر (قوله على ما أنعم) كلمة على متعلقة بقوله الحمد لله ، باعتبار الإثبات لأن القيد المذكور ، بعد الجمل قد يكون قيداً للسند ، كما في ضربت زيداً بالسوط وقد يكون قيداً لثبوته كما في ضربت زيداً قائماً وقد يكون لاثباته ، كما في ما نحن فيه فكأنه قيل أثبت هذا الحمد ،

النير حمداً حقيقة للغير لما أمكن تخصيص اثباته به على قياس ما مر وما أوجب به عن ذلك من أن العلامة قال في سورة التباين باختصاص الثبوت ، لا الإثبات ففيه أن كلامه هناك محتمل فليتأمل في هذا المقام فانه كما قال من مزالق الأقدام ولعلك ان احسنت التأمل في أطراف هذه الكلمات يثبت قدمك وتندفع عنك خيالات عرضت لبعض الناظرين هنا ما أحقها بقول القائل

أيها المنكح الثريا سهيلاً عمرك الله كيف يلتقيان

هي شامية اذا ما استقلت وسهيل اذا استقل يمانى

فان قلت هذه الاحتمالات الخمسة لم يتبين ما هو المختار منها قلت الموافق لقول الكشف معناه الاشارة الى ما يعرفه كل أحد من أن الحمد ما هو من بين جنس الافعال ان المراد الجنس من حيث هو كما أن الموافق للسؤال عن التعريف فيه أن يكون مراده بيان المراد هنا لا معنى للام مطلقاً وهذا موجود في الثالث والرابع فتدبر (قول المحشي) اي ليس مبنياً الخ : أي ليس ما ذهب اليه مبنياً عندي على كذا حال كونه في بنائه على ذلك مماثلاً لما توهمه والقصد من التقييد بالحال المبالغة في نفي ذلك البناء أي وان توهمه

(قول المحشي) فيلزم أن يكون هذا أيضاً ظاهراً أي وليس كذلك اذ لا مدخل للقول بالتخصيص في هذا البناء والقول بأنه يعتبر ان أحداً اعتقد انحصار جهة الذهاب الى أن التعريف للجنس في هذين الأمرين فلما ظهر بطلان أحدهما تعين الآخر تكلف لاداعي اليه قوله باعتبار الإثبات أي إثبات الاستحقاق للحمد أي الاتيان بما يدل على ثبوته (قول المحشي) بعد الجمل أي انشائية أو خبرية كما هو ظاهر المحشي خلافاً للعصام القائل ان العلل بعد الانشائية قد تكون علة للانشاء كما هنا وقد تكون علة لما يتعلق به الانشاء فخالفه المحشي في جعله علة للإثبات لا الانشاء واطلق الجمل (قول المحشي) كما في ضربت زيداً قائماً فان المقصود تقييد ثبوت الضرب بالقيام أما من جهة المضروب به فمطلق بخلافه على الاول فانه عكس هذا

(قول المحشي) كما في ما نحن فيه فان الحمد لله خبر أفاد ثبوت استحقاق الله للحمد لذاته حيث علق باسم الذات فعنه الحمد سواء كان على انعام أو غيره مستحق لله فلما قال على ما أنعم كأنه قال أثبت هذا الحمد الذاتي وأجعله في مقابلة

اي انعم به مع تعذره في المخطوف عليه اعني علم لكون ما لم نعم مفعوله ومن زعم

اعني الحمد لله على مقابلة الانعام ، فلا يرد ان ثبوت جنس الحمد على وجه الاختصاص كيف يصح بمقابلة الانعام ، وما قيل انه تعليل لانشاء الحمد وكلمة على تعليلية كما هي في قوله تعالى «ولتكبروا الله على ما هديكم» ، ففيه انه صرف عن الظاهر المتبادر من غير ضرورة (قوله أي أنعم به) هذا ، على تقدير جواز حذف العائد المجرور مع الجار ،

الانعام أي عوضاً عنه فالواقع في مقابلة الانعام هو الحمد الذاتي الذي هو مضمون الحمد لله وهو جنس الحمد مختص بالله على وجه الاستحقاق له لذاته وإيقاعه في مقابلته ثناء في مقابلة الانعام فهو حمد وصفي وبالتعليق أولاً بالذات أفاد الاستحقاق الذاتي وإيقاع الحمد الذاتي في مقابلة الانعام أفاد الاستحقاق الوصفي فحمد حمدين وأفاد الاستحقاقين بلا تكلف والاثبات الاثبات بما يدل على الثبوت وهو في الخارج لاخبار بان الحمد الذاتي مستحق لله ودعوى ان الاثبات هو الاذعان والتسليم مع أنه تكلف بعيد من عبارته لا يستقيم اذ لا يصح أن يكون الاذعان باستحقاق الذات للحمد على وجه مقابلة الانعام اذ لا اذعان حينئذ بالحمد الذاتي على انه لا يناسب ما عبر عنه المحشي بالاثبات في بحثه الشريف المتقدم في كتابته على وبهذا يظهر تأمل (قول المحشي) اعني الحمد لله أي ما يستفاد من الحمد لله لا الحمد فقط

(قول المحشي) على مقابلة الانعام أي اثبت الحمد الذاتي ممكننا له من مقابلة الانعام تمكن المستعلى من المستعلى عليه وعلى الاستعلاء المعنوي متعلقة باثبات

(قول المحشي) فلا يرد ان ثبوت جنس الحمد لله الخ : حاصله كما في الاطول ان ثبوت جنس الحمد لله على وجه الاختصاص لا يصح ان يكون في مقابلة الانعام بل بعض افراده ثابت في مقابلة انعام وبعضها في مقابلة صفات جميلة أخرى كالكبرياء والظلمة على ما تقدم وحاصل الرد ان الذي في مقابلة الانعام هو اثبات استحقاق جنس الحمد لله سواء كان على انعام أولاً لا ثبوت جنس الحمد على وجه الاختصاص فوقوع الاثبات في مقابلة الانعام لا يقتضي ان ثبوت جنس الحمد على وجه الاختصاص لأجل الانعام بل ذاك الثبوت لامر آخر وهو جميل ما وبه حصل الحمد الذاتي والحاصل أنه أتى بعارة تدل على الثبوت لله فن جهة دلالتها على الثبوت لله هو حمد ذاتي ، ومن جهة أن الاثبات لأجل الانعام حمد وصفي فتأمل وما قيل ان هذا الايراد مدفوع بالإشارة أولاً الى اختصاص جنس الحمد به تعالى بالنظر الى ذاته المتصف بجميع صفات الكمال فانه يستفاد منه اختصاص جنس الحمد به تعالى في مقابلة الانعام وغيره وهم لان الكلام في الحمد في مقابلة الانعام مع أنه مراد منه اختصاص الجنس على حاله (قول المحشي) وما قيل الخ : قائله العصام

(قول المحشي) ففيه أنه صرف الخ : إذ الظاهر ابقاء الجملة خبرية وعلى الاستعلاء فانه لا ضرورة لاجرائها عن وضعها والحمد يحصل بالخبر كالانشاء على ان الاثبات المذكور متحقق على كل حال فهو الظاهر بخلاف الانشاء فانه على احتمال فتأمل (قول المحشي) على تقدير جواز حذف العائد المجرور مع الجار أي بناء على ما ذكره ابن مالك في التسهيل وشرحه من أنه يجوز الحذف وان لم توجد الشروط المذكورة بقوله كذا الذي جر الخ : فيما اذا تعين الحرف الجار نحو الذي سرت يوم الجمعة أي فيه قال فحسن الحذف تعين المحذوف كما حسنه في الخبر والموصول أولى بذلك لاستطالته وانما قال مع الجار إشارة الى أن ما يتوهم من أنه حذف الجار أولاً فانصب العائد على المفعولية توسعاً ثم حذف فيكون حذفه قياساً من باب —

ان التقدير وعده على ان ما لم نعلم . بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتدأ محذوف أو نصب بتقدير اعني . فقد تعسف وأما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من أوصاف المنعم .

وأما على تقدير امتناعه كما صرح به الامام المرزوقي فلا يصح قوله مع تعذره الخ ، ففيه انه يجوز أن يكون التقدير وعلم به من البيان ما لم نعلم ويكون ما علم به عبارة عما يتوقف عليه التعليم من الشعور وغيره ، فالأولى أن يقال مع تكلفه في المحذوف عليه (قوله أن التقدير الخ) ، تعريف التقدير يفيد ان الزاعم قائل بالتحصيل التقدير على ما ذكره فلذا قال تعسف ولو كان مراده ، جواز ذلك التقدير فلا تعسف (قوله بدل من الضمير الخ) بناء على جواز حذف المبدل منه ، وقد صرح بامتناعه في غير صورة الاستثناء ابن الحاجب (قوله فقد تعسف) أي سلك الطريق الغير المستقيم

قوله ، والحذف عندهم كثير منجلى ، في عائد متصل ان انتصب ، لا دليل عليه ولذا جاز سيدي به والاخفش أن يكون كذلك وأن يكونا حذفاً معاً وجزم غيرهما ما عدا الكسائي بأنهما حذفاً معاً بل في الرضى ان مذهب سيدي به والاخفش حذفهما معاً (قول المحشي) وأما على تقدير امتناعه كما صرح به الامام المرزوقي وواقعه الشيخ الاثير وقال لم يذكر هذا الذي ذكره

ابن مالك أحد في الصلة وإنما ذكره في الخبر ولا ينبغي أن يقاس عليه ولا أن يذهب اليه الا بسمع من العرب (قول المحشي) ففيه أنه يجوز أن يكون التقدير وعلم به الخ : ذكر هذا في الاطول وقال ان الشارح ذهل عنه وأنت خير بان تعليل الشارح يكون ما لم نعلم مفعوله يدل على انه انما حكم بالتعذر عند وقوع المقدر مفعولاً به بلا واسطة كما وقع ما لم نعلم بناء على عدم التعسف فهو يمنع تقدير الضمير من غير أن يكون مفعولاً به بلا واسطة الا مع التعسف وذلك لانه اذا قدر به كما ذكره المحشي لا يوجد له مسوع أصلاً لعدم تعيينه هنا بخلافه في انهم لانه يتعدي به التعدية الخاصة فتحصل أن الشارح حكم بان التقدير متعذر مع وقوعه مفعولاً به ثم أجاب عما يرد من منع التعذر بمقالة الزاعم بانه انما حكم بالتعذر مع عدم التعسف هذا ظاهر الشارح والمحشي قال انما حكم بالتعسف على المحصر في الموصولة لكنه خلاف ظاهر الشارح كما هو ظاهر (قول المحشي) فالأولى عبر به دون الصواب لاحتمال التعذر في الطريقة الجادة

(قول المحشي) تعريف التقدير الخ : رد للمنفى السمرقندي من أنه يمكن أن مقصود هذا القائل أن ما قاله ممكن في الجملة فلا ينافي أنه تعسف

(قول المحشي) جواز ذلك التقدير أي كما يجوز كونها مصدرية هذا مراده كما يعلم من كلامه الآتي فراده بالتقدير تقدير الكلام لا تقدير الضمير اذ لو كان المراد تقدير الضمير لكان المعنى انه انما كان تعسفاً لحصر تقدير الضمير على تقديره منصوباً ولو جوز تقديره مجزوراً لم يكن تعسفاً وحينئذ ينافيه ما كتبه على قوله فقد تعسف من أن وجه ترك المصدرية وجعلها موصولة ويؤيد ما قلناه قول السمرقندي ويمكن أن يقال مقصود هذا القائل ان الحكم بأن ما موصولة ممكن في الجملة وان تقدير العائد ليس بمتعذر فتأمل

(قول المحشي) وقد صرح بامتناعه في غير صورة الاستثناء الخ : أي صرح بذلك نقلاً عن الجمهور كما قاله الفري على الجامعي فلا ينافي ما نقل عنه هو من المنع مطلقاً وهذا الكلام يقتضى أن المستثنى منه في نحو ما قام الا زيد وهو لفظ احد المحذوف مبدل منه عند الجمهور والظاهر أن ابن الحاجب يجعل الا بمعنى غير هي الفاعل والسرفي منعه في غير صورة الاستثناء المفرض صحة قيام البدل مقامه فلا دليل عليه حتى يفيد المقصود منه وهو تقرير النسبة بخلافه في صورة الاستثناء فان —

أمكن من الحمد على نفس النعمة . ولم يتعرض للمنع به .

حيث ترك الأيسر وهو جعل ما مصدرية وسلك الأعرس (قوله أمكن) من مكن الشيء مكانة أي أخذ مكانه (قوله ولم يتعرض للمنع به) ، أي صريحاً وإلا فعموم الانعام ، المستفاد من إضافة المصدر الى الفاعل مستلزم لعموم المنع به ضمناً

الا دليل عليه لكن هذا ان بقيت الا اداة استثناء غير داخلية في البدل وابن الحاجب يجعل البدل في ما قام أحد الا زيد مجموع الا زيد حذراً من تخالف النسبة وان أجابوا عنه بوجه آخر كما في الرضى وغيره حينئذ فعند الحذف لا دليل فتأمل (قول المحشي) حيث ترك الأيسر أي لم يجعله من الاحتمالات ويحمل الكلام عليه وسلك الأعرس وهو حصر الاحتمالات فيما ذكره ويلزم على ما قاله المحشي ان جعل ما مصدرية من التقدير فانه قال فيما مر ان وجه التمسك القول بالحصار التقدير فيما قاله وقد علمت أنه يؤيده كلام السمرقندي

(قول المحشي) أي أخذ مكانه فامكن معناه اشد أخذاً للمكان من غيره والمكان هو القلب وما قيل معناه اشد تمكن فيبان لحاصل المعنى وسبب الأشدية أن دعا النعمة للحمد بواسطة الانعام بخلاف الانعام لارتباطه بالمنع بنفسه (قول المحشي) أي صريحاً راجع للتعرض لا للمنع به لان الكلام في التعرض

(قول المحشي) المستفاد من إضافة المصدر الى الفاعل اعلم أنه سيأتي انه اذا لم يذكر المفعول به مع الفعل المتعدي المسند الى الفاعل فالغرض ان كان اثباته أي ذلك الفعل لفاعله أو نفيه عنه مطلقاً من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده أو خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلاً عن عمومته وخصوصه نزل الفعل أي نزل المتكلم الفعل منزلة اللازم ولم يقدر مفعوله لان المقدر بواسطة القرينة كما المذكور ثم بعد كون غرض المتكلم من الكلام ثبوت أصل الفعل اذا كان المقام خطائياً يكتفي فيه بمجرد الظن لا استدلالاً يطلب فيه اليقين البرهاني أفاد المقام ذلك أي كون الغرض المقصود بالتنزيل ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقاً مع التعميم في أفراد الفعل دفعاً للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد لان يعطي حينئذ في قولنا زيد يعطي معناه يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فمصدر هذا الفعل معروف بلام الحقيقة لا منكر لدلالته على الفردية وهي غير مقصودة فيجب أن يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطآت احترازاً عن ترجيح احد المتساويين ولا تنافي بين افادة التعميم في أفراد الفعل وكون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقاً لجواز أن لا يكون التعميم مقصوداً من الكلام ولكنه مقصود مما هو مقصود من الكلام وان لم يكن داخل فيه لكونه من مستبعات التراكيب فالمقصود من الكلام الاثبات والنفي مطلقاً ثم يقصد بتوسطه من الكلام التعميم ايها ما للبالغة فانه اذا ذكر المفعول العام يحصل تعميم أفراد الفعل لكن لاحتماله للتخصيص لا تحصل البالغة بخلاف ما اذا نزل منزلة اللازم فان عمومته لا أفراد الفعل عقلي لا يقبل التخصيص للتحويل حينئذ على القرينة العقلية وان لم يكن الغرض ذلك أي اثباته له أو نفيه عنه مطلقاً فان قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عام فاعام وان خاصاً فخاص والا بان قصد اثباته أو نفيه باعتبار خصوص أفراد الفعل أو عمومها من غير اعتبار تعلق الفعل بمفعول لم يجوز تقدير المفعول لفوات المقصود للمتكلم من بيان حال كونه معطياً رداً على من نفي الاعطاء لا بيان جنس ما تناوله الاعطاء رداً على من أثبت له اعطاء غير ذلك المقدر فالفرق بين تعميم أفراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهما وان فرض تلازمهما

لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء .

استلزاما عقليا ، لا يقبل التخصيص (قوله لقصور العبارة الخ) اعادة اللام تشعر باستقلال كل واحد بالعمية ، ويبيانه ان التعرض للنعم به بذكر البعض أو بذكر الكل تفصيلا أو اجمالا وعلى التقادير الثلاثة العبارة قاصرة اما لعدم افادة —

في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد اذ لا دلالة للمقام الخطابي على أكثر من التعميم في أفراد الفعل اذ يكفي ذلك في دفع الترجيح بلا مرجح أما قصد المفعول فبني على غرض المتكلم لا دخل للمقام الخطابي فيه اذا عرفت هذا عرفت أن المحشى هنا قائل بأنه نزل الفعل منزلة اللازم واستغنى عن التعريف المقدر بلام الحقيقة بالتعريف بالاضافة ثم التعميم هنا في أفراد الفعل اما مقصود من الكلام مستعمل فيه اللفظ كما في قولنا والا بأن قصد اثباته الخ : أو مقصود من المقصود من الكلام كما في ما قبل ذلك وقوله مستلزم لعموم المنعم به ضمنا معناه أن عموم الانعام بالطريق المتقدم مستلزم لعموم المنعم به في ضمن أنهم تبعا لا قصدا فانهم دل على أمرين أحدهما قصدي وهو عموم أفراد الفعل والآخر تباعي لهذا المقصود وهو عموم أفراد المنعم به وعلى هذا فتقوله ضمنا راجع للعموم ويمكن أن يكون متعلقا بالمنعم به أي المنعم به المفهوم في ضمن الانعام لا المقصود وعلى كل الاستلزام مقابل الصراحة ولما كان التعرض للنعم به معناه ان يدل على عموميه أو خصوصه بلفظ ولو على وجه اللزوم والدلالة لا يشترط فيها القصد بناء على الصحيح من عدم اعتباره فيها ولا أن تكون بالصرح وقد قال المصنف انهم وهو يدل بواسطة دلالاته على عموم الانعام على عموم المنعم به فقد تعرض لعموم المنعم به أراد المحشى رحمه الله تهديد التعرض المنفي بالصرح تصحيحا لعبارة الشارح وعدم القصد لذلك العموم أو للنعم به المفهوم من ترك المفعول اندفع ما يتوهم من أن القصور عن الاحاطة تفصيلا وعدم ذهاب نفس السامع كل مذهب موجود عند ترك المفعول أيضا من هذا اللازم لان ذلك انما يكون عند الاعتبار والقصد وبما ذكرنا ظهر فساد ما قيل على قوله استلزاما عقليا فيه أن التعميم في أفراد الفعل وهما وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في القصد والاعتبار كما صرح به الشارح في بحث متعلقات الفعل اه فانه غفلة عن قوله ضمنا

(قول المحشى) استلزاما عقليا ضرورة أن الانعام لا بد له من منعم به وان لم يكن مقصودا ولا مقدرا والالزمه ما لم يذكر اذ المقدر لا بد من دلالة القرينة عليه

(قول المحشى) لا يقبل التخصيص ظاهره انه صفة للاستلزام ولا ضرر فيه لأن تخصيص العموم يعود بتخصيص الاستلزام وان كانت عبارته في بحث متعلقات الفعل فيما اذا نزل الفعل منزلة اللازم هكذا فان عمومه لا أفراد الفعل عقلي لا يقبل التخصيص ويحتمل أن المعنى لا يقبل العموم معه أي لاستلزام التخصيص وانما وصف العموم بهذا الوصف للفرق بينه وبين ما اذا صرح بالمفعول العام كما لو قال على جميع نعمه فان المصرح به يقبل التخصيص لأنه من عوارض الألفاظ ولم يعول فيه على أمر عقلي بخلاف الضمني فانه ليس بلفظ بل هو مأخوذ من الاستلزام العقلي بقي أن المراد بالعموم هنا ليس المصطلح عليه لأنه صفة اللفظ ولا لفظ هنا فلعل معناه تحقق أثر الفعل بكل صورة كما نقله الشارح عن أبي حنيفة رحمه الله حيث قال لا عموم للمقتضي بالفتح مع قوله بالحث فيما لو حلف لا يأكل بأي اكل بناء على وجود المحلوف عليه في كل صورة لا على عموم المقتضى بفتح الضاد فليتأمل

(قول المحشى) ويبيانه ان التعرض للنعم به الى آخره حاصله أنه إما أن يتعرض بأن يذكر الكل أو البعض وعلى

ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم انه

الاحاطة كما في ذكر البعض في التفصيل أو لافادة الاحاطة الناقصة كما في الاجمال وكذا توهم الاختصاص بشيء وهو المذكور دون شيء وهو المتروك متحقق على التقادير الثلاثة وكذا ذهب نفس السامع كل مذهب ممكن انما يتحقق اذا لم يذكر شيء منها (قوله ثم انه الخ) كلمة ثم :

كل إما على وجه التفصيل أو الاجمال وعلى التقادير الأربعة العبارة قاصرة إما لعدم افادة الاحاطة كما في ذكر البعض في حال التفصيل الذي فرضناه للكل أو البعض أما الثاني فظاهر لأن التعداد لا يفيد الاحاطة لاحتمال تركه بعض ما أراد ايقاع الحمد في مقابلته لعدم امكان الاحاطة بالكل تفصيلاً وان كان هو في الواقع لم يحمد إلا على ما ذكره وأما الأول فلانه لا يمكن ذكر الكل على وجه التفصيل فلا بد أن يكون المذكور هو البعض فقوله كما في ذكر البعض في التفصيل أي في صورتى تعرضه لتفصيل الكل أو البعض فجعله واحداً لا تحادها في أن المذكور البعض وان كان الغرض في الأول التعرض للكل واما لافادة الاحاطة الناقصة كما في الاجمال للكل أو البعض للنقص بعدم التفصيل في الحمدود عليه وان كان هو كل الحمدود عليه في صورتين وهذا لا ينافي أنه في الثانية بعض النعم من حيث هي وقوله بعد على التقادير الثلاثة أي تقدير التعرض لذكر الكل أو البعض على التفصيل وتقدير التعرض لذكر الكل أو البعض على الاجمال وعند التعرض لذكر الكل أو البعض على التفصيل واحداً أيضاً لما مر واعلم ان الناس فهموا من قول الشارح لتصور العبارة الخ انه لا يمكن الحامد الاحاطة بجميع النعم بالعبارة فوقوا فيما لا ينبغي والمحشي رحمه الله فهم أن معناه ان العبارة المأني بها لبيان الحمدود عليه سواء كان الكل أو البعض لا تفيد الاحاطة بالحمدود عليه فلذا زاد لفظ الافادة في تقريره لأنه ان جعل الكل محموداً عليه على التفصيل لا يمكنه الاثبات بعبارة تحيط به كذلك وان جعله البعض على التفصيل فكذلك لاحتمال أن يكون حامداً على الكل واقتصاره على ما ذكره اقتصاراً على الأهم لعدم امكان الاحاطة وان جعله الكل أو البعض على الاجمال فهو وان أفادت عبارته الاحاطة بالحمدود عليه لكنها ناقصة بسبب الاجمال واذا كانت العبارة لا تفيد المراد فتركها أولى فان قلت يمكنه في الحمد على البعض تفصيلاً أن يقول وعلى الايمان والعافية مثلاً أحمده فيفيد الاحاطة قلت افادة انه لا يحمد على غير ذلك لا يناسب مقام الحمد بل ذابته حدم افادة الحمد عليه وفرق ما بين افادة عدم الحمد وعدم الافادة فليتأمل ثم ان المتروك في صورة ذكر الكل اجمالاً هو التفصيل فيتوهم اختصاص الحمد بحال الاجمال دون التفصيل وكذلك اذا ذكر البعض تفصيلاً أو اجمالاً بل لو أمكن ذكر الكل تفصيلاً لجاء ذلك التوهم وقوله وكذا ذهب الخ : أي انما تذهب نفس السامع كل مذهب ان لم يتعرض لذكر الكل أو البعض على التفصيل أو الاجمال والا فلو تعرض لذلك لكان المذكور في صورتى التعرض لذكر الكل أو البعض تفصيلاً هو البعض اذ هو الممكن في الاول والمقتصر عليه في الثاني ولكان المذكور في صورتى التعرض للكل اجمالاً والبعض اجمالاً الكل على وجه الاجمال في الاول والبعض كذلك في الثاني فيفهم ان ذلك الحمد في مقابلة هذا المذكور المخصوص فلا تذهب نفس السامع لتغيره هذا ما عندي والله سبحانه وتعالى أعلم (قول الشارح) ثم انه صرح الخ : مقابل لقوله ولم يتعرض الخ : فيفيد أن نفي التعرض فيما سبق انما هو على وجه التصريح فلا ينافي التعرض له لزوماً كما قاله المحشي فيما سبق فاندفع ما في الغنى من أن المراد بالتصريح مطلق التعرض بدليل مقابلته لنفي التعرض

صرح ببعض النعم ايماء ، الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع ، بيانه ان الانسان مدني بالطبع اى محتاج في تمييزه الى التمدن وهو اجتماعه مع بنى نوعه ، يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف على أن يعرف كل واحد صاحبه ما في ضميره والاشارة لانتفى بالمعدومات والموقوفات الصرفة

للتراخي في الرتبة كما في قوله ان من ساد ثم ساد أبوه ، اشارة الى ترقى المصنف رح في مراتب البلاغة (قوله صرح ببعض النعم) من ، حيث انه نعمة وهو تعليم البيان حيث عطفه على الانعام المحمود عليه (قوله الى اصول ما يحتاج اليه الخ) وهو الغذاء واللباس والمسكن وغيرها من المنكح ودفع المؤذيات ، وقيد الاصول احتراز عن الامور الجزئية التي يحتاج اليها في بقاء النوع احيانا وليس علم الشرائع والشارع والمعجزة داخلة في اصول ،

(قول المحشي) للتراخي في الرتبة يعني انها رتبة ارفع مما قبلها فالمراد بالتراخي التفاوت وحاصل مراده انه لما كان كلام الشارح حكاية عن صنع المصنف كان المقصود بيان حال المصنف من ترقيه في مراتب البلاغة بأن أتى بأمر يبلغ بعد آخر ولا شك أن مرتبة الاتيان بيلغين أعلى من مرتبة الاتيان ببلغ واحد وهذا على قياس ما قاله الرضى من أن ثم في والله ثم والله للتدرج في الارتقاء وأما ما بين به ذلك متابعة للفنري من أن رتبة تفصيل النعم متباعدة عن رتبة الاجمال فبعيد عن المقصود الا أن يتكلف فيه فيرجع لما قلنا ثم إن التراخي في الرتبة لا ينافي الترتيب في الذكر بأن يكون مرتبة ذكر المتأخر بعد ذكر المتقدم كما في الشاهد الذي ذكره لان سيادة نفسه به أخص ثم سيادة الاب ثم الجد أما ما نحن فيه فلا يظهر فيه ذلك فلذا تركه المحشي والحاصل ان ثم قد تكون للترتيب في الذكر مع التدرج في مدارج الكمال وقد تكون للثاني فقط نه عليه الرضى

(قول الشارح) صرح ببعض النعم أي بعض الانعامات سماه نعمة لتعلقه بها

(قول المحشي) من حيث انه نعمة يعني ان الاضافة في قول الشارح ببعض النعم لاخراج ما ذكر لا بعنوان انه نعمة وان كان نعمة في الواقع ووجه انه صرح به من تلك الحيثية هو عطفه على المحمود عليه وحينئذ لا يصح ادخال غير نعمة البيان في المصريح به اذ لم يذكر بعنوان أنه نعمة فلا يصح حمل كلام الشارح الآتي على خلاف هذا كما صنع الفنري حتى يحتاج لما تكلفه في لفظ التصريح ثم المراد بقوله من حيث انه نعمة من حيث انه محمود عليه اذ الحمد مداره على الجميل تعلق بنعمة أولا فصح قوله حيث عطفه الخ : ثم ان كلامه يفيد أنه لا يوجد الايماء الا عند ذكره من تلك الحيثية وهو ظاهر فتأمل (قول الشارح) ايماء الى اصول الخ : وجه الايماء توقف كل من تلك الاصول على البيان مع الاحتياج اليها على الدوام (قول المحشي) وقيد بالاصول احترازا الخ : لعدم صلاحيته للايماء اليها لعدم لزومها كتلك الاصول

(قول المحشي) وليس علم الشرائع الخ : رد على الفنري حيث جعل الاصول شاملة لذلك ثم قال ان تبين الشارح أصالة تلك النعم ثم تنزيل كلام المصنف عليه واحداً بعد واحد منتها الى الدعاء لمعاوفي الرسول ثم تغيير الاسلوب فيه تنبيها على أن أصالة معاونتهم ليست كاصالة تلك النعم صريح في الشمول المذكور وحاصل الرد ان المراد بالاصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع كما هو صريح الشارح لافي النظام أمر الاجتماع فلا صحة لهذا الاستدلال يدل عليه تفريع قوله فانهم الله فقط وعطف ما بعده ثم وانما تعرض لكون الاجتماع انما ينتظم الخ : بيانا للوجه العقلي كما سيأتي وبهذا ظهر فساد ما قيل ان البقاء محتاج للقوانين الشرعية وما يتوقف عليه نعم البقاء على الوجه الاكل متوقف على ذلك لكن لا تعرض له في كلام الشارح

وفي الكتابة مشقة فانهم الله عليهم بتعليم البيان

ما يحتاج اليه فان الاحتياج اليها لا تنظام أمر الاجتماع على ما ينبغي وعدم اختلاله يدل على ما قلنا ذكر قوله فانهم الله بعد ذكرها وتفريعه عليها وعطف قوله ثم ان هذا الاجتماع على قوله ثم انه صرح الخ : وعدم ادخاله تحته (قوله يتعاونون الخ) : عطف بيان لقوله يحتاج أو جملة مستأنفة وجعله حالا ركيك من جهة المعنى (قوله وفي الكتابة مشقة) لانه يحتاج الى الآلات والحركات الغير الضرورية بخلاف البيان ، فانه متعلق بالتنفس الضروري غير محتاج الى آلة مع أن في الكتابة ضرراً وهو بقاؤها بعد تحصيل الاعلام ، ثم ان فهم المعاني ، من الاشارة والكتابة

(قول المحشي) عطف بيان لقوله يحتاج الخ : يعني أنه بيان للمحتاج اليه وهو التعاون الواقع بينه وبين بني نوعه فكل انسان يحتاج الى أن يعين الغير في عمل لتحصيل فائدة له بذلك كإخذ الاجرة على عمله وأن يعينه الغير في عمل آخر لذلك فعبر عن هذا المعنى أولاً بالجماعة مع بني نوعه ثم بين يتعاونون الذي هو المقصود من الاجتماع وليس المراد انه بيان لقوله كل انسان كما وهم حتى يلزم اختلاف الراجع والمرجع اذلا وجه حينئذ لقول المحشي الخ : وتفسير الاجتماع بالمقصود منه لا يضر بل هو المحجوج الى البيان كيف وقد قيل ان عطف البيان هو البديل ولم يجب أحد بديل الاشتغال فما قيل إن التعاون غير الاجتماع فلا معنى لتفسيره به لا معنى له

(قول الشارح) والاشارة لانني بالمعدومات الخ : يعني ان الاشارة لو وضعت للافادة لم توضع الا لما هو مشار اليه باليد مثلاً وهو المحسوس اذلا تصلح للمعقول وحينئذ لانني الخ : ثم انه يفيد انها قد تؤدي بعض المعقولات والمعدومات الصرفة ويمكن أن يكون بطريق لزومه للمحسوس (قول الشارح) والمعقولات الصرفة قيد به لخراج المعقول المحسوس من بعض الوجوه كالكلبي الطبيعي على القول بتحقيقه في الجزئيات فانه يمكن تأديته بالاشارة

(قول المحشي) فانه متعلق بالتنفس الضروري لان الصوت وتقطيعه كيفية للتنفس

(قول المحشي) وهو بقاؤها الخ : أي فرما يطلع عليها من لا يراد اطلاعه

(قول المحشي) ثم إن فهم المعاني الخ : دفع لما يقال ان كلام الشارح يقتضي انه على تقدير وضع الاشارة والكتابة للمعنى لاحاجة للفظ مع انهما يتوقفان على التعليم والتعلم المتوقفين على اللفظ وحاصله انهما كاللفظ سواء بسواء فما دفع به توقف الفهم من اللفظ على لفظ سابق يدفع به توقف الفهم منهما عليه وحاصله ان طريق الفهم لا ينحصر في لفظ سابق بل يكون بتكرار الاطلاق مع القرائن كان يشار باليد الى داخل البيت ولم يكن فيه سوى الكتاب فيعلم أن الاشارة اليه فهو المعنى بها

(قول المحشي) من الاشارة والكتابة المراد بالاشارة الاشارة باليد مثلاً لا اسم الاشارة لان الكلام في غير اللفظ وبالكتابة نفس النقش بدون توسط الدلالة على اللفظ

(قول المحشي) أصول ما يحتاج اليه الاضافة بيانية أو على معنى من التبعية ولا يظهر أن يكون بمعنى اللام لانه لا يوافق قوله بعد التي يحتاج اليها وقوله فان الاحتياج الخ : وعلى التبعية فالمراد البعض المحتاج اليه في بقاء النوع دائماً وقوله وهو الغذاء الخ : تفسير للاصول وقوله الامور الجزئية الخ : كالأدوية

وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير. ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم. معاملة. وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتمى ما يحتاج اليه وينضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة. والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية وهي علم الشرائع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي. مصنونة عن الخطأ وهو الشارع ثم الشارع لا بد أن يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بآيات تدل على ان شريعته من عند ربه وهي المعجزات وأعلى معجزات نبينا عليه الصلاة والسلام القرآن الفارق بين الحق والباطل فتقوله (وعلم) من عطف الخاص على العام.

على تقدير فرض وضعها لها كفهنا إياها من الالفاظ ، بتكرر اطلاقها عليها مع القرائن (قوله وهو المنطق الفصيح الخ) أي المنطق الظاهر ، الذي لا يلبس بعضه ببعض كما في ألحان الطيور المظهر عما في الضمير بدلالات وضعية اما من الله أو من أهل اللغة على ما حقق في موضعه (قوله ثم ان هذا الاجتماع الخ) ، بيان لوجه عقلي للتعرض للصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وتخصيص الصفات الثلاثة المذكورة من نوعه (قوله معاملة) ، بأن يأخذ واحد منهم ما يحتاج اليه من آخر ويعطيه ما عنده فاضلا عن حاجته عوض ما أخذ منه (قوله وعدل يتفق الجميع عليه) أي استواء في المعاملة يتفق الكل على انه عدل وليس بخروج عن الاستواء (قوله والعدل) ابتداء كلام كأنه قيل فلا بد من العدل والعدل الى آخره وليس عطفاً على المعاملة ،

(قول المحشي) على تقدير فرض وضعها لم أعرف وجها للجمع بين التقدير والفرض
(قول المحشي) بتكرر اطلاقها عليها مع القرائن عدل عن قول الفري بان يخلق الله علما ضروريا في كل أحد بحيث يعلم دلالة كل نقش على معناه من غير توسط الالفاظ لانه خلاف المعتاد فلو لم تقطع بعده فلا أقل من مخالفته للظاهر مخالفة قوية قاله ابن الحاجب حيث دفع به توقف فهم المعنى من اللفظ على لفظ سابق

(قول الشارح) فانهم الله عليهم بتعليم البيان أي انعاما مصورا بتعليم البيان فظهر ان وعلم من عطف الخاص تدبر
(قول المحشي) أي الذي لا يلبس الخ: تفسير للظاهر الذي هو تفسير الفصيح وهو شامل لما فيه الكنة والخالص منها وغير المعرب لانه المظهر فاندفع ما قاله الفري وكون الفصاحة الظهور هو ما سيأتي عن دلائل الإعجاز سواء كان معنى مجازيا كما سيأتي عن الاساس أو حقيقيا كما هو ظاهر القاموس والصحاح فاندفع توقف بعضهم

(قول المحشي) بيان لوجه عقلي الخ: فيه رد على الفري حيث جعل ذلك من جملة الاصول المومي اليها كما مرت الإشارة اليه وحاصل الوجه العقلي انه كما يحتاج الى تلك الاصول في بقاء النوع يحتاج الى علم الشرائع والشارع والمهجرة في كون ذلك البقاء على الوجه الأكمل وأشار الى الصفة الاولى بقوله مصنونة عن الخطأ والثانية بقوله بل لا بد لها من قوانين كلية الخ: والثالثة بقوله وأعلى معجزات نبينا الخ

(قول المحشي) بان يأخذ واحد منهم الخ: فسر بها هذا التفسير لان الكلام في ما قبل الشرع ومثله يقال في تفسير العدل بالاستواء وضمير حاجته راجع لكل من الاخذ والمأخوذ منه وقيد به لان هذا هو ما ينتظم به الاجتماع قوله يتفق الكل على انه عدل فضمير عليه راجع للعدل باعتبار صفته

رعاية لبراءة الاستهلال وتنبيهاً على جلاله نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان عامه البيان
(من البيان) بيان لقوله (ما لم نعلم) قدم عليه رعاية للسجع (والصلاة على نبينا محمد خير من نطق بالصواب)
دعاء للشارع المقتن للقوانين (وافضل من أوتى الحكمة) اشارة الى القوانين لان الحكمة هي علم الشرائع على
ما فسر في الكشف ،

على ما وهم (قوله رعاية لبراءة الى آخره) المفعول له سبب حامل على الفعل وهو ، قد يكون غاية مترتبة معلولا
له في الخارج وقد يكون علة بائنة فالاول من الاول والثاني من الثاني ، فان الرعاية ، مترتبة على عطف الخاص على العام
باشتماله على لفظ البيان والتنبيه باعث على العطف المذكور وليس معلولا له في الخارج انما المعلول له التنبيه ، فاندفع ما قيل
ان الرعاية انما تحصل بإيراد لفظ لبيان ولا مدخل للعطف المذكور فيه (قوله ما لم نعلم) ،

(قول المحشي) على ما وهم جعله وهما لان المعاملة بمعنى الاخذ المتقدم مضبوطة لاحاجة لها لقانون كلي ولا للاتفاق
عليها بخلاف العدل

(قول المحشي) على ما وهم أيضاً الواهم الغري وقد تكلف لافراد ضمير يتناول فقال انه باعتبار ما ذكر أو كل واحد

(قول الشارح) على ما ينبغي كان يفصلها ويبين شروطها

(قول الشارح) لا بد أن يمتاز الى آخره لاجل اتقياد الباقي له

(قول الشارح) فقوله علم الخ : تفريع على قوله ثم إنه صرح الخ : بيان للكيفية التي وقع التصريح عليها وهو أنها
طريق عطف الخاص ولعلتها وهي التنبيه وما ترتب عليها وهو البراءة والحاصل ان مطلق التصريح علة الايماء المتقدم لكن
لا كان وجه الايماء توقف تلك الاصول على البيان لزم أن يكون ذكره بطريق ينبه على جلالته وهو عطف الخاص
وترتب عليه حفظ براءة الاستهلال وهذا لا ينافي امكان ترتبها على مطلق الذكر فليتأمل

(قول الشارح) رعاية أي حفظاً كما في حواشي المختصر

(قول المحشي) قد يكون غاية مترتبة أي لا دخل له في إيجاد الفعل بخلاف الباعث فان له دخلا فيه

(قول المحشي) فان الرعاية مترتبة فانه ترتب على ذكر خصوص تعاليم البيان بطريق عطف الخاص الذي عاتبه
التنبيه حفظ براءة الاستهلال ولا دخل لذلك الحفظ في العطف المذكور لحصوله بغيره أما التنبيه فلا يكون إلا به لأنه
يؤم أنه بلغ في الشرف والكمال الى حيث يرفع عن الدخول تحت العام وبهذا ظهر وجه عدم جعل الرعاية بمعنى الملاحظة
علة بائنة على العطف إذ لا دخل لها فيه قوله والتنبيه بائنة أي وقصد التنبيه علة بائنة على العطف المذكور لأنها تقتضيه
بخلاف ملاحظة البراءة كما مر

(قول المحشي) مترتبة على عطف الخاص على العام باشتماله الخ يعني أن عطف الخاص هنا لما كان علة قصد التنبيه
على جلاله نعمة البيان كان لا بد أن يشتمل على لفظ البيان فلما وقع ذلك العطف مشتملا عليه ترتب عليه حفظ براءة
الاستهلال فظهر وجه الترتب على العطف المذكور وان ما قيل ان الترتب انما هو على الاشتمال على لفظ البيان فيكون
التعليل له لا العطف وهم

(قول المحشي) فاندفع ما قيل ان الرعاية الخ يعني انا وان قلنا ان الرعاية غاية مترتبة لكنها لم ترتب على العطف —

ولفظ أوتي تنبيه على أنه من عنده لا من عند نفسه . وترك الفاعل لأن هذا الفعل لا يصلح إلا لله
(وفصل الخطاب) إشارة إلى المعجزة لأن الفصل التمييز ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول ففصل
الخطاب البين من الكلام المختص

أي في الزمان السابق على التعليم بوجه من الوجوه يدل عليه نفي العلم المطلق وذلك بخلق علم ضروري في أبناء آدم
عليه السلام بجميع الأسماء والمسميات من كل لغة (قوله ولفظ أوتي الخ) ، يعني أن في لفظ الايتاء تنبيهاً على أنه ليس من
عند نفسه ومعلوم أنه لا يصلح لهذا الفعل غيره تعالى فيكون منه تعالى ، فالظاهر أن يقدم قوله لا من عند نفسه على قوله
من عند ربه إلا أنه قدمه للتأدب ولكونه اثباتاً (قوله وترك الخ) ، دفع لما يترأى من أن اللائق للتنبيه المذكور التصريح
بالفاعل بأن في عدم التصريح به نكتة أخرى وهي الإشارة إلى أن هذا الفعل لا يصلح لغيره (قوله إشارة إلى المعجزة)
باشتماله على القرآن الذي هو معجزة لا أن كل فصل الخطاب معجزة لعدم اعجاز ما سوى القرآن ولا أن المراد منه القرآن

بل على إيراد لفظ البيان وحاصل الدفع أن إيراد لفظ البيان إنما كان بسبب كونه من عطف الخاص فهو المترتب عليه
الرعاية في الحقيقة فتحصل أن العلة في عطف الخاص هو قصد التنبيه على جلالة نعمة البيان وغاية العطف المعلن بالتنبيه هي
تلك الرعاية وما قيل عطف الخاص على العام مشتمل على أمرين الذكر في الجملة والذكر بالطريق الخصوص فالرعاية
للأول والتنبيه للثاني وكل منهما علة باعثة والمنبه على جلالة نعمة البيان هو الثاني ففيه أنه غير مستحسن كما نقل عن السمرقندي
لمخالفته ظاهر العبارة من رجوع التعليلين لعطف الخاص

(قول المحشي) أي في الزمان السابق الخ بيان لأظرف انتفاء العلم وقوله بوجه من الوجوه متعلق بالعلم المنفي وإنما خصه
بهذا لأن ذلك التعليم لا يتأتى إلا من الله فإن المعلم إنما يعلم بوجه ما ما تعلمه بوجه آخر فلا يكون ذكره تطويلاً بل بيان
لكمال المنة وأعلم أنه لا تنافي بين قوله هنا بخلق علم ضروري وقوله فيما تقدم كفهمنا إياها من الألفاظ الخ لأن الكلام
هنا في علم أول من تعلم وما تقدم في فهمنا معنى الألفاظ التي استعملها ذلك المتعلم تدبر

(قول المحشي) يعني أن في لفظ الايتاء أي بخلاف من له الحكمة ومن جاء بالحكمة وإنما عبر يعني إشارة إلى مخالفته
ظاهر الشارح حيث قدم من عند ربه لكن لما كان لنكتة كان كأنه مؤخر فاحتاج لعناية

(قول المحشي) فالظاهر أن يقدم الخ وجه تفرعه على ما قبله أن كونه ليس من عند نفسه مفهوم من لفظ الايتاء بلا
واسطة بخلاف كونه من عند ربه فانه بواسطة علم أنه لا يصلح لهذا الفعل غيره تعالى وما بالذات مقدم على ما بواسطة قاله
شيخنا وإنما كان بواسطة لأن مفاد المبني للمفعول وقوع الفعل على المفعول أما الوقوع من الفاعل فليس مراداً من اللفظ
لخذف الفاعل نسياناً ونسياناً ولذا لا يحتاج للقرينة كما سيأتي وقيل وجه الظهور أنه يلزم من كونه من عند ربه كونه ليس من عند نفسه
فتقديم من عند ربه على لا من عند نفسه يلزم عليه ضياع لا من عند نفسه بخلاف ما لو أخر من عند ربه فانه لا يلزم من كونه
ليس من عند نفسه كونه من عند ربه وفيه أنه لا وجه حينئذ لتفرعه على ما قصده بالعناية من التعبير بل ذلك ظاهر مطلقاً
حتى لو قال من آتاه الله وعلى كل فالجواب قوله إلا أنه قدمه الخ لأنه باعتبار مكانه الأصلي ما بالذات مقدم ولا ضياع تدبر
(قول الشارح) وترك الفاعل الخ أما الفعل فباق غايته أنه تغيرت هيئته فليس من تبديل التركيب بتركيب آخر كما سيأتي
(قول المحشي) دفع لما يترأى الخ رد لما في الفكري من أن دلالة الايتاء على أنه ليس من عند نفسه ظاهر وأما

الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه أو بمعنى فاصل أي الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطأ ثم دعا لمن عاون الشارع في تنفيذ الأحكام وتبليغها إلى الابداء بقوله (وعلى آله) . أصله أهل بدليل أهيل . خص استعماله . في الاشراف ومن له خطر وعن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحاً يقول أهل واهيل وآل وأويل (الاطهار) .

لعدم صحة المعنى (قوله الذي يتبينه من يخاطب به) أي يفهمه ، وإيتاء الكلام البين لا يقتضي أن يكون كل كلام يوثق به كذلك حتى ترد المتشابهات على رأي من وقف على الا الله (قوله بين الحق والباطل الخ) ، الحق والباطل في الاعتقادات والصواب والخطأ في الاعمال (قوله أصله أهل) أبدلت الهاء همزة فتوالت همزتان أبدلت الثانية ألفاً (قوله خص استعماله الخ) ، يعني أنه فرق بينهما في الاستعمال فيقال أهل الحجام ولا يقال آله (قوله في الاشراف) في القاموس الشرف محركة العلو والمكان العالي والمجد ،

دلالة على أنه من عند ربه فبإحاطة أن إيتاء الحكمة لا يكون إلا من الله فكان قوله وترك الفاعل الخ مستغنى عنه اللهم إلا أن يجعل توضيحاً لسابقه

(قول المحشي) لعدم صحة المعنى لاقتضائه أن غير النبي عليه الصلاة والسلام أوتي القرآن وفيه رد على الأطول حيث فسر فصل الخطاب بالخطاب المفصول المتميز عن غيره بحيث لا يشبهه بكلام البشر لا عجزه

(قول الشارح) لأن الفصل التمييز بيان للمعنى اللغوي وقوله ويقال الخ بيان لوجوده فيما نحن فيه فحصلت المناسبة (قول الشارح) البين من الكلام أي ظاهر الدلالة وقوله المخلص أي الخالص من الحشو وحينئذ يكون مفصلاً من جهة دلالاته ولفظه وقوله الذي سميته نتيجة ذلك تدبر واتما لم يقل الكلام البين رمزاً إلى أنه يجوز أن يكون من إضافة الصفة إلى الموصوف أو على معنى من

(قول المحشي) وإيتاء الكلام البين لا يقتضي الخ فقوله فيما تقدم بأشتماله على القرآن أي من حيث ما فيه من البين وحينئذ فالمجزة المشار إليها هو ذلك البين أو الكل بطريق التنبيه بالبعض عليه فليس في كلامه جعل القرآن كله شيئاً حتى يبقى الاشكال وأجاب الفزري بأن المراد بفصل الخطاب هو المراد بقوله تعالى لا ريب فيه أي لا ريب في حقيقته وأنه من عند الله وإن كان فيه متشابه لا يفهم وكذا يقال هنا أي يتبين حقيقته وفيه ان هذا خاص بالمعجز وقد مر أن غير النبي عليه الصلاة والسلام لم يكن كتابه للإعجاز وبأن الكلام مبني على مذهب المتأخرين من أن الراشدين في العلم يعلمون تأويل المتشابه وهم المخاطبون بها فيتبينونها ولا تلتبس عليهم وبأن المخاطب بها هو الرسول عليه الصلاة والسلام وهو يتبينها والكل خلاف الظاهر إذ لا دليل عليه

(قول المحشي) الحق الخ يتأمل مع ما مر في بيان الحق والصدق من أنه مطابقة الواقع النسبة الكلامية أو عكسه ومع ما في كلام الفقهاء من وصف العمل بالبطلان والأمر هين

(قول المحشي) يعني الخ بين بهذه العناية أن التفرقة إنما هي في الاستعمال أما الوضع فغام وان معنى اختصاصه بالاشراف ان المضاف إليه لا بد أن يكون شريفاً لا ما يصدق عليه الآل نعم يكتسب الشرف من المضاف إليه

جمع طاهر كصاحب وأصحاب ،

أولا يكون الـ بالـباء ، أو علو الحسب انتهى فقوله ومن له خطر ، دفع لتوهم تخصيص الاشراف بشرف الآباء أو بعلو الحسب وبيان أنه مختص ، بالعلاء وفي الكشف ، يناقئ تصغيره اختصاصه بالاشراف فتدبر (قوله جمع طاهر) في القاموس الطهر بالضم تقيض التجاسة كالطهارة طهر كنصر وكرم فهو طاهر وطهر وطهير

(قول المحشي) ولا يكون الـ بالـباء اي لا يكون المجد الـ بالـباء أو علو الحسب فقوله أو علو الحسب عطف على الآباء وفي بعض النسخ أولا يكون الى آخره وهو الذي في القاموس أي أولا يكون الشرف الـ بالـباء وفي بعض النسخ أو بعلو الحسب والمجد كما في القاموس قيل الشرف والكرم أولا يكون الـ بالـباء أو كرم الآباء خاصة (قول المحشي) أو علو الحسب الحسب مفاخر الرجل من جهة آبائه فقوله ولا يكون الـ بالـباء أي بشرف الآباء مطلقاً سواء علا أولاً وعلى كونه بعلو الحسب لا بد أن يكون بالشرف للآباء بشرط أن يكون عالياً (قول المحشي) دفع لتوهم تخصيص الخ لا يتوهم تخصيص الخ إذا كان هناك قولان فيتعين نسخة أو في قوله أولا يكون الخ أما على الواو فهو قول واحد مردد فغاياته الاحتمال لا التوهم

(قول المحشي) بالفضلاء بالفاء والضاد وفي نسخة العقلاء وهي أولى إذ لا وجه لقصر بيان الاختصاص بالفضلاء على قوله ومن له خطر دون الاشراف بخلاف الاختصاص بالعلاء فانه مستفاد من من (قول المحشي) يناقئ تصغيره الخ لأنه وان كان التصغير في آل والشرف فيما أضيف اليه إلا أنه اكتسب الشرف من المضاف اليه وأجيب بأن التصغير يأتي للتعظيم من باب الكناية فانه يكتفي بالصغر عن بلوغ الغاية في العظم لأن الشيء اذا جاوز حده جانس ضده ومنه قوله ، داهية قد صغرت من الكبير صل صفا ما تنطوي من القصر كذا في رضى الشافعية فما قيل من أن اتياناً للتعظيم فرع اتياناً للتحقير فلا يصح إلا بعد الحكم به ليس بشيء لأنه انما يتوقف على اتياناً للتصغير ولا يلزم منه التحقير وأجيب أيضاً بأن الشرف مقول بالتشكيك

(قول الشارح) جمع طاهر الخ اعلم ان اللائق بقول الشارح في شرح الكشف الحق ان جمع فاعل على أفعال لم يثبت كما نص عليه الجوهرى أي حيث قال جمع الصاحب صاحب مثل راكب وركب وصحبة بالضم كفاره وفرهة وصحاب مثل جائع وجياع وصحبان مثل شاب وشبان والاصحاب جمع صاحب مثل فرخ وأفراخ والصحاب بالفتح الأصحاب وهي في الأصل مصدر اه أن يكون معنى كلامه هنا أن اطهاراً جمع طهر ساكن الهاء مخفف طهر بضمها الذي هو جمع طاهر فان فعل ساكن العين يجمع على أفعال كثيراً ككفر واقرأ ومعنى قوله كصاحب وأصحاب انه مثله في أن أصحاب جمع صاحب الذي هو جمع صاحب وانما عبر بذلك في كل قصراً للمسافة كما نبه عليه في شرح دياجاة المصباح ومما يعين ذلك قول المحشي في حاشية الدواني الأصحاب جمع صاحب عند من يجوز جمع فاعل على أفعال وأما عند من لا يقول به فهو إما جمع صاحب بسكون الهاء ككبر وأنهار أو جمع صاحب بكسر الهاء مخفف صاحب ككمر وأثمار اه وان قال ابن الطيب شارح القاموس انه لم ينطق أحد بصاحب مخفف صاحب أصلاً حتى يكون جمعاً له وما قيل انه جمع طهر مصدراً بمعنى طاهر ففيه مع مخالفة المقيس عليه ان المصدر يستوي فيه الواحد والجمع ولا نوعية هنا ويمكن دفعه بأن الممتع جمعه المصدر بمعناه الحقيقي أما هنا فهو مختلف باعتبار اتحاده بتلك الدوات

(وصحابه الاخبار) . جمع الخير بالتشديد (أما بعد) ، اصله ، مهما يكن من شيء بعد الحمد والثنا ،

والجمع اطهار وطهارى وطهرون ، فلا ينافي ما في شرح الكشف من أنه جمع طهر كتمر وأثمار ولا حاجة الى ما قيل انه جمع لظاهر من حيث المعنى ، فإنه يخالفه التأييد بصاحب وأصحاب (قوله وصحابه) بفتح الصاد وكسرها يستعملان ، فى الرقءاء والمراد أصحاب الرسول عليه السلام ، وهم الذين طالت صحبتهم مع النبي عليه السلام مسلمين ، وقيل بشرط الرواية ، وقيل هم مسلمون رأوا النبي صلى الله عليه وسلم (قوله جمع خير) بالتشديد قيد بالتشديد لما فى القاموس من أن الخفة فى الجمل ، والميسم والمشددة فى الدين والصلاح وما ذكرناه أولى مما قيل انه احتراز عن خير أفعال التفضيل ، فإنه لا يثنى ولا يجمع لكونه فى التقدير أفعال من ، فان المذكور فى النسخة المصححة ، جمع الخير معرفاً باللام (قوله أصله) أي غالباً اذ لا يطرء فى نحو أما قریشاً فأنا أفضلها فان التقدير مهما ذكرت قریشاً

(قول المحشى) والجمع اطهار راجع للمفردات الثلاثة وقوله وطهارى بفتح الطاء كما فى القاموس وهو راجع لظهر كفرح وكذا طهرون راجع لظهر اه شيننا والاول كوجع ووجاعي وحبط وجباطي والثاني كفرح وفرحون وهذا التخصيص مستنده السماع كما فى شرح الكافية ولم يستوف صاحب القاموس الجموع كما يعلم من موضعه

(قول المحشى) فلا ينافي ما فى شرح الكشف لعله رد قول الشارح فيه الحق ان جمع فاعل على أفعال لم يثبت بما نقله عن صاحب القاموس فلم يبق إلا منافاته لما هنا بقوله انه جمع طهر كفرح فدفعها بقوله فلا ينافي الخ (قول المحشى) فإنه يخالفه القياس فيه أن صاحب وأصحاب عند المعارض كذلك كما عرفت

(قول المحشى) فى الرقءاء فى نسخة ثم الصحابة فى الاصل مصدر أطلق على الجماعة واليها ينسب الصحابي اه والمراد بالجماعة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة فهو كالعلم بالعلبة عليهم لا يطلق على غيرهم لا علم بالعلبة إذ لم يوضع لكلي ثم غلب فى فرد منه لأن مدلوله الاصل الحداث ثم غلب على الذوات المخصوصة ومراده بذلك دفع ما قيل الجمع لا ينسب اليه وحاصل الدفع أنه صار كالعلم على أنه ليس بجمع بل مصدر أطلق على الجماعة

(قول المحشى) وهم الذين طالت صحبتهم هذا معنى عرفي للصاحب فإنه لا يقال فى العرف صاحب الا لمن كان كثير الصحبة كما يقال خادم لمن كان كثير الخدمة لا لمن يخدم يوماً (قول المحشى) وقيل بشرط الرواية أي مع طول الصحبة

(قول المحشى) وقيل هم مسلمون الخ : هذا معنى لغوي واختاره النووي والمحدثون وكان أهل الرواية عنه صلى الله عليه وسلم عند وفاته مائة ألف وأربعة عشر الفا وجعلهم الحاكم اثني عشر طبقة واختلف فى حد التابع فتقبل من صحب صحابيا وقيل من لقيه كذا فى شرح الديباجة

(قول المحشى) جمع الخير بالتشديد وهو ليس باسم تفضيل وكذا مخففه الذي ذكره بعد بل اسم فاعل أو صفة مشبهة كما يدل عليه كلام البيضاوي حيث حكى هذا بقيل بعد قوله انه اسم تفضيل (قول المحشى) والميسم بكسر الميم أثر الحسن قاموس

(قول المحشى) فإنه لا يثنى ولا يجمع أي وقد جمع هنا فدل على أن مفردة ليس أفعال تفضيل

(قول المحشى) فان المذكور فى النسخة المصححة جمع الخير معرفاً أي واسم التفضيل المعروف لا مانع من جمعه كما قال —

بسيطة لا مركبة من ، مه وما ، ولا من ما ما خلافا لزامهما ولها ثلثة معان الاول مالا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط كقوله تعالى ، مهما تأتتا به من آية ، الثاني الزمان والشرط فيكون ظرفا لفعل الشرط كقوله ،

وانك مهما تعط بطنك سوءه وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا

مهمالي اللبابة مهماليه أودى بنهـــــــــــــــــلي وسرياليه

الثالث الاستفهام كقوله

وتلوأل طبق . فلا يصح الاحتراز عن خير أفعال التفضيل وهذا تعليل لقوله أولى وفيه أن خير من بين أفعال التفضيل لا يتغير في التأنيث والجمع والتثنية سواء كان مصحوبا بأل أو مضافا لمعرفة أو مجردا على في الصحاح وخسرو وغيرهما فهو مستثنى وعمل الخطأى استثناءه بان صورته الحالية منعت من اجراء التصرف فيه على طريق جريانها في أفعال التفضيل وكونه في الاصل على أفعال من منع من اجرائها فيه على حسب صورته الحالية وحاصله ان الصورة الحالية منعت من اجراء تفصيل أفعال التفضيل فيه الذي هو مقتضى الصورة الاصلية والصورة الاصلية منعت من التصرف التام الذي هو مقتضى الصورة الحالية فكل من الصورتين منع مقتضى الاخرى فالزم حالة واحدة هي الافراد والتذكير ويرد عليه ان مراعاة صورته الاصلية يقتضي أن لا يجمع هذا الجمع لان أفعال التفضيل لا يجمع على أفعال لاقتضاء جمعه عليه زيادة الهزمة كغصن وأغصان وفن وأفنان ونحو ذلك وفي البيضاوي النصريح بجمع الخير أفعال التفضيل ولا تضر مخالفة الصحاح فان الزنجشري قال ان صحاح الجوهري مشحون بالخطأ.

(قول الشارح) أصله مهما يكن من شيء ، هذا تفسير سيديويه والجمهور وخصت مهما لعدم مناسبة غيرها لان ان للشك والشرط هنا محقق وايا تستدعى زيادة المقدر للزومها الاضافة وغيرهما خاص بقيل كالزمان في متى والعامل في من وغيره في ما والمراد هنا التعميم ووجود شيء ما لكن هذا انما يتم على القول بأن مهما أعم من ما لإعلى انها بمعناها والمراد بالبيان أصل أما التي هنا بدليل قول الشارح مهما يكن من شيء بعد الحد فلا يلزم أن يقيد بغالبها كما صنع المحشى لاخراج اما قر يشا فانا أفضلهما وأما العلم فعالم ونحو ذلك وانما التزم حذف فعلها لكونه فعلا عاما على طريقة واحدة في جميع المواضع فتعلق الظرف المستقر وانا قدر عاما لانها اشعرت بالشرط من غير تعيين تدبر

(قول المحشى) بسيطة على وزن فعلى فحقها على هذا أن تكتب بالياء

(قول المحشى) من مه بمعنى كف وما الشرطية وفيه أنه لا معنى للكف مع معنى الشرط الا على بعد وهو أن يقال في مهما تفعل أفعال انه رد على كلام مقدر كانه قال لك قائل أنت لا تقدر على ما أفعال قتلت مهما تفعل أفعال وقيل إن مه جرد عن معناه الاصلى وحدث للمركب معنى آخر هو التعليق

(قول المحشى) ولا من ماما أي ما الشرطية وما الزائدة التي تلحق كلمات الشرط نحو متى ما ثم استكره تنابع المثليين فابدل الالف بالهاء لتقاربهما في الهمس

(قول المحشى) نحو مهما تأتتا به من آية انما كانت الآية من القسم الاول لعدم صحة تناول الزمان مع التفسير بمن اية

(قول المحشى) الثاني الزمان والشرط شدد الزنجشري التذكير على من قال بهذه المقالة وهو ابن مالك وغيره ولا دليل

في البيت لجواز كونها المصدر بمعنى أي اعطاء كثيرا كان أو قليلا

(قول المحشى) الثالث الاستفهام ذكره ابن مالك وغيره لكن لا دليل في البيت لاحتمال أن مه اسم فعل ثم استؤنف السؤال بما

(قول المحشى) أودي الخ : أي هلك وباء بعلي زائدة في الفاعل

ويكن تامة فاعله ضمير راجع الى مهما ، ومن شيء بيان لمهما لتأكيد العموم ، ولادخال الزمان أيضاً ، وإن كان مهما للزمان والشرط ففاعله من شيء ومن زائدة لان الشرط في حكم غير الموجب (قوله فوقعت كلمة أما) أي في نحو هذا التركيب

(قول الشارح) فوقعت كلمة أما الخ : يقتضى أن كلمة أما ليست موضوعة للشرط وإنما افادته وقوعها موقع ما وضع له وهو مهما وهذا مذهب سيويه وتبعه الرنخشري وقال ابن الحاجب أنها حرفاً وضع للشرط

(قول المحشي) وفاعله ضمير راجع الى مهما لم يجعل من زائدة والفاعل شيء وقد حكم عليه في حواشي الجامي بأنه وهم مع أنه يكفي في الربط اشتمال الجملة على ما يدخل فيه المبتدا ولعله لان وضع الظاهر موضع الضمير إنما يجوز قياساً اذا كان في معرض التخفيف نحو الحاققة ما الحاققة والا فعد سيويه يجوز في الشرع بشرط أن يكون بلفظ الاول والذي فسر اما بمهما يكن الخ : هو سيويه دون غيره ولأنه يلزم في هذا التركيب الاكتفاء بالظاهر عن الضمير مطرداً وهو لا يطرد على الاصح كما بينه الرضى

(قول المحشي) ومن شيء بيان لمهما فهو متعلق بمحذوف حال

(قول المحشي) أو لادخال الزمان أيضاً أي فيكون مهما مستعملاً في أعم من المعنى الوضعي وقوله أيضاً أي كما دخل غيره أو كما أنها لتأكيد العموم والاولى لادخال غير مالا يعقل ليشمل مع الزمان العاقل

(قول المحشي) وإن كان مهما الزمان والشرط الخ : ومهما حينئذ ظرف لفعل الشرط كما صرح به أولاً والتقدير إن يوجد شيء في زمن ما فأقول الخ : ولم يجعل الفاعل على هذا الوجه ضمير مهما ومن شيء بيان لانه يكون معناه ان يوجد زمن مافى نفسه لان مهما ظرف لفعل الشرط ولا معنى له وأما لزوم ان يكون في الجملة زمانان من غير عاطف فلا مانع منه اذا كان الثاني اخص من الاول كما هنا ويكون الثاني وهو بعد بدل من الاول أو اتصابه على معنى من تأمل

(قول المحشي) لان الشرط في حكم غير الموجب لانه اشبه النكرة الواقعة في النفي من حيث العموم فهو في حكم المنفي

(قول المحشي) وهو ما يكون الفاصل بين أما والفاء معمول الشرط اتماذين الشارح معمولية الظرف للشرط وصرح به في المختصر وتابعه المحشي لانه لو كان معمول الجزاء لكان معمولاً لكون علم البلاغة بتلك الصفات ثابت قبل الحد وبعده فلا معنى لتقييده ببعدية الحد وما معه والثاني والثالث وان صح معها التقييد إلا أنه يلزم تقديم بعض الجزاء على الشرط وهو لما وقد منعه جميع البصر بين فان قلت يقدر القول بأن يكون المعنى فأقول لما الخ : ويكون معمولاً له قلت أولاً هو تقدير مستغنى عنه وثانياً غير صحيح إلا بتكلف بعيد لانه ليس المقصود تعليق القول على وجود شيء بل التأليف وأيضاً لم يوجد هذا القول بعد فلا بد أن يكون المقصود لازم ذلك وهو وجود التأليف فان قلت اذا كان معمول الشرط تقييد كون الشيء ببعدية الحد وتبعه الجزاء في ذلك بخلاف ما اذا كان معمول الجزاء فان كون الشيء مطلق قلت هذا أمر تفيده العبارة لكن الواقع ان التعليق وقع بعد الحد وما معه والكون مستقبل فهما سواء على أن ذلك لا يقاوم المانع المتقدم فالخاصل أن ما هنا وجد فيه مانع من كونه جزءاً من الجزاء وهو تقدم جزء الجزاء على الشرط فوجب أن يكون من متعلقات الشرط بخلاف ما سيأتي من متعلقات الفعل فان الكلام هناك فيما اذا لم يوجد مانع سوى التقدم على الفاء فانه مغتفر وهذا كله

موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط، وتضمنت معناها فالتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط،

وهو ما يكون الفاصل بين اما والفاء معمول الشرط بخلاف ما اذا كان جزءا من الجزء فان اما فيه واقعة موقع مهما فقط والفاصل في موقع الشرط كما سيبيء في بحث متعلقات الفعل وانما وقعت اما موقعها للاختصار مع كون الشرط من الافعال العامة التي يدل عليها الفاء الجزائية وكذا المبتدأ (قوله موقع اسم) ، اشارة الى أنه ، ليس مغيرا من معناه بقلب الفاء موضع الميم والفاء همزة وادغام الميم في الميم (قوله وتضمنت معناها) ، كتضمن نعم جملة الجواب (قوله غالبا) أي في الشرط وأما في أما فلازم دائما ،

مذهب سيديوه كما يؤخذ من شروح الكافية وغيرها واعلم أنه اذا كان الفاصل بين اما والفاء معمول الجزء فقد قال الشارح فيما سيأتي انه انما قدم لغرض افادة انه ملزوم الحكم المذكور بعده فهو الحقيق بالقيام مقام الشرط لان كلا ملزوم أحدهما في الكلام وهو الشرط والآخر في القصد وهو معمول بخلاف ما اذا كان معمول الشرط فانه لا وجه لقيامه مقام الشرط لقراره في مكانه الأصلي فاقبت اما مقامه وما قيل انما قامت اما مقامه لاجل أن تعمل في بعد فيرد عليه انه لا مانع من عمل فعل الشرط مع حذفه فيه تدبر

(قول المحشي) وكذا المبتدأ أي انه من الاسماء العامة الدالة عليها الفاء الجزائية ولعل المراد انه لا أعم منه بناء على أعميته من ما والا فلا دليل على خصوصيته تدبر

(قول المحشي) اشارة الى أنه الخ : لان المغير لا يقال انه واقع موقع ما غير عنه

(قول المحشي) ليس مغيرا الخ : لان التغير لا دليل عليه لا لأن الاسم لا يصير حرفا بالتغير لانه انما يرد لوقال من قال بالتغير بحرفيتها بخلاف ما اذا قال باسميتها كما قال بعضهم ان أصل اما أي ما أي الشرطية وما الزائدة الابهامية بمعنى شيء (قول المحشي) كتضمن نعم جملة الجواب فالمراد بالتضمن الافهام والدلالة عليه بواسطة الدلالة على مادلا عليه لوقوعها موقعها لا اشراكها معناها لعدم امكان أن يدل الحرف على معنى الاسم أو الفعل ولما عرفت أن التعليق ليس مدلولها عند سيديوه (قول المحشي) وقيل فيه أيضا غالبا أو الواو القائمة مقام أما فلتزومها الفاء لزوما كليا قال المحشي في حواشي الجامي لم يسمع اسقاط الفاء معها (قول الشارح) وفعل هو الشرط اي ليتحقق ما هو المعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشيء آخر الا ترى ان خبر المبتدأ بعد لولا وبعد القسم لم يحذف وجوبا الا مع سد جواب لولا وجواب القسم مسده

(قول الشارح) وتضمنت معناها عطف مسبب على سبب صرح به لبيان ما يترتب عليه

(قول الشارح) لزمتها الفاء اللازمة الخ : أي لزم دخولها في الجواب لفظا أو تقديرًا ولا تقدر الا في ضرورة الشعر أو مع تقدير قول لدلالة المقول عليه فاللزم لأما كلي بخلاف الشرط فانه غالبي والفرق ضعف الشرط في أما لعدم ذكره فلزمت الفاء لتدل على الشرط المحذوف بخلاف غيرها فقوله غالبا راجع للشرط لا لأما واحترز به عن المواضع المعروفة التي لا تحتاج للفاء لفظا ولا تقديرًا تدبر واعلم أن الشرط في اما لكون القصد منه تحقيق وقوع الجزء لا محالة ليس على أصل الشروط من تخصيص وقوع الجزء بحالة وقوع الشرط دون غيرها اذ تقول اما علما فعالم والمراد انه عالم ذكرت العلم أولم تذكره فالمقصود من التركيب لزوم وجود شيء لشيء لاعلى وجه التعليق فلا يشترط حينئذ استقبال الجزء عن الشرط بل هي خالية عن التعليق كما في قولهم اما بعد فهذا شرح فهو مستعمل في لازم معناه اذ المقصود منه تحقيق وجود الشيء

غالباً ولتضمنها معنى الابتداء لزومها لصوق الاسم للالزام للمبتدأ ، قضاء ، لحق ما كان ، وإبقاء له بقدر
الامكان وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في أحوال متعلقات الفعل (فلما كان) لما ، ظرف ،

وقيل فيه أيضاً غالباً (قوله لصوق الاسم للالزام للمبتدأ) ، لصوق شيء بشيء أعم من أن يكون باعتبار مفهومه ،
كلصوق الاسم للمبتدأ أو باعتبار تحققه كلصوقه لأما فإن الملاصق له فرد من الاسم فلا غبار على هذه العبارة سواء
جعل لفظ الالزام صفة للاسم ، أو للصوق ولا حاجة الى ما تمحلوا به ثم ان لصوق الاسم لا ما أكثرى لقوله تعالى « فأما
ان كان من المقرين فروج وريحان » الآية وقال الشارح رحمه الله التقدير فأما المتوفي ان كان الخ ولا يخفى ان التقدير
مستغنى عنه ، ولا دليل عليه إلا اطراد الحكم (قوله قضاء) ، علة لما فهم من قوله لزومها الفاء ولزومها لصوق الاسم أي فعل
ذلك قضاء فان اللزوم انما هو بجعل الجاعل (قوله لحق ما كان) أي الشرط والمبتدأ وحققها الفاء والاسمية (قوله وإبقاء له)
أي لما كان بقدر الامكان وهو إبقاؤه باعتبار إبقاء لازمه (قوله ظرف) ،

لاقولك هذا شرح كذا يؤخذ من الدماميني والرضي وبه يندفع شبه كثيرة فليتأمل

(قول الشارح) غالباً أي في المواضع التي لا تصلح للجزاء بنفسها كالاسمية والطلبية

(قول الشارح) ولتضمنها معنى الابتداء الخ : يقتضى أن المراد بمعنى الشرط والمبتدأ اللذين تضمنتهما أما هو كون
الاول سبباً والثاني واقفاً في ابتداء الكلام محكوماً عليه فالمراد المعنى المعارض لا الوضعي الاصلى وانما كان هذا هو المراد
لان السبب في لزوم الفاء هو السببية وفي لصوق الاسم هو الابتداء لا المعنى الوضعي للكلمتين فإضافة معنى الابتداء بياناً
(قول الشارح) ولتضمنها معنى الابتداء لزومها الخ : يعني أن لصوق الاسم بالمبتدأ أي من جهة خصوص انه مبتدأ
انما هو للابتداء فلما تضمنت اما معنى الابتداء لزومها لصوق الاسم كما لزم المبتدأ لذلك فاعتبار تضمن الابتداء لتحدد جهة اللزوم
وان كان لصوق الاسم لا يخص المبتدأ فتدبر

(قول الشارح) وإبقاء له بقدر الامكان أي إبقاء لما كان باعتبار خصوصيته فان خصوصية الشرط تلزمها الفاء وخصوصية
الابتداء تلزمها الاسمية وهذا لا يغني عنه قيام أما مقامهما لأن ذاك من جهة المحل فقط وأما ما قيل ان الإبقاء من جهة
الدلالة إذ الالزام له دلالة على الملزوم فهو وان سلم في الفاء لا يسلم في لصوق الاسم فانه لا دلالة له على مهما

(قول المحشي) لصوق شيء بشيء أعم الخ : فهو مستعمل في معنى واحد له اعتباران اعتباره في نفسه واعتباره باعتبار
تحقيقه فلا وجه لما في الفكري من جعل للصوق لأما غير اللصوق في المبتدأ وأن في الضمير استخداماً

(قول المحشي) كلصوق الاسم للمبتدأ فان الالزام للمبتدأ نفس كونه اسماً أعني ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمن

(قول المحشي) أو باعتبار تحققه أي وجوده فان الالزام لأما وقوع فرد من أفراد الاسم بعدها وهو بعينه حقيقة

الاسم باعتبار وجودها

(قول المحشي) أو للصوق فان للصوق اعتبارين أيضاً تابعين لاعتباري الاسم ولذا تركهما

(قول المحشي) ولا دليل عليه الا اطراد الحكم أي ولا يصح ذلك دليلاً لانه الدعوى وهي لا تصلح دليلاً وفيه أن

قضاء حق ما كان وإبقاء أثره يصلح دليلاً

(قول المحشي) علة لما فهم الخ : به يندفع عدم اتحاد فاعل الفعل والمفعول لاجله وقوله فان اللزوم الخ تعليل لقوله

بمعنى اذا استعمل استعمال الشرط ، يليه فعل ماض لفظاً ومعنى ، قال سيديويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما تكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلوا الا ان لا تنفاه الثاني لا تنفاه الاول ولما الثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم

أي فيما اذا وقع بعده جملتان فانه يجيء ، بمعنى لم نحو ندم زيد ولما ينفعه وبمعنى الان نحو ان كل نفس لما عليها حافظ (قوله بمعنى اذا) . اليه ذهب ابن مالك وفي المعنى انه احسن مما قيل انه بمعنى حين فانه حينئذ ، يكون ظرفاً محضاً ولا يكون لازم الاضافة الى الجملة (قوله يليه فعل ماض الخ) وجزاؤه فعل ماض غالباً بدون الفاء والفاء قليلاً وقد يكون جملة اسمية باذا أو الفاء كما في قوله تعالى « فلما نجاهم الى البر ففهم مقتصد » وقيل الجواب محذوف أي انقسموا قسمين أو مضارعاً ماولاً بالماضي وجميع الاستعمالات واقع في التنزيل (قوله فتوهم منه بعضهم) وهو ابن خروف جعله توهماً لتبادر

أي فعل ذلك يعني ان الزوم ليس بعقل وهو امتناع الانفكاك في ذاته بل هو جعلي فيكون المفهوم من ذلك ما ذكر قوله وهو ابقاؤه باعتبار ابقاء لازمه فينبغي ان الامكان راجع الى ابقاء فقط وقال بعضهم يصح رجوعه للقضاء أيضاً لأن محل الاسمية موضع أما فهو قضاء بحسب الامكان أما الفاء ففي محلها

(قول المحشي) أي فيما اذا وقع الخ المناسب أن يزيد بعد قوله ظرف الى آخره لأن مجرد الظرفية تكون وان لم يقع بعدها جملتان نحو جئتكم لما ضرب زيد أي حين ضرب وانما نلزم الجملتان اذا استعمل استعمال الشرط (قول المحشي) بمعنى لم نحو ندم زيد الخ لكنها اختصت عن لم بأشياء ابتداء ففيها من حين الابتداء الى حين التكلم وجواز حذف الفعل المنفي بها في الاختيار ان دل عليه دليل استغناء به نحو شارفت المدينة ولما بخلاف لم لا يجوز حذف فعلها في السعة واستعمالها في الأغلب يكون في الأمر المتوقع بخلاف لم قيل ان أصلها لم زيدت عليها ما فبسبب هذه الزيادة اختصت بما مر كذا في شرح ديباجة المصباح

(قول الشارح) بمعنى اذا في المختصر بمعنى إذ بدون ألف ولعله أراد بما في المختصر بيان أصل معناها وهو الظرفية لما مضى وأراد بما هنا الفرق بينها وبين إذ بأنه يدخل عليها معنى الشرط كذا بخلاف إذ فانه لا يدخلها معنى الشرط أصلاً فقوله تستعمل الخ بيان لكونها بمعنى اذا

(قول الشارح) وانما يكون مثل لو أي في أنه لتعليق في الماضي دون المستقبل (قول المحشي) اليه ذهب ابن مالك أي ذهب الى أنه يدخل عليها معنى المجازاة كذا وان قال ابن مالك انها بمعنى اذا بدون ألف لأن مراده به أنها ظرف مختص بالماضي كاذولست كمين في عدم الاختصاص به وانما قلنا ذلك لتصریح ابن مالك بأن لها شرطاً وجواباً كما في المعنى وغيره وبما حرراه ظهر فساد ما قيل من أن الصواب للشارح ابدال اذا باذوان ما نسبة المحشي لابن مالك سهو بقي أنه قال صاحب الباب لا يضاف لما الا الى فعلية لضررها بمرق الى المجازاة قال شراحه انما لم يقل لما فيها من معنى المجازاة لان لما في قولك لما جئتني اكرمتك ليس بمعنى الشرط حقيقة بل معناه اوقعت اكرامي في زمان محيئك فكان حقه أن يقال ليس فيه معنى المجازاة ولكنه لما كان متضمناً لتقييد وقوع امر بوقوع امر آخر أشبه الشرط والجزاء لأنه أيضاً تقييد امر بآخر فلما اشتركا في أصل التقييد حمل على الجزائية والا فليست هي بالحقيقة الجزائية انتهى وهذا المعنى ظاهر جداً في نحو لما رأيتني رأيتك فاعل ما نقل عن سيديويه هو أغلب أحوالها ويشير اليه قول الشارح تستعمل الخ بدون أن يقول فيها معنى الشرط تدبر (قول المحشي) يكون ظرفاً محضاً أي غير مضمن معنى الشرط مع انه ليس كذلك

(علم البلاغة) هو علم المعاني والبيان (و) علم (توابعها) هو البديع (من أجل العلوم)

معنى الظرفية منه وقال في التحفة القول بأنها حرف هو مذهب سيبويه قال بعضهم وهو الصحيح لأنه لو كان ظرفاً مضافاً إلى الجملة التي تليه كان عامله الجزاء مع أنه قد يكون مصدرراً إذاً المفاجأة وما النافية نحو قوله تعالى « فلما أحسوا بأسنا إذا هم منها يركضون » وقوله تعالى « فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته » ، وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما ، وأيضاً قد يقع الفصل بين لما وشرطه بكلمة أن زائدة نحو فلما ان جاء البشير مع أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه وأيضاً لو كان ظرفاً لما صح قولنا لما أسلم دخل الجنة لعدم اتحاد الزمان اللهم إلا أن يدعي المبالغة (قوله علم البلاغة) بالمعنى الإضافي أي العلم ، الذي له مزيد اختصاص بالبلاغة بأن دون لاجلها وتقدير لفظ علم في قوله وتوابعها للدلالة على أنه مجرور معطوف على البلاغة دون العلم كما يتوهم من كون المضاف مقصوداً بالذات ، لا أن لفظ العلم في الكلام مقدر وحمله على المعنى العلمي تكلف لأنه يلزم حينئذ ، تقدير لفظ العلم في قوله وتوابعها ، لئلا يلزم العطف على جزء العلم وأرجاع ضميرها إلى البلاغة باعتبار المعنى الأصلي وعدم صحة أفراد ضمير به وفيه ، إلا بتكلف على أن كون علم البلاغة علماً لهذين العلمين ،

(قول المحشي) وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما رد هذا بأنه يقتصر توسطهما في الظروف كما قاله ابن هشام في آية ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون وبأننا لا نسلم أن العامل ما بعدهما بل هما لما فيهما من رائحة الفعل وهو المفاجأة في إذا والنفي في ما ويكتفي الظرف رائحة الفعل

(قول المحشي) وأيضاً قد يقع الفصل رد أيضاً بأنه لا ضرر فيه كما في آية وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم برفع قتل وجر شركائهم ونصب أولاد هذا والحق أنه اسم لاستقلاله بالمفوضية لا حرف شرط وإن قال بعضهم باحتماله

(قول المحشي) الذي له مزيد اختصاص الخ بأن يكون الغرض منه تحصيل ملكة تأدية المعاني الزائدة على أصل المراد مطابقة لمقتضى الحال وتحصيل ملكة تأدية المعنى الواحد بطرق مختلفة مع تلك المطابقة أيضاً وما ذاك إلا المعاني والبيان أما ما سواهما مما الغرض منه تأدية أصل المعنى على وجه الصواب فليس له مزيد اختصاص بها بأن دون لاجلها بل هي وغيرها فيه سواء فاندفع ما في الأطول من أن ماله مزيد اختصاص ليس له ضابط يقتضي دخول المعاني والبيان وخروج غيرها

(قول المحشي) لا أن عطف على للدلالة

(قول المحشي) لئلا يلزم العطف على جزء العلم ولا معنى له الآن

(قول المحشي) تقدير لفظ العلم وتوابعها أما أن يقرأ مجروراً أن كانت الرواية كذلك وإبقاؤه على الجر مذهب سيبويه وأما أن يقرأ مرفوعاً أن لم تكن

قول المحشي) ضميرها أي ضمير توابعها أو الإضافة بيانية قيل يحتمل رجوع الضمير إلى علم البلاغة وإنشأ باعتبار أنه صناعة وتأنيت المذكر وعكسه إذا كان كل منهما مجازياً قال الفخر الرازي شائع في القرآن نحو أن هذه تذكرة فمن شاء ذكره فما قيل أنه لا يرتكب إلا في ضرورة الشعر ليس على ما ينبغي (قول المحشي) إلا بتكلف بأن يؤول بالمذكور

قدراً وادقها سرّاً) لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية ، لانه لم يجعله اجل جميع العلوم ، بل جعل طائفة من العلوم اجل ما سواها وجعله من هذه الطائفة ، مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون (اذ به) اي يعلم البلاغة وتوابعها لا يغيره من العلوم (تعرف دقائق العربية واسرارها) ، فيكون من ادق العلوم سرا (و) به (يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن أستارها) فيكون من اجل العلوم قدراً ،

مما لم يثبت وقول الشارح رحمه الله فيماني وسموها علم البلاغة بمعنى الاطلاق لا الوضع (قوله قدراً) تمييز من ، نسبة الاجل الى العلوم من ال عن الفاعل أي من طائفة علوم اجل قدرها من العلوم وكذا قوله سرا أي من طائفة علوم أدق سرها من العلوم ولا يلزم عمل اسم التفضيل في الظاهر ، فان التقدير اعتبار لا استعمال على ما وهم الفاضل الاسفرايني والسرا ما يكتسب أولب الشيء (قوله لأنه لم يجعله الخ) حتى يرد أنه ليس أجل من علم الكلام والفقه والتفسير والحديث (قوله بل جعل طائفة الخ) ويكون بعض تلك الطائفة أجل من بعضها فلا يلزم تفضيله على العلوم المذكورة ، وعلو مرتبته لأنه من تلك الطائفة (قوله مع ان هذا الخ) ليس المراد انه ادعاء أمر مخالف للواقع فان العالم ، لا يفرح بشيء باطل بل المراد انه اكمال عنايته وفرحه بذلك العلم يدعى ظاهراً أجليته بالنسبة الى كل العلوم ترغياً لطالبه والمراد أجليته بالنسبة الى البعض كالوعيدات الواقعة من الشارع مطلقاً والمراد التقييد (قوله فيكون من أدق العلوم سرّاً ،

(قول المحشي) مما لم يثبت كما انه لم يثبت تسمية العلمين بالبلاغة بدون لفظ العلم (قول المحشي) من نسبة الاجل الى العلوم أي المفضلة وهي مداول ضمير أجل لا المضاف اليها أجل كما يدل عليه قوله أجل قدرها من العلوم وفي نسخة تمييز من نسبة الاجل الى الضمير الذي هو عبارة عن طائفة من العلوم (قول المحشي) فان التقدير اعتبار لا استعمال أي فالمدار على صحة المعنى وان بطل الاستعمال وأورد عليه ان الاصل أن لا يقدر الا ما يصح أن يظهر وان كان التقدير اعتباراً وفي كون ذلك هو الأصل شيء فانهم صرحوا بأن التمييز على تقدير من ولا يصح اظهارها في التمييز المحول عن الفاعل والمبتدا والمفعول وبأن الاضافة التي على معنى اللام لا يصح فيها اظهارها قال الشيخ الأثير في شرح التسهيل كم من مقدر لا يظهر أصلاً (قول المحشي) بل جعل طائفة الخ أي ويكتفي في الداعي للتأليف فيه كونه من تلك الطائفة أما بيان مزيته عن سائر العلوم العربية فغير محتاج اليه ولو سلم فيكتفي في بيانها التعليل بأن به يكشف الخ (قول المحشي) وعلو مرتبته أي ولا يلزم علو مرتبته عليها ويحتمل أن يكون مستأنفاً أي وعلو مرتبته على غير هذه الطائفة لأنه الخ فقوله لأنه هو الخبر

(قول الشارح) مع ان هذا الخ جواب بالتسليم فع بمعنى على أي ولنا أن نجري على انه جعله أجل جميع العلوم بناء على ان من في من أجل بيانية ولا ضرر فيه لأنه أمر ظاهري وقع للترغيب فيه (قول الشارح) لا يغيره من العلوم أي فالخصر اضافي بالنسبة لباقي العلوم فلا يتأني معرفة العرب لذلك بالسليقة وقال العصام ان العارف هنا المراد به من يكتسب السليقة فالخصر حقيقي (قول المحشي) لا يفرح بشيء باطل يعني انه لم يفرح بذلك العلم فلفرح به يدعى ولا يبالي فمعنى كونه باطلا

لأن المراد بكشف الاستار معرفة أنه معجز ، لكونه في أعلى مراتب البلاغة ، لاشتماله على الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي عليه الصلاة والسلام في جميع ما جاء به ليقنني أثره فيفاز بالسعادة الدنيوية والاخرية فيكون من أجل العلوم

لأن دقائق العلوم العربية وأسرارها متفاوتة فبعضها أدق من بعض ، ولا يلزم أن يكون جميع مسائله أدق وهذا معنى ما نقل عنه روح و معلوم أن دقائق العربية أدق أي بعضها من بعض لا أن جميع دقائقها أدق ولو ادعاء ، على ما فهم (قوله لأن المراد الخ) أي بطريق الكناية ، فإن كشف الاستار عن الشيء ، يستلزم معرفته (قوله لكونه) متعلق بالمعرفة ، أو بالاعجاز وتقييد المعرفة بذلك القيد إشارة الى أن معرفة الاعجاز ، بطريق الممختص بهذا العلم فلا يرد أنها تحصل بالكلام أيضاً فلا يصح الحصر لأن تلك المعرفة بطريق الان (قوله لاشتماله على الدقائق الخ) والدقائق والاسرار المتعلقة باللفظ العربي إنما تعرف بهذا العلم كما مر .

أن دعوى أجليته من كل العلوم بطله في نسبة البطلان اليه تسامح (قول المحشي) لأن دقائق اللغة العربية الخ : بيان لأدق العلوم المترتب عليها أدقية العلم الموصل اليه لأن أدقية المعلوم تستلزم أدقية طريقه

(قول المحشي) ولا يلزم أن يكون الخ : بل يكفي في كونه أدق كون بعض مسائله أدق لكن لا بد من أن يكون الأدق بياناً للأدق من دقائق العربية أدق دقائق تعرف بغيرها من العلوم ماعداً دقائق تعرف بعلم من تلك الطائفة التي هو منها وليس المراد أن دقائق العربية بعضها أدق دقائق جميع العلوم على ما فهم إذ لم يدع أحد ذلك فتأمل (قول المحشي) على ما فهم أي في فهم كلام المصنف أن كان قوله أي الخ : من كلام الشارح أوفي فهم ما نقل عن الشارح إن كان من كلام المحشي والظاهر الثاني واختار شيخنا الأول

(قول المحشي) لأن كشف الاستار عن الشيء تستلزم معرفته وإنما عين الكناية مع صحة أن يكون مجازاً مرسلاً لأن الكناية لا بد فيها من إرادة المعنى المكاني به لينتقل منه الى المعنى الكينائي فيجئ التناهي بين كلامي المصنف والسكالي من حيث أن المصنف أثبت المعنى المكاني به لاجل الانتقال منه والسكالي نفاه فيكون هناك تدافعان تدافع الحصرين وتدافع النفي والاثبات أما لو كان المراد به المعرفة مجازاً فلا تدافع بين الاثبات والنفي لأن المثبت معناه المعرفة والمنفي باق على حقيقته والحاصل أنه إذا أريد به المعرفة مجازاً يرد أحد الاشكالين وهو تدافع الحصرين فقط وإذا أريد به المعنى الاصلى ورد الآخر فقط وهو التدافع بين الاثبات والنفي وذلك لأنه على الاول ليس في كلام المصنف الكشف بمعناه الحقيقي حتى يدفع نفيه في كلام السكالي وعلى الثاني ليس في كلام المصنف الكشف بمعنى المعرفة حتى يدفع حصره في الذوق في كلام السكالي أما إذا أريد به المعرفة بطريق الكناية فيرد التدافعان معاً تدافع الحصرين من جهة المعنى المراد وتدافع الاثبات والنفي من جهة المعنى المكاني بدلالة مراد في الكناية للانتقال منه فليتأمل ثم هذا الكلام إنما يظهر إذا كان المراد بوجوه الاعجاز نفس الاعجاز واثبات الوجوه تخيل أما أن كانت بمعنى مراتب البلاغة فيقال إن كشف الاستار عن طرق الشيء تستلزم معرفة ذلك الشيء (قول المحشي) أو بالاعجاز أي والمعرفة مسلطة على المقيد مع قيده فيكون مؤداه مردي ما قبله فصع قوله بعد وتقييد المعرفة الخ : لانه راجع لكلا الوجهين

(قول المحشي) بطريق المم في نسخة النبي أي البرهان النبي وهو ما يكون الحد الاوسط فيه علة لحصول التصديق

لكون معلومه من أجل المعلومات وغايته من أشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فإن قيل كيف التوفيق بين ما ذكره هنا وبين ما ذكر في المفتاح من أن . مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا

ولذا أخر وجه الاجلية عن وجه الادقية (قوله لكون معلومه من أجل المعلومات) المعلوم يطلق على المسائل وقد يطلق على الموضوع كما وقع في شرح المواقف ، ومجملات مسائل هذا العلم الدقائق والاسرار التي تندرج فيها الدقائق والاسرار التي في القرآن . موضوعه اللفظ العربي من حيث مطابقته لمقتضى الحال المندرج فيه القرآن . فيكون معلومه من أجل المعلومات فاندفع شبه . ناظرين في كون معلومه أجل ، ومنشؤه حمل المعلوم على أن القرآن معجز (قوله مدرك الاعجاز) أي ما به يدرك لأن المدرك حقيقة هو النفس الناطقة (قوله هو الذوق ليس الخ) أي الا الذوق فقد حصر ما به يدرك الاعجاز في الذوق وهو كيفية للنفس بها تدرك الخواص والمزايا التي في الكلام البليغ والمصنف .

بالحكم مع كونه علة أيضاً لثبوت ذلك الحكم في الخارج فإن لم يكن دالة لثبوت الحكم خارجاً فبرهان إني سواء كان الاوسط معلولاً لثبوت الحكم في الخارج أولاً وانما سمياً بل وان لان اللمية هي العلية والأنية هي الثبوت وبرهان لم يفيد علة الحكم ذهناً وخارجاً فسمي باسم لم الدال على العلية وبرهان إن انما يفيد علة الحكم ذهناً لا خارجاً فهو انما يفيد ثبوت الحكم في الخارج وانما أن علة . اذا فهو لا يفيد ذلك فسمي باسم إن الدال على الثبوت كذا في شرح التجر يد مثال الاول الاستدلال بشعن الاخلاط على الحجي بأن قيل هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم ومثال الثاني الاستدلال بالحجي على تعفن الاخلاط بأن قيل هذا محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فان الحجي ليست في الواقع علة التعفن بل الامر بالعكس ومعرفة الاعجاز بالبرهان اللهي على ما هو المختار من أن سبب الاعجاز كونه في أعلى مراتب البلاغة انما تحصل بمعرفة قواعد البلاغة فلا ينافي معرفة الاعجاز بالبرهان الاتي في علم الكلام حيث علوا إعجازه بعدم القدرة على الاتيان بمثله (قول المحشى) ولذا أخر الخ : مأخوذ من الاطول وعبارته وانما قدم بيان كونه أدق العلوم سرّاً لان ما ذكره في بيان كونه أجل العلوم قدراً انما يكشف بما ذكره في بيان كونه أدق العلوم سرّاً

(قول الشارح) لكون معلومه من أجل المعلومات راجع لقول المصنف اذ به يعرف دقائق العربية لان المعلوم هو المسائل وموضوعها هو اللفظ العربي من حيث المطابقة ومجملها الدقائق والاسرار المرعية في اللغة العربية وقوله وغايته من أشرف الغايات راجع لقوله ويكشف عن وجوه الاعجاز لان الكشف هو المعرفة التي هي وسيلة للتصديق الخ : تأمل (قول المحشى) ومجملات هذه المسائل الدقائق والاسرار أي لا ان القرآن معجز كما فهم العصام والفنري أن ذلك مراد الشارح فاعتراضاً عليه بان كون القرآن معجزاً ليس محمولا في مسألة من مسائله وانما هو غايته (قول المحشى) فيكون معلومه أي مسائله من أجل المعلومات لاندرج دقائق القرآن وأسراره في مجملات مسائله واندرج لفظ القرآن في موضوعه

(قول المحشى) ومنشؤه حمل المعلوم على ان القرآن معجز أي وكون القرآن معجزاً ليس بموضوع في مسألة من مسائله ولا محمولا فيها فلا يكون معلومه بل غايته ومما لا ينبغي أن يعول عليه جواب الفنري بعد تقريره الاشكال بأن كشف الاستار عن وجوه الاعجاز لا يكون الا بهذا العلم وذالاً يستدعى كون معلومه الذي هو مسائله من أجل المعلومات اذ ليس في هذا العلم مسألة حكم فيها على القرآن بخصوصه بعرض ذاتي بأن كلام الله أشرف التراكيب وقد تقرر

ونفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها. قلنا معنى كلامه انه يدرك بالذوق ولا يمكن وصفه كالملاحة

حصر ادراك الاعجاز باعتبار المعنى الكنائي في هذا العلم (قوله ونفس وجه الاعجاز) أي نفس. مرتبة البلاغة التي توجب الاعجاز لقوله وجه الاعجاز أمر من جنس البلاغة. أو نفس الاعجاز على أن يكون الوجه تخيلاً فقد نفي إمكان كشف القناع عنه والمصنف أثبت كشف القناع عنه بهذا العلم باعتبار المعنى المكني به فالتدافع بين الكلامين متحقق لوجهين (قوله قلنا معنى كلامه)

أن المعلوم اذا كان أشرف كان العلم بحاله أشرف فالعلم بحال القرآن أعني اعجازه مع قطع النظر عن الغير أشرف الى أن قال ثم المراد بالمعلوم في عبارة الشارح ما يعلم من هذا العلم لا المسائل كما توهم اه فان العلم بالاعجاز غاية هذا العلم كما صرح به المصنف في أطولاه فلا وجه لعطف قوله وغايته من أشرف الغايات على ما قبله وما قيل ان غاية ما ذكره أن بعض أفراد موضوعات مسائله وكذا بعض ماصدق عليه محمولات مسائله من أجل الاشياء والمعلومات والمطلوب كون مسائله من أجل الاشياء والمعلومات وهو غير لازم مما ذكره على أنهم حصروا جهات الشرف في ثلاثة شرف الموضوع وشرف المسائل لكونها يقينية وشرف الغاية فليس بشيء. لانه إن كان ما من مسألة من مسائله الا تصدق على لفظ وقع في القرآن وسرله قالوا علم الكلام أشرف العلوم لان موضوعه أشرف الموضوعات لتناوله ذاته تعالى وصفاته وأفعاله وان كان موضوعه أعم من ذلك وقد تقدم المحشي جعل هذا العلم أدق سرّاً لان بعض مسائله أدق وأما دعوى حصرهم جهات الشرف في الثلاثة المذكورة فباطلة فان المصنف به في شرح المواقف هو شرف العلم بشرف المعلوم وهو يشمل الموضوع والمحمول ومثله قول الشارح وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته نعم ان شرف الموضوع كاف في شرافة العلم هذا وبعض الناظرين لم يفهم مراد المحشي فقال مالا ينبغي أن يلتفت اليه

(قول المحشي) حصر ادراك الاعجاز أي حصر ما به الادراك في هذا العلم حيث قال به يكشف أو حصر نفس الادراك فيه بأن حكم بأنه لا يتسبب عن غيره ثم المراد بالاعجاز نفسه على ما هو ظاهر قول الشارح معرفة أنه معجز أو مرتبة الذي حصل بسببها (قول المحشي) باعتبار المعنى الكنائي المعنى الكنائي معرفة أنه معجز لانه معنى كنائي لقوله ويكشف عن وجوه الاعجاز الخ: كما قال الشارح لان المراد بكشف الاستار الخ:

(قول المحشي) أي نفس مرتبة البلاغة الخ: فلبلاغة مراتب بعضها يوجب الاعجاز وبعضها لا واعلم أن للبلاغة وجوها وهي النكات التي تحصل بها البلاغة وللاعجاز وجوها وهي المراتب التي توجب الاعجاز فوجوه البلاغة توجب مراتبها ومرتبتها توجب الاعجاز وعبارة السكاكي ومدرّك الاعجاز عندي هو الذوق ليس الا وطريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين نعم للبلاغة وجوه متاثمة ربما يتيسر اماطة اللثام عنها لتجلى عليك وأما نفس وجه الاعجاز فلا (قول المحشي) أو نفس الاعجاز على أن يكون الوجه تخيلاً أي في قوله ونفس وجه الاعجاز لا قوله وجه الاعجاز أمر الخ: لان نفس الاعجاز ليس من جنس البلاغة بل الذي من جنسها المرتبة التي بها الاعجاز باعتبار المعنى المكني به هو كشف الاستار عن الوجوه وحاصل هذا الكلام ان الشارح وان صرح بأن المراد بالكشف المعرفة فالتدافع بين قول المصنف به يكشف وقول السكاكي لا يمكن كشف القناع وقوله هو الذوق ليس الا حاصل بوجهين أما باعتبار المعنى الكنائي فظاهر فانه المعرفة وحصرها المصنف في العلم والسكاكي في الذوق وأما باعتبار المعنى المكني به أي من حيث انه مكني به فكذلك

وقد صرح بهذا ، وما ذكره هنا لا يدل على انه يمكن وصفه ، بل على انه انما يدرك بهذا العلم .

أي مجموع كلامه المذكور سابقاً فقولته مدرك الاعجاز الخ معناه انه يدرك بالذوق وقوله لا يمكن كشف القناع ، معناه لا يمكن وصفه وبيانه كالملاحاة واستقامة الوزن ، وسائر الوجدانيات تدرك ولا يمكن بيانها بخصوصها (قوله وقد صرح بذلك) حيث قال شأن الاعجاز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه (قوله بل على انه انما يدرك بهذا العلم) لأن نسبة الكشف الى العلم تدل على حصول العلم به لا على انه يمكن وصفه وبهذا اندفع التدافع بين اثبات الكشف وعدم امكانه بحمل الكشف على الادراك في الاثبات وعلى الوصف والبيان في النفي ،

لان المصنف اثبتته على وجه الكناية به عن المعرفة والسكاكي نفاه والظاهر انه نفاه من جهة الكناية به عن المعرفة لان الظاهر ان المراد بالكشف المذكور في الكتابين في المقام الواحد واحد فيقع التنافي في أنه يعرف به وبتقرير الكلام على هذا الوجه يندفع ما قيل ان في تقرير الاعتراضين بهذا الوجه نوع ركافة لان الاعتراضين متدافمان ظاهراً فان الاعتراض الاول مبني على أن يكون المراد بالكشف المعنى الكنائي أي المعرفة والثاني مبني على أن يكون المراد به المعنى المتبادر منه أعني التعريف والالطاف للغير فكيف يوردان معا وأجاب الغزالي بجوابين كلاهما مخالف للشارح كما يعرفه المتأمل الفطن وحاصل جواب المحشي أن المراد بالكشف المعرفة حتى على الثاني وانما التنافي من جهة أن المعنى المكني به لا بد أن يكون مراداً ليتنقل منه الى المعنى الكنائي وقد اثبتته المصنف ونفاه السكاكي

(قول المحشي) أو نفس الاعجاز على أن يكون الخ : أي حقيقة الاعجاز الذي هو صفة القرآن وحقيقته عند علماء البيان كما سيأتي للشارح والمحشي أن يرتقي الكلام في بلاغته الى أن يخرج عن طوق البشر وهي لا تعرف إلا بمعرفة أعلى مراتب البلاغة لأنها سببه وأعلى المراتب لا يعرف إلا بمعرفة الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وانها لا يمكن أن تعرف فلا تعرف حقيقته حتى يتبين نعم يعرف بالذوق بأن تصل النفس الى ذات الاعجاز بواسطة الذوق المكتسب من كشف العلم عن الاعجاز ببيان وجهه لا كنهه فليتأمل ليجتمع ما هنا مع ما يأتي

(قول المحشي) أي مجموع كلامه رد لمن قال إنه بيان لمعنى كلامه في الاشكال الثاني أدمج فيه جواب الأول

(قول المحشي) لا يمكن وصفه وبيانه لعدم ادراك حقيقته اذ الوجدان لا يتعلق بالشيء من جهة تصوره بحقيقته بل من جهة حصوله بنفسه فتتصف النفس به ولا تتصور حقيقته به عليه السعد في شرح المقاصد قال المحشي في حاشية القطب اختلف في أن هذه القوة ما هي أهي من القوى المدركة المشهورة أم غيرها قال الإمام كلا القولين محتمل ثم انه اذا كانت احداها فالظاهر انها الوهم فالمعاني الجزئية الجسمانية التي يكون ادراكها بحصولها أنفسها تسمى وجدانيات والتي ادراكها بمثلها تسمى وهميات ومن الوجدانيات ما نجد به نفوسنا لا بالآلات كشعورنا بذواتنا وبأفعال ذواتنا اه ومعنى اتصاف النفس بالاعجاز وصول حقيقته اليها بلا واسطة صورة بقي أن كونه وجدانياً لا ينافي ما سيأتي عن المفتاح من امتناع ادراكه بحقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم المقيد أنه على تقدير الاحاطة يدرك بحقيقته وكنهه لأنه لا مانع من أنه عند عدم الاحاطة يكون الموجود حالة ذوقية وعند الاحاطة يحصل ذاتياته فيدرك بالكنه

(قول المحشي) ولا يمكن بيانها بخصوصها احتراز به عن تعريف بعضهم نحو اللذة والالم فانه ليس بخصوصها

(قول المحشي) لان نسبة الكشف الى العلم الخ أي بخلاف نفي الكشف في ذاته فان المتبادر منه البيان

ولو بالذوق المكتسب منه لا يغيره من العلوم

وحمل وجه الاعجاز على مرتبة من البلاغة توجب الاعجاز ، وافراده نظراً الى نوع الاعجاز وجمعه نظراً الى أفراده ، أو على نفس الاعجاز وجعل الوجه تخيلاً ، وهو المطابق لعبارة المفتاح ، وفرق السيد في شرحه بين وجه الاعجاز ونفس الاعجاز فقال يمكن كشف القناع عن وجه البلاغة أي الخواص والمزايا ولا يمكن عن وجه الاعجاز نفسه ، وفيه حمل الوجه في قوله ونفس وجه الاعجاز الخ على التخييل وفي قوله أ كشف للقناع عن وجه الاعجاز الخ على الأمور المؤدية اليه (قوله ولو بالذوق المكتسب منه) إشارة الى دفع التدافع بين الحصرين فالحصرين فالحصر الادراك بلا واسطة على الذوق والمصنف رحمه الله تعالى حصر الادراك بالواسطة على هذا العلم وقد صرح به السكاكي أيضاً حيث قال طريق اكتساب الذوق طول

(قول المحشي) وحمل وجه الاعجاز على مرتبة الخ عطف على بحمل الواو بمعنى مع قيد به لانه لو اختلف معنى وجه الاعجاز لم يكن الجواب باختلاف معنى الكشف في الاثبات والتي بل يكون باختلاف معنى الوجهين كما صنع السيد ثم انه على جواب الشارح يلزم من كشف القناع عن المرتبة التي توجب الاعجاز كشف القناع عن نفس الاعجاز ومن عدمه سواء كان ذلك بالوجه أو الكنه

(قول المحشي) وافراده أي افراد وجه الاعجاز في كلام السكاكي نظراً الى نوع الاعجاز فهو شيء واحد له وجه واحد وجمعه أي الوجه في عبارة المصنف نظراً الى أفراده فان لكل فرد وجهاً (قول المحشي) أو على نفس الاعجاز الخ أي وفي الجمع والافراد ما مر

(قول المحشي) وهو المطابق لعبارة المفتاح حيث قال شأن الاعجاز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه فان الضمير في وصفه راجع للاعجاز فدل على ان الوجه في قوله ونفس وجه الاعجاز تخييل

(قول المحشي) وفرق السيد الخ مقابل لما قبله من كلام الشارح في الجواب وتوسل السيد بذلك الى دفع المناقاة بين كلامي المفتاح حيث نفي كشف القناع عن وجه الاعجاز هنا وأثبتته في قوله لا أ كشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العامين فأخذه العصام ودفع به المناقاة بين كلامي المصنف والسكاكي وقال ان الشارح لم يفرق بين وجه الاعجاز ونفس الاعجاز وفيه أن حمل الوجه في كل من الموضوعين على معنى خلاف الظاهر وان المتبادر من قوله نعم لا يمكن الخ انه متعلق بوجه الاعجاز المتقدم وانه لا معنى حينئذ للتعليل بامتناع الاحاطة بهذا العلم بعد معرفة جميع الوجوه الموجبة للاعجاز اذ لا شيء وراء هذا يتوقف عليه الاعجاز وان الكشف عن وجوه الاعجاز مستلزم للكشف عن نفس الاعجاز وانه ان أراد الكشف عن الوجوه تفصيلاً فهو غير ممكن لعدم الاحاطة بها وان أراد ولو بوجه فهو ممكن في الاعجاز أيضاً فلا معنى للقول به فيها دونه ويدفع ما عدا الاولين بأن هذا جواب بتسليم كفاية العامين باتمام بيان الوجوه التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال واتمام بيان ما يتوقف عليه الفصاحة مع منع أنه يلزم من ذلك العلم بكنهه نفس الاعجاز لأن هذا العلم لا يعرف به على ذلك التقدير إلا ان هذه الحال تقتضي ذلك الاعتبار مثلاً وأما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها في الشدة والضعف ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات التي يتوقف عليها الاتيان بكلام هو في الطرف الأعلى فأمر آخر لا تعلق له بعلم البلاغة ولا يستفاد منه وسيأتي هذا الجواب بعينه للشارح عند قول المصنف ولها طرفان الخ (قول المحشي) وفيه الخ أي وهذا الحمل خلاف الظاهر والمتبادر كما سبق

وليس الحصر حقيقياً حتى يرد الاعتراض عليه بأن العرب تعرف ذلك بحسب السليقة وقد أشير إلى
هذافي مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال وجه الإعجاز أمر من جنس الفصاحة والبلاغة ، لا طريق
إليه الاطول خدمة هذين العلمين وفي موضع آخر لا علم

خدمة هذين العلمين وكلمة لو الوصلية الدالة على ان قضيض الشرط أولى بالجزاء ، بالنظر إلى الحصر المستفاد من كلمة
انما ، لا بالنسبة إلى دفع التدافع حتى يرد انه اذا لم يكن الادراك بالذوق المكتسب لا يندفع التدافع فضلاً عن كونه
أولى على هذا التقدير (قوله وليس الحصر حقيقياً) ، بيان لفائدة اعتبار الحصر بالنسبة إلى العلوم ولا مدخل له في دفع
التدافع (قوله وقد أشير إلى هذا) أي إلى أنه انما يدرك بهذا العلم ، انما قال أشير لأن المصريح به ان وجه الإعجاز
أي مرتبة البلاغة التي بها الإعجاز أمر من جنس البلاغة أي نوع منه ، لا طريق إلى معرفته الاطول خدمة هذين العلمين
لكنه يلزم منه أن تكون تلك الخدمة موجبة لمعرفة الإعجاز أيضاً ، وكذا في قوله لا علم بعد علم الأصول الخ (قوله لا
طريق إليه الخ) ظرفه مستقر وقع خبراً أي لا طريق موصل إليه والاطول مرفوع على البدلية من محل اسم لا

(قول المحشي) وكلمة لو الوصلية أي الدالة على وصل ما بعدها بما انطوى تحتها أو بما قبلها فالوصلية هي المبالغية لا
الزائدة كما نبه عليه ابن المحشي في حاشيته للتلويح

(قول المحشي) بالنظر للحصر المستفاد الخ يعني ان المصنف حضر سببية الادراك للإعجاز في هذا العلم وحصره فيه
يصح بأحد أمرين إما أن يكون العلم نفسه هو السبب وإما أن يكون ما ينشأ عنه وهو الذوق هو السبب لكن الأول
باطل لأنه يوجب التدافع وان كان هو أولى بالحصر لأنه صريح عبارة المصنف مع كونه السبب الأصلي فقال الشارح
انه يكفي في الحصر في العلم الحصر فيه باعتبار ما ينشأ عنه وانما لم يجعلها بالنسبة لقول الشارح يدرك لأن الاشكال ليس
في أصل الادراك بل في حصره في العلم

(قول المحشي) لا بالنسبة إلى دفع التدافع بأن يكون القصد من لو المبالغة في دفع التدافع لا الحصر فيكون المراد
ان الادراك بنفس العلم أولى في دفع التدافع لأن هذا محقق للتدافع لا دافع له

(قول المحشي) بيان لفائدة اعتبار الحصر الخ وهي دفع الاعتراض عليه بأن العرب الخ
(قول المحشي) لأن المصريح به الخ انما لم يحمل الوجه هنا على التحيل لأنه لا يصح ان الإعجاز وهو ارتقاء الكلام

في بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر من جنس الفصاحة والبلاغة
(قول المحشي) لا طريق إلى معرفته أي بالذوق كما ان نفس الإعجاز كذلك وحصوله للنفس بالذوق لا ينافي عدم

دخول كنهه بلاغة القرآن تحت غير علم الله لأن المنفي حصول ذاتياته لا حصول نفسه من غير اطلاع على ذاتياته تأمل
(قول المحشي) وكذا في قوله لا علم الخ أي يقال انما قال أشير لأن المصريح به انه لا علم لا كشف للقناع عن وجوه

الإعجاز بمعنى مراتب البلاغة من هذين العلمين ويلزم منه أن لا يكون اكشف منهما عن نفس الإعجاز وانما لم يجعل
الوجه تحميلاً والمراد نفس الإعجاز لقوله بعد نعم لا يمكن الخ مع قول الشارح فلا يدخل كنهه بلاغة القرآن الخ فان المراد
من وجوه الإعجاز ووجه الإعجاز واحد وقد فرع عليه عدم دخول البلاغة وليست بإعجاز وفيه ان ما فرعه الشارح ان
كان مفرعاً كذلك في المفتاح فالأمر ظاهر ويكون عذراً في حمل الوجه هنا على المرتبة فلا يرد عليه ما ورد على السيد

بعد علم الأصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين

أو من الضمير في خبره أو ظرف لغو، متعلق بالنفي ولا يجوز كونه لغواً متعلقاً بالنفي لأنه يجب النصب والتنوين حينئذ إلا أن يقال إن الحركة اعرابية وسقوط التنوين للتخفيف كما ذهب إليه السيرافي في لا رجل أو للتشبيه بالمضاف كما ذهب إليه ابن مالك ويجوز أن يكون لا المشبهة بليس فيكون لا طريق مرفوعاً وإليه انغواً، والاطول خبراً (قوله بعد علم الأصول) ليس هذا القيد صريحاً في المفتاح إلا أنه مذكور، مقدماً في المعطوف عليه بقوله ولا أكشف فالظاهر أن يكون قيداً في المعطوف لما سيحيي في بحث الفصل والوصل من أن القيد إذا كان مقدماً في المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيداً، وهو ظرف مستقر خبر لا أو متعلق بالنفي المستفاد من لا لا بالنفي لما عرفت، نعم أنه ليس بقطعي لكنه السابق إلى الفهم في الخطايات والسيد الشريف في شرح المفتاح جعله قيداً للمعطوف عليه فقط

من حمله في كل موضع على معنى لأن ذاك لغير داع وإلا فلا مانع من حمله هنا على نفس الاعجاز والاحاطة بهذا العلم كما تقتضي معرفة حقيقة مرتبة الاعجاز كذلك تقتضي معرفة حقيقة الاعجاز فلمله أراد بالصرح به المفهوم من اللفظ بلا تكلف ولا شك إن جعل الوجه تخيلاً تكلف

(قول الشارح) أمر من جنس الفصاحة والبلاغة لم يجعل منه الاخبار عن المفيات لأن الكلام في الاعجاز المختص بلفظ القرآن والاخبار عنها كما يكون بالقرآن يكون بغيره كما وقع في حديث النبي صلى الله عليه وسلم وقد اختلف في اعجاز القرآن على مذاهب ذكرها في المقاصد وغيرها وأطال فيها الشيخ السيوطي في الاتقان المختار منها عند علماء الأدب هو كونه في أعلى مراتب البلاغة والفصاحة

(قول المحشي) أو من الضمير في خبره على رأي الأكثرين من جواز حذف المبدل منه في باب الاستثناء المفرغ

(قول المحشي) متعلق بالنفي والى في إليه بمعنى باء النسبة

(قول المحشي) متعلقاً بالنفي لما فيه من معنى الافضاء

(قول المحشي) والاطول خبر فيكون إلا بمعنى غير ظهر اعرابها على ما بعدها ولا يصح أن يكون طول هو الخبر

لأنه يشترط في عملها عدم انتقاض النفي

(قول المحشي) متقدماً في المعطوف عليه عبارة المفتاح هكذا لا علم في باب التفسير بعد علم الأصول اقراء منهما على

المرء بمراد الله تعالى من كلامه ولا أعون على تعاطي تأويل متشابهاته ولا أنفع في درك لطائف نكته وأسراره ولا اكشف للقناع عن وجوه اعجازه اه وقرأ من القراءة بمعنى التلاوة أي انهما يتلوان عليه مراد الله من كتابه أي يفهمانه اياه ومعنى كونه مقدماً في المعطوف عليه ذكره بجوابه لا أنه متعلق به كما وهم

(قول المحشي) وهو ظرف مستقر خبر لا أو متعلق الخ أي بناء على ذلك الظاهر من تعلقه بالجميع يكون ظرفاً مستقراً

أو متعلق بالنفي قدم في الذكر أي اتفق العلم الاكشف منهما بعد حصول علم الأصول وكذا الباقي أما على خلاف الظاهر فيكون متعلقاً باقراً كما صنع السيد تدبر فقد ارتبك بعض الناظرين

(قول المحشي) نعم أنه ليس بقطعي رد على الفكري حيث قطع به

نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وإدراكه بحقيقته لا متنازع الا حاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدخل كنهه بلاغة القرآن إلا تحت علمه الشامل كما ذكر في المفتاح ،

أي لا علم كائن بعد حصول علم الاصول أي الكلام واللغة والصرف والتجويد كشف من هذين العلمين ، والبعدية زمانية فانه لا بد في كشف القناع عن وجه الاعجاز من فهم أصل المعنى ولا بد في حل الايات المشفرة بالجهة والجسمية والمكان على المعنى المجازي أو الكنائي من العلم بامتناعها على ذاته تعالى فانه لولا امتناع الاستواء على الله تعالى لما حملنا قوله تعالى « الرحمن على العرش استوى » على انه كناية عن مالكية الملك من غير تصور استواء وجلس فاندفع توهم كون علم الاصول كشف منها لانه انما يلزم لو كان الظرف متعلقاً بكشف ثم ان نفي الاكشافية عما سوى هذين العلمين ، كناية عن ثبوت الكشف الكامل لهما فلا يقتضى مشاركة علم آخر لهما في أصل الفعل انما يلزم ذلك لو كان المقصود المعنى الحقيقي فلا يرد أن ثبوت الكشف بغيرهما كما هو مقتضى التفضيل يتناقى الحصر المستفاد من قوله وجه الاعجاز أمر من جنس البلاغة الخ (قوله نعم لا يمكن الخ) ، تصديق لما قبله وتقرير لما بعده ودفع للسؤال الناشئ مما قبله وهو ان هذين العلمين اذا كانا موجبين لكمال الكشف ، كانا موجبين لكمال معرفة الاعجاز وكنه حقيقته وحاصل الدفع انهما ،

(قول المحشى) أي لا علم كائن الخ هذا محل الرد

(قول المحشى) والبعدية زمانية أي بالنسبة للكل فيه رد على الفكري حيث جعلها بالنسبة لعلم الكلام رتبة وما قيل انها بالنسبة اليه زمانية رتبة لأنه أشرف من علم البلاغة ففيه انه لا دخل لمعورته في كشف علم البلاغة فان المقصود من التيقيد بالبعدية اشتراط الكشف بها تدبر

(قول المحشى) كناية عن ثبوت الكشف الكامل لهما فانه يلزم من نفي الاكشافية عن غيرهما منهما عرفاً ان كشفهما لا اكمل منه فهو كشف كامل فكأنه قيل انهما يكشفان كشفاً كاملاً فيحتمل أن غيرهما لا يكشف أصلاً أو يكشف كشفاً ناقصاً والأول هو المراد بناء على ان القيد لبيان الواقع بدليل أنه كمال المدح لهما وما قيل ان ثبوت كمال الكشف لهما يفهم منه ثبوت أصل الكشف لغيرهما بمفهوم الصفة ففيه ان ذلك احتمال عقلي لا مفهوم من الكلام فانه يحتمل أن الوصف مجموع أصل الكشف مع التام ويحتمل أنه التام على ان مراد المحشى نفي الاقتضاء والاستلزام كما هو مصرح به لا أصل الفهم (قول المحشى) تصديق لما قبله الخ يعني ان نعم هنا للاستدراك لا للجواب فتفيد أن ما قبلها صحيح صادق لكن لا بجميع احتمالاته فبالنسبة لما بقي تكون تصديقاً له وبالنسبة لما خرج تكون تقريراً وإثباتاً لأنه لم يثبت إلا حينئذ بخلاف ما قبلها فانه خبر تقدم وقوله ودفع للسؤال أي بما بعدها تدبر

(قول المحشى) كانا موجبين لكمال معرفة الاعجاز أي فيخالف ما سبق من عدم ادراك كنهه

(قول المحشى) أيضاً كانا موجبين الخ لعل هذا الايجاب بالواسطة لأن المراد بوجه الاعجاز مرتبة من البلاغة توجب الاعجاز كما سبق للمحشى ان ذلك هو المراد هنا تأمل

(قول المحشى) أيضاً كانا موجبين الخ اقتصاره على المعرفة يقتضي ان المراد بالبيان هو المعرفة وعطف الادراك للتفسير ويحتمل أنه إشارة الى أنه عطف سبب على مسبب وقوله وكنه حقيقته لعله بكنه حقيقته ومراد المسائل انه اذا كان كذلك قدر على وصفه وبيانه لغير ولا يكون مقتصرأ على ادراكه الذاتي حتى لا يقدر على البيان وحاصل الجواب انه لا تمكن

وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها
استعارة تخيلية وذكر الوجوه

لا يوجب ان ادراك الكنه ، لامتناع الاحاطة بهما لا لقصانهما في الاكشافية قيل يستفاد من هذا الكلام وجه آخر ،
لدفع التدافع وهو ان الكشف بهما حاصل على تقدير الاحاطة ولا يمكن الكشف بهما لامتناع الاحاطة وليس بقوى لأن
توصيف العلم بوصف يحصل له على تقدير حصول أمر ممتنع لا يدل على شرفه ولا يوجب الترغيب فيه ولو قيل ان الكشف
عن وجه الاعجاز حاصل بهما في الجملة وممتنع على سبيل الكنه لم يبعد (قوله وتشبيه وجوه الاعجاز) ،

(قول الشارح) واثبات الاستار لها استعارة تخيلية وهي أي الاستار ترشيح أيضاً للايهام من حيث مناسبتها للمعنى
القريب فان التورية وهي الايهام منها مرشحة كما هنا ومنها مجردة وهي ما لا شيء مما يجتمع المعنى القريب قوله الاحاطة
بالعلمين فلا يدرك نفس الاعجاز الا بوجهه وادراكه بوجهه غير كاف في ادراك حقيقته وذاته فلا تدرك الا بالذوق بأن
يحصل من بيانه بوجهه ذوق تصل النفس به الى ذات الاعجاز فالكلام هنا في ادراكه بوجهه لا في ادراك وجهه تأمل
(قول المحشي) لا يوجب ادراك الكنه أي بل يوجب ادراكه بوجه أي أمر يصدق على الاعجاز

(قول المحشي) لامتناع الاحاطة بهما مبني على تسليم انه لو أحيط بهما لادركت حقيقة الاعجاز وسيأتي للشارح
منه عند قول المصنف ولها طرفان أعلى وهو حد الاعجاز بما حاصله ان هذين العلمين انما تكفلا بأن هذه الحال تقتضي
ذلك الاعتبار وأما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ظهوراً وخفاء ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر وانما لم
يتكلم عليه هنا لانه ليس بصدد ذلك بل بصدد الاستدلال بكلام السكاكي وهذا القدر يكفي فيه
(قول المحشي) لدفع التدافع بين أن هذا العلم يكشف وان وجه الاعجاز لا يمكن الكشف عنه

(قول المحشي) ولو قيل ان الكشف الخ : أي لو قيل في دفع التدافع بين اثبات الكشف للعلمين ونفيه عنهما أي
من اثبت الكشف سواء أراد المعرفة أو البيان للغير أراد الكشف في الجملة ومن نفاه سواء أراد المعرفة أو البيان للغير
أراد نفيه عن الكنه وهذا غير ما سلكه الشارح في دفعه لانه حمل الكشف في الاثبات على المعرفة وفي النفي على البيان
فما قيل انه هو ليس بشيء وأما توسط الذوق فلا بد منه دلي كل من الجوابين لان الكلام في ادراك ذات الاعجاز لا في
ادراك وجهه فليتأمل غاية التأمل فانه لا مانع من أن يحصل من كشف العلم عن الاعجاز بوجهه ذوق تصل النفس به الى
نفس الاعجاز بقى شيء وهو أنه اذا لم يدخل كنهه بلاغة القرآن تحت علم البشر سواء كان لعدم الاحاطة بالعلمين أو لعدم
كفايتهما فما طريق ذلك الذوق الذي يعرف به الاعجاز بالوجه لا بالكنه ومثله يقال في أبواب السليقة قلت أبواب
السليقة وخادمو العلمين يعرفون جنس البلاغة والفصاحة ويعرفون جنس ارتفاع الكلام بهما بأن يحصل منهما للكلام
لطف مخصوص كما في الفري على التلويح فيعرفون منه في أداء مراده شيئاً من ذلك الجنس يعجزون عن الاتيان بمثله
ولا يعرفون بأي وجه حصل اما لعدم الاطلاع على جميع مقنضيات الاحوال او لعدم الاطلاع على كميها وكيفيتها ورعاية
الاعتبارات بحسب المقامات ولا يخفى أن من ذلك رعاية مقامات الكلمات بعضها مع بعض ومقام خطابات الذي وغيره
ولله در الامام السكاكي حيث أشار الى ذلك الطريق بقوله وجه الاعجاز من جنس الفصاحة والبلاغة قليلاً مل وأعلم أيضاً
ان محل الاعجاز عند أبواب البلاغة هو النظم بمعنى جمع الكلمات مترتبة المعاني متسقة الدلالات دلي حسب ما يقتضيه

ايهام أو تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية وأثبت الوجوه استعارة تخيلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنف ، والقرآن فعلان بمعنى مفعول جعل ، اسما للكلام المنزل على النبي عليه الصلاة والسلام ، ونظمه تأليف كلماته مترتبة المعاني ،

أي مراتب البلاغة الموجبة للاعجاز (قوله ايهام) وهو أن يذكر لفظه معنيين قريب وبعيد ويراد البعيد (قوله اسما للكلام الخ) ، أي هذا الكلام المعين المعلوم بهذا الوصف وليس المراد تعريف القرآن ليدخل فيه منسوخ التلاوة والقرآت الشاذة (قوله تأليف كلماته) ، أي ما يتكلم به ، مفرداً كان أو جملة (قوله مترتبة المعاني) ،

العقل لا النظم بمعنى الأسلوب المخالف لاساليب كلام العرب من كون المقاطع على مثل يعلمون ويفعلون والمطالع على مثل يا ايها الناس ويا ايها المرمل والحاقة ما الحاقة وعم يتسائلون وأمثال ذلك وإن ضمه بعضهم للاول في وجه الاعجاز وياك أن تدخل في وجه الاعجاز ما عدا المطابقة والخلوص عن التعقيد المعنوي فانه سيأتي للمحشي التنبيه على أنه لا مدخل لغيرهما فيه تدبر (قول الشارح) وذكر الاستار ترشيح أي للتخيلية والكشف أيضاً ترشيح على كل من الوجهين

(قول الشارح) وقد جرينا في هذا أي الاستعارة بالكناية فانها عند المصنف التشبيه المضمحل في النفس وكذلك التخيلية فانها عنده اثبات لازم المشبه به وسيجيء الكلام ان شاء الله في ذلك

(قول المحشي) أي مراتب البلاغة الخ : قصرها على ذلك لقول الشارح وذكر الوجوه ايهام (قول الشارح) والقرآن فعلان في شرحه للكشاف انه بمعنى الجمع وفي التلويح انه بمعنى القراءة والاول قول ابني عبيدة كما يفهم من الصحاح والثاني قول الجوهري وسكت عنه هنا اشارة لصحة كل منهما فلي الاول قوله بمعنى مفعول أي مجموع وعلى الثاني بمعنى مقروء وقوله جعل اسما أي بعد النقل كما هو صريح كلامه هنا وإن قيل انه في شرح الكشاف جعله اسما قبل النقل للمقروء مبالغة مع عدم تعدد النقل من غير ضرورة فانه قد ورد التمييز والاستعارة من غير جعل التمييز أولاً بمعنى المميز والاستعارة بمعنى المستعار

(قول المحشي) أي هذا الكلام المعين المعلوم الخ : يعني أن قوله الكلام المنزل الخ : ليس الغرض منه تعريف القرآن حتى يرد أنه يشمل منسوخ التلاوة والشاذ بل الغرض منه تعيين المراد بالقرآن الذي هو مناط الاعجاز ويكني في تعيينه العهد المستفاد من لام الكلام لان المعرود من ذلك ما عدا منسوخ التلاوة والشاذ للنسخ وعدم التواتر وان كان المنزل في ذاته أعم وقوله المعلوم بهذا الوصف بيان لما به العهد لا معنى زائد وانما لم يكن تعريفاً مع الالعهد لان التعريف للماهية فلا بد ان تكون الجنسية فقوله ليدخل الخ متعلق بالمنق لا بالنفي واللام فيه لام العاقبة أي لو كان تعريفاً لكان عاقبة ذلك وهو لا يصح

(قول المحشي) أي ما يتكلم به فالكلمة مستعملة في معنى مجازي وهو ما يتكلم به وليس من استعمال المشترك في منبئيه لما فيه من الخلاف ولان المجاز أولى منه

(قول المحشي) مفرداً كان أو جملة اندفع به ما أورده العصام من أن النظم ليس مجرد تأليف الكلمات بل يكون بتأليف أجزائها أيضاً ولا يكون الا بتأليف جملة أيضاً إذ النظم كما يتعلق بكلام واحد يتعلق بكلامين وما قيل ان تأليف المركبات هو تأليف كلماتها وهم فان تأليف المركبات ناظر لمعناها التركيبي بخلاف المفردات

متناسقة الدلالات ، على حسب ما يقتضيه العقل لا تواليا في النطق وضم بعضها الى بعض كيف اتفق بخلاف نظم الحروف فانه تواليا في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما أدى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ وإلا لما كان للطائفت العالمين مدخل فيه لانها لا تتلاق بنفس الالفاظ ، فلهذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه ، استعارة لطيفة وإشارة الى أن كلماته كالدرر (ولما كان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة) سراج الملة والدين (أبو يعقوب يوسف السكاكي نعمه الله تعالى بغفرانه) أعظم ما صنف (خبر كان) فيه (أي في علم البلاغة وتوابعها) من الكتب المشهورة بيان لما (نفعا) ،

أي الثواني إشارة الى علم المعاني (قوله متناسقة الدلالات) في الوضوح والخفاء إشارة الى علم البيان (قوله على حسب ما يقتضيه العقل) في ذلك المقام متعلق بهما على التنازع (قوله فلهذا) ، أي فلكون نظم القرآن عبارة عما ذكر أولان الاعجاز ليس بنفس الالفاظ (قوله فيه استعارة لطيفة) بأن شبه التأليف المذكور بادخال اللؤلؤ في السلك ثم استعير لفظ النظم له ، أو شبه القرآن بعقد الدرر وأثبت له النظم واحتماله للوجهين ، وصفه بالطاقة ويجوز أن يكون قوله وإشارة الخ بيانا للطافته وأن يكون صفة مادحة (قوله بيان لما) .

(قول المحشي) أي الثواني خص المعاني بذلك وان كان لا بد من ترتب المعاني الاول أيضاً لأن الكلام في نظم القرآن أي النظم الخاص به الذي به الاعجاز وهو لا يكون الا من جهة المعاني الثواني وتناسب الدلالات العقلية اذ الكلام ان لم يكن له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار وذلك المعنى الثاني اما أن يكون من جهة الدلالة بأن يكون منتقلا اليه أولا بأن يكون هو المقصود من الكلام بدون انتقال وسيأتي في الشارح إشارة الى ذلك فلذلك أيضاً خص الدلالات بالمتخلفة وضوحاً وخفاء تدبر ليندفع عنك شبه الناظرين

(قول المحشي) أي لكون نظم القرآن عبارة الخ يعني ان الإشارة اما الى معنى النظم أو الى عدم كون الاعجاز بمجرد الالفاظ هذا ولما كان الاعجاز متعلقاً بلفظ القرآن من حيث الافادة على حسب ما يقتضيه العقل لا من جهة المعنى من حيث هو كان لا بد من ذكر النظم أو اللفظ اذ لو قيل يكشف عن وجوه الاعجاز في القرآن لا احتمال انه من جهة المعنى فاختر المصنف النظم لما بينه الشارح فظهر ان النكتة لاختيار النظم على اللفظ لا لترجيح ذكره على تركه بأن يقول عن وجوه الاعجاز في القرآن كما اعترض به الاطول على الشارح فتدبر

(قول المحشي) أو شبه القرآن بعقد الدرر عدل عن قول السمرقندي شبه الكلمات بالدرر لان المشبه لا بد أن يكون في الممكنية مذكوراً والمذكور هنا القرآن لا الكلمات وكون القرآن مشتملاً عليها لا يكتفي ولا يخفى تفاوت المقصود على الاستعارتين فانه على الممكنية يكون تشبيه القرآن بالمقدم مقصوداً أصلياً وعلى المصراحة المقصود الاصلي تشبيه التأليف بادخال اللؤلؤ في السلك

(قول المحشي) وصفه بالطافة فهي حينئذ صفة مقيدة وقوله وإشارة الخ فائدة زائدة وقوله بيانا للطافته فيكون وصف الطافة أيضاً مقيداً وقوله وإشارة غير زائدة وقوله وان يكون صفة مادحة أي يكون صفة الطافة لما في الاستعارة مطلقاً

تميز من اعظم (لكونه احسنها ترتيباً) أى لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة
الترتيب وهو ، وضع كل شيء فى مرتبته فلكل مسألة مثلاً مراتب بعضها اليتق بها من بعض فوضعها فيه ،
احسن وان شئت ان تعرف صدق

وفيه اشارة الى أن القسم الثالث كأنه الكتاب كله لكونه عمدة فيه (قوله تميز من أعظم) . أى من نسبة أعظم الى
ضمير الفاعل لا الى ما صنف مزال عن الفاعل أى أعظم نفعه وقد مر مثله (قوله وضع كل شيء الخ) ، العموم المستفاد
من كل يتم بعد ارجاع ضمير مرتبته الى شيء ، لئلا يرد الاعتراض المشهور (قوله أحسن) فترتيب الكتب المشهورة
من افادة المبالغة فيكون وصفاً مادحاً لا مقيداً وقوله واشارة الخ فائدة زائدة كذا في السمرقندي والفنري وبعضهم غلط
الفنري ولعله لتعريف في نسخته

(قول المحشي) وفيه اشارة الخ لأن أعظم وصف للقسم الثالث وقد أضيف الى ما صنف فيكون بعضه ثم بين ما صنف
بقوله من الكتب فيكون القسم الثالث كتاباً فجعله كتاباً لأنه العمدة فيه كأنه لا شيء سواه وبه يندفع الاعتراض بأنه
بعض كتاب لا كتاب هذا ولم يجعله الشارح بياناً لفاعل صنف وأن اختاره العصام لان البيان حال من المبين فيلزم مقارنة
الاشتهار للتصنيف بخلاف كونه حالاً من ما يدرك بالتأمل

(قول المحشي) أى من نسبة أعظم الى ما صنف المراد بما صنف القسم الثالث لأنه بعض المصنفات وليس المراد
ما صنف المذكور في المتن لأنه المفضل عليه وفي بعض النسخ تميز من نسبة أعظم الى ضمير الفاعل مزال عن الفاعل وفي
السمرقندي من نسبة أعظم الى فاعله

(قول المحشي) العموم المستفاد الخ أى فيعتبر الحكم على شيء بوضعه في مرتبته قبل اعتبار العموم في الشيء ومرتبته
ولا يمنع من ذلك اشتغال التركيب على كل لأنه أمر يتبع الملاحظة كما قالوا ومنهم الشريف في شرح المفتاح في قوله تعالى
لا يحب كل مختال فخور انه من عوم النفي والسرفيه انه ان اعتبر قيد العموم في الكلام أولاً ثم دخول النفي عليه ثانياً
كان النفي وارداً على المقيد تافياً لقيد بناء على ان النفي توجه لمقيد وان عكس كان النفي وارداً على النفي مقيداً لعموم
نفيه والتعويل في تعيين أحد الاعتبارين على القرائن فهنا كأنه قيل وضع شيء في مرتبته أى شيء كان مع مرتبته وأجاب
المحشي في حواشي الشمسية بأنه ذكر الرضى في بحث المعرفة ان الضمير الراجع الى النكرة المختصة بحكم سابق عليها معرفة
لصيرورته معهوداً به فختار أن الضمير راجع الى كل شيء والمعنى وضع كل شيء من الاشياء في مرتبة كل شيء يتعلق به
الوضع ولا شك ان الاوضاع متعددة بحسب تعدد الاشياء إذ لكل واحد منها مرتبة مختصة به عند الوضع ليست لغيره
فاندفع الخذور وأجاب بعضهم بأن لفظة كل من العام وهو في قوة قضايا متعددة فكأنه قيل وضع هذا في مرتبته ووضع
هذا في مرتبته الخ فهو اجمال مفصلات بعدد الاجزاء لكن هذا لا يفيد إذ ليس مدلولاً للفظ وانما المدلول خلافه

(قول المحشي) لئلا يرد الاعتراض المشهور هو أن الضمير اما أن يرجع الى كل أوالى شيء وعلى التقديرين يفسد
المعنى اذ الترتيب ليس وضع كل شيء في مرتبة كل شيء ولا في مرتبة شيء ما

(قول المحشي) فترتيب الكتب الخ تفريع على ما فهم من أن لكل مسألة مراتب بعضها اليتق وبعضها اليتق

هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر ، تراها كأنها عقد قد انفصم فتناثرت لآليه (و) لكونه
(أتمها تحريراً) وهو ، تهذيب الكلام (و) لكونه (أكثرها للاسئول) والقواعد هو متعلق بمحذوف يفسره قوله
(جمعاً) لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه لأنه عند العمل مؤول بأن مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة
لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المترتب الأجزاء عليه هذا والظاهر أنه جائز إذا كان المعمول

حسن وترتيب القسم الثالث أحسن (قوله هذا المقال) أي كونه أحسن ترتيباً (قوله تراها) ، أي بالنسبة إلى ترتيب
القسم الثالث وفي كاف التشبيه إشارة إلى حسن ترتيب تلك الكتب فلا يرد ما قيل أنها لو كانت كهقد انفصم لا يكون
فيها حسن ترتيب فلا يكون مصدقاً للمقال المذكور (قوله تهذيب الكلام) أي عن الزوائد وكونه أتم بالنسبة إليها لا يتنافى
اشتماله على الحشو والتطويل في نفسه (قوله كتقدم جزء من الشيء الخ) أي مجموع الموصول والصلة كشئ واحد ، لا يصير
أحدهما جزءاً من الكلام بدون الآخر فينبغي ترتيب لازم وهو أن تكون الصلة بعده بلا فصل فلا يجوز تقديم شيء من
معمولاتها عليه وأما تقديم بعض معمولاتها على بعض ففيه ،

(قول الشارح) والظاهر الخ منقول من الرضى بتمامه لكن قال بعض محققى المغاربة رأيت في كلام كثير من المتقدمين
أنه لا يستثنى الطرف وشبهه

(قول المحشي) بالنسبة إلى ترتيب القسم الثالث قيد بذلك لأن الكلام في بيان احسنية ترتيبه من ترتيبها فلا بد
حينئذ أن يكون فيها حسن ترتيب والا لم يكن هو أحسن فأفاد الشارح هذا المعنى بقوله كأنها الخ وتم تفرع المحشي بقوله
في الخ لاستفادة النسبية منه وقوله كاف التشبيه الأولى كأن وقوله فلا يرد تفرع على قوله بالنسبة تأمل

(قول الشارح) لأنه عند العمل مؤول الخ صريح في أن العامل الفعل والذي في الجامي وبينه المحشي هناك أن
العامل المصدر لمناسبة للفعل في اللفظ والمعنى إلا أنه عند العمل يعتبر فيه النسبة إلى الفاعل والمفعول بعد أن كان موضوعاً
لما هيئة الحدث مع قطع النظر عنها وعلامة كونه بمعنى الفعل صحة تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى تأمل لكن الرضى كالشارح
(قول الشارح) مؤول بأن مع الفعل أي عند الجبور وقيل مؤول بالفعل فقط بدون أن وبعضهم قدره بأن حيث
كان الفعل متعلقاً بشئ مقدم أما إذا ابتدئ به فلا يحتاج لذكر أن لكونه أكثر كذا في البسيط ثم أن تأويله بأن مع
الفعل إنما هو لأجل أن يتضمن نسبة إلى المعمول ليصح تعلقه به وقولهم أن مع الفعل في تأويل مصدر إنما هو من جهة
الحلول محل المفرد فلا يلزم الدور تدبر

(قول المحشي) لا يصير أحدهما جزءاً الخ بيان لكونه كشيء واحد والمراد أنه لا يصير جزءاً أولاً فيحل إليه المركب
أولاً والا فكل منهما جزء لكنه غير تام وقوله بينهما ترتيب لازم لعله ترتب كما يدل له قوله وهو أن يكون الخ وفي نسخة
ترتب وإنما لم يزم ذلك الترتب لأن الصلة بيان له وقوله بلا فصل خاص بالموصول الحرفي المنطوق به لا المقدر كما هنا إذ
لا يمكن فيه الفصل لأن الحروف الموصولة حروف مصدرية هي والجملة التي بعدها بتأويل المصدر فيطلب قربها من متضمن
المصدر وكذلك الألف واللام الموصولة نعم يفصل بين أن وصلتها بلا النافية لكثرة دورانها في الكلام أما الموصول الاسمي
قد يفضل بينه وبين صلته بمعمولها نحو الذي آياه ضربت لأن الفصل ليس بأجنبي مع عدم المانع المتقدم والوجه أن قوله
بلا فصل يؤخذ على عمومه أي في الاسمي والحرفي والمعنى بلا فصل بأجنبي بأن لا يكون فصل أصلاً أو فصل بغير أجنبي

ظرفاً أو شبهه قال الله تعالى ، فلما بلغ معه السعي ، ولا تأخذكم بها رافة ، ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما أول به مع ان الظرف مما يكفيه راحة من الفعل لان له شأناً ليس لغيره ان تنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لا يتسع في غيرها (ولكن كان) القسم الثالث (غير مصون) أي غير محفوظ (عن الحشو) وهو الزائد المستغنى عنه (و) عن (التطويل) وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة ،

تفصيل مذكور في النحو (قوله ظرفاً) زماناً أو مكاناً وشبهه الجار والمجرور (قوله فلما بلغ معه السعي) ، فان المقصود ان اسمعيل لما بلغ الى السن الذي قدر فيه على السعي مع ابراهيم في قضاء حوائجه أمرناه بالذبح وهذا المعنى انما يحصل بتعلقه بالسعي وكذا في قوله ولا تأخذكم بهما رافة في دين الله ، نبي الرافة المقيدة (قوله حكم ما أول به) ، أي لا يشاركه في جميع الاحكام لجواز أن يكون بعض أحكامه مخصصة بصريح لفظه (قوله مع ان الظرف) أي الحقيقي ، ليم التقریب وشبه الشيء محمول عليه (قوله يكفيه راحة الخ) ولذا يعمل الاسم الجامد فيه باعتبار الخ المعنى المصدري ، فلا حاجة الى التأويل (قوله وهو الزائد المستغنى عنه) ،

لأنه لا يكون لقوله وأما تقديم الخ فائدة واعلم ان معنى الكلام حينئذ أن تقدم معمول الصلة لكونها ومعمولاتها كجزء الموصول كقدم جزء من جزءي كلمة عليها بسبب تقدمه عن مرتبته فلا يرد ما قيل ان الجزء لم يتقدم في المفروض على الشيء المرتب بل انما تقدم بعض الاجزاء على البعض ولا حاجة لما تكلفه الفري في دفعه من ان الضمير في عليه راجع الى لفظ جزء الخ ما قاله

(قول المحشي) تفصيل مذكور في النحو لم أجد بعد تصفح ما حضرنى من الكتب سوى ما قاله الفري من أنه يجوز الا اذا أدى الى الفصل بين الفعل والموصول الحرفي

(قول المحشي) فان المقصود الخ رد على وجوه ذكرها الفري

(قول المحشي) الرافة المقيدة أي بكونها بالزاني والزانية لا مطلق رافة

(قول الشارح) والتقدير تكلف أي تقدير مصدر مقدماً يفسره المذكور

(قول المحشي) أي لا يشاركه في جميع الاحكام يريد أن إضافة حكمه وحكم ما أول به للجنس فلا يلزم من مشاركته له في العمل مشاركته في امتناع التقديم لجواز أن يكون الامتناع مخصصاً بصريح اللفظ لظهور التقدم فيه على الموصول فاندفع ما في الفري من أن التأويل به انما هو للعمل فينبغي أن يساويه فيما يمتنع عمله فيه

(قول المحشي) ليم التقریب التقریب سوق الدليل على وجه يستلزم المدعى وبعبارة أخرى تطبيق الدليل على المطلوب قاله السيد في حواشي الشمسية وقوله لأن له شأناً الخ مخصص بالظرف الحقيقي والدعوى عامة فلا بد أن يراد من الظرف الحقيقي ليكون سوق الدليل موافقاً للدعوى ثم يحمل الجار والمجرور عليه

(قول المحشي) فلا حاجة الى التأويل فهذا الجواب يمنع التأويل وما قبله يسلمه

(قول الشارح) ولهذا اتسع في الظروف أي في غير هذا الحكم

وسيجي الفرق بينهما في باب الاطناب (و) عن (التعقيد) ،

أي اللفظ الزائد في الكلام المستغني عنه في أداء أصل المراد ، سواء كان متعيناً أولاً كما في قوله. كذبا ومينا، والتطويل مصدر ، بمعنى المفعول والمراد به الكلام الزائد على أصل المراد بلا فائدة فانه اذا كان لفائدة يكون اطنابا وهو ، قد يكون لاشتماله على الحشو وقد لا يكون ، وحملها على ذلك لموافقة قوله قابلا للاختصار والتجريد فان الاختصار ايراد الكلام المطابق لأصل المراد بعبارة قليلة والتجريد تخليته عن ذلك الزائد (قوله وسيجي الفرق بينهما) أي الفرق المعتد به أي الاصطلاح وهو ان الحشو ،

(قول المحشي) أي اللفظ الزائد الخ اعلم انه يعتبر في الحشو أن يصح الكلام بعد حذفه بدون تغيير في العبارة كما في كذبا ومينا وصداع الرأس فانه لو قال النبي قولها كذبا فقط أو مينا فقط لصح بدون تغيير في باقي الكلام أما التطويل فقد يكون كذلك وحينئذ يغني عنه الحشو وقد لا يكون كما اذا قلت رأيت غضنفرأ فانه لا يصح الكلام مع حذف غضنفر لكن يمكن ابداله بأسد وهو أقل وحينئذ لا ينفع فيه التجريد بل الاختصار وهو تغيير العبارة الطويلة بعبارة مختصرة فالمراد من التطويل هنا هو هذا القسم لأن الاول يغني عنه الحشو وقوله وهو قد يكون الخ أي التطويل قد يكون لاشتمال الكلام على الحشو بأن يمكن حذف زيادته مع بقاء الكلام صحيحاً وحينئذ يغني عنه الحشو ويكفي فيه التجريد وقد لا يكون لاشتمال الكلام على الحشو بأن تكون الزيادة لا يمكن حذفها مع بقاء الكلام صحيحاً بأن تكون بزيادة حروف الكلمات كما في أسد وغضنفر وحينئذ لا يغني عنه الحشو ولا ينفع فيه التجريد بل الاختصار فهذا القسم زاد التطويل على الحشو والاختصار على التجريد فكل حشو تطويل ولا عكس هذا مراد المحشي فتأمل فان قلت غضنفر ليس زائداً على أصل المراد قلت المقصود به تمثيل الزيادة التي لا يمكن حذفها مع بقاء الكلام صحيحاً أما مثال ما نحن فيه فهو ما اذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد فقلت جاء الذي ظلم العباد تريد الاخبار بمجيئ الأمير فقط لا من حيث عهد المخاطب له بالظلم فانه يكفي جاء الرجل في أداء أصل المراد وكما اذا تقدم ذكر أحد من الرجال صريحاً أو كناية فقلت جاء الذي فعل كذا ولا غرض في ذكر الصلة الا التبيين فانه يكفي الرجل فليتأمل

(قول المحشي) سواء كان متعيناً كما في قوله فأورثني تسكبه صداع الرأس والقلقا فان الرأس متعين للزيادة أي وسواء كان لفائدة يستغني عنها كما في الامثلة والشواهد التي حذفنا من القسم الثالث أولاً لفائدة وليس المراد بالفائدة نحو التأكيـد لدفع التجوز في مقام يقتضيه فان هذا لا يصح التجريد عنه لأنه نخل

(قول المحشي) بمعنى المفعول أي الكلام المطول بزائد على أصل المراد

(قول المحشي) وهو قد يكون الخ أي التطويل قد يوجد لاشتمال الكلام على الحشو بأن كان الحشو لا الفائدة مع امكان حذف الزائد فقط وابقاء ما عداه بدون تغيير وقد لا يوجد لاشتماله على الحشو بأن كان الحشو لفائدة مطلقاً أو ليس لها لكن لا يمكن حذف الزائد الا مع التغيير وفيما اذا كان لفائدة يكون اطناباً سواء امكن حذف الزائد فقط وابقاء ما عداه بلا تغيير أولاً كما سيأتي في بابه

(قول المحشي) وحملها على ذلك الخ أي حمل الحشو على اللفظ الزائد في الكلام والتطويل على الكلام الذي اشتمل على زيادة على أصل المراد الشامل لقسمين مراد منهما أحدهما وهو ما لا يمكن حذفه مع بقاء الكلام صحيحاً كما عرفت

وهو كون الكلام مغلقاً يتوعد على الذهن تحصيل معناه (قابلاً) خبر بعد خبر أي كان قابلاً (للاختصار) لما فيه من التطويل (مفتقراً) خبر آخر أي كان محتاجاً (إلى الإيضاح) لما فيه من التعقيد (و) إلى (التجريد) عما فيه من الحشو (الفت مختصراً) جواب لما أي كان ما تقدم سبباً لتأليف مختصر (يتضمن ما فيه) أي في القسم الثالث (من القواعد) جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته لتستفاد أحكامها منه كقولنا كل حكم القيمة إلى المنكر

الزائد المعين ، والتطويل الزائد الغير المعين (قوله وهو كون الكلام الخ) سواء كان ظلال في اللفظ أو في الانتقال (قوله الفت مختصراً) لم يقل اختصرته لما فيه سوى الاختصار من التجريد والايضاح (قوله حكم كلي) أي على كلي ، فان كلية الحكم كون المحكوم عليه كلياً والضمير في ينطبق وجزئياته راجع إلى الكلي ،

لا على نفس الزيادة كما صنع في الحشويوافق قوله قابلاً الخ فان الاختصار للكلام إرادته بعبارة قليلة فالختصر هو الكلام المشتمل على الزيادة بخلاف التجريد فانه تخلية الكلام عن الزائد وهو الحشو وما قيل ان ذلك مبني على ان اللام في قوله لما فيه من التطويل للتعدي لا للتحليل وهم فان قلت الحشو اذا كان لفائدة كيف يكون عيباً قلت قد يكون لفائدة لكنه مستغني عنها كما في الأمثلة والشواهد التي هي الحشو في القسم الثالث كما سيأتي ومن هنا تعلم انه جمع بين الاختصار والتجريد لفائدتين الأولى : ان الاختصار بترك ما لا فائدة فيه والتجريد بترك ما فيه فائدة مستغني عنها . الثانية : ان الاختصار بتغيير العبارة بعبارة قليلة لأن الاختصار يقع على الكلام كله لا على الزائد تقول اختصرت الكلام لا الزائد فيه والتجريد يحذف الزائد وابقاء ما عداه

(قول الحشى) الزائد المعين أى مع انه عيب في الكلام تعين أولاً فلذا عمه فيما مر
(قول الحشى) والتطويل الزائد الغير المعين ولا يصح ارادته هنا لأنه يكفي فيه التجريد بل المراد الكلام المشتمل على الزيادة وهو لا يكون إلا معيناً والحامل على هذا ما مر

فان كلية الحكم إلى آخره توجيه لكون معنى حكم كلي حكم على كلي فحكم كلي تركيب توصيفي لا اضافي والا لما احتاج للتوجيه فاندفع ما قيل ان المتعارف وصف المفهوم بالكلي والفرد بالجزئي لا الحكم
(قول الحشى) فان كلية الحكم الخ يعني ان الحكم في الكلي والجزئي واحد اذ المراد المحكوم به كرفوع في الفاعل مرفوع وزيد مرفوع فهو صالح للكلية والجزئية وانما نجى كليتته من كلية الموضوع فكلية كليتته والمراد كليتته من حيث هو حكم أي محكوم به وهذا لا ينافي ان اللفظ مرفوع كلية في نفسه لكنها ليست من حيث انه حكم فليتأمل

(قول الحشى) أيضاً فان كلية الحكم الخ قيل انه يبان للعلاقة المجوزة لاستعمال كلي في معنى على كلي وهو وهم قبيح فانه لا يستعمل الاسم في معنى حرفي واسمي فان كان المراد انه قام مقامهما وأفادهما فهو ما قلنا من أنهما مفهومان منه ويكون ذلك بياناً لوجه الفهم وعلى كل فليس على كلي مقدراً في الكلام
(قول الحشى) راجع إلى الكلي أي المفهوم من حكم كلي بالتوجيه المتقدم فالمنطبق هو الكلي لا الحكم كما فهم من ظاهر العبارة ولا استخدام على هذا بخلاف ما يأتي

ومعنى انطباقه صدقه عليها وهو احتراز ، عن القضية الطبيعية واللام في قوله لتستفاد ، لام العاقبة ، وذكر هذا القيد لكونه مأخوذاً في مفهوم القاعدة وما قيل من أن المراد ، قضية كلية تشتمل على أحكام جزئيات موضوعها ، إطلاقاً لاسم الجزء الأخير على الكل ، وحذف المضافين أو أن الكلام محمول على الاستخدام بأن يراد بلفظ الحكم ، معناه الحقيقي

(قول المحشي) ومعنى انطباقه صدقه أي حملة عليه وليس معنى الانطباق الاشتمال اذ الفاعل في الفاعل مرفوع ليس مشتملاً على الخصوصيات وان صدق عليها لأن مدار الصدق على العموم فقط بخلاف الاشتمال ولذلك قال من جملة بمعنى الاشتمال انه اشتمال بالقوة القرينة من الفعل تأمل

(قول المحشي) عن القضية الطبيعية فإن الحكم فيها وان كان حكماً على كلي لكن لا تنطبق لأن معنى الانطباق أن يمكن أن تصير كبرى لصغرى سهلة الحصول وذلك لا يمكن في الطبيعية لأن موضوعها هو المطلق من حيث هو مطلق بأن يؤخذ الاطلاق في العنوان دون المعلنون والا لما كان مطلقاً فلا يجري فيه الا أحكام العموم فقط كالكلية والجنسية والنوعية ونحوها وبهذا اندفع ما قيل ان الانطباق على الجزئيات بمعنى الصدق لازم للكلية فلا حاجة لذكره قيل لو أريد بكلية الحكم تعلقه بكل فرد فكلية منسوب الى كل أي كل فرد من الافراد خرجت الطبيعية من أول الأمر وفيه أنه حينئذ لا تكون كلية الحكم كلية المحكوم عليه فإن كلية المحكوم عليه هي عدم منع تصوره من وقوع الشركة فيه وحينئذ لا يوجد دليل على المحكوم عليه حتى ترجع اليه الضمائر فيأزم أن يكون المنطبق هو الحكم ويكون هو التوجيه الثالث بعينه وقد استبعد المحشي لأن الانطباق بمعنى الاشتمال ولاحتياجه الى التشبيه وغير ذلك مما يأتي

(قول المحشي) لام العاقبة أي عاقبة ذلك الانطباق الاستفادة وليست للتعليل لأن الاستفادة تعلل بالانطباق لا العكس اذ الانطباق ذاتي والعارض لأجل الانطباق هو الاستفادة

(قول المحشي) وذكر هذا القيد أي قوله لتستفاد الخ لكونه معتبراً في مفهوم القاعدة أي في مسماها فلا تسمى قاعدة الا من حيث انها تعرف منها جزئياتها أما من حيث وقوعها في الحجة فهي مقدمة ومن حيث انها تطلب بالدلائل فمطلوب ومن حيث تحصل به نتيجة ومن حيث تقع في العلم مسألة

(قول المحشي) قضية كلية معنى كلية القضية انه حكم فيها على كلي تشتمل بالقوة القرينة من الفعل لأن المراد بالاشتمال وجودها فيها والحاصل بالفعل حكم واحد وليس المراد كونها بحيث يستخرج منها حتى يكون بالفعل فالانطباق على هذا معناه الاشتمال لا الصدق وقوله على أحكام جزئيات موضوعها المراد بالاحكام المحمولات الواردة على خصوصيات الجزئيات وكما اشتملت على الاحكام اشتملت على تلك الجزئيات أيضاً وانما لم يجهوا عليه لأنه لازم مع كون الغرض الأصلي استفادة الأحكام

(قول المحشي) إطلاقاً لاسم الجزء الاخير هو الحكم بمعنى المحكوم به كما يدل له كلامه في حاشية الشمسية وصرح به السيد الزاهد في حواشي الدواني وقد عرفت معنى عمومها المراد هنا وهو عمومه من حيث انه محكوم به تدبر

(قول المحشي) وحذف المضافين الأول لقرينة قوله لتستفاد أحكامها والثاني لقرينة ان ليس للقضية جزئيات تشتمل عليها فضلاً عن أن يكون لها أحكام تتعرف منها

(قول المحشي) معناه الحقيقي وكلية المحكوم عليه كما مر وقوله ويضميري ينطبق ومعنى الانطباق حينئذ الصدق كالاول

يجب توكيده فانه ينطبق على ان زبدا قائم وان عمراً واكب وغير ذلك مما يلحق الى المنكر بأن يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد (ويشتمل على ما يحتاج اليه) لا على ما يستغنى عنه ليكون حشواً (من الامثلة) وهي الجزئيات التي تذكر لا يوضح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد (والشواهد) وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او من كلام العرب الموثوق بعريتهم وبضميري ينطبق وجزئياته المعنى المجازي اعني المحكوم عليه او ان اطلاق الكلبي والجزئي ، على حكم الأصل والفرع باعتبار التشبيه بالمعنى الكلبي والجزئي من حيث الاشتغال والاندراج ، فتكلمات لا تليق بمقام التعريف وان ذهب اليه الجم الغفير (قوله يجب توكيده) ، أي لا بد أن يكون مؤكداً (قوله بأن يقال الخ) متعلق ينطبق يعني أن ، معنى انطباقه عليها أنه يمكن أن يصير كبرى لصغرى ، سهولة الحصول (قوله لا ما يستغنى عنه) الحصر مستفاد من المقام حيث وصف القسم الثالث باشماله على الحشو وفيه اشارة الى أن الحشو في القسم الثالث بتكثير الأمثلة والشواهد ،

(قول المحشي) على حكم الأصل والفرع لم أجدها هذا التوجيه فيما رأيته من الكتب والذي نقله هو في حواشي القطب ان المراد بالجزئيات الفروع تشبيهاً لها بها في الاندراج وأحكامها الاحكام التي تشتمل تلك الفروع عليها والمراد بالفروع المسائل التي حكم فيها على جزئي وأما الكلبي فالمراد به القضية فلعل الفرع عطف على حكم الأصل ويتكلف في اندراج المسائل المحكوم فيها على الجزئيات في حكم الأصل والالزام أن يكون لفظ أحكامها في قوله لتستفاد أحكامها لغواً أو ان الضمير في أحكامها راجع للجزئيات بمعنى الفروع على وجه الاستخدام بقي توجيه اختياره المحشي في حاشية الشمسية وهو ان يبقى ما صنعه المحشي من أن الحكم على كلي ورجوع الضميرين له والانطباق بمعنى الصدق الا أن المعنى ينطبق عند تعرف أحكامها أي يحمل ذلك الكلبي على جزئياته عند تعرف أحكامها وحينئذ يكون التعريف مشتملاً على بيان التفرع أيضاً ولا يكون ذكر الانطباق بعد ذكر الكلبي محتاجاً الى التوجيه وتكون اللام في لتستفاد للوقت ويؤيده ما وقع في عباراتهم عند تعرف أحكامها وانما تركه المحشي هذا لأن الكلام في تعريف القاعدة من حيث هي قاعدة ولا دخل في ذلك لبيان التفرع (قول المحشي) فتكلمات لا تليق الخ بخلاف ما ذهب اليه فليس فيه الا عود الضمير على معلوم علماً قوياً ولا ضرر فيه وما قيل انه يلزمه القول بالاستخدام وهم لأن الضمير عائد على معلوم من المقام لا على كلي المذكور الذي هو صفة الحكم (قول المحشي) أي لا بد أن يكون مؤكداً دفع لما يقال لفظ ان الذي في موضوع الصغرى اما أن يكون من المحكي أو من الحكاية فان كان الأول فهو تحصيل الحاصل وان كان الثاني نافي قوله يلحق الى المنكر اذ لا يلحق اليه التالي من التوكيد وحاصل الجواب ان المراد الأول ومعنى يجب توكيده لا بد أن يكون مؤكداً فهذا الاستدلال ليس على انه يؤكد بل على ان توكيده واجب وانما قال الشارح فيعلم انه يؤكد أي يجب توكيده أي ان تأكيده الواقع فيه واجب (قول المحشي) ومعنى انطباقه عليها أنه يمكن الخ هذا المعنى هو الذي خرجت به الطبيعية فيما تقدم فقول الشارح بأن يقال الخ تصوير للصيرورة بالفعل لا للانطباق الذي معناه يمكن أن تصير الخ ولو حمل الانطباق على الحل بالفعل عند تعرف الاحكام وتكون لام لتستفاد للوقت ولا يكون ذكر الانطباق محتاجاً الى التوجيه بل يكون ضرورياً لبيان التفرع الذي لا يمكن في الطبيعية لما احتج لهذا التكلف في تصوير الشارح فليتأمل (قول المحشي) سهولة الحصول لأنها من قبيل حمل الكلبي على ما هو جزئي له

فهي اخص من الامثلة (ولم آل) من الأول وهو التقصير (جهدا) بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء
الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة ،

التي لا يحتاج اليها (قوله فهي اخص من الأمثلة) ، أي كل ما يصلح شاهداً يصلح مثالا من غير عكس كلي ، إذ
لا يلزم للجزئي أن يكون مذكوراً بعد الحكم الكلي فضلاً عن كونه مثالا أو شاهداً ، فكونه مذكوراً للايضاح أو للاثبات
عارض مفارق لا يمكن اعتباره في حقيقتها ، ولو اعتبر ذلك فرما يتباينان وربما يتصادقان فينبغي على هذا التقدير تبين
جزئي وهذا حاصل ما نقل عن الشارح رحمه الله فتدبر فانه قد خفي على الناظرين (قوله من الأول) كالتصر أو العلو على
ما في القاموس (قوله وهو التقصير) من قصر في الشيء تواني على ما في شمس العلوم ، لا من قصر عن الشيء بمعنى انتهى

(قول المحشي) التي لا يحتاج اليها فهي في نفسها مفيدة لكن يستغنى عنها بغيرها

(قول المحشي) أي كلما يصلح الخ فالشاهد جزئي يصلح أن يذكر بعد القاعدة لاثباتها لكونه من كلام من يوثق به
والمثال جزئي يصلح أن يذكر بعدها لايضاها والايضاح يحصل سواء كان من كلام من يوثق به أولاً فالمأخوذ في مفهوم
الشاهد والمثال مجرد الصلاحية للذكر بعد الحكم الكلي للاثبات أو الايضاح لا الذكر بالفعل للاثبات أو الايضاح وعبرة
الشارح المنقولة عنه الأخصية بالنظر الى أنه يلزم في الشواهد أن تكون من كلام من يوثق به ولا يلزم ذلك في الأمثلة
وأما كون الأمثلة للايضاح والشواهد للاثبات فأمر خارج حتى لو اعتبر ذلك فرما يكونان متباينين انتهى فقال الفري
ان قوله وأما كون الأمثلة الخ فيه بحث فان كون الأمثلة للايضاح والشواهد للاثبات ليس خارجاً عن مفهومي الأمثلة
والشواهد ودفعه المحشي بأن المأخوذ في المفهوم الصلاحية لا الايضاح بالفعل والاثبات بالفعل إذ لا يلزم للجزئي أن يذكر
بعد الحكم الكلي حتى يكون ذكره بعده داخل في مفهومه وفيه أنه ان أراد أنه لا يلزم للجزئي من حيث هو جزئي فلا كلام فيه
وان أراد من حيث انه شاهد أو مثال فتمنع والحق ان هذا أمر مداره الاصطلاح فان وقع الاصطلاح على ان الشاهد
والمثال ما يصلح أن يذكر ثبت ما قاله المحشي وان وقع على أنهما ما ذكر بالفعل للاثبات والايضاح لم يثبت قبل يؤيد
الأول صحة أن يقال لمن لم يذكر مثالا ولا شاهداً ذكر شاهداً أو مثالا وفيه أنه يمكن كونه من مجاز الأول

(قول المحشي) إذ لا يلزم الخ تعليل لكون الأخصية باعتبار الصلاحية حيث قال أي كلما يصلح الخ لا استدلال
على أخصية الشاهد من المثال كما يتوهم من ظاهر العبارة

(قول المحشي) فكونه مذكوراً الخ أما الصلاحية لذلك فعارض لازم

(قول المحشي) ولو اعتبر ذلك أي الايضاح في المثال بالفعل والاثبات في الشاهد بالفعل فرما يتباينان فيما اذا كان
الشاهد للاثبات فقط والمثال للايضاح فقط وربما يتصادقان فيما اذا اعتبر في المثال مع الايضاح للاثبات وفي الشاهد مع
الاثبات الايضاح فما قيل ان المذكور للايضاح والاثبات واسطة وهم لأنها صورة التصادق ثم ان التباين والتصادق انما
هو في الما صدق أما المفهومان فتباينان قطعاً تأمل

(قول المحشي) لا من قصر عن الشيء قصر بتشديد الصاد وقوله بمعنى انتهى أو عجز أي الاجتهاد فجهدا تمييز محول
عن الفاعل عند هذا القائل وهو العصام وسيأتي الرد على كونه تمييز أو الرد هنا من جهة أنه عدى بني فيدل على انه من
قصر في الشيء بمعنى تواني ويكون المعنى على ما ذهب اليه العصام حينئذ ما تواني جهدي في تحقيقه هذا ولعل غير المشهور

وقد استعمل الأول في قولهم لا آلوك جهدا معدي الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف هنا
المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع أحداً اجتهداً

أو عجز على ما فهم لقوله في تحقيقه (قوله وقد استعمل الاول متعدياً الخ) في الكشف في تفسير قوله تعالى (لا يألونكم
خبالاً) يقال الا في الأمر يألوا اذا قصر فيه ثم استعمل متعدياً الى مفعولين في قولهم لا آلوك نصحاً ولا آلوك جهداً ، على
التضمن والمعنى لا امنعك جهداً ولا اتقصك والشارح رحمه الله حمل عبارة المتن على الاستعمال المشهور رعاية لجزالة المعنى
أي لم امنعك جهداً ولا اتقصك في تحقيقه والقول بأنه لازم بمعنى التقصير وجهداً تمييز أي من جهة الجهد أو منصوب بنزع
الخافض أي في الجهد أو حال أي مجتهداً فباطل ، اذ لا ابهام في نسبة التقصير الى الفاعل ولا يصح جعله فاعلاً ، الا على
اعتبار الاسناد المجازي ، والنصب بنزع الخافض كوقوع المصدر حالاً ليس بقياسي الا فيما يكون المصدر نوعاً من العامل
نحو أناني سرعة وبطوناً نص عليه الرضي في بحث المفعول به والحال واما جعله بمعنى أترك متعدياً الى مفعول واحد على ما في
القاموس ما ألوت الشيء أي ما تركته وعلى هذا حمل السيد الشريف في خطبة المواقف وان كان صحيحاً ، ففيه أن المستفاد منه

الذي كان يمكن اجراء المتن عليه وترك لجزالة المعنى أن الاول بمعنى التقصير أي التواني وجهداً معمول للجهد محذوف فان
هذا يفيد أنه لم يقصر مع اجتهاده اجتهاداً عظيماً ولا يفيد أنه بذل كل الجهد

(قول المحشي) على التضمن اختلفوا فيه اما أن يراد المضمن بلفظ محذوف يدل عليه ذكر متعلقه واما أن يكون كلا
المعنيين مراداً بلفظ واحد على سبيل الكناية واما أن اللفظ مستعمل في معناه الاصل قصداً قصد ببعيته معنى آخر يناسبه
من غير أن يستعمل فيه أو يقدر له لفظ آخر فهو حقيقة قصد بمعناها معنى آخر يناسبه وعلى كل لا بد من قرينة لفظية وهي
صلته المناسبة له دون غيره كما نص عليه الشارح ونقله المحشي عنه فيما سيأتي وحينئذ يكون في تحقيقه معمولاً لمقصراً لكن
قول المحشي فيما يأتي في تحقيقه متعلق بلم ال لا يجهدا لعدم جزالة المعنى يقتضي صحة تعلقه بجهدا لولا عدم جزالة المعنى مع
أنه حينئذ لا قرينة لفظية على المضمن الا أن يكون ترك بعض التعليل وكونه تضميناً نحوياً وهو اشراق لفظ معنى ليؤدي
مؤدى كلمتين وتكون التعدية وعدمها للمعنى الطاريء كما ذكره ابن هشام في مغنيه فيكون المعنى لم امنع أحداً جهداً في
التحقيق وماعه بسبب التقصير ليس مذهب الزنجشري وغيره من علماء البيان

(قول المحشي) اذ لا ابهام في نسبة التقصير الى الفاعل لان نسبة التقصير الى المتكلم لا ابهام فيها وتميز النسبة يستدعي
نسبة مبهمه يحتاج لها السامع الى التعيين كما في ضرب زيد راساً بيناء ضرب للمجهول
(قول المحشي) الا على اعتبار الاسناد المجازي لان التقصير حقيقة للشخص لا للاجتهاد اللهم الا أن يكون المسند الى
الجهد ما يلاقي التقصير في الاشتقاق وهو القصور كما قالوه في طار عمرو فرحاً أي طير الفرح عمرراً لكنه غير قياسي وان نص
عليه السكاكي

(قول المحشي) والنصب بنزع الخافض ليس بقياسي أي على المشهور وعند الجمهور ليس بقياسي الا فيما يكون المصدر الخ
وكون هذا مسموعاً بخصوصه ينافيه قول الزنجشري ثم استعمل متعدياً الخ فانه ظاهر في أنه استعمال مستحدث وكون ثم
لترتيب بين المعنى الاصل والاستعمال العربي الطاريء دون اثباته خرط القتاد
(قول المحشي) ففيه أن المستفاد منه انه لم يترك الجهد أي بناء على ما هو الحق من الفرق بين اسم الجنس كالمصدر

(في تحقيقه) أي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث (وتهذيبه) أي تنقيحه (ورتبته) أي المختصر (ترتيباً أقرب تناولاً) أي اخذاً وهو في الاصل مد اليد الى الشيء ليؤخذ (من ترتيبه) أي ترتيب السكاكي أو القسم الثالث اضافة للمصدر الى الفاعل أو المفعول (ولم ابالغ في اختصار لفظه) أي المختصر (تقريباً) مفعول له ، لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريباً (لتعاطيه) أي تناوله (وطلباً لتسهيل فهمه على طالبيه)

انه لم يترك الجهد في تحقيقه بل جهد فيه والمقصود انه بذل كل الجهد في تحقيقه (قوله في تحقيقه)، متعلق بآل لا يجهداً ، لعدم جزالة المعنى (قوله لما تضمنه الخ)

هنا فانه موضوع للماهية والنكرة فانها للفرد الشائع فعدم ترك الجنس يتحقق بوجود فرد منه بخلاف عدم ترك الفرد الشائع فانه لا يتحقق الا بوجود جميع الافراد ضرورة تحققة في كل فرد فالجمل على بعض الافراد تحكم فما قيل ان ما حمل عليه الشريف أيضاً يفيد بذل كل الجهد لانه نكرة في سياق النفي فيعم منشأ سوء الفهم وعدم التأمل وهذا بخلاف لا أمنك جهداً ولا اتقصك فان معناه لا اتقصك شيئاً من ماهية الجهد بل ابذل جميعها

(قول المحشي) متعلق بلم آل أي بما تضمنه وهو مقصراً على أن يكون النفي للقيد والقيد جميعاً أي لم أمنك جهداً في كل شيء حال كوني غير مقصر في التحقيق وما معه نص عليه مع لزومه لانه المقصود الاعظم هذا هو الموافق لكونه تضييماً وان كان بعيداً من قوله قبل والمقصود انه بذل كل الجهد في تحقيقه لاحواجه الى تكلف فتأمل

(قول المحشي) لعدم جزالة المعنى لان نفي منع الجهد يكون قاصراً على التحقيق وما معه دون غيرها بخلاف ما اذا تعلق بلم آل فان المراد لم آل في وقت التحقيق جهداً والمراد بوقت التحقيق وقت التأليف الممتد فيفيد انه لم يمنع في هذا الوقت جهداً في تحقيق أو غيره بخلاف ما لو قدر الوقت مع تعاقبه بجهداً فان تبادر تاملته بجهداً يمنع ملاحظة الوقت وكتب شيخنا هنا ما يقتضي ان آل مستعمل في المنع مجازاً لا تضييماً

(قول الشارح) يعني في تحقيق ما ذكر فيه لما كان المختصر من الاختصار وهو يتعلق بالانفاذ والتحقيق انما هو للمعاني قال يعني الخ بخلاف التهذيب لانه حذف الزوائد كما مر ومثله ما معه تدبر

(قول الشارح) مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ اعلم ان لم ابالغ لك فيه ثلاث اعتبارات اما أن تعتبر النفي وحده واما أن تعتبر الفعل من حيث النفي واما أن تعتبر الفعل وحده والقيد الذي هنا وهو المفعول له اما أن يكون متعلقاً بالنفي وهو باطل لانه يصير المعنى اتفتت مبالغتي للتقريب وانتفاء المبالغة ليس بفعل والمفعول له ما فعل له الفعل فالمنع باعتبار كون القيد خصوص المفعول له هو ذلك لا كونه معنى حراً لا مكان أن يلاحظ مستقلاً اذ لم يؤخذ من حيث كونه من أحوال غيره بل لوحظ باعتبار حاله في نفسه واما أن يكون متعلقاً بالفعل وهو ابالغ لكن لا من حيث نفسه بل من حيث نفيه وهو باطل أيضاً لانه وان كان فعلاً لكن القيد تعلق به من حيث النفي أي من حيث تعلق النفي به والنفي متى لوحظ متعلقاً به كان مأخوذاً من حيث انه من أحوال غيره فلا يكون مستقلاً حتى يمكن تقييده وهذا الوجه يمنع تعلق القيد بالفعل من حيث النفي سواء كان مفعولاً له أولاً واما ان يكون متعلقاً بالفعل المنفي لامن حيث النفي بل من حيث ذاته بمعنى انه قيد الفعل

ولو لم يؤول الفعل المنفي بالثبت على ما ذكر ،

لا للنفي لان المفعول له ما فعل لاجله الفعل وعدم المبالغة ليس بفعل ، ولا للمبالغة كما سيجي . ، وأما قوله في اختصار لفظه فهو متعلق بأبالغ كما هو الشائع في التقييدات ولذا لم يتعرض له الشارح رح (قوله ولولم يؤول الخ) الظاهر ولولم يؤول لم ابالغ بتركت المبالغة ، الا أنه قصد الإشارة الى عموم الحكم وانه لا بد في كل قيد .

أولاً ثم نفي وهو باطل لما ذكره الشارح والفرق بين المعاني الثلاثة انه على الاول يكون قيداً لا لتفاء مبالغته وعلى الثاني يكون قيداً للنسبة الفعل اليه من حيث نفيه وعلى الثالث يكون قيداً للمبالغة المنفية وانما كان على الثاني قيداً للنسبة الفعل اليه لاختذها في مفهوم الفعل وهي باقية عند النفي الا أنه تكون النسبة اليه من حيث نفي الفعل وهذا الاعتبار ممكن سواء قلنا ان الحكم في السالبة بثبوت السلب أو بسلب الثبوت فانك لا تجد فرقاً بينهما اذا اختبرت التقييد للفعل المنسوب من حيث نفيه فانه على الثاني محكوم عليه بذلك السلب ولا فرق بين قولك انا لم ابالغ ولم ابالغ أنا الا باعتبار ان الاول يفيد التحقق لتكرر الاسناد بخلاف الثاني فيجب أن يكون المسند مرتبطاً بالمسند اليه بأن يتصور حصوله له سواء كانت مرفوعة بأن يكون الحكم بالسلب أو موضوعة بأن يكون بالايجاب وسيأتي ذلك في كلام المحشي قبيل متعلقات الفعل واذا ثبت هذا تعين ان يكون القيد متعلقاً بما تضمنه لم ابالغ وهو تركت وانما كان متضمناً له لان معناه أي معنى الفعل من حيث نفيه هو انتساب الفعل اليه من جهة نفيه وهو غير مقدور الا من جهة تركه اذ انتفاء الفعل أصلي ثابت له لاقدرة عليه الا باعتبار قدرته على ترك الفعل وحينئذ فمعنى لم يفعل هو الترك بعينه الا أنه لوحظ في لم يفعل من جهة أنه من أحوال غيره وفي تركت من جهة أحواله في نفسه فما قيل انه بعد التأويل يكون المعنى اتقى فعلى كذا والمفعول له ما فعل له الفعل والانتفاء ليس بفعل منشأ سوء الفهم وعدم التأمل وما قيل انه بعد التأويل بتركت يحتمل أن يكون تقريباً متعلق بالمبالغة ففيه أنه خلاف الشائع في التقييدات والمقام يدفعه ولذا لم يتعرض له المحشي فليتأمل في هذا التحقيق فانه من خواص هذا التعليق

(قول المحشي) لا للنفي لان المفعول له الخ : أي لا للنفي وحده وهذا الوجه خاص بالمفعول له كما عرفت وأما النفي فيمكن أن يلاحظ مستقلاً لانه منظور اليه هنا من حيث ذاته فيعبر عنه بانفتت مبالغتي

(قول المحشي) ولا للمبالغة أي المبالغة من حيث ذاتها كما في الشارح لما في الشارح أو من حيث نفيها كما في الحاشية لما في الحاشية (قول المحشي) وأما قوله في اختصاره الخ : رد على العصام حيث جوز تعلقه بتركيب وحاصله أن الشائع هو التعلق بالمنفي الا لما منع كما في تقريباً

(قول المحشي) الظاهر ولولم يؤول لم ابالغ بتركت أي لأنه المتقدم في كلامه

(قول المحشي) الا انه قصد الخ : يعني ان العذر في ترك ذلك الظاهر هو قصد الإشارة الى عموم الحكم وهو لزوم التأويل لكل قيد سواء كان مفعولاً له أولاً وسواء كان المنفي فعلاً كما هنا أو اسماً كما في قولك ما انا قائم لزيد اهانة له وتلك الإشارة انما تحصل بتعبيره بالفعل المنفي لانه يفيد أن المانع هو التعلق بالفعل من حيث نفيه وهذا المانع موجود سواء كان القيد مفعولاً له أولاً وسواء كان المنفي فعلاً أولاً أما منع تخصيص المفعول له من حيث انه مفعول له فليس الا من جهة خصوص النفي لانه ليس بفعل بخلاف الفعل من حيث نفيه فانه فعل لكن حيثة النفي التي التقييد من جهتها لا يمكن أخذها قبل التأويل مستقلة لانها ملحوظة من حيث تعلقها بالفعل فهي ملاحظة من جهة انها من أحوال غيرها لا من

لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار

تعلق بالمنفي من حيث النفي ، من التأويل بالثبت ، لان النفي المستفاد منه مدلول حرفي غير مستقل بالمفهومية لا يمكن للعقل تقييده مالم يلاحظه قصداً ، وحينئذ يصير مدلولاً اسماً أو فعلاً مؤولاً بالثبت (قوله لكان المعنى الخ) أي لولم يؤول المنفي بالثبت لكان متعلقاً بمدخول النفي اعني البالغ ، لا متناع تعلقه بالنفي ، لما عرفت من الوجهين

جهة أحوالها في نفسها وقد صرح الشارح بتعميم الحكم لهذا المانع في شرحه للمفتاح
(قول المحشي) تعلق بالمنفي من حيث النفي فتكون النسبة الى الفاعل موجودة والنفي مأخوذاً من حيث انه من أحوال الفعل لامن حيث النظر في أحواله هو كما في الوجه الأول فلا يمكن التعبير عنه باتتفت مبالغتي

(قول المحشي) من التأويل بالثبت أي تأويل الفعل من حيث النفي بثبت يجمع معنى النفي والنسبة الى الفاعل المأخوذين من الفعل من حيث نفيه أو تأويل الاسم من حيث نفيه في صورة الاسم بأن يقال أنا تارك للقيام لزيد اهانة له وانما لم يؤول النفي فقط بأن يقال في المثالين التارك مني الخ لان القيد لم يتعلق بالنفي بل بالفعل أو الاسم من حيث النفي (قول المحشي) لان النفي المستفاد منه أي من الذي تعلق به القيد وهو المنفي من حيث النفي فالتأويل له من حيث النفي لانه فقط ولا للنفي فقط والمراد باستفادة النفي منه فهمه منه لانه ملاحظ من حيث النفي

(قول المحشي) لا يمكن تقييده مالم يلاحظ قصداً لان تقييده يقتضي انه منظور اليه في نفسه وكونه غير مستقل لآخذه من أحوال الفعل يقتضي أن لا ينظر اليه في نفسه وذلك كما قالوا في لا تفعل وكف عن الفعل ان المدلول واحد الا انه في الاول لوحظ من احوال غيره وفي الثاني لوحظ من حيث أحواله في نفسه

(قول المحشي) وحينئذ يصير مدلولاً اسماً أو فعلاً مؤولاً بالثبت أي حين لوحظ النفي قصداً يصير ذلك المؤول وهو المنفي من حيث النفي مدلولاً اسماً ان كان الذي تعلق به القيد من حيث نفيه اسماً أو فعلاً ان كان فعلاً مؤولاً بثبت أي مرجعاً الى مثبت لا كما كان منفياً

(قول المحشي) لا متناع تعلقه بالنفي أي من حيث ذاته كما في الوجه الاول أو من حيث عروضه للفعل كما في الوجه الثاني وانما قال بالنسبة للثاني بالنفي لانه وان كان متعلقاً بالمنفي الا أنه من حيث نفيه كما عرفت

(قول المحشي) لما عرفت من الوجهين بهذين الوجهين اللازم منهما ما ذكره يندفع ما أورد من أن ما قاله الشارح موافقاً للدلائل مسلم لو كان التقييد ثابتاً قبل النفي ثم ورد النفي على المقيد وهو غير لازم بل يجوز أن يكون القيد انما اعتبر ووجد بعد النفي فلا يتأتى توجه النفي اليه حتى يقتضي وجود المقيد لا بقيده اه لانه حينئذ إما أن يتعلق بالنفي وحده وقد عرفت رده أو بالنفي من حيث نفيه وقد عرفت رده فلم يبق الا تعلقه بالمنفي لامن حيث النفي وهو ما رده الشارح أو بالتضمن وهو تركت وهو ما قاله الشارح وكذا ما قيل ان توجهه الى القيد الثابت قبله أغلبي لا كلي بل يجوز توجهه للمقيد فقط وللقيد فقط ولهما معاً فيجوز أن يكون علة لا بالغ ويكون النفي المقيد فقط وان قلنا التقييد معتبر موجود قبل النفي اه فانه إن أراد بالمقيد المبالغة من حيث النفي فهو باطل لعدم الاستقلال كما مر وان أراد من حيث ذاتها كان المعنى اتتفت المبالغة التي للتقريب وهو ما رده الشارح وكذا ما قاله العصام ان العامل في علة النفي كالعامل في علة المنفي الفعل المنفي والفرق بالنفي قبل التقييد أو بعده الا ترى ان العامل في المفعول به في لم أضرب زيداً على الوجهين أي اعتبار النفي قبل المفعول أو بعده

لم تكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ في دلائل الإعجاز وهو، ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما أن يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصاً مثلاً اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون ، كان نفيًا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد افترط المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه حشواً وتطويلاً وتعقيداً تصريحاً اولاً ، وتلويحاً ثانياً ،

فيكون النفي داخلاً على كلام فيه تقييد وكل كلام شأنه ذلك يكون النفي فيه متوجهاً الى القيد مع بقاء أصل الفعل لما ذكره الشيخ فيكون المعنى ان المبالغة في الاختصار لم تكن الخ وليس المقصود ذلك بل تنفي المبالغة في الاختصار هذا خلاصة كلام الشارح رح ، وفيه دفع لشكوك الناظرين في هذا المقام لمن له فطنة (قوله لم تكن للتقريب والتسهيل) فيه إشارة الى أن كليهما مفعول له لم ابالغ لعدم الفرق بينهما الا بأن التقريب اعتبر بالقياس الى التعاطي والتسهيل بالنسبة الى الفهم وليس متعلقين برتبته ولم ابالغ على ترتيب الف والنشر (قوله ان من حكم النفي) أي مقتضاه الاصل عند البلغاء فلا يرد انه قد يجيء النفي الداخلة على كلام فيه تقييد لنفي القيد والمقيد معا نحو ، على لاجب لا يهتدي بمناره فانه استعمال على خلاف الاصل ، ولهذا قال الشيخ وهذا مما لا شك فيه (قوله كان نفيًا للاجتماع) ، لفظ اجمعون تأكيد لمعنى الكل الا أن فيه معنى الاجتماع بحسب أصل الوضع فكان نفيًا للاجتماع بهذا الاعتبار ولذا قالت الحنفية ان الملائكة سجدوا لآدم مجتمعين لقوله تعالى (فسجد الملائكة كلهم أجمعون) على ما في البرزوى وغيره (قوله وتلويحاً) التلويح كناية

هو الفعل لا معنى النفي فما في الشارح انه يجب تأويل لم ابالغ بالفعل المثبت أي تركت المبالغة حتى لو لم يؤول لكان المعنى على نفي التعليل سقيم عليل اه فانه ان أراد بأن العامل في علة النفي الفعل المنفي لا من حيث نفيه لزم ما رده الشارح وان أراد من حيث النفي لزم تقييد غير المستقل والفرق بالنفي قبل التقييد وبعده لا يجدي وقوله الا ترى الخ قياس مع الفارق فان زيداً لم يتعلق باضرب من حيث نفيه بأن يكون له مدخل في النفي بل متعلق باضرب فقط على التقديرين والكلام ليس في القيود مطلقاً بل في القيود المتعلقة بالنفي من حيث النفي كالمفعول لاجله هنا والحال في نحو قولك ما كنت زيداً مسيناً له تريد مسيناً له بترك الكلام

(قول المحشي) فيكون النفي داخلاً على كلام فيه تقييد أي يلزم أن يكون القيد لمتعلق النفي حيث لم يصح تعلقه

بالنفي على الوجهين

(قول المحشي) وفيه دفع لشكوك الناظرين قد حققنا لك كلامه وبيننا تلك الشبه ووجه دفعها بالامر يد عليه لمن له فطنة

(قول المحشي) على لاجب الخ: اللاجب بالخاء المهملة الطريق الواضح فالمعنى ان هذا الطريق واضح لامراره فيهمته به

(قول المحشي) ولدفع هذا الخ : يعني ان قوله مما لا يشك فيه يفيد أن المراد بحكم النفي مقتضاه الاصل اذ لا يصح

نفي الشك مع ارادة مطلق الحكم سواء كان أصلياً أو طارئاً

(قول الشارح) وان يقع له خصوصاً أي لاله مع المقيد

(قول المحشي) لفظ اجمعون الخ : أي فهو تقييد بالنظر لما فيه من معنى الاجتماع وتأكد بالنظر لمعنى الكل وهذا

رد على الفري حيث قال انما يظهر على نسخة اجمعين لا اجمعون اذ لو كان اجمعون تقييداً لكان تأسيساً لا تأكيداً وما قيل

على ما ذكرنا وتعميضا ثالثا حيث وصف مؤلفه بأنه مختصر منقح سهل المأخذ أى لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما فى القسم الثالث (واضفت الى ذلك) المذكور من القواعد وغيرها (فوائد عشرت) أى اطلعت (فى بعض كتب القوم عليها) أى على الفوائد (وزوائد لم اظفر) أى لم افز (فى كلام احد) من القوم (بالتصريح بها) أى بالزوائد (ولا الاشارة اليها) بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها يعنى لم يتعرضوا لها لانفيا ولا اثباتا كـ بعض اعتراضاته على المفتاح وغيره، ولقد اعجب فى جعل ملقطات كتب الأئمة فوائد ومختصرات خاطره زوائد (وسميته تلخيص المفتاح وانا أسأل الله تعالى)

تكون الوسائط فيه كثيرة من لوح اذا أشار من بعد (قوله على ما ذكرنا) ، بقوله لا ما يستغنى عنه ليكون حشوا (قوله وتعميضا) التعريض ، كناية مسوقة لموصوف غير المذكور من عرض اذا أمال الكلام الى جانب (قوله ولقد أعجب) أى أتى بأمر عجيب ، يحتمل الوجهين المدح

ان ذكر اجمعون بعد كلهم فى الآية يعين معنى الاجتماع فى اجمعون بخلاف ما هنا ففيه ان العدول عن كلهم لاجمعون يفيد ان المعنى الاصلى منظور اليه ايضا

(قول المحشى) يكون الوسائط فيها كثيرة كما هنا فانه انتقل من الاشتمال على ما يحتاج اليه الى عدم الاشتمال على ما يستغنى عنه وانتقل منه الى انه منقح. ومنه الى ان القسم الثالث غير منقح

(قول المحشى) بقوله لا ما يستغنى عنه يقتضى ان قوله وتلويحاً اي ببعض ذلك ثانياً وهو الوصف بالحشو فقط دون التطويل لانه ليس لفائدة وقد تقدم للمحشى ان قوله لا ما يستغنى عنه اشارة الى ان ما فى القسم الثالث حشو من الامثلة والشواهد دون التعقيد ايضا وما قيل انه صرح بقوله غير مصون الخ ولوح بقوله قابلا للاختصار الخ ففيه ان قابلا للاختصار ليس فيه وسائط فضلا عن كثرتها

(قول المحشى) كناية الخ كما يقال فى التعريض بمن يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفي الاسلام عن المؤذى وهو غير مذكور هذا وبين التلويح والتعريض على ما قاله عموم وخصوص وجهى يجتمعان فى كناية لموصوف غير مذكور كثرت وسائطها وينفرد التلويح فى كناية كثرت وسائطها المذكور والتعريض فى كناية لغير مذكور قلت وسائطها كما هنا وهذا مختار السكاكي ومختار الزعفراني ان مدلولها واحد ولم يحمل المحشى الشارح عليه لانه لا كبير فائدة فى تغيير العبارة وان حمله عليه الفنري

(قول الشارح) بأنه مختصر اخذه من قوله الفت مختصرا وقوله ولم أبالغ وقوله منقح مأخوذ من قوله وتهذيبه وسكت عن التحقيق لانه لم يذم المفتاح بتركه أولا فاقيل ان التحقيق راجع اليه أيضاً وهم وقوله سهل المأخذ مأخوذ من قوله تقريرا لتعاطيه وطلبا الخ وقوله لا تطويل فيه لف ونشر مرتب

(قول الشارح) أى المذكور من القواعد وغيرها أوله بالمفرد لافراد اسم الاشارة ولم يرجعه الى المختصر لاقضاءه أن المضاف ليس منه

(قول المحشى) ويحتمل الوجهين المدح أى بالمبالغة فى كمالها حيث جعلها زوائد فى الفضل على فوائد القوم والذم

لا يعرف لتقديم المسند اليه هنا جهة حسن اذلا مقتضى للتخصيص ولا للتقوى ،

والذم (قوله لا يعرف الخ) ، يعني أن تقديم المسند اليه على المسند الفعلي ، اذا لم يل حرف النفي قد يأتي للتخصيص وقد يأتي للتقوى على ما سيجي ، وههنا ، لا يعرف شيء منهما وجه حسن اذلا حسن في قصر السؤال عليه ، بل الشركة في السؤال أحسن ليكون أقرب الى الاجابة لاجتماع القلوب وابعد عن التحجر في البداء ، ولا في تأكيد اسناد السؤال اليه ، اذ لا انكار ولا تردد فيه للسامع ، قلت التأكيد ههنا لاظهار الرغبة في المسؤول كما في قوله تعالى (انا معكم)

حيث جعلها تواضعاً منه زوائد مستغنى عنها كذا في الاطول

(قول المحشي) يعني ان تقديم المسند اليه الخ أتى بالعناية لعدم تصريح الشارح بالمانع من التقديم وان اخذ من المقام وهو كونه على المسند الفعلي فان تقديم المسند اليه لاعليه يكفي فيه انه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه بخلافه عليه فانه يكون هناك مقتضى للعدول عنه فان كون المسند في الجملة الفعلية هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول لما حققه الشارح فيما سيأتي من أن الفعل موضوع للحدث المقيد بالنسبة المخصوصة فلوحظ أولاً الحدث وبواسطته لوحظ النسبة وبواسطة ملاحظة النسبة ينتقل الذهن الى ملاحظة الفاعل فملاحظة الفاعل مسبوق بملاحظة الفعل فالفعل مقدم فاذا قدم المسند اليه مع المسند الفعلي حقق اراد المسند بعده متحملاً لضميره ان ذكره كان توطية وتقدمة اذ لو كان المقصود مجرد الاعلام بالنسبة كفي قام زيد مثلاً ولا حاجة لزيد قام ولغفلة العصام عن المقام قال انه يكفي أن تقديمه هو الاصل فأراد المحشي الرد عليه

(قول المحشي) اذا لم يل حرف النفي أما اذا وليه فلا يكون الا للتخصيص كما سيأتي

(قول المحشي) ولا يعرف شيء منهما وجه حسن فني الشارح وجه الحسن عن التقديم لا تنافاه عما يكون التقديم له (قول المحشي) بل الشركة في السؤال حسن لم يقل أحسن لثلاث ثبوت الحسن للقصر وقد نفاه والمراد بالشركة في السؤال هو أن يحصل منه ومن غيره فان هذا هو المستفاد نفيه من تقديم المسند اليه لا الاتيان بلفظ يدل على أن السائل هو وغيره اذ لا يناسبه قوله ليكون أقرب الى الاجابة الخ وقوله وابعد عن التحجر أي المأخوذ من نفي السؤال عن الغير ولا في تأكيد اسناد السؤال اليه اذ لا انكار الخ فيفيد أن فائدة التقوى هي رد الانكار أو التردد وسيأتي تصريح المحشي والعصام في أطوله بذلك فانكاره مكابرة ثم ان تأكيد اسناد السؤال بتكرير الاسناد لان المبتدأ يستدعي مسنداً اليه فاذا جاء بعده ما يصلح أن يسند اليه صرفه اليه فاذا كان متحملاً لضميره صرفه الضمير اليه ثانياً ثم ينشأ من التكرير التقوي للحكم بمعنى الثبوت (قول المحشي) اذلا انكار ولا تردد فيه للسامع لانه ان كان انشأ فدلوه يحصل به بلا احتمال وان كان خبراً فالمقام أعدل شاهد على صدقه

(قول المحشي) قلت التأكيد الخ يعني ان فائدة التقوى ليست قاصرة على رد الانكار والتردد الا اذا كان التأكيد لبيان حال المخاطب اما اذا كان لبيان حال المتكلم فقد يكون لاظهار الرغبة في الشيء كما في قوله تعالى انا معكم وقوله تعالى حكاية عن المؤمنين ربنا انا آمناء في شرح الكشف للعلامة التوكيد يكون لبيان حال المخاطب تارة وأخرى يكون لبيان حال المتكلم والخبر اما يورده المتكلم لنفسه أو لمخاطبه فان أورده للمخاطب فلا بد من أن يقصد به فائدة الخبر أو لازمها وتأكيده حينئذ لنفي الانكار أو الشك وان أورده لنفسه لا يلزمه احدى الفائدتين فيقصد به معان آخر اه فقولهم ان لم

فكانه قصد جعل الواو للحال فأتى بالجملة الاسمية (من فضله)

ولاستبعاد السؤال ولذا علمه بقوله انه ولى ذلك الانتفاع به مثل الانتفاع باصله لا لرد الانكار والتردد قال صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى (الله نزل أحسن الحديث) في إيقاع اسم الله مبتدأ وبناء نزل عليه، تأكيد لاسناده الى الله وأنه من عنده (قوله فكانه الخ) يعني، قصد ان يجعل الجملة حالا لتفيد مقارنة السؤال لجميع ما تقدم من التأليف والترتيب والاضافة والتسمية ولا يحصل هذا المعنى صريحا، الا بايراد الجملة الاسمية مع الواو، اذ لو اورد الفعلية بدون الواو كانت ظاهرة في الاستئناف ولو اورد مع الواو، كانت ظاهرة في العطف لكن هذا لا يدفع الاعتراض المذكور من أن التقديم، لا يكون الا لاحد الامرين ولا حسن شئ منهما هنا الا ان يقال

يل المسند اليه المقدم حرف النفي فقد يأتي للتخصيص رداً على المخاطب وقد يأتي للقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع دفعا لانكاره أو ترده انما هو في الخبر الماتى للمخاطب لا فيما يورده المتكلم لنفسه ولذا قال السكاكي ومرجع كون الخبر مفيداً للمخاطب الى فائدة الخبر أو لازمها فقيده بقوله للمخاطب تنبيها على هذا وهو مستنبط من الكشف أيضاً (قول المحشي) ولاستبعاد السؤال لان المسؤل بعيد اذ هو النفع المشابه لنفع أصله فناسب تقويته يدل على استبعاده اثباته في التعليل بلفظ ذلك الموضوع البعيد

(قول المحشي) فيه تأكيد لاسناده أي بالاسناد الى الضمير ثانياً فيفيد تأكيد مضمونه ولذا عطف عليه قوله وانه من عنده في الكشف عن ابن مسعود رضي الله عنه أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ملوا ملة فقالوا حدثنا فترأت أي حصلت لهم سامة فطلبوا منه صلى الله عليه وسلم أن يصاحبهم ليرتاحوا بحديثه فترأت الآية ارشادا لهم الى ما ينزيل ملهم وهو تلاوة القرآن واستماعه منه صلى الله عليه وسلم غضا طرياً فسوق عبارة الكشف استدلال على أن فائدة التأكيد لا تنحصر فيما ذكر بل تكون شيئاً آخر كإظهار محبة سماع القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم

(قول المحشي) قصد أن يجعل الجملة حالا وحينئذ يجب ان يكون المراد بارسال الخبر لا الانشاء لان الجملة التي خبرها انشاء انشائية كما نص عليه المحشي في حواشي العقائد والانشاء لا يقع حالا (قول المحشي) الا بايراد الجملة الاسمية لأن الواو حينئذ لا تكون ظاهرة في العطف لاختلاف المتعاطفين اسمية وفعلية ولا في الاستئناف لقلة

(قول المحشي) اذ لو اوردت الفعلية الخ ومثلها الاسمية بدون الواو

(قول المحشي) كانت ظاهرة في العطف لتناسب المتعاطفين فعلية والاختلاف ما ضوية ومضارعية لا يضر اذا كان لغرض وهو هنا قصد الاستمرار التجددى بواسطة المقام

(قول المحشي) لا يكون الا لاحد الامرين لما سيأتي في الشارح والحواشي ان المسند لا يكون جملة الا للتقوى أو التخصيص أو كونه سلبيا واسميها وفعليتها لقصد الثبوت أو التجدد فاذا كانت اسمية الخبر فيها جملة فعلية لزم ان تكون لاحد الامور الثلاثة مع افادة التجدد فقط على ما قاله الشارح فيما سيأتي او مع افادة الاسمية من حيث انها اسمية الثبوت بمعنى الحصول الغير المتناهي للتجدد وافادة الجملة الصغرى التجدد على ما اختاره المحشي فيما سيأتي ايضا فما قيل ان جواب الشارح يتم لان التقديم حاصل غير مقصود وانما لزم من قصد جعل الجملة حالا للاغراض المتقدمة ليس بشئ

حال من (أن ينفع به) أي بهذا المختصر (كما نفع بأصله) وهو المفتاح أو القسم الثالث منه (أنه) أي الله تعالى (ولي ذلك) النفع (وهو حسبي) أي محسبي وكافي لا أسأل غيره فعلى هذا كان الانسب أن يقول والله تعالى أسأل بتقديم المفعول (ونعم الوكيل) عطف

أنه من تمة الاعتراض بيان لمنشأ اختياره الجملة الاسمية (قوله حال من أن ينفع به) لكونه مفعولاً ثانياً لا سأل وليس من فضله من معمولاته حتى يمتنع تقديمه عليه (قوله أنه ولي ذلك) علة لقوله أسأل يعني أنه متولى ذلك النفع فله أن يتصرف فيه كيف يشاء (قوله كان الانسب الخ) لتكون الجملتان علتين للحكمين المستفادين من الله أسأل وإنما قال الانسب لأن ذلك إنما هو على تقدير عطفه على أنه ولي ذلك ، كما هو الظاهر ، ويجوز أن يكون معطوفاً على أنا أسأل أو جملة مستأنفة لجرد الشاء (قوله عطف)

(قول المحشي) أنه من تمة الاعتراض يعني أنه قصد جعل الجملة حالا فوقع منه التقديم الذي لا وجه له فليس المراد منه الجواب عن المصنف بل بيان منشأ غلطه

(قول الشارح) فيه نظر لحصوله الخ أي بناء على أنه لا فرق بين الاسمية التي خبرها فعل وبين الفعلية في دلالتها على التجدد فقط والاستمرار يكون من المضارع بمعونة المقام قال المحشي فيما سيأتي إن شاء الله تعالى إن الاستمرار لم يقصد من المضارع بل المضارع أفاد التجدد والحدوث واسمية الجملة دلت على الدوام إلا أنه لما كان الخبر فعلاً أفادت الاستمرار التجديدي والحق أحق بالاتباع انتهى ولعل مراده أن الاسمية تدل على الثبوت فإذا انضم إليه التجدد كان المدلول هو الاستمرار إذ لا فرق بين الثبوت على وجه التجدد والاستمرار التجديدي

(قول الشارح) فيه نظر لحصوله من المضارع يفيد أنه لو لم يحصل إلا من الاسمية التي خبرها مضارعية لكفى في دفع الاعتراض وليس كذلك فلعل الشارح اقتصر عليه لكفايته في المنع

(قول المحشي) لكونه مفعولاً ثانياً الخ أي إنما كان حالاً من أن ينفع مع تقدمه عليه لكون أن ينفع معمولاً لا سأل فيكون أسأل هو العامل في الحال لأنه العامل في صاحبها وليس من فضله معمولاً لينفع حتى يمتنع تقدمه على الموصول الخرفي (قول المحشي) للحكمين أي النبي والاثبات المستفادين من الحصر كأنه قال أسأل الله لأنه ولي ذلك ولا أسأل غيره لأنه الكافي لا غيره أما على ما صنعه المصنف فليس في المعامل ما يصلح وهو حسبي أن يكون تعليلاً لعدم الحصر فيه

(قول المحشي) كما هو الظاهر فيكون وجه الانسبية الجري على الظاهر ووجه الظهور كونه عقبه

(قول المحشي) ويجوز أن يكون معطوفاً على أنا أسأل فيكون جملة خبرية ولم يجوز كون الواو للحال لأن الأصل العطف كما سيقول وعلى هذا يكون نعم الوكيل خبراً وقوله أو جملة مستأنفة الخ أي والواو اعتراضية وعلى هذا يكون نعم الوكيل انشأً وإنما جوز الاعتراض في وهو حسبي دون نعم الوكيل مع أن وهو حسبي آخر الكلام أيضاً إذ ليس في أثناء كلام ولا بين كلامين متصلين معنى لأن له نكتة جزيلة لا يمكن مع العطف وهي انشاء المدح بأنه كاف في كل الأمور فانه لو كان معطوفاً على أنا أسأل كان المقصود أنه كاف في التأليف والترتيب والاضافة والتسمية لأنه عند العطف على الحال يكون حالاً والحال قيد في عاملها بخلافه عند الانشاء وذلك كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى ثم اتخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون إن قوله تعالى وأنتم ظالمون إن كان حالاً كان المعنى عبدتم العجل وأنتم واضعون العبادة في غير موضعها

اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد

لأنه الاصل في الواو وعدم صحة الانشائية للحال وتقييد السؤال بها والاعتراض لكونه في آخر الكلام ، وعدم تضمينه نكتة جزيلة (قوله اما على جملة الخ) انما انحصر في هذين لأن المذكور ثلاث جمل لا يصح العطف على الأولى منها ، لعدم الجامع وكونها حالاً ولا على الثانية لأنها معلة ،

فيكون قيداً للعبادة لأن الحال قيد للعامل وان كان اعتراضاً كان معناه وأنتم قوم عادتمكم الظلم فلم يقيد ظلمهم بكونه في العبادة بل مطلقاً اه بخلاف نعم الوكيل فانه لو جعل معطوفاً على هو حسبي كان هو حسبي لانشاء المدح وواوه اعتراضية فيكون نعم الوكيل لانشاء تفويض الأمور كلها اليه مع بقاء العطف الذي هو الأصل فلا نكتة لترك العطف لأن المؤدي على الاعتراض والعطف واحد هذا وقد عرفت أنه عند عطف هو حسبي على اسأل يكون خبراً اذ لا مانع من خبرته فيكون الجامع وهو الاتحاد في الخبرية موجوداً

(قول المحشي) لأنه الأصل في الواو أي ليست الواو في ونعم الوكيل للحال بأن يكون متعلقاً باسأل من أول الأمر لا عطفاً على هو حسبي بل للعطف لأنه الأصل في الواو سواء كان المعطوف خبرياً أو انشائياً فلا يمدل عنه الالذاع ولذا لم يجز في ما مر أن يكون واو وهو حسبي للحال بل جعله للعطف على اسأل ولعدم صحة الانشائية فيما هنا للحال لأنها تكون حالاً من فاعل اسأل فتكون قيداً في عاملة وهي لا تصلح للتقييد لأن القيد أتى به ليعرف المخاطب المقيد به بضمونه فوجب أن يكون معلوماً له حصوله قبل ذكر الدال عليه والانشاء انما يحصل مدلوله به فانه معنى عارض للمتكلم لا تقرر له في نفسه وما لا تقرر له في نفسه لا تقرر له لغيره

(قول المحشي) وعدم تضمينه نكتة جزيلة أي زيادة على ما يفيد الأصل وهو العطف وقد عرفت أنه عند العطف يمكن أن تقاد نكتة الاعتراض وهي انشاء المدح بالوكالة المطلقة بأن يكون معطوفاً على هو حسبي وهو حسبي جملة انشائية وواوها للاعتراض لنكتة انشاء المدح بأنه كاف على الاطلاق التي لا تمكن عند عطفه على أنا أسأل وما قيل ان نكتة الاعتراض الايغال في المدح وتأكيد السؤال نحو وهم مهتدون في قوله تعالى اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون وأيضا هو تذييل لحسبي أي تعقيب الجملة بجملة تتضمن معناها لأن من معناه فأكتفى به وأتوكل عليه ومن معنى نعم الوكيل نعم الكافي فكأنه قيل هو وكيلى ونعم الوكيل منشؤه سوء الفهم والفرح بالاعتراض لأن الايغال والتذييل يكونان مع العطف الذي هو الأصل كما سيأتي فلا حاجة للاعتراض ولا نكتة له أصلاً

(قول المحشي) لعدم الجامع أي التوافق انشاء وخبراً كما يفيد كلامه في حاشية العقائد بخلاف وهو حسبي فهو خبر يصح عطفه عليها وكونها أي الأولى حالاً والانشاء لا يقع حالاً لما تقدم فلا يصح عطفه على الحال بخلاف وهو حسبي فانه خبر يصح عطفه عليه ويكون حالاً وما قيل انه على ما صنعه الشارح الاختلاف بالخبرية والانشائية ثابت وهم لأن مراد الشارح انه لا بد من التأويل وكذا ما قيل انه تقدم له تجوز عطف هو حسبي على اسأل فيكون حالاً وحينئذ يلزم عند عطف نعم الوكيل على هو حسبي أن يكون حالاً مع كونه انشاءً فانه غفلة عما سبقت الإشارة اليه من انه عند عطف نعم الوكيل على هو حسبي حينئذ يكون نعم الوكيل مؤولاً بالخبر والكلام هنا بالنظر لكونه انشائياً وهو مع الانشائية لا يصلح حالاً وان صلح أن يكون معطوفاً على هو حسبي ويكون هو حسبي مؤولاً بالانشاء فتدبر

فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي أي وهو نعم الوكيل
وحينئذ فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل

وهذه الجملة لا تصلح للتعليل، فتعين الثالثة فاما على تمامها أو على جزئها (قوله فيكون من باب عطف الجملة الخ) وهو
مختلف فيه فمنهم من جوز عطف الفعلية على الاسمية والعكس ومنهم من منع ذلك وكذا عطف الانشاء على الاخبار منعه
اليانيون وجهور النحاة وجوزه الصغار كما فصله في معنى اللبيب فلا بد في جوازه عند الجمهور من تأويل احدى الجملتين
فاما أن يقال ، المعطوف عليه أيضاً انشاء معنى لأن المقصود انشاء المدح بأنه كاف ، والواو اعتراضية أو يقال المعطوف

(قول المحشي) وهذه الجملة لا تصلح للتعليل لأنها انشائية والانشاء مدلوله من حيث انه انشائي معنى عارض للتركيب
لا تقرر له في نفسه فلا يكون منقراً لغيره حتى يكون علة له وما قيل ان التعليل بالانشاء سائغ كسأل الله انه نعم الوكيل
وفي الحديث أعوذ بك من الخيانة فانها بنست البطانة فان أراد انه تعليل بلا تأويل فوهم لما حققه الفاضل المحشي فيما
سيأتي من ان الكلام الانشائي مدلوله ليس بثابت أي منقرر في نفسه أي مع قطع النظر عن المتكلم لأنه معنى عارض
له في كل ما لا يكون له تقرر في نفسه لا يكون منقراً لغيره حتى يكون علة له فان النفي الصرف لا يكون علة لشيء فان
قلت له تقرر في نفس المتكلم فيمكن التعليل به قلت الكلام في ان المعنى الانشائي لا يمكن التعليل به لا انه بعد ثبوته
في نفس المتكلم وحصوله له لا يمكن التعليل به فلا يقال سيهان زيد لأني طالب لضربه وان أراد انه تعليل بتأويل قلنا
الكلام الآن فيما قبل التأويل وبعد التأويل قول يمتنع أن يكون ما هنا علة أيضاً لفساد التأويل بالخبر هنا كما سيأتي
(قول المحشي) فتعين الثالثة فاما أن تكون خبرية والتأويل في الثانية واما أن تبقى الثانية على انشائيتها والتأويل في
الأولى بنقلها من الخبر للانشاء وهذا التعين مبني على تعين كون واو نعم الوكيل للمعطوف وقد سبق بيانه فليتأمل في هذا
المقام فانه وقع فيه خبط فاحش

(قول المحشي) المعطوف عليه أيضاً انشائية هذا لا يدفع عطف الفعلية على الاسمية فيفيد ان الجمهور لا يمنعونه أو
ان المراد مع تقدير هو مقدماً

(قول المحشي) والواو اعتراضية في نسخة أو بدل الواو وهو تحريف مضر لأنه يكون المعنى أو يقال الواو في ونعم
الوكيل اعتراضية وهو خروج عن المطلوب من تصحيح المعطوف بتأويل احدى الجملتين على ان كلامه الآن في تأويل
الأولى ويصرح بأنه الواو لا أو كلامه في حاشية العقائد حيث قال في جواب سؤال قدمه أقول والله الهادي ليس معطوفاً
على جملة فحاولت بل هو جملة دعائية والواو فيه اعتراضية وقد عرفت وجه جواز الاعتراض بجملة هو حسبي دون نعم
الوكيل فتدبر كل التدبر واعلم ان جعل المعطوف عليه هنا انشائية مبني على خلاف الظاهر لأن الظاهر كما تقدم انه تعليل
فلو جعل رد الشارح لهذا المعطوف هنا مبنياً على ما هو الظاهر لم يمكن الجواب عن هذا الاعتراض لأنه لا يمكن أن يكون
التعليل انشاءاً والتأويل بمقول في حقه نعم الوكيل باطل أيضاً كما سيجي وبالنظر لهذا قال المحشي في حواشي العقائد انه
لا يمكن جعل وهو حسبي في عبارة التخصيص انشاء أي بناء على ما هو الظاهر من أنه تعليل ولم يجيبوا عن المصنف بأنه من
عطف حاصل مضمون احدى الجملتين على حاصل مضمون الأخرى من غير نظر الى اللفظ ولا اختلاف خبرية وانشائية
بين الحاصلين لأن الانشاء والخبر من عوارض الألفاظ لأنه لا يقول به على ما نص عليه الشارح في الفصل والوصل

مؤول بهو مقول في حقه نعم الوكيل فتكون خبرية متعلق خبرها انشاء (قوله ثم عطف الجملة) مبتداً خبره الجملة الشرطية والواو زائدة لزيادة الربط كما في لا بد وان يكون والجزء محذوف ، تدل عليه الجملة الاستدراكية أي عطف الجملة على المفرد وهنا وان صح باعتبار كذا لا يصح مطلقاً لكونه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار ، فلا بد من التأويل

(قول المحشي) مؤول بهو مقول في حقه نعم الوكيل قال في حواشي العقائد لا يخفى عليك انه بعد تقدير المبتدا لو لم يؤول نعم الوكيل بمقول في حقه ذلك تكون الجملة أيضاً انشائية إذ الجملة الاسمية التي خبرها انشاء انشائية كما ان التي خبرها فعل فعلية بحسب المعنى كيف لا ولا فرق بين نعم الرجل زيد ونعم الرجل في أن مدلول كل منهما نسبة غير محتملة للصدق والكذب انتهى وتحقيقه ان الخبرية والانشائية تابعة لكون الكلام حكاية عن غيره أولاً فان كان الاول فخير والا فانشاء والحكاية لا بد أن تكون حكاية عن شيء ثابت مغاير لها ولو اعتباراً ومدلول الانشاء ليس بثابت أي منقرر في نفسه بقطع النظر عن المتكلم بل هو معنى عارض له فكيف يكون مدلوله ثابتاً للمبتدا حتى يكون هو حكاية عنه فما قيل ان مدلول زيد نعم الرجل نسبة كون زيد ممدوحاً اليه وليس تحقق هذه النسبة متوقفاً على النطق بزيد نعم الرجل بل هو لحكايتها كلام لم يصدر عن روية إذ مدلول زيد نعم الرجل هو الحكم على زيد والاسناد له والاسناد أعم من الثبوت فانه متحقق في قولك اضرب زيداً من غير حصول طالب الضرب للمخاطب وكيف يكون المدلول تلك النسبة واحد طرفيها هو المعنى الانشائي العارض وسيأتي تحقيق هذا المقام في كلام الشارح والحاشية في بحث التقوى وقد بقي لهذا القائل أو هام بناها على ما تقدم له رأينا الاعراض عنها خيراً من التعرض لها ولعل عذر هذا القائل أنه رأى ما في السمرقندي من الفرق بين أين زيد وزيد نعم الرجل حيث قال ان الاستفهام في الأولى دخل على النسبة فكانت انشائية وأما الثانية فوقعت الانشائية فيها خبراً فلا تقاس هذه بهذه وقد عرفت الحق فتأمل

(قول الشارح) فيكون من عطف الجملة الفعلية يقتضى أن كلامه انما هو في عطف نعم الوكيل بدون تقدير هو اولاً فقوله والخصوص محذوف أي يقدر متأخراً ويكون خبر مبتدا محذوف على قول اما لو قدر مقدماً فلا خلاف في كونه مبتدا خبره نعم الوكيل فتكون اسمية وكذا لو قدر مؤخراً وهو مبتدا خبره ما قبله لكن لا يتم عند من يجعله خبر مبتدا محذوف حينئذ وحينئذ فليس مراده رد هذا العطف بل بيان طريق صحته وهو أن يقدر للخصوص مقدماً فيكون مبتدا خبره نعم الوكيل والجملة انشائية عطفت على مثلها بأن تؤول الأولى بالانشائية ولزوم أن يكون الخبر انشاء لا يضر لانه مختار الشارح كما سيأتي في بحث التقوى وسيأتي للمحشي اختياره أيضاً ورد ما للسيد

(قول الشارح) وحينئذ للخصوص هو الضمير المتقدم ويتعين حينئذ الابتدائية والعطف واقع بين جزئي الخبر (قول المحشي) يدل عليه الجملة الاستدراكية لانه لما استدرك على الصحة علم منه انه لا يصح مطلقاً أي من كل وجه حتى من جهة الانشائية والخبرية وقوله لكونه في الحقيقة بيان لانه بعد تقدير الجواب يكون الاستدراك تعليلاً فالاستدراك انما هو على الشرط قبل تقدير الجواب وما صنعه المحشي أولى مما نقله الفنري عن الشريف لاستدعائه تقدير شيء مستغنى عنه (قول المحشي) فلا بد من التأويل عند الجمهور يعني ان هذا هو مراد الشارح فيكون مراده بيان طريق صحة التركيب كما سينقله عنه فاندفع اعتراض السيد رحمه الله بأن الشارح استصعبه والامر هين ثم ان التأويل على هذا اما بجعل حسبي

باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالتقوا الصباح وجعل الليل سكناً على رأى لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا أو ان الشروع ،

عند الجمهور والقول بجوازه فيما له محل من الاعراب بدون التأويل عند جمهورهم ممنوع لا بد له من شاهد وهذا معنى ما نقل عنه ان هذا تحقيق لوجه العطف وتبيين لطريق التركيب لا اعتراض انتهى ويؤيده انه لم يحكم بطلان العطف في شيء من الاحتمالين، وانه اختار هذه العبارة في خطبة شرح العقائد النسفية وغيره (قوله باعتبار تضمن الخ)، اشارة الى عدم جواز هذا العطف بدون اعتبار التضمن نص عليه في الرضى والتسهيل حيث قال لا يجوز عطف الجملة على المفرد بشرط أن يتجانسا بالتأويل (قوله على رأي) وهو أن يكون جعل معطوفاً على فالتق وهو احتراز عن قول من جعله حالاً بتقدير قد أو معطوفاً على جملة فالتق بتقدير هو، بناء على عدم تجويز عطف الجملة على المفرد، وبما حررنا اندفع الاعتراضات الموردة ههنا بالكيفية فتدبر، ثم ان تقدير مقول في حقه ليس بصحيح لأنه يستلزم أن لا تكون أفعال المدح والذم مستعملة في معناها الحقيقي أعني انشاء المدح أو الذم العام،

وحده انشاء أو بتقدير مقول في المعطوف ثم ان مراد الشارح انه لا بد من التأويل مع كون المعطوف نعم الوكيل فان اعتراض الشارح انما هو في عطف نعم الوكيل وبعد تقدير مقول كما صنع السيد لا يكون هو المعطوف تدبر (قول السيد قدس سره) وسيأتيك انه الحق يريد أن خبر المبتدأ لا يكون انشاء فلا بد من تقدير مقول الخ وسيأتي ان الحق عند الشارح والمخشي خلافه لان مدار خبر المبتدأ على الاستناد وهو أعم من الثبوت وأما الثبوت بمعنى الوقوع أو النسبة للملكية فانما يجب في الخبر الذي هو جزء القضية دون مطلق الخبر (قول المخشي) واقول الخ: رد لاعتراض السيد بقوله وأما قوله لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار فجوابه الخ وحاصل ما أراده السيد ان الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات لان نسبها ليست مقصودة بالذات فلا تنفك الى اختلافها بالانشائية والاعبارية بل الجمل حينئذ في حكم المفردات التي وقعت موقعها فيجوز عطف بعضها على بعض كالمفردات

(قول المحشي) وانه اختار هذه العبارة الخ: لكن قد عرفت الفرق بين الموضوعين
(قول المحشي) اشارة الى عدم جواز هذا العطف بدون اعتبار التضمنية نص عليه في الرضى والتسهيل والقول بجوازه
عند البيانين بدون اعتبار التضمنية لا بد له من شاهد ولم يثبت فما قيل ان الكلام في اصطلاح البيانين لا النحاة لا يفيد
شيئاً حتى يقل عن البيانين وهذا رد لقول السيد ولا حاجة الى اعتبار تضمنه الخ
(قول المحشي) بنا على عدم تجويزه عطف الجملة على المفرد أي ولومع التأويل مع تجويزه عطف الفعلية على الاسمية
(قول المحشي) وبما حررنا اندفع الاعتراضات الى آخره لعله من قوله عطف الى هنا وقد مرت الاشارة الى ذلك
(قول المحشي) ثم ان تقدير مقول الخ: يعنى ان التأويل الذي قصده الشارح في بيان طريق التركيب هو ان
يقدر مبتدا يخبر عنه بنعم الوكيل فتكون جملة انشائية معطوفة على جملة هو حسبي المؤولة بالانشاء ايضاً وخبر المبتدا عند
الشارح وجهور النحاة يصح أن يكون انشاء كما سيأتي تحقيقه في بحث القوى وأما السيد الشريف فانه يمنع وقوع خبر المبتدا
انشاء كما سيأتي هناك تابعا لابن الانباري والسكاكي متمسكا بما لا طائل تحته كما سيأتي بيانه للمحشي فلزمه في التأويل أن

في شيء من المواضع لأنه على هذا التقدير ، إخبار عن وقوع هذا القول في حقه ، ولأن مقولية القول المذكور فيه إنما تكون بطريق الحمل والإخبار عنه بنعم الوكيل ، فلا بد من تقدير مقول في حقه مرة أخرى ، ويلزم التقدير مرات غير متناهية (قال السيد قدس سره فجوابه أن ذلك جائز الخ) ، لم يوجد التصريح بالجواز في الكتب المتداولة بل في شرح التسهيل لابن مالك في بحث المفعول معه خلاف ذلك حيث قال لا يعطف جملة خبرية على استفهامية مع استقلال كل منهما ، يقدر وهو مقول في حقه نعم الوكيل كما أشار إليه بقوله وسيأتيك أنه الحق فتكون جملة خبرية عطفت على مثلها وحينئذ يقال عليه أن تقدير مقول الخ : ليس بصحيح لما ذكر

(قول المحشي) في شيء من المواضع أي التي هي مثل هذا الموضع في كون جملة نعم أو بئس خبراً عن غيرها أي بل يصير الإخبار بالمدح الخاص وهو أنه مقول في حقه نعم الوكيل وما قيل لأنسلم خروجها عن الإنشاء إذ المعنى وهو مقول مني في حقه هذا اللفظ على وجه انشائي به المدح فالإنشاء حاصل بهذا المقول فيه أنه توجيه للكلام بما لا يرضى به قائله إذ يصير خبر مبتدأ إنشاء ولا يرضى به السيد على أنه قد فات المدح العام تدبر

(قول المحشي) إخبار عن وقوع هذا القول فلا بد من تقدمه وهذا إن كان مقول في حقه مستعمل في معناه أما إن كان المراد منه أنه مستحق لأن يقال فيه ذلك فيكون إخباراً عن الاستحقاق ولا يلزم تقدم القول المذكور لكن إنشاء المدح أو الذم العام فأتى كل حال

(قول المحشي) ولأن مقولية القول المذكور فيه أي في حقه فهو متعلق بمقولية القول

(قول المحشي) إنما تكون بطريق الحمل والإخبار عنه أي بناء على مذهب من يجعل الخصوص مبتدأ تقدم أو تأخر وعبرة الشارح في شرح المفاتيح تقدير القول يأباه المعنى في كثير من المواضع سيما في باب المدح والذم فيمن يجعل الخصوص مبتدأ اه فاقيل تبعاً لبعض الحواشي لأنسلم أن المقولية لا تكون إلا بطريق الحمل والإخبار بل تكون بغيره كنعم الوكيل الله بناء على أن الخصوص خبر مبتدأ محذوف ليس بشيء لانه عند من يجعل الخصوص مبتدأ يلزم هذا المحذوف وهو كاف (قول المحشي) فلا بد من تقدير مقول في حقه مرة أخرى قد عرفت أن هذا إذا كان مقول مستعملاً في معناه أما لو كان معناه مستحق لأن يقال فيه فلا لكنه يلزم تعدد ذلك القول فيه وحينئذ ما معنى الاستحقاق

(قول المحشي) ويلزم التقدير مرات غير متناهية أي وعدم صدق هذا القول إذ لا يمكن أن يقال الله نعم الوكيل بلا تقدير (قول المحشي) لم يوجد التصريح بالجواز الخ : أي وإن كان له وجه وهو أن الجمل التي لها محل من الأعراب واقعة موقع المفردات لأن نسبها ليست مقصودة بالذات فلا تنفك إلى اختلافها خبرية وإنشائية بل هي في حكم المفردات التي وقعت موقعها فتوجيهه له في حواشي العقائد بهذا الوجه لا يمنع توقفه على النقل وإعلم أن مقنض هذا التوجيه مع تصحيح السيد به العطف أي عطف نعم الوكيل على حسبي الذي هو خبر المبتدأ اللازم له أن يكون نعم الوكيل خبراً عن المبتدأ أن يصح عند السيد زيد نعم الرجل لأن نعم الرجل له محل فيأتي فيه هذا التوجيه مع أنه يمنع ذلك إلا بالتأويل بمقول فيه نعم الرجل فلا بد أن يكون جوابه الثاني مبنياً على تسليم صحة خبرية الإنشاء فكانه يقول أن صح كون الإنشاء خبراً كما يقول به الشارح كان له محل ومتى كان له محل لا مانع من العطف ويدل على أن هذا مجازاة للشارح فقط قوله في الجواب الأول وسيأتيك أنه الحق ومثله يقال في قوله بعد فجوابه أن ذلك جائز الخ فهذا التوجيه وإن نفع في مثل مقول القول عند السيد

فبأن لا يجوز ذلك مع عدم الاستقلال أولى (قال السيد قدس سره نص عليه العلامة الخ) عبارة الكشف فان قلت على م عطف قوله تعالى ولا ترد الظالمين قلت ، على قوله « رب انهم عصوني » على حكاية كلام نوح بعد قال وبعد الواو النابتة عنه ، ومعناه قال رب انهم عصوني ، وقال ولا ترد الظالمين إلا ضلالاً أي قال هذين القولين وهما في محل النصب لانهما مفعولان قال كقولك قال زيد نودي للصلاة وصل في المسجد تحكي قوله معطوفاً أحدهما على صاحبه انتهى وهو دليل على أنه لا يجوز عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل من الاعراب لان ما قبل قوله تعالى ولا ترد الظالمين كهاجمل خبرية مقولة لقال معطوف بعضها على بعض قال الله تعالى (قال نوح رب انهم عصوني واتبعوا من لم يزده ماله وولده الا خساراً ومكرراً مكرراً وقالوا لا نذرن آلهتكم) الى قوله (ولا ترد الظالمين الا ضلالاً) فلو جوز عطف الانشاء على الاخبار لما تردد في عطف ولا ترد الظالمين ، بل جزم بعطفها على قوله تعالى عصوني كسائر الجمل السابقة فالسؤال عن عطفها والجواب بأنه معطوف على رب انهم عصوني لا عصوني ، بتقدير قال ليكون عطف الاخبار على الاخبار دليل على انه لا يجوز عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل من الاعراب وكذا في المثال المصنوع عطف بتقدير قال وأما قوله أي قال هذين القولين ،

لا ينفع عنده في خبر المبتدا لان الخبر لا بد أن يكون ثابتاً عنده للمبتدا والانشاء ليس كذلك فليتأمل

(قول المحشي) فبأن لا يجوز ذلك الخ أي فاقول بعدم جواز العطف مع عدم الاستقلال بأن يكون لها محل كما هنا أولى لان الخبر والانشاء متافيان كل المناقاة فلا يجوز الجمع بينهما بنحو الواو اذا لم يند نحو الواو التشريك في الاعراب بأن لم يكن للجملة الاولى محل فكيف يجوز اذا أفاد التشريك في الاعراب فانه حينئذ جمع حقيقي بخلاف الاول فانه صوري وقوله فبأن لا يجوز الخ يتعين انه من كلام شرح التسهيل والا فنع عطف الانشاء على الاخبار صرح به البيانيون وجمهور النحاة كما تقدم له فلا خصوصية لشرح التسهيل

(قول المحشي) على قوله رب انهم عصوني ان كان ضمير قوله راجعاً الى الله قدر مضاف والقول بمعنى المقول أي على حكاية مقوله تعالى رب الخ والحكاية هي قوله قال نوح وان رجع الى نوح عليه السلام لم يحتج اليه فيكون معنى قلت على قوله قلت على قال رب الخ وكلمة على بنائية أي بناءً على حكاية كلام نوح بعد قال وبعد الواو بأن يكون المقصود حكایتين لمحكين عطف احدي الحكایتين على الاخرى لاحكاية واحدة لمحكين عطف احدهما على الآخر للزوم عطف الانشاء على الاخبار حينئذ

(قول المحشي) ومعناه قال الخ لم يقل تقديره لان قال ليست مقدرة مع نيابة الواو عنها لان المقدر كالتأنيث وبعد ابرازه تكون الواو لمجرد العطف

(قول المحشي) وقال ولا ترد الخ : الواو في ولا ترد ليست في الكشف فلمعنا من زيادة الناصب لانها من الحكاية فهو واو العطف التي جعلها فيما سبق نائبة

(قول المحشي) وصل في المسجد أي وقال صل بدليل قوله تحكي قوله الخ :

(قول المحشي) بل جزم بعطفها على قوله تعالى عصوني ويصير التقدير انهم لا ترد الظالمين الا ضلالاً وغاية ما فيه انه اظهر في مقام الاخبار تنويعها عنهم بوصف الظلم وقوله والجواب بأنه معطوف على رب انهم عصوني أي على قال رب الخ (قول المحشي) بتقدير قال متعلق بأنه معطوف على رب انهم عصوني وقوله ليكون علة لتقدير قال

في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون لان المذكور فيه إما أن يكون

فهو اشارة الى أنه مقول آخر وليس داخلا في المقول الاول كالجمل السابقة وليس فيه دلالة على ان احد القولين معطوف على القول الآخر من غير تقدير وكذا قوله لانهما مفعولا قال، وقوله تحكي قوله معطوفا أحدهما على صاحبه لان المراد انهما كذلك في الظاهر قال السيد وكفالك حجة قاطعة قطعاً يليق بالخطايات، وهو الظهور فان كون الواو من المحكي يستلزم عطف الانشاء على الاخبار فيما لا محل له من الاعراب فيحتاج الى التأويل وعلى تقدير كونه من الحكاية يكون عطف احد القولين على الآخر اللذين في حكم المفردين من غير تكلف التأويل وفيه أنه انما يتم لو ثبت جواز عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل من الاعراب بشاهد ولم يثبت فعلي هذا التقدير أيضاً يحتاج الى التأويل بأنه معطوف بتقدير قال (قوله في المقصود)،

(قول المحشي) فهو اشارة الى أنه مقول آخر أي محكي بحكاية أخرى ولم يقل أي قال كذا وقال كذا لتلا يتكرر مع ما قبله وقوله لانهما مفعولا قال أي الذي عرفته وهو المذكور والنائب عنه الواو ولولم يلاحظ ذلك لكان الكل مفعولا واحداً فلا وجه للتنبيه

(قول المحشي) وقوله تحكي قوله مبتدا خبره محذوف أي لادلالة فيه لانه وان كان قوله تحكي قوله الى آخره يقتضي أن الحكاية واحدة والمحكي متعدد الا أن ذلك نظراً لظاهر فقط بدليل كلامه السابق ويحتمل أن قوله وقوله عطف على قوله لانهما الخ: والخبر كذا بناء على أن الظاهر من قال ما هو مذكور والتنبيه نظراً للاستقلال في الظاهر فتأمل ليندفع عنك ما قيل هنا (قال السيد) قدس سره فان هذه الواو من الحكاية دفع لتوهم أنه لم لا يجوز أن يكون مجموع الجملتين مقول قالوا بثبوت الواو بينهما بأن يكون المقول على سبيل الحكاية حسبنا الله ونعم الوكيل فلا يكون من عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل من الاعراب ووجه الدفع ان الواو من الحكاية أي من كلام الحاكي أي قالوا حسبنا الله نعم الوكيل ولا يجوز أن يكون من الكلام المحكي لانه لا يصح العطف حينئذ اذ يلزم عطف الانشاء على الاخبار فيما لا محل له من الاعراب الا بتأويل بعيد وهو أن يقال تقديره وقلنا نعم الوكيل ومثله لا يلتفت اليه لعدم انسياق ذهن اليه ولادلالة القرينة عليه مع أنه لا مناسبة بين مفهومي الجملتين على وجه يحسن العطف بالواو

(قال السيد) قدس سره وليس هذا الخ: أي حتى ينوهم أن الجواز المذكور فيما اذا كان بعد القول بناء على أن مقول القول المقصود لفظه والنسبة بين الاجزاء ليست مقصودة أصلاً بخلاف ما اذا كانتا خبرين للمبتدا مثلاً فان النسبة مقصودة قطعاً غاية الامر انها ليست مقصودة بالذات وذلك لان مصحح العطف هو أنه اذا كان للجملة محل من الاعراب يكون بمنزلة المفرد الذي وقعت في موقعه وهو مشترك في جميع المواد كالمثال المذكور

(قول المحشي) وهو الظهور المراد بالظهور أن لا يكون هناك تأويل كما سيأتي في قوله من غير تكلف التأويل ولم يحمل القطع على حقيقته لانه بعد تسليم كون الواو من الحكاية لا يدل على الجواز المذكور قطعاً لجواز أن يكون قالوا مقدراً في المعطوف بقرينة ذكره في المعطوف عليه فيكون من عطف الجملة الفعلية الخبرية على الجملة الفعلية الخبرية وأما ما قيل في نفي القطعية من أنه يجوز في الآية تقدير مبتدا والواو من المحكي ويكون مدخول الواو معطوفاً على ما قبله ويكون التقدير وقالوا حسبنا الله وهو نعم الوكيل ومن أنه يجوز أن لا يكون الواو من الحكاية بل من المحكي ونعم الوكيل عطف على حسبنا الذي هو خبر مقدم فيكون من عطف الجملة التي لها محل من الاعراب لانه خبر عطف على المفرد فعلى الاول يبطل أصل

من قبيل المقاصد في هذا الفن أولاً الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطا في تأدية المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقراء وقيل رتبته على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة لان الثاني ان توقف عليه المقصود مقدمة والاخاتمة والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما يتبين هناك ان شاء الله تعالى ولما انجز كلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة صار كل منها معهودا فعرفه تعريف العهد بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكر لها ولا اشارة اليها

أي في مقصود الكتاب ليخرج الخطبة (قوله من قبيل المقاصد) والشواهد والأمثلة والاعتراضات على المفتاح من مكملات المقاصد فلا يرد النقض على الحصر (قوله وعليه منع ظاهر) وهو منع انحصار ما لا يكون من المقاصد في المقدمة ومنع انحصار ما لا يكون الغرض منه الاحتراز في وجوه التحسين (قوله بالاستقراء) بأن يقال تتبعنا المذكور في الكتاب فلم نجد غيرها (قوله ولما انجز الخ) لأنه انجز في آخر المقدمة الى أن علم البلاغة وتوابعها منحصر في علم المعاني والبيان والبدع وانها فنون أي ضروب مختلفة

لأنه يكون من عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل وعلى الثاني لا يكون الواو من الحكاية فردود بأن معنى كونها قاطعة أنها ملازمة للخصم إذ لا يمكنه الاعتراف بهذين التوجيهين اذ لو اعترف بهما لم يكن لاعتراضه موقع لجريانهما في حسبي ونعم الوكيل قوله فعلى هذا التقدير أيضاً أي تقدير أنها من الحكاية (قول المحشي) أي مقصود الكتاب ليخرج الخ أي لا مقصود العلم والا لخرجت المقدمة أيضاً فاندفع ايراد الخطبة على الحصر وايراد أن المقدمة ليست من مقصود العلم

(قول الشارح) في تأدية المراد أي من حيث مطابقة مقتضى الحال فوضع المعاني اللفظ العربي من حيث افادته المعاني الثواني كما نص عليه المحشي فيما سيأتي والعلامة في شرح المفتاح وهذه المعاني الثواني منها ما هو مقصود أصلي يستعمل اللفظ فيه ومنها ما هو مستتبع لم يستعمل فيه اللفظ كالاختصار وتطهير اللسان وضيق المقام في مكان الحذف

(قول الشارح عن التعقيد المعنوي وهو بايراد اللوازم البعيدة التي يعسر الانتقال منها الى المراد فهو انما يحتز به عن الخطا في كيفية التأدية لا في نفس التأدية فوضع البيان اللفظ العربي من حيث كيفية الدلالة على المعنى المراد كما نص عليه العلامة في شرح المفتاح فان قلت كون اللفظ كناية أو حقيقة أو مجازاً أحوال للفظ قد يقتضيها الحال كما نص عليه الشارح أول المعاني وليس مجزئاً عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني تقتضي ايراد تشبيه أو استعارة أو كناية أو نحو ذلك ولا في علم المعاني أيضاً مع ان الشارح في شرح المفتاح قال بعد كلام طويل وبالجملة فقصد المعاني الى أن يكون نظم الكلام بعد صحة اعرابه وهيئات مفرداته في الدلالة على المعنى المراد كما ينبغي ونظر البيان في أن تكون تلك الدلالة فيما يناسب المقام من الوضوح والخفاء كما ينبغي انتهى قلت المستفاد من كلام الشيخ عبد القاهر ان كفيات الدلالة لم يجعلوها من مقتضى الحال المذكور في علم المعاني لأن البلاغة من صفات المعنى وكفيات الدلالة انما تعتبر لاداء المعنى وان زاد الكلام حسناً بمطابقة الكيفيات لمقتضى الحال هذا ما تيسر لي مع

لأن الأول ما يحتز به عن الخطأ في تأدية المراد والثاني ما يحتز به عن التعقيد المعنوي والثالث ما يعرف به وجوه التحسين ومعلوم مما تقدم من قوله فلما كان علم البلاغة وتوابعها إلى قوله الفت مختصراً الخ ، أن مقصود الكتاب منحصر في علم البلاغة وتوابعها فحصل لنا مقدمتان مقصود الكتاب منحصر في علم البلاغة وتوابعها وعلم البلاغة وتوابعها منحصر في علوم ثلاثة هي فنون ثلاثة ينتج أن مقصود الكتاب منحصر في الفنون الثلاثة ومعلوم أن الأمور الثلاثة المذكورة في الكتاب يكون واحد منها أول وآخر ثانياً وآخر ثالثاً فعلم أن مقصود الكتاب فنون ثلاثة موصوفة بالأولية والثانوية والثالثة وإنها علم المعاني والبيان والبديع إلا أن النسبة بينها مجهولة ، إذ لم يعلم أن الفن الأول علم المعاني أو البيان أو البديع ، فقال لافادة النسبة الفن الأول أي من الفنون الثلاثة التي علم انحصار مقصود الكتاب فيها علم المعاني وكذا قوله الفن الثاني علم البيان والفن الثالث علم البديع فهذا التركيب ، من قبيل قولنا المنطلق زيد كما سيجي فتدبر فإنه مازل فيه أقدام الناظرين ، فوقعوا في حيص بيص

المحافظة على ما قالوه مما قلته وسيأتي في الحاشية ما يساعده

(قول المحشي) لأن الأول الخ تعاليل لعل أنها ضروب مختلفة ففيه رد للفنري القائل أن ذلك علم بقرينة التعارف بين

أرباب التصانيف

(قول المحشي) ومعلوم مما تقدم الخ احتاج إليه لأن الكلام في الفن الأول من مقصود الكتاب لا من علم البلاغة

(قول المحشي) مقصود الكتاب منحصر الخ قيل الخبر في الحقيقة هو علم البلاغة فكأنه قال مقصود الكتاب علم

البلاغة المنحصر فيه وكذا قوله علم البلاغة منحصر في فنون ثلاثة الخبر فنون فكأنه قيل وعلم البلاغة فنون ثلاثة محصور فيها فظهر أن المحمول في الصغرى موضوع في الكبرى كما هو ضابط الشكل الأول ولا حاجة إليه لأن المدار على التكرار حقيقة أو لزوماً كما نص عليه المحشي في حواشي القطب ويلزم من انحصار علم البلاغة وتوابعها في الفنون الثلاثة أن المنحصر في علم البلاغة وتوابعها منحصر في الفنون الثلاثة فالنتاج للزوم الحد الوسط للكبرى وما قيل أن شرط الشكل الأول كلية الكبرى فوهم لأن الشخصية تقوم مقام الكلية فيه كما في القطب وغيره فليس من الشكل الثاني كما وهم

(قول المحشي) إذ لم يعلم أن الفن الأول علم المعاني لأن التقديم الذكري في بيان الانحصار لا يفيد التقديم في الترتيب

ألا ترى أن الشارح قدم في بيان وجه الحصر ما كان من المقاصد على المقدمة مع تأخره في الترتيب

(قول المحشي) فقال لافادة النسبة الخ قيل لا يظهر في البديع إذ الانتساب فيه معلوم بعد ذكر الأول والثاني وهو

غفلة عن قوله أي من الفنون الثلاثة الخ فالمقصود افادة النسبة باعتبار كونها لواحد بعنوان أنه مما علم انحصار الكتاب فيه

والمعلوم من الترتيب الخارجي هو الثالثة فقط

(قول المحشي) من قبيل قولنا المنطلق زيد وهو أن تعرف أن هناك شخصاً ثبت له الانطلاق لا تعرف عينه ومسمى

يزيد كذلك ولا تعرف اتحادها فإذا قيل المنطلق زيد عرفته فكذا هنا تعرف أن هناك شيئاً ثبت له الفنية والأولية وشيئاً

مسمى بعلم المعاني لا تعرف تغايرهما ولا اتحادهما فإذا قيل الأول علم المعاني عرفت اتحادهما فالعهد من حيث الفنية ذكرى

ومن حيث الأولية علمي وقس الباقي واعلم أنه إذا كان المنطلق معلوم الذات والصفة غير معلوم التسمية يزيد قيل المنطلق

زيد وإن عكس قيل زيد المنطلق وإن لم تعلم الذات فيهما كما هنا جاز الأمران

(قول المحشي) فوقعوا في حيص بيص أي وقعوا في فتنة عظيمة بفتح الصادين والفاء أن مكسورتان أو مفتوحتان والحيص

فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال (مقدمة) أى هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمى المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما ينساق اليه الكلام ومحصولها أن يعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلاثة ووجه الاحتياج اليها ، والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منه من قدم بمعنى تقدم

(قوله فلم يكن لتعريفها) ، اذ لا يمكن هنا الا التعريف اللامي وهو يقتضي تقدم الذكر صريحاً أو اشارة، (قوله فنكرها) لأنه الاصل في الاسماء ولا مقتضى العدول (قوله وما يتصل بذلك) ، عطف على معنى الفصاحة كالسابق وهو بيان النسبة بين الفصاحة والبلاغة ، وكونها صفة اللفظ او المعنى ، وبيان النسبة بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب ، وبيان مرجع البلاغة (قوله والمقدمة مأخوذة الخ) لم يرد أنها ،

المهرب والبوص سبق والتقدم أى وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضاً لعظم الفتنة قلبوا الواو ياء للازدواج وهو أولى من العكس لأن الياء أخف وقد يقال حوص بوص بقلب الياء واواً وقد ينون الجزآن مع كسر الفائين فتحبها فيكونان معربين والثاني اتباع

(قول المحشى) اذ لم يمكن هنا الا التعريف اللامي رد على العصام حيث قال ان انتفاء مقتضى التعريف العهدى لا يوجب عدم مقتضى التعريف وحاصله ان التعريف هنا لا يكون الا لامياً بأن يقال هذه المقدمة أو المقدمة هذه اذ لم تعد المقدمة بالصلة حتى يقال هذه التي هي كذا وليس لفظ مقدمة علماً

(قول المحشى) فنكرها لانه الاصل في الاسماء يعنى ان علة التنكير ليس عدم تقدم الذكر حتى يرد ما قال العصام ان نكتة التنكير ليس انتفاء مقتضى التعريف بل لسكل من التعريف والتنكير مقتضيات بل هي انه الاصل في الاسماء ولا مقتضى للعدول كما يفهم من قول الشارح بخلاف المقدمة فانه لم يقع الخ

(قول المحشى) عطف على معنى الفصاحة رد على الفزرى حيث قال عطف على بيان معنى الفصاحة ووجهه ظاهر

(قول المحشى) بيان النسبة بين الفصاحة الخ وتلك النسبة مختلفة باعتبار التحقق فان البلاغة لا توجد في المفرد بخلاف

الفصاحة وباعتبار المفهوم هي التباين تدبر

(قول المحشى) وكونها صفة اللفظ والمعنى أى كون البلاغة صفة للفظ والمعنى وسيأتي ذلك عند قوله وكثيراً ما يسمى ذلك فصاحة أيضاً لأنه سيأتى ان مراد المصنف بذلك الفصاحة بمعنى البلاغة وفي بعض النسخ وكونها صفة لفظ أو المعنى فيكون على التوزيع

(قول المحشى) وبيان النسبة بين مقتضى الحال الخ وهي الاتحاد

(قول المحشى) وبيان مرجع البلاغة وهو المعاني والبيان وغيرها مما ترجع اليه الفصاحة التي هي شرط في البلاغة

(قول الشارح) وانحصار علم البلاغة الخ أى العلم الذى له مزيد اختصاص بالبلاغة لا الذى يتوقف عليه البلاغة

لتوقفها على الفصاحة المتوقفة على النحو والصرف واللغة وادراك الحس

(قول الشارح) غاية العلوم الثلاثة هي تمييز البليغ من غيره وما فيه وجوه تورث حسناً من غيره ووجه الاحتياج اليها

الاحتراز عن غير البليغ والالتيان بما يورث الحسن للكلام

منقولة عنها أو مستعارة لأنه لا معنى لنقل اللفظ المفرد عن المضاف واستعارته منه اذ لا بد من اتحاد اللفظ فيهما ، ولانه لم يبين معنى لفظ المقدمة حتى يقال انها بذلك المعنى منقولة أو مستعارة بل أراد ان لفظ المقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش ، بالقطع عن الاضافة فعناها المقدمة ، يعني يش شونده ، وانما لم يقل مأخوذة من قدم بمعنى تقدم ، لان التحقيق ان استعمال المشتق منه لا يكفي في أخذ المشتق ما لم يرد الاستعمال به ،

(قول المحشي) منقولة أو مستعارة الخ لا بد في النقل والاستعارة من تغير المنقول والمستعار منه والمنقول والمستعار له وحينئذ فلا بد من تقييد المقدمة بالمضاف اليه حتى يحصل التغير فان المقدمة المقيدة بالجيش جماعة منه مقدمة نقلت أو استعيرت لطائفة من الكلام تقدمت على غيرها واذا كان كذلك لزم النقل أو الاستعارة للفظ مفرد من المضاف المقيد بالاضافة ولا معنى له لان المنقول والمستعار لا بد أن يكون هو الاول بعينه غايته يتغير المعنى والحاصل أنه لا بد في النقل والاستعارة من المضاف من أن ينقل أو يستعار من حيث هو مضاف والا لم يكن هو المنقول أو المستعار فان كان معنى الأخذ ان لفظ مقدمة اقتطع من مقدمة الجيش بخالص معناه وحده أي دون ما تقيده به من معنى المضاف اليه وهو شيء ما من تقدم كان ذلك استعمالاً للفظ في معناه الموضوع له على حدته وليس نقلاً ولا استعارة وهو ما عناه المحشي بقوله بل أراد ان لفظ المقدمة الخ وبهذا ظهر فساد ما زعمه بعض الناظرين تحقيقاً وتصحيحه للنقل والاستعارة ظناً منه ان المنقول عنه خاص بمقدمة الجيش والمنقول اليه مطلق شيء من تقدم فانه ان ترك في المنقول منه التقييد بالاضافة لا يكون منقولاً لما مر أن ذلك معناه في نفسه وان لم يتركه فلا نقل لعدم الاتحاد وكذا ما قيل لا نسلم ان كلاً من النقل والاستعارة يقتضي اتحاد اللفظ ولو سلم فالمنقول والمستعار انما هو المقدمة بمعنى الجماعة المقدمة والمضاف اليه خارج عن المنقول عنه والمستعار منه وكل ذلك منشؤه سوء الفهم والفرح بالاعتراض فليتأمل

(قول المحشي) ولانه لم يبين معنى لفظ المقدمة حتى يقال الخ وذلك أي عدم البيان مع قوله مأخوذة الخ يفيد أن المعنى قبل الاخذ وبعده واحد وذلك ليس إلا في المضاف لا من حيث انه مضاف

(قول المحشي) بالقطع عن الاضافة أي بقطع النظر عن المضاف فليس ههنا نقل أو استعارة من معنى آخر بل كل منهما مستعمل في المعنى الاصلي وهو شيء من تقدم سواء كان من الجيش أو من الكلام وبهذا ظهر أن معنى قول الزنجشري في الفائق المقدمة الجماعة التي تتقدم الجيش وقد استعير لأول كل شيء فقيل مقدمة الكتاب اه انه اقطع بمعناه لأول كل شيء ، اذ لا دليل على النقل والمجاز مع امكان المعنى الاصلي ويوافق ما ذكرنا قول المغرب قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب فتأمل

(قول المحشي) يعني يش شونده معنى يش قدام وشونده حاصل أي معناها الحاصلة قدام سواء كانت جماعة ناس أو كلام

(قول المحشي) وانما لم يقل الخ دفع لما يقال لاداعي لجعل الاخذ بمعنى الاقطاع بل هو بمعنى الاشتقاق فكان ينبغي حينئذ أن يقول مأخوذة من قدم بمعنى تقدم

(قول المحشي) لان التحقيق الخ: حاصله انه انما عدل عن ذلك الى ما ذكره للنص على ان المقدمة بهذا المعنى وهو شيء من تقدم وقع استعماله في قولهم مقدمة الجيش كما سينقله عن الاساس ولو قال مأخوذ من قدم لافاد كفاية استعمال المشتق منه وهو خلاف التحقيق ومنه يعلم أن قول الشارح من قدم بمعنى تقدم حال من مقدمة الجيش لا من قوله والمقدمة على ما وهم

يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله

كما في لفظ الصلوة والزكاة وإطلاق المقدمة على مقدمة الجيش أيضاً باعتبار معناها الوصفي ، والتاء لتأنيث الموصوف أعني الجماعة يدل عليه إيرادها في الأساس في الحقيقة حيث قال قدمته وأقدمته فقدم بمعنى تقدم ومنه مقدمة الجيش (قوله يقال مقدمة العلم)، أي المقدمة إذا أضيفت إلى العلم تطلق، على ما يتوقف عليه مسائله، شروعا، أو تصورا أو تصديقا، فيعم المبادي أيضاً كما في شرح المفتاح، أو شروعا فقط كما في المختصر أي يراد ذلك المعنى، بإطلاق العام أعني ما تقدم العلم على فرد منه

(قول المحشي) كما في لفظ الصلاة والزكاة الظاهر تعلقه بالنفي يعني أنه وإن ورد لفظ الصلاة والزكاة لكنه لا يكفي في اشتقاق صلى وزكى ثلاثياً بمعنى فعل الصلاة والزكاة بل لا يقال الا صلى وزكى مزيداً وقيل متعلق بالنفي وعلى كل فالمراد بالاشتقاق الأخذ لأن الصلاة والزكاة اسمان جامدان

(قول المحشي) والتاء لتأنيث الموصوف يعني أنها ليست للنقل كما قاله الفنري يدل على أنها للتأنيث إيرادها في الأساس في الحقيقة إذ لو كانت للنقل لما كانت بمعنى مقدمة الجيش حقيقة لغوية بل عرفية نقل إليها عن المعنى اللغوي أعني الوصفية فلا وجه لإيرادها في الحقيقة اللغوية وما قيل أنها للنقل لأنه يقال هذا الكلام أو المعنى مقدمة بلا تأنيث الموصوف فإن كان باعتبار أن الكلام أو المعنى طائفة فلا يضر وإن كان مع انتفاء ذلك الاعتبار فلا بد من نقله عن يوثق به ودونه خراط القتاد (قول الشارح) يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كعرفة حده الخ: يفيد أن مقدمة العلم هي الإدراكات الثلاثة ولا اشكال في ظرفية متعلق الإدراك كالحلله وإنما جاء الاشكال من جهة أن مدلول المقدمة التي هي جزء الكتاب معان هي الحد وما معه وقد جعلت مظلوفة في ذلك والحاصل أن مقدمة العلم في الواقع هي الإدراكات لكن لما كانت المعاني التي في المقدمة سبباً لحصول تلك الإدراكات قالوا أنها مقدمة العلم وحينئذ يشكل قولهم المقدمة في حد العلم الخ: فليتأمل (قول المحشي) أي المقدمة إذا أضيفت الخ يعني أنك عرفت أن المقدمة معناها شيء ما متقدم إلا أنها يعرض لها التخصيص من المضاف إليه

(قول المحشي) على ما يتوقف عليه مسائله شروعا فمقدمة العلم مقدمة مسائله لأن حقيقة كل علم مسائله

(قول المحشي) شروعا هو وما بعده تمييز محمول عن الفاعل وما يتوقف عليه الشروع تصوره بحد أو رسمه والتصديق بموضوعية موضوعه وبفائده وهذه تسمى مقدمات ومبادي خارجة عن العلم (قول المحشي) أو تصورا أو تصديقا أي ما يتوقف عليه تصور المسائل أو التصديق بها كتصور الموضوع والأعراض الذاتية والتصديقات التي يتألف منها قياسات العلم نص عليه الشارح في شرح الشارح العضدي فإنه يتوقف على ذلك تصور المسائل والتصديق بها وهذه تسمى مبادي داخلية في العلم ومنه يعلم أن التصديق بموضوعية الموضوع من مقدمات الشروع وتصوره من المبادي كما بينه المحشي في حاشية المواقف

(قول المحشي) فيعم المبادي وهي كما عرفت التصورات والتصديقات التي تنبني عليها المسائل

(قول المحشي) أو شروعا فقط كما في المختصر وذلك تصوره بحد أو رسمه والتصديق بموضوعية موضوعه وبفائده فقط كما مر ومن هذا يعلم أن الكاف في قول الشارح كعرفة الخ: تمثيلية على الأول استقصائية على الثاني فاندفع ما في الفنري (قول المحشي) بإطلاق العام على فرد منه العام مقدمة العلم لأن معناها كل ما تقدم العلم سوا توقف عليه شروعا أو

كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من الكلام قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها أم لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب أشكل عليهم أمران احتجوا في التفصي عنهما الى تكلف أحدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلاثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في آخر المعاني والبيان والثاني ما وقع في بعض الكتب من أن المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعماً منهم أن هذا عين المقدمة ، واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالاً شتى

لأنه نقل في الاصطلاح الى هذا المعنى إذ لا داعي اليه ، وللزوم النقل الى معان كثيرة لأنه يقال مقدمة الدليل لما يتوقف عليه صحته ومقدمة القياس لما هو جزء منه ويؤيد ما قلناه قولهم المراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشروع في العلم دون أن يقولوا معنى المقدمة (قوله كمعرفة حده) ، أي رسمه وهذا ، بناء على زعم القوم فإن الشارح رحمه الله نفى توقف الشروع على شيء منها ، ومقدمة الشروع عنده ، التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما (قوله ومقدمة الكتاب) أي يقال المقدمة

تصوراً أو تصديقاً أولاً أريد به فرد من ذلك وهو ما يتوقف عليه شروعا فقط أو تصوراً أو تصديقاً فقط دون ما لا يتوقف عليه (قول المحشي) لا أنه نقل في الاصطلاح الخ أي لا أن لفظ المقدمة المضاف نقل اصطلاحاً من كل ما تقدم سواء توقف عليه الشروع أو التصور أو التصديق أولاً الى هذا المعنى وهو ما يتوقف عليه ذلك إذ لا داعي اليه لا مكان ارادة معناه الأصلي بأن يطلق على الفرد من حيث تحقق الكل في

(قول المحشي) وللزوم النقل الى معان كثيرة لأنه يقال مقدمة الدليل الخ أي فلو قلنا بالنقل لكان مقدمة الدليل مقولة من كل ما يتقدم الدليل سواء توقف عليه صحته أولاً الى ما يتقدمه مما يتوقف عليه صحته وهكذا يقال في مقدمة القياس وبهذا ظهر أن المنقول منه هو المعنى الإضافي أعني مطلق ما يتقدم العلم أو الدليل أو القياس والمنقول اليه اضافي أيضاً لكنه خاص وبهض الناظرين وهم فهم ان المنقول منه مقدمة الجيش بمعنى انه اقتطع لفظ المقدمة من التركيب الإضافي ونقل فقال ينقل لمعنى كل يوم مقدمة الدليل والقياس ولا يلزم النقل لمعان كثيرة وقد عرفت فساد ما سبق لأنه بعد الاقتطاع كل لا وجه للقول بأنه ينقل لكل (قول المحشي) أي رسمه فسر الحد بالرسم لأن الشروع في العلم انما يتوقف على الرسم

(قول المحشي) بناء على زعم القوم بناء على ما فهمه الشارح في شرح الشمسية من كلامهم وقد أجاب السيد بما يفيد أن المتوقف عليه مطلق الشروع عندهم هو التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما أما التصور بالرسم والتصديق بفائدته في الواقع وبموضوعية الموضوع فانما يتوقف عليه الشروع على البصيرة

(قول الشارح) سواء توقف عليها أم لا ان كان المراد بما توقف عليها الثلاثة المتقدمة فهذا التعميم على رأي القوم أيضاً (قول المحشي) ومقدمة الشروع عنده الخ فهذان الأمران هما مقدمة الشروع عند الشارح لتوقف الشروع عليهما أما مقدمة العلم أي التي يتوقف عليها حصوله كتصور الموضوع والاعراض الذاتية والتصديقات التي يتألف منها قياسات العلم فلا نزاع لأحد فيها من حيث انها مقدمات وان وقع الخلاف بين العلامتين السعد والسيد فقال الأول انها داخلية في العلم والثاني انها خارجة عنه

(قول المحشي) التصور بوجه ما سواء كان بحد أو رسم أو لا وقوله والتصديق بفائدة ما سواء كانت فائدته في الواقع

المضافة الى الكتاب لطائفة من الكلام الخ ، ويطلق عليه اطلاق العام على بعض أفراده كما يطلق الباب والفصل والمقصد والفن على بعض أجزائه وذلك لأنهم يعنونون بعض أجزاء الكتاب التي لدولاتها ارتباط بالمقاصد ونفع فيها بلفظ المقدمة كما في هذا الكتاب، ومعلوم أن أجزاء الكتاب هي الالفاظ فقد أطلقوا المقدمة على طائفة من الكلام الذي عنوانه بها كما أطلقوا الفن الاول والثاني والثالث على طائفة من الكلام الذي عنوانه بها فهذا الاطلاق ثابت فيما بينهم يتفرع عليه اندفاع الامرين لا انه اصطلاح جديد أحدثه الشارح وبني عليه الامرين كما قال السيد الشريف، ثم ان اندفاع اشكال الظرفية يحصل بكون مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ الدالة على المعاني الخصوصية فمقدمة الكتاب مظلوفة لمعانيها كسائر عنايات مقاصد الكتاب واندفاع اشكال التقديم والتأخير بعدم اعتبار التوقف في مفهومها، ولا مدخل في اندفاع شئ منهما لثبوت مقدمة العلم ، كيف والشارح رح ناف لكون مدلول مقدمة الكتاب مقدمة العلم وانما تعرض لها ههنا لبيان أن عدم

أولا وانما كان ذلك مقدمة الشروع لاستحالة التوجه للمجهول المطلق وامتناع الترجيح بلا مرجح كما يقرر في الحكمة (قول المحشي) وتطلق عليه اطلاق العام على بعض أفراده لأن مقدمة الكتاب هي أي كلام تقدم على مقاصد أي كتاب فاطلاقها على طائفة مخصوصة تقدمت مقاصد كتاب مخصوص اطلاق للعام على بعض أفراده كما يطلق الباب وما معه على بعض أجزاء الكتاب الخصوص كذلك لأن الباب اسم لجملة مشتملة الخ وكذا الفصل والفن اسم لنوع من العلم أي نوع ومثله المقصد فاطلاق كل منها على شئ بخصوصه اطلاق للعام على بعض أفراده (قول المحشي) ومعلوم أن أجزاء الكتاب هي الالفاظ لأن الكتاب هو المنظوم كتابة أي الالفاظ المصورة بالنقش كما تقدم نقله أول الكتاب وهذا من المحشي اختيار للاحتمال الأول من السبعة الآتية في كلام السيد بناء على انه هو الظاهر أما على غيره فلا يظهر لأن المقدمة جزء من الكتاب

(قول المحشي) من الكلام الذي عنوانه بها فالكلام الذي عنوانه بها كلي يشمل ما في هذا الكتاب وغيره فاطلاقها على ما في هذا الكتاب اطلاق للعام على بعض أفراده (قول المحشي) ثم ان اندفاع اشكال الظرفية الى آخره بيان لوجه تفرع اندفاع الأمرين على اثبات مقدمة الكتاب بهذا المعنى وان جهة التفرع مختلفة

(قول المحشي) مظلوفة لمعانيها أي ظرفية مجازية لأنه لما أراد المعاني أولاً ثم أورد الالفاظ على طبقها كأنه صب الالفاظ في المعاني ولا حاجة الى جعل الظرف هو البيان كما صنعه السيد فيما سيأتي وسينبه المحشي عليه لأنه تقدير مستغنى عنه مع كونه ظرفاً مجازياً أيضاً باقامة الشمول العمومي بحسب الوجود مقام الشمول الظرفي (قول المحشي) ولا مدخل في اندفاع الخ أي خلافاً للسيد

(قول المحشي) كيف والشارح ناف الخ أي بقوله في شرح الرسالة وأما ما يذهب اليه الشارحون من أن المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم ففيه نظر لا مكان الشروع بدون هذه الامور فليس ذلك عنده مقدمة علم بمعنى ما يتوقف عليه الشروع فيه وقوله في هذا الشرح يقال مقدمة العلم الخ : وقوله بعد سواء توقف عليها أم لا انما هو حكاية لما قاله غيره كما سبق وقوله ولعدم فرق البعض بينهما أي بين المراد بهما عند القائل بهما

(قول المحشي) لبيان أن عدم الفرق بينهما الخ يعني انهم لما زعموا اتحادهما أشكل عليهم ظرفية الحد وما معه للمقدمة

الفرق بينهما منشأ لاشكال الامرين عليهما فما قال السيد، من أنه لم يثبت عنده الا مقدمة الكتاب فأشكل عليه أمر الظرفية ليس بشئ، قال قدس سره اثبت الخ، لم يثبت الشارح رح مقدمة العلم بل نقل ما قاله البعض، قال قدس سره وهي ههنا أمور ثلاثة الضمير راجع الى ما يذكر والمذكور أصالة هو الالفاظ وباتبع المعاني فالمراد بالمرجع، المعنى الاول كما صرح به في هذا الكتاب وبالراجع الثاني بطريق الاستخدام، أو المراد بهما الاول والكلام من قبيل اجراء حكم الدال على المدلول أو على حذف المضاف أي دوال أمور ثلاثة قال قدس سره ان ما جعله الخ، قد عرفت انه ناقل لا جاعل، وان ما جعله في شرح الرسالة مقدمة الكتاب الالفاظ الدالة على الامور الثلاثة

لانها عين المقدمة وبيان توقف مسائل العلوم الثلاثة على مقدمة هذا الكتاب والحال أن السكاكي ذكر ما ذكر في هذه المقدمة في آخر علم المعاني والبيان وذلك يقتضي عدم التوقف اذ لو كان ذلك متوقفا عليه لذكر أولا فحمل الاشكال الثاني هو تأخير السكاكي لذلك مع التوقف عليه هذا ما يفيد المحشي والذي يظهر من الشارح أن قوله احدهما بيان توقف الخ: متضمن لاشكالين أحدهما ان مافي هذه المقدمة لا يتوقف عليه الشروع في مسائل العالمين لانه ليس فيها بيان الحد وما معه وثانيهما تأخير السكاكي له ويندفعان معا بأنهما مقدمة كتاب لا يعتبر فيها التوقف وعلى ما قلنا تكون الواو في قول الشارح وقد للمعية (قول المحشي) من أنه لم يثبت عنده الا مقدمة الكتاب فأشكل الخ: حكاية لقول السيد فيخينئذ لا يثبت الخ بالمعنى (قول المحشي) قال قدس سره اثبت النسخ هنا مختلفة الصحيح منها. قال قدس سره اثبت الخ: لم يثبت الشارح مقدمة العلم بل نقل ما قاله البعض يعني أن قول السيد ان الشارح اثبت مقدمة العلم هنا غير صحيح لانه انما نقل قول البعض وهو لا يقول به بل نقله لبيان الفرق بين المقدمتين على ذلك القول حتى يندفع الاشكال عنه (قول المحشي) قدس سره واذا جعل مقدمة العلم الخ: هذا الجعل في الشارح صحيح لكنه مبني على رأي من يثبت مقدمة العلم (قول السيد) قدس سره مع ان السكاكي الخ: جعل الواو في كلام الشارح بمعنى مع فهما اشكالان وقد صرح بذلك في قوله لم يحتاج الى بيان التوقف وظهر صحة التقديم الخ وحاصل ما قالوه انه يتوقف الشروع على مافي هذه المقدمة على وجه البصيرة

(قول المحشي) المعنى الاول الخ: هو الالفاظ وقوله في هذا الكتاب أي المطول وقوله وبالراجع الثاني أي المعاني وقوله بطريق الاستخدام لانه ذكر اللفظ وهو ما ذكر بمعنى وهو الالفاظ واعاد الضمير عليه بمعنى المعاني (قول المحشي) أو المراد بهما الاول أي المراد بالراجع والمرجع هو ما ذكر أصالة والمراد به المعاني وحكم عليها بالذكر وجعلت مقدمة اجراء لحكم الدال وحكمه الذكر أصالة فيكون هو المقدمة على المدلول وهو المعاني بطريق التجوز فالمراد بما ذكر هو المعاني كما ان ذلك هو المراد بقوله وهي الخ ولا تعرض للالفاظ على هذا أصلا خلافا لمن وهم وقوله أو على حذف الخ عطف على قوله الضمير راجع الخ:

(قول المحشي) قد عرفت الخ: أي من قوله فيما سبق لم يثبت

(قول المحشي) وان ما جعله في شرح الرسالة مقدمة الكتاب الالفاظ فلا يصح قول السيد إن ما جعله هنا مقدمة العلم وهو الحد والموضوع والغاية جعله هنا مقدمة العلم وهو الحد والموضوع والغاية جعله في شرح الرسالة مقدمة الكتاب لانه ما جعل هناك تلك المعاني مقدمة كتاب بل جعل الالفاظ الدالة عليها مقدمة كتاب ثم ان قوله وان ما جعله الخ: عرف

قال قدس سره قد تطلق الخ ، وقد تطلق على الملكة تركه لعدم مناسبتها للمقام قال قدس سره فان كان الخ ،

من قوله فيما سبق المذكور اصالة الالفاظ سواء الاحتمال الاول أو الثاني لانه علم من الثاني ان الذكر اصالة حكم الالفاظ فتكون هي المقدمة اجري ذلك على المدلول مجازاً واعلم أنه لا بد من عناية في قول الشارح الاول بيان الحاجة فان البيان ليس هو المعاني وانما يكون بها فلا بد أن يكون البيان بمعنى المبين بالكسر ثم ان هذا انما يفيد في كلامه في شرح الرسالة فانه جعل فيه المقدمة عين الامور الثلاثة وفسرها ببيان الحاجة وبيان الماهية وبيان الموضوع وأما ما نقله في هذا الشرح وهو ما وقع في بعض الكتب من أن المقدمة في بيان حد العلم الخ: فلا ينفع فيه مع موافقة قول المحشي السابق ان مقدمة الكتاب لمعانيها الا أن لفظ البيان مقم وحد العلم في الحقيقة هو المعاني لا الالفاظ وانما زيد لفظ البيان لانه المقصود للتعليم وكيف وانه يلزم جعل آلة الشيء مظهروفا له ولا يوجد ذلك في كلامهم كما سيأتي للمحشي

(قول السيد) قدس سره بالتفسير الذي ذكره ههنا وهو ما يذكر قبل الشروع في المقاصد لارتباطها به
(قول السيد) قدس سره لان هذه الامور عين مقدمة الكتاب الخ قد عرفت أن مقدمة الكتاب هو المذكور وهو الدال لا هذه الامور وكيف وقوله بالمعنى المذكور يتبادي على فساد لان المذكور اصالة هو اللفظ
(قول السيد) قدس سره قد تطلق على معلومات مخصوصة أي حقيقة عرفية ومثله الثاني كما نص عليه المحشي في حواشي القطب خلافا لبعض حواشي الدواني وعلى الاول حقيقة كل علم مسائله وعلى الثاني حقيقة التصديقات والتصورات المتعلقة بمسائله كما بينه السيد في حواشي القطب

(قول المحشي) وقد تطلق على الملكة أي اطلاقاً مجازياً كما يؤخذ من حاشية المحشي للقطب
(قول المحشي) لعدم مناسبتها للمقام أي لان الكلام في مقدمة العلم وليس هو الملكة لعدم توقفه عليها بل على تصوره برسمه والتصديق بموضوعه وغايته وان كان ذلك مناسباً لنحو القسم الثالث في كذا مما انجر اليه الكلام
(قول السيد) قدس سره عبارة عن معان مخصوصة تصديقية أو تصورية ذكر التصورية بناء على جعل المبادي جزءاً من العلم وهو مختار الشارح في حاشية المختصر والمختار عنده قدس سره كما صرح به في سائر تصانيفه انها خارجة عن العلم وانما تعد جزءاً تسامحاً لشدة ارتباط المسائل بها وليس العلم الا المعاني التصديقية

(قول السيد) أيضاً عبارة الخ : ترك المعنى الثاني لاختذه من كلامه في الاول لانه اذا توقف ادراك تلك المعاني على ادراك معان أخرى كان ادراك المعاني الاخرى مقدمة لادراك تلك المعاني تدبر
(قول السيد) قدس سره على ادراك معان أخرى وذلك الادراك تصور العلم برسمه والتصديق بموضوعية موضوعه وبفائدة ماله وغير ذلك من تصورات وتصديقات يتوقف عليها البصيرة

(قول السيد) قدس سره الكتاب المؤلف كالمفتاح مثلاً الخ : اعلم أن احتمال النقوش انما جاء من حيث كون ذلك كتاباً لانه المنظوم كتابة لكن انت خبير بأن المنظوم كتابة هو الالفاظ فالنقوش ليست بمعنى الكتاب لا وحدها ولا مع غيرها كيف وذلك متعلق بقصد المصنفين ونظرهم ومن البين أن قصدهم ونظرهم لم يتعلق بالنقوش فانحصر الاحتمال في الثلاث الالفاظ أو المعاني أو المركب منهما لكن لما كان المنظوم أولاً وبالذات هو الالفاظ وبالتبعية المعاني كان المختار هو الاحتمال الاول

قد ظهر لك مما حررناه ان هذا هو مقصود الشارح قال قدس سره فكأنه قيل هذا الكلى منحصر في هذا الخ انما يصح هذا التوجيه اذا كان قولهم مقدمتي كذا أما اذا كان أما المقدمة ففي كذا اشارة الى المقدمة المعينة المذكورة سابقاً كما في رسالة الشمسية حيث قال ورتبته على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة ثم قال أما المقدمة ففي كذا فلا يصح في قوله القسم الثالث لأنه اشارة الى القسم الثالث من المفتاح المذكور سابقاً قال قدس سره ، بل معان يتوصل بها اليها جعل آلة الشيء مظهراً له مما لا يوجد في كلام القوم ولا يقبله الطبع السليم قال قدس سره ،

(قول المحشي) قد ظهر لك مما حررناه عن هذا مقصود الشارح أي ظهر مما حررناه بدلا عن هذا مقصود الشارح وحاصل ما تقدم له أن مقصود الشارح أن مقدمة الكتاب هي الالفاظ وهي مظهرة في معانيها على ما بيناه سابقاً ولا حاجة لتقدير لفظ بيان كما هو مراد السيد وانما زيدت فيما وقع في بعض الكتب من أن المقدمة في بيان حد العلم الخ: لان المقصود هو البيان للتعليم وما ذكره المحشي في الظرفية من شرح المفتاح للشارح حيث قال ظرفية الكلام المعنى ظاهر حتى شاع ان الالفاظ قوالب المعاني وكذا ظرفية المعنى للفظ من جهة كونه حاصراً له آخذاً بجوانبه بحيث لا يخرج طرف من اللفظ من طرف من المعنى حتى شاع ان الكلام في معنى كذا والكتاب في علم كذا

(قول السيد) قدس سره اذ معناه ان هذه الالفاظ الخ: مبني على كون العلم عبارة عن المعلومات أما اذا كان عبارة عن الملكة فالمعنى ان هذه الالفاظ أو القموش أو المركب منهما في تحصيل تلك الملكة وانما تركه لان المحصل لها انما هو المعاني ولذا ذكره فيما سيأتي

(قول السيد) قدس سره وانما استحققت الخ: فتسميتها مقدمة مجاز من اطلاق اسم المدلول على الدال وقد عرفت أنه ليس بمجاز بل هو اطلاق حقيقي كاطلاق الباب والفصل على الالفاظ

(قول السيد) قدس سره لا يحتاج الى اصطلاح كما يفيد قول الشارح يقال الخ: بل هو مجاز كباقي المجازات

(قول السيد) قدس سره فيما ذكر من الامور الثلاثة لا بد من الانحاض عن حيثية التعبير بالالفاظ في كل من الكلي والجزئي اذ التوقف على هذه الامور ليس من حيث انها مدلولات لتلك الالفاظ

(قول المحشي) انما يصح هذا التوجيه الخ: أي واشكال الظرفية عام في المعرفة والمنكر فلا يندفع في الكل الا بما سبق له لا بما سبق للسيد لما عرفت أنه لا حاجة الى زيادة لفظ البيان ولا بما قاله هنا لما مر

(قول السيد) قدس سره وقد يوجد أيضاً الخ: هذا التوجيه مبني على أن المقدمة كالعلم في أن كلا علوم وما قبله مبني على انها معلومات وعلى كل المترجم بلفظ مقدمة في الكتب معاني فليتأمل ثم ان كون مقدمة العلم هي الادراكات مأخوذ من قول الشارح أولاً يقال مقدمة العلم الخ:

(قول السيد) قدس سره وكذا العلمان في الحقيقة الخ هذا هو مذهبه كما تقدم فالتصور ليس من أجزاء العلم عنده

(قول المحشي) جعل آلة الشيء الخ الآلة هي المعاني والشيء هو التحصيل

(قول السيد) قدس سره نظائر قوله القسم الثالث أي فيما يكون الظروف فيه جزءاً والظرف كلا فخرج مثل المقدمة

فتم في مثل القسم الثالث ثلاث توجيهات وفي مثل المقدمة توجيهان وقد عرفت ان الموضوع ان المدلول المعاني

(قول السيد) قدس سره من المعاني وغيرها قد عرفت انه لا وجه لادخال القموش وحدها أو مع غيرها ثم ههنا

هو الثاني المذكور بقوله وقد يوجه أيضاً يعني ظرفية تحصيل الادراكات المعاني وغيرها وهذا أشنع من الثاني قال قدس سره وسقط الاول بالكيفية الخ إذ المجموع ليس مفهوماً كلياً للمذكور حتى يقال بأنحصار الكلي في هذا الجزئي قال قدس سره لأن ظرف الالفاظ الخ ، الاظهر ان الالفاظ مطروقة المعاني بالنسبة الى المتكلم لانه يريد المعاني أولاً ثم يورد الالفاظ على طبقها فكانه يصب الالفاظ في المعاني صب المظروف في الظروف والمعاني مطروقة الالفاظ بالنسبة الى السامع لأنه يأخذها منها كما يؤخذ المظروف من الظرف قال قدس سره فلا يرد عليه الخ لا خفاء في أن البصيرة اذا لم تكن مضبوطة كيف يحكم بتوقفها على الامور الثلاثة وعدم حصولها بواحد منها أو باثنين .

احتمالات ثلاثة وتقدم في الاول ثلاثة وفي قوله وان كان عبارة عن المعاني واحد فتمت السبعة وأجاب عن الظرفية في كل منها الا أنه في سرد الاحتمالات أولاً قال وأما عن المعاني من حيث انها مدلولة لتلك العبارات والنقوش بالواو ثم قال وان كان عبارة عن المعاني من حيث انها مدلولة لتلك الالفاظ أو النقوش بأوفعله تحريف ثم وجدت في نسخة صحيحة أو في الموضعين وهو احتمال واحد مررد

(قول السيد) قدس سره فالجواب هو الثاني هو قوله وقد يوجه أيضاً بأن مقدمة العلم الخ وحاصله أن يقال المركب من المعاني وغيرها مظروف في تحصيل تلك الادراكات ويلزم فيه ما مر المحشي

(قول المحشي) هو الثاني المذكور وقد يوجه الخ لعل في النسخة تحريفاً وأصلها المذكور بقوله وقد يوجه أيضاً ويلزم ظرفية تحصيل الادراكات المعاني وغيرها وهذا أشنع من الثاني اه وقوله أشنع بالنون من الشناعة وحاصله ان في الثاني المتقدم كان المظروف في تحصيل الادراكات هو المعاني فقط وقد قال المحشي انه مما لا يوجد في كلام القوم ولا يقبله الطبع السليم فاذا كان المظروف في ذلك المعاني مع الالفاظ أو النقوش كان أشنع مما مر ثم رأيت في نسخة قوله قدس سره هو الثاني المذكور بقوله وقد يوجد أيضاً يعني ظرفية تحصيل الادراكات المعاني وغيرها وهذا أشنع من الثاني وبعض الناظرين تكلف تصحيح النسخة البتة بما يقتضي ان الادراكات محصلة للمعاني والالفاظ والنقوش وقال انه أشنع بالياء من الاول وهذا أشنع من الكل بل باطل إذ لا معنى لتحصيل الادراكات للنقوش وهذه الادراكات انما تحصل بواسطة تلك المعاني فكيف يتوصل بها اليها ولأي شيء هذا التوصل بعد حصول تلك الادراكات

(قول السيد) قدس سره وكذا الاخير المختص الخ لأنه ليس مجموع الالفاظ والمعاني والنقوش بعض العلمين وتقدم وجه اختصاصه بما عدا المقدمة

(قول السيد) قدس سره فكان البيان محيط الخ أي فهي ظرفية مجازية باقامة الشمول العمومي بحسب الوجود مقام الشمول الظرفي وانما كان بحسب الوجود أي التحقيق لا الصدق لأن البيان معنى مصدري لا يصدق على الالفاظ بحمل المواظاة نعم ان كان البيان بمعنى المبين صح لكن لا فائدة فيه وليس في كلامه

(قول المحشي) الاظهر ان الالفاظ الخ أي وحينئذ لا حاجة لزيادة البيان وجعله ظرفاً وانما كان ذلك هو الظاهر ليكون ظرفية المعاني للالفاظ على نسق ظرفية الالفاظ المعاني والاستغناء عن التقدير

(قول السيد) قدس سره بأن له فائدة مطلوبة للشارع سواء كان ذلك التصديق مطابقاً أو لا جازماً أولاً وانما يشترط المطابقة والجزم لئلا يكون سعيه عبثاً في العرف

لا فائدة في إيرادها إلا الاطناب فالأولى أن تقتصر على تقرير ما ذكر في الكتاب فنقول (الفصاحة)

وان أريد أن البصيرة الحاصلة بكل واحد منها موقوفة عليه بل كل أمر ينضم إليها فالبصيرة الحاصلة منه لا تحصل بدونه ففيه أنه يلزم أن يكون كل مسألة من العلم مقدمة للشروع فيه لأنه يتوقف عليه الشروع فيه بالبصيرة التي لا تحصل إلا به قال قدس سره ثم إن الارتباط الخ فيه أن توقف الشيء على الشيء بمعنى امتناع حصوله بدونه، يقتضي كونه مضبوطاً وأما الارتباط والاعانة في حصول ذلك فلا يقتضي كونه مضبوطاً ولذا اختلف المقدمات في أوائل الكتب قال قدس سره على أن ماله ارتباط الخ فيه أن المعين في حصول شيء، يستحسن تقديمه وليس يجب أن يكون موقوفاً عليه أو مفيداً للبصيرة كالأمور المعينة على السفر مع عدم توقفه عليها (قوله لا فائدة فيها إلا الاطناب)، وفي الإيضاح لم أجد فيها ما يصلح تعريفها، ولما كان ذلك خلاف الواقع وسوء الأدب غيره الشارح إلى ما ترى أي لا فائدة في نقل تلك الأقوال،

(قول المحشي) وتارة زادوا عليها رابعاً وهو معرفة أحوال الألفاظ من الوضع والدلالة والأفراد والتركيب والاشتراك والترادف وغير ذلك

(قول السيد) قدس سره والمقصود توجيه ما صدروا به الكتب لعل مراده أنهم إنما صدروها بهذه الأشياء دون غيرها لأنها الأهم في البصيرة وإن كانت تزداد بغيرها وهذا مما لا شك فيه لأن تمايز العلوم الذاتي إنما هو من جهة الموضوع فلا بد من التصديق بموضوعيته وعدم فتور اجتهاده إنما يكون إذا صدق بفائدة له والتمكن من علم حال أي مسألة ترد عليه من ذلك العلم الذي هو المقصود من الاشتغال بالعلوم إنما يكون إذا عرفه بحده أو خاصة لازمة له وأما بيان مرتبة العلم فيما بين العلوم وشرفه وبيان وجه تسميته باسمه وبيان استمداده أي بيان أنه من أي علم يستمد ليرجع إليه عند روم التحقيق والاشارة إلى مسأله اجمالاً فليست بتلك المنزلة ولعل هذا يدفع اعتراض المحشي والشارح (قول المحشي) وإن أريد أن البصيرة الخ هذا هو المراد ولا يلزم ما ذكره لأن المراد البصيرة الأهم التي تحصل بالمقدمات الخارجة عن العلم

(قول المحشي) يقتضي كونه مضبوطاً فيه أن الأهم في البصيرة مضبوط بما ذكر وعدم انضباط مطلق البصيرة لا يضر واختلاف المقدمات في أول الكتب لا يمنع ذلك

(قول السيد) قدس سره من أن الأولى الخ إنما كان أولى لأن هذه العبارة أظهر وأسلم من المناقشة والمراد بما العلوم كما هو السابق إلى الفهم فلا يدخل المعلم والكتاب وقوله فراجع إليها أي إلى البصيرة لأن الاستعانة إنما تكون على أحد الوجهين أي مع البصيرة أولاً والاستعانة لا على وجه البصيرة لا تتوقف على تلك المقدمة فلزم أن يكون المراد بمقدمة العلم التي ذكرها ما يستعان به في الشروع على وجه البصيرة

(قول المحشي) وفي الإيضاح لم أجد فيها ما يصلح تعريفها اعترض عليه خطيب مصر بأنه لا مدخل للرأي في تعيين مفهومات الألفاظ فكيف يصح منه تعريفها بما لم يجد في كلام الناس فأجاب المصنف بأنني أردت بالناس المعبودين من صاحب المفتاح وعبد القاهر ونظائرهما كما سيأتي ذلك في الشارح ومعناه أنه وجد ذلك في كلام غير من أراد من الناس (قول المحشي) ولما كان ذلك خلاف الواقع أي كان ظاهر ذلك خلاف الواقع وسوء الأدب فإن ظاهره أنه ليس في كلام أحد ما يصلح تعريفها وإن كان في الواقع لا مخالفة لأن المراد المعبودون وفي ذلك الظاهر سوء الأدب أيضاً

وهي في الاصل تنبئ عن الالبانة

إلا زيادة العبارات على ما هو المقصود أعني التفسير وإن كانت في كل قول فائدة فالأولى الاقتصار على تقرير ما في الكتاب لكفايته في التفسير وما قيل إن المراد بالاطناب ، التطويل ، والاستثناء للتأكيد أي لا فائدة فيها أصلاً كما في قوله تعالى «لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى» فمع كونه خلاف الواقع يأبى عنه قول الشارح فالأولى تركه لأن ترك التطويل واجب (قوله وهي في الاصل أي أصل اللغة تنبئ عن الالبانة) في دلائل الإعجاز الفصاحة الالبانة وفي الأساس سقام لبناً فصيحاً وهو الذي أخذت ، رغوته وذهب لبأوه وخلص منه ، وفصح اللبن وأفصح وفصح وأفصحت الشاة فصيح لبنها ومن المجاز شربنا حتى أفصح الصبح وحتى بدا الصباح المفصح وهذا يوم مفصح وفصح لا غيم فيه ، ولا قروا تنظر مفصح من شأننا أي نخرج ونفخلص وجاء فصيح النصارى أي يوم بروزهم إلى معبدهم وهذا مفصحهم أي مكان بروزهم وأفصحوا عيدها وأفصح العجبي ، تكلم بالعربية وفصح انطلق لسانه وخلصت لفته عن اللكنة وأفصح الصبي في منطقته فهم ما يقول في أول ما يتكلم ، تقول أفصح فلان ثم فصيح وأفصح عن كذا لخصه وأفصح لي إن كنت صادقاً أي بين انتهى فجعل ما سوى ذهاب الرغوة واللباء معاني مجازية وهو موافق لما في تاج البهقي من أن الفصاحة شيراز قان شدن وويرشدين شيراز كف وفي الصحاح والقاموس ، جعل جميع المعاني مستوية الاقدام في الاستعمال ولما لم يتبين عند الشارح رحمه الله اشتراك الفصاحة في تلك المعاني ولا كونها حقيقة ومجازاً قال تنبئ عن الالبانة والظهور ، سواء كانت معنى حقيقياً لها أو مجازياً ،

(قول المحشي) إلا زيادة العبارات على ما هو المقصود أي لفائدة كما يفيد ما بعد فالاطناب باق على حقيقته

وهو الزيادة لفائدة

(قول المحشي) التطويل أي الزيادة لا لفائدة وإنما عبر عنه بالاطناب رعاية للسمع مع قوله في الكتاب

(قول المحشي) والاستثناء للتأكيد فهو من تأكيد اللفظ بما يشبه المدح كما في قولهم فلان لا خير فيه إلا أنه يسيء

من أحسن إليه ووجه التأكد أنك تغيد أنك قتشت عن وجه خيره فلم تجد سوى هذا

(قول المحشي) رغوته أي زبده واللبن الثخين

(قول المحشي) وفصح اللبن بضم الصاد وقوله وفصح بتشديدها أو تخفيفها مفتوحة وجد كل بضبط القلم

(قول المحشي) ولا برد في نسخة قر بضم القاف البرد

(قول المحشي) تكلم بالعربية أي جادت لفته ولم يلحن وهذا ما ذكره الشارح بقوله وجادت ولم يلحن فهو راجع

لا فصيح وقوله وفصح انطلق لسانه إلى آخره هو ما ذكره الشارح أولاً فهو لف ونشر مرتب

(قول المحشي) تقول أفصح فلان الخ مرتب على فصيح انطلق لسانه الخ وأفصح الصبي الخ يعني أنك إذا عرفت

ما مرتب أولاً أفصح لأن معناه فهم ما يقوله في أول ما يتكلم فهو أول المراتب ثم فصيح لأنه بمعنى انطلاق اللسان وهو يكون بعد

(قول المحشي) جعل جميع المعاني مستوية الاقدام فيه رد على الغزوي حيث قال المفهوم من الصحاح عدم الجزم وفي

الاطول يحمل النقل لهذه المعاني فيكون قول الأساس ومن المجاز أي اللغوي

(قول المحشي) سواء كانت أي الالبانة معنى حقيقياً وحينئذ الأبا ظاهر أو مجازياً فهو ظاهراً أيضاً للزوم المعنى المجازي

للحقيقي وإن كان النقل عن المعنى الحقيقي

والظهور يقال فصيح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخالست لفته من الالكنة وجادت فلم يلحن
وافصح به أى صرح (يوصف بها المفرد) يقال كلمة فصيحة (والكلام) يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة
فصيحة في النظم (والتكلم) يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح (والبلاغة) وهى

فان جميع معانيها مشعر عن الظهور وهو كاف للناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي (قوله والظهور) عطف تفسيري للابانة
فانها نجى لازماً ومتعدياً ولم يكتف بالظهور رعاية ل عبارة دلائل الاعجاز ، وجلأها (قوله يقال الخ) ، استشهاد على الانباء
المذكور وترك الاستشهاد بفصح اللين مع كونه أصلاً بالاتفاق لأن فيما ذكره توصيفاً للتكلم والكلام بالفصاحة فهو أنسب
بالمقول اليه (قوله وكلام فصيح) لم يقل رسالة فصيحة كما في الايضاح ، تنبيهاً على ان لفظ الكلام شاع استعماله في النثر
قل قدس سره المراد بالكلام هو المركب مطلقاً ، أي تاماً كان أو غيره لانه قد يتصف المركب الغير التام بالفصاحة ،

(قول المحشي) لأن جميع معانيها الخ فان كانت كلها حقيقية فالأمر ظاهر والا كفى لزوم الابانة لجميع معانيها التي
منها المعنى الحقيقي قطعاً فان ذلك يفيد المصنف وهو وجود المناسبة بين المعنى الاصلي والمقول اليه وبه يعلم رد ما في الحفيد
من ان المراد بالأصل في كلام الشارح اللغة سواء كان معنى حقيقياً أو مجازياً
(قول المحشي) وجلأها أي اظهر معناها

(قول المحشي) استشهاد على سائر المذكور أي استشهاد صحيح سواء كان كل ما تقدم من المعاني حقيقياً أو مجازياً
بعضه حقيقياً بعضه لأنه يكفي الانباء ولو بطريق اللزوم فان كان فصيح الاعجمي الخ معنى حقيقياً فالأمر ظاهر وان كان
مجازياً فهو لازم للحقيقي قطعاً فهي منبئة عنه وفي بعض النسخ استشهاد على الانباء المذكور
(قول المحشي) تنبيهاً الخ رد على العصام حيث قال الاولى رسالة فصيحة لأن الكلام ليس خاصاً بالنثر

(قول الشارح) يقال كلام فصيح في النثر هو ظاهر في الكلام التام بدليل مقابلته بالقصيدة وعبارة الشارح في المختصر
قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم المركب الاسنادي وغيره فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على اسناد
يصح السكوت عليه مع انه يتصف بالفصاحة وفيه نظر لأنه انما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركب انه كلام فصيح
ولم ينقل ذلك عنهم واتصافه بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة المفردات على ان الحق انه داخل في المفرد لأنه
يقال على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل المثني والمجموع وعلى ما يقابل الكلام ومقابلته بالكلام ههنا قرينة على انه أريد
به المعنى الأخير أعني ما ليس بكلام اه

(قول السيد) قدس سره مجازاً الخ يقتضي أنه يوصف بها المركب الناقص وانه يطلق عليه كلام فصيح وقد مر عن
الشارح انه لم ينقل ذلك عنهم واطلاق الكلام عليه مجازاً لا ينفع في ذلك وسيأتى ذلك للمعني
(قول المحشي) أي تاماً كان أو غيره لأنه قد يتصف المركب الغير التام الخ هذا تحقيق لكلام الخليلي الذي نقله
الشارح في المختصر بقوله قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم المركب الى آخر ما تقدم نقله فان معنى قوله فيه فانه قد يكون بيت
من القصيدة غير مشتمل على اسناد يصح السكوت عليه مع انه يتصف بالفصاحة انه لو لم يكن داخل في الكلام لا يكون تعريف
فصاحة الكلام ما نأى فلما نقل السيد منه قوله المراد بالكلام الخ تمهيداً للمعني بتعليل قائله وتحقيقه ثم تحقيق رد الشارح عليه ليتبين
به بطلان تأييد السيد له بقوله والقول الخ كما سيدينه فقوله بعد هذا تحقيق ما ذكره الشارح في المختصر أي تحقيق القيل ورده مما

بالمعنى المذكور لفصاحة الكلام فلو لم يكن داخلًا في الكلام لا يكون تعريف فصاحة الكلام مانعاً ، لدخول فصاحة المركب الناقص فيه وفيه انا لا نسلم ان المركب الغير التام يتصف بالفصاحة ، في نفسه . بل اتصافه بها باعتبار ان مفرداته متصفة بها ، وأما باعتبار التركيب فلا لأنه لا استعمال له إلا بطريق الجزئية للمركب التام فخلوصه عن تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد خلوص المركب التام بخلاف الكلمة فان استعمالها وان كان بطريق الجزئية أيضاً إلا أن خلوصها غير خلوص الكلام ، ولو سلم أنه موصوف بالفصاحة في نفسه ، لكن ادخاله في الكلام انما يصح لو أطلقوا عليه كلام فصيح كما يطلقون على الرسالة والقصيدة ولم ينقل ذلك عنهم

(قول المحشي) بالمعنى المذكور لفصاحة الكلام هو خلوصه من تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد مع فصاحة كلماته (قول المحشي) لدخول فصاحة المركب الناقص فيه أي في تعريف فصاحة الكلام لأنه اذا وجدت تلك الفصاحة في غير الكلام كان تعقيدهم بالكلام في قولهم فصاحة الكلام خلوصه الخ لغواً لأنه لا معنى للتخصيص به مع وجودها في غيره مع ان المقصود تعريف فصاحة الكلام فينبذ لا يكون تعريف الفصاحة المقصودة مانعاً فما قيل ان اضافة الخلوص الى الكلام مخرجة لفصاحة المركب الناقص ليس بشيء

(قول المحشي) في نفسه أي من حيث التركيب مع قطع النظر عن المركب التام والمراد بالفصاحة فصاحة الكلام لا المفرد لانه لا قائل باتصافه من حيث التركيب بفصاحة المفرد وانما النزاع في الاولى

(قول المحشي) بل اتصافه بها باعتبار أن مفرداته الخ هذا هو قول الشارح في المختصر واتصافه بالفصاحة يجوز الخ قدمه لانه جواب بالمنع وصوره بصورة الدعوى لقوته فيه اشارة لاخلال الشارح في المختصر بالترتيب

(قول المحشي) وأما باعتبار التركيب فلا الخ يعني أن المركب الناقص لما لم يكن من حيث التركيب مفيداً وانما يفيد بانضمامه لما يتمه لم يعتبر خلوصه عن تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد فصاحة له اذ لا استعمال له والفصاحة انما تكون بعد صحة الاستعمال فخلوصه عن ذلك هو خلوص المركب التام لانه المستعمل فما قيل ان القول بأن اتصافه بالفصاحة باعتبار اتصاف مفرداته مكابرة لان من يصفه بها انما يريد خلوصه من تنافر الكلمات الى آخر فصاحة الكلام فان ذلك يتحقق فيه نحو ، ان كان قرب قبر حرب قبر ، وان ضرب غلامها هنداً ، وان تسكب عيناى الدموع لتجمداً ، ليس بشيء لانا لا ننكر تحقق ذلك فيه وانما ننكر كون اخلو عنه فصاحة له لان الفصاحة انما تكون بعد صحة الاستعمال واستعماله وحده باطل واعلم أن التعاريف كلها مركبات ناقصة وهى مستعملة وحدها الا أن يقال بالحمل بين المرف والتعريف

(قول المحشي) الا أن خلوصها غير خلوص الكلام يعني أن الكلمة وان كان استعمالها وحدها أيضاً باطلاً لكن لما كان خلوصها غير خلوص الكلام اعتبر لها خلوص على حدتها سواء كانت مفردة أو مركبة

(قول المحشي) ولو سلم انه موصوف بالفصاحة في نفسه لكن الخ الجزء محذوف يدل عليه الاستدراك أي لو سلم ذلك لم يتم من وجه آخر لان ادخاله الخ فلا استدراك بعد تندير الجواب بمعنى لام التعليل وقد مر مثله للمحشي عند قول الشارح ثم عطف الجملة على المفرد الخ وهذا التسليم جدلى المقصود منه منع ادخاله في الكلام فلا يرد ان اتصافه بالفصاحة يلزمه عدم ما نعية تعريف فصاحة الكلام

(قول المحشي) لكن ادخاله في الكلام انما يصح الخ وهذا لا ينفع فيه قول السيد انه يسمى كلاماً مجازاً لان تسميته

هذا تحقيق ما ذكره الشارح رحمه الله في المختصر حينئذ ، لا ورود لما ذكره السيد ، بقوله والقول بأن الكلام محمول على حقيقته باطل الخ ثم ان ادخال المركب الناقص في الكلام ، يقتضي اتصافه بالبلاغة أيضاً ، حقيقة وهو باطل ، اذ لم يدونوا عوارضه التي يطابق بها مقتضى الحال كتدوينهم عوارض المركب التام ويؤيده انهم لم يدخلوه في موضوع القو ، لعدم البحث عن عوارضه ، الا نادراً وبما حررنا لك ، ظهر ان المفرد والكلام محمولان على معناهما الحقيقي وان المركب الناقص خارج عنهما لعدم اتصافه بالفصاحة والبلاغة في نفسه ، فقول الشارح رحمه الله في المختصر على ان الحق انه داخل في المفرد به مجازاً لا تستلزم انهم قالوا فيه انه كلام فصيح

(قول المحشي) هذا تحقيق ما ذكره الشارح قد عرفت أن المشار اليه الدعوى مع تعليلها والرد معاً

(قول المحشي) لا ورود لما ذكره السيد أي مؤيداً به الدعوى

(قول المحشي) بقوله والقول بأن الكلام محمول على حقيقته باطل الى آخره أي الى آخر ما كتبه السيد لا الى قوله فيحتاج قطعاً وهم ووجه عدم الورد انه اذا لم يكن خلوته مما ذكر فصاحته في ذاته لا يحتاج لادخاله في المفرد حتى يحتاج تفسير فصاحة المفرد الى قيود أخر حتى لا تصدق على ما هو خالص من ثافر الحروف والغرابة ومخافة القياس لكنه غير خالص مما يخل فصاحة الكلام وانما ترك قول السيد وان المفرد يتناول سائر المركبات باطل لعدم صحة اندفاعه بما مر لان الكلام فيما مر ليس في ذلك والحاصل ان كلام السيد تضمن شيئين أحدهما ان حمل الكلام على حقيقته باطل لانه يحوج لادخال فصاحة المركب الناقص في فصاحة المفرد فيحتاج في تفسير فصاحة المفرد الى قيود أخر وهذا مردود لانه انما يحوج لذلك لو كان خلوص المركب الناقص فصاحة وليس كذلك وهذا علم مما مر وثانيهما أن كون المفرد يتناول سائر المركبات الناقصة باطل لانه يحوج لما مر وهذا صحيح سلمه المحشي وسيأتي له تأييده فتأمل

(قول المحشي) أيضاً بقوله والقول الخ تضمن كلام السيد هذا انه يتصف بالفصاحة في نفسه وانه داخل في الكلام فيبطل الاول والجواب الاول والثاني بالثاني

(قول المحشي) يقتضي اتصافه بالبلاغة أيضاً لقول المصنف والبلاغة يوصف بها الاخيران والقول بأن فيه شبه استخدام بأن ذكر الكلام أولاً بمعنى المركب مطلقاً وثانياً بمعنى التام بعيد في مثل هذا التقسيم

(قول المحشي) حقيقة أي باعتباره في ذاته لامن حيث جزئته للمركب التام

(قول المحشي) اذ لم يدونوا عوارضه أي المركب الناقص كان يقولوا في التركيب الاضافي وأما كون الاضافة لعظيم كعبد السلطان فلعظيم المضاف وأما كونها للضمير كعبدى فلعظيم المضاف اليه او يقولوا وأما كون التعريف بالجنس والفصل فلفاوة السامع وأما كونه بالجنس والخاصة فلذكائه والمراد انهم لم يدونوا عوارضه باعتبار ذاته لا باعتبار كونه جزءاً للتام لانها حينئذ عوارض للتام فدل عدم تدوينهم ذلك على ان مطابقته لمقتضى الحال ليست من البلاغة

(قول المحشي) لعدم البحث عن عوارضه الا نادراً كإفادة الاضافة فيه التعريف كغلام زيد او التخصيص كغلام رجل

(قول المحشي) ظهر لك أن المفرد والكلام الخ لانه ظهر مما مر أن المركب الناقص ليس خلوصه مما ذكر فصاحته له

في ذاته فلا يدخل في الكلام ولا في المفرد بالتأويل

(قول المحشي) فقول الشارح في المختصر الخ يعني أن كلام الختالي في اتصاف المركب الناقص من حيث ذاته

تنبئ عن الوصول والانتها (يوصف بها الاخير ان) اى الكلام والمتكلم (فقط) دون المفرد يقال كلام
بليغ ورجل بليغ

بقريئة مقابله بالكلام محل بحث ، اذ لو كان داخلا فيه لم يتم الاستشهاد بقوله يقال كلمة فصيحة ، الا أن تحمل الكلمة على
ما يعم المركب الناقص (قال قدس سره ومقابله بالمفرد الخ) فيه بحث لانه جعل في حاشية شرح الشمسية ، مقابلة الجملة
بالمفرد قريئة لكون المراد بالمفرد ما ليس بجملة وهو المشهور بين القوم (قال قدس سره بناء على ان المتبادر عند الاطلاق)
أي عن القيد والتبادر علامة الحقيقة فيكون حقيقة فيما يقابل المركب فلا يصرف عنه بخلاف الكلام فانه تحقق فيه الصارف
عن المعنى الحقيقي وهو تقدم المفرد وحمل المفرد على ما ليس بكلام بقريئة مقابلة الكلام نزع اللغف قبل الوصول الى الماء
هذا غاية التوجيه وفيه بحث أما أولا فلانا لانسلم التبادر فان كل واحد من المعاني الاربعة للمفرد اصطلاحى ، نقل اليه
المفرد من معناه اللغوى لاشتمال كل منها على معنى الافراد اما عن النسبة مطلقا أو التامة أو علامة التثنية والجمع واما ثانيا
فلان القريئة الصارفة ، لا يلزم أن تكون متقدمة بل أن تكون موجودة لان الكلام في افادته موقوف على آخره فكون
المتبادر عند الاطلاق ما يقابل المركب ، لا يقتضى حمله عليه عند مقابله بالكلام (قوله تنبئ عن الوصول الخ) في التاج

بالفصاحة فقول الشارح على ان الحق الخ يقتضى أنه من حيث فصاحته الذاتية داخل في المفرد وقد عرفت بطلانه وانه
واسطة وقد يقال ان معنى كلام الشارح انه في الجوابين السابقين نظر في التأويل في الكلام بأنه لافصاحة له في ذاته
وانهم لا يطلقون عليه كلام فصيح وظاهره انه لا دليل في كلام المصنف على منع التأويل في الاول فقال ان الحق انه في كلامه
داخل في المفرد بقريئة مقابله بالكلام ومعلوم أن فصاحة المفرد لا تكون الا للكلمات ففي كلامه دليل على أنه لافصاحة
له باعتبار تركيبه وحينئذ يندفع اعتراض العلامةين

(قول المحشي) اذ لو كان داخلا الخ وجه آخر لبطلان التناول غير ما مر
(قول المحشي) الا أن تحمل الكلمة على ما يعم المركب الناقص قد يقال لم يسمع قولهم له كلمة فصيحة ولعل معنى كلامه
ان هذا الحل خلاف الظاهر

(قول المحشي) مقابلة الجملة بالمفرد قريئة الخ انما كان قريئة لأنه اذا أريد بالمفرد هناك ما ليس بمركب مطلقا خرج
البحث عن المركبات التقيدية عن القسمين مع أنه مجتهد عن التعريفات في القسم الاول وهو المفرد هكذا حققه المحشي
هناك وقد يقال جعل مقابلة الجملة قريئة لهذا العذر لا يستلزم جعلها قريئة مطلقا لان العذر هناك يمنع التبادر ولا عذر هنا
(قول المحشي) من المعاني الاربعة هي ما قابل المركب وما قابل الجملة وما قابل المثني والجمع وما قابل المضاف والشبيه به
(قول المحشي) اصطلاحى نقل اليه المفرد من معناه اللغوى يخالف ما في حاشية القطب من أن الاولين حقيقيان والاخيرين
مجازيان ولا يمكن أن يكون ما هناك مسابرة للسيد لمخالفته لكلامه هنا لان ما هنا يفيد أن الاول فقط هو الحقيقي والمعنى اللغوى
على ما في التاج كون الشيء فردا وقوله اما عن النسبة مطلقا فيما قابل المركب وما قابل المضاف والشبيه به أو التامة فيما قابل الجملة
أو علامة التثنية والجمع فيما قابل المثني والجمع ثم هذا البحث جواب يمنع التبادر مطلقا وما بعده تسليم له لكن لا عند المقابلة كما هنا
(قول المحشي) لا يلزم أن تكون متقدمة أى كما هو معنى قوله فانه تحقق فيه الصارف وهو تقدم المفرد
(قول المحشي) لا يقتضى حمله عليه الخ بقى المرجح لحمله على ما ليس بكلام وقد قدمه حيث قال وهو المشهور بين القوم

ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيراً ما تصدر بالفاء تزييناً للفظ وكأنه جزءاً
شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط اي فاته عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة
عندهم تقال لكون اللفظ جارياً

والقاموس باغ الرجل بلاغة اذا كان يبلغ بعبارة كنه مراده من حد كرم وهي في اللغة تنبيء عن الوصول والانتها لكونها
وصولاً مخصوصاً وفي الاصطلاح مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمناسبة بين المعنيين ظاهرة ولم يقل في الاصل اكتفاء
بما ذكره سابقاً وقيل لم يقل في الاصل لان معناها لغة واصطلاحاً واحد وفيه أنه مع كونه خلاف الواقع يلزم أن يكون
قوله تنبيء عن الوصول والانتها مستدركا لان المقصود منه ابداء المناسبة بين المعنيين وعند اتحاد المعنى لا حاجة اليه
(قوله ولم يجمع كلمة بليغة) ان أدخل المركب الناقص في المفرد كما هو رأي الشارح فلا يتم الاستشهاد الا أن يراد بالكلمة
أعم من الحقيقي والحكمي ، كما في تعريف الكلام بما تضمن كلمتين بالاسناد فيشمل المركب الناقص وان أدخل في الكلام
كما هو رأي السيد أو أخرج عنهما كما هو عندي فلا اشكال أصلاً (قوله فقال عندهم لكون اللفظ) أي فقال لما علامته
هذا الكون لما في المفتاح أن الفصاحة هي أن تكون الكلمة ، عربية أصلية وعلامة ذلك أن تكون الكلمة على السنة الفصحاء

(قول المحشي) فهي في اللغة تنبيء عن الوصول الخ أي مطلق الوصول والانتها وقوله وصولاً مخصوصاً أي بالعبارة الى كنه
المراد وقوله ظاهرة أي مطلق الوصول في كل وقوله لان معناها لغة واصطلاحاً واحد هو مطابقة الكلام لمقتضى الحال
(قول المحشي) أعم من الحقيقي والحكمي قد عرفت ان وصفه بالبلاغة حينئذ باعتبار مفرداته
(قول المحشي) كما في تعريف الكلام بما تضمن كلمتين بالاسناد فان المراد بالكلمتين ما يعم المكونين الناقصين كقولك
ان قام زيد قام عمرو وقام زيد كلمة وقام عمرو كلمة وكل مركب ناقص بناء على ان الحكم بين المقدم والتالي لا في التالي
والمقدم ظرف

(قول الشارح) واعلم انه لما كانت الفصاحة الى آخره شروع في الجواب عن الاعتراض الوارد على المصنف من
خطيب مصر كما سيتضح لك آخراً وقد ضمنه الاعتذار عن المصنف حيث خالف ما هو المشهور عندهم من أن علامة الفصاحة
الجرى على القوانين وكثرة الاستعمال وقد ترك هو كثرة الاستعمال وأتى بدلها بالخلوص من التنافر وما معه الذي عبر عنه
الشارح بالسلامة من ذلك لنسكة تأتي وحاصل الاعتذار انه لما علم بينهم أن الالفاظ الكثيرة الاستعمال هي التي تكون
سالمة من التنافر وما معه لم يبال المصنف بالتعبير عن الكثرة بالخلوص المذكور للزومها له

(قول المحشي) عربياً أصلياً أي من كلام العرب الأصلي الذي لم يطرأ عليه تغيير وعبارة المفتاح وأما الفصاحة فهي
قسمان راجع الى المعنى وهو خلوص الكلام عن التعقيد وراجع الى اللفظ وهو أن تكون الكلمة عربية أصلية وعلامة ذلك
أن تكون على السنة الفصحاء من العرب الموثوق بعريتهم أدور واستعمالهم لها أكثر لا بما أحدثه المولدون ولا بما أخطأت فيه
العامة وأن تكون أجرى على قوانين اللغة اه فقد جعل كلاماً من كثرة الاستعمال والجرى على القوانين علامة على الفصاحة
التي هي كون اللفظ عربياً أصلياً ولم يذكر المحشي الجري على القوانين في كلام المفتاح لأنه فهم فيه ان قوله وان تكون
أجرى الخ عطف لازم فالعلامة هي كثرة الاستعمال فقط ولذا حذف المصنف في الايضاح قوله وان تكون أجرى الخ وقال
في الاطول انه تطويل يعني عنه كثرة الاستعمال ثم ان قول المفتاح راجع الى المعنى وهو خلوص الكلام عن التعقيد وراجع

على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعريتهم، وقد علموا ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر الحروف والكلمات ومن الموثوق بعريتهم او ورود استعمالها اكثر، ولما في الايضاح ثم علامة كون الكلمة فصحية، أن يكون استعمال العرب الموثوق بعريتهم لها اكثر لكون اللفظ كلمة كان أو كلاماً (قوله على القوانين) أي الصرفية والنحوية (قوله وقد علموا الخ) لم يجعل الجريان على القوانين

الى اللفظ وهو ان تكون الكلمة عربية أصلية يقتضي أن الراجع الى المعنى حقيقته الخلوص عن التعقيد فكون الكلمة عربية أصلية انما هو الفصاحة الراجعة الى اللفظ إلا أن يقال فيه بالتسامح أيضاً فتدبر (قول المحشي) ولما في الايضاح ثم علامة الخ قال ذلك بعد قوله فصاحة المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي فجعل كثرة الاستعمال علامة على الخلوص من مخالفة القياس لكن لا شناعة فيه وان أوهه كلامه لأن جعلها علامة للتأخيرين والشناعة انما جاءت من الواسطة في الاستنباط وهو انه لا يكثر الاستعمال في كلامهم إلا لما كان متصفاً بتلك الأوصاف التي منها الجري على القانون فتدبر

(قول المحشي) أن يكون استعمال العرب الخ هذا هو الذي أبدله المصنف بالخلوص لازومه له وذلك الخلوص هو الذي عبر عنه الشارح بالسلامة فهو أيضاً علامة لانفس الفصاحة وانما أبدله المصنف بالخلوص لكونه في ذات الكلمة بخلاف كثرة الاستعمال فانها صفة للاستعمال وتسهيل الأمر كما سيأتي أما الفصاحة فهي كون اللفظ عربياً أصلياً فتدبر (قول المحشي) كلمة كان أو كلاماً زاد الكلام لما سيأتي من شمول كلام الشارح لفصاحة الكلام حيث قال والتعقيد اللفظي والمعنوي وقال عن مخالفة القوانين الداخل فيه ضعف التأليف وكل ذلك انما هو في الكلام وكلام المصنف في الايضاح وان كان في المفرد لكن كلام السكاكي المتقدم عام (قول الشارح) من استقراء كلامهم أي العرب ومثله ضمير بينهم وانما أتى بالاسم الظاهر في قوله على السنة العرب لقوله الموثوق بعريتهم

(قول الشارح) وقد علموا أن الالفاظ الكثيرة الدور لم يقل الجارية على القياس لأنه لا حاجة لتوسط العلم في ذلك إذ لا فرق بين الجري على القياس والسلامة من مخالفته فانها عبارتان عن شيء واحد بخلاف كثرة الاستعمال والسلامة من التنافر وما معه

(قول الشارح) هي التي تكون جارية على اللسان أي سلسلة سهلة عليه وقوله سالمة الخ بيان لسبب الجريان (قول الشارح) وقد علموا أي علم أهل هذا الفن ومنهم المصنف والمراد بهذا الكلام الاعتذار عن المصنف حيث جعل علامة الفصاحة السلامة من التنافر والغرابة والتعقيد مع ان الذي جعله القوم علامة انما هو كثرة الاستعمال وقد وافقهم على ذلك في الايضاح وحاصل الاعتذار انه لما علم أن كثير الاستعمال هو السالم من التنافر وما معه عبر عن تلك العلامة بالسلامة من ذلك وهو الخلوص ويترتب على ذلك ان تعريف الفصاحة بما ذكره ليس من مخترعاته بل مأخوذ من كلام القوم واعتباراتهم فيندفع الاعتراض الآتي وانما اختار التعبير بهذه العلامة دون أن يبين حقيقة الفصاحة بأن يقول كون الكلمة عربية أصلية تسهيلاً للأمر لما عرفت أن معرفة كونها عربية أصلية تحوج الى تتبع مفردات وتراكيب الاعراب

الغربة والتعقيد اللفظي والمنعوى جزم المصنف بأن اللفظ الفصيح ما يكون سالماً ،

متفرغاً على كثرة الاستعمال، فتكون الفصاحة عبارة عن كون اللفظ كثيراً استعمالاً على ألسنتهم كما في المفتاح والايضاح لان القوانين مستنبطة من ، استقرار كلامهم فجعل ، الفصاحة ، المتقدمة عليها في الوجود، متفرعة على مطابقة تلك القوانين

الخالص وهو شاق هذا مراد الشارح على ما بينه المحشي وفهم السيد أن التسامح من حيث التعبير عن الفصاحة التي هي نفس الجريان والكثرة بالخلوص وواقفه المحشي أولاً على ذلك راداً لاعتراضه عليه ثم بين ما هو مراد الشارح فعلم من هذا أن الفصاحة علامتين الجري على القوانين وكثرة الاستعمال وهذا ما اعتبره القوم علامة والثاني ما يلزم ذلك من السلامة من مخالفة القوانين والتنافر وما معه وهذا ما اعتبره معبراً عنه بالخلوص فتدبر

(قول الشارح) ما يكون سالماً عن مخالفة القوانين الخ أخذ السلامة عن مخالفة القوانين من قوله أولاً جارياً على القوانين وما بعده من كون الكثيرة الدور هي التي تكون سالمة من تنافر الحروف الخ ثم انه انما عبر بالسلامة بدلاً عن قول المصنف الخلوص لأن لفظ الخلوص يشعر بأنه كان في اللفظ شيء من ذلك ثم خلص منه وليس كذلك فالمراد بالخلوص في كلام المصنف السلامة من ذلك والتسامح الذي ذكره الشارح باق لأن السلامة من شيء عدمية كالخلوص ولو كانت الفصاحة حقيقة هي السلامة لم يكن في التعبير عنها بالخلوص تسهيل للأمر أصلاً فان مؤداهما واحد فتدبر

(قول المحشي) متفرغاً على كثرة الاستعمال أى معلوماً منها بأن تكون علامة عليه كما انها علامة على السلامة من التنافر وما معه بأن يقول وقد علموا أن الألفاظ الكثيرة الدور هي التي تكون سالمة من تنافر الحروف والكلمات، ومن الغربة والتعقيد اللفظي والمنعوى ومخالفة القياس وعلى هذا كان الشارح يقول أولاً لما كانت الفصاحة عندهم ثقال لكون اللفظ كثير استعمال فقط ولا يذكر الجري على القوانين لأنه حينئذ معلم لا علامة

(قول المحشي) فتكون الفصاحة أى علامتها كما سبق وهو تفريع على الجعل المنفي
(قول المحشي) عبارة عن كون اللفظ الخ أى فقط دون الجري على القوانين وقوله كما في المفتاح والايضاح أي كما انفق عليه الكتابان فانهما اتفقا على ان كثرة الاستعمال علامة الفصاحة واما الجري على القوانين الذي يفيد ظاهر كلام السكاكي انه علامة فليس بعلامة مستقلة بل متفرع على كثرة الاستعمال ولذا تركه المصنف في الايضاح وقد تقدم ثم ان قوله كما في المفتاح الخ راجع لقوله يجعل الجريان الخ لان صاحب المفتاح جملة متفرعاً لما عرفت وكذا صاحب الايضاح حيث عرف الفصاحة بما منه الجري على القوانين ثم قال وعلامتها كثرة الاستعمال لكن لا ترد عليهما البشاعة لان كثرة الاستعمال انما جعلت علامة للتأخيرين وفرع القوانين عليها قبل جعلها علامة بخلاف كلام الشارح فانه في استنباط المصنف من كثرة الاستعمال كون الجري على القوانين من الفصاحة بسبب انهم لا يكثررون التكلم الا بما تحققت فيه هذه الامور فلو كان منها الجري على القوانين لزم البشاعة فتدبر

(قول المحشي) من استقرار كلامهم أي كله أو الكثير منه فان القانون لا يؤخذ من الاستعمال القليل

(قول المحشي) فجعل الفصاحة أي علامتها وهو كون اللفظ كثير استعمال

(قول المحشي) المتقدمة عليها في الوجود لانه لا بد من تقدم الاستعمال الكثير حتى يستنبط منه القانون

(قول المحشي) متفرعة على مطابقة تلك القوانين لانه لو قال وقد علموا أن الألفاظ الكثيرة الدور هي التي تكون

عن مخالفة القوانين والتنافر والتعقيد وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازماً لها تسهيلاً للأمر ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة

بشيء (قوله عن مخالفة القوانين) الصرفية والتعوية ليشمل ضعف التأليف (قوله لكونه لازماً) متعلق بتفسير وقوله تسهيلاً بتسامح (قال قدس سره لا يستلزم تصادق الخ) لأن تصادق المشتقين مبناه اتحاد الذات المتصفة بمبداها وهو لا يستلزم اتحاد المبدأين في الصدق (قال قدس سره) إلا أن يكون أحدهما بمنزلة الجنس للآخر (أي أعم منه فانه يكون مبدأ الأعم صادقاً على مبدأ الأخص فإذا قيد الأعم بقيد يتحقق التصادق بينهما، وذلك لأن الذات المبهمة المأخوذة مع النسبة جارية على القوانين الخ لا فاد سببية الجريان لكثرة الدور لأن وجه العلم هو أنهم لا يكثر التكم إلا بما كان سالماً مما ذكر لنفرتهم عن التكلم بغيره لسلامة طبعهم وانه لا يصح لأن الجريان إنما يكون بعد كثرة الدور المتوقف عليه استنباط القوانين وحاصل ما أراده المحشي أن مراد الشارح يجعل الجريان على القوانين أولاً إحدى العلامتين وعدم جعله مفترقاً على الكثرة كالأسلامة كافي المفتاح والايضاح الخروج عن البشاعة التي تلزمه دونها لأن مراد الشارح بيان منشأ جعل المصنف الخلوص من التنافر وما معه تعريفاً للفصاحة بأنه لما علم أن كثير الاستعمال هو الذي يكون خالصاً من التنافر وما معه عرفها بالخلوص فلو أدرج الجري على القوانين في المعلم بكثرة الاستعمال لزم أن يكون الجري على القوانين سابقاً على الكثرة كخلوص من التنافر وما معه مع ات الجري على القوانين متأخر عن كثرة الاستعمال أما صاحب المفتاح والايضاح فلم يرتب هذا الترتيب الذي في الشارح لعدم حاجتهما له بل قال علامة الفصاحة كثرة الاستعمال وإذا أدرج فيه الجري على القوانين لا يلزم فيه شيء وإنما قال بشيء دون باطل لا يمكن أن يكون المراد بالقوانين ما يكون قانوناً بعدوه بهذا ظهر فساد ما قاله الغزالي لو أدرج الجريان على القوانين في كثرة الاستعمال لكان أنسب بقوله وقد علموا حيث اقتصر فيه على كثرة الاستعمال فتدبر

(قول المحشي) إلا أن يكون أحدهما أي أحد المشتقين بمنزلة الجنس وليس جنساً حقيقة لأن المتحرك ليس جنساً للعاشي باعتبار الذات المبهمة لأنها واحدة وإن كانت الحركة جنساً للعشي ولذا فسره بقوله أي أعم منه (قول المحشي) وذلك الخ يعني أنه إنما كان إذا قيد الأعم بقيد يتحقق التصادق والاتحاد بين الذاتين المتصفين بمبدأ الاشتقاق مع أن المقيد في الحقيقة هو المبدأ فقط وقد كان العموم في مدلول المشتق جميعه دون المبدأ فقط لأن الذات المأخوذة مع النسبة في المشتق مبهمة فهي متحدة فيهما من حيث ذاتها وإنما كان العموم من جهة المبدأ وقد قيد وهذا توجيه لقول السيد فانه يصح المشي حركة مخصوصة ولم يقل فانه يصح المشي متحرك حركة مخصوصة والكلام إنما هو فيما إذا كان أحد المشتقين بمنزلة الجنس فأفاد أنه إنما قال فانه يصح المشي الخ لأن العموم إنما هو باعتبار المبدأ (قول الشارح) وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر تسهيلاً للأمر يعني أن الفصاحة يتصف بها اللفظ خارجاً فلا يصح أن تكون هي الخلوص لأن اللفظ إنما يتصف به في العقل لكن لما كان لازماً مساوياً لها فسرها به تسهيلاً للأمر لأن الفصاحة كون اللفظ عريباً أصلياً أي من كلام الاعراب الخلوص المتأصل في العربية بأن يكون مما نشأ عليه ومعرفة أنه من كلامهم تحوج الى تفتيش كثير تتبع كلامهم وهو شاق فضبطه بما يتيسر الاطلاع عليه ولو ضبطه بالجريان والكثرة لكان تسامحاً أيضاً لأن ذلك لازم للفصاحة لا عينها مع انه لا تسهيل فيه لأن معرفة الكثرة تحوج الى ما تقدم أيضاً فتدبر

متحدة في المشتقين فالعموم لا يكون الا باعتبار المبدأ (قال قدس سره ودعوى الادعاء الخ) التعريف باللازم الغير المحمول مشحون به كتب الادباء كتعريف السكاكي علم المعاني بالتتبع وتعريف عبد القاهر النظم بالتوخي على ما سيجيء ، فاما أن لا يشترطوا في التعريف الحمل بناء على ان المقصود افادة المعرفة وهى تحصل بغير المحمول أيضاً واما ان يدعوا المبالغة والتنبيه على انه لازم في المعرفة سبب لحصوله فكأنه هو (قال قدس سره فلأن كون الفصاحة الخ) لو حمل الوجودي على ما يكون الاتصاف به بحسب الخارج كالفصاحة فان اللفظ متصف به في الخارج ، والعدمي على ما يكون الاتصاف به بحسب اعتبار العقل كالخلوص فانه سلب التنافر والغرابة والتعميد عن اللفظ والاتصاف بالسلوب اعتباري نحض كالامكان أو حملا على الوجود المضاف الى شيء والعدم المضاف الى شيء فان الفصاحة الكون المضاف الى الجريان والكثرة والخلوص العدم المضاف الى التنافر وغيره ، ظهر عدم صحة الحمل بينهما وان دفع الاعتراض فان مبناه كون المراد بهما ، ما لا يدخل في مفهومه السلب ، وما يدخل فيه (قال قدس سره على ان كون الفصاحة الخ)

(قول المحشي) فاما انهم لا يشترطون في التعريف الحمل رد لقول السيد لا متناع تعريف الشيء بما ليس بمحمول عليه وقوله واما انهم يدعون المبالغة الخ رد لقوله ودعوى الادعاء الخ

(قول المحشي) ما يكون الاتصاف به بحسب الخارج كالفصاحة معنى كون الاتصاف بحسب الخارج ان الخارج ظرف لنفس الاتصاف لا لوجوده فانه يفرق بين كون الاتصاف في الخارج وبين كون الاتصاف متحققا في الخارج فلا تصاف الموجود في الخارج ما كان الخارج ظرفاً لتحقيقه والاتصاف في الخارج ما كان الخارج ظرفاً لنفسه وقوله كالفصاحة هى الكون كثير الاستعمال على ما فهم السيد وهذا الكون هو الوجود الرابطي والخارج ظرف لنفسه أيضاً لا لوجوده وانما كان ظرفاً لنفسه لوجود منشأ انتزاعه فيه واذا كان الاتصاف بحسب الخارج كان حقيقياً

(قول المحشي) ما يكون الاتصاف به بحسب اعتبار العقل يعنى أنه لا اتصاف بالسلوب في الحقيقة اذ ليس فيها حقيقة الا سلب الوصف عن الموضوع لكن العقل اعتبر أنه اذا سلب عنه الوصف كان متصفاً بالسلب ولا اتصاف في نفس الامر والا لزم التسلسل في الاتصافات الثابتة في نفس الامر لدوام السلب وصفاً للموضوع وهذا معنى قوله والاتصاف بالسلوب اعتباري محض نه عليه في حاشية المواقف فالاعتبارية والحقيقية راجعة لنفس الاتصاف لا للمتصف به اذ الخلوص ليس اعتباري محضاً لتحقيقه للكلمة في نفس الامر وبهذا ظهر قوله كالامكان فانه مثال لما الاتصاف به اعتباري محض لانه سلب الضرورة عن جانبي الوجود والعدم وليس مثالا للاعتباري المحض لانه ثابت للوجود والعدم في نفس الامر بقطع النظر عن اعتبار معتبر نص على كل ذلك في حواشي المواقف أيضاً فليتأمل لتندفع شبه الناظرين

(قول المحشي) ظهر عدم صحة الحمل بينهما لانه على الاول لم يتحد ظرف الاتصاف ولا بد من اتحاد في صحة الحمل وأيضاً لا اتصاف حقيقة في العدمي كما عرفت وعلى الثاني لا يمكن أن يكون وجود شيء عدم شيء آخر

(قول المحشي) ما لا يدخل في مفهومه السلب راجع للوجودي وما بعده لعدمي فالوجودي عليه معناه الثبوتي فيعم الموجود وغيره

(قول المحشي) وما يدخل فيه أى ليس نفس السلب كما في الاول ولا العدم المضاف كما في الثاني أي وما هناليس ما يدخل فيه السلب بل هو اما نفس السلب أو العدم المضاف ولا يصح الحمل في ذلك لما مر وانما صح الحمل فيما يدخل

الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صارت فصاحة المفرد والكلام كأنهما حقيقتان مختلفتان وكذلك كانت البلاغة تقال عندهم لمعان محصولها كون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى آخر بادر اولاً الى تقسيمهما باعتبار ما يقعان وصفاً له ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد

قد عرفت ان الفصاحة يتصف بها اللفظ في الخارج فكيف يقال انها نفس الخلوص الذي يتصف به في العقل نعم ان هذا السلب لازم له فانه اذا اتصف اللفظ بالفصاحة في الخارج كان مسلوباً عنه الامور الثلاثة في العقل (قال قدس سره ربما يمنع الخ) ، قد عرفت اندفاعه بما حررنا لك في قوله يقال لكون اللفظ جارياً الخ من ان المراد انه علامة للفصاحة ولازم له فانها عبارة عن كون اللفظ عربياً أصلياً (قال قدس سره أو أكثر من استعماله الخ) فتكون موصوفة بالفصاحة الزائدة بالنسبة الى ما بمعناها فلا يرد أن هذا يقتضي أن لا يكون ما بمعناها فصيحاً مع كونه كثيراً لاستعمال فيما بينهم كما يدل عليه صيغة التفضيل (قوله الى اللغة) أي الصرف (قوله كأنهما حقيقتان الخ) لكثرة المخالفة بينهما (قوله وكذا الخ) عطف على قوله كانت المخالفة أي كما كانت المخالفة راجعة الى أمور متخالفة بسببها صارت الفصاحة في المفرد والفصاحة في الكلام كأنهما حقيقتان مختلفتان لكثرة المخالفة بينهما كانت البلاغة تقال لمعان مرجعها ومحصولها أمر واحد فصارت البلاغة حقيقة واحدة فيه السلب كما في العدول لأنه مفهوم ثبوتي واتصاف الذات به في الخارج لا يقتضي وجوده فيه لانه اتصاف انتزاعي الا يرى أن زبداً أعنى في الخارج وليس المسمى موجوداً فيه لان الموجود في الخارج ما كان الخارج ظرفاً لوجوده لا ظرفاً لاتصاف شيء آخر به كما في المواقف فليتأمل

(قول المحشى) كان مسلوباً عنه الامور الثلاثة في العقل أي لافي نفسه بأن يكون السلب صفة له لما عرفت (قول المحشى) قد عرفت أن الفصاحة متصف بها اللفظ في الخارج لانه لا يخفى على من له قدم في صناعة العربية ان اللفظ اذا وصف بالفصاحة يراد أن فيه سلاسة وجزالة لا مجرد أنه ليس فيه قبيصة فلا يقال ان السيد أن يمنع هذا تدبر (قول المحشى) قد عرفت اندفاعه الخ فكلامه مع السيد قبل هذا كان مجازاة له والحاصل ان الفصاحة ان كانت نفس الجريان والكثرة على ما فهمه السيد فهي وجودية لا يصدق عليها العدمي وان كانت هي الكون عربياً أصلياً فكذلك وهذا مراد الشارح فعلى كل لا يثبت ما أراده السيد فليتأمل

(قول الشارح) ثم لما كانت المخالفة أي مخالفة القياس الصرفي في المفرد أو النحوي في الكلام بالنسبة اضعف التأليف أو مخالفة الاصل في القياس عند النحاة وان كان جارياً على قوانين بالنسبة للتعقيد اللفظي كما سيبيء أما التعقيد المعنوي فليس براجع للنحو

(قول الشارح) كأنهما حقيقتان نقل عنه انما قلنا كأنهما حقيقتان للقطع بأنهما ليسا حقيقتين مختلفتين بل لها حقيقة واحدة وهو كون اللفظ جارياً على السنة العرب الموثوق بعريتهم اه وهذا ربما أفسد ما قرره المحشى سابقاً من أن كثرة الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعريتهم علامة للفصاحة لا نفس الفصاحة الا أن يقال هنا بمثل ما قاله المحشى فيما سبق (قول المحشى) عطف على قوله كانت المخالفة أي الخ لكن لا يساعده حله بعد ذلك بقوله أي كما كانت المخالفة لتقصيره

الكلام على المخالفة دون الغرابة والتعقيد مع إدخال الشارح لها في مبني كون الفصاحيتين كأنهما حقيقتان

ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحیوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرها لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلاثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظراً الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك فصيح أن تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجده في كلام الناس لكنه أخذ من اطلاقهم واعتباراتهم وحينئذ ،

فالتشبيه بين الكونين باعتبار الرجوع إلا أن الرجوع في الأول الى المعاني المختلفة والرجوع في الثاني الى المعنى الواحد ، فالظاهر ترك لفظ كذا (قوله ولا يوجد قدر مشترك) باعتبار اطلاق اللفظ المشترك لا انه ليس بينهما معنى مشترك أصلاً (قوله نظراً الى الظاهر) ، وهو كثرة المخالفة بينهما لا بالنظر الى الحقيقة فانها مشتركة معنوي بينهما كما عرفت (قوله على هذا الوجه)

(قول المحشى) فالتشبيه بين الكونين باعتبار الرجوع أى فلما رجعت الفصاحة الى المعاني المختلفة باعتبار كونها صفة للفظ والبلاغة الى المعاني المتحدة باعتبار كونها صفة له أيضاً وكل منهما وقع صفة المتكلم بمعنى آخر بادر الى تقسيمها باعتبار ما يقعان وصفاً له لانه كان فيه الاتحاد تارة والاختلاف أخرى فيما رجع الى أمور متخالفة وكان فيه الاطلاق على معنى آخر لكل منهما فلا بد من التمييز أولاً بحسب ما يضاف اليه ثم بعد ذلك يكون التعريف بقوله لما كانت الخ علة للبادرة بالتقسيم ثم وقوع التعريف عقبه وقوله لتعذر الخ علة لعلمية ذلك الكون لتعريف كل بتعريف يخصه فتدبر

(قول المحشى) والظاهر ترك لفظ كذا لانه لا دخل له في المقصود وهو تقديم التقسيم على التعريف وبعض الناظرين ضم لقول الشارح يقال عندهم لمعان الى آخر قوله وكان كل من الفصاحة والبلاغة الخ يعنى فكما رجعت الفصاحة لمعان فكذلك البلاغة وفيه ان الكلام في فصاحة وبلاغة غير المتكلم ولو كان كما زعم لقدم الشارح فصاحة المتكلم وجعله مما يقتضى تعدد تعريف الفصاحة فتدبر

(قول الشارح) بادر أولاً الى تقسيمها ليكن تخصيص كل قسم بتعريفه (قول الشارح) ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه أى بحسب ما يضاف اليه وفي بعض النسخ منها ضمير الجمع أى الاقسام (قول الشارح) لتعذر جمع الحقائق المختلفة الخ أى فكذا ما هو بمنزلة التعريف مع أو التي للتقسيم في الحقيقة تعاريف متعددة بحسب تعدد أو ثم ان قوله لتعذر جمع الحقائق الخ أى ان نظر الى خصوصية كل قسم من تلك الاقسام (قول الشارح) ولا يوجد قدر مشترك بينهما أى بين تلك الاقسام أى أقسام الفصاحة وقسمي البلاغة وفي بعض النسخ بينهما أى بين أقسامها معنى ان لم ننظر لخصوصية كل قسم وأردنا تعريف القدر المشترك فنجرى على المعتاد من تقديم التعريف ثم التقسيم لا نجد قدراً مشتركاً أى لا نجد لفظاً يدل على قدر مشترك بين أقسام الفصاحة وقسمي البلاغة يعنى ان لفظ الفصاحة ولفظ البلاغة اطلاق كل منهما على معانيه اطلاق المشترك ومن المعلوم ان المشترك موضوع لكل معنى بوضع فلا يتناول الكل باطلاق واحد حتى يقال الفصاحة وحرف يتبني معه اخلال مثلاً وشبه البلاغة اذ لم يوضع كل منهما لهذا المعنى حتى يحمل عليه يدل على هذا قول الشارح في التعليل لان اطلاق الفصاحة الخ وهذا كله نظراً الى الظاهر كما قاله الشارح والا فالفصاحة من قبيل المشترك المعنوي لانها كون اللفظ عربياً أصلياً كلمة كان أو كلاماً فاقاله السمرقندى من أن كلام الشارح يقتضى أنهما من المشترك اللفظي حقيقة ليس بشي .

(قول المحشى) وهو كثرة المخالفة بينهما الى قوله فانها مشتركة معنوي كلامه خاص بالفصاحة دون البلاغة وأيضاً

لا يتوجه الاعتراض على قوله لم أجد في كلام الناس ما يصلح تعريفها به بأنه لا مدخل للرئي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى أن يجاب عنه بأن المراد بالناس الناس المهودون كالشيخ والسكاكي ثم لما كانت معرفة البلاغة متوقفة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد (فالفصاحة) الكائنة (في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس) اللغوي أي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلاثة لا تكون فصيحة (فالتنافر) وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهي فيه نحو المصنوع بخاء معجمة في قول امرأى سئل عن ناقته تركتها ترعى المصنع ومنه ما دون ذلك (نحو) مستشزرات في قول امرء القيس

أي تعريف كل من أقسامها بعبارة مضبوطة جامعة مانعة (قوله لا يتوجه الاعتراض) المعارض، خطيب مصر أوردته على المصنف رحمه الله حال حياته وقال المصنف رحمه الله في جوابه أردت بالناس الناس المهودين كالسكاكي وعبد القاهر وغيرهما من المهرة المشتهرين قال قدس سره،

فانما يصح في قسمين من الفصاحة وهما فصاحة المفرد والكلام دون المتكلم فلا بد أن يكون قول الشارح نظراً الى الظاهر باعتبار المجموع اذ الفصاحة مشترك لفظي بين القسمين وبين فصاحة المتكلم قطعاً لا نظراً للظاهر ولا بد أيضاً أن يكون معنى قوله وكذا البلاغة ان اطلاقها من قبيل اطلاق المشترك لا نظراً الى الظاهر لاختلاف معنيها قطعاً فتدبر (قول المحشي) خطيب مصر كذا في الاطول وفي الفري خطيب اليمن

(قول الشارح) لكنه أخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم أما فصاحة المتكلم وبلاغته فمن اطلاقاتهم كما يدل عليه قول الشارح وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى آخر وكذا البلاغة للكلام من اطلاقاتهم أيضاً لقوله وكذا كانت البلاغة يقال عندهم الخ لان الاطلاق على ما محصوله ذلك اطلاق على ذلك المحصول وأما فصاحة المفرد والكلام فمن اعتباراتهم حيث قلت لما علامته الجرى على القوانين وكثرة الاستعمال وقد اعتبروا في كثير الدوران يكون سالماً من تنافر الحروف أي جعلوا الكثرة علامة على ذلك فاعتبروه بها وجعلوها علامة عليه

(قول الشارح) الكائنة في المفرد نقل عنه بيان للمعنى لا تقدير الاعراب بأن الظرف صفة بتقدير عامل معرف وكيف والظرف المستقر جملة في الاصح ولم ينقل عن التحويين جواز تقدير المعرف باللام ولا وجه هنا سوى أن يجعل حالاً من المبتدأ على ما جوزه بعض النحاة في قولنا الكائنة تنبيه على أنه ليس ظرفاً لغوا متعلقاً بالفصاحة اذ لا معنى له وإشارة الى أن الحال الواقعة عن المبتدأ في معنى الصفة اذ لا فعل هنا يجعل قيداً له وبياناً لهية الفاعل أو المفعول به انتهى وقوله كيف والظرف الخ أي سواء كان خبراً أو صفة أو صلة أو حالاً كما في الرضى لان الفعل هو الاصل في العمل وحاصل كلامه أن الظرف متعلق بفعل محذوف حال أي الفصاحة تكون في المفرد الخ : وانما قدر الكائنة للتنبيه على ان الحال من المبتدأ في معنى الصفة ودفع انه لغو وقوله ولم ينقل عن التحويين الخ يعني أنه لو كان الظرف صفة لكان متعلقاً معروفاً باللام اذ هو وصف للمعرف بلام الحقيقة ولم ينقل عن التحويين تقدير المعرف باللام فان قلت جزالة المعنى تقتضي الحمل على الصفة وهي تقتضي المعرف باللام فيكون تقديره لدليل فلا يمتنع قلت ان ثبت عن التحويين أن منع تقدير المعرف لعدم

(غذاره) أي ذوائبه جمع غديرة والضمير راجع الى الفرع في البيت السابق (مستشزرات) أي مرتفعات ان روى البيت بالكسر على لفظ اسم الفاعل أو مرفوعات ان روى بالفتح استشزوه رفعه واستشز رأى ارتفع يتعدى ولا يتعدى (الى العلى تفضل العقاص في مثني ومرسل) تفضل أي تغيب والعقاص جمع عقيصه وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثني المفتول والمرسل خلاف المثني يعني ان ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره منقسم الى عقاص ومثني ومرسل والاول يغيب في الآخرين والفرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشأ الثقل في مستشزرات

اسماً معرفاً لذلك ولا يلزم من ذلك حذف الموصول مع بعض صلته لان اسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكونا بمعنى الحدوث كان اللام فيهما حرف تعريف وههنا كذلك قال قدس سره لرعاية جانب المعنى أقول ولرعاية سوق كلام المصنف رحمه الله فان مقتضاه ان اشتراك الفصاحة والبلاغة بين الاقسام المذكورة لفظي وجعله حالاً يوم الاشتراك المعنوي وان اختلافهما بحسب الأحوال قال قدس سره نحو القصة مما يفهم منه المعنى الحدتي وان كان اسماً جامداً نحو اسد على وفي الحروف نامة قال قدس سره تضمن معانيها الخ أي فهمه منها تبعاً للزومه لها، (قوله أي ذوائبه) موافق لما في الصحاح والقاموس

دلالة الظرف عليه كما قيل به مع انه ربما خالف قول الشارح ولم يقل الخ فلا ينعف هنا لان الحال الواقعة عن المبتدا في معنى الصفة فالجزالة فيهما سواء وكان السيد رحمه الله لم يطلع على هذا

(قول السيد) قدس سره أو اسماً منكرأ أي على خلاف الاصح كما علمت

(قول السيد) قدس سره وقدر تأمله الخ عطف سبب على مسبب

(قول المحشي) ليست بمعنى المصدر لان المراد بها صفة اللفظ

(قول السيد) قدس سره أو على تأويل بان يؤول الفصاحة بما يسمى فصاحة

(قول السيد) قدس سره لا الفصاحة حال كونها في المفرد قد عرفت اتحاد معناها لان التقييد انما كان لمعنى الفعل ولا فعل هنا فبقي بيان الهيئة وهو واحد فيما نحن فيه سواء الحال والصفة والظاهر من كلام السيد أنه جعل التقييد للفصاحة ومن المعلوم أن الفصاحة صاحب الحال فيكون الظرف وصفاً لها لا قيداً اذ لم يقل أحد بأن الحال قيد في صاحبها والحاصل ان الفرق بين الحال والصفة كما في الرضى وغيره ان الحال تبين هيئة صاحبها من حيث كونه فاعلاً أو مفعولاً والصفة تبينها لا من هذه الهيئة فاذا قلت جاء رجل كريم كانت الصفة مهيئة للهيئة لا من حيث انه فاعل بل مطلقاً بدليل أنك لو غيرت التركيب وقلت جاء رجل كريم كان البيان بحاله وفيما نحن فيه قد اتفقت حيثية الفاعلية والمفعولية فالحال والوصف متحدان لا أن الحال لها مفهوم آخر يؤول الى الوصف فلي تأمل

(قول السيد) قدس سره تضمن معانيها الحصول والكون أي فهمه منها للزومه لها كما قاله المحشي لانها أعراض لا تتحقق في زمن ما الا مع الحصول والكون اذ لا تبقى بعده زماناً آخر بخلاف الذات فانها بعد زمن الحصول والكون متحققة بدونها فليس يلزم لها فاندفع قول الفنري ان كان المراد بالتضمن الاتصاف ولو في نفس الامر لم يكف والا جاز اعمال زيد وعمره وان كان انفهامه منه باعتبار نسبته الى محله فتلك النسبة اما بدلالة اللفظ بنفسه أو بحاله كاضافته أو باعتبار نفس الامر فقط

وفي المذهب الغدائر موى سرزن وهي جمع ذآبة بالهمزة ، أبدلت الهمزة الاولى بالواو لاستقلالهم وقوع ألف الجمع بين الهمزتين في القاموس الذوابة الناصية ، يعني موى يشان كما في الصراح وفي الاساس له ذآبة وذوائب وهي الشعر المنسدل من وسط الرأس الى الظهر ، فالغدائر اما مطلق الشعر أو شعر مقدم الرأس أو الشعر المنسدل من وسط الرأس ، فعلى الاول الضمير راجع الى الحبيبة بتأويل الشخص وعلى الثاني والثالث الى الفرع ومعنى اليد على الاول والثاني ،

وكفاية الاخير ممنوعة كما مر ولا دلالة للفظ الفصاحة بنفسه على تلك النسبة ولا بحاله لانها وان كان معناها في المفرد الخلوص لكن ذلك بعد الاضافة للمفرد والكلام الآن في تلك الاضافة بخلاف الامثلة المذكورة حيث نسب البناء الى الخصم والحديث الى ضيف ابراهيم بالاضافة اه وحاصل الدفع ان المراد هو الانفهام منه لكن لا باعتبار النسبة بل باعتبار لزومه لتلك المعاني لما عرفت فتدبر ليندفع عنك ما وقع فيه بعض الناظرين من الحيرة فقرر تارة رفع ايراد الغدائر بنفس الايراد فقال من جملة ما قال أولا ان الفصاحة يلزم من تصورهما والتصديق بأنها للمفرد حصولها للمفرد ويفهم ذلك الحصول عند ذلك التصور والتصديق بخلاف نحو رجل وزيد انتهى فاخذ الاضافة الى المفرد والكلام فيها ودفع بها الاشكال ولم يرض حتى جعل الحصول لازما للتصور والتصديق ولا أدري من أي وجه عرف هذا اللزوم ثم قال بعد ذلك والمراد بقول المحشي للزومه لها أي في غير الفصاحة أما هي فهي مصدر لا محالة وهذا كما ترى كيف ينطبق على كلام السيد المصريح بأنها ليست مصدراً ولقد كنت غنيا عن كل هذا لكنني خفت الوقوع فيه فتدبر

(قول المصنف) نحو غدائره الخ قبله

تصد وتبدي عن اسيل وتتي بناظرة من وحش وجرة مطفل
وجيد كجيد الريم ليس بفاحش اذا هي فضته ولا بمعطل
وفرع يزين المتن أسود فاحم اثبت كفتو التخللة المتشكل

وتصد تعرض وتبدي تظهر والاسيل الوجه سهل الخدين وتتي أي تحفظ نفسها بعينها حيث لا يقدر الناظر الى النظر اليها ووجرة اسم موضع ولعله خص وحشه لحسن عينه والمراد به الظبا أو بقر الوحش والمطفل ذات الطفل خصها لانها تكون أحسن عيوننا عند النظر لاولادها عطفاً عليها والجيد العنق والريم الغزال الابيض والفاحش المتجاوز قدره المحمود ونضته رفته والمعطل الخالي عن الحلى والفاحم الشديد السواد كالنجم والاثيث الكثير والقنو مجمع الشماريخ والمتشكل كثير الاشكال وهو الشمر اخ وفي العصام ان واو وفرع واو ربير يدانها عاطفة على مدخول واو رب وهو جيد ولعله أولى من جعل جيد عطفاً على ناظر تدبر (قول المحشي) وفي المذهب الغدائر موى أي شعر وقوله سر أي رأس وقوله زن أي امرأة أي شعر رأس المرأة

(قول المحشي) أبدلت الهمزة الاولى أي في ذوائب

(قول المحشي) يعني موى يشاني أي شعر الناصية وهو موافق لما في التلخيص الغديرة ثقال للشعر الذي يقع على وجه المرأة من مقدم رأسها لانها غودرت فطالت

(قول المحشي) فالغدائر اما مطلق الشعر أي شعر رأس المرأة على ما في المذهب وقوله أو شعر مقدم الرأس على ما في القاموس وقوله أو الشعر المنسدل الخ أي على ما في الأساس

(قول المحشي) فعلى الأول الضمير راجع الى الحبيبة لا الى الفرع لئلا يلزم إضافة الشيء الى نفسه والاضافة البيانية

هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والراي المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب أن يكون مستشرف أيضاً متنافراً بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج والانتقال من احدهما الى الآخر كالطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال من احدهما الى الآخر كالمشي في القيد لما نجد غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجي وفي التنزيل ألم اعهد

ان شعره مرتفع الى أعلى الرأس تفضل عقاصه في المثني والمرسل وان شعر مقدم رأسها مرتفع تغيب عقاصه في مثناه ومرسله وحال شعر ما سوى المقدم قد علم من قوله وفرع يزين المتن الخ وعلى الثالث ان شعر وسط رأسه المنسدل المرتفع الى الأعلى تفضل عقاصه في مثناه ومرسله ولا يعلم حال شعر ناصيته من البيت لأنه معلوم أنه يكون مرتفعاً ، ومعنى قوله وفرع يزين المتن عند ارساله وأما قول الشارح رح وان شعره ، أي شعر الرأس منقسم الخ فيقتضي ، أن يكون الشعر مطلقاً منقسماً الى ثلاثة أقسام أو ما عدا الذوائب فيكون أربعة ، وحينئذ يكون ، جملة قوله تفضل العقاص ابتدائية لا حالية من ضمير مستشورات ولا خبر بعد خبر لعدم العائد بخلاف الوجوه السابقة ، فان اللام عائد والقول بأن العقاص هي الذوائب فيكون من وضع المظهر موضع المضمّر فيكون أقسام الشعر ثلاثة ،

وان جرت في الضمير على الراجح خلاف الظاهر فكلام الشارح لا يناسب هذا الاحتمال وانما يناسب الثاني والثالث وما قبل ان الفرع اسم للشعر مطلقاً للرجال أو النساء والغدائر اسم للشعر مطلقاً بقيد كونه للنساء فمع احتياجه لقل لا يصح هنا لان الكلام في الفرع الذي هو شعر المرأة

(قول المحشي) ان شعره أي الشخص وهو الحبيبة وقوله تفضل عقاصه أي العقاص من شعر الرأس وقوله وان شعر مقدم رأسها هذا هو الاحتمال الثاني وقوله تغيب عقاصه أي عقاص شعر المقدم وقوله وحال شعر ما سوى المقدم راجع للاحتمال الثاني فقط وقوله ولا يعلم حال شعر ناصيته من البيت أي على الثالث وكذلك حال شعر غير الناصية من غير شعر الوسط (قول المحشي) ومعنى قوله وفرع الخ جواب عما يرد على الاول والثالث من انه اذا كان الشعر كله مرتفعاً فامعنى كونه يزين المتن لكن عرفت انه بقي شعر غير الناصية من غير شعر الوسط الا أن ارادته بالفرع بعيدة

(قول المحشي) أي شعر الرأس ينقسم الخ ارجع الضمير للرأس لعدم صحة عوده على الذوائب فانه يلزم مع كون الاضافة بيانية وهي بعيدة استدراك قوله شعره فانه كان يكفي وانما تنقسم الخ

(قول المحشي) أن يكون الشعر مطلقاً أي غير خارج عنه الذوائب فقوله أو ما عدا الذوائب مقابل للاطلاق (قول المحشي) وحينئذ يكون قوله تفضل الخ راجع للاحتمالين (قول المحشي) جملة مستأنفة أي لمدح الفرع مثل غدائره

(قول المحشي) فان اللام عائد أي هي العائد أو بدل عنه على الخلاف والمرجع الغدائر بأي معنى من المعاني فعلى الاحتمال الاول يكون مطلق شعر الرأس منقسماً الى ثلاثة وعلى الثاني المنقسم اليها شعر مقدم الرأس وعلى الثالث شعر وسط الرأس (قول الشارح) كالطفرة هي خروج من حيز الى حيز بلا قطع وسائط

ومن البعيدة ما هو بخلافه كلع بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل هذا امر ذوق فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلًا متعسرًا للنطق فهو متنافر سواء كان من قرب الخارج أو بعدها أو غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه

ففيه أنه مخالف لما فسر الشارح رح العقيصة بأنها الحصلة المجموعة كالرمانة ليصير مجعداً (قوله هو توسط الشين الخ) أي تضاد صفات الحروف المتجاورة في الكلمة كما يدل عليه توصيف الحروف بالصفات المذكورة، والمهموسة ما يضعف الاعتماد على مخرجه يجمعها ستشحك خصفة، والمجهورة ما هو بخلافه فهي الحروف الباقية، والشديدة ما ينحصر جري صوتها عند سكونها في مخرجها ويجمعها اجدت طبقك، والرخوة ما هو بخلافه وهي ماعدا الحروف المذكورة، والحروف المذكورة التي بين بين وهي حروف لم يرونا (قوله ومن البعيدة) أي نجد من بعيد المخرج ما هو بخلاف غير المتنافر أي متنافراً

(قول المحشي) ففيه أنه مخالف الخ لانه لا يوجد في اللغة الذوائب بالمعنى الذي فسر به الشارح العقيصة واعلم أنه على مختار الشارح يكون حال ما عدا الذوائب معلوماً من قوله وفرع يزين المتن

(قول المحشي) ما يضعف الاعتماد على مخرجه ولضعف الاعتماد عليه لا يقوى على منع النفس فيجري معها فتعريفها بما لا يقوى على منع النفس عند التصويت تعريف بالاثر المترتب على الهمس لتحقيق الهمس ضعف الاعتماد على الحروف في موضعه قاله المحشي في حاشية القاضي

(قول المحشي) ستشحك خصفة التشعث الاخاح في المسئلة وخصفة اسم امرأة قال جار الله في الحواشي معناه ستكدي عليك هذه المرأة وأصل ما يقال للسائل شحاذ وتبدل الذال ثاء فيقال شحات وليس لنا خلافاً للقاموس

(قول المحشي) ما هو بخلافه أي ما يقوى الاعتماد على مخرجه فيمنع جري النفس مع تحركه فلا يخرج الابصوت قوي شديد من الجهر وهو الاعلان فالفرق بين الجهر والهمس جري النفس في الثاني دون الاول

(قول المحشي) ما ينحصر جري صوتها أي ما اذا نطقت بها لم يجر الصوت لانك تلفظ به في آن ثم ينقطع وليس الشدة تأكيد الجهر لان الشدة انحصار جري الصوت عند الاسكان والجهر انحصار جري النفس مع تحركه فقد يجري النفس ولا يجري الصوت كالكاف والطاء وقد يجري الصوت ولا يجري النفس كالضاد والعين قاله المحشي في حواشي القاضي (قول المحشي) ما هو بخلافه أي ما ينحصر جري الصوت بها عند سكونها في مخرجها فالفرق بين الهمس والرخوة ان الجارى في الهمس النفس وفي الرخوة الصوت

(قول الشارح) وهو سهواً الاقتصار على التعليل بالجهر سهواً لوجوده في الراء وانما الموجب ان الراء والقاء من حروف الذلاقة التي هي سرعة النطق وهي لامر آخر سوى الجهر وما معه تدبر

(قول المحشي) والحروف التي بين بين عطف على الحروف المذكورة أي الرخوة هي ما عدا الشديدة والتي بين بين أي ما غير هذين وقوله وهي حروف لم يرونا في الشهاب المتوسطة بين الشديدة والرخوة فيها خلاف بين النحاة والقراء فكثر النحاة على انها ثمانية يجمعها لم يرونا أو ولينا عمر وأكثر القراء على انها خمسة وهي حروف لن عمر أي كن لينا ياعمر

فالأولى أن يحال إلى سلامة الذوق وقد سبق إلى بعض الأوهام أن اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للشغل الخل بفصاحة الكلمة وأنه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربياً فلا تخرج سورة فيها ألم أعهد عن الفصاحة وأيده بعضهم بأن انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلاً لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد

فهو من عطف معمولى عامل واحد إلا أنه قدم الجار والمجرور في المعطوف ، ثم الصواب أن يقال لانا نجد غير متنافر من قريب المخرج ومن البعيدة كعلم وعمل ولمع اذلاً دخل في الرد لوجد أن البعيدة متنافران الزاعم قائل به وما قيل أنه لا ثبات أن القرب ليس منشأ التنافر لوجد أنه في البعيدة فليس بشيء. لأن الزاعم لم يزعم أن القرب فقط منشأ التنافر بل زعم أن القرب والبعيد كلاهما سبب التنافر (قوله لا يوجب انتفاء الكل) قيل هذا هو الموجود في أكثر النسخ المعتبرة ولا يخفى أن جعل الكلمة جزءاً من فصاحة الكلام وفصاحة الكلمة وصف الجزء بحيث لا ينبغي أن يغفل عن فساد أحد ولذا قالوا المعنى على حذف المضاف أي وصف الكل كما وقع في بعض النسخ ، لكنه يشكل حينئذ ما ذكره في الرد عليه من أن فصاحة الكلمة جزء من فصاحة الكلام لا وصف لجزئها ويمكن أن يقال محصل الرد أن فصاحة الكلمة جزء من فصاحة الكلام فيلزم من انتفاء الأولى انتفاء الثانية ،

(قول المحشي) فهو من العطف الخ هذا منقول عن الشارح فيما نهى عنه
(قول المحشي) ثم الصواب الخ لو حمل الشارح على أن ما في كلام ابن الأثير قولان وجعل الرد على ألف والنشر المرتب قوله لما نجد غير متنافر من القريب رد للقول بأنه بسبب بعد الخارج وقوله ومن البعيدة الخ رد للقول بأنه بسبب قربها لاستغنى عن التصويب ولا يخفى أن ابن الأثير جعل كلا سبباً مستقلاً ورد عليه وقد وجدت في حواشي المختصر أنهما قولان وبه تعلم صحة القيل الذي قال أنه ليس بشيء. فليتأمل

(قول الشارح) فالأولى أن يحال إلى سلامة الذوق قد مر أن مدرك الإعجاز هو الذوق ليس إلا وإذا أقام الله به الحجة فلا معنى لقول من قال أن الرد إليه رد إلى أمر غير معلوم ولا عبرة بمعاينة المعاند

(قول المحشي) ولا يخفى أن جعل الكلمة جزءاً من فصاحة الكلام الخ أي كما تنقيد هذه العبارة لأن الكل على هذه العبارة هو فصاحة الكلام والجزء هو الكلمة وفصاحتها وصفها والمطلوب عدم انتفاء ذلك الكل بانتفاء وصف جزئه (قول المحشي) لا ينبغي أن يغفل عن فساد إذ الكلمة ليست جزء فصاحة الكلام ولا فصاحتها جزء وصف فصاحة الكلام بل جزء فصاحة الكلام

(قول المحشي) لكنه يشكل الخ لأن الرد عليه بأن فصاحة الكلمة ليست وصفاً لجزئها أي جزء فصاحة الكلام يقتضي أن ذلك القائل يقول أن فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام وفصاحة الكلمة إنما هي وصف للكلمة فيقتضي أنه

لا ان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يتم ما ادعيتهم وليس صحة كلامه موقوفة على انهم قالوا بكون فصاحة الكلمة وصفا لجزئها انتهى وفيه بحث أما أولا فلان مقصود الشارح رح ، رد الزعم والتأييد كليهما ولذا صرح بقوله وفصاحة الكلمة جزء من فصاحة الكلام مع كونه معلوماً ، مما سبق في رد الزعم ، فلا بد من كون المؤيد قائلًا بأن فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يصح الرد بقوله لا وصف لجزئها ، وأما ثانياً فلان تمامية ما ادعى الزاعم انما تتوقف على عدم كون فصاحة الكلمة معتبرة في فصاحة الكلام وليست موقوفة على كونها وصفاً لجزئها ، فلا يصح قوله لا ان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يتم ما ادعيتهم وقيل ان الضمير في قوله لجزئها راجع الى الكلام بتأويل الجملة والمعنى انه لا وصف لجزء الكلام بحيث لا دخل لها في موصوفية الكلام بالفصاحة وفيه أنه تعرض لما لا يعني وترك لما يعني وأقول في توجيه كلام المؤيد على النسخة المعتبرة ان قوله كفصاحة الكلمة مثال للجزء والكل عبارة عن فصاحة الكلام والمعنى ان انتفاء وصف فصاحة الكلمة وهو الخلو عن التنافر فيما نحن فيه لا يوجب انتفاء فصاحة الكلام ،

جعل الكلمة جزء فصاحة الكلام فيعود الاشكال وأيضاً مقتضى تقدير المضاف ان المؤيد قائل بأن الكل الكلام والجزء الكلمة ومقتضى قوله في الرد عليه لا وصف لجزئها أن المؤيد قائل بأن الكل فصاحة الكلام والجزء الكلمة (قول المحشي) لا ان فصاحة الخ يعني ان ما ادعيتهم انما يتم لو كان فصاحة الكلمة وصفاً لجزء فصاحة الكلام وأنتم لا تقولون به فلا يتم

(قول المحشي) رد الزعم والتأييد كليهما أي والذي تضمنه هذا الجواب رد الزعم فقط كما يصرح به قوله حتى يتم ما ادعيتهم (قول المحشي) مما سبق في رد الزعم هو قوله لان فصاحة الكلمات مأخوذة الخ (قول المحشي) فلا بد أن يكون المؤيد قائلًا الخ فبطل قول المجيب فيما مر ليس صحة كلامه موقوفة على انهم قالوا الخ (قول المحشي) فلان تمامية ما ادعى الزاعم الخ يعني ان قول المجيب في الجواب السابق لا ان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يتم الخ باطل لان تمام ما ادعى الزاعم انما يتوقف على عدم اعتبار فصاحة الكلمة في فصاحة الكلام فكان الواجب غير معتبرة في فصاحة الكلام حتى يتم ما ادعيتهم وليست موقوفة على كونها وصفاً لجزئها حتى يقول لا ان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام (قول المحشي) فلا يصح قوله لا ان فصاحة الكلمة جزء لفصاحة الكلام كذا في نسخ وهو تحريف صوابه لا ان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام كما سبق

(قول المحشي) وفيه انه تعرض لما لا يعني وترك لما يعني وجه ذلك ان تمامية ما ادعى الزاعم انما تتوقف على عدم اعتبار فصاحة الكلمة في فصاحة الكلام لا على كونها وصفاً لجزء الكلام كما يدل عليه قول ذلك المجيب لا وصف لجزء الكلام بحيث لا دخل لها في موصوفية الكلام بالفصاحة فجعل الجواب هو قوله بحيث لا دخل الخ فكان حق التعرض لما يعني أن يقال وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام فله دخل في موصوفية الكلام بالفصاحة وأما كونها وصفاً للجزء أولاً فلا دخل له في اثبات مدعى الزاعم كما نبه عليه المحشي قبل فلا وجه للتعرض لنفيه مع كون نفيه في نفسه باطلاً إذ فصاحة الكلمة وصف لجزء الكلام قطعاً وقيل معنى كونه تعرضاً لما لا يعني الخ ان المراد بهذا الكلام الاخير رد التأييد وعلى هذا الجواب يكون رد الزعم مع تقدم رده فتأمل

لأنه ممنوع ولو سلم فالمعنى انه عربى النظم والاسلوب ولو سلم فباعتماد الاغلب ولم يشترط في الكلام العربى أن يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذلك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة

لجواز أن تكون الكلمة فصيحة مع التنافر لمجاورة كلمة أخرى أو لاقتضاء المقام كما سيحيى في كلام الشارح رحمه الله عن قريب من قوله قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية قالوا في قوله تعالى (وهو يبدى ويبيد) ان يبدى من باب الافعال غير مستعمل الا أنه صار فصيحاً بوقوعه مع يعيد وانما قلنا ان الخلو وصف فصاحة الكلمة لما عرفت ان الفصاحة عبارة عن أمر وجودي والخلوص المذكور لازم لها، وحينئذ يندفع بحث الشارح رحمه الله لان فصاحة الكلمة وان كانت جزءاً من فصاحة الكلام لكن المتنى فيما نحن فيه، وصف فصاحة الكلمة لانفسها (قوله لانه ممنوع الخ) توجيه النوع الثلاثة انا لانسلم وقوع المفرد الغير العربى في الكلام العربى أي القرآن وما ذكره من لفظ السجيل والمشكوة والقسطاس يجوز أن يكون من اللغات المشتركة، ولو سلم ذلك الوقوع بناء على ماقرر من أن اعلام الانبياء عليهم السلام، سوى الستة

(قول المحشي) لجواز أن تكون الكلمة فصيحة مع التنافر بمجاورة الخ يعني ان انتفاء فصاحة المفرد في ذاته بوجود شيء من أسباب الاخلال لا يستلزم انتفاء فصاحته العارضة بواسطة التركيب أو المقام فانتفاء وصف الجزء لا يستلزم انتفاء الجزء لوجود سبب آخر له واذا لم يستلزم انتفاء الجزء لم يستلزم انتفاء الكل وهو فصاحة الكلام نعم الفصاحة الموجودة في المفرد حينئذ ليست فصاحة المفرد في ذاته ولا يضر ذلك في المصنف والحاصل ان الخلو من تنافر الحروف ومأمعه انما هو علامة فصاحة المفرد في ذاته أما فصاحته العارضة للتركيب أو المقام فليس ذلك علامة لها فلا تنتفى بانتفائه كما سيأتي في كلامه (قول المحشي) وحينئذ يندفع بحث الشارح الخ فيه ان كلام هذا القائل وهو الزوزني كالصرح في خلاف ما حاوله المحشي فانه قال عجز السورة من القرآن لا يتوقف إلا على بلاغتها المتوقفة على فصاحتها وفصاحتها لا تتوقف على فصاحة جميع كلماتها بل على فصاحة الاكثر بحيث يكون غير الفصيح مغموراً فيه مستوراً على الذائقة بفصاحة الاكثر كما تستر الحلاوة الشديدة المرارة القليلة وبعدم فصاحة كلمة لا يخرج الكلام عن الفصاحة كما ان الكلام العربى الخ فان قوله كما تستر الخ يفيد ان الكلمة لم يعرض لها فصاحة وانما استترت وكذا قياسه على الكلام العربى وأيضاً لا حاجة الى فصاحة الاكثر فيما حاوله المحشي بل التناسب بين يدي ويعيد كاف وكذا بين سلاسل وأغلا لا تقدر

(قول المحشي) وصف فصاحة الكلمة أي في نفسها وحينئذ تنتفى فصاحتها في نفسها لكن ذلك لا يضر في فصاحة الكلام لانها موقوفة على فصاحة الكلمة مطلقاً سواء كانت في نفسها أو لعارض والثانية موجودة وهي المراد بقوله لانفسها هذا هو الموافق لما يأتي له

(قول المحشي) ولو سلم ذلك الوقوع بنا الخ مقنضي التوجيه المذكور انه لا يصح التسليم لأعجمية ما ذكره من لفظ السجيل وما معه مع ان كونها مما اتفق فيه اللغات بعيد لندرة مثله والاحتمالات البعيدة لاتدفع الظهور كما في المضد

(قول المحشي) سوى الستة محمد وصالح وشعيب وهود ونوح ولوط عليهم الصلاة والسلام ووقع في الاخيرين خلاف

قيل أعجميان صرفاً لخطتهما

مما يقود الى نسبة الجهل أو العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً (والغرابية) كون الكلمة وحشية غير ظاهرة الدلالة

كلها أعجمية فلا نسلم ان معنى العربي الذي به وصف القرآن في قوله تعالى « انا أنزلناه قرآناً عربياً » انه عربي الألفاظ لم لا يجوز أن يكون المراد انه عربي النظم ولو سلم ان وصفه بالعربي باعتبار الألفاظ فيجوز أن يكون باعتبار الاعم الاغلب فلا ينافي وقوع ألفاظ قليلة غير عربية لعدم اشتراط عربية كل لفظ في عربية الكلام بخلاف فصاحة الكلام ، فانها مشروطة بفصاحة كل كلمة منه فتدبر فانه مما زل فيه الاقدام (قوله مما يقود الى نسبة الجهل الخ) ، أي يوم نسبة الجهل أو العجز الى الله تعالى ولذا لم يقل يوجب نسبة الجهل أو العجز الى الله تعالى ، فاندفع ما قيل بجواز أن يعلم الفصيح ويقدر على اتيانه ومع ذلك لم يأت به الحكمة خفية لا انطاع عليها (قوله غير ظاهرة الدلالة الخ) اللفظ ، قد يكون ظاهر الدلالة على المعنى ولا يكون مأنوس الاستعمال كودع وودر ،

(قول المحشي) كلها أعجمية في العصد ان الاعلام ليس مما يختص بلغة دون لغة فنع صرفها لكونها ليست على قانون الاوضاع العربية فقوله ولو سلم ذلك بناء الى آخره المقتضي ان ما قبل التسليم يمنع أعجمية تلك الاعلام اشارة الى ذلك (قول المحشي) في عربية الكلام أي في تحقق العربية في الكلام أي ان معنى كونه عربياً انه منسوب للعرب بمعنى كونه على طريقة كلامهم ويكفي في كونه على طريقتهم حقيقة كون معظمه عربياً لعدم اشتراط كون الكل عربياً في ذلك وليس المعنى انه يحكم بكونه عربياً مجازاً إذ السورة لو فرض أن بعضها فصيح دون البعض بأن اشتملت على تراكيب بعضها فصيح دون الآخر لا مانع من وصف كلها بالفصاحة مجازاً تدبر

(قول المحشي) فانها مشروطة بفصاحة كل كلمة يعني ان جنس الفصاحة لا يتحقق في الكلام إلا بعد فصاحة كل كلمة فلا يمكن أن يقال هذا انه يوصف الكل بوصف البعض لانه متى اتقى فصاحة كلمة لا يتحقق فصاحة كلام واعلم ان هذا أعني قوله بخلاف فصاحة الكلام فانها الخ يمنع المستدل أعني الزوزني فان فصاحة الكلام عنده لا تثقف على فصاحة كل كلمة بل المدار على فصاحة الكثير بحيث يصير غير الفصيح منه موزناً فيه لكن هذا على ما هو ظاهر كلامه المنقول سابقاً أما على ما فهمه المحشي في كلامه سابقاً فلا يرد لأن عليه لا بد عنده أيضاً من فصاحة كل كلمة أعني كونها عربية أصلية اما بذاتها أو بحسب ما عرض لها فتدبر

(قول المحشي) أي يوم نسبة الجهل يعني أن القائد ليس هو القول المذكور بنفسه بل بواسطة الوهم كما قيل ما قالك شيء مثل الوهم ولذا أي لكون القائد الوهم لا القول لم يقل يقود نسبة الجهل بدون الى المفيد ان القول المذكور هو القائد بنفسه بدون الوهم لانه لا توسط للشخص المتوهم عند تسلط القود على النسبة اذلا احتياج لمفعول القود لوجوده في اللفظ فتأمل وفي بعض النسخ ولذا لم يقل يوجب نسبة الجهل وهي واضحة

(قول المحشي) فاندفع ما قيل الخ : لان الوهم باق

(قول المحشي) قد يكون ظاهر الدلالة على المعنى الخ أي ظاهر الدلالة عليه بالنسبة لنا لا للعرب كما يدل عليه قول الشارح فنه ما يحتاج الى أن ينقر عنه في كتب اللغة ومنه ما يحتاج الى أن يخرج له وجه بعيد اذ المنقر والخروج هو من لم يعرف المعنى وهم المتأخرون دون العرب وأيضاً لا معنى لاعتبار عدم ظهور الدلالة عندهم اذلا اطلاعنا عليه بخلاف عدم

على المعنى ولا مأنوسة الاستعمال فإنه ما يحتاج في معرفته الى أن ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوبة
كتكأ كأتهم وافرثعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط عن الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم تكأ كأتهم
علي ككأ كأتهم على ذي جنة افرثعوا عنى أى اجتمعتم تتحوا عنى كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر
جار الله في الفائق انه قال الجاحظ مرأ أبو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون
أبهامه ويؤذنون في أذنه فأفلت من أيديهم وقال مالكم تكأ كأتهم على كأتكأ كأون على ذي جنة افرثعوا عنى

وقد يكون بالعكس كغريب القرآن والحديث فإنه مأنوس الاستعمال فاقيل ان كل واحد منهما يستلزم الآخر والمقصود
نصب علامتين على الغرابة ليس بشيء ، ولفظ غير ، بمعنى لا بقرينة عطف ولا مأنوسة الاستعمال ، فالتركيب من قبيل قوله
تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين (قوله على المعنى) أي الموضوع له فلا يرد المتشابه والمجمل والمشكل لأنها غير
ظاهرة الدلالة على المراد (قوله ولا مأنوسة الاستعمال) أي استعمال العرب العرباء فلا يرد غريب القرآن والحديث ،
لكونه مستعملاً عندهم كما سيبيء (قوله فنه ما يحتاج إلخ) وهذا القسم من الغرابة يكون في الجوامد والمصادر والمشتقات
باعتبار موادها والقسم الثاني يكون في المشتقات باعتبار هيئتها ووجه الانحصار ان اللفظ بجوهره وهيئته يدل على المعنى
فعدم ظهور دلالاته إما باعتبار جوهره فيحتاج الى التفسير ، أو باعتبار هيئته فيحتاج الى التحريم (قوله فهاجت به مرة) أي

مأنوسة الاستعمال عندهم فانا نعرفه بعدم وجدانه كثيراً في كلامهم وقد جعل العصام قول الشارح فنه ما يحتاج إلخ تفسيراً
لعدم ظهور المعنى فتدبر وبهذا ظهر ما جعله بينهما من العموم الوجهي وبطل ما قيل انه يلزم من كونه مأنوس الاستعمال
ظهور المعنى فإنه مبنى على ان المراد ظهوره عند الاعراب

(قول المحشي) وقد يكون بالعكس أي مأنوس الاستعمال غير ظاهر الدلالة كأبا في قوله تعالى فأكبه وأباً والمراد انس
الاستعمال وعدمه عند العرب كما نبه عليه بعد بخلاف ظهور الدلالة كما عرفت ومحصله ان الغرابة الخلة بالفصاحة لا توجد
الا اذا وجد العدمان فان قلنا أو احدهما لم توجد وقوله كغريب القرآن والحديث فإنه مأنوس الاستعمال عند العرب
وتسميته غريباً باعتبار غيرهم فليست غرابته مخلة بالفصاحة

(قول المحشي) بمعنى لا أي مستعملة في النبي لا في معناها الاصلي وهو معنى مغاير وانما لم يؤول لا بمعنى مغاير لانها
انما تأتي بمعنى غير لا مغاير

(قول المحشي) فالتركيب من قبيل قوله تعالى إلخ أي في أن النبي متعلق بكل من المعطوفين لا المجموع من حيث هو
(قول المحشي) فلا يرد المتشابه إلخ أي لا يرد ذلك على هذه العلامة لو نظر لها وحدها لما ذكر فلا حاجة لدفعه بأن
الغريب ما اجتمع فيه العدمان معاً يعني انه مندفع من أصله قبل النظر لكون العلامة مجموع الامرين فاندفع ما قيل هذا
لا يرد من أصله لان الغريب ما اجتمع فيه العدمان والمتشابه ومأمعه مأنوس الاستعمال والمتشابه مالا يصح الخل عليه مع
وحدة معناه كالاستواء والمشكل ما احتمل معاني كأوائل السور

(قول المحشي) لكونه مستعملاً عندهم فلا يضر عدم ظهور معناه لان الخل اجتماع الامرين
(قول المحشي) واما باعتبار هيئته فيحتاج الى التحريم كسرج فان عدم ظهور المعنى باعتبار كونه على هذه الصيغة وأما

فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى أن يخرج له وجه بعيد (نحو) مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجباً مزججاً أي مدققة مطولا (وفاحها) أي شعراً أسود كالفتح (ومرسنا) أي أنفاً (مسرجاً أي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء) وسريج اسم قين ينسب اليه السيوف (أو كاسراج في البريق واللمعان) وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر أي حسن وسرج الله وجهه بهجه وحسنه

ثارت الصفراء به فأغنى عليه فوثب مجتمعين عليه قوم يعصرون ابهامه ليزول عنه ذلك ويأذنون في أذنه ، ليعلم انه حي أو ميت فأقلت من الافلات وهو الخروج (قوله أي شعراً أسود الخ) ففاحها للنسبة كلابن وتأمراً نسبة المشبه الى المشبه به (قوله أي كالسيف السريجي الخ) ، فعنى مسرجاً المجهول شيئاً سريجياً أو سراجاً بدعوى الاتحاد بين المشبه والمشبه به وصيغة التفعيل للجعل كفرحه أو المنسوب اليهما نسبة المشبه الى المشبه به كتمته ، ولا يخفى بعدهما وقيل أو الصائر كالسريجي أو كالسراج ، أو سريجاً أو سراجاً ، أو ذا سريجي أو ذا سراج على ان يكون صيغة التفعيل لصيرورة الفاعل كأصله كقوس الرجل أو أصله كعجرت المرأة أو ذا أصله كورق الشجر وفيه انه يجب أن يكون مسرجاً على صيغة اسم الفاعل والقول بأنه مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل ليس بشيء لأنه اذا لم يحيى منه صيغة اسم المفعول ، كيف يحيى المصدر منه على وزنه وكذا القول بأنه يجوز أن يكون هذا الوجه البعد أيضاً لأنه حينئذ لا يكون صحيحاً لا بعيداً (قوله وهذا) أي المعنى الثاني قريب من هذا القول لان البريق واللمعان موجب للحسن مطرداً بخلاف الدقة والاستواء فانه قد يوجه وقد

مادته وهى السراج أو السيف السريجي فظاهر والمراد بمادته ما بينه وبينه موافقة في الحروف الاصول واعلم ان هذا الكلام من المحشي يفيد أن سبب التثنية والتخريج هو عدم ظهور المعنى لا عدم مأنسية الاستعمال

(قول المحشي) ليعلم أنه حي أو ميت هو ظاهر ان لم يكن له حركة ولا تنفس والا فالاولى لتزول جنته

(قول المحشي) ففاحها للنسبة كلابن وتأمراً نسبة المشبه الخ ولم يجعل هذا التخريج على وجه بعيد حتى يكون التمثيل بفاحها أيضاً مع انه نص على بعده في مسرجاً كما سيأتي لان وجه البعد في مسرجاً انه لم يأت اسم المفعول في كلامهم للنسبة بخلاف اسم الفاعل كما نص عليه الرضى في الشافية وان أتى فعل مشدد العين لها كتم وفسق وبه يرد ما قاله السيد الصفوي هنا (قول المحشي) فعنى مسرجاً الخ بيان لوجه تفسير مسرجاً بقوله كالسيف السريجي مع ان فعل المشدد العين انما هو للجعل لا للتشبيه وحاصله ان هنا جعل ادعائي بدعوى الاتحاد بين المشبه والمشبه به كذا في الاطول فالجعل والنسبة هما التخريج على الوجه البعيد ووجه بعد النسبة مأمور ووجه بعد الجعل بناؤه على دعوى الاتحاد الغير المأخوذ من العبارة فتأمل (قول المحشي) ولا يخفى بعدهما قد عرفت وجهه وما نقله العصام من أن وجه البعد عدم وجدان نسبة المشبه الى المشبه به ففيه انه موجود في فاحها أيضاً كما عرفت مع عدم غرابته

(قول المحشي) أو سريجياً أو سراجاً أي بدعوى المبالغة

(قول المحشي) أو ذا سريجي أو ذا سراج أي من حيث الدقة والاستواء أو من حيث البريق واللمعان ووجه البعد في الثلاثة أن مجيئ فعل لهذه المعاني نادر خصوصاً وفي الاول تشبيه لا يفهم من اللفظ

(قول المحشي) كاصله المراد بالاصل ما اخذ منه الفعل كالسريجي والسراج والقوس والعجوز

(قول المحشي) كيف يحيى الخ لان هذه الصيغة ليست صيغة مصدر بل هي صيغة اسم المفعول واذا لم يشق هذه

وانما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال

لا يوجب والمقصود ترجيح التخريج الثاني بأنه ، قريب من استعمال سرج بمعنى حسن بخلاف الأول ، وقيل معناه ان أخذ المسرح من السراج كأخذ سرج منه فهذا الوجه مؤيد بتحقيق نظيره في كلامهم ، فحينئذ لا حاجة الى ما قاله الشارح رحمه الله تعالى وانما لم يجعل اسم مفعول منه الخ وفيه ان قوله سرج وجهه أي حسن يأبى عن هذا التوجيه ، فانه يدل على كونه معنى حقيقياً ، إذ لا يمكن تخريج سرج الثلاثي على معنى انه كالسراج (قوله وانما لم يجعل الخ) يعني اذا كان سرج بمعنى حسن مستعملاً في كلامهم فلم لا يجعل مسرحاً مشتقاً منه من غير حاجة الى التخريج البعيد الى الوجهين (قوله لم يعثروا) أي لم يطلع الجاعلون مسرحاً غريباً على استعمال سرج بمعنى حسن ، وان كان مثقلاً في كلام العرب العرباء والحكم بالغرابة انما هو لعدم الوجدان في الاستعمال ،

الصيغة لاسم المفعول بل مدلولها دائماً المصدر كيف جاء المصدر عليها تأمل

(قول المحشي) قريب من استعمال سرج بمعنى حسن وان كان الحسن في سرج من السراج لازماً لا يريق ولمعان وفي سرج بمعنى حسن معنى وضعياً

(قول المحشي) وقيل معناه الخ قائله العصام أي معنى قول الايضاح وهذا قريب الخ الذي نقله الشارح ان أخذ المسرح من السراج كأخذ سرج منه فهذا الوجه مؤيد بوجود نظيره في الأخذ من السراج فيكون سرجاً غريباً لانه لم يشتهر بهذا المعنى أعني جعل الشيء سراجاً بدعوى الاتحاد بين المشبه والمشبّه به أو جعله منسوباً للسراج نسبة المشبه للمشبّه به وانما معناه الظاهر جعل الشيء ذا سراج حقيقة ومعنى كونه قريباً حينئذ ان سرج مستعمل في معنى مجازي وهو التحسين في المشدد والحسن في المخفف بخلاف مسرح لبقائه على المعنى الاصلى أعني كالسراج

(قول المحشي) فحينئذ لا حاجة الى ما قاله الشارح الخ اي لان سرج أيضاً من الغريب فلا حاجة الى القول بأنهم لم يعثروا على هذا الاستعمال لان أخذه منه لا يخرج عن الغرابة

(قول المحشي) فانه يدل على كونه معنى حقيقياً أي فلا يكون مأخوذاً من السراج مستعملاً في التحسين مجازاً

(قول المحشي) اذ لا يمكن تخريج سرج الثلاثي الخ يعني ان المتقول عن الايضاح فيه سرج بالكسر ولا يمكن تخرجه على معنى انه كالسراج لان فعل بالكسر موضوع للاتصاف بمبدئه من الاعراض كشتت وفرح والمبدأ هنا ليس عرضاً اذ هو السراج ولا يصح الاتصاف به على ان المقصود انه كالسراج ولا يصح أن يكون المعنى انه اتصف ببريق ولمعان كبريق ولمعان السراج لان البريق واللمعان وان بولغ فيه بأنه بريق ولمعان السراج فليس هو السراج الذي هو المبدأ المأخوذ منه فان ادعى ان البريق نفس السراج مبالغة كان المعنى انه قام به السراج المبالغ فيه والمقصود انه كالسراج لا انه قام به السراج وفرق بين هذا وبين كون سرج مشتقاً من السراج بمعنى حسن لان مدلوله الاتصاف بالحسن غاية الامر انه اشق من السراج أي رد اليه للنسبة والذي يدل على ان هذا الوزن للاتصاف بالمبدأ قول الرضى ان هذه الزنة لا تكون الا لازمة لانها لا تتعلق بغير من قامت به

(قول المحشي) وان كان متفقاً على الفكري حيث جعل قوله لاحتمال الى قوله على انه الخ وجهاً واحداً وقوله وان يكون تعليلاً لا لاول ولا يبعد عدم اطلاع مثل المصنف على ذلك ووجوده في كتب اللغة كالديوان والتاج وغيرهما لا يبعده لحدوثها بعد المصنف

وأن يكون هذا مولداً مستحدثاً من السراج على أنه لا يبعد أن يقال إن سرج الله وجهه أيضاً من باب الغرابة وأما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه أي حسنه وبهجه ثم أنشد هذا المصراع لا يقال الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال

إذ لا طريق إلى عدم وجوده إلا عدم الوجدان ، فيكون غريباً عند من لم يجد ولم يكن غريباً عند الواحد (قوله وان يكون هذا الخ) أي لاحتمال أن يكون سرج بمعنى حسن لفظاً أحدثه المولدون من السراج ، واستعملوه بمعنى التحسين ولا يكون في استعمال العرب العرباء فلا يمكن جعل ، مسرجاً في قول العجاج الذي هو من شعراء الجاهلية منه (قوله على أنه لا يبعد الخ) يعني لا يبعد أن يكون سرج بمعنى حسن أيضاً غريباً بأن يكون معنى مجازياً له مستعملاً فيه لمناسبة بالمعنى الحقيقي لسرج على أحد التخريجين المذكورين ، فلا يكون جعل مسرجاً منه مخرجاً من الغرابة يؤيد ذلك أنه أورد سرج الله وجهه في الأساس من المجاز وإنما قال لا يبعد لأن قولهم سرج الله وجهه أي حسن ظاهر في أنه معنى حقيقي له اشتق من السراج لمناسبة وجود البريق الموجب للحسن فيه (قوله وأما صاحب مجمل اللغة الخ) عطف على قوله وإنما لم يجعل الخ يعني جعل صاحب المجمل مسرجاً من سرج بمعنى حسن فلا يحتاج عنده إلى التخريج البعيد ، ولا يكون غريباً هذا ما عندي في حل هذه العبارة وللناظرين كلمات لا يخفى حالها بعد التدبر فيما حرراه (قوله الغرابة كما يفهم الخ) ،

(قول المحشي) إذ لا طريق إلى عدم وجوده الخ رد على السمرقندي حيث قال فيه إن الحكم بالغرابة بلا اطلاع على حقيقة الحال لا يحسن وحاصل الرد أنه لا طريق إلى عدم وجوده إلا عدم الوجدان وقد حصل والحكم بناء على ذلك بالغرابة ليس على الإطلاق بل بالنسبة لغير الواحد

(قول المحشي) فيكون غريباً عند من لم يجد أي من القسم الثاني من الغرابة لا الأول لأن مثل هذا لا يحتاج في معرفته إلى البحث عنه في كتب اللغة المبسوطة ولئن سلم فلا مانع من ثبوت الغرابيتين له كما يؤخذ من كلامه في المختصر لكن الكلام هنا في القسم الثاني وإن ترتب على الأول ثم إن القول بأنه غريب عند من لم يجد إنما هو للاعتذار عنه حيث حكم بالغرابة لا أنه من الغريب المحل لوجوده في كلام العرب العرباء نعم إن ثبت له القسم الأول من الغرابة كان مغلاً (قول المحشي) واستعملوه بمعنى التحسين أي حقيقة لا مجازاً

(قول المحشي) فخرج الخ أي باعتبار معناه الحقيقي لأن النظر إليه ضروري للانتقال منه للمعنى المجازي ولك أن تقول أنه مخرج باعتبار معناه المجازي لتوقفه على التخريج في المعنى الحقيقي

(قول المحشي) فلا يكون جعل مسرجاً منه مخرجاً من الغرابة وليس هذا مثل ما رده سابقاً بقوله وفيه أن قوله سرج وجهه يابى عنه لأن الرد هناك بسرج الثلاثي والكلام هنا في سرج الرباعي

(قول المحشي) ولا يكون غريباً أي بالنسبة إليه وإن كان غريباً بالنسبة لغيره وقد عرفت أنها غرابة لا تخل على مامر (قول الشارح) لا يقال الخ هذا القيل للخلخالى اعترض به على المصنف في الإيضاح وعبارة المصنف فيه والغرابة أن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها وحاصل الاعتراض كما يعلم بالتأمل في كلام الشارح والمحشي إن الغرابة هي كون الكلمة غير مشهورة وعدم الشهرة إنما هو بحسب قوم دون قوم فقد يكون غير المشهور عذباً فعدم الشهرة من حيث هو لا يخل وإنما الخل هو الاشتغال على تركيب ينفر الطبع عنه وذلك معنى الوحشية لا الغرابة وإذا كان الخل هو الوحشي وهو أخص من

الكاف للتقييد لا للتشبيه كما في قوله تعالى « واذكروا الله كما هداكم » أي على ما هداكم ، وإنما لم يتعرض لعدم ظهور المعنى مع كونه معتبراً في مفهوم الغرابة ، إذ لا مدخل له في بناء الاعتراض والفرق بين الغرابة والوحشية وحاصل الاعتراض ان تفسير الغرابة بكون الكلمة وحشية لا يحسن .

الغريب فلا يحسن الاتيان بالغريب وتفسيره بالوحشي وان كان الغريب بهذا التفسير مغلا بل لا يصح الاتيان به في تعريف فصاحة المفرد لان الاتيان به حينئذ ليس لذاته بل لانه متحقق في الخل وهو الوحشي فيكون نفي الغرابة نفيًا للوحشية للزوم الغرابة لها واذ كان كذلك كانت الوحشية أي نفيها مستفاداً باللازم ودلالة الالتزام مهجورة في المعاريف فقوله قيد زائد لفصاحة المفرد معناه انه خارج عن الغرابة ليس عينها ولا داخلها فيها وليس معناه انه زائد عليها بمعنى انه يعتبر زيادة عليها بان تكون هي أيضا قيدها لما عرفت انها عنده غير مخلة بذاتها ثم قال المعترض وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا الخ عطف على مقدر كانه قال ان اريد بها ما ذكرنا كانت الغرابة المفسرة بها مخلة وكان تفسير الغرابة بها لا يحسن بل لا يصح لما مر وان اريد بها غيره بان اريد بها معنى الغرابة الذي قدمناه أو غيره فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى مخلة فاندفع قول الغنزي ان كلام المعترض مناقض لان قوله بل الوحشية قيد زائد الخ يقتضي ان الغرابة عنده مخلة وقوله وان اريد الخ يفتضي انها غير مخلة لانه بناء على ان المراد بقوله قيد زائد انه زائد على قيد الغرابة بان تكون الغرابة قيدها أيضا وحاصل رد الشارح عليه ان قولك ان الوحشية أخص فلا يحسن التفسير باطل لان الوحشية اطلاقين أحدهما ما ذكرته والاخر بمعنى غير مأنوسة الاستعمال فصح التفسير وقد أطلقوا الغريب بذلك المعنى وقولك وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا الخ باطل أيضا لان غير ما ذكرت هو لا مانوس الاستعمال سواء كان ينفر عنه الطبع كالذي ذكرت أولا كتكا كاتم وافر تعموا وقد أفاد ان ذلك هو المراد بالوحشي تفسيرنا للوحشية بقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال حينئذ فنع كونه مغلا بالفصاحة والاقتصار في الاخلال على ما ينفر عنه الطبع ظاهر الفساد نقل عن الشارح يعني القول بانه على تقدير ان يراد بالوحشي غير ما يشتمل على تركيب ينفر الطبع عنه لا يخل بالفصاحة فاسد لانهم فسروا الوحشية بما لا تكون مانوسة الاستعمال وفسروا الفصاحة بأن يكون اللفظ جاريا على القوانين كثير الدوران على السنة العرب الموثوق بهر بينهم اه أي فغير المأنوس مطلقا نفر عنه الطبع أولا يكون مغلا بالفصاحة هذا هو تحقيق المقام والله سبحانه وتعالى اعلم

(قول المحشي) الكاف للتقييد أي الغرابة بقيد كونها مفهومة من كتبهم وقوله على ما هداكم أي اذكروه ذكرًا جاريا على الوجه الذي أرشدكم اليه فليست للتعليل كما هو المشهور

(قول المحشي) وإنما لم يتعرض لعدم ظهور المعنى بان يقول الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وغير ظاهرة المعنى وقوله مع كونه معتبراً أي كما يفهم من كتبهم أيضا وقد عرفت انه ليس مراد المعترض ان ذلك هو الغرابة المخلة بل المراد بيان ما يقال له الغرابة عندهم

(قول المحشي) إذ لا مدخل له في بناء الاعتراض والفرق قد علمت ان مراده بالاعتراض ان الخل انما هو ما ينفر الطبع عنه دون غيره فلم يجعل لظهور المعنى وعدمه مدخلا في الاخلال كما يصرح به قوله وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم الخ فانه يفيد ان الغرابة المفسرة بالوحشية ان ما كان بانفائها ينفي الاخلال من جهة انتفاء ما ينفر الطبع عنه فقط فقوله إذ لا مدخل له في بناء الاعتراض أي بان تفسير الغرابة بكون الكلمة وحشية الذي به الاخلال عنده لا يحسن

وهي في مقابلة المعتادة فهي بحسب قوم دون قوم . والوحشية هي المشتعلة على تركيب يتنفر الطبع عنه
وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون عذبة . فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد زائد
لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا

لكونه أخص منه تحقّقاً ومبايناً مفهوماً (قوله وهي) ، أي الكلمة الغير المشهورة في الاستعمال (قوله والوحشية) أي
الكلمة الوحشية (قوله المشتعلة على تركيب يتنفر عنه الطبع) أي الذوق السليم ، من غير أن يكون فيه ثقل على اللسان وبهذا
يمتاز عن التنافر (قوله فلا يحسن تفسيره) أي الغريب بالوحشية ، لكونها أخص منه صدقا ، فكذا تعريف الغرابة بكون
الكلمة وحشية لكونه أخص منها تحقّقاً (قوله بل الوحشية الخ) ، اضراب عن عدم حسن التفسير الى فساد تعريف الفصاحة
بأن قيد الوحشية أمر زائد أي خارج عن الغرابة ليس عينها ولا داخلا فيها معتبر في فصاحة المفرد سلباً فلا بد من ذكر
الخالص عنها في التعريف ، وان كان سلب الغرابة مستلزما لسلبها لعمومها تحقّقاً لأن دلالة الالتزام مهيورة في التعريفات

(قول المحشي) لكونه أخص منه تحقّقاً أي لكون كون الكلمة وحشية أخص من الغرابة تحقّقاً فانه انما يتحقّق فيما ينفر
الطبع عنه بخلاف الغرابة وهي كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال فانها توجد فيما ينفر عنه الطبع وغيره مما ليس بمعتاد
(قول المحشي) أي الكلمة الغير المشهورة فالضمير راجع للكلمة لا للغرابة

(قول الشارح) فهي بحسب قوم دون قوم ذكر هذا تحقّقاً للفرق بين الغرابة والوحشية بأن الغريب يكون بالنسبة
لقوم لم يعتادوه دون قوم اعتادوه بخلاف الوحشي بالمعنى المذكور فانه ينفر عنه كل طبع سليم
(قول المحشي) من غير أن يكون فيه ثقل الخ به يدفع قول العصام ان الزائد معناه المستغني عنه لان ما يخرج به يخرج بالتنافر
(قول المحشي) لكونها أخص منه صدقا أي لكون الوحشية أخص من الغريب صدقا والصدق اتحاد الذاتين فلذا
عبر به في الغريب والوحشي ولما لم يمكن بين الغرابة والوحشية لتباين المفهومين عبر هناك بالتحقق

(قول المحشي) فكذا تعريف الغرابة يفيد ان قوله وهي في مقابلة المعتادة الى آخر قوله فلا يحسن كله تمهيد للاعتراض بأن
تفسير الغرابة بكون الكلمة وحشية لا يحسن لكونها أخص منه تحقّقاً ومبايناً مفهوماً وليس حاصل تفسير الاعتراض انه لا يحسن
تفسير الغريب بالوحشية والغرابة بكون الكلمة وحشية إذ ليس في كلام المصنف في الايضاح تفسير الغريب بالوحشية وان لزم
من تفسير الغرابة بما ذكر ولذلك قال فيما مروى حاصل الاعتراض الخ وبهذا ظهر فساد قول السمرقندي ان الاعتراض بالامر ين
(قول المحشي) اضراب الخ رد على الفري حيث قال انه تأييد لعدم حسن التفسير

(قول المحشي) زائد أي خارج الخ يعني انه ليس المراد بكونه زائداً على الغرابة انه قيد زائد معتبر كما عي معتبرة
بل المراد انه قيد خارج عن مفهومها لا يصح التعبير عنه بها بأن يكون هو المقصود منها وليست هي مرادة من حيث هي
لأنه لا اخلال بها كما يفيد قوله الآتي وان أريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم الخ وقوله في الغرابة انها بحسب قوم دون
قوم يعني انها ليست خلا في ذات الكلمة بل بحسب الاعتقاد بخلاف ما ينفر الطبع عنه فاندفع اعتراض الفري بالتناقض
في كلام المعارض كما مر

(قول المحشي) سلباً إشارة الى التسامح في عبارة الشارح وان القيد سلب الوحشية لا فيها
(قول المحشي) وان كان سلب الغرابة مستلزما للخ لأننا قد عرفنا ان المراد من ذكر الغرابة هو الوحشية يعني ان

فلا نسلم أن الغرابة بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضاً اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا
الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار استمرت للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها، والوحشي قسمان
غريب حسن وغريب فييح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشياً عندهم وذلك

ولذا ذكر التنافر ومخالفة القياس مع استلزام الخلوص من الغرابة الخلوص عنهما فاندفع الاعتراض بأننا لا نسلم وجوب
ذكر قيد الوحشية في التعريف لأن الخلوص عن العام يستلزم الخلوص عن الخاص وقد تعسفوا في دفعه (قوله فلا نسلم
ان الغرابة الخ) ، حتى يصح تفسير الغرابة المخلة بالفصاحة بالوحشية بذلك المعنى (قوله هذا) أي كون المراد بالوحشية
غير ما ذكروا اطلاقهم الغرابة عليه فقولوه والوحشي قسمان عطف على مقول قالوا والمقول الاول لاثبات اطلاق الوحشية
على غير ما ذكر والمقول الثاني لاثبات ، اطلاق الغرابة عليه (قوله والوحشي) أي في الجملة سواء كان عند العرب أو غيرهم
(قوله الذي لا يعاب استعماله على العرب) اعلم ان الالفاظ ثلاثة أقسام منها ما هي مستعملة مطلقاً كالارض والسماء فلا
يعاب استعماله أصلاً ومنها ما هي مستعملة في العرب العرباء غير مستعملة في غيرهم فلا يعاب استعمالها عليهم ويعاب على
غيرهم ومنه غريب القران والحديث ومنها ما هي غير مستعملة مطلقاً فيعاب استعمالها على الكل فنه ما هو كرهه على الذوق
والسمع كجحيش ومنه ما هو غير مكروه ككأتم وأفرقعوا واليه أشار الشارح رحمه الله بقوله فيما سيأتي في وجه النظر
من ان الجرشي إما من قبيل تكأتم كأتم أو جحيش فعلم مما ذكرنا ان قوله والوحشي قسمان ،

الغرابة وان كانت عامة لكن المقصود من سلبها ليس ذاتها لما عرفت انها لا تخل من حيث هي بل المراد انها متى سلبت
ساب الوحشية لتحققها فيها

(قول المحشي) ولذا ذكر التنافر ومخالفة القياس مع استلزام الخلوص عن الغرابة الخ فان قلت الغرابة تنفي بأحد أمرين
ظهور المعنى وشبهة الاستعمال فيجوز أن يكون سلبها لظهور المعنى فلا يلزم من انتفاء انتفاء التنافر ومخالفة القياس كما سيأتي
له ذلك قريباً قلت الكلام هنا في تحقيق اعتراض هذا القائل وقد زعم ان ذكر الغرابة هنا باعتبار شقها الآخر أعني شبهة
الاستعمال فان الخلوص عنه خلوص عن الوحشي الذي هو الخلل وليس المراد ان الخلوص عنها باعتبار أحد شقيها ايا كان
خلووص عن الوحشي الخلل فانه لم يعتبر عدم ظهور المعنى أصلاً حيث قال ان الوحشي هو ما اشتمل على تركيب ينفر عنه
الطبع ثم قال وان أريد بالوحشية غير ما ذكرنا الخ فانه يدخل في غير ما ذكره بدم ظهور المعنى وبهذا ظهر فساد ما قيل
ان كلام المحشي تناقض حيث نكر هنا الاستلزام وفيما سيأتي عند الكراهة في السمع عدمه لأن ما سيأتي في نفي الغرابة
بمعناها عند الشارح وهو غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال وسيأتي ان شاء الله بيانه

(قول المحشي) حتى يصح تفسير الغرابة المخلة بالفصاحة الخ يعني انه لا يخل إلا ما ينفر عنه الطبع أما عدم ظهور
المعنى ولا مأنوسة الاستعمال من غير أن ينفر عنه الطبع فلا

(قول المحشي) غير ما ذكر هو لا مأنوسة الاستعمال مطلقاً

(قول المحشي) لاطلاق الغرابة عليه أي الوحشية بمعنى غير مأنوسة الاستعمال حيث قال والوحشي أي غير مأنوس
الاستعمال قسمان غريب الخ فانه يؤخذ منه اطلاق الغريب على الوحشي بهذا المعنى أي عدم مأنوسة الاستعمال وان لم
يستوف أقسامه وقد بينها المحشي

مثل شربث واشمخر واقطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب القبيح يعاب استعماله مطلقاً ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلاً على السمع كرهاً على الذوق ويسمى المتوعر ايضاً وذلك مثل جحيش للفريد واطلمخ الامر وجفخت وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية ، فمنع كونه مخلاً بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى آخر وزعمت ان شيئاً من التناثر والغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة (والمخالفة) ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوع ، او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف وأما نحو أبي يابى وعور يعور واستحوذ وقطط شعره وآل وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة

ليس المقصود منه الحصر بل مجرد اطلاق الغريب على الوحشي ثم ، المعتبر في الفصاحة أن لا يكون اللفظ غريباً عند العرب العرباء كما سيشير اليه قول الشارح لانه لم يكن وحشياً عندهم واستعمال غير العرب غير معتبر فيها لا وجوداً ولا عدماً فلا يدخل الغريب الحسن في تعريف الغرابة اذ المراد ولا مانوسة الاستعمال عند العرب العرباء (قوله) مثل شربث أي غليظ الكفين والرجلين ويراد به الاسد والنون فيه زائدة بدليل شرايث واشمخر ارفع واقطر تفرق واشند أوقر واجتمع (قوله) ثقيلاً على السمع الخ أي ، من غير أن يكون فيه تناثر يوجب الثقل على اللسان (قوله) وقولنا غير ظاهرة الخ عطف على قوله هذا ايضاً اصطلاح (قوله) فمنع كونه أي الوحشية والتذكير لكونه عبارة عن غير ظاهرة ، والحاصل ان القول بانه على تقدير أن يراد بالوحشية غير ما اشتمل على تركيب ينفر عنه الطبع لا يخل بالفصاحة فاسد لانهم فسروا الوحشية بما لا يكون مانوسة الاستعمال والفصاحة عندهم عبارة عن كون اللفظ جارياً على السنة العرب الموثوق بعريتهم وبما حررنا السؤال والجواب اندفع الشكوك العارضة للناظرين فيهما كما لا يخفى على من تدبر وأنصف (قوله) وما في حكمها

(قول المحشي) ليس المقصود منه الحصر والإخراج ما يعاب استعماله عند الكل لكنه غير كرهه ككنا كاتم (قول المحشي) بل مجرد اطلاق الغريب على الوحشي أي بمعنى غير المأنوس الاستعمال من حيث هو كما عرفت (قول المحشي) ثم المعتبر في الفصاحة الخ رد على السمرقندي حيث تردد في غريب القرآن والحديث ويؤخذ من جعل غريب القرآن والحديث فصيحاً لاستعماله عندهم مع نصه فيما مر على انه غير ظاهر المعنى ان المراد بعدم ظهور المعنى في تعريف الغرابة عدم ظهوره عندنا دون العرب لأنهم متى استعملوه كان ظاهراً عندهم (قول المحشي) وادفر هكذا في النسخ والذي في السمرقندي وأفر وكتب في منهياته يقال أفرزته أي أفرزته (قول المحشي) من غير أن يكون تناثراً فالتخلص عن التناثر لا يعني عن التخلص عما ينفر عنه الطبع خلافه للسمرقندي (قول المحشي) عطف على قوله الخ وهو رد لقوله وان أريد الخ (قول المحشي) والحاصل الخ قد قلناه لك سابقاً عن الشارح واعترضه السمرقندي بما يعلم فساد ما مر بقي شيء آخر وهو أن مقتضى كون الفصاحة هي كون الكلمة عربية أصلية وعلامتها كثرة الدوران على السنة الاعراب الخالص أن

فكأنه قال القياس كذا الا في هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع (نحو)
الاجل بفك الادغام في قوله (الحمد لله الملى الاجل) والقياس الاجل

أي حكم المفردات الموضوع كالمسبوب فانه ، يبحث عن أحواله في الصرف وليس بمفرد لكنه في حكم المفرد في كونها .
النسبة كجزء منه ، وكونه بمنزلة المشتق وقيل المركبات الناقصة ليدخل نحو مسلمي فانه فصيح دون مسلموي وليس بشيء ،
لان الادغام في الكلمتين والتقاء الساكنين فيهما ، ليس من قواعد الصرف كما نص عليه الشيخ الرضى في شرح الشافية
وانفقوا على ان الصرف يبحث عن أحوال الكلم الثلاث ، بناءً أو تغيراً من حيث الافراد فالبحث عن ادغام نحو مسلمي ،
من قوانين النحو لكونه من حيث التركيب وكذا نحو من ابنك بحث عن أحوال الهمزة من حيث انها تسقط في الدرج
دون الابتداء فهو أيضاً بحث عن تركيب كلمة مع أخرى وما قيل انه داخل في المفرد لان هذه الحلة عارضة لمجرد المركب
من النون والهمزة لا لمجموع المركب التام ، ففيه انه اعتراف بالبحث عن أحوال المهملات في الصرف (قوله) فكأنه قال الخ
فالقانون الصرفي هي القاعدة مع الاستثنا (قوله) نحو الاجل الخ قيل الاجل ليس بكلمة فانه ليس بموضوع بهذا الوزن

يكون نحو ودع ووذر غير فصيح فانه تقدم للحشي انه خير مأنوس الاستعمال لكنه ليس بغريب لظهور معناه اللهم إلا أن
يكون كثرة الدوران على ألسنتهم علامة لا يلزم انعكاسها ويقوم مقامها عدم احتياج اللفظ الى تقدير أو تخريج فليتأمل
(قول المحشي) يبحث عن أحواله في الصرف كدفع التاء في النسبة الى المؤنث نحو مكى وحذف علاء في التثنية والجمع
(قول المحشي) وكونه بمنزلة المشتق لأنه ألحق بآخره باء لتدل على النسبة الى المجرى عنها فهو بمنزلة المنسوب الى كذا
(قول المحشي) لأن الادغام في الكلمتين نحو مسلمي والتقاء الساكنين نحو من ابنك
(قول المحشي) ليس من قواعد الصرف لأنه علم باصول يعرف بها أحوال ابنية الكلم التي ليست باعراب والمراد
بالبنية عدد حروف الكلمة المرتبة مع حركاتها وسكونها باعتبار الوضع مع اعتبار الحروف الزوائد من الاصول ولا يعتبر من
الاحوال حال الحرف الأخير حركة أو سكوناً لأن الحرف الأخير بحركة الاعراب أو البناء وسكونها وما قيل من أن
عدم اعتبار حال الحرف الأخير في البناء لا يمنع من أنه حال البناء ، لأن حال جزء الشيء ، حال لذلك الشيء ، ففيه ان البحث
في الصرف اما هو عن حال الكلمة من حيث الافراد وما نحن فيه من حيث التركيب

(قول المحشي) بناء البناء هيئة الكلمة كما مر ما عدا حركة الحرف الأخير فرجل ورجلاً بناءً واحداً

(قول المحشي) أو تغيراً بالقلب أو الحذف أو الادغام اذا كان في كلمة

(قول المحشي) من قوانين النحو فنحو مسلموي ومن ابنك بسكون النون واثبات الهمزة عدم فصاحتها ليس لمخالفة
القانون بل لضعف التأليف لأنه في تركيب كلمة مع أخرى فلا يتناولها المفرد ولا الكلمة في كلام الشارح لكن قد عرفت
ان المركب الناقص نحو مسلموي لا فصاحة له في نفسه عند المحشي فخلوصه من ضعف التأليف خلوص للمركب التام عنده
وخلوص له في نفسه عند السيد لادخاله له في الكلام وأما من أدخله في المفرد كالشارح على ما مر فهو فصيح لخلوصه عن
تناثر الحروف والغرابة ومخالفة القياس الصرفي فتدبر ثم انه على هذا لا ينخص النحو بالبحث عن الاواخر من حيث الاعراب
(قول المحشي) ففيه اعتراف بالبحث عن أحوال المهملات في الصرف أي مع انه لا يبحث إلا عن الموضوعات كما مر
(قول المحشي) فالقانون الصرفي الخ وحينئذ فلا مخالفة لقانون أصلاً فالاعراب في كلام الشارح الانتقال فلا معنى

(قيل) فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر (ومن الكراهة في السمع) بأن يتبرأ السمع من سماعه كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة، فإن اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه (نحو) الجرشي في قول أبي الطيب في مدح سيف الدولة أبي الحسن علي

• مبارك • الاسم — اسم اغر اللقب * (كريم الجرشي) أي النفس (شريف النسب)

قالاسم مبارك بموافقة اسمه اسم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضى الله عنه واللقب مشهور بين الناس والاغر من الخيل الأبيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف (وفيه نظر)، لأنها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية

وفيه ان الاجل والاجل بناؤهما واحد، ووضعهما كسائر المشتقات نوعي فالقول بأنه ليس بموضوع لا معنى له، نعم ان هذا البناء بالادغام مستعمل الفصحاء وبفكهم، والضرورات الشعرية انما تجوز اذا كانت ثابتة في كلام العرب الموثوق بعريتهم وفك الادغام في كلمة ليس منها (قوله) قيل الخ قائله: بض معاصري المصنف رحمه الله (قوله) فانه من قبيل الاصوات الخ فيه ان، انقسام العام الى القسمين لا يستلزم انقسام الخاص اليهما فالصواب ترك هذا الاستبدال والاكتفاء على ما في المتن لكن ذكره متابعة للايضاح وتوطئة للوجه الذي للنظر (قوله) لأنها داخلة أي الكراهة في السمع داخلة تحت الغرابة بمعنى ان الخلوص عنها يستلزم الخلوص عنها لا انها داخلة في مفهومها، لبطلانه في نفسه،

لقول الفنري وانما اضرب عن التفسير الاول لأنه لا يحتاج فيه الى استثناء الشواذ الثابتة في اللغة تأمل
(قول المحشي) ووضعهما كسائر المشتقات نوعي فآلة الوضع كلية لتناولها لأنه الواضع كأنه قال وضعت كل ما كان علي افعل للدلالة على الزيادة

(قول المحشي) نعم الخ جواب عما يقال حيث ثبت عن الواضع لا مخالفة وحاصله ان المراد بالمخالفة مخالفة الثابت عن الواضع المستعمل للفصحاء

(قول المحشي) والضرورات الشعرية الخ جواب عما يقال ان الضرورة تمنع سببية المخالفة لعدم الفصاحة وحاصله ان الضرورة المانعة هي ما ثبت في كلام العرب الموثوق بعريتهم وقوع الخلل لها وما هنا ليس كذلك وهذا يفيد أن الشاعر ليس منهم وان ما وقع للضرورة لا يخل بالفصاحة خلافاً للفتري في الأخير

(قول المحشي) قائله بعض معاصري المصنف أي استدراكاً على ما عرف به المصنف فصاحة المفرد فدفعه المصنف بما ذكر فلا يرد، أقيل ان قول المصنف ذلك يقتضي انه مسبوق بالتعريف فلا يصح جواب الشارح المتقدم بل يتعين جواب المصنف

(قول الشارح) بأن يتبرأ الخ كل ذلك من كلام القائل كما في الايضاح ويدل عليه قول الشارح الاتي الثاني الخ

(قول المحشي) أي انقسام العام أي الصوت والخاص هو اللفظ لأنه الصوت المشتمل على بعض الخارج

(قول المحشي) متابعة للايضاح أي لذكره له عن قائله

(قول المحشي) لبطلانه في نفسه إذ ليست كراهة السمع جزءاً من عدم الدلالة وأنوسية الاستعمال نعم الكراهة

في السمع تستلزم عدم أنس الاستعمال وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم

لظهور ان الجرشي إما من قبيل تكأ كآتم وافر نفموا او الجحيش واطاخم وقد ذكر ههنا وجوه آخر ، الاول
انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة ، الثاني ان ما ذكره هذا القائل في بيان
هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه

ولعدم مساعدة الدليل أعنى قوله لظهور الخ لذلك وما قيل ان الخلوص عن الغرابة يستلزم الخلوص عن التنافر ومخالفة
القياس فلا حاجة الى ذكرها أيضاً ، ففيه أن الاستلزام ممنوع لان مستشررات وأجل ليسا بغيريين اعدم احتياجهما الى
التقدير والتخريج مع التنافر في الاول ومخالفة القياس في الثاني على ان هذا الاعتراض غير موجه ، لان الاصل ذكر اسباب
الاخلال صريحا وترك التصريح ببعضها يحتاج الى توجيه ، ولم يظهر وجه توصيف الغرابة بالمفسرة بالوحشية فانه ليس لها
معنى سواها نعم بالوحشية معنى سوى الغرابة كما مر (قوله لظهور الخ) يعنى أن الجرشي اما من قبيل الغريب الذي لا يكون
كرهها على السمع ثقيل على الذوق أو من الغريب الكريه الثقيل وعلى التقديرين هو خارج عن تعريف الفصاحة بقيد
الخلوص عن الغرابة ، وانما لم يجزم ههنا بكونه من القسم الثاني كما جزم فيما بعد لعدم الاحتياج اليه في توجيه النظر وفي المفتاح

(قول المحشى) ولعدم مساعدة الدليل لأن كونها من قبيل تكأ كآتم أو الجحيش انما يفيد انها غير مأنوسة الاستعمال
لا انها أى الكراهة جزء من عدم مأنوسية الاستعمال

(قول المحشى) ففيه ان الاستلزام ممنوع قد عرفت انه لا تناقض بين ما هنا وبين ما سبق لان الغرابة هناك كانت
مذكورة لا لذاتها لأنها من حيث ذاتها ليست مخلة بل من حيث انه بانقائها ينتفي الخلل وهو ما ينفر الطبع عنه لتحقيق
الغرابة فيه أعنى عدم الاشتهار لا عدم ظهور المعنى لقول المعترض هناك وان أريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان
الغرابة بذلك المعنى تخل ومن جملة الغير غير ظاهر المعنى وحينئذ فبانقضاء الغرابة بذلك المعنى ينتفي ما ينفر عنه الطبع بخلاف
ما هنا فان المراد بالغرابة عدم ظهور المعنى ولا مأنوسية الاستعمال فبانقضاء لا مأنوسية الاستعمال تنتفي الغرابة لانها مجموع
الامرين ولا ينتفي التنافر أو مخالفة القياس

(قول المحشى) لان الأصل ذكر جميع أسباب الاخلال صريحا أن قلت هذا يفيد أنه مخالف للأصل فقط مع الصحة
مع انه من دلالة الالتزام وقد تقدم للمحشى انه لا يكتفى بدلالة الاستلزام في التعريف قلت قد أوضحنا لك المراد بما تقدم
وهو ان انتفاء الغرابة ليس من الفصاحة في شيء ، وانما ذكر لاستلزامه الانتفاء الذي هو من الفصاحة وهو انتفاء ما ينفر
الطبع منه وبذكر الانتفاء الاول لا يعرف أى شيء ما بانقائه توجد الفصاحة فان الغرابة كما تحقق فيما ينفر الطبع عنه
تتحقق في غيره مما لا يخل كعدم الاشتهار بخلاف ما هنا فان الكريه في السمع وان لم يتعين من حيث كراهة السمع لكنه
غريب يكفي ففيه من حيث غرابته والغرابة مذكورة في الكلام فليتأمل فانه قد زل هنا أقدام الناظرين

(قول المحشى) يحتاج الى توجيه لعل الوجه ما أشار له الشارح من ظهور دخول كرية السمع في الغريب
(قول المحشى) ولم يظهر الخ قال معاوية ان التوصيف للاشعار بوجه الحصر وهو انها مفسرة بالوحشية المعبر فيها

الثقل والكراهة

(قول المحشى) يعنى ان الجرشي الخ بيان لحاصل الرد وترك معنى الظهور لظهوره

(قول المحشى) وانما لم يجزم الخ رد للسمرقندي حيث قال انه متعين أن يكون من القسم الثاني

وضعف هذين الوجهين ظاهر، الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادى بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ في السمع اذا ادى بنغم متناسبة وصوت طيب وليس بشيء للقطع باستكره الجرشي دون النفس سوا ادى بصوت حسن او غيره وكذا جفخت وملع دون نفرت وعلم، الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودرس ونحو ذلك وفيه ايضاً بحث

ما يدل على أن الكراهة لازمة للغرابة حيث قال ولا تكون غريبة وحشية تستكره لكونها غير مألفة وقال السيد قوله تستكره صفة كاشفة لكن الحق أن الغريب قد لا يكون مكروها وعدم الالفة لا يستلزم الكراهة كيف وقد قالوا في كل جديد لذة (قوله) وضعف الخ أما الاول فلورود منع الملازمة على قوله والا فلا تخل بالفصاحة وأما الثاني فلان كون اللفظ من الاصوات مما اتفق عليه الادباء، وكون بعض الكلمات مكروهة على السمع مما لا شبهة فيه سواء كان اللفظ من قبيل الاصوات أولا

(قول الشارح) وضعف هذين الوجهين ظاهر، نقل عنه أما الاول فلان عدم التأدي الى الثقل لا يوجب عدم الاختلال بالفصاحة لجواز أن يكون ذلك لأمر آخر بأن يكون الفصحاء كما احترزوا عن الالفاظ الثقيلة على اللسان احترزوا عن الالفاظ الكريهة على السمع وهذا معنى مناسب للاختلال وأما الثاني فلانه قد أورد النظر في المتن والنظر يجب أن يكون على كلام ذكر ولم يذكر في المتن ان اللفظ من قبيل الاصوات ولو سلم فالقول بأن اللفظ صوت معتمد على مخارج الحروف مشهور عند الادباء على ان قوله من قبيل الاصوات لا يستلزم أن يكون صوتاً اه وقوله فلانه قد أورد النظر الخ فيه ان النظر في المتن باعتبار الحكم بفساد مبناه وقوله مشهور عند الادباء أي ولا يلتفتون للتدقيق الفلسفي قال السيد الشريف في شرح المواقف الحرف قد يطلق على الهيئة العارضة للصوت المسموع وقد يطلق على مجموع المعارض والمعارض وهذا أنسب بمباحث العربية لأن أصحاب العلوم العربية يقولون الكلمة مركبة من الحروف ويقولون للكلم انه صوت فاولم يكن الحرف مجموع المعارض والمعارض بل عارض الصوت لما صح منهم ذلك والحاصل ان اطلاق الصوت على الكلمة المركبة من الحروف على تقدير كون الحرف نفس الهيئة العارضة للصوت مجاز من تسمية المعارض باسم المعارض وعلى تقدير كون الحرف عبارة عن المجموع من تسمية الكل باسم الجزء ومن البين ان الثاني أنسب انتهى قال في شرح المقاصد وعند جمع من المحققين ان الحرف هو نفس الصوت المعارض لكن كونه المجموع أشبه بالحق وقوله لا يستلزم أن يكون صوتاً لجواز ان معنى كونه من قبيله انه يحصل به التميز في نفس الصوت المسموع بأن يختلف باختلافه ويتحد بالحداده ولا شك في مداخلية ذلك ان أوجب ثقلًا في استكره النفس له وان لم يكن مسموعاً

(قول الشارح) الثالث ان الكراهة في السمع الخ هذا التوجيه للتخالي ومعناه كما في المختصر ان الكراهة في السمع وعدمها ترجعان الى طيب النغم وعدم الطيب لا الى نفس اللفظ فلا تكون مخلة إذ التخل هو ما يرجع الى نفس اللفظ وهذا منه مثل قوله في الغرابة انها غير مخلة لأنها بحسب قوم دون قوم لا بحسب اللفظ في ذاته وقد تقدم (قول المحشي) وكون بعض الكلمات الخ عطف على كون اللفظ يعني لو سلم ما ذكره فلا يفيد لأنه كلام على السند الأخص وهو لا يضر

(قول المحشي) فلا يضر ورود المنع عليه وهو أن يقال ان وقوعه في قوله تعالى ألم أعهد لا يدل على كونه ليس سبباً للاختلال لجواز أن يكون سبباً له لكن عرض له ما يمنع السببية كما قلت به هنا والفرق بين ألم أعهد وضيزى ودرس بأنه

لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحاً فان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما مسيجىء في الخاتمة ولفظ ضيزى ودر كذا (و) الفصاحة (في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتناثر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها) حال من الضمير في خلوصه

(قوله) لانه قد يعرض الخ يعنى أن وقوعه في اقرآن لا يدل على عدم كون الكراهة في السمع من أسباب الاخلال لجواز أن يمنع من السببية مانع فيكون ذلك فصيحاً مع سبب الاخلال وما قيل أنه ذكر سابقاً أن قرب الخارج ليس سبباً للتناثر لوقوعه في قوله تعالى ألم أعهد لجوابه أن ذكره هناك كان على وجه التأييد لا الاثبات فلا يضر ورود المنع عليه وكذا ما قيل انه لا يصير تعريف الفصاحة حينئذ جامعا، لجواز أن يشتمل لفظ على أسباب الاخلال بالفصاحة ، مع عروض ما يمنع السببية كما وقع يديء في القرآن بمقابلة يعيد مع أنه لم يسمع ذلك ، لان الكلام في فصاحة المفرد في ذاته وهي تنفي بوجود شيء من أسباب الاخلال وفيما ذكرتم الفصاحة عارضة بواطة التركيب فيجوز أن تكون الاسباب مخرطة حال الافراد دون التركيب لتحقيق مانع ، وهو التركيب مثلاً (قوله) حال من الضمير الخ ، ولا يجوز أن يكون صفة مصدر محذوف أي خلوصاً كائناً مع فصاحتها ، ولا أن يكون مع بمعنى بعد كما في قوله تعالى ان مع العسر يسراً ، لان مقارنة الخلوص لفصاحة الكلمات أو كونه بعدها ، غير معتبرة في فصاحة الكلام ، انما المعتبر أن يكون مقارناً

عرض فيهما ما يمنع السببية دون ألم أعهد في محل المنع

(قول المحشي) كان على وجه التأييد لا الاثبات والمنع للتأييد لا يضر انما المضر منع الدليل ولم يمنع

(قول المحشي) لجواز أن يشتمل لفظ الخ فيكون خارجاً لعدم خلوصه مع انه فصيح

(قول المحشي) مع انه يمنع ذلك أي مع أن يعيد يمنع سببية الاخلال وفي بعض النسخ مع انه لم يسمع أي لم يسمع

بيدي وهو الموافق لقول الفري انه لا يكاد يسمع وصرح بهذا الكلام أن يدي غريب أي غير ظاهر المعنى ولا مأنوس الاستعمال ولا مانع منه لأنه يجوز الى التخريج على وجه بعيد لان له ثلاثي والهمزة الداخلة عليه لا بد لها من معنى كما في الرضى والقياس ان تكون للمعدية ولا يصح ذلك هنا لأن المراد به معنى الثلاثي بدليل مقابلته يعيد ووجه التخريج أن يقال ان افعل يحجى لجعل الشيء نفس أصله نحو أهديت الشيء أي جعلته هدية فيمكن أن يقال هنا انه بواغ في الشيء حتى جعل نفس البدء وفي بعض الحواشي انه سمع أبداً وأعاد وكان مبدءاً ومعيداً لكنه لا ينافي التخريج على الوجه البعيد تأمل

(قول المحشي) لأن الكلام الخ علة لمعنى كذا أي فيجاب عنه أيضاً لان الخ

(قول المحشي) وهو التركيب أي لأمر فيه كالتناسب بين يدي ويعيد

(قول المحشي) ولا ان يكون بمعنى بعد أي مع كونه صفة مصدر محذوف على هذا الاحتمال أيضاً

(قول المحشي) لأن مقارنة الخلوص لفصاحة الكلمات أي الاستفادة تلك المقارنة من لفظة مع والمراد بعدم اعتبار

ذلك في فصاحة الكلام انه لا يعتبر حدوث الخلوص حال فصاحة الكلام ولا بعدها كما يفيد المصدر المؤكد للفعل

أما كون الخلوص الذي هو وصف الكلام مقيداً بكونه مع فصاحة الكلمات فلا بد منه كما سيأتي بعد في كلامه تأمل

(قول المحشي) غير معتبرة في فصاحة الكلام أي لم يجمعوا تلك المقارنة أو البعدية جزءاً من مفهوم فصاحة الكلام

(قول المحشي) انما المعتبر أن يكون مقارناً الخ أي المعتبر في فصاحة الكلام أن يكون الكلام حال ذلك الخلوص

أي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشذر وأنه مسرج ولا يجوز

لفصاحة كلماته ، على أن القول بالحذف والمجاز لا يجوز مع ظهور الوجه الصحيح ولا يجوز أن يكون ظرفاً لغواً للخلوص ، لأنه يقتضي تعاقب معنى الخلوص بها ومعيتها مع الفاعل أو المجرور فيه فيصير المعنى خلوص الكلام مع فصاحة الكلمات مما ذكر أو خلوص الكلام مما ذكر ومن فصاحة الكلمات سواء اشترط في المفعول معه صحة اسناد الفعل اليه كما ذهب اليه الاخفش أو لم يشترط كما ذهب اليه كثير من النحاة وكلا المعنيين باطل كما لا يخفى (قوله) أي خلوصه الخ أشار بهذا التفسير الى أن المراد بالخلوص المقيد بمنع الفصاحة بنا على أن الحال قيد للعامل فلا يرد ما توهم من أنه يلزم أن يكون يبدى الله الخلق بدون

مقارناً لفصاحة كلماته ولا يلزم من ذلك حدوث الخلوص وقت تلك المقارنة كما في يبدى بدون يعيد فإنه خالص قبل فصاحة الكلمات ولا بعدها أيضاً وهو ظاهر والخاص ان الاعتبار في الخلوص الذي هو فصاحة الكلام هو مصاحبته لمقارنة الكلام لفصاحة كلماته لا حدوثه حال تلك المقارنة أو بعدها هذا هو الموافق لما يأتي في الحاشية التي عقب هذه فليتأمل

(قول المحشي) على ان القول بالحذف أي حذف المصدر والمجاز كون مع بمعنى بعد

(قول المحشي) لأنه يقتضي تعاقب معنى الخلوص بها أي بفصاحة الكلمات وقوله ومعيتها معطوف على تعاقب المفعول ليقضي وقوله مع الفاعل هو الضمير في خلوصه وقوله المجرور بمن هو قوله ضعف التأليف الخ وفي بعض النسخ أو المجرور فيه وعليه فهو متعلق بمعيتها والضمير عائد على الخلوص أي يقتضي معيتها فصاحة الكلمات مع الفاعل الذي هو الكلام المدلول عليه بالضمير في الخلوص أو يقتضي معيتها لضعف التأليف وما ذكر معه في الخلوص ويان ذلك انه ان أوقع معنى المصاحبة بين الكلام والفصاحة اقتضى الاول وان أوقع بين ضعف التأليف وما معه وبين الفصاحة اقتضى الثاني وذلك لتضمن مع معنى المصاحبة (قول المحشي) سواء اشترط في المفعول معه الخ دفع لما يقال لا يصير المعنى ما ذكر وهو ان فصاحة الكلمات خالصة

مما ذكر أو مخلوص منها إلا اذا جرينا على ان المفعول معه يشترط فيه صحة نسبة الفعل اليه فيكون المصريح فيه بلفظ مع مثل المفعول معه في تعاقب الفعل به أما اذا جرينا على انه لا يشترط صحة نسبة الفعل اليه كسرت والنيل فان النيل لا ينسب اليه السير بل الجريان واستوى الماء والخشبة فان الاستواء لا ينسب للخشبة بل المعنى وصل الماء الى الخشبة فيكون المصريح فيه بلفظ معه مثله لا يقتضي المشاركة في العامل فلا يصير المعنى ما ذكر بل المعنى ان الكلام الخالص مما ذكر صاحب فصاحة الكلمات أو المخلوص منه وهو ضعف التأليف وما معه صاحبها فلا يستفاد كون فصاحة الكلمات خالصة أو مخلوصاً منها كما لا يستفاد كون النيل سائراً والخشبة مستوية وحاصل الدفع ان لفظ مع موضوع للمصاحبة في الفعل اتفاق كما في الرضى وغيره فتى علق بالخلوص لزم أن الفصاحة اما خالصة أو مخلوص منها بخلاف واو المعية عند غير الاخفش

(قول المحشي) وكلا المعنيين باطل لانه على الاول يكون المعنى خلوص الكلام وفصاحته من ضعف التأليف وما معه ومعلوم أن الفصاحة لا ينسب اليها ذلك حتى تخلص عنه وعلى الثاني يكون المعنى خلوص الكلام من فصاحة الكلمات وهو عكس المطلوب واعلم أنه لم يجعل الشارح مع ظرفاً لغواً متعلقاً بالنسبة التي بين المبتدا والخبر أي فصاحة الكلام خلوصه مع فصاحة كلماته أي المجموع فصاحة الكلام لانه يلزم جعل فصاحة الكلمات جزء فصاحة الكلام مع تباينهما

(قول المحشي) أشار بهذا التفسير الخ أي بقوله خلوصه مع فصاحة كلماته فان مقتضى كون الظرف حالاً من الضمير ان يقول خلوصه مما ذكر حال كونه أي الكلام مع فصاحة كلماته فمدل الى هذه العبارة الاشارة الى ان الفصاحة المخلوص

يعيده فصيحاً، فانه يصدق عليه انه خالص مما ذكر، حال كون كلماته فصيحة وهو حال انضمام يعيد اليه لان الخلوص المقيد بانضمام يعيد غير الخلوص حال عدمه فلاحاجة الى ما تكلفوا، من أن التلفظ حال الانضمام غير التلفظ حال عدم الانضمام فلا يكون الكلام واحداً بالشخص لانه تدقيق فلسفي لا يعبا به عند الأدباء لانه يستلزم الخ بناء على توجه النفي المستفاد من الخلوص الى التنافر المقيد بمنع فصاحة الكلمات والشائع في ذلك توجهه الى القيد سواء كان المقيد باقياً أولاً (قوله) فافهم اشارة الى ما نقل عنه في الحاشية بقوله لا يقال هذا يعلم بالطريق الاولى لا بالقول، لوسلم، ففيما اذا كانت الكلمات متنافرة الحروف

المقيد بمنع الفصاحة أي بمقارنة الكلام مع الفصاحة
(قول المحشي) فانه يصدق عليه تعليل ليرد

(قول المحشي) حالة كون كلماته فصيحة هذا من تمام ما يصدق وبعبارة الحفيد قوله حال من الضمير يلزم أن يصير مثل يدي فصيحاً فانه يصدق عليه وحده انه خالص عما ذكر في حال فصاحة الكلمات كما يقال الكرم السخاوة حال المكنة فاذا اسئني شخص حال المكنة ثم صار فقيراً يصدق عليه انه كريم وان لم يكن سخياً حال الفقر فحاصل الاشكال حينئذ ان الفصاحة هي الخلوص مما ذكر حالة كون الكلمات فصيحة وييدي متصف بهذا الوصف لانه يصدق عليه انه خالص حال كون كلماته فصيحة وان لم يكن كلماته فصيحة الآن وحاصل الرد ان الذي في التعريف لفظة مع المفيدة للمصاحبة وليست بمعنى حال كذا ولا عند كذا وحينئذ فالنصاحة هي الخلوص المصاحب لفصاحة الكلمات فهي الخلوص المقيد بانضمام يعيد وهو غير الخلوص الكائن حال عدم انضمامه فليس فصاحة فهو المختار عنه

(قول المحشي) من أن اللفظ حال الانضمام الخ يعني ان مع بمعنى حال فصاحة الكلمات لكن لا يصدق على يدي انه خالص مما ذكر حال فصاحة الكلمات لان يدي المنضم اليه يعيد ليس هو يدي بدونه فليتأمل
(قول المحشي) لانه يستلزم الخ أي بناء على احتمال توجه النفي الى التنافر المقيد لانه من جملة ما يصدق به خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة كما انه يصدق بانتفاء القيد فقط بناء على توجه النفي الى المجموع
(قول المحشي) والشائع في ذلك الخ فلذا قال الشارح متنافرة كانت أم لا وهذا رد على السمرقندي حيث قال ان الشائع في ذلك نفي القيد فقط

(قول المحشي) هذا يعلم بالطريق الاولى يعني ان التعريف اذا صدق بانتفاء القيد فقط الذي هو المقصود وعلم منه ان التنافر مع وجود فصاحة الكلمات مغل علم بالطريق الاولى اخلال عدم فصاحة الكلمات متنافرة أولاً
(قول المحشي) لو سلم الخ اشارة الى منع علمه بالاولى وحاصله لانسلم علمه بالاولى لان المقصود وهو انتفاء القيد فقط غير متعين حتى يكون هذا أولى منه بل هو احتمال ضعيف ولو سلم فالعلم بالاولى في صورتين معاً ممنوع وانما يظهر في الاولى فقط لاشتغالها على ما نهين التنافر وعدم الفصاحة بخلاف الثانية فليس فيها الامناع واجد وهو عدم الفصاحة ولو سلم علمها جميعاً بالاولى ففي الصورة الثانية انما يكون اذا كانت الكلمات متنافرة الحروف الخ فتأمل

(قول المحشي) ففيما اذا كانت الكلمات متنافرة الحروف أي لو سلم العلم بالاولى في صورتين بالنسبة للاولى الامر ظاهر لان فيها ما نهين عدم الفصاحة والتنافر وهما أولى بالاخلال من التنافر مع الفصاحة وأما بالنسبة للثانية فلا لانه قد اتفق فيها شرط ووجد فيها شرط ولا يعلم من اخلال الصورة المعلومة من التعريف وهي انتفاء التنافر مع وجود الفصاحة

ان يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير النصيحة متنافرة كانت أم لا فصيحاً لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم (فالضعف) أن يكون تأليف أجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشتهر فيما بين معظم أصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى (نحو ضرب غلامه زيداً) فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة أعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازته الاخفش وتبعه ابن جني

مع أن مثله لم يقبل في التعريفات واما اذا كانت الكلمات غير فصيحة ولا تنافر في الحروف فيصدق التعريف وبالجملة اذا جعلتها حالا من الكلمات بقي الحد خالياً عن اشتراط فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام اه وصدق التعريف بناء على انه لا يعلم من كون التنافر المقيد بفصاحة الكلمات مخلاً أن يكون عدم التنافر مع عدم الفصاحة مخلاً وهو ظاهر فتدبر فانه قد أطال الكلام بعض الناظرين في هذه الحاشية زاعماً انه تدقيق (قوله أن يكون النخ) فانه اذا كان التأليف مخالفاً للقانون المشتهر وغير المشتهر كان فاسداً لا ضعيفاً، (قوله لفظاً ومعنى) المشهور لفظاً أو معنى أو حكماً كما في المختصر فالمراد بالمعنى ما يعم الاضمار حكماً أيضاً (قوله أعني ما اتصل الخ)، احتراز عن صورة التنازع اذا طلب الاول الفاعل والثاني المفعول واعملت الثاني نحو ضربتني وضربت زيداً فانه فصيح،

اخلال هذه لاحتمال الفرق نعم اذا كان عدم فصاحة الكلمات بتنافر الحروف لا الغرابة ومخالفة القياس علم ذلك لان تنافر الحروف من جنس تنافر الكلمات

(قول المحشي) مع أن مثله أي العلم بالاولى لا يقبل في التعريفات

(قول المحشي) غير فصيحة ولا تنافر في الحروف بأن كان عدم فصاحتها للغرابة أو مخالفة القياس أو هما معاً قوله خالياً عن اشتراط فصاحة الكلمات لما علمت انه بعد التسليم لا يعلم اخلال عدم الفصاحة مع عدم التنافر الا في بعض الصور وهو ما اذا كان عدم الفصاحة لتنافر الحروف واعلم أن هذا التعريف على الاختيار الاخير يمكن أن يكون من باب عموم السلب وأن يكون من باب سلب العموم وعلى الاول يصدق التعريف بتسعة أقسام وعلى الثاني بخمسة عشر فتأمل

(قول المحشي) فانه اذا كان التأليف النخ، رد على الحفيد حيث قال لا يخفى انه يحصل الضعف بمخالفة القانون المعتمد عند الكل أيضاً الآن يقال انه يعلم بالاولى

(قول المحشي) لفظاً بأن يكون المرجع مذكوراً مقدماً تقدم من جهة المعنى أولاً والمعنوي أن يكون هناك ما يقتضي تقدمه كذكر الفعل المتضمن للمرجع والحكمي أن يتأخر المرجع عن الضمير لفظاً ولا يكون هناك ما يقتضي تقدمه الا الضمير الموجب لتقدمه لكن خولف ذلك الاصل لنكتة اعتبرها البلغاء كما في ضمير الشأن وباب نعم ولا يعتبر ماراعاه غيرهم في غير المواضع التي صرحوا فيها بجواز تقدم الضمير لانهم راعوا في تلك المواضع معنى لا يوجد في غيرها وهو أن المرجع المأني به بعد الغرض منه تفسيره الضمير فلم يبق الا بهام أصلاً بخلاف المفعول في نحو ضرب ثلامه زيداً فانه مأني به للمفعولية لا للتفسير فيبقى الا بهام بحاله كذا في الرضى

(قول المحشي) احتراز الخ واحتراز أيضاً عما اذا كان الضمير متصلاً بغير الفاعل في غير التنازع نحو صاحبها في الدار

لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله

جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزء الكلاب العاويات وقد فعل
وقوله لما عصى اصحابه مصعباً ادى اليه الكيل صاعاً بصاع
ورد بأن الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل أى رب الجزء واصحاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا
هو اقرب للتقوى اى العدل وأما قوله

جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنار
وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيراً على ما جز من كل بجانب
فشاذ لا يقاس عليه (والثنافر) ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان فنه ما هو متناه في الثقل (كقوله
وليس قرب قبر حرب) اسم رجل (قبر) صدره، وقبر حرب بمكان قفر، اى خال من الماء والكلال (و) منه
ما هو دون ذلك مثل (قوله) اى قول ابى تمام
(كريم متى امدحه امدحه والورى معى) واذا ما لمته لمته وحدى الورى مبتدا خبره معى

بالاتفاق (قوله لشدة الخ) يعنى ان الفاعل والمفعول به متساويان في اقتضاء الفعل المتعدي لهما لدخول النسبة اليهما
في مفهومه فكما جاز الاضمار قبل الذكر في صورة المفعول المتصل به ضمير الفاعل المتأخر كذلك يجوز في صورة الفاعل المتصل
به ضمير المفعول به المتأخر والجواب انهما وان تساويا في اقتضاء الفعل اياهما إلا ان اقتضاء الفاعل مقدم في الملاحظة العقلية
على اقتضاء المفعول لأن نسبة الوقوع تلاحظ بعد نسبة الصدور فكان الفاعل مقدماً في الرتبة، فلا يلزم الاضمار قبل
الذكر، مطلقاً، بخلاف صورة المفعول وأما ما قيل من ان اقتضاءه الفاعل أشد،

أو كان متصلاً بالفاعل راجعاً الى غير المفعول نحو ضرب غلامها عبد هند فيمتنع بالاجماع نص عليه في المغنى ونقله المحشي
في حواشي الجامى

(قول المحشي) بالاتفاق أي من الاخفش والجمهور وان منعه الكسائي والفراء كما في الرضى وقال الكسائي بحذف
الفاعل والفراء بتقديره مؤخراً

(قول الشارح) لشدة اقتضاء الفعل الخ يعنى ان الفاعل والمفعول به في مرتبة واحدة في شدة اقتضاء الفعل المتعدي
اياهما فكما انه يجوز اتصال ضمير الفاعل بالمفعول المتقدم يجوز اتصال ضمير المفعول بالفاعل المتقدم والفرق تحكم واذا كانا
في مرتبة واحدة فالمفعول في مرتبة الفاعل والفاعل متقدم على الضمير المضاف اليه فيكون المفعول أيضاً مقدماً عليه رتبة
فلا يلزم الاضمار قبل الذكر كذا في حواشي المحشي للجامى والجواب ما سنده المحشي

(قول المحشي) فلا يلزم الاضمار قبل الذكر أي فيما اذا تأخر الفاعل واتصل بالمفعول ضميره

(قول المحشي) مطلقاً أي لفظاً ومعنى وحكما لأنه بعد الذكر معنى لتقدمه رتبة

(قول المحشي) بخلاف صورة المفعول أي صورة ما اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول المتأخر فانه اضمار قبل الذكر مطلقاً

والواو للحال أي لا يشار كني إحدى ملامته لأنه إنما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال إذا والفعل الماضي هنا اعتبار لطيف وهو إيهام ثبوت الدعوي كأنه تحقق منه اللوم فلم يشار كه أحد، لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم أو الهجاء مما عابه النصاحب قال المصنف فإن في أمدحه ثقلاً لما بين الحياء والهياء من القرب ولعله أراد أن فيه شيئاً من الثقل فاذا انضم إليه أمدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المحل بالفصاحة ولم يرد أن مجرد أمدحه غير فصيح فإن مثله واقع في التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القرآن

فلا يظهر وجهه (قوله والواو للحال) لأنه المنساق إلى الفهم ، ولموافقة قوله وحدي فإنه حال ، ومشاركة الوري للشاعر مفهوم من لفظة معي ، مع احتياج العطف على ضمير المستتر في أمدحه الثاني إلى اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجزائية لئلا يتحد الشرط والجزاء وإلى حل معي ، على الاجتماع زماناً فإن المشاركة في المدح مستفادة من العطف وكلاهما خلاف (قول المحشي) فلا يظهر وجهه أي بناء على ما يفهم من كلام الاخفش من أن النسبة إلى المفعول داخلية في مفهوم الفعل كالنسبة إلى الفاعل حيث قال لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفعل فسوى بينهما والا فقد بين هو وجهه في حواشي الجامي تبعاً للتحقق اللاري بما حاصله أن النسبة إلى الفاعل مقومة لمدلول الفعل لأن النسبة إلى الفاعل المعين داخلية في مفهوم الفعل بخلاف نسبة الفعل المتعدي إلى المفعول به فإنه لازم خارج عن مدلوله يدل على ذلك جواز تنزيله منزلة اللازم وعدم جواز ذلك بالنسبة إلى الفاعل وطرف النسبة الذي هو فاعل ههنا داخل في قوام النسبة أي مقوم لها في الوجود والتعلل فيكون حينئذ احتياج الفعل إليه أشد من المفعول به وسائر المفاعيل انتهى واعلم أن الشيخ عبد القاهر قد نصر مذهب الاخفش ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل ولعله لوروده في كلام الفصحاء قال حسان رضي الله عنه

ولو أن مجدداً أخذ الدهر واحداً من الناس أتى بمجده الدهر مطعماً

وقال غيره ، كسا حلمه ذا الحلم أثواب سودد ، وقال غيرهما ، لما رأى طالبوه مصعباً ذعروا ، وغير ذلك لكن هذا كله لا يخرج عن الشذوذ ومخالفة الجمهور

(قول المحشي) ولموافقة وحدي أي في كونه حالاً من ضمير المتكلم وعلى تقدير العطف فإن كان من عطف الجمل فلا حال أصلاً وإن كان من عطف المفردات كما اقتصر عليه فهناك حال وهو معي لكنها ليست كوحدي في كونها من ضمير المتكلم بل هي حال من الوري فلا نحسن المقابلة

(قول المحشي) ومشاركة الوري للشاعر أي فلا نفوت مع الحالية وما قيل أن معي لا يفيد المشاركة في المدح لاحتمال الحضور معه ففيه أن المقابلة بوحدي تدفعه لأنه لا مدح له في ذلك

(قول المحشي) مع احتياج الخ وما قيل لا حاجة لذلك بناء على أن المراد من الجزء المدح التام ففيه أنه لا وجه لارتكابه مع وجود غيره مما ينساق إليه الفهم

(قول المحشي) على الاجتماع زماناً ولا يخفى ضعفه مع مقابلة وحدي واعلم أنه بناء على العطف على ضمير لا يضر رفع المضارع الذي للمتكلم الظاهر لأنه يعترف في التابع كما في قوله تعالى أسكن أنت وزوجك

(قول الشارح) كأنه تحقق منه اللوم وذلك لأشعار إذا بالقطع والماضي بتحقيقه وأما التعرّض عن لومه فقد استفيد من إذا الاستقبالية وإيهام الوقوع لم يخل بذلك لأنه عين التنزيه وغاية البراءة عن استحقاق اللوم فتأمل فإنه دقيق كذا قل عنه

على كلام غير فصيح ممالا يجترى عليه المؤمن صرح بذلك ابن العميد وهو أول من عاب هذا البيت على ابن تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الخلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال فان في تكرير امدحه ثقلاً لكان أولى وبين المثاليين فرق آخر وهو ان منشأ الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخري غير متناسبة لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الحمى مثلاً وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة (والتعقيد) أى كون الكلام معقداً على ان المصدر من المبني للمفعول (ان لا يكون) الكلام (ظاهر الدلالة

الظاهر) (قوله على كلام غير فصيح الخ) لان سبجه جملة وهذا لا ينافي ما مر من ان اشتمال القرآن على كلمة مشتتة على سبب يخل بالفصاحة لا يضر فصاحتها لوجود ما يمنع السببية لانه في الكلمة دون الكلام حيث قالوا ولكل كلمة مع صاحبها مقام ليس له مع اخرى (قوله أي كون الكلام معقداً الخ) ، فسر بذلك ليصير صفة للكلام مخرلاً بفصاحته معتبراً بخلوصه عنه كما ان كونه ظاهر الدلالة صفة له ، بخلاف المصدر المبني للفاعل وأما الاعتراض ، بأن ما ذكره تفسير للتعقيد لا للتعقيد فغير مندفع لانه على تقدير كونه مصدراً مبنيّاً للمفعول يكون معناه المعقدية ، وهي عبارة عن مجعولية الكلام غير ظاهر الدلالة ، لا كونه غير ظاهر الدلالة فاما أن يقال ، ان المراد بالمصدر المبني للمفعول الحاصل بالمصدر ، أعني الهيئة المترتبة عليه

(قول المحشي) فسر بذلك أي فسر بكون الكلام معقداً على ان المصدر من المبني للمفعول والمعنى حينئذ فسر بمصدر المبني للمفعول لانه هو الذي يكون صفة للكلام دون مصدر المبني للفاعل وحينئذ فكون الكلام معقداً هو مجعولية الكلام معقداً المعبر عنه بالمعقدية كما سينبه عليه المحشي بعد فتدبر

(قول المحشي) بخلاف مصدر المبني للفاعل أي فليس صفة للكلام بل للمتكلم فهذا يدل على ان مراد الشارح بهذا التفسير أن يجعل صفة الكلام مصدر المبني للمفعول (قول المحشي) بأن ما ذكره أي المصنف

(قول المحشي) وهي عبارة عن مجعولية الكلام الخ كما ان مصدر المبني للفاعل عبارة عن جعل الكلام معقداً (قول المحشي) لا كونه غير ظاهر الدلالة فان هذا الكون مترتب على تلك المجعولية ويقال له الحاصل بالمصدر المجهول فكونه غير ظاهر الدلالة وكونه معقداً عبارتان عن أمرين مختلفين والحاصل ان هناك مصدراً مبنيّاً للفاعل وحاصلاً به والاول ما يعتبر فيه الاضافة الى الفاعل من حيث الصدور منه والثاني حالة قائمة بالفاعل بعد ذلك الصدور ومصدراً مبنيّاً للمفعول وحاصلاً به والاول ما يعتبر فيه الاضافة الى المفعول من حيث الوقوع والثاني حالة مترتبة بعد ذلك الوقوع حاصلة للمفعول وكل هذه اضافات ومعاني اعتبارية نبه عليه حواشي زاهد الدواني

(قول المحشي) ان المراد بالمصدر المبني للمفعول الحاصل بالمصدر أي الحاصل بمصدر المبني للمفعول ولما كان ذلك الحاصل مترتباً عليه دون مصدر المبني للفاعل قلنا ان المصدر مبني للمفعول (قول المحشي) أعني الهيئة المترتبة عليه أي كونه غير ظاهر الدلالة الخ

على (المعنى) (المراد) منه (خلل) واقع (إما في النظم)

أو يقال مبني على التسامح بناء ، على ظهور ان المراد جعله غير ظاهر الدلالة والأظهر أن يقال هذا تفسير للتعقيد الاصطلاحي فلا يحتاج الى جعله مصدراً مبنياً للمفعول ، ولا الى تكلف في صحة الحل (قوله على المعنى المراد) بقيد المراد ، يمتاز التعقيد عن الغرابة فانها كون اللفظ غير ظاهر الدلالة على المعنى (قوله لخلل الخ) داخل في التعريف لاجراجه المتشابه والمجمل والمشكل فان عدم ظهور دلالتها ليس لخلل في النظم أو لا تنقل بل لارادة المتكلم اخفاء المراد منها لحكم ومصالح على ما تقرر في محله وكلمة اما ، لمنع انخلو ووجه انحصار موجب التعقيد في الخللين ان الكلام إما أن يراد معناه المطابق وهى هذا لا يكون التعقيد إلا لخلل في النظم ، لأن فهم المعنى المطابق بعد العلم بوضع المفردات وهيتها التركيبية يكون ظاهراً أو يراد غيره فاما أن لا يكون بين المطابق وذلك المعنى لزوم وحينئذ لا يفهم منه المراد أصلاً فيكون فاسداً لامعقداً فانه عبارة عن عدم الظهور لا عن عدم الدلالة ، وإما أن يكون اللزوم ظاهراً فان كانت القرينة على عدم ارادة المعنى المطابق ظاهرة فلا تعقيد أصلاً وان كانت خفية ، أو يكون اللزوم خفياً في نفسه أو لوجود الوسطة يحصل التعقيد لخلل في الانتقال وما قيل انه لو دخل قوله لخلل في النظم في التعريف يلزم أن يكون اجتماع أمور كل واحد منها شائع الاستعمال خلا

(قول المحشي) أو يقال الخ عطف على إما أن يقال المبني على تقدير كونه مصدر المفعول فهو مبني عليه أيضا
(قول المحشي) على ظهور ان المراد جعله غير ظاهر الدلالة أى والمصدر الذى هو جعله غير ظاهر الدلالة من المبني للمفعول وهو مجعولة الكلام غير ظاهر الدلالة

(قول المحشي) ولا الى تكلف في صحة الحل وهو ان المراد بمصدر المبني للمجهول الحاصل به كما هو الوجه الاول أو يبقى على حاله ويراد من قوله أن لا يكون الخ جعله غير ظاهر الدلالة كما هو الوجه الثاني واعلم ان المحشي رحمه الله نبيه في تقريره هذا على ما وقع للفنري هنا حيث جعل المصدر من المبني للمفعول نفس الحاصل بالمصدر فليتأمل فانه قد وقع هنا خبط عظيم

(قول المحشي) يمتاز التعقيد عن الغرابة أي فيما يتوهم اشتراكها فيه وهو الدلالة على المعنى فما قيل ظاهره ان هذا معناه فقط وليس كذلك لأنه معتبر معه عدم انس الاستعمال وهم لأن عدم ذكره لكونه ليس من محل الاشتباه

(قول المحشي) لمنع انخلو فيجوز اجتماع التعقيد اللفظي والمعنوي

(قول المحشي) لأن فهم المعنى أي معنى المفردات والتراكيب

(قول المحشي) واما أن يكون اللزوم ظاهراً أي موجوداً ظاهراً

(قول المحشي) وان كانت خفية أي ولو كان اللزوم ظاهراً إذ لا يعدل عن المعنى الاصلي لغير دليل

(قول المحشي) أو يكون اللزوم خفياً في نفسه أي ولو كانت القرينة ظاهرة لأن خفاء يعارضها وكون خفا اللزوم وحده بدون وسائط سببا للخلل ليس في كلام الشارح لكن سيأتي في كلام المحشي ما يفيد انه متى كان اللزوم قريباً أو بلا واسطة قلما يخفى وانما ترك ذلك الشارح لما سيأتي له

(قول المحشي) لا يقال الخ حاصله ان قوله لخلل ليس داخل في التعريف بل خارج عنه ذكره لاعتبار السبب الغالب أي وقد لا يكون لخلل كما في اجتماع هذه الامور فاذا كان من التعريف يكون غير جامع للتعقيد باجتماع هذه

بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تأخير او حذف او اضرار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتاً في الكلام جارياً على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلًا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجمع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التأليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهمه بعضهم (كقول الفرزدق في) مدح (خال هشام) بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسماعيل الخزومي (وما مثله في الناس الا مملكا، ابو امه حي ابوہ يقاربه،

في النظم فيما لا يفوه به عاقل لان انحصار موجب التعقيد في الخللين يقتضي دخول الاجتماع المذكور في خلال النظم سواء كان قوله خلل داخلا في التعريف أولا (قوله بان لا يكون ترتيب الالفاظ الخ) اشارة الى ان المراد بالنظم ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني في الذهن لا ما ذكر سابقا من كون الالفاظ مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل فان النظم حينئذ، شامل لرعاية علم المعاني والبيان والخلل فيه يشمل التعقيد المعنوي والخطا في تادية المعاني (قوله بسبب تقديم او تأخير) ذكرهما اشارة الى كون كل واحد منهما مستقلا بالاخلال وان كان كل منهما مستلزما للآخر (قوله) يجوز ان يكون الخ اي لكون كل واحد منها خلاف الاولى والاصل (قوله فذكر ضعف التأليف الخ) كما زعمه الخلل الى فان بينهما عموما من وجه فيوجد الضعف بدون التعقيد، في نحو جاني أحمد بالتونين ويوجد التعقيد بدون الضعف في صورة اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال،

الامور بخلاف ما اذا كان خارجا عنه بيانا للسبب الغالب (قول المحشي) لأن انحصار موجب التعقيد في الخللين قد يقال ان اجتماع هذه الامور ليست عند هذا القائل خللا في النظم بل اخلال ضعف التأليف فلا ينحصر الموجب عنده فيهما (قول المحشي) شامل لرعاية الخ عبارة الاطول لرعاية ما يقتضيه علم المعاني والبيان (قول المحشي) وان كان كل واحد منهما مستلزما للآخر يعني انه متى حصل اخلال بالتقديم لزم أن يحصل اخلال بالتأخير وبالعكس لأن كلا قد خرج عن مرتبته وما قيل انه لا لزوم نظراً الى الكلمة الواحدة فان تقديمها عن محلها الاصل في تركيب لا يستلزم تأخيرها عن محلها الاصل لا فيه ولا في غيره فوهم لأن الكلام في الاخلال بفوات الترتيب ولا ترتيب بينها وبين نفسها حتى يحتل بتقديمها في تركيب وتأخيرها في آخر (قول المحشي) أي لكون كل منها تعليل ليحوز أن يكون ومعلوم ان التحويز بين الأصل وخلاف الأصل فصيح ان مرجع الاحتراز عن التعقيد علم النحو واندفع ما قاله الحفيد

(قول المحشي) في نحو جاني أحمد كذا في النسخ أحمد بالدال ولعله أحمر بالراء فانه وقع خلاف بين سيديويه والاحفش فيما اذا كان مسمى به ثم نكر فقال سيديويه يمنع الصرف اعتباراً للوصفية التي كانت قبل العالمية بمعنى ان الوصف يجعل مع زواله كالثابت لكونه أصلياً وقال الاحفش اذا نكر صرف لان المانع كان العالمية وقد زالت ولا معنى لعود الوصفية بعد زوالها وقد عرفت أن سيديويه لم يقل بالعود وعلى أنها أحمد بالدال يكون المراد صرف ما لا ينصرف مطلقاً فانه لغة حكاهما الاشموني

(اي) ليس مثله في الناس (حي يقاربه) اي احديشبهه في الفضائل (الا مملك) اي رجل اعطى المال والمملك اعنى هشاما (ابو امه) اي ام ذلك المملك (ابوه) اي ابو ابراهيم المدوح والجملة صفة مملكا اي لا يماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام فقيه فصل بين المبتدا والخبر اعنى أبو أمه أبوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعنى حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعنى مملكا علي المستثنى منه اعنى حي ولهذا نصبه والا فالخيار البدل فهذا التقديم شائع الاستعمال لكنه أوجب زيادة في التعقيد قليل مثله مبتدا وحي خبره وما غير عاملة على اللغة التيمية وقيل بالمكس وبطلان العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب قلنا في المعنى يظهر بالتأمل في قولنا ليس مماثله في الناس حيا يقاربه أو ليس حي يقاربه مماثلا له في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحي يقاربه

ويجتمعان كما في بيت الفرزدق (قوله أي ليس مثله الخ) يعنى ان ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني هكذا (قوله إلا ابن اخته) فهائلة المملك مع المدوح جاء من قبله بحكم ولد الحلال يتبع الخال (قوله يظهر بالتأمل الخ) نقل عنه لان الغرض نفي أن يماثله أحد ويقاربه وهذا يفيد نفي أن يكون المماثل له حيا يقاربه أو بالعكس وهذا في الظاهر متدافع لاقتضائه وجود المماثل والمقارب مع عدمه ويفتقر الى أن يقال هذا السلب بناء على عدم المحكوم عليه وكفى بهذا قلنا أه أي ما قيل يفيد على التوجيه الاول نفي المقارب عن المماثل ونفي المماثل عن المقارب على الثاني وذلك ليس بمقصود ولا مستلزم له وهذا المفاد متدافع لاقتضائه وجود المماثل والمقارب بناء على ان مفاد كلمة

(قول المحشي) ويجتمعان في بيت الفرزدق لان الفصل بين الصفة والموصوف باجنبي وبين المبتدا والخبر والبدل والمبدل منه غير جائز عند الجمهور جائز عند البعض كما يؤخذ من قول الشارح فهذا التقديم شائع حيث خص الشيوع به (قول المحشي) لان الغرض أي المقصود من البيت وهذا الاعراب يفيد على التوجيه الأول نفي ان يكون المماثل حيا يقاربه وعلى الثاني نفي أن يكون الحي المقارب مماثلا وليس هذا من المقصود في شيء قوله وهذا في الظاهر متدافع أي هذا المفاد متدافع وهذا اعتراض آخر

(قول المحشي) لاقتضا وجود المماثل الخ أي لان الحكم في السالبة على ما ثبت عليه الحكم في الموجبة فقولنا ليس المماثل مقاربا حكم بسلب المقارب عن المماثل وكذا عكسه الاول على الاعراب الاول والثاني على الثاني (قول المحشي) ويفتقر الى أن يقال الخ أي بناء على ان السالبة تصدق بنفي الموضوع وتحقيقه ان الحكم في السالبة على ما حكم عليه في الموجبة لكن صدق الموجبة يقتضي صدق العنوان بخلاف السالبة فان صدقها قد يكون بانثفا صدق العنوان وفرق بين الحكم وصدقه توضيحه ان السلب رفع الايجاب فصدق قولك السواد سواد يستدعي صدق السواد في نفس الامر على شيء اما اذا ورد حرف السلب عليه وقيل ليس السواد سوادا فصدقها قد يكون بانثفا صدق السواد على شيء من الاشياء فالحكم في الايجاب والسلب كليهما على مفهوم واحد هو السواد لكن صدق الايجاب يقتضي تحقيقه بخلاف صدق السلب ولهذا اشتهر ان المعدوم يسلب عنه جميع المفومات حتى نفسه وهذا ظهر صحة صدق السالبة بنفي الموضوع ولو كان المقارب بمعنى المماثل على ما سيأتي فتدبر (قول المحشي) وكفى بهذا قلنا حيث دعا الى ما هو نادر في الاستعمال غير متبادر في الخطايات بل قال الدواني

ما نفي الحكم لانفي المحكوم عليه سواء كان انتفاء الموصوف والصفة معاً أو بانتفاء الموصوف واقتضائه عدم وجود المائل على التوجيه الاول لان الحكم بانتفاء المقارب يستلزم الحكم بانتفاء المائل بطريق الاولى وعدم وجود المقارب على التوجيه الثاني ليصح استثناء مملكا من يقاربه وليس مبنى التدافع كون المقاربة بمعنى المائلة كما ذهب اليه الناظرين فانه مع كونه غير صحيح في نفسه يابى عنه عبارة الشارح حيث عطف يقاربه على يماثله وعطف المقارب على المائل وما قيل انه لو لم تكن المقاربة بمعنى المائلة لم يصح الاستثناء لانه يستلزم أن يكون المملكت مماثلا ومقاربا غير مماثل

القول بصدق السالبة بنفي الموضوع باطل وان كان مردوداً

(قول المحشي) نفي الحكم أي الذي كان موجوداً في الموجبة أعني المائل حي مقارب أو المقارب حي مماثل وذلك الحكم ثبوت المحمول للموضوع

(قول المحشي) سواء كان انتفاؤه أي الحكم

(قول المحشي) بانتفاء الموصوف والصفة معاً أي حي مقارب في الاول أوحى مماثل في الثاني هذا هو ظاهر صنيع المحشي حيث ذكر التعميم بقوله سواء الخ بعد الاحتمالين لكن الموافق للشارح حيث قال أي ليس حي يقاربه مماثلاً أن يكون هذا التعميم في الاحتمال الاول فقط

(قول المحشي) بانتفاء الموصوف أي أحد ثبتت له الحياة

(قول المحشي) أو بانتفاء الموصوف أي مع ثبوت الصفة وهي المقاربة لاحد ميت وعلم من تعميم المحشي ان أحد في قول الشارح أي أحد يشبه المراد به أحد ثبتت له الحياة

(قول المحشي) لان الحكم بانتفاء المقارب أي على جميع الاحتمالات حتى اذا كان انتفاء الحكم بانتفاء الموصوف فقط لانه اذا انتفت الحياة انتفت مقاربة الحى فمماثلته بالاولى

(قول المحشي) بطريق الاولى لان المماثلة المشابهة من جميع الوجوه والمقاربة المشابهة في البعض سواء شابه في الباقي أم لا واذا اتفق الأعم اتفق الاخص بالاولى وحينئذ يتدافع المنطوق مع المفهوم الاولوي

(قول المحشي) وعدم وجود المقارب أي وان كان لا يلزم من انتفاء المائل انتفاؤه

(قول المحشي) ليصح استثناء مملكا أي لما علم من أن المقصد نفي أن يماثله أحد ويقاربه الا ما استثنى وليس المقصود نفي أن يكون مقاربه مماثلاً الا ما استثنى تدبر

(قول المحشي) غير صحيح في نفسه لما عرفت من الفرق بينهما

(قول المحشي) حيث عطف فان العطف يقتضى المغايرة

(قول المحشي) وما قيل أي تأييداً لكون المقاربة بمعنى المائلة وان ذلك مبنى التدافع وقائله الغزري والسمرقندي

(قول المحشي) يستلزم أن يكون الخ لان المستثنى حينئذ يكون مماثلاً مقارباً وكونه مقارباً يقتضى أن يكون غير مماثل لما عرفت من الفرق بينهما وان المقاربة اعم فان قيل اثبات الاعم لا ينافي اثبات الاخص قلنا ان اثبت من جهة العموم بأن اريد بالمقارب غير المائل ثبت المطلوب او من جهة الاخص بآن كان المراد به المائل فلا وجه لذكره هذا وقد عرفت وجه صدق السالبة بنفي الموضوع بناء على ان المقارب بمعنى المائل حتي يأتي جواب الشارح على هذا القيل ثم ان

بدل من مثله فقيه فصل بين البدل والمبدل منه (وإما في الانتقال) أى لا يكون ظاهر الدلالة على المراد
خلل في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثانى المقصود وذلك الخلل يكون لا يراد

فانما يقبه لو كان مملكا مستثنى من الحكم المستفاد من قوله وما مثله حيّ يقاربه أما اذا كان مستثنى من حيّ يقاربه
فلا (قوله بدل من مثله الخ) ، بدل الكل أورده لافادة نفي المقاربة ، الذى هو أهم بعد نفي الماثلة (قوله أى لا يكون
ظاهر الدلالة الخ) أى لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد عند السامع ، لخلل حصل في انتقال ذهنه عن المعنى
اللغوى الى مراد المتكلم ، بسبب ايراده اللوازم البعيدة على ما في المفتاح من أن التعقيد المعنوى في الكلام هو أن يعسر
صاحبه فكره ، في متصرفه ، ويشبك طريقك الى المعنى ، ويوعر مذهبك نحوه ،

مراد هذا القائل انه لو كان المقارب باقيا على معناه لم يكن الجواب بسلب الموضوع مصححا من كل وجه لبقاء هذا الاستلزام فليتأمل
(قول المحشي) فانما يقبه لو كان مملكا الخ يعنى أن هذا الاستلزام لا يرد بعد الجواب بأن السالبة تصدق بنفي الموضوع
الا لو كان مملكا مستثنى من الحكم بأن يكون المعنى لا مثل ولا مقارب الا المملك أولا حي مقارب ولا مثل الا المملك أما
لو كان الاستثناء من يقارب لان المعنى ليس المائل مقاربا بسبب انتفاء الماثلة الا المملك فانه مقارب مع انتفاءها وليس
الحي المقارب مماثلا لعدم وجود المقارب الا المملك وهو غير مماثل فلا يرد وانما ارتكبتا هذا لانا لو لم نبن الكلام على سلب
الموضوع لكان غير مستقيم لان المقارب في الاول لم ينف في ذاته حتى يستثنى منه المملك وانما نفي من حيث انه وصف
المائل وكذا في الثانى ليس منفيّا بل المنفى وصفه وهو المائل أما على ما اختاره الشارح فلا يرد شيء لان الاستثناء من البدل
هذا ما أمكن في توجيه هذا الكلام فليتأمل

(قول المحشي) بدل كل الخ أورده وما قيل ان بدل الكل عين المبدل منه والمقاربة أعم من الماثلة فوهم لانه لا يضر
في بدل الكل اختلاف المفهوم نحو زيد أخوك بل هو ضروري اذ لو اتحدنا فيه لكان تأكيد لا بدلا هذا وقد عرفت
أن الاستثناء انما هو من المبدل

(قول المحشي) الذى هو أعم صفة للمقاربة لان فيها لما تقرر أن نفي الاعم أخص من نفي الاخص الا أن يقال معنى
عمومه ان متعلقه أعم وفي بعض النسخ أهم

(قول المحشي) خلل حصل في الانتقال أى من المعنى الاول الى الثانى وذلك الخلل يوجب بقاء الانتقال منه اليه
والانتقال توجه النفس من الاول الى الثانى لملاقة بينهما فلم أن ظهور الدلالة سرعة الانتقال من اللفظ الى المعنى وعدمه
بطء الانتقال منه اليه كما سيأتى للمحشي في البيان

(قول المحشي) بسبب ايراده اللوازم البعيدة ، فالإيراد سبب للخلل وهو سبب لعدم ظهور الدلالة وما قيل ان عدم
ظهور المعنى ، هو سبب الخلل لا العكس فوهم لان عدم الظهور انما يكون سببا في عدم الفهم لاني الخلل في الانتقال
(قول المحشي) في متصرفه أى ما تصرف فيه وهو المعاني التي ينتقل الذهن منها واليها

(قول المحشي) ويشبك طريقك أى يجعله ذا شوك قاله السيد في شرح المفتاح وذلك الطريق هو العلاقة التي بين
المنتقل منه والمنتقل اليه

(قول المحشي) ويوعر مذهبك أى يصعب ذهابك أو يحله نحو المعنى المراد

اللازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء البرائن الدالة على المقصود (كقول الآخر)
وهو عباس بن الاحنف، (سأطلب بعد الدار

حتى يقسم فكرك ، ويشعب ظنك الى أن لا تدري من أين يتوصل وبأى طريق معناه يتحصل فافهم ولا تلتفت
الى ارادة ذهن المتكلم ، وتأويل قوله وذلك الخلل يكون لا يراد الخ بأنه يظهر ذلك بإيراد اللازم الخ (قوله اللازم)
أي جنس اللازم واحداً كان أو متعدداً بناء على ان الجمع المعروف باللام ، اذا استحال ارادة الاستغراق منه يحمل على
الجنس مجازاً كما في قوله تعالى « لا يحمل لك النساء » وكذا في قوله الوسائط أي جنس الوسائط المتصفة بالكثرة بأن
يكون ما فوق الواحد وانما قيد اللازم بالبعد والواسطة بالكثرة ، لأن اللازم القريب قلما يخفى لزومه ولذا ذهب الامام الرازي
الى ان كل لازم قريب بين وكذا اذا كان بواسطة واحدة فتخصيص اللازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط لأنه أغلب ،
ولكون المثال المذكور من هذا القبيل ولهذا خص اللازم البعيدة وإلا فقد يكون الخفاء بسبب إيراد الملزوم وإرادة اللازم
البعيد المفتقرة الى الوسائط والمراد باللازم مصطلح علماء علم المعاني والبيان فان كل شيء ، وجوده على سبيل التبعية لآخر
يكون لازماً للآخر عندهم ، وان كان أخص منه كذا في شرح المفتاح للعلامة وانما لم يقل لا يراد الملزومات ،

(قول المحشي) حتى يقسم فكرك أي يفرقه حتى لا توجه النفس الى شيء بعينه
(قول المحشي) ويشعب ظنك أي يفعل بظنك فعل المشعب والشعبذة خفة اليد بأن يفعل فعلاً بسرعة بحيث لا تراه
وانما نرى أمراً لا نعرف طريقه وفي نسخ ويشعب
(قول المحشي) وتأويل قوله الخ لا يراد اللازم ليس سبباً للخلل الواقع للمتكلم بل الامر بالعكس نعم إيراد
اللازم علامة له

(قول الشارح) البعيدة أي المفتقرة الى واسطة
(قول المحشي) اذا استحال ارادة الاستغراق منه أي والعهد أيضاً
(قول المحشي) لان اللازم القريب قلما يخفى لزومه أي فلا يكون مما الكلام فيه وهو ما فيه خفا اللازم مع خفا القرينة
وليس المراد أنه باتفاق خفاء اللازم ينتفي الخلل ولو مع خفا القرينة لمناقضاته لما كتبه على قوله خلل الخ وقد مر توجيهه ثم
(قول المحشي) ولكون المثال المذكور من هذا القبيل أي مما ذكر فيه اللازم وهو الجود وأريد الملزوم وهو المسرة
وان كانت عبارة الايضاح بخلاف ذلك فانه قال والثاني أي من سببي التعقيد ما يرجع الى المعنى وهو أن لا يكون انتقال
الذهن من المعنى الاول الى المعنى الثاني الذي هو لازمه والمراد به ظاهراً كقول العباس بن الاحنف الخ وانما خالفه
الشارح والمصنف لما سيأتي على الاثر

(قول المحشي) وجوده على سبيل التبعية لآخر بأن يكون وجوده تابعاً لوجوده
(قول المحشي) يكون لازماً للآخر عندهم أي يكون بينه وبينه علاقة هي تبعية له في الوجود الخارجي فهذا كاف عندهم
في أن ينتقل الذهن منه اليه في الجملة وان لم يكن تلازم ذهني كطول التجاذب وجوده لطول القامة
(قول المحشي) وان كان أخص منه كالمضاحك بالفعل للانسان والمثال المتقدم وتفسير اللازم بالتبعية في الوجود
لا يرد ان اللازم اذا كان أخص والملزوم أعم لزم وجود الملزوم بدون اللازم إذ العام يوجد بدون الخاص وهو ممتنع وحاصل

عنكم لتقربوا، وتسكب) أى تصب بالرفع وهو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ في دلائل الإعجاز والنصب توهم (عينى الدموع لتجمداً،) جعل سكب الدموع وهو البكا كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيراً ما يجعل دليلاً عليه يقال أبكاني وأضحكنى أى أسأنى وسرني قال الحماسي أبكاني الدهر وياربما أضحكنى الدهر بما يرضى

ويكون المراد الملزوم في الذهن كما ذهب اليه المصنف فيشمل جميع صور الانتقال ومن الملزوم الى اللازم ومن اللازم الى الملزوم، فان اللازم ما لم يكن ملزوماً في الذهن لا يمكن الانتقال منه، لأن الانتقال من الملزوم الذهني الى اللازم الذهني، طريق واضح لا يكون فيه خفاء (قوله عنكم) متعلق ببعد، لا بالدار، وإلا لقال منكم فالمعنى بعد داري عنكم وفيه إشارة الى انه لا يرضى بنسبة طلب البعد الى دار المحبوب فضلاً عن نفسه (قوله كناية عما يلزم الخ) أي جعل البكاء كناية عن الحزن لأن البكاء،

الدفع ان الامتناع انما هو في اللزوم بمعنى عدم الانفكاك لا بمعنى التبعية في الوجود وعلى هذا التفسير فالملزوم عندهم هو المتبوع لغیره وان كان الغير أخص كالإنسان المتبوع للضاحك بالفعل وطول القامة المتبوع لطول النجاد (قول المحشي) ويكون المراد الملزوم في الذهن أي بحيث يلزم من حصوله فيه حصول اللازم على الفور أو بعد التأمل في القرائن ولو كان ذلك اللزوم الذهني في اعتقاد المخاطب لعرف عام أو خاص أو غيرها مما يجري مجرى العرف الخاص فهذا اللزوم انما يكون عند تلازمهما وتساويهما وقولنا ولو كان ذلك اللزوم الخ لافادة التعميم في القرينة أي سواء كان اللزوم مبنياً على قرينة قطعية أو ظنية كالعرف والمادة كما نبه عليه المحشي في حاشية القطب وهو لا ينافي التساوي فليتأمل (قول المحشي) فان اللازم الخ لتعليل لشمول الانتقال من اللازم الى الملزوم وقوله ما لم يكن ملزوماً الخ وحينئذ يكون مساوياً (قول المحشي) لأن الانتقال من الملزوم الذهني الخ لتعليل لم يقل الخ

(قول المحشي) طريق واضح لأن اللازم ان كان ملزوماً ذهنياً في ذاته بأن كان بينهما مساواة فالأمر ظاهر وإلا فلا بد في كونه ملزوماً ذهنياً من قرينة دالة عليه بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه بعد التأمل فيها هذا ما سيأتي للشارح بيانه وإذا كان بتلك الحثية كان طريقاً واضحاً لا خفاء فيه وحاصل المقام ان الشارح جرى هنا على طريق السكاكي في الكناية خاصة من أن الملزوم فيها هو المتبوع في الوجود واللازم هو التابع في الوجود ولو كان أخص لأن هذا هو الذي يتأتى فيه الخفاء دون ما ذهب اليه المصنف من أن المعتبر في الجاز والكناية اللزوم الذهني بالمعنى المتقدم ويدل على مخالفة الشارح تركه عبارة الايضاح المقدمة مع صراحته في مذهب المصنف وما قيل ان اللازم الخارجي لا انتقال منه وانما ينتقل من اللازم الذهني ففيه انا لا ننفي اللزوم الذهني مطلقاً بل بالمعنى المتقدم والانتقال يكفيه التبعية في الوجود فليتأمل

(قول المحشي) لا بالدار بأن يكون متعلقاً بمحذوف صفة

(قول المحشي) وإلا لقال منكم أي بأن يكون من النسبة أي المنسوبة اليكم وفي نسخة متعلق ببعد لا باطلب (قول الشارح) وهم لأن نصبه إما غطف على تقربوا أو على بعد وكلاهما لا يصح أما الأول فلاقتضائه ان سكب الدموع الذي جعل كناية عن الحزن علة لطلب البعد وهو لا يصح بل عليه القرب الذي يلزمه السرور وأما الثاني فلانه

ولكنه اخطا في الكناية عما يوجب دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين (فان

يلزم الحزن عرفاً وعقلاً ، فان اصابة غير الملايم توجب ، توجه الروح الى القلب فيصعد منه بخار يصير ماء عند الوصول الى الدماغ ويجري من طريق العين لا انه يستعمل السكب في الفراق للالزمة بينهما وجعل الفراق كناية عن الحزن على ما قيل فانه ارتكاب لخلاف ما في العبارة من غير ضرورة (قوله ولكنه اخطأ الخ) في الايضاح أراد أن يكي عما يوجب دوام التلاقي من السرور بالجمود لظنه ان الجمود خلو العين من البكاء مطلقاً من غير اعتبار شيء آخر معه واخطأ لأن الجمود خلو العين من البكاء في حال ارادة البكاء منها فلا يكون كناية عن المسرة وانما يكون كناية عن البخل انتهى يستفاد منه ان هذه الكناية خطأ بناء على انه ظن معنى الجمود ما ليس معناه ، وانه بمعناه لا ينتقل منه الى المسرة أصلاً وانما ينتقل منه الى البخل فاليست ، مثال للخلل في الانتقال لا للتعقيد لأجله لأنه لا انتقال فيه الى المراد أصلاً ، لا انه غير ظاهر فالمراد بقول الشارح رحمه الله ولكنه اخطأ الخطأ في نفس الامر باعتقاد المصنف رحمه الله لا الخطأ في نظر البلغاء ، لاشتمالها على التعقيد على ما وهم ، لعدم مساعدة الدليل وعدم مطابقتها لما في الايضاح ثم الشارح رحمه الله بعد ثقل كلام المصنف رحمه الله ، على غره أورد عليه إنا لا نسلم انه لا انتقال فيه أصلاً حتى يكون خطأ لم لا يجوز أن يكون الجمود مستعملاً في مطلق الخلو كناية عن المسرة لكونه تابعاً لها عادة وان كان ينفك عنها في بعض الاحيان ، وأجاب بأن هذا التوجيه يصحح الكلام ويخرجه عن بطلان ارادة المسرة عن الجمود ولا يخرج من التعقيد المعنوي لبقاء القرينة الدالة على انه مستعمل

يقتضي ان السكب الذي جعل كناية عن الحزن مطلوب وحينئذ يقال ان كان الحزن حاصلًا فلا معنى لطلبه وان كان غير حاصل قلنا انه ليس عادة الحب كذا قيل وكلاهما غير سديد كما هو ظاهر

(قول المحشي) يلزم الحزن أي تابع ورديف له وان كان أخص منه كما مر

(قول المحشي) فان اصابة غير الملايم الخ وتلك الاصابة سبب الحزن

(قول المحشي) توجه الروح لعل المراد به الحرارة الفريزية وقيل الدم

(قول المحشي) هو خلو العين أي من البكاء كما في الايضاح وقوله منها أي العين وسيأتي ما يفيد ان الخلو ليس معنى

الجمود الاصل بل معناه ضد السيلان فقوله هو خلو العين أي في الاستعمال الطارئ

(قول المحشي) وانه بمعناه عطف على ان هذه الكناية أو الواو للخل

(قول المحشي) مثال للخلل في الانتقال أي خلل مبني على الخطأ بخلاف الخلل على كلام الشارح فانه خلل بايراد

الواوالم بعيدة كما سيأتي

(قول المحشي) لا انه غير ظاهر لكن يحتاج حينئذ لتأويل عبارة الايضاح التي قلناها سابقاً بأنها سالبة تصديق بنفي الموضوع

(قول المحشي) لاشتمالها أي الكناية

(قول المحشي) لعدم مساعدة الدليل أي قوله فان الانتقال الخ

(قول المحشي) على غره بكسر العين المعجمة والراء المشددة أي عيه

(قول المحشي) لا نسلم انه لا انتقال فيه أصلاً فبطل جعله مثالا للخلل في الانتقال

(قول المحشي) وأجاب بأن هذا التوجيه الخ أي أجاب عما يتوهم من أنه اذا بطل جعله مثالا للخلل خرج عن التعقيد

الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع (حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة

في مطلق الخلو وخفاء اللزوم بين مطلق الخلو والمسرة ، لتحقيق كل منهما بدون الآخر فاليست مثال للتعقيد المعنوي لخلل في الانتقال بايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط مع خفاء القرينة ، لأن الجود في الاصل ضد السيلان ، استعمل في خلو العين عن الدمع حال ارادة البكاء ثم استعمل في مطلق خلو العين ثم كنى به عن المسرة ، فقول المصنف كقول الآخر متعلق بقوله واما في الانتقال على تقرير المصنف رحمه الله ومتعلق بقوله وذلك انخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة على تحقيق الشارح رحمه الله هكذا ينبغي أن يضبط هذا الكلام (من الفرح والسرور) ، في تاج البيهقي السرور والمسرة والسرة شادمان كردن فالمراد ههنا الحاصل بالمصدر أعني شادماني (قوله فان الانتقال الخ) لما عرفت ان معناه خلو العين عن الدمع حال ارادة البكاء فان الانتقال منه الى البخل بالدمع لا الى ما قصده الشاعر من السرور لانه انما يصح لو كان معنى الجود مطلق الخلو فذكر ما ينتقل منه اليه لاظهار عدم الانتقال الى ما قصده لا لأن عدم الانتقال الى ما قصده مع وجود العلاقة لاجل ظهور الانتقال الى معنى آخر ولا للاشارة الى أن الخلل في الانتقال ربما يكون من ظهور معنى آخر يحول بين اللفظ والمقصود على ما اتفق عليه الناظرون ، فانه يخالف لما في الايضاح ، ولما ذكره الشارح من ان ذلك الخلل يكون بايراد اللوازم البعيدة الخ ، ويرد عليه انه ان نصب القرينة الظاهرة على تعيين المراد فظهور معنى آخر لا يحول بين اللفظ والمقصود.

(قول المحشي) لتحقيق كل منهما بدون الآخر أى يتحقق الخلو ولا مسرة والمسرة ولا خلو ولذا قيل دمة السرور باردة فلما تحقق كل بدون الآخر ضعفت التبعية بخلاف طول النجاد فانه وان تحقق طول القامة دونه لكنه لا يتحقق هو بدون طول القامة تدبر

قول المحشي (لأن الجود الخ بيان للوسائط رداً على السمرقندي حيث قال انها واسطة واحدة
(قول المحشي) استعمل في خلو العين ولا شك ان عدم السيلان تابع لخلو العين عن الدمع وظن القنرى ان المرتبة الاولى خلو العين عن الدمع حال ارادة البكاء والثانية مطلق خلو العين فقال ان المرتبة الاولى ايراد الملزوم لا اللازم فلا يوافق ما الكلام فيه من ايراد اللازم البعيد نعم على ما فهمه المحشي في كلام الايضاح الواسطة واحدة لأنه انتقل من الجود الذي هو ضد السيلان الى خلو العين عن الدمع مطلقاً ثم انتقل منه الى المسرة ولكن ذلك لا يضر لأنه مثال للخلل في الانتقال لا للتعقيد لأجله بايراد اللوازم المفتقرة الى الوسائط فتأمل

(قول المحشي) لظهور ان الذهن الخ بين المحشي وجهه بخفاء القرائن وايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط
(قول المحشي) فقول المصنف الخ ويرد على المصنف حينئذ انه لم يمثل لا الانتقال مع ايراد اللوازم البعيدة وهو ظاهر ولا للخلل الذي يكون به التعقيد لان ما ذكره خلل يؤدي للبطلان لا للتعقيد فتأمل

(قول المحشي) والبيهقي لعله للبيهقي كما في بعض النسخ لان التاج للبيهقي وشادمان انبساط وكردن تحصيل فالمعنى المصدري تحصيل الانبساط والحاصل بالمصدر الانبساط المعبر عنه بشادمان

(قول المحشي) فانه يخالف لما في الايضاح من أنه لا علاقة بين الجود والمسرة كما مر

(قول المحشي) ولما ذكره الشارح أي من حصره سبب الخلل فيما ذكره

(قول المحشي) ويرد عليه أي زيادة على ما مر

(لا الى ما قصده الشاعر من السرور) الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا أبكى الله عينك ويقال سنة جواد لا مطر فيها ونائة جواد لا لبن لها كأنهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي

الا ان عيننا لم تجدد يوم واسط عليك بجارى دمعها لجود

فان قيل استعمال الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيّد في المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه لازما لهاعادة قلنا هذا انما يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا يخرج به عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيّل الى السامع ان فهمه من حاق اللفظ وأما الكلام الذي ليس له

وان لم ينصب كان عدم الانتقال بواسطة خفاء القرينة لا لظهور معنى آخر (قوله لا الى ما قصده الخ) قيل يتجه عليه ان ما ذكره في صدر البيت من قصد الحزن بالسكب قرينة واضحة على المقصود فلا خلل في الانتقال وليس بشيء . لأن نصب القرينة يكون . بعد وجود العلاقة الصحيحة للانتقال (قوله وأما الكلام الخ) دفع لما يرد على قوله والكلام الخالي الخ من ان هذا يقتضي ان لا يكون الكلام الذي ليس له معنى ثان خالياً عن التعقيد . بل معقداً مع ظهور دلالة

(قول المحشي) وان لم ينصب كان الخ لدوران الانتقال مع القرينة وجوداً وعدمياً تدبر

(قول المحشي) ان ما ذكره في صدر البيت وهو تعليل طالب البعد بالقرب فيفيد أن علة سكب الدموع الجمود

بمعنى السرور

(قول المحشي) لأن نصب القرينة الى آخره وفيه ابطال انه ليس فيه إلا واسطة واحدة

(قول المحشي) بعد وجود العلاقة أي ولا علاقة هنا بخلافه على كلام الشارح فان العلاقة بين المطلق والمقيد كون

المطلق جزء المقيد ثم كون المطلق تابعا للمسرة

(قول الشارح) لا يقال الخ قل عنه إذ لو لم يعتبر ذلك لم يتصور الانتقال من الجمود الى ما قصده الشاعر أصلا

لان بين معناه الحقيقي وبين ما قصده الشاعر منه تقابلا وتضادا ولا لزوم بينهما أصلا ولا بد في الانتقال الذهني من أحد المعنيين الى الآخر من لزوم بينهما في الجملة ولو اعتبارا عاديا اه وهذا يؤيد ما فهمه المحشي في كلام المصنف من انه أورد البيت مثالا للخلل في الانتقال بناء على الخطأ فتأمل

(قول الشارح) وأما الكلام الخ قل عنه هذا جواب عن سؤال مقدر توجيهه أن يقال ان ما ذكرتم يدل على

وجود واسطة بين المعقود وغيره إذ المعقود على تفسيركم ما لا يسهل الانتقال من معناه الأول الى الثاني وغير المعقود ما يسهل فيه ذلك فهنا قسم ثالث وهو ما لا يكون له معنى ثان فأجاب عنه بأنه ساقط عن الخ

(قول المحشي) بل معقداً فيه نظر لأن ذلك انما يقتضي أن يكون ذلك واسطة بين المعقود وغيره لا معقداً نعم يقتضي

أن لا يكون فصيحاً لأنه ليس له الخلو عن التعقيد المعنوي وكان المحشي فهم ان مقابل ما يكون الانتقال الى آخره ما لا يكون كذلك بأن لا يكون له معنى ثان أصلا أو يكون ولا ينتقل اليه بسهولة فتدبر

معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البقاء كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود وانى الى الآن كنت أطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا أطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال وأطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور وهذا ان نصبت تسكب بتقدير ان عطفاً على بعد الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى أبكي وأحزن الآن ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال وحينئذ لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه اكب عليه ولا زمه ملازمة الامر المطلوب ليظن الدهر انه مطلوبه فيأتى بضده هذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشاؤه عدم التعمق في المعاني وقلة التصنع لكلام المبرة من السلف والصحيح أنه أراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطئتها عليه حتى كأنه أمر مطلوب والمعنى انى اليوم أطيب نفساً بالبعد والفراق وأوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق واتجرع غصصها وأتحمل لاجلها حزناً يفيض الدموع من عيني لا تسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول

على المعنى الاول المراد منه (قوله معنى ثان) ، أراد به الاغراض الذي يصاغ لها الكلام كفى الشك والانكار والحصر لا المعنى المجازي والكثافي حتى يرد عليه انه يلزم من ذلك أن يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال الذي ليس له معنى مجازي أو كثافي ساقطاً عن درجة الاعتبار على ما وهم (قوله فبعد) هذا اشارة الى ان السين للاستقبال (قوله لا يدخل الخ) فيكون تسكب معطوفاً على سأطلب (قوله اكب عليه) يدل عليه صيغة المضارع للاستمرار (قوله ما فيه من التكلف والتعسف)

(قول المحشي) أراد به الاغراض التي يصاغ لها الكلام أي التي يقصدها المتكلم من هذه الصياغة أي جعل الكلام مشتملاً على الخصوصيات ومحصلها الاغراض التي يورد المتكلم الخصوصيات لاجلها والمعنى الأول هو ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب وهو أصل المعنى مع الخصوصيات سواء كان معنى حقيقياً للتركيب او مجازياً فلما كانت الخصوصية معتبرة في الحقيقة في المعنى المجازي والغرض منها وهو المعنى الثاني معتبر فيه أيضاً وهو أي الغرض هو المقصود بالاداء بالطريق المجازي أو الكثافي كما سيأتي التنبيه عليه في البيان كان المقصود بالانتقال اليه هو ذلك الغرض واذا وقع التعقيد فيما اعتبر هو فيه فقد وقع فيه تبعاً له فما قيل ان ما قرر به الشارح سابقاً انما يوافقه حمل المعاني الثانوية على المعاني المجازية والمكني عنهما وهذا بخلافه ليس بشيء كيف والمعاني المجازية والمكني عنها بالنسبة لفن المعاني معاني أول لا تفاضل بها وان كانت ثواني بالنسبة للبيان لأن معنى كونها ثواني في البيان انها المقصود من التركيب وهذا لا يناقض كونها أول في فن المعاني بالنظر للاغراض التي أفادتها فيها الخصوصيات وتلك الاغراض هي التي بها التفاضل كما سيأتي وبهذا التأم ما هنا وما سيأتي للمحشي على قول الشارح فهنا ألفاظ ومعان أول الخ وما قل عن الشارح هناك أيضاً فليتأمل

(قول المحشي) لا المعنى المجازي والكثافي لأن ذلك ليس غرضاً يتفاضل به الكلام نعم يكون خصوصية أي مقتضى

حال يترتب عليه الغرض كما في شرح المفتاح الشريفي

(قول المحشي) مطلقاً أي في كل حال ومن كل شخص

فإن الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسراً ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلائل الإعجاز وعلى هذا فالسین فی سأل طلب لجرد التأكيد على ما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالو سنكتب ما قالوا وغير ذلك (قيل) فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر (ومن كثرة التكرار) وهو ذكر الشيء مرة بعد أخرى وكثرته أن يكون ذلك فوق الواحد (وتتابع الاضافات) فكثرة التكرار (كقوله) أي أبي الطيب، وتسعدني في غمرة بعد غمرة، الغمر ما يغمرك من الماء والمراد الشدة (سبوح) فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس يستوى فيه المذكر والمؤنث وأراد بها فرساً حسنة الجرى لا تعب راكبها كأنها تجري في الماء (لها) صفة سبوح (منها) حال من شواهد و (عليها) متعلق بها و (شواهد) فاعل الظرف اعني لها لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها لسبوح يعني ان لها من نفسها علامات شاهدة على نجاحاتها (و) تتابع الاضافات مثل (قوله) أي ابن بابك، حمامة جرعاً حومة الجندل اسجى، فقيه اضافة حمامة الى جرعاً

حيث جعل عادة الزمان والاخوان ذلك وجعل سكب الدموع مطلوباً، يداوم عليه ليظن الدهر الخ، ومن أين هذا كذا قل عنه (قوله وهو ذكر الشيء الخ) لأن الكثرة الرجوع والتكرار الارجاع فهو يحصل بذكر الشيء ثانياً وبذكره ثالثاً تحصل الكثرة المقابلة للوحدة في البيت كثرة التكرار بلاشبهة (قوله الشدة) بذكر المزموم وارادة اللازم (قوله وأراد بها الخ) يريد ان السبح في الأصل العوم في القاموس سبج كمنع سبجاً وسباحة عام استعمل في قولهم فرس سبوح سابع، بمعنى شدة العدو، وانبساطها فيه فالمراد هنا، هو المعنى الثاني لكنه روعي فيه المعنى الاول لأن مقام المدح يقتضى ذلك ولأن الاسعاد، لا يتحقق بدونه، فالمراد حسن الجرى في العدو على ما في شمس العوم فرس سابع تعدو بمد اليدين كأنها تجري في الماء

(قول المحشي) يداوم عليه الخ أى بأداة الحصر لأنه انما يصح التعليل اذا كان كذلك

(قول المحشي) ومن أين هذا بل قد تكون العلة أمراً آخر على انه لو سلم ذلك فالدهر والاخوان انما يأتیان بنقيض المطلوب في الواقع لا ما يظهر المراد انه مطلوب وليس كذلك إلا أن يقال انه من نظرات الشعراء المبنية على التخيل بل هو كذلك كما يفيد ما كتبه السيد هنا

(قول الشارح) واحتمل لأجلها حزناً عطف علة على معلول لأن توطين النفس باحتمال الحزن

(قول المحشي) بمعنى شدة العدو متعلق باستعمل

(قول المحشي) وانبساطها فيه بأن يكون العدو بمد اليدين بلا ارتجاج

(قول المحشي) المعنى الثاني هو شدة العدو والمعنى الاول العوم في الماء كما استفيد من قول الشارح حسنة الجري الى آخره

(قول المحشي) لا يتحقق بدونه لأنه اذا لم يكن مع شدة العدو سلاسة كالسبح في الماء ربما هلك الراكب

(قول المحشي) فالمراد حسن الجري أي المراد بقول الشارح حسن الجري انه حسن الجري في العدو أي العدو

الشديد فاندفع قول الغزالي المفهوم من كلام الشارح ان المراد بالسبح هنا حسن الجري لا شدة العدو والجري هو الهيئة التي يكون عليها العدو كمد اليدين كما يؤخذ مما بعده وفسره بعضهم بالحركة وهو قريب مما قبله

وهي أرض ذات رمل مستوية لا تثبت شيئاً تأثيث إلا جرع قصرها للضرورة وإضافة جرعاً إلى حومة وهي معظم الشيء وإضافة حومة إلى الجنادل وهو أرض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وتماه، فانت بمرأى من سعاد ومسمع أي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع أي بحيث أراه وأسمع قوله كذا في الصحاح (وفيه نظر) لأن كلاماً من كثرة التكرار وتتابع الإضافات أن ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والافلايخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم

وهذه الرعاية كناية المعنى الإضافي في أبي لهب حال العلانية والظاهر حسنة الجري لتحمله ضمير الفرس المؤنث السماعي ووجه التذكير، تأويله بالخليل (قوله وهو أرض الخ) في الصحاح الجنادل الحجارة والجنادل بفتح النون، وكسر الدال الموضع ذو الحجارة فما ذكره الشارح رحمه الله لا يوافق إلا أن يتكلف بأنه بيان المراد على التجوز بذكر الخال وإرادة الحل أو يقرأ بكسر الدال وتسكين النون للضرورة الشعر وما قال الفاضل الأسفرايني من أن الجنادل بالفتح وكسر الدال وبضم الجيم وفتح النون وكسر الدال الموضع الذي يجتمع فيه الحجارة فيجب أن يجعل الجنادل مكسور الدال لا مفتوحه وإن اشتهر تصحيفه فلفظ نشأ من تصحيف عبارة القاموس حيث وقع فيه جندل كجعفر ما يقله الرجل من الحجارة ويكسر الدال، وكعلبط الموضع الذي يجتمع فيه الحجارة فقرأ ذلك الفاضل بكسر، صيغة المضارع بالباء الجارة وعطف كعلبط عليه، وجعل تفسيرهما الموضع الذي يجتمع فيه الحجارة (قوله كذا في الصحاح) إشارة إلى أن ما ذكره الزوزني، من أن المعنى أنت بحيث ترين سعاد وتسمعين صوتها خلاف استعمال اللغة وفي المختصر أنه غير صحيح عقلاً ووجهه أنه إذا كانت الحامة تسمع صوت سعاد كان الواجب عليها السكوت لا السجع فإنه يخل بالسماع اللهم إلا أن يجعل السجع مجازاً عن النشاط مع خفاء القرينة عليه ولا يمكن جعله كناية، لامتناع الاستعمال في المعنى الحقيقي (قوله لأن كلاماً من كثرة التكرار الخ) الفرق بين هذا الوجه

(قول المحشي) وهذه الرعاية كناية المعنى الإضافي الخ أي فهو من مستبعات التراكيب لا مستعمل فيه اللفظ وهذا هو المشار إليه بقوله كأنها تجري في الماء فاندفع قول السمرقندي وغيره أنه إشارة إلى التجوز بإطلاقه على الفرس بطريق الاستعارة التبعية تشبيها لسيورها في البر بالسباحة ثم اشتقاق سبوح لها

(قول المحشي) تأويله بالخليل في الغنيمي أن الخليل اسم جنس أفراد يقع على المذكر والمؤنث والقليل والكثير

(قول المحشي) ويكسر الدال أي لغة في الجنادل

(قول المحشي) وكعلبط عطف على كجعفر

(قول المحشي) صيغة المضارع أي التي هي صيغة المضارع

(قول المحشي) وجعل تفسيرهما الموضع أي مع أنه تفسير لما كعلبط فقط وأعلم أنه لا يصح أن يكون مراد الأسفرايني بالفتح فتح الجيم أي مع سكوت النون للضرورة لأنه ذكره بعد ذلك ولم يرضه

(قول المحشي) من أن المعنى أي اللغوى لا الكنائى بأن كنى عن كونها بحيث ترى سعاد وتسمعها بكونها بحيث

تراها سعاد وتسمعها إذ لا يصح رده بما بعد إلا أن يكون معنى الاستدلال أن عدم سماعه كذلك في لغة العرب يعيده

(قول المحشي) لامتناع الاستعمال في المعنى الحقيقي أي لنصب المتكلم القرينة المانعة عن إرادته والحاصل أن الكناية

ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال صاحب اياك
والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله

يا علي بن حمزة بن عماره أنت والله ثلجة في خياره

ثم قال لا شك في ثقل ذلك في الأكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملغ ولطف كقوله

فظلت تدبر الكاس ايدي جاء ذر عتاق دنائير الوجوه صلاح

ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله بعثية بن الحارث بن شهاب

والوجه الذي ذكره في بيان قوله وفيه نظر بقوله الاول انها ان أدت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر وإلا فلا تخل
بالفصاحة ان الشرطية الثانية في ذلك الوجه مجرد دعوى غير مؤيد بخلافها في هذا الوجه ، فانه مؤيد بالوقوع في الحديث
وبقول الشيخ عبد القاهر فلذا اختلفا ردّاً وقبولاً (قوله قال الشيخ عبد القاهر الخ) هذا القول توطئة للقول الثاني المورد
لتأييد النظر ، وفيه اشارة الى مأخذ من شرط الخلو من نتائج الاضافات (قوله قال صاحب) أي أبو القاسم اسماعيل
ابن عباد الملقب بالصاحب استاذ الشيخ عبد القاهر (قوله المتداخلة) بعضها في حيز بعض ، متواصلة كانت أو متفاصلة
(قوله تستعمل في الهجاء) إذ المقصود منه الذم فايراد الالفاظ القبيحة ادخل فيه لأنه يحصل الذم لفظاً ومعنى (قوله في
خياره) روى بإثاء المحبة المكسورة والياء المثناة من تحت ومعناها القناء والكلام على القلب أي خياره في ثلجة وروي بإثاء
المحبة المفتوحة والباء الموحدة ومعناه الارض الرخوة والمقصود على التقديرين ذم علي بن حمزة بعدم النفع (قوله من
الاستكراه) أي استكراه الذوق السليم ، بأن لا يكون مؤدياً الى الثقل (قوله ومنه الاطراد) وهو أن يوثي بأسماء المدوح

من حيث انها كناية مستعملة في المعنيين بأن يكون أحدهما وسيلة لينقل به الى الآخر وحينئذ يلزم أن لا توجد قرينة
مانعة عن ارادة المعنى الاصلي كما سيأتي ذلك له في بحث الكناية وما هنا ليس كذلك لقيام القرينة على عدم ارادته لانها
اذا كانت تسمع صوت سعاد فاللائق طلب السكوت وبهذا اندفع ما يتوهم من ان امتناع ارادة الحقيقي لخصوصية الحل
لا يضر كما في قوله تعالى بل يدها مبسوطتان

(قول المحشي) فانه مؤيد الخ أي فيعلم بالوقوع في الكلام الفصيح انه لا جهة لاخلالها إلا ثقل اللفظ بسببهما فان
وجدا أخلا وكان محترزاً عنهما بالتنافر وإلا فلا بخلاف ما تقدم بيانه

(قول المحشي) وفيه اشارة الخ أي في القول الاول

(قول الشارح) المتداخلة أي المجتمعة

(قول المحشي) متواصلة كانت كثال المتن أو متفاصلة كالحديث لأن لفظ ابن فيه صفة لا مضاف اليه وانما كانت

المتفاصلة متداخلة لان الفاصل المضاف من تعلقات الاول والبيت مثل الحديث

(قول المحشي) بأن لا يكون مؤدياً الى الثقل فليس المراد بالاستكراه الكراهة في السمع وإلا ورد هنا ما ورد على

الوجه الذي ذكره في بيان قوله وفيه نظر فتدبر

(قول الشارح) عتاق دنائير الخ عتاق الكرام واضافته لما بعد اضافة لفظية أي كرام الوجوه الشبيهة بالدنائير

وما أورده المصنف في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بأنه جعل تتابع الاضافات أعم من أن تكون مرتبة لا يقع بين المضافين شيء غير مضاف كما في البيت أو غير مرتبة كما في الحديث وأنه أورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعاً وأنه أراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال ان من اشترط ذلك أراد بتتابع الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين والحديث سالم عن هذا لا نا نقول هما أيضاً ان اوجبا ثقلاً وبشاعة فذاك والا فلا جهة لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقع في التنزيل كقوله تعالى مثل دأب قوم نوح، وقوله تعالى، ذكر رحمت ربك عبده، وقوله تعالى، ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها، (و) الفصاحة (في المتكلم ملكة) وهي قسم من مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف بانها هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاته

وغيره على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك (قوله وما أورده المصنف رحمه الله الخ) تهديد للاعتراض الآتي أي ما أورده المصنف رحمه الله من كلام الشيخ وهو المذكور سابقاً بقوله قال الشيخ الى قوله ومنه الاطراد، من حيث انه أورده مشعر بأن المصنف رحمه الله جعل الخ وكذا الضام في المعطوفين الآتين راجع الى المصنف رحمه الله ووجه الاشعار ان المصنف رحمه الله أورد الكلام المنقول من الشيخ مستشهداً لوجه النظر وفي قوله يا علي بن حمزة بن عماره اضافتان غير مترتبتين فيعلم انه أراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد أعم من أن يكون بينهما فصل أولاً ولا شك ان التابع بهذا المعنى متحقق في الحديث وكونه من قبيل التكرار ظاهر، فيكون مثالا لها (قوله من اشترط ذلك) أي الخلو من كثرة التكرار وتتابع الاضافات (قوله كما في البيتين) المذكورين في المتن (قوله والحديث سالم عن هذا) فلا يصح التأييد به للشرطية الثانية (قوله هما أيضاً ان اوجبا الخ) يعني ان السؤال المذكور، كلام على السند الاخص فيجيب بوجود سند آخر للتأييد فيه كثرة التكرار بالنسبة الى شيء واحد وتتابع الاضافات المترتبة (قوله متقاربا المفهوم إلا أن الخ) هذه

(قول المحشي) وغيره أي غير المدح كأسماء أبائه في البيت

(قول المحشي) من حيث انه أورده متعلق بمشعر وقوله وان عطف على ان الاولى أي فلما أورده مستشهداً به علم انه جعل تتابع الاضافة حينئذ أعم ويحتمل ان واو وان الثانية للحال

(قول الشارح) وأنه أورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات المقصود هو تتابع الاضافات لانه الذي أشعر به إيراد المصنف كلام الشيخ أما كثرة التكرار فلا إذ ليس في كلام الشيخ ذلك حتى يكون إرادته مشعراً فتدبر (قول المحشي) فيكون مثالا لها حينئذ يرد الاعتراض

(قول الشارح) من مقولة الكيف المقولة ما يقال على ما تحته في جواب ما هو قول الجنس وتحت أجناس (قول الشارح) ورسم القدماء الكيف عبر بالرسم لأنه لا يحد أصلاً لا تاماً ولا ناقصاً لوجوب ذكر الجنس فيهما ولا جنس له لأنه من الاجناس العالية ولو كان تحت غيره لم يكن منها وهو رسم أيضاً ناقص إذ لا فصل للاجناس العالية لان التركيب من الامرين المتساويين ليكون كل منهما فصلاً مجرد احتمال ثقلي لا يعرف تحققة

(قول المحشي) كلام على السند الاخص والكلام على السند لا يفيد إلا اذا كان مساوياً للمنع والحديث أخص

والهيئة والعرض متقاربا بالمفهوم الا أن العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالمقارنة الثابتة في المحل نخرج بالتقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه الكميات المتقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاها ذلك

العبارة متعارفة في محاورات العلماء وتوجيهه ان كلمة الاستثناء من مقدر تقديره لا فرق بينهما إلا بهذا الاعتبار ، وليست استدراكية على ما وهم (قوله باعتبار عروضه) أي حصوله في شيء آخر ، والهيئة باعتبار حصوله في نفسه (قوله الثابتة في المحل) ، فيه انه يخرج الاصوات ، لانها اما آنية أو زمانية (قوله لتدخل الخ) بناء على ان القيد في حيز النفي ، يفيد العموم (قوله الكميات المتقتضية للقسمة) وهي الكميات ، المختصة بالكميات أو النسبة وهي الكميات العارضة للاعراض النسبية (قوله بواسطة اقتضاء محلا) ، أي معروضها يعني اقتضاها للقسمة والنسبة

من المنع لان قوله وإلا فلا يخل حاصله منع كأنه قيل لا نسلم ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات يخل وهذا صادق بما في الحديث وغيره فيكون ما في الحديث أخص فلا يتم دفعه وقول الشارح لأننا نقول الخ عدول الى سند آخر (قول الشارح) والهيئة والعرض متقاربا بالمفهوم أي هذان اللفظان متقارب ما يفهم منهما (قول الشارح) يقال باعتبار عروضه ولذا عرفوه بأنه ماهية اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع (قول المحشي) وليست استدراكية على ما وهم لان ما بعد إلا لا يرفع شيئاً مما قبلها بل يحققه (قول المحشي) باعتبار حصوله في نفسه أي لا في موضوع وان كان حاصله فيه لكونه عرضاً ومعنى اعتبار حصوله في نفسه اعتبار وجوده وتحقيقه في ذاته

(قول المحشي) فيه انه يخرج الاصوات أوردته كذلك الشارح في شرح المقاصد فكان الاولى أن يضمه لما نقل عن الشارح هنا في وجه الاحسنية ولا يقال ان هذا الوجه يقتضي الفساد لان مذهب الاقدمين جواز التعريف بالاختصاص (قول المحشي) لانها إما آنية كالصوت المتكيف بالحروف الصوامت وهي ما لا يمكن تمديدتها كالطاء الساكنة أو زمانية كالصوت المتكيف بالحروف غير الصوامت وهي ما يمكن تمديدتها كالفاء الساكنة

(قول المحشي) يفيد العموم أي بناء على ما هو الشائع من توجه النفي الى القيد سواء كان المقيد باقياً أولاً (قول المحشي) المختصة بالكميات أي التي لا تعرض للشيء ، إلا بواسطة الكمية كالتثنية والتربيع والاستقامة والانحناء في الكميات المتصلة والزوجية والفردية في المنفصلة

(قول المحشي) العارضة للاعراض النسبية كالسرعة والبطء العارضين للحركة التي هي قسم من الكون الذي هو من الاعراض النسبية وما قبل تمثيلاً لذلك كالعالم المتعلق بالابوة فوهم لان العلم لم يعرض للاضافة وانما عرض للعالم المتعلق بهاتدبر (قول المحشي) أي معروضها في شرح المواقف ان الكميات المختصة بالكميات عارضة أولاً وبالذات للكم ضرورة ان مناط عروضها هو الكمية بتبعيته لغيره فالجسم لا يتصف بهذه العوارض إلا باعتبار ما فيه من هذه الكميات وهو مبني على مذهب الحكماء من قيام العرض بالعرض بمعنى اختصاص الشيء بالشيء بحيث يصير اعتناؤه وهو منعوتاً به ويطلقون على الاول الحال والثاني المحل فالكم من قسم الواسطة في العروض وهو ما يكون شيء عارضاً لشيء ذاتاً وحقيقة ثم بواسطة يعرض لأمر آخر بنوع من العلاقة مجازاً كالحركة اللاحقة لجالس السفينة بواسطة لا من قسم الواسطة في الثبوت بأن

والاحسن ما ذكره المتأخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة
واللا قسمة في محله اقتضاء اولياء ثم الكيفية

بتبعية محلها لا لذاتها فاقضاءها هو اقتضاء المحل ، فما قيل انه لا اقتضاء لها بل قبول للقسمة والنسبة وهم (قوله
والاحسن الخ) وجه الحسن ما في لفظ الهيئة والقارة من الخفاء ، وان النقطة والوحدة ، واردتان على تعريف القدماء وان
الحركة . ان جعلت من الكيفيات فلا وجه لاجراجها وان جعلت من الاين فقد خرجت بقوله لا تقتضي نسبة وان جعلت
من الكم فهو خارج بقوله لا تقتضي قسمة وكذا الفعل والانفعال خارجان بقوله لا يقتضي نسبة وأيضاً يخرج الزمان بقوله
لا تقتضي قسمة لأنه نوع من الكم كذا يقل عنه رحمه الله تعالى والخفاء في الهيئة والقارة بالنسبة الى لفظ العرض ،

يكون اتصاف الواسطة بتلك الصفة سبباً لا تصاف ذي الواسطة فتكون الصفة قائمة بهما حقيقة ولها وجودان باعتبار القيام
بهما قالوا الكيفيات العارضة للكم انما تنفقر للمادة في الوجود دون التصور

(قول المحشي) بتبعية محلها يعني ان هناك اقتضاء واحداً هو صفة للمحل بالذات وينسب اليها بالتبع باعتبار ان لها
نوع علاقة بالقتضي بالذات كالوصف بحال المتعلق لا ان هناك اقتضاء واحداً بالشخص يقوم بهما ولا ان هناك اقتضائين
أحدهما بسبب الآخر فتدبر قاله المحشي في حواشي المواظف قال انهم غلطوا فيه كثيراً وقوله لا ان هناك اقتضاء واحداً
بالشخص الخ لئلا يلزم قيام الواحد بالشخص بمحلين متغايرين ذاتاً وهو باطل

(قول المحشي) فما قيل انه لا اقتضاء لما بل قبول الخ الحكم عليه بالوهم من جهة ان القائل فهم ان لها اقتضاء غير
اقتضاء المحل حصل بواسطته فقال انها لا اقتضاء لها فردة المحشي بأنها لا تثبت لها في ذاتها اقتضاء بل الاقتضاء لمحلها وصفت
به تبعاً كما نقلناه عنه قبل وحاصل التعريف حينئذ ان الكيف هو ما لا يقتضي قسمة ولا نسبة أصلاً ويكون اقتضاءه لها
هو اقتضاء المحل فتدبر

(قول المحشي) وان النقطة هي عند الحكماء عرض قائم بالخط الذي هو عرض قائم بالسطح بناء على تجويزهم قيام العرض
بالعرض والوحدة كون الشيء بحيث لا ينقسم الى أمور متشاركة في الماهية فان قلت ان الخط طرف السطح الذي هو طرف
الجسم فلا بد أن يكون مقابلها من الجسم غير منقسم فيثبت الجوهر الفرد قلت قالوا عن ذلك ان النقطة عرض غير
سار في محله فلا يلزم من اقسام محلها اقسامها بل الاطراف كلها اعراض لكن الخط سار في محله في جهة واحدة فينقسم
في هذه الجهة فقط والسطح سار في جهتين فينقسم فيهما فقط والنقطة لا سريان لها لانها انما تحل في الخط من حيث انها
نهاية له لا سارية فيه والحق انه ضعيف واعلم ان قيام النقطة بالخط لا يمنع قيامها بالجسم لانه بواسطة الخط أو السطح

(قول المحشي) واردتان على تعريف القدماء فهو غير مانع

(قول المحشي) ان جعلت من الكيفيات الخ اختلفوا فيها هل هي مقولة برأسها والمصور في العشر المذكورة هو
الاجناس العالية وليست منها أو داخله في احدى المقولات وهل هي من مقولة الانفعال أو الاضافة أو الكيف أو انها من
مقولة ما وقعت فيه كذا في المحشي على المواظف وفي شرح المقاصد الجمهور على ان الحركة في الأين من مقولة الأين وقيل
من مولة ان يفعل وأما الحركة في الكيف والكم والوضع فظاهر انها ليست من الكيف أو الكم أو الوضع فتعين كونها من
أن يفعل إلا أنه يشكل بأن الحركة الموجودة ربما يدعى كونها محسوسة وان يفعل اعتبارية ومن هنا ذهب البعض الى

لا ان فيه خفاء في نفسه وورود الوحدة والنقطة ، على تقدير كونهما موجودتين كما هو المشهور ، وعدم دخولها في الكيف ، بناء على انهما ليستا داخليتين في شيء من أقسامه الاربعة واخراج الحركة بناء ، على تقدير عدم دخولها في شيء من المقولات كما هو مذهب البعض وخروج الفعل والانفعال والزمان بقيد مذكور بعد ، لا ينافي خروجها بقيد متقدم وانما المستحيل اخراج المخرج نعم ،

أن الحركة ليست من المقولات اه فكان الاولى تقيم الاحتمالات الخارجة هي عليها والأين حصول الشيء في المكان والمتى حصوله في الزمان وقيل فيهما انه هيئة مترتبة على ذلك لكن في ثبوت أمر وراء الحصول تردد والوضع هيئة حاصلة للشيء ، بسبب نسبة أجزائه بعضها الى بعض وإلى الأمور الخارجة عنه كالقيام والقعود والاضافة هي النسبة المعقولة بالقياس إلى أخرى تعقل تلك الأخرى بالقياس إليها وسموها النسبة المتكررة لوقوعها باراء نسبة أخرى بحيث لا تعقل احدهما إلا مع الأخرى كالأبوة العارضة للاب بالقياس إلى البنوة والملك هيئة تعرض للشيء بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتمصص والتعمم وان يفعل هيئة تعرض للشيء حال تأثيره كالمتسخن ما دام يسخن وان ينفعل حالة تعرض للشيء حال تأثره عن غيره كالمتسخن ما دام يتسخن قال في شرح المقاصد ان يفعل هو أن ينتقل الفاعل باتصال الفعل على النسب التي له إلى أجزاء ما يحدثه في المنفعل حين ما ينفعل فالمتسخن حين ما يسخن له نسبة إلى جزء جزء من الحرارة التي تحدث فيما يتسخن ينتقل من نسبة إلى جزء من الحرارة إلى نسبة إلى جزء آخر على الاتصال وأنواعه على عدد أنواع ان ينفعل فان كل تغير وحركة يقابله تغيير وتحريك قال ابن سينا انما أثروا لفظ أن يفعل وان ينفعل على الفعل والانفعال لانهما قد يقالان للحاصل بعد انقطاع الحركة وأما المقولة ما كان توجهاً إلى غاية من وضع أو كيف أو غير ذلك غير مستقر من حيث هو كذلك ولفظ أن يفعل وان ينفعل مخصوص بذلك فلم أنهما حالتان متجددتان غير قاربتين فلذا أخرجها أولاً بقارة

(قول المحشي) لا ان فيه خفاء في نفسه فلا يكون مخلاً بل تركه أحسن فقط

(قول المحشي) على تقدير كونهما موجودين أما على تقدير كونهما أمرين اعتبار بين فلا يردان لانهما ليسا عرضيين لان العرض قسم الموجود والهيئة قسم منه قال المحشي في حاشية المواقف مذهب المحققين من الحكماء ان الوحدة عدمية وكذا العدد وعده من الكم باعتبار تنزيله منزلة الموجود لكون مبدأ انتزاعه موجوداً كما قالوا بوجود الحركة بمعنى القطع والزمان بمعنى الامتداد لوجود مبدئيهما

(قول المحشي) وعدم دخولها في الكيف عطف على تقدير أما على تقدير دخولها فيه كما صرح به في المباحث المشرقية فالتعريف جامع ولا يصح أن يزداد فيه واللاقسمه

(قول المحشي) بناء على انهما ليستا داخليتين في شيء الخ أي وهذا البناء غير تام لانه على تقدير تمام عدم الدخول فيها انما يبطل انحصاره في الاقسام الاربعة لا دخولها في الكيف

(قول المحشي) من أقسامه الاربعة هي الكيفيات المحسوسة والنفسانية والمختصة بالكميات والاستعدادية أي التهيؤ لقبول أثر ما بسهولة وحقيقتها وهن طبعي كاللبن

(قول المحشي) على تقدير عدم دخولها الخ فلا يصح قوله فلا وجه لاجراجها وان جعلت الخ

(قول المحشي) لا ينافي اخراجها بقيد متقدم لاختلاف جهة الاخراج انما الحال اخراج المخرج بأن يكون اخراجها

الاكتفاء بالآخر أولى ، وبهذا اتضح ان ما ذكره وجه الاحسنية لا وجه الحسن (قوله لا يتوقف تصور الخ)
اختراز عن الاعراض النسبية فان تصورها ، يتوقف على تصور الغير والمراد بالغير الأمر الخارج لانه المتبادر الى الذهن
لا لأن الجزء ليس عين الكل ولا غيره إذ هو اصطلاح بعض قدماء المتكلمين والتعريف للحكماء المتأخرين ومعنى التوقف
انه لا يمكن التصور بدون أصل ، فلا ترد الكيفية المركبة لان تصورها يتوقف على تصور أجزائها لا على أمر خارج .
وكذا الكيفية المكتسبة بالحد والرسم إذ لا توقف فيها ، بمعنى علم امكان التصور بدونها ، لا مكان حصولها بالبديهة لكن
يرد عليه ان هذا انما يتم ، فيما سوى الاضافة على تقدير أن تكون النسبة ،

من الجهة التي خرج منها لا متناع تحصيل الحاصل
(قول المحشي) إلا ان الاكتفاء بالآخر أولى لان المقصود الاخراج بأي وجه لا تعدده وانما خص الآخر لانه
يخرج به مع هذه الثلاثة باقي الاعراض النسبية بخلاف المتقدم

(قول المحشي) وبهذا اتضح الخ رد على الفكري
(قول المحشي) يتوقف على تصور الغير أي فلا بد من تقدم تصور ذلك الغير أي المنسوب والمنسوب اليه لانه علة
لتصورها بخلاف الكيفيات فانها قد يستلزم تصورها تصور غيرها كالادراك والعلم والقدرة والشهوة والغضب ونظائرهما فانها
لا تصور بدون متعلقاتها أعني المدرك والمعلوم مثلاً لكن ليس تصوراتها متوقفة على تصورات المتعلقات معلولة لها وانما هو
استلزام واستعقاب بمعنى ان تصوره يستلزم تصور متعلق له فانا نقول العلم أولاً ثم نقول متعلقه فالمعنى فيها التوقف الذي
يقضي التقدم لا الاستلزام

(قول المحشي) لا لان عطف على لانه
(قول المحشي) فلا ترد الكيفية المركبة من الخلوة والحوضة وهذا تفريع على قوله والمراد بالغير الخ
(قول المحشي) وكذا الكيفية الخ مفرع على قوله ومعنى التوقف والكيفية النظرية كاليابض المتوقف على تعريفه وهو
لون مفرق للبصر وانما لم يكتف بالجواب الاول في دفع الكيفية النظرية بناء على ان التعريف عين المعرف لافرق بينهما
الا بالاجمال والتفصيل فالتوقف انما هو على تصور الاجزاء لان التباين بين الحد والحدود بوجه ما ضروري والا لما كان
مرآة للحدود ولان الكيفية المكتسبة بالحد قد تكون بسيطة والحد ذو أجزاء قال الشيخ في التعليقات الحد له أجزاء
والحدود قد لا يكون له أجزاء وذلك اذا كان بسيطاً كالسواد وحينئذ يخترع العقل شيئاً يقوم مقام الجنس وشيئاً يقوم مقام
الفصل كاللون وقابض البصر فالاجزاء الحدية فرضية محضة والحد أيضاً فرض محض وقال الغارابي في تعليقاته أيضاً البسائط
لا فصل لها فلا فصل للون ولا لغيره من البسائط وانما الفصل للمركبات

(قول المحشي) بمعنى عدم امكان التصور بدونها وان كان هناك توقف بمعنى الترتب والحصول بهما
(قول المحشي) لا مكان حصولها بالبداية أي وبرسوم أخرى
(قول المحشي) فيما سوى الاضافة أما هي فخرجها عنه تام لانها محض النسبة وتصورها موقوف على تصور الطرفين
هذا حالها بالنسبة لطرفيها أما بالنسبة للاضافة الاخرى كالبنوة فهي معقولة بالقياس اليها لكن لا بمعنى وجوب تقدمها عليهما
والالزام الدور لان كلا منهما معقول بالقياس الى آخر بل بمعنى أن يكون المعقول المحتاج الي تعقل الغير لا يقرر في الذهن

جزءاً من مفهومها وهو ممنوع قالها في المشهور مقولات معروضة للنسبة، وتصور المعروض لا يتوقف على تصور العارض قبل العرض مأخوذ في تعريف الكيف وتصوره موقوف على تصور الغير إذ هو الموجود في موضوع وأجيب بأن الموقوف، مفهوم العرض والكيف. ما صدق عليه العرض وإنما يلزم من توقفه توقفه. لو كان ذاتياً وقوله لا يقتضي القسمة أراد قبول القسمة الوهمية ولا في الخارج إلا لأجل وجود ذلك الغير بازائه بأن يكون معقولا معه والمراد فيما نحن فيه المعنى الأول كما ان المراد بالنسبة في التعريف الأول الاضافة الاخرى اذ هي المقنضة في الاضافة فلي تأمل وفي شرح ملازاده على الهداية أن الاضافة حالة حاصلة بسبب النسبة كالابوة والبنوة فان تولد حيوان من نطفة حيوان آخر من نوعه نسبة بينهما بواسطة يعرض لاحدهما حالة نسبية هي الابوة والاخر أخرى هي البنوة لكن الذي في المواقف وشرحه والمقاصد وشرحه وحاشية المحشي على المواقف الجزم بأن الاضافة نفس النسبة

(قول المحشي) جزءاً من مفهومها وهو ممنوع لانها الخ في شرح المقاصد انهم لا يعنون بالنسبيات ما تدخل النسبة في مفهومها سوى الاضافة والا لكانت النسبة جنساً لا قساماً السبعة أي لان المميزات حيثيات وعوارض تختلف باختلاف الاضافات والاعتبارات لفصول اذا لجناس العالية لفصل لها وحينئذ لا تكون النسب مقولات متعددة على غير المشهور (قول المحشي) مقولات معروضة للنسبة يؤخذ ذلك من احتجاج ابن سينا على الحصر بأن العرض ان قبل القسمة لذاته فالكلم والا فان لم يقتض النسبة لذاته فالكيف وان اقتضاها فالنسبة اما الاجزاء بعضها الى بعض وهو الوضع اول المجموع الى امر خارج وهو ان كان عرضاً فاما كم غير قار فمتى أوقار ينتقل بانتقاله فالملك أولاً فالأين واما نسبة فالمضاف واما كيف والنسبة اليه إما بأن يحصل منه غيره فان يفعل أو يحصل هو من غيره فان يفعل وان كان جوهرًا فهو لا يستحق النسبة له واليه إلا لعارض فيؤول الى النسبة الى العرض اه وقال في موضع من شرح المقاصد الوضع هيئية نسبة بعض الاجزاء الى بعض ونسبة المجموع الى ما هو خارج اه ومثله يقال في الملك هيئية نسبة الجسم الى ما يحيط به وينتقل بانتقاله ولا فرق بين قول المحشي معروضة للنسبة وقول الشيخ انها مقتضاة لتلك الاعراض لانها متى اقتضتها فقد عرضت لها (قول المحشي) وتصور المعروض لا يتوقف على تصور العارض أي لا يلزم تقدم تصور العارض حتى يتصور وان استلزم تصور المعروض تصور العارض فالمنفي التوقف لا الاستلزام كذا يؤخذ من حواشي المحشي للمواقف وحينئذ فالعرض النسبي هو ما يكون معقولا بالقياس الى الغير أي لا يقرر معناه في الذهن إلا مع ملاحظة الغير لا ما يتوقف تصوره على تصور الغير كما في شرح المواقف

(قول المحشي) مفهوم العرض هو ما يعرض للوضع

(قول المحشي) ما صدق عليه العرض أي صدقاً عرضياً

(قول المحشي) لو كان ذاتياً أي وليس كذلك وإلا لكان العرض جنساً لما تحته من المقولات والمفروض انها أجناس عالية في شرح المقاصد في الفرق بين الجوهر والعرض حيث كان الاول جنساً لما تحته دون الثاني ما نصه المعنى من الجوهر ذات الشيء وحقيقته فيكون ذاتياً بخلاف العرض فان معناه ما يعرض للوضع وعروض الشيء للشيء انما يكون بعد تحقق حقيقته فلا يكون ذاتياً لما تحته من الافراد وان جاز أن يكون ذاتياً لما فيها من الحصاص كالماشي لحصصه العارضة للحيوانات (قول المحشي) أراد قبول القسمة لان الحكم لا يقتضي نفس القسمة الفرضية إذ يجوز أن لا يفرضها الفارض

ليخرج الكم فانه يقتضي قبولها وقوله واللاقسمة تخرج الوحدة والنقطة لانهما، تقتضيان اللاقسمة وقوله في محله ظرف مستقر حال من فاعل لا يقتضي والمعنى لا يقتضي القسمة واللاقسمة، حال كونه في محله وفائدة هذا القيد الاشارة الي أن عدم اقتضاء القسمة واللاقسمة ليس باعتبار التصور. كما هو حال التوقف بل باعتبار الوجود والالم يخرج الكم لعدم اقتضائه القسمة واللاقسمة في الذهن ضرورة أن تصوره، لا يستلزم تصور القسمة واللاقسمة وبهذا ظهر ابدفاع ان قوله في محله، على هذا المعنى قيد لا طائل تحته وقوله اقتضاء أوليا، أي ذاتيا، قيد لعدم اقتضاء اللاقسمة صرح به في شرح الملخص قيد به ليدخل الكيف الذي يقتضي اللاقسمة لكن لا لذاته كالمعلم بالبسيط الحقيقي فانه يقتضي اللاقسمة لكن لا لذاته، بل بسبب متعلقه وقيل انه قيد الاقتضاء مطلقا وفائدته في اقتضاء القسمة الاحتراز عن خروج الكيفيات المقتضية للقسمة

ولا يتوهمها التوهم وانما خص القسمة بالوهمية لان الكم لا يقتضي ولا يقبل القسمة الفعلية إذ المقتضى والقابل لا بد أن يبقى مع المقتضى والمقبول وإلا لم يكن حين حصول القسمة مقتضياً ولا قابلاً بل معداً فقط كذا في المحشي على المواقف وسواء في ذلك المتصل والمنفصل

(قول المحشي) ليخرج الوحدة والنقطة فليست من الكيف على هذا التعريف قيل وليست من العرض أيضاً لأنهما عديمتان وقيل منه لكن ليست من الاجناس العالية وقيل من الكم قال في الشفا بعضهم يجعل المبدأ وذا المبدأ مقولة واحدة ويقول ان الوحدة من جملة الكم وان الواحد في العدد والعدد كم وكذا النقطة في الخط والخط كم لكن الحق انهما ليسا منه لان رسم الكمية لا يقال عليهما

(قول المحشي) يقتضيان اللاقسمة لبساطتهما

(قول المحشي) حال من فاعل يقتضي والمعنى الخ ظاهره ان هذه الفائدة في النقطة والوحدة أيضاً وهو في النقطة ظاهر لانها لا تقتضي اللاقسمة في الذهن لانها تصور بأنها طرف الخط ولا يلزم منه ملاحظة عدم الانقسام وأما الوحدة فانها كون الشيء بحيث لا يتقسم إلا أن يقال انها تصور بما يساوي وجود الشيء، وقد يقال لا تعتبر هذه الفائدة فيهما وقيد بالحل مراعاة للكم وان كانت الوحدة والنقطة تقتضيان اللاقسمة في الذهن أيضاً وصنيع المحشي يميل اليه فتأمل

(قول المحشي) كما هو حال التوقف متعلق بالنفي يعني ان التوقف باعتبار التصور وعدم الاقتضاء باعتبار الوجود في الحل (قول المحشي) لا يستلزم تصور القسمة واللاقسمة لجواز أن تصور بخاصة أخرى كقبول المساواة والزيادة والنقصان قال في حاشية المواقف انه يمكن تعقل كل واحدة من خواص الكم بدون الاخرى فانا نعقل الانقسام مع الغفلة عن اعتبار مساواة جزء لما هو أصغر منه وعدم مساواة المجموع للبعض وكذا نعقل المساواة والمفاوتة مع الغفلة عن القسمة وكذا نعقل وجودها فيه بالفعل أو القوة مع الغفلة عن الخاصيتين المتقدمتين

(قول المحشي) على هذا المعنى أي كونه حالاً

(قول المحشي) أي ذاتياً في المواقف وشرحه اقتضاء أولياً أي بالذات ومن غير واسطة فيفيد ان ما أدخله هذا القيد ما كان اقتضاه بالواسطة كما صرح به أيضاً في شرح المواقف بعد فهو اقتضاء آخر غير اقتضاء الحل حصل بواسطته

(قول المحشي) قيد لعدم اقتضاء اللاقسمة أي من حيث الاقتضاء لا عدمه

(قول المحشي) بل بسبب متعلقه لانه لبساطته يقتضي اللاقسمة والعلم مطابق له فيكون مقتضياً له بسبب تلك المطابقة

بسبب عروضه للكميات كالياض القائم بالسطح أو بسبب عروض الكميات لها كالعلمين المتعلقين بالمعومين فانهما يقتضيان القسمة لكن لا لذاتيهما بل بسبب الكميات العارضة أو المعروضة، وفيه انه لا اقتضاء ههنا وانما هو قبول القسمة بالتبعية، وأما ما قيل إن العلم الواحد أو العلمين

اللازمة له اقتضاء ثانياً ومن العجائب ما وقع لبعضهم هنا حيث كتب على قوله لكن لا لذاته الخ فيه ان كيف مطلقاً ما لم يقتصر بكم يستلزم لذاته عدم قبول القسمة فان ما بالذات لا يزول بما بالغير

(قول المحشي) بسبب عروضه للكميات أو لحملها كالياض القائم بالسطح أو النافذ في الجسم

(قول المحشي) وفيه انه لا اقتضاء ههنا عبارته في حاشية شرح المواقف حيث قال واحتزنا بقولنا اقتضاء أولياً عن خروج العلم بمعلومين فان العلم الاول يقتضي اللاقسمة لكن ليس اقتضاء أولياً بل بواسطة معلومه والعلم الثاني يقتضي القسمة كذلك نصها بل الكيفيات العارضة للكميات أو لحملها كالسواد القائم بالسطح أو الجسم أو المعروضة لها كلها خارجة بهذا القيد وفيه انه لا اقتضاء ههنا وانما هو قبول القسمة بالتبعية وأما مثال المتن أعني قوله والعلم المتعلق بالمعومين فلا اقتضاء ههنا لا بالاصالة وهو ظاهر ولا بالتبعية إذ لا اقتضاء في المعومين للقسمة وان اتصفا بها بخلاف المعوم البسيط فانه لبساطته يقتضي اللاقسمة والعلم مطابق له فيكون مقتضياً لها بالتبع اه وحاصله ان العلم بمعومين لم يتعلق بمقتضى للقسمة لان الذي يقتضيهما هو الكم وهو لم يتعلق به بل بمعرضه الذي قبل القسمة تبعاً لكم فيكون العلم أيضاً قابلاً لا مقتضياً بخلاف العلم بالبسيط فانه يتعلق بمقتضى اللاقسمة والعلم عند الحكماء من مقولة كيف ولذا عرفوه بالصورة الحاصلة في الذهن من الأمر الخارجي والصورة لا بد أن تطابق ذا الصورة فلاجل تلك المطابقة يكون العلم بالبسيط مقتضياً للاقسمة اقتضاء ثانوياً ههنا هو الفرق بين العلم بالمعومين والعلم بالبسيط وأما الفرق بين الكيفيات العارضة لكم وبين العلم بالبسيط حيث كان اقتضاء تلك الكيفيات للقسمة هو اقتضاء المحل وهو الاقتضاء الأولي كما قرره سابقاً بخلاف العلم بالبسيط فان اقتضاه لها اقتضاء ثانوي هو ان العلم بالبسيط لما كان صورة المعوم لزم أن يكون بسيطاً وإلا لم يكن صورة له فليس اقتضاه اقتضاء المحل ألا ترى ان ائالة اقتضاء المحل هي البساطة بخلاف علة اقتضاء العلم فانها كونه مطابقاً للبسيط وصورة له وصورية المعوم من حقيقته بخلاف الكيفيات العارضة لكم فان الكم هو المقتضى لان تكون متكمة أما هي فليست صورة لكم حتى يثبت لها الاقتضاء الثاني التابع للاول وليس الحلول في الكم من حقيقتها وبهذا تعلم ان المحشي رحمه الله فرق بين قول الاقدمين لذاته وقول المتأخرين اقتضاء أولياً فان الاول يقابله الاقتضاء الثانوي بخلاف لا يقتضي لذاته فان معناه انه يقتضي باقتضاء الغير لا باقتضاء آخر له وقد صرح بهذا الفرق في مبحث المبصرات وبهذا ظهر انه لا تناقض بين حكمه فيما سبق على من قال ان الكيفيات العارضة للكميات لا اقتضاء لها وانما هو قبول للقسمة بالوهم وقوله هنا بأنها قابلة لا مقتضية لان الافتراض عليه انما كان لاجل فهمه ان الشارح أثبت لها الاقتضاء الثاني كما سبقت الإشارة اليه وانه فرق بين المواضع الثلاثة فالعلم بالمعومين لا اقتضاء فيه أولياً وهو ظاهر ولا ثانوياً لما مر ولا يقال فيه أيضاً ان اقتضاه اقتضاء المحل لان متعلقه لا اقتضاء له والعلم بالمعوم البسيط له الاقتضاء الثانوي لما مر أيضاً والكيفيات العارضة للكميات اقتضاها اقتضاء المحل فليتأمل

(قول المحشي) وأما ما قيل الخ القائل العصام وعبارته وقولهم اقتضاء أولياً لئلا يخرج العلم بمعلوم واحد فانه لعروض الوحدة له يقتضي اللاقسمة والعلم بالمعومين فانه لتعلقه بالمتعدد يقتضي القسمة ولا يخفى انهما لا يقتضيان القسمة واللاقسمة

ان اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية وحينئذ ان كانت راسخة في موضوعها تسمى ملكة
اولا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس فتقوله ملكة ، اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى
لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحاً في الاصطلاح وقوله (يقتدر
بها على التعبير عن المقصود) دون يعبر ، اشعار به انه يسمى فصيحاً في حالتي النطق وعدمه اي سواء كان ممن
ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الازمنة اولا ينطق به فقط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر ،

لا يقتضيان القسمة واللاقسة في محلها اعني الذهن فع قوله في محله لا حاجة الى قوله اوليا فانما يرد لو كان قوله في
محله متعلقا بالقسمة واللاقسة ويكون المعنى لا يقتضي انقسام محله ولا عدم انقسامه وهو فاسد، والا لم تخرج النقطة مع آله
جعل وجه الاحسنية (قوله ان اختصت بذوات الانفس) أي اختصت من بين الاجسام العنصرية بذوات الانفس مطلقا
ان قلنا بوجود الصحة والمرض في النبات أو الانفس الحيوانية ان قلنا بعدد محلهما فيه (قوله اشعار بأن الخ) لم يقل احتراز
عن الفصاحة الغير الراسخة لعدم الدخول في شيء سابق على قوله ملكة ولانه لو ترك لفظ ملكة لحصل الاحتراز عنهما
بقوله عن المقصود المعروف بلام الاستغراق اذ صاحب الفصاحة الغير الراسخة لا يقتدر على التعبير عن كل مقصود بلفظ
فصيح (قوله اشعار به) أي اشعار بهذه الفائدة، لا انه احتراز عن خروج من لا ينطق أصلا فلا يرد أن قيد الاقتدار حينئذ
للمحافظة عن خروج ما لا يكاد يوجد (قوله أي سواء كان الخ) أي ليس المراد ان يقتدر مشعر بأن المتكلم يسمى فصيحاً
في الحالتين دون يعبر كما هو الظاهر فانه باطل لان معنى يعبر الاطلاق أي يعبر في زمان من الازمنة لا بشرط الوصف

في محلها بل في أنفسهما فع قوله في محله لا حاجة الى قوله اولياً
(قول المحشي) لا يقتضيان القسمة واللاقسة في محلها اعني الذهن هذا اذا كان الخلول غير سرياني أما اذا كان
سريانياً فانهما يقتضيان ذلك فيه كما نبه عليه في حواشي المواقف

(قول المحشي) و إلا لم تخرج النقطة أي بقيد اللاقسمة لانها لا تقتضي عدم انقسام محلها أعني الخط بل عدم انقسام
نفسها كذا في حاشية المواقف فليتأمل في المقام حق التأمل

(قول المحشي) أي اختصت من بين الاجسام العنصرية فيه اشارة الى دفع ما قيل انه يخرج بالتقييد بذوات الانفس
الحياة والعلم والقدرة للواجب على ان القائلين بثبوت هذه الصفات ونحوها للواجب لا يجمعونها من جنس الاعراض وبه
أيضاً يندفع الاعتراض عن قال الكيفيات النفسانية هي المختصة بذوات الانفس من الاجسام العنصرية كشرح المواقف
وغيره بأنه يوم عدم وجودها في غير الاجسام العنصرية وليس كذلك لوجود بعضها في الاجسام الفلكية أيضاً ككون حركاتها
ارادية على ما قالوا وحاصل الدفع ان الاختصاص انما هو بالقياس الى بعض الاجسام العنصرية تأمل

(قول الشارح) تسمى ملكة من الملك بمعنى القوة

(قول الشارح) حالا من التحول بمعنى التغير

(قول المحشي) لا انه احتراز الخ أي ليس ذلك مقصودا وان كان حاصل

(قول المحشي) في الحالتين أي حالتي النطق والسكوت مع كون المتكلم واحداً

لاختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله (بلفظ فصيح) ليم المفرد والمركب وذلك ، لان اللام في المقصود للاستغراق ، اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصوده بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقى على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك فلهذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ بليغ

أي يعبر مادام يعبر فهو أيضاً مشعر بانه يسمى فصيحاً في الحالتين بل المراد انه يسمى فصيحاً ، حالة كونه ممن ينطق في الجملة وحالة كونه ممن لا ينطق أصلاً فهو تعميم للمتكلم باعتبار أفراد لا تعميم له باعتبار حالاته (قوله لاختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة) وذلك اذ لا معنى لقولنا يعبر في وقت ما عن كل ما يتعلق به قصده بلفظ فصيح بل للجنس فلا يرد ما قيل انه لا يصدق على من ينطق بمقصوده فضلاً عن أن يختص به اذ لا يصدق عليه انه يعبر عن كل مقصود يرد عليه بلفظ فصيح (قوله لان اللام الخ) ، لانه لا يكون اللام في المقصود حينئذ للاستغراق ، أما لفظاً ف لعدم العهد الخارجي ، وعدم قرينة البعضية المطلقة وعدم صحة الحكم على الجنس من حيث هو وأما معنى فلانه لولا الاستغراق يلزم أن يصح اطلاق الفصيح على من له ملكة يقتدر بها على التعبير عن بعض المقاصد كالمدهح ولا يقتدر على التعبير ببعض آخر كالنم (قوله أي كل ما وقع عليه

(قول المحشي) حالة كونه ممن ينطق الخ فعما شخصان

(قول المحشي) اذ لا معنى الخ لعدم امكان النطق بجميع مقصود في وقت واحد

(قول الشارح) هكذا يجب أن يفهم الكلام أي كلام الايضاح حيث قال وقيل يقتدر بها ولم يقل يعبر بها ليشمل حالتي النطق وعدمه فانه يفهم منه انه لو قيل يعبر لزم أن لا يكون من له الملكة فصيحاً حالة السكوت ولما لاح عليه أثر الضعف لما بينه المحشي حمل الشارح حالة النطق على كون ذلك الشخص ممن ينطق بمقصود في الجملة وحال عدمه على حال كون الشخص ممن لا ينطق بمقصود أصلاً ولم يلتفت الى ما أشعر به ظاهره من توارد الحالين على شخص واحد

(قول المحشي) لانه لا يكون اللام في المقصود حينئذ الخ يعني ان هذا لازم للاتيان يعبر وان كان كونها للجنس فاسدا لصدقه على من يعبر عن بعض المقاصد في وقت مادون الباقي ولم يتعرض له لعله مما سبق ويأتي والمقصود بيان الخلل من جهة قصره على من عبر في الجملة تدبر

(قول المحشي) أما لفظاً فلعدم الخ أي وأما المانع من جهة اللفظ في ذاته بقطع النظر عما نحن فيه فعدم العهد والقرينة وعدم صحة الحكم على الجنس فان هذا يمنع استعمال اللفظ في أي مقام وقوله وأما معنى أي أما المانع من جهة المعنى المقصود لنا في هذا المقام فلزوم عدم مانعية التعريف على عدم ارادة الاستغراق فما قيل أن عدم قرينة البعضية وعدم صحة الحكم على الجنس من المانع المعنوي وهم

(قول المحشي) وعدم قرينة البعضية المطلقة أي حتى تكون للعهد الذهني

(قول المحشي) وعدم صحة الحكم الخ أي حتى تكون للحقيقة

سهو ظاهر، فإن قلت هذا التعريف غير مانع، لصدقه على الإدراك والحياة ونحوهما مما يتوقف عليه
 الاقتدار المذكور قلنا، لا نسلم أن هذه أسباب بل شروط ولوسلم فالمراد السبب القريب لأنه السبب الحقيقي
 المتبادر إلى الفهم مما يستعمل فيه الباء السببية (والبلاغة في الكلام مطابقتها لمقتضى الحال) المراد بالحال الأمر الداعي
 إلى التكلم على وجه مخصوص

قصد المتكلم) أن أريد بالمقصود مقصود المتكلم فلاستغراق حقيقي، وإن أجرى على إطلاقه فهو عرفي إذ المتبادر من
 التعبير عن كل مقصود كل مقصود للمعبر كما في جمع الأمير الصاغة وليس المراد بوقع الوقوع في الزمان الماضي بل وقوع
 القصد في أي زمان كان لما تقرر أن صيغ الأفعال إذا ذكرت في التعريفات يراد بها الحدث المجرد عن الزمان صرح به
 الفاضل اللاري في حواشيه على الفوائد الضيائية، في تعريف الكلمة فالمعنى ملكة يقتدر بها على التعبير، عن كل ما يتعلق
 قصده به في وقت ما سواء كانت تلك الملكة خلقياً أو كسبياً ويعلم وجودها بطريق الحدس من التعبيرات المختلفة لواقعة
 منه، من غير كلفة كما يعلم وجود سائر الملكات كذلك (قوله سهو ظاهر الخ) لأن مثل هذا الكلام يقال في مقام بيان
 رجحان بعض القيود على بعض والترجيح يقتضي صحة إتيان كل منهما ومعلوم أنه لا يصح أن يقال بلفظ بليغ لأن البلاغة
 ليست بشرط في فصاحة المتكلم، وما قيل أن قولهم قال هذا لكذا يقتضي انحصار العلة فيه فيكون علة عدم القول بلفظ
 بليغ قصد الشمول فقط وليس كذلك فإن عدم صحته مع فرض عدم الشمول أيضاً علة لتركه ففيه ان اقتضاه للانحصار ممنوع
 والقول بأن الذوق السليم يقتضي ذلك مجرد دعوى (قوله لصدقه على الإدراك الخ) أي إذا كانت هذه الصفات راسخة
 في محالها لأنه يصدق على كل واحد منها أنها ملكة يقتدر بها على التعبير المذكور (قوله لا نسلم أن هذه أسباب) فإن السبب
 ما يكون مؤثراً في الشيء (قوله مطابقتها لمقتضى الحال) أي مطابقتها

(قول المحشي) وإن أجرى على إطلاقه أي لم يقيد بالتكلم وقوله فهو عرفي أي محمول بالقرينة على مقصود المتكلم
 فما له للتحقيق

(قول المحشي) في تعريف الكلمة صوابه في تعريف الأعراب بما اختلف آخره به
 (قول المحشي) عن كل ما يتعلق قصده به في وقت ما أي سواء كان تعلق القصد به سابقاً أو يتعلق بعد ولو قيل أن
 الماضي بالنسبة للتعبير لتناول المستقبل وغيره أيضاً لكن لا قرينة عليه
 (قول المحشي) من غير كلفة في نسخة من غير ملبثة أي لبث وتأن

(قول الشارح) سهو ظاهر قل عنه إذ ليس سبب العدول عن لفظ بليغ هو إرادة شمول المفرد والمركب كما يشعر به
 قولهم كذا يدخل كذا أو يخرج لانا لو فرضنا عدم شمول المفرد والمركب لما صح أيضاً أن يقال بلفظ بليغ لأن الاقتدار على
 اللفظ البليغ ليس بشرط في الفصاحة هو قوله عدم شمول المفرد والمركب أي عدم ترتب ذلك الشمول على العدول وعدم قصده بالعدول
 (قول المحشي) يقتضي صحة إتيان كل منهما يفيد أنه يصح إبدال لفظ فصيح بكلام فصيح وهو ظاهر غايته أن لا
 تكون اللام للاستغراق بخلاف لفظ بليغ فانه باطل مطلقاً فالمراد صحة إتيان كل منهما لولا المرجح وهذا منتف في لفظ بليغ
 (قول المحشي) وما قيل الخ الظاهر أن المنوع الاقتضا لا الأشار كما هو المنقول عن الشارح
 (قول الشارح) والحياة قل عنه صرحوا في الكتب الكلامية والحكمية بأن الحياة من الكيفيات النفسانية في المواقف

لجميع ما يقتضيه الحال ، بقدر الطاقة صرح به في التلويح وفيه انه يخرج عن التعريف بلاغة كلام الباري تعالى الآن
يراد بقدر الطاقة طاقة المتكلم ، أو المخاطب (قوله لمقتضى الحال) وهو الخصوصيات التي يبحث عنها في علم المعاني كما يدل
عليه بيان الشارح رحمه الله

وشرحه الحياة قوة تتبع اعتدال النوع أي مزاجه الخصوص به الذي يناسب الآثار والخواص المطلوب منه حتى إذا خرج
من ذلك المزاج لم يبق ذلك النوع والمزاج كيفية متوسطة بين الكيفيات الأربع المشهورة وهي بالحقيقة من جنسها إلا أنها
منكسرة ضعيفة بالنسبة إليها فأثرها وحكمها من جنس أحكام هذه الكيفيات إلا أنه أضعف من أحكامها ويفيض من
تلك القوة أعنى الحياة سائر القوى الحيوانية قال في القانون انه كما يتولد من تكاثف الاخلالات بحسب مزاج ما جوهر
كثيف هو العضو أو جزء من العضو فقد يتولد من بخارية الاخلالات ولطافتها جوهر لطيف هو الروح وكما ان الكبد معدن
الاول كذلك القلب معدن الثاني وهذا الروح اذا حدث على مزاجه الذي ينبغي أن يكون له استمد لقبول قوة هي التي
تعد الاعضاء كلها لقبول القوى الأخرى النفسانية وغيرها والقوى النفسانية لا تحدث في الروح والاعضاء إلا بعد حدوث
هذه القوة اه فذه القوة هي الحياة

(قول الشارح لا نسلم ان هذه أسباب) الفرق بين السبب والشرط ان السبب ما يكون مؤثراً في الشيء والشرط ما
يتوقف عليه التأثير من غير مدخليته فيه كخفاف الحطب فانه شرط للاحراق من غير مدخليته فيه والفرق بين العلة والسبب
أن العلة ما يترتب عليه المعلول والسبب ما يفضي الى المسبب لا ما يترتب عليه المسبب نبه عليه الشارح في شرح النوايح
(قول المحشي) لجميع ما يقتضيه الحال أي كل ما يقتضيه سواء كان خصوصية أو أكثر ومن الخصوصيات عدم اشماله
على شيء عند اقتضاء المقام ذلك

(قول المحشي) بقدر الطاقة أي لا بحسب الواقع ونفس الامر وعبرة التلويح ان روعيت الخصوصيات على ما ينبغي
بقدر الطاقة صار بليغاً وان بلغ في ذلك حداً يمتنع معارضته صار معجزاً قال محشيه خسرو ان قوله ان روعيت على ما ينبغي
بقدر الطاقة صار بليغاً هذا بالنسبة لكلام البشر اذ لا اطلاع لهم على الواقع وأما البلاغة بالنسبة لكلام الله فهي مطابقة
لجميع ما يقتضيه الحال بحسب الواقع ونفس الامر أي وهو المشار اليه بقوله وان بلغ في ذلك الخ وعليه لا إشكال
(قول المحشي) أو المخاطب وشماله بقدر طاقة المخاطب لا يتنافى اشماله على مقتضى الحال بحسب الواقع لكن يلزم
حينئذ أن الطرف الأعلى ليس من البلاغة وهو مناف لقول المصنف ولها طرفان أعلى وهو حد الإعجاز

(قول الشارح) والبلاغة في الكلام مطابقتها الخ اعلم أن هناك أموراً ثلاثة لا بد من التمييز بينها الحال وهو الامر
الداعي لا اعتبار الخصوصية كالانكار ومقتضاه وهو الخصوصية كالتأكيّد والغرض المقصود من الكلام وهو المعنى بالمعنى
الثاني الذي يقع به التفاضل في الكلام كرد الانكار الذي هو أثر الخصوصية وهناك أمران أيضاً لا بد من التمييز بينهما
نفس المجاز والكناية وهذا لا يكون غرضاً وإنما يكون خصوصية في الكلام والغرض منه افادة ذكاء المخاطب مثلاً كما في
شرح المفتاح الشريف وكيفيات الدلالة أعنى الوضوح والخفاء كما صرح به الشارح في شرح المفتاح وهذه لا تكون خصوصية
ومقتضى حال يجب مراعاته في تحصيل البلاغة لأنها المبحوث عنها في علم البيان وهو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد وهو
المعنى الذي روحي فيه المطابقة لمقتضى الحال كما نصوا عليه جميعاً بطرق مختلفة الدلالة في الوضوح والخفاء على حسب ما يناسب المقام

فرعاية مراتب الدلالة في الوضوح والخفاء على المعنى انما تكون بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال فكيف تكون هي مقتضى الحال فاذا
 اقتضى الحال كلاما مؤديا للمعنى بدلالات وضعية أي مطابقة غير مختلفة بالوضوح والخفاء فلا كيفيات هنا للدلالة حتى تعتبر على
 ما يناسب المقام لان الدلالات الوضعية لا اختلاف فيها كما سيأتي وان اقتضى الحجاز أي من حيث هو مجاز بقطع النظر عن كيفية
 دلالاته أو خصوصية أخرى وأدى بدلالات عقلية مختلفة بالوضوح والخفاء وجبت مراعاة كيفيات الدلالة على ما يناسب
 المقام بأن يأتي بالواضح في المقام المقتضى للوضوح وبالأوضح في المقام المقتضى لزيادة الوضوح لكن ليس ذلك لكونه مقتضى
 الحال لما عرفت بل لرعاية الواجب في صناعة البيان كما يعلم ذلك من كلام الشريف والمحشي في أول البيان حيث قال
 ان الدلالة الوضعية لا اختلاف فيها بخلاف الدلالة العقلية فان الاختلاف فيها وضوحا وخفاء باعتبار اختلاف الزوم في
 كونه بيننا وغير بين وبواسطة وبلا واسطة فانه أمر منضبط للتكلم فيمكن الاطلاع على مراتب علم المخاطب بذلك فيورد
 المعنى الواحد بالدلالات العقلية مراعىا لمراتب الوضوح والخفاء وقد صرح به الشارح في شرح المفتاح أيضاً حيث قال بعد
 قول المفتاح علم البيان معرفة ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه ليحترز بألوقوف على ذلك
 عن الخطأ في مطابقة الكلام لتام المراد ما نصه اراد بالمراد من الكلام ما يسبق منه الى الفهم من المعاني المترتبة المداول
 عليها بالكلام المشتمل على الكيفيات والخصوصيات المناسبة التي يطلع على تفاصيلها علم المعاني وتبام المراد ما يعتبر في دلالة
 الكلام على ذلك من مراتب الوضوح زيادة وتقصانا التي تناسب المقام والحال على ما يتكامل به علم البيان مثلاً في تأدية
 معنى مضافية زيد بقولك هو مضاف انه لمضيف ما هو الا مضاف ما المضيف الا هو قد ضافه خلق كثير ونحو ذلك
 هو ثمرة علم المعاني وبه الاحتراز عن الخطأ في ذلك وجعل الدلالة على ذلك بمختلفة الوضوح وابرارها في صورة قولك هو
 كثير الرماد أوجبان الكلب أو مهزول الفصيل على وفق ما يناسب المقام والحال هو ثمرة علم البيان وبه الاحتراز عن الخطأ
 فيه حتى لو أدى المضافية في مقام ابتدا الاخبار بقوله انه لكثير الرماد لكان خطأ فيه من جهة نظر المعاني دون البيان
 ولو اداه في مقام زيادة الوضوح بقوله هو كثير الرماد كان الامر بالعكس وبالجملة فقصد المعاني الى أن يكون نظم الكلام
 بعد صحة اعرابه وهيئات مفرداته في الدلالة على المعنى المراد كما ينبغي ونظر البيان في أن يكون تلك الدلالة فيما يناسب
 المقام من الوضوح والخفاء كما ينبغي وهذا تبين ان ما يقصده صاحب المعاني سابق في الاعتبار وكائن في مقام ابتداء التطبيق
 لكلامه أو كلام غيره بالمعنى الذي ذكرناه وما يقصده صاحب البيان لاحق وبعد حصول المطابقة في الجملة اه فهو عند التأمل
 صريح في أن كيفيات الدلالة انما تكون بعد اعتبار الخصوصيات التي يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وليست هي من مقتضى
 الحال كيف ومقتضى الحال يؤدي بها ولا يتوهم ما ذكر انه لا دخل لها في البلاغة أصلاً بل المراد انها لا دخل لها في أصل البلاغة
 الا ترى قول الامام عبد القاهر تارة ليس النظم وهو تطبيق الكلام على مقتضى الحال الا أن تضع كلامك الموضع الذي
 يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وتارة تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره هو توخي معاني النحو فيما بين الكم
 على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام أي المعاني التي يبحث عنها في النحو وهي الاحوال العارضة للكلم والجل
 باعتبار تركيب بعضها مع بعض كالتعريف والتذكير والعطف وتركه أعني الخصوصيات والكيفيات التي تراعى في المعاني
 الاصلية وتوخيها ايرادها على حسب الاغراض في كلام نفسه وحملها عليها في كلام الغير وقد نقل هذا الكلام المصنف
 في الايضاح ثم قال فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى وهو مراد الشيخ بقوله انها راجعة الى المعنى والى
 ما يدل عليه باللفظ اه فهذا صريح في أن كيفيات الدلالة ليست من مقتضى الحال الذي به أصل البلاغة ومما يصرح بذلك

دون كفايات دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم البيان، إذ قد تتحقق البلاغة في الكلام بدون رعاية كفايات الدلالة بأن يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤدياً للمعنى بدلالات وضعية أي مطابقة غير متعلقة بالوضوح والخفاء

تصريحاً لاشبهة معه ماسياً للعلامة الشيرازي من تقسيم مقتضي الحال إلى مقتضي الحال بلاغة ومقتضي الحال دلالة ومقتضى الحال تحسباً وسيأتي بيانه وإنما قلنا أن لكفايات الدلالة دخلاً في البلاغة وبها يحصل كمالها لما سيأتي عن المحشي من أن قول الشارح فيما سبق النظم عبارة عن ترتيب الالفاظ متناسبة المعاني الثواني متناسقة الدلالات وضوحاً وخفاءً على حسب ما يقتضيه العقل في ذلك المقام لا إيراد المعاني حيثما اتفق والدلالات وضوحاً وخفاءً حيثما اتفق إنما هو في النظم الكامل الذي تحصل به البلاغة الكاملة فعلم من هذا أن أصل البلاغة بمطابقة مقتضى الحال وكما هو برعاية كفايات الدلالة من جهة عدم التعقيد ومناسبتها للمقام لكن ذلك ليس من مقتضى الحال في شيء، فتأخره عنه إذا عرفت هذا عرفت أن المجاز والكناية والتشبيه قد يكون مقتضى الحال كما صرح به الشارح أول المعاني وكذلك كفايات الدلالة إلا أن ذلك ليس من البلاغة المعروفة بالمطابقة لمقتضى الحال بمعنى أنه ليس يجب في البلاغة أن يكون إلا ذا بكيفية من كفايات الدلالة التي تختلف بالوضوح والخفاء وإن كان به كمال البلاغة ولما لم يكن ذلك واجباً في أصل البلاغة لم يقع البحث عنه لافي المعاني ولا في البيان من حيث أن به يطابق اللفظ مقتضى الحال قال الشارح في شرح قول المصنف فيما يأتي ثم الاستناد منه حقيقة عقلية الخ ذكر المصنف بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم المعاني لزمه أنه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان وكأنه مبني على أنه من الأحوال المذكورة في التعريف كالتأكيد والتجريد وفيه نظر لأن علم المعاني إنما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث أنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر أن البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيشة فلا يكون داخل في علم المعاني والألفاظ الحقيقة والمجاز اللغويان أيضاً من أحوال المسند إليه أو المسند له قال المحشي هناك يعني مجرد كونهما من الأحوال المذكورة لا يكفي في ادخالهما في المعاني بل لا بد أن يكون البحث من حيشة المطابقة كما مر والبحث عنهما ليس من هذه الحيشة إذ لا يبحث عن الدواعي المقتضية لإيراد الحقيقة والمجاز اه وقد قال الشارح في أول المعاني أن الحقيقة والمجاز وإن كانت أحوالاً لفظية قد يقتضيهما الحال لكن لا يبحث عنهما في علم البيان من حيث أن بهما يطابق اللفظ مقتضى الحال اه فعلم أن كفايات الدلالة والمجاز ونحوه ليس من مقتضيات الأحوال أي ليس مما جموله مقتضى حال وإن كان قد يقتضيهما الحال وذلك لأنهم بصدد بيان ما يوجب أصل البلاغة وذلك يكون بإفادة مقتضى الحال أما كيفية إفادته فمن كمال البلاغة وعرف السكاكي بلاغة المتكلم بقوله هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حداً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها لكن لما كانت إيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها راجعاً لكفايات الدلالة وقد عرفت أن ذلك غير معتبر في أصل البلاغة بل في كمالها وأنه متأخر عن مطابقة مقتضى الحال تركه المصنف رحمه الله لتحقيق البلاغة بدونه فليتأمل في هذا المقام فقد اخطأ فيه الأذكياء ظناً منهم أن كفايات الدلالة من مقتضيات الحال بناء على أنه قد يقتضيهما فكيف أخرجها المحشي وتعمسوا بما لم يأتوا فيه بشيء (قول المحشي) دون كفايات دلالة اللفظ الخ في شرح المفتاح للشارح البحث في البيان راجع إلى الأحوال الدلالات وإن هذه واضحة وتلك غير واضحة انتهى فهذا هو المراد بكفايات الدلالات لا المجاز من حيث هو مجاز والكناية من حيث هي كناية على أنك عرفت أن المجاز والكناية ليسا من مقتضيات الأحوال التي بها أصل البلاغة

الى ان يعتبر مع الكلام الذى يؤدي به اصل المعنى

نعم اذا أدى المعنى بدلالات عقلية مختلفة بالوضوح والخفاء لا بد فيه من رعاية كيفية الدلالة أيضاً كما ستعرفه ، فما قيل ليس مقتضى مخصوصاً بما يبحث عنه في علم المعاني كما يشعر به كلام الشارح رحمه الله بل أهم من الخصوصيات التي يطلع عليها في علم المعاني وكيفيات دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم البيان ، فانه لا بد في البلاغة من رعايتها ليس بشيء ، كيف وانهم لا يطلقون مقتضى الحال على كيفيات دلالة اللفظ (قوله الى أن يعتبر الخ) أشار بهذا التفسير الى أن التكلم بدون الاعتبار والقصد غير معتبر عندهم والى انه ،

(قول المحشي) إذ قد تتحقق البلاغة في الكلام الخ يعني ان كيفيات الدلالة أعنى وضوحها وخفاءها لو كانت مطابقتها من البلاغة لم تتحقق البلاغة بدونها كما انها لا تتحقق بدون خصوصية ما من الخصوصيات المذكورة في علم المعاني بأن يكون كل كلام بليغ هو ما أدى فيه الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال بدلالات مختلفة بالوضوح والخفاء مع رعاية ما يناسب المقام منها لأن إيراد المعنى بالطرق المختلفة انما يكون بعد رعاية مقتضى الحال كما سيأتي في الشارح أول المعاني والبيان وتقدم قوله عن شرح المفتاح فتكون رعاية كيفيات الدلالة لازمة كما لزم رعاية الخصوصيات الباقية فكما انه لا بد في تحقق البلاغة من اشتمال الكلام على خصوصية من الخصوصيات المذكورة في علم المعاني لاقتضاء الحال لها كذلك لا بد من اشتماله على كيفية من كيفيات الدلالة لاقتضاء الحال لها إذ لا فرق بينهما وليست كيفية الدلالة الوضعية منها إذ لا تختلف وضوحاً وخفاءً فلا يقال تتحقق كيفية الدلالة بكيفية الوضعية حينئذ لا تتحقق البلاغة إلا اذا أدى المعنى بدلالات غير وضعية حتى يراعى فيها الوضوح والخفاء لكن البلاغة تتحقق بدونها بالمطابقة للخصوصيات المذكورة في علم المعاني بأن يكون الكلام المطابق لما يقتضيه الحال مؤدياً للمعنى بدلالات وضعية غير مختلفة بالوضوح والخفاء فانه حينئذ لا يعتبر الوضوح والخفاء من جملة ما يناسب المقام لعدم اقتضائه موضوعها أعنى الدلالات غير الوضعية فتأمل فقد زل في تقريره الاقدام (قول المحشي) نعم اذا أدى المعنى بدلالات عقلية الخ بأن اقتضى المقام الجاز أو الكناية أي اقتضى أداء المعنى الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال بذلك فلا بد حينئذ من رعاية كيفية الدلالة وهي وضوحها وخفاؤها على ما يناسب المقام لكن ذلك ليس من رعاية مقتضى الحال لما علمت أن التطبيق لمقتضى الحال سابق على ذلك وهذا لا ينافي ان به كمال البلاغة لأن ما نحن فيه أعنى مطابقة مقتضى الحال أصل البلاغة كما سبق

(قول المحشي) فما قيل الخ قائله السمرقندي مستدلاً بكلام شرح الشارح للمفتاح وقد عرفت غلطه في الاستدلال تدبر (قول المحشي) فانه لا بد في البلاغة من رعايتها بأن يؤدي المعنى المطابق لمقتضى الحال بكيفية مناسبة للمقام من جهة الوضوح والخفاء وقد عرفت فساد تخلفه في الدلالة الوضعية الغير المختلفة وضوحاً وخفاءً نعم لذلك مدخل في كمال البلاغة عند اقتضاء الحال أما أصل البلاغة كما يفيد قوله لا بد في البلاغة فلا

(قول المحشي) كيف وانهم لا يطلقون الخ وانما قالوا علم البيان معرفة إيراد المعنى الواحد الذى روعي فيه مقتضى الحال في طرق مختلفة الدلالة وضوحاً وخفاءً ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطاء في مطابقة الكلام لتمام المراد فكيفية الدلالة هي تمام المراد لا مقتضى الحال (قول المحشي) بدون الاعتبار والقصد الخ أي حكماً قال الشارح في شرح المفتاح لم يعتبر كونه أي التكلم مراعيًا

خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلاً كون المخاطب منكرًا للحكم حال يقتضي تأكيد والتأكيد مقتضاه ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى التأكيد كان الكلام مؤكداً وان اقتضى الاطلاق كان عارياً عن التأكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني (مع فصاحته) أى فصاحة الكلام

لا يجب أن تكون الخصوصية من قبيل اللفظ ولذا أورد كلمة مع دون في الموم للجزئية (قوله خصوصية) في القاموس خصه بالشئ خصاً وخصوصاً وخصوصية ويفتح وخصيصي ويمد وخصية وتخصية فضله انتهى والمراد الأمر المختص جعله نفس المصدر مبالغة، فما ذكره الناظرون في تحقيقها كلها خرافات (قوله وهو مقتضى الحال) أى تلك الخصوصية والتذكير باعتبار الخبر ولما كان معرفة مقتضى الحال موقوفاً على معرفة الحال قدم تعريفها ثم بين المقتضى ثم بين معنى المطابقة، التي هي نسبة بينهما، وفيه إشارة الى أنه في الحقيقة هو الخصوصية كما يدل عليه قول المصنف فقام كل من التأكيد والاطلاق الخ، وقولهم وأما ذكره فلكذا وحذفه لكذا وأما ما سيجي من أنه عبارة عن الكلام المؤكد المشتمل على الخصوصيات، فالغرض يدعو الى ذلك كما سيجي (قوله ومعنى مطابقته الخ)

لذلك اعدم الاطلاع عليه فيط الحكم بما يظهر على الناس وينبئ عنه ظاهراً وهو معرفته بالصياغة قال السيد في حواشي شرح المفتاح ان ما يعتبره غير البالغ لا يقال له خصوصية وليس من البلاغة في شيء

(قول المحشي) لا يجب أن تكون الخ كالحذف والمساواة والتقديم والتأخير وترك التأكيد مثلاً عند اقتضاء المقام ذلك وكلامه ظاهر في أنها قد تكون لفظاً كان المؤكدة لكن قال بعضهم الخصوصية هي كون الكلام مؤكداً أو معرّفاً وهكذا وهو أوفق بقولهم ان الخصوصية تعتبر أولاً في المعنى وثانياً في اللفظ إذ المعتبر في المعنى هو كونه مؤكداً لا لفظاً ان مثلاً والأمر سهل

(قول المحشي) فما ذكره الناظرون أي الأمور التي ذكروها

(قول المحشي) التي هي نسبة بينهما أي بين الحال ومقتضاه وفيه إشارة الى أن نسبة المطابقة للكلام باعتبار اشتماله

على ما فيه من الخصوصية

(قول المحشي) وقولهم عطف على قول المصنف

(قول المحشي) فيه إشارة الى أنه الخ لان المطابقة لم تتحقق إلا بتلك الخصوصية لأن تأثير الانكاز مثلاً انما هو

في الخصوصية أما أصل الكلام فمقتضاه شيء آخر كالأعلام بالنسبة

(قول المحشي) في الحقيقة أي لا في الاصطلاح لانه يقتضي بأن يكون مقتضى الحال الكلام المشتمل على الخصوصيات

(قول المحشي) من انه عبارة عن المؤكد ومعنى مطابقة الكلام له كونه فرداً من أفرادها فليست المطابقة فيه أيضاً

مصطلح المنطقيين وهو الصدق وإلا نسبته الى الكل

(قول المحشي) فالغرض يدعو الى ذلك وهو ان موضوع المعاني اللفظ العربي من حيث افادته المعاني الثواني فلا

بد أن يكون موضوعات المسائل واجعة اليه والاحوال ليست كذلك إذ التأكيد والتذكير والحذف مثلاً ليس بلفظ عربي

مفيد للمعنى الثاني وهو الغرض المتصود من الكلام إذ لا يفيد إلا مجموع أصل المعنى مع الخصوصيات لان الخصوصيات

فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين (وهو) اى مقتضى الحال (مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة) والحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتبارى فان الامر الداعى مقام

يعني ان المراد بالمطابقة الاشتمال . لا مصطلح المنطقيين (قوله فان البلاغة الخ) يريد ان الفصاحة ، شرط لتحقيق البلاغة ، لا انه معتبر في مفهومه ، ولذا لم يعتبره السكاكي ، وقال البلاغة بلوغ المتكلم في تأدية المعنى حداً له اختصاص بتوفية خواص التركيب حقها ، وايراد أنواع التشبيه والحجاز والكنائية على وجهها (قوله وهو اى مقتضى الحال الخ) ، المقصود من هذا الكلام بيان تعدد مراتب البلاغة ليتبين به ما سيجي ، من ان ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب وان له طرفين أعلى وأسفل (قوله متفاوتة) ،

معتبرة في أصل المعنى ولذا قال الشيخ فيما يأتي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثائية كما سيأتي بيانه فقولهم أما ذكره فلكذا معناه أما الكلام المذكور فيه المسند اليه فلكذا فهذا الغرض تابع الاصطلاح والحقيقة ما تقدم

(قول المحشي) يعني ان المراد الخ فعنى مطابقته لمقتضى الحال اشتماله عليه ولا حاجة لما في الاطول من ان المعنى مطابقة صفته وهو الخصوصيات القائمة بالكلام لنفسها من حيث انها مقتضى الحال بناء على التغاير الاعتباري وان هذه المطابقة من باب مطابقة نسبة الكلام للواقع بمعنى انها هو حقيقة وغيره اعتباراً

(قول المحشي) لا مصطلح المنطقيين وهو صدق الكلي على جزئياته أي ولا مصطلح المعاني أيضاً بالمعنى الآتي وهو كونه فرداً من أفراد الكلام المؤكد مثلاً

(قول الشارح) فان البلاغة الخ أي انما اعتبر في مفهومها كون مطابقته له حال كونه فصيحاً لان الخ كذا يقل عنه يعني ان المعتبر في المفهوم هو كون المطابقة حال الفصاحة لا نفس الفصاحة

(قول المحشي) شرط لتحقيق البلاغة لما علم ان كون المطابقة حال الفصاحة مأخوذ في مفهوم البلاغة

(قول المحشي) لا انه معتبر في مفهومه بأن تكون البلاغة مجموع المطابقة والخلوص من ضعف التأليف والتعقيد وتنافر الكلمات مع فصاحتها

(قول المحشي) ولذا لم يعتبره السكاكي أي لم يعتبر الفصاحة في مفهوم بلاغة المتكلم المفهوم منها بلاغة الكلام فان السكاكي لم يعرف بلاغة الكلام لاختها من بلاغة المتكلم

(قول المحشي) وقال البلاغة الخ قال المحشي فيما سيأتي ولا مدخل في ذلك للفصاحة وهو الحق لان الفصاحة أمر خارج عن ماهية البلاغة شرط لتحقيقها كما أشار اليه الشارح في تعريف البلاغة اه أي بقوله هنا فان البلاغة انما تتحقق الخ لما عرفت انه يعتبر في مفهوم البلاغة كون المطابقة حال الفصاحة

(قول المحشي) وايراد أنواع التشبيه الخ بأن يورد كل واحد من ذلك في المقام الذي يقتضيه فان ذلك من كمال البلاغة لكن لما كان الكلام فيما يتحقق به البلاغة تركه المصنف

(قول المحشي) المقصود من هذا الكلام الخ هذا أولى مما قاله في الاطول فانظره

(قول المحشي) من ان ارتفاع شأن الكلام سواء المرتبة الأولى وما بعدها فتأمل

(قول المحشي) وان له أي لما ذكر من المطابقة

باعتبار توهم كونه محلاً لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زماناً له وأيضاً المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التأكيذ والاطلاق والحذف والاثبات، والحال الى المقتضى فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ضرورة

أي بحسب الاقتضاء لا من حيث الذات لئلا يرد عليه ان اختلاف المقتضى لا يستلزم اختلاف المقتضى إذ قد يقتضي أمور كثيرة شيئاً واحداً ولذا يذكر لخصوصية واحدة دواع متعددة (قوله باعتبار توهم كونه الخ) ، فهذا الاعتبار معتبر في مفهوم المقام وكذا التوهم الثاني في مفهوم الحال فهما متغايران بهذا الاعتبار متحدان في القدر المشترك وهو الامر الداعي الى اعتبار لخصوصية في الكلام فيكونان متقاربي المفهوم ، وليس هذا بياناً لوجه التسمية حتى يرد ان وجه التسمية غير داخل في المفهوم فلا يحصل التغاير في المفهوم بسببها ووجه ذلك التوهم ، انطباق المقتضى بالامر الداعي انطباق الزماني والمتمكن بالزمان والمكان (قوله وأيضاً المقام يعتبر اضافته الخ) ولذا اختار المصنف رحمه الله المقامات على الاحوال ، فان تفاوتها ظاهر في تفاوت ما أضيفت اليه أعني المقتضى بخلاف تفاوت الاحوال وللتنبية على اتحاد المقام والحال (قوله فعند الخ) تفريع على قوله فان مقامات الكلام متفاوتة (قوله ضرورة الخ) ،

(قول المحشي) أي بحسب الاقتضاء يعني انه ان نظر لاختلاف ذاتها فذلك لا يقتضي اختلاف المقتضى فان الافراد والنوعية والتقدير والتعظيم والتذكير والتقليل كلها تقتضي التنوين وهو شيء واحد وان نظر لاختلاف اقتضاها اقتضى اختلاف المقتضى لان التأثيرات المختلفة لا تجتمع على أثر واحد والتنوين فيما تقدم مختلف بالاعتبار وليس المراد بالذات ذات المقتضى بالفتح كما وهم لمخالفته السياق كما هو ظاهر

(قول الشارح) باعتبار توهم كونه محلاً لنقل عنه كان هذا مأخوذاً من قولهم هذا الكلام لم يقع في محله أو لم يكن مناسباً للوقت (قول المحشي) فهذا الاعتبار معتبر الخ يدل عليه قول الشارح في شرح المفتاح المراد بالحال الامر الداعي الى ايراد الكلام على كيفية وخصوصية مناسبة من حيث كونه بمنزلة وقت وزمان للكلام وان اعتبر من حيث كونه بمنزلة محل ومكان سمي مقاماً ولما كان الفصل هنا حيثية محضة حكم بتقارب المفهوم بخلاف الانسان والفرس وان اتحدا في القدر المشترك فتدبر (قول المحشي) وليس هذا رد على العصام

(قول المحشي) انطباق المقتضى بالامر الداعي أي كونه على قدره لا يزيد ولا ينقص عنه فان كان مثلاً الانكار ضعيفاً كان التأكيذ واحداً وان زاد زاد بقدرة كما ان الحال في المكان أو الزمان على قدره فيزله الوهم منزلة المكان أو الزمان (قول الشارح) تعتبر اضافته الخ هذا أكثرني إذ قد يضاف الى المقتضى بالكسر كقوله فصار المقام مقام أن يتردد

المخاطب وازافة المقام الى المقتضى بالفتح لامية بخلاف اضافة الحال اليه فانها يانية كما عرفت

(قول المحشي) فان تفاوتها ظاهر قبل عبر في الدليل عن المقتضى بالكسر بالمقام دون الحال إذ المقام يضاف الى شيء تفاوت ذلك الشيء عند تفاوت المقام عين تفاوت المقتضى وهو المدعي ولا كذلك الحال فانه يضاف الى شيء تفاوت ذلك الشيء عند تفاوت الحال ليس عين تفاوت المقتضى الذي هو المدعي بل يحتاج الى وسط بأن يقال اذا تفاوت الحال تفاوت الانكار واذا تفاوت الانكار تفاوت التأكيذ مثلاً ضرورة تفاوت المقتضى بالفتح عند تفاوت المقتضى بالكسر وعلى هذا فالمراد بالحال ليس الأمر الداعي بل حال الانكار كناية عن طلب التأكيذ مثلاً فكلا الفرقتين متعلق بالمعنى لكن

ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك واختلافها عين اختلاف مقتضيات الاحوال
ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال. وبيان ذلك ان مقتضى
الحال كما سيحيى اعتبار مناسب للحال والمقام وهو

أي هذه المقدمة ضرورية ولذا لم يذكرها المصنف رحمه الله (قوله ان الاعتبار الخ) أي الأمر المعتبر اللائق وهو
الخصوصية التي هي نفس مقتضى المقام ، إلا أن الحكم عليهما بالتغاير ، إذا لوحظ من حيث أنه لائق بهذا المقام ضروري
لا خفاء فيه بخلاف ما إذا لوحظ من حيث أنه مقتضى المقام (قوله واختلاف الخ) معطوف على قوله فمعد تفاوت المقامات
تختلف مقتضيات المقام ليحصل بانضمامه اليه المدعي أعني تفاوت مقتضيات الاحوال (قوله ثم شرع الخ) معطوف على
مقدر ، مستفاد من قوله فان المقامات الخ أي أجمل ذكر تفاوت المقامات ثم شرع في تفصيلها أو كلمة ثم زائدة وأما القول
بأنه معطوف على متوهم فتوهم ، لا شاهد له (قوله مقتضيات الاحوال) أي أكثرها فان بعضها مما يتعلق بنفس الجملة
كوقوع الخبر موقع الانشاء وبالعكس وبعضها يتعلق بكلمات الاستفهام التي ليست جزء الجملة كأكثر مباحث الانشاء
(قوله ان مقتضى الحال الخ) ، المقصود من هذه المقدمة التنبيه على ان مقتضى الحال معناه مناسب الحال لا موجه الذي
يتمتع بخلافه ليعلم ان اضافة المقام الى التذكير وغيره معناه مقام يناسبه التذكير ، ليدخل فيه المحسنات وانما أطلق عليه المقتضى
لأن المحسن كالمقتضى في نظر البليغ (قوله كما سيحيى) جملة معارضة بين المبتدأ والخبر في الرضى الكاف التي تدخل
على ما لها معان ثلاثة أحدها تشبيه مضمون جملة بمضمون أخرى وليس لها حينئذ متعلق من الفعل أو شبهه لانها لا تنجز والمتعلق

ينافي هذا انه حينئذ لا يكون الفرق بالاعتبار كما هو صنيع الشارح بل بالذات فلعل ظهور التفاوت باعتبار الاضافة الى المقتضى
بالفتح اضافة لامية بخلاف الحال فان اضافته لما بعده بيانية بلا تعرض للمقتضى فيكون هذا الفرق لفظياً والاول معنوياً فتأمل

(قول المحشي) أي هذه المقدمة ضرورية هي قوله ان الاعتبار الخ

(قول المحشي) إلا أن الحكم الخ يريد ان التعليل معتبر فيه الياقة بخلاف المعلل فليس من تعليل الشيء بنفسه كما

زعم الفري بناء على ان الاعتبار بمعنى المعتبر

(قول المحشي) إذا لوحظ من حيث أنه الخ لان العنوان دخلا في البديهية والنظرية كما اذا قلنا العالم المتغير حادث

فانه بديهي بخلاف العالم حادث

(قول المحشي) مستفاد من قوله الخ أي من قول المصنف يعني ان كلام المصنف قرينة على تقديره في كلام الشارح

فالمطوف في كلام متكلم واحد تدبر

(قول المحشي) لا شاهد له أي لا شاهد لصحة العطف على المتوهم في كلامهم وفيه رد على الفري

(قول المحشي) المقصود من هذه المقدمة الخ فلا يعنى عنها ما سبق

(قول المحشي) ليدخل المستحسنات كالتأكيد الاستحسانى

(قول المحشي) الذي يدخل على ما أي الكافة

(قول المحشي) تشبيه مضمون جملة الخ كما في قوله عليه الصلاة والسلام كما تكونوا يولى عليكم شبه التولية عليهم المكروهة

بكونهم المكروه أي بحالهم المكروهة وكما في قوله تعالى اجعل لنا إلهاً كما لهم إلهة كذا في الرضى وظاهر أن المشبه به في الآية

اما ان يكون مختصاً بأجزاء الجملة او بالجملة فصادعا أولاً يختص بشيء من ذلك اما الاول فيكون راجعاً إما الى نفس الاسناد ككونه عارياً عن التأكيـد او مؤكداً استحساناً او وجوباً

انما يطلب اذا كانت جارة ، ويحتمل أن تكون للتعليل كما قال الاخفش في قوله تعالى « كما أرسلنا فيكم رسولاً » أى لما أرسلنا فيكم (قوله إما أن يكون مختصاً بأجزاء الجملة) ، الاصل في الخصوص وان كان دخول الباء على المقصور عليه لكن الشائع في الاستعمال دخوله على المقصور فالمعنى أن لا يتجاوز أجزاء الجملة مثلاً عن ذلك الاعتبار فلا ينافي تحقق ذلك الاعتبار فيما سوى أجزاء الجملة فاندفع ما قيل ان أريد بالجزء الجزء المصطلح وهو الذى يعتبر في انمقاد الجملة خرج المفعول ونحوه وان أريد الاعم من ذلك لا ينحصر في الاسناد والمسند اليه والمسند لأننا نريد الأول والمقصود قصر الاجزاء على تلك الاحوال لا قصر الاحوال عليها على ان الاحوال الراجعة الى المفعول ونحوه أحوال للمسند أو المسند اليه ولو بواسطة وكذا ، اندفع ما قيل ان الحذف والاثبات ليس خاصاً بأجزاء الجملة للمامر (قوله إما الى نفس الاسناد) كون الاسناد جزءاً من الجملة ،

والله أعلم جعلهم الالهة وليس مدلولها وان كان مأخوذاً من السياق فالمراد بالضمون شيء يفهم من الجملة كالتصنيف بالحيي ، هنا وهو كون مقتضى الحال الاعتبار المناسب المأخوذ من قول المصنف الآتي ومقتضى الحال هو الاعتبار المناسب وما قيل ان المراد بالمشبه بضمونها الجملة المفهومة من قوله سيجيئ وهى قول المصنف ومقتضى الحال هو الاعتبار المناسب لا جملة سيجيئ لا يوافق ما قلناه عن الرضى

(قول المحشي) انما يطالب اذا كانت جارة لأن حروف الجر موضوعة لأن نفضي بالفعل القاصر عن المفعول به اليه والمفعول به لا بد له من فعل أو معناه فاذا لم تجر فلا مفعول هناك حتى تطالب فعلاً

(قول المحشي) ويحتمل أن تكون للتعليل هذا احتمال خارج عن المعاني الثلاثة والاحتمالان الباقيان أن تكون الكاف بمعنى اعل وأن تكون للقران أى اقران الفعلين في الوجود فالاول كما في قول بعض العرب انتظرنى كما آتيك أى لعلما آتيك والثاني نحو قولك ادخل كما يسلم الامام وقولهم ودع كما سلم

(قول المحشي) الاصل في الخصوص الى قوله لكن الشائع الخ عبارة الشارح في شرح الكشاف عند قوله تعالى إياك نعبد المعنى نخضك بالعبادة أى نجعلك منفرداً بها لا نعبد غيرك وهذا هو الاستعمال العربي ولو قال نخض العبادة لكان استعمالاً عريباً اه وهو الموافق لقوله في الاساس خصه بكذا فاخص به وقول الراغب في مفرداته التخصيص افراد بعض الشيء بما لا يشاركه فيه الجملة وعلى هذا لا حاجة لما ذكره هنا وان تبع فيه ما سيأتي عن السيد عند قول المصنف وأما الفصل فتخصيصه بالمسند وسيأتي للمحشي هناك توجيه الشارح بما لا يساعده ما قلناه عنه هنا فليتأمل

(قول المحشي) فاندفع ما قيل الى قوله وكذا اندفع ما قيل انما كرر الدفع وان كفى الاول عن الثاني لأنه اشارة لموضعين في الفرى

(قول الشارح) إما الى نفس الاسناد الاسناد والنسبة عبارة عن الخاصل بالمصدر المبني للمفعول وهى الحالة أى الارتباط

الذى بين الكلمتين ظاهراً وبين مدلوليهما حقيقة قاله في حاشية الجامى
(قول المحشي) كون الاسناد جزءاً من الجملة هو الظاهر المراد بالاسناد هنا هو النسبة بين المدلولين لكن في حاشية

تأكيد واحد أو أكثر أو إلى المسند إليه ككونه محذوفاً أو ثابتاً معرفاً أو منكرأً مخصوصاً أو غير مخصوص مصحوباً بشئ، من النواع الخمسة أو غير مصحوب مقدم أو مؤخرأً مقصوراً على المسند إليه أو غير مقصور إلى غير ذلك أو إلى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفرداً فعلاً أو غيره أو جملة اسمية أو فعلية أو شرطية أو ظرفية

هو الظاهر وعد الجملة من أقسام اللفظ إما باعتبار أكثر أجزائها أو باعتبار أن الدال على الاسناد ملفوظ إما أصالة كالاعراب أو تبعاً، كالهئية الدالة عليه وبعضهم، جعل الاسناد شرطاً للجملة فالمراد بأجزاء الجملة أعم من الأجزاء وما في حكمها مما لا تنمقد الجملة بدونه (قوله تأكيداً واحداً الخ)، تفصيل لقوله وجوباً (قوله مخصوصاً) صفة لقوله منكرأً (قوله مصحوباً) خبر بعد خبر لقوله لكونه وكذا ما بعده (قوله على المسند إليه) أى الذى أسند اليه وهو المسند فصيغة المسند مسند إلى الضمير المستتر الراجع إلى الموصول لا إلى الظرف الذى بعده وإنما لم يقل على المسند مع أنه أظهر وأخصر لمحافظة قوله كما ذكر فإن المتبادر من هذه العبارة هو المذكور بعينه فلو قال المسند لا يصح إلا باعتبار تبديل لفظ المسند بالمسند إليه بخلاف ما إذا قال المسند إليه فإنه صحيح وإن كان لفظ المسند إليه في كل من المقامين بمعنى مغاير للآخر (قوله كونه مفرداً) الأفراد في المسند مقتضى الحال،

للجامى أن الاسناد عند القائل بجزئيته من الكلام عبارة عن انضمام إحدى الكلمتين الأخرى وهو الهئية الاجتماعية وكذلك عند من يقول أنه شرط أخير لحصول المجموع وإنما حملناه هنا على النسبة لأنها مرجع الأحوال المذكورة ولقول المحشي أو باعتبار أن الدال على الاسناد ملفوظ إلى أن قال أو تبعاً كالهئية فإن مدلول الهئية الاجتماعية هو الاسناد بمعنى النسبة كما صرح به في حاشية الجامى أيضاً ثم إن معنى كون الهئية ملفوظة تبعاً تعلق التلفظ بمحلها فاتصافها به اتصاف بحال متعلقها فلا ينافي ما في حاشية الجامى من أن الهئية ليست ملفوظة وإن كان مقتضى تمييزنا بين هئية زيد قام وقام زيد أن تكون ملفوظة مسموعة فليتأمل

(قول المحشي) هو الظاهر لأنه الجزء الصوري للقضية إذ لا تكون قضية إلا به

(قول المحشي) كالاعراب أي في نحو قام زيد والهئية أي في نحو جاء سيدي

(قول المحشي) كالهئية الدالة عليه أى هئية التركيب القائمة باللفظ وهى انضمام بعضه لبعض فهذه ملفوظة تبعاً ومسموعة أيضاً كذلك بخلاف الهئية التى هى الارتباط الحاصل بين الطرفين فإن ذلك ليس بمسموع ولا ملفوظ لا أصالة ولا تبعاً وبهذا اندفع ما يتوهم من التدافع بين كلاميه هنا وفي حاشية الجامى حيث جعل الهئية هنا دالاً وهناك مدلولاً وكذا ما يتوهم من التدافع حيث وقع في كلام بعضهم كالمحشي أن الهئية ملفوظة وفي كلام آخرين أنها غير ملفوظة ولا تبعاً

(قول المحشي) جعل الاسناد شرطاً للجملة أى شرطاً لحصول الكلام خارجاً عنه لأنه صفة قائمة بالطرفين وفيه نظر لأن كونه قائماً بالطرفين لا ينافي جزئيته للكلام كالهئية للسري

(قول المحشي) تفصيل لقوله وجوباً لأن الاستحسانى لا يكون إلا واحداً وذلك إذا كان المخاطب متردداً وإنما

اقتصر فيه على الواحد لوجوب الاقتصار على قدر الحاجة كما سيأتى

(قول الشارح) أو غير مخصوص شمل الفاعل والمبتدا بناء على ماسيأتى للشارح تبعاً لابن الدهان والرضى من أن صحة

الحكم تتبع الافادة فيجوز كون المحكوم عليه نكرة غير مخصصة إذا كان الحكم عليها مفيداً كما في قوله فيوم لنا ويوم علينا

مقيداً بمتعلق أو غير مقيد على ما سيفصل وأما الثاني فكوصل الجملتين أو فصلهما وأما الثالث فكالمتساوية والابحاز والاطناب على الوجوه المذكورة في بابيه وهذا حديث اجمالى يفصله علم المعانى واذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير اى المقام الذى يناسبه تنكير المسند اليه أو المسند ببيان مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم

مع قطع النظر ، عن كونه فعلاً أو غيره بخلاف افراد المسند اليه فانه مما يتعلق به افادة أصل المعنى فلذا جعله الشارح رحمه الله زائداً على ما ذكر في المسند اليه يشهد على ذلك ايرادهم الافراد في مباحث المسند دون المسند اليه فما قيل المراد مفرداً ينقسم الى قسمين فلا يرد ان كونه مفرداً غير فعل يكون في المسند اليه أيضاً ليس بشيء (قوله مقيداً بمتعلق) المتعلق انما يكون للفعل وشبهه ، بعد انتسابه الى الفاعل ، ففي قولنا الضارب زيداً عمرو زيداً مفعول للضارب المسند الى الموصول والتقدير الذى ضرب زيداً عمرو (قوله بتقيده بمؤكد أو اداة قصر) ناظر الى الحكم والمتعلق أو تابع ناظر الى المسند اليه والمسند ومتعلقه أو شرط ان أريد به فعل الشرط فهو ،

وارجاع هذا ونحوه لما ذكره من التخصصات تكلف

(قول الشارح) معرفاً أو منكراً يصح أن يكونا صفتين لكل من المحذوف والثابت وأن يكون معرفاً خبراً آخر ومنكراً عطفاً عليه

(قول المحشى) مع قطع النظر الخرد لما سيأتي من أن الاعتبار الزائد في المسند كونه مفرداً ينقسم الى قسمين لأن الانقسام ليس مقتضى الحال أصلاً

(قول المحشى) عن كونه فعلاً نحو قمت أو غيره نحو أنا قائم

(قول المحشى) بخلاف افراد المسند اليه حاصله أن افراد المسند أي كونه غير جملة لا يتوقف عليه أصل المعنى وهو

ما لا يتغير بتغير العبارات كما سيأتي وانما يكون لاقتضاء الحال اياه بخلاف افراد المسند اليه فهو انما يؤدي به أصل المعنى

(قول المحشى) بعد اسناده الى الفاعل لما مر عنه في حواشي الجامى من أن النسبة الى الفاعل مقومة لدلول الفعل

بخلاف نسبة المتعدي الى المفعول فانه لازم خارج لكن يرد عليه المسند اليه المصدر فان له متعلقاً من غير أن يسند الى

شئ نحو رغبته في الخير خير فالحق أنه خصه لأنهم لم يبحثوا الا عن متعلقاته قاله معاوية ويمكن أن يقال المصدر لا يعمل

الا حال تأويله بالفعل عند الجمهور والكلام مبني على مذهبهم وان جوز الرضى عملة في الظرف وشبهه بلا تأويل

(قول المحشى) ففي قولنا الخ يعني أن المتعلق في هذه الصورة هو المسند لا المسند اليه حتى لا يكون هذا زائداً على

أحواله كما يتوهم

(قول الشارح) ومقام اطلاق الحكم أي الاسناد بين المسند والمسند اليه نقل عنه في الكلام لف ونشر الا ان بعض

ما ذكر متقدماً يتقيد بواحد مما ذكر مؤخراً وبعضه يتقيد باثنين فصاعداً وعلى العكس أي بعض ما ذكر مؤخراً يتقيد

بواحد مما تقدم وبعضها يتقيد باثنين فصاعداً بيان ذلك ان الحكم المطلق كزيد قائم يتقيد بمؤكد كان زيداً قائم وكذلك

التعلق المطلق كاضرب زيداً يتقيد بالمؤكد كاضرب زيداً وبأداة القصر كأنما اضرب زيداً والمسند اليه المطلق كضرب

رجل فانه يتقيد بالتابع كضرب رجل قائم والمسند المطلق ان كان اسماً كزيد طيب فانه يتقيد بالتابع كزيد طيب ما هو

وان كان فعلاً كأن كرمت فانه يتقيد بالشرط نحو ان جئتني أكرمتك وبالمفعول نحو أكرمت زيداً وان كان شبه الفعل

او التعلق او المسند اليه او المستند او متعلقه بيان مقام تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او
مفعول او ما يشبهه ومقام تقديم المسند اليه او المستند او متعلقاته بيان مقام تأخيرها وكذا مقام ذكره ببيان
مقام حذفه وهذا معنى قوله (فمقام كل من التذكير والاطلاق والتقديم والدكر بيان مقام خلافة) اى خلاف
كل منها وانما فصل قوله (ومقام الفصل بيان مقام الوصل) لاسرین اخدهما التنبيه على انه باب عظيم الشأن
رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال المختصة باكثر
من جملة وانما فصل قوله (ومقام الایجاز بيان مقام خلافة) اى الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة
او جزئها ولانه باب عظيم كثير المباحث

ناظر الى الحكم نحو ان ضربت ضربت والى التعلق نحو ان ضربت زيدا ضربتك وان اريد به اداة الشرط فهو ناظر
الى المسند وقوله او مفعول ، يؤيد الاول (قوله اى خلافاً كل منها) بعد وجود التخالف بينهما فاندفع ما يحير فيه الناظر
من انه يقتضي ان يبين مقام كل واحد من المذكورات لمقام خلافاً كل واحد منها

نحو زيد ضارب فانه يقيّد بالمفعول نحو زيد ضارب عمراً والمتعلق المطلق كضربت رجلاً يقيّد بالتابع كضربت رجلاً طويلاً
وقوله وما أشبه ذلك يعنى قد يقيّد المسند المشتق بالحال والتحيز والمستثنى المنصوب الى غير ذلك فيشمل اهـ

(قول الشارح) او التعلق اى النسبة بين الفعل والمفعول

(قول الشارح) مقام تقييده بمؤكد قل عنه هذا في الحكم والتعلق

(قول الشارح) او اداة قصر قل عنه هذا في الحكم او التعلق

(قول الشارح) او تابع قل عنه هذا في المسند اليه والمستند ومتعلقه

(قول المحشي) ناظر الى الحكم مثال التاكيد في الحكم ان زيدا قائم ومثاله في التعلق اضرب زيدا كما مر ومثال القصر

فيهما انما قام زيد انما ضرب زيد عمراً ولا تنافي بين كون المثالين لتقييد الحكم او التعلق بالقصر وكونهما القصر الصفة كما وهم

(قول المحشي) ناظر الى المسند اليه الخ تقدم تشبيهه فيما قل عن الشارح

(قول المحشي) ان اريد به فعل الشرط فهو ناظر الى الحكم الى آخره يعنى ان الحكم الذي هو الثبوت لما كان لا يدخله

التعليق ومثله تعلق الفعل بالمفعول لم يمكن تقييده بالشرط بمعنى ادائه لان مدلوله التعليل وانما يقيّد بالشرط بمعنى فعل

الشرط بمعنى ان ذلك الثبوت او التعلق مقارن بمدلول فعل الشرط بخلاف المسند فان مدلوله الحصول بعد ان لم يكن

وهو المعلق فيكون قيده اداة الشرط الدالة على التعليق وكان ترديد المحشي هذا اشارة لدفع الثاني عن ماسأني عند قول

المصنف واما تقييده اى الفعل بالشرط فلا اعتبارات الخ حيث قال الشارح هناك وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط

قيّد للفعل مثل المفعول وقل عنه بحاشية ذلك الموضع على قوله قيد للفعل ما نصه في عرف اهل العربية قيد الحكم الجزاء اهـ

وحاصل المعنى على الاول في نحو ان ضربني زيد ضربته الاخبار بثبوت ضرب المتكلم لزيد في وقت ثبوت ضرب زيد

له وعلى الثاني في ذلك الاخبار بان المضرب المعلق بضرب زيد ثابت المتكلم بالثبوت مطلقاً تأمل اهـ

(قول المحشي) يؤيد الاول لم أفهم للتأييد وجهاً فان المفعول انما هو قيد للمسند كما سبق في الشارح وسأني في المصنف

وقد اشار في المنتاح الى تفاوت مقام الانجاز والاطالب بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الانجاز والاطالب لكونهما نسبين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يبين مقام الآخر (وكذا خطاب الذكي مع خطاب النبي) فان مقام الاول يبين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمهاني الدقيقة ما لا يناسب النبي

حتى قال بعضهم ان تصحيح هذه العبارة هو خسر القلاد وأما ما قيل ان التكلام على التوزيع فيه ان التوزيع لا يصح في الكل الا فرادى وانما ذلك في الكل المجموعي الا أن يقدر المضاد اليه لفظ كل جمعاً معروفاً أي مقام كل الامور المذكورة يبين مقام خلاف كلها فيصح التوزيع ويكون التمييز موكولا الى السامع وكذا ما قيل ان المراد خلاف نفسه فانه لا يدفع الاشكال لرجوع ضمير نفسه الى كل (قوله وقد اشار الخ) المقصود من قل هذا الكلام حله فانه قد اشبه على شترع المنتاح (قوله فان مقام الاول الخ) جعل الخطاب مقتضى المقام متتابعة لخافي المنتاح حيث قال وكذا مقام الكلام مع الذكي يعاير مقام الكلام مع الغبي فالمراد بالخطاب ما يخطب به سواء أريد به الخطوط هيئات أو الكلام المشتمل عليها والمقام الداعي اليها هو الذكاء والغبالة فتخير اليه قوله قال الذكي الخ لحيث أنه كذا

وعلم ان توجه التأيد مناسبة المفعول للفعل دون الالفاظ فبعد عن التوجيه (قول المصنف يبين مقام بخلافه) ان أريد بالخلاف مقابل كل المناسب له كالتعريف يقابل التفكير والتعريف يقابل الاطلاق وهكذا وعاد الضمير على كل أفاد ان مقام التفكير مثلا يبين مقام خلاف كل واحد من هذه الامور فيبين مقام التعريف والتعريف يقابل ما ينفذ مباينة مقام كل منها وهو فاسد لجوان أن يكون مقام يتناسب التفكير بها يقابل ما عداه كالتعريف والتأخير والحذف وان عاد على الواحد المقدر بعد كل أفاد ان مقام التفكير مثلا يبين مقام خلاف واحد مما تقدم أي واحد كان وهو فاسد أيضاً لما مر وان أريد بالخلاف المعاير أفاد ان مقام التفكير مثلا يبين مقام معاير كل واحد مما تقدم ان الجمع ضمير خلافه لـكل وهو فاسد للزوم مباينة مقام التفكير مثلا لنفسه لانه معاير الاطلاق مثلا وان يرجع الواحد صحت بمباينته لـأى واحد من نفسه أو غيره وهو فاسد أيضاً كما هو ظاهر

(قول المحشي) دخلت كل على الشئين بعد وجود التحالف الخ يعني ان لفظة كل انما تفيد الشمول فيما دخلت عليه وما دخلت عليه هنا محكوم فيه بالتخالف المعين فان خاصته قبل دخولها مقام التفكير يبين مقام خلافه ومقام الاطلاق يبين مقام خلافه وهكذا وبعد افادة الشمول لا يتغير هذا المعين اذ لا مزيل له فرجع الضمير هو كل واحد مما ذكر لكن لا مطلقاً بل كل واحد معين بعد التحالف بينه وبين خلافه المعين أيضاً وحيث أن الخلاف المراد به مقابل كل المناسب للمقابلة به اذ الخلاف انما يقدّر بينهما لا بين كل واطلاق معاير له والضمير عائد على كل أو الواحد المعين بما سبق فامل

(قول المحشي) حتى قال بعضهم الخ هو المضاد لكنه بين الاشكال باننا يقتضي ان لنا مقاماً هو بخلاف كل وليس كذلك يعني انه لا يعمل المباينة بين التفكير ونحوه وبين مقام خلاف كل اقتضى ان خلاف كل له مقام يقتضيه وليس هنا مقتضى يقتضي خلاف كل بل مقتضى انما يقتضي واحد واحداً من خلاف كل اذ لكل مقتضى غير مقتضى الآخر وهو أيضاً مندفع بما حقه المحشي لان الخلاف انما هو في الحقيقة خلاف واحد منها وهو ما عدا ما بينه وبينه التخالف فليأمل (قول المحشي) لا يصح في الكل الا فرادى لعدم الاجتماع فيه حتى يورج وما قيل ان العبارة في قوة قضائية متعددة

وكان الانسب ان يذكر

اشارة الى الابهجاء ذلك أن تجعلها اشارة الى مقامه فيكون خطاب الذكي عبارة عن المقام والخطاب بمقامه مقتضاه من الخصوصيات أو الكلام المشتمل عليها وهذا التوجيه أظهر نظراً الى السياق، فإن الكلام في تفاوت المقامات والى أن مقتضى رعاية الاعتبارات، هو الخطاب مع الذكي لا نفس الذكاء، وعلى التقديرين اضافة الخطاب اضافة المصدي الى مقوله فتدبر وفعله عما تقدم، لكونه باعتبار قوة الإدراك وغير مختص بجملة أو جزئاً فاني التنبه على عبارة السامع أو فطانه يحصل بجزء الجملة أيضاً كما سيجي، وما قيل فصله، لأن هذا باعتبار الغير وما قبله، باعتبار نفس الكلام ففيه أن الاعتبارات في كليهما متحققة في نفس الكلام، والمقامات أعني الدواعي التي رعايتها باعتبار الغير (قوله وكان الانسب الخ) إنما قيل الانسب لانه يستعمل كل منهما مقام الآخر شائناً للتقريب بينهما وما قيل ان بينهما عمومياً وخصوصاً فسوف للتحقق التباين بينهما فان

ولا يدفع الابهجاء الى عدم دلالة اللفظ عليه، وإنما يدل على خلافه وليس للكلام الا في ذلك وقرئ بين ما هنا وبين ما قلناه في العلم من أنه في قوة قضايانا لان ذلك في لفظ العلم وما هنا في مرجع الضمير فتدبر (قول المخرج) فان لكل الخ هذا من عند المخرج لا من كلام المخرج وعماوته في شرح المفتاح الله قوله ولكل خبر ينسجى اليه الكلام مقام، يعني ان حدوده الكلام ونهاياته وانقطاعاته وانتهاته مراتب مختلفة لانه مقامات متفاوتة فمن مقام يقتضي قدرته من الابهجاء وآخر أوجز وأوجز وقدرته من الخطاب وآخر أكثر وأكثر وكذا لاقطاع الكلام على جملة مفردة مقام ولا يتطابق مع جملة أخرى، أو أكثر وانقطاعه بعدهما مقام آخر

(قول المحشي) اشارة الى الابهجاء والتشبيه به في تفاوت المقامات

قوله والخطاب بمقام أي المسمى بالمصدر

(قول المحشي) فان الكلام في تفاوت المقامات أي المحدث عنه هو ذلك بخلافه على الاول فان المحدث عنه مقتضى الحال وان كان وجه الشبه تفاوت المقامات

(قول المحشي) هو الخطاب مع الذكي أي كونه خطاب ذكي الى مطلق الخطاب أو الذكاء لا اقتضاه له وما قيل ان ذكاء الخطاب مقتضى رعاية الاعتبارات كخطاب للذكي فهم لما عرفوا ان الذكاء بقطع النظر عن كونه مخاطب لا يقتضي رعاية الاعتبارات (قول المحشي) وعلى التقديرين اضافة الخطاب الى علمه أواد بالمصدر ماله تعلق بالغير وبالفعل المتعلق حتى يظهر على الاحتمال الاول

(قول المحشي) لكونه باعتبار قوة الإدراك هذا التعليل ينتج فصله عن جميع ما قبله وقوله وغير مختص الخ ينتج فصله عما ينتج بذلك كالتشكيك وما بعده والفضل والوصل ومن التعليل الثاني يعلم دخوله في القسم الأخير مما سبق وهو قوله أو لا يختص بشيء من ذلك ومن تعليله بالتعليلين يعلم ان المراد بما قبله جميع ما قبله لا مقام الابهجاء وخلافه فقط كما ان المراد بما قبله في مقام الابهجاء وخلافه جميع ما قبله أيضاً بدليل قول المخرج ان كونه غير مختص الخ تدبر

(قول المحشي) لان هذا باعتبار الغير أي غير الكلام، وذلك الغير الخطاب (قول المحشي) باعتبار نفس الكلام أي الالفاظ وقوله باعتبار الغير أي غير نفس الكلام كحرف التكلم على الفاعل الداعي لحذفه وورد انكار المنكر الداعي للتاكيد وذلك الخطاب وضارته وجعل احدي الجانبين بدلاً من الاخر أي بالاعتماد

مع النبي الفطن لان الذكاء ، شدة قوة للنفس معدة لا كتساب الآراء وتسمى هذه القوة الذهن ووجوده
تهيئها لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباء عدم الفطنة عما من شأنه ان يكون فطنا فقابل النبي هو
الفطن (ولكل كلمة مع صاحبها) اى ، مع كلمة اخرى صوحت معها (مقام) ، ليس لها مع ما يشارك تلك
المصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذى قصد اقترانه

الذكاء بالنسبة الى اكتساب الآراء والافكار والفطنة بالقياس الى فهم كلام الغير (قوله مع النبي) ، فيه اشارة الى أنه في
موقعه لان الخطاب يتفاوت باعتبار فهم الخطاب ما يرد عليه وعدمه لا باعتبار اكتساب الافكار وعدمه (قوله شدة قوة الخ)
وعايتها ، الحدس القويم ، فلا ينافي ما في شرح الاشراق من أن الذكاء جودة الحدس وصفاء الذهن (قوله مع صاحبها)
في شرح المفتاح للشارح ان مع متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما عليه أعني لكل كلمة أو بمضاف محذوف أي لوضع كل
كلمة مع صاحبها انتهى فهو على الوجه الاول ، متعلق بالحصول المتعلق بالكلمة كما انه في الوجه الثاني متعلق بالوضع المتعلق
بالكلمة وانما لم يجعله صفة كلمة أو حالا منها لان المقام ليس للكلمة الكائنة مع صاحبها أو حال كينونتها معها بل كائنة للكلمة
مع صاحبها فتدبر فانه دقيق (قوله صوحت معها) أي جعلت الكلمة الاخرى مصاحبة معها يتضمن معنى الجمل اشارة
الى ان الاعتبار المصاحبة القصدية دون المصاحبة الاتفاقية وذلك لان المصاحبة تنعدي الى مفعول واحد بنفسه نحو صاحب
زيد أو يجمع نحو صاحب مع زيد ولا تنعدي الى مفعولين أحدهما بلا واسطة والثاني بالواسطة (قوله ليس لها الخ) هذا
أو جواب سؤال نشأ منها ونحو ذلك مما سيأتى ان شاء الله في الوصل والفصل فان كل ذلك خارج عن نفس الكلام عارض
له وهى دواعي البيان أو البديل أو الجواب فما قيل ان الدواعي للوصل والفصل ليست باعتبار الغير بل باعتبار الكلام وهم قد تدر
(قول الشارح) فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة الخ كالفقر بطريق التقديم دون ما والا وانما

(قول المحشي) اشارة الى انه في موقعه أي لا يصح أن يقال اما ان يذكر الفطن مع النبي أو يقول وكذا خطاب
الذكي مع خلافه لان الذكاء لا يناسب ما نحن فيه

(قول المحشي) الحدس القويم الحدس سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب ويقابله الفكر فانه حركة الذهن نحو
المبادي ورجوعها عنها الى المطالب فلا بد فيه من حركتين حركة لتحصيل المبادي وحركة لترتيبها بخلاف الحدس اذ لا حركة
فيه أصلا أي لا يلزم فيه حركة من الحركتين لجواز ان توضع المبادي والمطالب معا في الذهن من غير تقدم تشوف وطلب
والانتقال فيه ليس بحركة لان الحركة تدريجية الوجود والانتقال فيه اني وحقيقته ان تسنح المبادي المرتبة للذهن فيحصل
المطلوب فيه فانتفاء الحركة الثانية لازم في الحدس سواء وجدت الحركة الاولى أولا

(قول المحشي) فلا ينافي ما في شرح الاشراق الخ لانه تفسير له بفايته وما هنا بحقيقته أو ما هنا بمبدئه وما هناك بحقيقته
(قول المحشي) متعلق بالحصول المتعلق بالكلمة كما انه الخ فتكون المصاحبة مشاركة للكلمة في تعلق الحصول أو الوضع
بهما فيفيد ان المقام لها جميعا باعتبار ذلك الحصول أو الوضع وقوله متعلق بالحصول يفيد ان قوله أولا متعلق بالظرف أي
بمتعلقه وانما جعل الحصول متعلقا بالكلمة دون كل لان محل التعلق الكلمة وكل مجرد الاحاطة

(قول المحشي) لأن المقام ليس للكلمة الخ لافادتهما جميعا للمعنى فلا وجه لجعل المقام لاحدهما بشرط مصاحبة الاخرى
الاذا عرفت هذا عرفت ان قوله ولكل كلمة الخ ليس اعادة لما سبق من قوله فقام كل الخ لان المقام هناك للتعريف أو التبيين أو

بالشرط له مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الآخر ولكل من ادوات الشرط مثلاً مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام والمُسند اليه كزيد مثلاً له مع المُسند المفرد اسماً او فعلاً ماضياً او مضارعاً مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام آخر اذا المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها وايضاً له مع المُسند السببي مقام ومع الفعل مقام آخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام فجميع ما ذكر من التقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة (وارتفاع شأن الكلام)

الحصر مستفاد من تقديم الخبر مع كون محط الفائدة القيد اعني مع صاحبها كأنه قيل المقام مقصور على الكلمة مع صاحبها لا يتجاوز الى الكلمة مع غير صاحبها وانما قيده بالمشاركة لها في أصل المعنى لانه لو كان غير مشاركة لها فيه لم يكن ابراده لاقتضاء المقام بل لا فائدة أصل المعنى والمراد بأصل المعنى القدر المشترك بين الكلمتين كالشرط والاستفهام المشترك بين كلمتهما (قوله بالشرط) أي بفعل الشرط فالمراد بالفعل الذي قصد اقترانه بالجزء أو بأداة الشرط فالمراد منه الفعل الذي هو الشرط (قوله هكذا ينبغي الخ) فانه على ما ذكره من معنى كلام المصنف رحمه الله تعالى يكون جميع ما ذكر اعتبارات مناسبة فلا يكون قوله وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي وقوله ولكل كلمة مع صاحبها في غير محله بخلاف ما قيل ان الاول اشارة الى علم البيان لان خطاب الذكي يناسبه الجاز والكناية وخطاب الغبي يناسبه الحقيقة والثاني اشارة الى علم البديع فان أكثر الحسنات يحصل بذكر كلمة مع أخرى كالطباق والتجنيس والمقابلة والسجع فان ذكرها لا يكون في محله لان الكلام في بيان تفاوت المقامات ومقتضياتها والفاء في قوله فجميع ما ذكر يحتمل أن تكون للتفريع وأن تكون للتعليل كما لا يخفى (قوله وارتفاع شأن الكلام الخ) معطوف على قوله وهو مختلف وقد مر ان الغرض منهما بيان تعدد مراتب البلاغة وكون بعضها أعلى من بعض ثم تعيين أعلاه وأسفله في المفتاح ارتفاع شأن الكلام أي الكلام البليغ في باب الحسن والقبول والمحطاطه

التقديم أو التأخير أو الاطلاق أو التقييد وهنا لمجموع الكلمتين فالخصوصية فيما تقدم نفس التعريف مثلاً وهنا مجموع الكلمتين (قول المحشي) مع كون محط الفائدة هو القيد أي فائدة الخبر فالحصر المستفاد بالتقديم راجع للقيد الذي هو محط الفائدة (قول المحشي) بخلاف ما قيل ان الاول الخ لان الذي من مشكلات علم البيان كيفية دلالة اللفظ على المعنى المراد به طبع النظر عن اقتضاء الحال لذلك لما عرفت من ان ذلك كيفية ايراد المعنى الذي روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال والكلام هنا من حيث اقتضاء الحال فتدبر

(قول المصنف) وارتفاع شأن الكلام الخ عبارة المفتاح وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول والمحطاطه في ذلك بحسب مصادفة المقام لما يليق به اه فاسقط المصنف قوله بحسب وقوله باب وزاد بعدما في فهم منه ان ارتفاع الكلام في نفسه في الحسن بالمطابقة والمحطاطه في نفسه فيه بعدم المطابقة ويرد عليه ان أصل المطابقة لا يحصل لها ارتفاع في الحسن بل أصل الحسن وان عدم المطابقة لا يحصل به انحطاط في الحسن بل عدمه وحينئذ لا بد أن يراد بالكلام ما يعم البليغ وغيره فاختلاف الناس في الجواب عن المصنف

(قول المحشي) أي الكلام البليغ قيد بذلك العلامتان في شريحي المفتاح لمحله الانحطاط بحسب مصادفة المقام

في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به . وهو الذي نسميه مقتضى الحال أي كلما كانت المصادفة أتم وما صادفه البق
كان الكلام في مراتب الحسن في نفسه والقبول عند البليغ أرفع وأعلى وكلما كان أخص كان أشد انحطاطا وأدنى درجة
وأقل حسنا وقولا فمعنى المقتضى على طبع ما في المتنازع ان كل ازدهاج للكلام بالقياس الى كلام آخر . في باب الحسن سواء
كان بأصل الحسن أو الزائد والقبول عند البليغ . بقدر مطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه . بقدر عدم المطابقة فالطريق
الأسفل ارتفاعه عبال عن الكلام الذي تحته وهو المتحقق بأصوات الحيوانات . بقدر مطابقته للاعتبار المناسب وإيجابه
لما يليق بعدمها وسيأتي توجيه الحشي ذلك

(قول الحشي) وهو الذي نسميه أي ما يليق

(قول الحشي) وأقل حسنا يقتضي ان فيه أصل الحسن فيكون فيه أصل البلاغة

(قول الحشي) بالقياس الى كلام آخر أي لا بالقياس الى ارتفاع آخر له بل بالقياس الى كلام آخر ولو كان الكلام
الآخر ملحقا بأصوات الحيوانات

(قول الحشي) في باب الحسن أي حال كون ذلك الارتفاع كائنا في باب الحسن أي بالنسبة اليه لا بالنسبة الى
باب آخر كالترغيب والترهيب والارتفاع في باب الحسن هو الرقي بسبب الحسن سواء كان بأصله أو الزائد والانحطاط
فيه وبالنسبة اليه هو النزول بسبب عدمه سواء كان عدم أصله أو الزائد بخلاف ما إذا كان الارتفاع في نفس الحسن فانه
يستدعي ان يكون قبله حسن وما اذا كان الانحطاط فيه فانه يستدعي بقاء أصله

(قول الحشي) بقدر مطابقته تيسير لقول المفتاح بحسب وإشارة لتقديره في كلام المصنف

(قول الحشي) بقدر عدم المطابقة أي بقدر ما العدم منه من المطابقة فيكون انحطاطه بعدم ذلك التقدير منه كما صرح
به بعد وإنما احتيج الى هذا في الانحطاط ليشمل كل انحطاط ولو قيل وانحطاطه بعدم المطابقة لم يشمل الا المرتبة الأخيرة
فيكون قولنا انحطاطه بعدم المطابقة أو بعدم ذلك التقدير من المطابقة بالنسبة الى المرتبة الأخيرة مستويين نعم قولنا انحطاطه
بعدم المطابقة صادق بما طابق وانعدم مطابقته وبما لم يطابق أصلا والاخير غير مراد لان مرجع الضمير البليغ لا المقصيح
بخلاف قولنا انحطاطه بعدم التقدير الذي فيه من المطابقة فانه خاص بالبليغ وبهذا ظهر ان قوله وانحطاطه بعدم ذلك التقدير
أي الذي كان به بليغا إشارة الى دفع ما يقال انه اذا كان الانحطاط بعدم المطابقة كان المحط غير بليغ فكيف يعود ضمير
انحطاطه على البليغ وحاصل الدفع ان مرجع الضمير البليغ والمعنى انحطاط هذا الكلام البليغ أي الانحطاط الذي يتصور
فيه ويمكن حصوله له بعدم ما فيه من المطابقة بان يحذف عنه ما فيه من الخصوصيات الزائدة على أصل المعنى فليأمل

(قول الحشي) فالطرف الأسفل الخ لا يفسر ادخل هذا في قول المفتاح وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة المقام
لما يليق به الا أن يكون المعنى بحسب مصادفة المقام لما يليق به وجودا وعدمه ولعله لذلك غير المصنف عبارة المفتاح وقد
عرفت انه كان الاولى ان يترك قوله فيما مر وأقل حسنا وقولا لانه انما يتأسد ظاهر عبارة المفتاح وجباله الفاضح في
شرح المفتاح وارتفاع شأن الكلام يعني الكلام الذي يعتد به في الجملة عند أرباب البلاغة ولا يلحق بأصوات الحيوانات
وانحطاطه في باب الحسن والقبول الذي يتعلق بنفس الكلام وبه يقع التفاضل والتنازل والارتفاع الى حد الانحطاط يكون
بقدر مصادفة المقام لما يليق به من الاعتبارات والخصوصيات بل من الكلام المشغل غالبا فتكمل ما كانت المصادفة أتم

بها لا يهمل الحسن وانحطاطه بعدم ذلك القدر والتجافه بالأصوات وكذا الحال في الطرف الأوسط والاعلى فان ارتفاع كل واحد منهما بالنسبة الى ما تحته بقدر مطابقته للاعتبار المناسب وإيجابه للحسن الزائد على ما تحته وانحطاط كل واحد منهما بعدم ذلك القدر من المطابقة وذلك التفاوت في المراتب ، أما باعتبار تفاوت الكلامين في الاشتغال على المنغضيات في القلة والكثرة ، وأما باعتبار تفاوت أقدار المتكلم في الرعاية فان المعتبر في البلاغة مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة ، فاندفع ما قيل انه كيف ينصور الارتفاع والانحطاط والمعتبر في البلاغة مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال وكذا اندفع ما قيل ان المطابقة بسبب لأصل الحسن لا لارتفاعه وعدم المطابقة بسبب لعدم الحسن لا لانحطاطه لأن ذلك القضا يرد ، لو كان معنى المتن ان الارتفاع في الحسن بسبب المطابقة وانحطاطه فيه بسبب عدمها على انه لو سلم انه معناه ذلك ، فلمطابقة مراتب متفاوتة فيصير أن يقال كل ارتفاع للكلام في الحسن بسبب المطابقة وإن كان نفس الحسن أيضاً بالمطابقة وكذا لعدم المطابقة مراتب متعددة بحيث يجب تعدد مراتب المطابقة فيصير أن يقال كل انحطاط للكلام في الحسن بسبب عدم المطابقة وإن كان الغناء أصل الحسن أيضاً بعدم المطابقة

وأوفى ولما عداقته أوفى وأليق كان الكلام في مراتب الحسن في نفسه والقبول عند السامع البليغ أرفع وأعلى وكلما كانت أمتن كان أشد انحطاطاً وأدنى درجة وأقل حسناً وقبولاً وبما ذكرنا ظهر انه لا حاجة الى أن يجعل الانحطاط بعدم ذلك بل لا صحة له ، اهـ وكان الحمضي رحمه الله أراد التوفيق بين الكلامين وودع قول الشارح رحمه الله بل لا صحة له لكنسته يحتاج الى أن المراد بأقلية الحسن ما يشمل اتقائه ومع ذلك قول الشارح كلما كانت المصادفة أتم كان الكلام في مراتب الحسن أرفع وكلما كانت أفضى كان أشد الى كثره انما يناسب اخراج المرتبة الاولى والاخيرة كما هو طريقة الشارح فكان الاولى أن لا يقلل شروحه لمباراة المفتاح فيما عرفت ويقتصر على نقل عبارة المتن لأجل أن يأخذ عليها تقديمنا لفظي باب وقدوة لغير (قول الحمضي) والتجافه عطف على عدم

(قول الحمضي) أما باعتبار تفاوت الكلامين في الاشتغال الخ أي على حسب ما اقتضاه المقام لأن الناقص نقص عما اقتضاه والا كان غير بليغ

(قول الحمضي) وبما باعتبار تفاوت اقتدار الخ فانه حينئذ وان نقص عما اقتضاه المقام بعدد بليغ لعدم القدرة على التزيد فقوله فان المعتبر الخ راجع للثاني

(قول الحمضي) فاندفع الخ فتخرج على قوله اما باعتبار الخ

(قول الحمضي) لو كان معنى المتن ان الارتفاع الخ أي ارتفاع الكلام في نفسه الواقع ذلك الارتفاع في الحسن بسبب المطابقة وانحطاطه فيه أي في الحسن بان يكون حسنه أقل بسبب عدمها أي عدم نفس المطابقة لذلك القدر منها وقد عرفت من تقرير كلامه السابق خلاف هذا وان المراد ان الارتفاع في باب المعنى منزه كان الأصل أو الزائد وانحطاطه في ذلك الباب في الحسن قد بد

(قول الحمضي) فلمطابقة مراتب بمعنى ان ذلك انما يرد لو كان معنى الارتفاع بسبب المطابقة أي أصلها والانحطاط بسبب عدمها أي عدم أصلها وليس ذلك بل المعنى ان ارتفاعه بمطابقته أي مرتبة من مراتب المطابقة وانحطاطه بعدم تلك المرتبة وعلى الجواب الاول يكون الكلام شاملاً للارتفاع بأصل الحسن والانحطاط بعدمه بخلاف هذا وأهل تركها على هذا الجواب لعلمهما بالاولى

في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه (أي انحطاط شأنه) (بعدمها) أي بعدم مطابقة الكلام
للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسباً بحسب السليقة أو بحسب تتبع
تراكيب البلاء تقول اعتبرت الشيء إذا نظرت اليه ورأيت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى أولاً وبالذات
وفي اللفظ ثانياً وبالمرض

وقد يجاب بان المراد الكلام الفصيح وأصل الحسن فيه حاصل بالفصاحة عند المصنف رحمه الله تعالى فلا اشكال
وفيه أنه متاف لما سيجي من قوله واسفل وهو ما اذا غير الكلام عنه الى ما دونه التحق بأصوات الحيوانات ألا أن يراد التحاقه
بالأصوات من حيث اتفاق هذا الحسن فلا ينافي بقاء حسبه من حيث الفصاحة (قوله في الحسن) أي في باب الحسن
وبهذا الوجه احتراز عن ارتفاعه في غير ذلك الباب كالترغيب والترهيب فان ارتفاعه بهذا الوجه باعتبار كثرة التأثير وقلة
وكانصيحة فان ارتفاعه بهذا الوجه باشماله على كثرة النصائح وكالاتلام عما في الواقع فانه باعتبار الصدق الى غير ذلك
من استنباط العقائد والاحكام وبيان أحوال الآخرة (قوله وانحطاطه بعدمها) جعل صاحب المفتاح الارتفاع والانحطاط
كليهما بحسب مصادفة الكلام لما يليق به فقال الكاشي وعدمها مقدر في عبارته وقال الشارح رحمه الله تعالى لا حاجة اليه
لان الارتفاع والانحطاط كل منهما بحسب المصادفة فقول المصنف رحمه الله وانحطاطه بعدمها اما اشارة الى أن عبارة المفتاح
تحتاج الى التقدير واما بيان وايضاح لمراوده (قوله والمراد الخ) فالكلام من قبيل قولهم العلم حصول الصورة أي الصورة
الخاصة اختيار هذه العبارة للتبني على ان الاعتبار لازم في ذلك المناسب كانه نفس الاعتبار (قوله واعتبار هذا الخ) بيان
لما يستفاد من قوله بمطابقته للاعتبار المناسب أي المعتبر المناسب من كون الاعتبار حاصلاً حال تعلق المطابقة وأنه ليس

(قول المحشي) وقد يجاب بان المراد الخ هذا جواب الشارح المشار اليه بقوله وأزاد الخ
(قول المحشي) كالترغيب الى آخره فان ذلك ليس من البلاغة اذ ليس من المعاني الثواني الزائدة على أصل المراد
وان اقتضاء الحال فان مقضى الحال المراد هو ما أفاد معنى يعتبر أولاً في المعنى وثانياً في اللفظ كما عرفت
(قول المحشي) كل منهما بحسب المصادفة أي وجوداً وعدمها كما يفيد قوله واما بيان وايضاح المراد لكن هذا
لا يناسب قول الشارح في شرح المفتاح بل لا يصح وقوله في شرح قوله بحسب المصادفة فكلاً كانت المصادفة أم وكلاً
كانت أنقص فان المصادفة عليه باقية وان اختلفت بالتام والنقصان ولذا قال كلاً كانت أنقص كان أقل حسناً وبالجملة
كلام الشارح في شرح المفتاح انما يناسب الجواب الثاني في كلام المحشي وفي هذا الشارح أجاب بالثالث وفي حواشي
الشرح المفتاح الشريفي انه على كلام المصنف لا بد ان يراد بالكلام ما يشمل البليغ والفصيح فليشأمل
(قول المحشي) فالكلام من قبيل قولهم العلم حصول الصورة الخ أي من حيث انه أطلق في كل ما تعلق بالشيء
وأريد ذلك الشيء فالاعتبار عوض عن المضاف اليه أي اعتبار الامر المناسب واما غير بحصول الصورة لان الصورة
انما تكون علماً من حيث الحصول والقيام بالذهن أما من حيث هي فهي معلوم ولم يكن الحصول علماً لان العلم يتصف
بالمطابقة واللامطابقة وذلك انما هو للضرورة دون الحصول

(قول المحشي) على ان الاعتبار لازم حتى ان الحاصل بلا اعتبار لا تحصل به البلاغة
(قول المحشي) لما يستفاد من قوله الخ لانك اذا عبرت عن شيء بما فيه معنى الوصفية وعلمت به معنى مضدرياً

وأراد بالكلام الكلام الفصيح، لكونه إشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح وأراد بالحسن الحسن الذاتي بسبب هذا التعليق كما في جاني الرجل الراكب على ما قالوا ان كون مفرد صفة لمعنى في تعريف الكلمة ، يقتضي كون الافراد حاصلًا للمعنى حال تعلق الوضع لانسيبه يعني ان هذا الامر يعتبر قبل اللفظ في المعنى الاول الذي يستوي فيه البليغ وغيره ثم يعتبر في اللفظ ثانياً ويتبع اعتباره في المعنى ، فالحذف والاثبات أيضاً ، يعتبر أولاً في المعنى الاصلى ثم يورد اللفظ على طبقه وذلك أن تلفظ البليغ على طبق المعنى المدبر في الذهن والباء في قوله وبالذات للباسية أي حال كونه ، متلبساً بذات المعنى لا بمعنى في لانه لا يصح في قوله وبالعرض (قوله واراد الخ) ، هذا اذا كان معنى المتن ان كل ارتفاع للكلام بسبب المطابقة وكل انحطاط في الحسن بعدمها وأما على ما حرراه على طبق ما في المفتاح فالمراد بالكلام البليغ وهو الظاهر لان سياق الكلام في البلاغة وبيان مراتبها (قوله لكونه إشارة الخ) نكتة مصححة للارادة يعني ان الكلام المقيد بالفصاحة مذكور فيما سبق فيمكن حل اللام هنا على العهد فلا يرد ما قيل أن المذكور صريحاً فيما سبق الكلام المطلق وفي ضمن التعريف الكلام الفصيح البليغ على .

اما في صيغة فعل أو غيرها فهم منه في عرف اللغة ان ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا بنسبه وما ذهب اليه بعض الناظرين من ان القاعدة أن التعلق المذكور يفهم منه الاتصاف بمفهوم الصفة قبل تعلق الفعل فباطل لان قولنا جاني الرجل الراكب يفهم منه انه متصف بالركوب حال المجيء واما ان المجيء مقدم عليه زماناً أو ذاتاً فكلا قاله المحشي في حواشي الجامي

(قول المحشي) يقتضي كون الافراد حاصلًا للمعنى الى آخره يعني انه لو جعل مفرد في قولهم الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد صفة للمعنى لفهم منه ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب زمان تعلق الوضع لا بنسبه وليس الأمر كذلك فان اتصافه بهما بسبب الوضع واجب إن وجود الصارف عما اقتضته القاعدة في تعريف الكلمة ظاهر بحيث جعل مفادها أمراً وهما لا ينساق اليه الذهن

(قول المحشي) فالحذف والاثبات الخ خصهما بالتمثيل رداً على السيد في شرح المفتاح حيث قال لا يخفى ان الحذف والاثبات من الكيفيات الراجعة الى اللفظ دون المعنى فمن زعم ان مقتضى الحال على الاطلاق يعتبر أولاً في المعنى وثانياً في اللفظ فقد سها

(قول المحشي) أيضاً أي كغيرهما من الخصوصيات

(قول المحشي) يعتبر أولاً في المعنى الاصلى بان يعتبر أولاً الاخبار مثلاً على وجه يكون الخبر عنه غير ملفوظ به أو ملفوظاً به ثم يترك ذكره في اللفظ أو يذكر وفي الاطول رداً على السيد لان معنى المسند اليه يحكم عليه العقل من غير قصد احضاره بالذكر لتعينه لهذا الحكم فيطويه في مقام قصد افادة المعاني بذكر الالفاظ ويأتي باللفظ على طبقه أو يحكم عليه بعد قصد احضاره كذلك لعدم تعينه فيثبته فيما بين المعاني المتصودة بالافادة بذكر لفظه ويأتي باللفظ على طبقه

(قول المحشي) متلبساً بذات المعنى أي لا يفتقر الى واسطة والمراد بالعرض التسمية فاعتباره في اللفظ بواسطة المعنى

(قول المحشي) هذا اذا كان معنى المتن الخ أما اذا كان معناه ان كل ارتفاع للكلام بقدر ما فيه من المطابقة فلا

بد أن يكون المراد بالكلام البليغ

الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية أو المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة (فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) للحال والمقام كالتأكيد والاطلاق وغيرها مما عددها وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال تدل على انه تقرير على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شأن الكلام الفصيح

ان الكلام المقيد بالفصاحة مذكور صريحا بخلاف البليغ فانه مفهوم من التعريف (قوله اذ لا ارتفاع الخ) ، علة للحكم المطلق ، واسارة الى النكتة المرجحة (قوله الداخل في البلاغة) سفة كاشفة للحسن الذاتي. اذ المراد بالحسن الذاتي ما يكون موجبه داخلا في البلاغة أي غير خارج عنها وهو المطابقة لمقتضى الحال يفصح عما حرراه قوله لكنها أي المحسنات خارجة عن حد البلاغة أي تعريفها (قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) معناه على طبق ما في المفتاح حيث قال وهو أي ما يليق بالمقام الذي نسميه مقتضى الحال أن يقال مقتضى الحال ، هو الاعتبار المناسب عندنا والفاء ، للتراخي في الذكر لان مرتبة التفسير بعد ذكر الشيء الا أن المصنف رحمه الله جعل الاعتبار المناسب خبرا لكون مقتضى الحال ، معلوما والمطلوب تفسير الاعتبار المناسب وفي المفتاح عكس ذلك فان ما يليق بالكلام معلوم سابقا والمطلوب تفسير مقتضى الحال (قول المحشي) يعني ان الكلام المقيد الخ يريد ان المراد بما سبق الكلام المقيد بالفصاحة فلاشارة للكلام بعد التقييد بها وان كان حين ما ذكر غير مقيد بها

(قول المحشي) مفهوم من التعريف حيث قال والبلاغة في الكلام فان ما فيه البلاغة بليغ

(قول المحشي) علة للحكم المطلق أي انما أراد الفصيح بواسطة انه اشارة الى ما سبق لانه لا ارتفاع لتبر الفصيح

(قول المحشي) واسارة الى النكتة المرجحة أي على ارادة الكلام المطلق وانما كان ذلك بطريق الاشارة لان التعليل

انما يساق لاثبات الدعوى

(قول المحشي) أي المراد بالحسن الذاتي الخ يفيد ان وصف الحسن الذاتي بالدخول في البلاغة باعتبار دخول

موجبه فيها كما في الفري

(قول المحشي) هو الاعتبار المناسب عندنا أخذه من قوله نسميه ومقصود المفتاح والمصنف على هذا ليس بيان

الاصطلاح والتسمية كما وهم بل التفسير كما قال

(قول المحشي) للتراخي في الذكر أي التأخير والتعقيب

(قول المحشي) لان مرتبة التفسير أي تفسير الاعتبار المناسب بانه مقتضى الحال فقوله فمقتضى الحال هو الاعتبار

المناسب كله تفسير للاعتبار المناسب

(قول المحشي) معلوما حيث عدده بقوله فمقام كل من التنكير الخ

(قول المحشي) والمطلوب تفسير الاعتبار المناسب أي بجملة على مقتضى الحال المعلوم فلما كان هو المجهول المطلوب

تفسيره جعل محمولا على المعلوم ليحصل بالحكم بالاتحاد بيانه فقوله والمطلوب تفسير الاعتبار المناسب في قوة قوله والاعتبار

المناسب هو المجهول وكذا ما بعده وحينئذ فقوله فمقتضى الحال الخ في قوة قوله فالاعتبار المناسب هو مقتضى الحال وانما

كان التقديم لما قاله وبهذا يتدفع ما قيل ان المناسب قلب العبارة لان المحدث عنه هو الاعتبار المناسب

بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربى زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل هنا مقدمتان احدهما ان ليس ارتفاعه الالمطابقته للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب

وحينئذ لا حاجة الى التدقيق الذي ذكره الشارح رحمه الله مع عدم تماميته (قوله بمطابقته الخ) أي المطابقة سبب دائر معه الارتفاع وجودا وعدما لما قلناه عن المفتاح ان ارتفاع شأن الكلام بحسب مصادفته لما يليق به وكذا المطابقة لمقتضى الحال لما في المفتاح ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيه على مقتضى الحال واللا انطباق، فهذان الحصران ليسا مثل لاصولة الا بطور ولا صلوة الا بالنية فان المراد بهما حصر السببية ، في الجملة ، وليس التنافي بينهما موقوفا على كون كل منهما أي من المطابقتين سبباً قريباً على ما وهم (قوله لان اضافة المصدر الخ)

(قول المحشي) وحينئذ الى آخره أي حينئذ كان تفسيراً لما سبق لا حاجة الى جملة نتيجة وان الفاء للتفريع مع عدم تماميته بما قاله الشارح من النظر

(قول المحشي) فهذان الحصران الخ تفريع على كونهما سبباً يدور معه الارتفاع وجودا وعدماً فانه يقتضى ان الحصر حقيقي لا اجمالي

(قول المحشي) في الجملة أي بالنسبة لعدم الطهور وعدم النية فلا ينافي التوقف على الغير بخلاف ما نحن فيه فان المسبب حيث انتفى بانتفائه ووجد بوجوده علم أنه لا علة الا المدار فلو لم يكن المراد بمقتضى الحال والاعتبار المناسب واحداً بالذات لبطل الحصران أو احدهما ان قلت ان الدوران على المختار لا يفيد العلية اذ كما يجوز أن يكون المدار علة يجوز أن يكون ملازماً لها كالراحة المخصوصة الملازمة للمسكر فانها تقدم في العصور قبل الاسكار وتوجد معه وتزول بزواله ومع ذلك فليست بعلة قطعاً ولا متحداً ذاتها مع الاسكار فغاية ما يلزم هنا تلازم مقتضى الحال والاعتبار المناسب اما اتحادهما ذاتاً أو مفهوماً فكلا قلت هذا غلط لان ذلك انما هو في الاستدلال بالدوران على علية المدار وما نحن فيه ليس كذلك فان الاستدلال على العلية بكلام الشيخ الظاهر في علية المدار دون لزومه للعلة

(قول المحشي) وليس التنافي بينهما الخ من جملة التفريع على ما سبق اذ حصر المدارية في كل يقتضي التنافي عند اختلاف الذات سواء كان كل منهما سبباً قريباً أو بعيداً أو كانا مختلفين وحاصل هذا التوهم وهو للعفيد والسمرقندي انهما اذا كانا مختلفين ذاتاً وكان كل منهما سبباً قريباً كانا متنافيين فانه لا يتعدد السبب القريب بخلاف ما اذا كان أحدهما قريباً والآخر بعيداً فان الحصر في البعيد معناه لا بعيد الا هذا فلا ينافي وجود القريب وكذا الحصر في القريب والقريب ما يحصل عقبيه المسبب بلا توقف على أمر آخر والبعيد ما يتوقف عليه الحصول بواسطة وعبرة السمرقندي التنافي مبني على ان المراد بالسبب القريب أعني ما يحصل عقبه الشيء بلا توقف على أمر آخر فانه بهذا المعنى لا يجوز أن يكون متعدداً وأما السبب بمعنى ما يتوقف عليه حصول الشيء فيجوز أن يكون متعدداً أه وأنت خير بانه على ما فهمه المحشي من الدوران لا يكون السبب الا قريباً بالمعنى المتقدم ولعله فهم ان القريب ما لاقي المسبب بلا واسطة والبعيد ما لاقيه بواسطة غير القريب بأن يكون للمسبب طريقان أحدهما أسباب مترتبة والآخر سبب واحد ليس من تلك الاسباب فليتأمل فانه مع الدوران مع كل لا يمكن أن يكون هناك قريب وبعيد في طريق واحد لوجود التوقف بين البعيد والقريب

ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل أحد الحصرين او كلاهما وفيه نظر

لما في الرضى من أن اسم الجنس اعنى الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا اشتمل ولم تكن قرينة تخصصه ببعض ما يصدق عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس أخذاً من استغراق كلامهم فعنى التراب يابس والماء بارد ان كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت في قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضاً لظاهر ذلك اللفظ انتهى فلم ان الظاهر فيما نحن فيه استغراق جميع ما يصدق عليه الارتفاع فسقط ما قيل انه ، يجوز أن يكون لاستغراق الانواع فلا ينافي وجود فرد من الارتفاع يغير مطابقة الاعتبار المناسب أو يغير مطابقة مقتضى الحال (قوله أن يكون المراد الخ) أي أن يكون ذاتهما واحداً سواء اختلفا مفهومهما أولاً (قال قدس سره بطلانها الخ) المراد بطلان الحصر بطلان الحكم السليبي منه كما هو المتبادر في صورة التباين الكلي أو الجزئي على تقدير صدق الحصرين يبطل الحكم السليبي في كل منهما بسبب تحقق الحكم الثبوتي في الآخر وفي صورة العموم مطلقاً يبطل الحكم السليبي للحصر في الاخص

(قول الشارح) والا لبطل أحد الحصرين أو كلاهما نقل عنه أما بطلان أحد الحصرين ففيما اذا كان بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب عموم وخصوص مطلق فانه يبطل الحصر في الاخص ضرورة تحقق الارتفاع بالافراد الاخرى للاعم وأما بطلان كلا الحصرين ففيما اذا كان بينهما تباين أو عموم من وجه فانه يصدق كل منهما بدون الآخر فيتحقق الارتفاع بمطابقة كل منهما بدون الآخر فلا يصح الحصر في أحدهما فيثبت انهما متساويان أو مترادفان

(قول الشارح) وفيه نظر نقل عنه وجه النظر أنه يمكن المناقشة في المقدمتين وعلى تقدير التسليم لا يفيدان المصنف لان حصر حكم في شيء لا يقتضي ثبوته لكل من أفرادها حتى يبطل بذلك حصره فيما هو اخص من ذلك مطلقاً ومن وجه كقولنا ليس الضحك الا للانسان وليس الضحك الا للحيوان لكن أمثال هذه المقدمات تجعل متجة في الخطائيات لا مكان المناقشة في الحصرين ولان المقصود هو تفسير مقتضى الحال وما ذكره على تقدير تمامه لا يقتضي الا الملازمة بينهما وجميع الاقارن التي لم يبين وجهها في هذا الكتاب مبنية على ضعف في المقدمات السابقة وامكان المناقشة أو على ارتكاب تحمل وتسف أو بقاء زيادة بحث في ذلك المقام اه وقد تضمن كل ذلك كلام المحشى وقوله لا يقتضي الا الملازمة من دفع يجعل كل منهما مداراً الذي نقله المحشى من المفتاح تدبر

(قول المحشى) لما في الرضى الخ هذا انما يفيد العموم وانما يفيد الحصر بواسطة انه لو خرج فرد لبطل العموم

(قول المحشى) يجوز أن يكون لاستغراق الانواع فلا ينافي الخ يعنى أن كل نوع من أنواع الارتفاع انما يحصل بتمامه بمطابقة الاعتبار المناسب وهذا لا ينافي أن يكون لبعض افراده وحده علة أخرى هي مطابقة مقتضى الحال ومثله مطابقة مقتضى الحال وحاصله ان هناك علتين احدهما سبب في جميع أفراد النوع والاخرى سبب في بعضها فيكون للبعض علتان بناء على جواز تعدد العلل عند عدم الاجتماع كذا يؤخذ من السمرقندي

(قول المحشى) أن يكون ذاتهما الخ فهما على الاول متساويان وعلى الثاني مترادفان وانما اختار اتحاد الذات مع التعميم

في المفهوم لكفايته في دفع البطلان و اشار لذلك الشارح بقوله أن يكون المراد دون أن يكون المعنى

(قول المحشى) بطلان الحكم السليبي منه كما هو المتبادر لان الجزء الايجابي في كل حصر مقرر عند القوم لانه المعبر أولاً في الحكم والمنظور اليه ابتداء والمعرض للإبطال هو الجزء السليبي كذا قيل والاولى بيان ذلك بأنه لا تنافي بين الجزئين

بسبب الحكم الثبوتي للاعم فيما عدا الاخص فاندفع ما توهم من أنه في صورة العموم المطلق أيضا يبطل كلا الحصرين ولا ينعين بطلان الحصر في الاخص لبطلان الحكم السلي من الحصر في الاخص والحكم الثبوتي من الحصر في الاعم قال قدس سره فوجهه ان الحصر الخ لا يخفى اندفاعه بما قررناه سابقا من أن كلا من المطابقتين سبب يدور معه الارتفاع وجوداً وعدمه لانه اذا كان دائراً مع الاعم يجب تناوله لجميع أفرادة تحقيقاً للدوران معه * قال قدس سره على تقدير صحة المقدمتين * فيمكن منع المقدمة الاولى بناء على ان المصدر المضاف ، ليس نصاً في الاستغراق والثانية ، بان المعلوم ان ارتفاع الكلام بمطابقته لمقتضى الحال لا انه لا ارتفاع الا به * قال قدس سره لا يلزم الا المساواة * أي ، على ما زعمت من أن الحصر في الاعم يوجب تناوله لجميع أفرادة * قال قدس سره ليس صريحاً الخ * فان مثل هذا التركيب ، يحجب للاتحاد بين المسند اليه والمسند ، ولقصر المسند على المسند اليه ، كما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى ﴿ اولئك هم الفالحون ﴾ وانما قال صريحاً لانه ظاهر في الاتحاد بناء على ما قالوا من أن الاضافة كاللام اذا لم تكن للمهد فان كان الحكم باعتبار التحقق ولم يكن قرينة البعضية فهي للاستغراق ، والا فلجنس فالظاهر فيما نحن فيه أن يكون الحكم على مفهوم مقتضى

الاجابيين على كل تقدير أصلاً وانما التنافي بين السلي والاجابي فاذا قلت في مثال التباين لا يباع الا الانسان ولا يباع الا الفرس لاتنافي بين بيع الانسان والفرس وانما التنافي بين اثبات بيع الانسان والفرس وسلب كل واذا قلت في مثال العموم من وجه لا يباع الا الحيوان ولا يباع الا الابيض لاتنافي بين بيع الحيوان والابيض وانما التنافي بين اثبات بيع الاسود من الحيوان والابيض من غيره وسلب كل واذا قلت في مثال العموم المطلق لا يباع الا الحيوان ولا يباع الا الانسان لاتنافي بين بيع الحيوان والانسان وكذا لاتنافي بين سلب بيع ماعدا الحيوان وبيع الانسان وانما التنافي بين سلب بيع غير الانسان وبيع الحيوان فلما لم يقتض الاثبات التنافي في ذاته وكان هو الاصل الثابت والسلب طاري عليه توجه البطلان عند منافاة الثبوت للسلب وبهذا عينه كان تبادل بطلان الجزء السلي من قولنا يبطل الحصر وبهذا اندفع ما أطال به الفري وغيره

(قول المحشي) ليس نصاً في الاستغراق أي والظهور المتقدم عن الرضى معارض يجعل كل من المقدمتين قرينة على عدم الاستغراق في الاخرى

(قول المحشي) بان العلوم الخ أي بقطع النظر عما قدمه المحشي من كلام السكاكي

(قول المحشي) على ما زعمت أي على ما زعم موجه التفرع والاستنتاج بانهما لو لم يكونا شيئاً واحداً لبطل الحصران أو أحدهما

(قول المحشي) يجيء للاتحاد الخ أي وهو المطلوب في كلام المعارض

(قول المحشي) ولقصر المسند على المسند اليه وما هنا يحتمله فلا يكون للاتحاد

(قول المحشي) كما ذكره الكشف حيث قال الفلاح مقصور على المشار اليهم

(قول المحشي) باعتبار التحقق أي الوجود الخارجي في ضمن الافراد وهذا شرط لصحة الاستغراق لانه انما يكون

للأفراد كما ان عدم قرينة البعضية كذلك والا كان للمهد اما الذهني أو الخارجي

(قول المحشي) والا فلجنس أي ان لا يكن باعتبار التحقق فلجنس لان الاستغراق والبعضية انما هما باعتبار التحقق فحق

لم يكن الحكم باعتبار التحقق لا كلاً ولا بعضاً بل كان باعتبار الماهية من حيث هي وما هنا من هذا القبيل فليكن مفيداً

وهذا أعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذى يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلام على حسب الاغراض التى يصاغ لها الكلام

الحال من حيث هو فيفيد الاتحاد ، وكان القائل إن المطلوب هو الاتحاد في المفهوم بنى الكلام على الظاهر لا على انه نص فيه (قوله هذا وأعني الخ) هذه الجملة وقعت من المصنف رحمه الله تعالى في الايضاح في البين لمجرد افادة الاتحاد بين النظم والتطبيق ولا تعلق لها بالتفريع الآتى والشارح رحمه الله قلها لبيانها (قوله توخي معاني النحو الخ أى المعاني التى يبحث عنها في النحو وهى الاحوال العارضة للكلم والجل ، باعتبار تركيب بعضها مع بعض كالتركيب والتوكيد والمطف وتتركه أعني الخصوصيات والكيفيات التى تراعى في المعاني الاصلية أو المعاني الاصلية من حيث اشتغالها على تلك الخصوصيات ، كما سيجي في كلام الشيخ الاشارة الى الاحتمالين وقوله فيما بين الكلام متعلق بالتوخي ولم يقل في الكلام ، اشارة الى أنها تعرض للكلم حال تركيب بعضها مع بعض دون حال الافراد وكذا قوله ، على حسب الاغراض أى المقتضيات والاحوال متعلق بالتوخي بتضمن معنى الوضع ووضعها بإيرادها على حسب الاغراض فى كلام نفسه وبجملها عليها فى كلام الغير وانما فسر النظم

للاتحاد في المفهوم

(قول المحشي) وكان القائل الخ جواب عن اعتراض السيد على هذا القائل

(قول الشارح) وهذا أعني تطبيق الخ التطبيق جمل الكلام مطابقا له بإيراده كذلك أو حمله عليه

(قول المحشي) هذه الجملة وقعت الخ أى الى قوله يصاغ لها الكلام كما هو في الايضاح وبيانها بقول الشارح لانه قد كرر أن ليس النظم الا أن تضع الى قوله وتعمل على قوانينه وحاصل ما بين به الشارح هو الحصر الذى ذكره كما بينه المحشي وقوله ولا تعلق له اى للاتحاد بين النظم والتطبيق وان كان تمام التفصيل الآتى له دخل في التفريع كما سيذكر المحشي فتأمل (قول الشارح) توخي معاني النحو أصل التوخي الطالب والمراد به هنا الوضع

(قول المحشي) يبحث عنها في النحو البحث الجمل أى التى تحمل في النحو على الكلم والجل باعتبار التركيب

(قول المحشي) باعتبار تركيب بعضها مع بعض مراده بالتركيب ما يشمل ضم الجمل بعضها الى بعض بالمطف وتتركه وقوله كالتركيب والتوكيد مثال لما يعرض للكلم باعتبار تركيبها والمطف وتتركه مثال لما يعرض للجمل أعني الوصل والفصل (قول المحشي) أو التركيب من حيث الخ بيان الاحتمالين في الخصوصيات وعمل التوخي على الاحتمال الثاني هو الحلية أى توخي تلك التركيب من حيث خصوصياتها

(قول المحشي) كما سيجي في كلام الشيخ لعله في موضع آخر سيأتى اما هنا فلا

(قول المحشي) اشارة الى أنها تعرض الخ وجه الاشارة أن بين يقتضى انها في خلال الكلمات والجل بخلاف ما لو

قل تعرض للكلمات والجل لاحتمال أن يكون بدون التركيب

(قول المحشي) على حسب الاغراض أى المقتضيات الخ الاغراض هى المترتبة على الخصوصية كدفع الانكار فتقوله المقتضيات بالكسر لان المقتضى للتاكيد دفع الانكار وأما جعل المقتضى هو الانكار فنظر للسبب البعيد وكون الغرض وهو دفع الانكار علة باعثة لا ينافي كونه علة غائية للاختلاف بالاعتبار

(قول المحشي) بإيرادها الخ كبل من الايراد والحمل ليس معنى مطابقة الكلام ولذا كان هذا الكلام مذكورا في البين

وذلك لانه قد كرر في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا، ان تضع كلامك الموضوع الذي يقتضيه

علم النحو

بالتوخي مع انه الوضع المترتب عليه اشارة الى ان الوضع الذي يكون بدون التوخي لا يعتبر والصوغ والصياغة زر كرى كردن
يسيرايه ، راسبه تأليف الكلام على حسب الاغراض بصياغة الحل للاشتراك في المعنى الاصلى والامتيار بالخصوصيات
كانلواتيم المشتركة في أصل الفضة وامتيارها بالصورة المخصوصة ومعنى لها لاجلها ، لانها المقصودة من الكلام عند البلغاء
(قوله وذلك لانه الخ) أى التطبيق، عين النظم المفسر بالتوخي لانه حصر النظم على الوضع المخصوص فراده بالتوخي الوضع
المخصوص لكونه مسببا عنه والا لم يصح الحصر ومعلوم أن الوضع المخصوص عين التطبيق فالتطبيق يتحد بالنظم المفسر
بالتوخي لانه متحد بالنظم المفسر بالوضع المتحد بالنظم المفسر بالتوخي ، لان المتحد مع المتحد بالشيء متحد بذلك الشيء
(قوله أن تضع كلامك الخ) أي كل واحد من مفرداته ومركباته ، في موضعه الذي يقتضيه الاحوال المبحوث عنها في علم

لجود بيان الاتحاد ولا دخل له في التفريع الآتي ولعل وجه الاشارة بهذا وان لم يتقدم أن البلاغة أغنى مطابقة الكلام
لقتضى الحال أثر لاحد شقي التطبيق المذكور

(قول المحشي) شبه تأليف الكلام بالاستعارة أصلية بين المصدرين أي الصياغة والتأليف والجامع تعلق كل بأمر
مشارك يحدث فيه صور مختلفة بذلك الفعل المنعلق به قوله للاشتراك أي لتعلقه بمشارك في المعنى الاصلى حصل له امتياز
بذلك المتعلق وقوله كانلواتيم أي كصوغها ويمكن أن يكون قوله كانلواتيم مثال للحل المشترك في المعنى الاصلى ويوضح
ما هنا عبارة الايضاح حيث نقل عن الشيخ انه قل معلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة وان سبيل المعنى الذي
يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير فيه كالفضة والذهب يصاغ منهما خاتم أو سواراه فقول المحشي للاشتراك في المعنى
الاصلى أي اشتراك المؤلف من الكلام في المعنى الاصلى وهو المعاني المتصورة على ما هي عليه في حد ذاتها مع قطع النظر
عن تعبيرها بالالفاظ وهو الذي لا يختلف باختلاف العبارات كقيام زيد وقوله والامتيار وهو تلك المعاني من حيث التعبير
عنها بالالفاظ ودلالاتها عليها فانها تختلف باختلاف العبارات كان زيدا قائم والقائم زيد وهكذا فليتأمل

(قول المحشي) لانها المقصود من الكلام أما اصل المعنى فليس لها بل لامر آخر كإفادة الحكم أو لازمه

(قول المحشي) عين النظم المفسر بالتوخي فحل البيان هو اتحاد التطبيق بالنظم المفسر بهذا التفسير لاحتمال ان يكون
النظم الذي هو التوخي ليس هو التطبيق بل التطبيق هو الوضع المخصوص فلما حصر النظم في الوضع علم أنه ذلك التوخي
والا لم يصح حصره فيه لبقاء النظم بمعنى التوخي واذا صح الحصر وان التوخي هو الوضع والوضع هو التطبيق علم أن التطبيق
هو التوخي فتدبر

(قول المحشي) لان المتحد وهو التطبيق مع المتحد وهو الوضع بالشيء هو التوخي

(قول المحشي) أي كل واحد من مفرداته فليس الوضع قاصراً على الجمل كما هو ظاهر الشارح

(قول المحشي) في موضعه الذي يقتضيه الاحوال المراد بالوضع المقام الداعي للخصوصية كالانكار والاحوال المخصوصيات

كالتأكيد فانه لكونه لدفع الانكار يقتضي أن لا يورد الا حال الانكار كما ان الانكار يقتضيه لاجل دفعه المبحوث عنها
في علم النحو أي من حيث ذاتها وقوله باعتبار افادتها الاغراض أي المبحوث عن تلك الافادة في علم المعاني فليس المراد

وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلاً الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانما خارج الى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاءني زيد مسرعاً او يسرع او هو مسرع او هو يسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه ونجى به حيث ما ينبغي له وتنظر الى الحروف التي تشترك في معنى ينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو أن تأتي بما في نفي الحال وبلن في نفي الاستقبال وبأن فيما يرجح بين أن يكون وبين أن لا يكون وبأذا فيما علم انه كائن

التحوي باعتبار افادتها الاغراض المطلوبة منها كما فصله في التمثيل وذلك الوضع قد يكون بالسليقة وقد يكون بخدمة علم المعاني (قوله وتعمل على قوانينه) أي يكون ترتيب كلامك على طبقها وهو لا يتوقف على العلم بها وذلك بان لا يكون فيه ضعف التأليف والتعقيد اللفظي وانما لم يذكر الخلو عن التعقيد المعنوي لان المقصود تعريف النظم الذي يحصل به أصل البلاغة وهو يحصل بمجرد اشتماله على الخصوصيات والمزايا على حسب الاغراض المطلوبة منها، وأن أدت المرادات بدلالات مطابقة وما ذكره الشارح رحمه الله من أن النظم عبارة عن ترتيب الالفاظ مناسبة المعاني مناسقة الدلالات فتعريف للنظم الكامل الذي تحصل به البلاغة الكاملة (قوله مثل أن تنظر) أي تنظر الى اسميته وافراده وتنكيهه وتذكيره وجمليته وفعليته وتقديمه وتعريفه وكونه مع ضمير الفصل وكونه جملة اسمية (قوله في الخبر) أي خبر المبتدأ بقرينة أن المذكور في الامثلة اخلاف الاخبار مع اتحاد المبتدأ فذكر ينطاق زيد على أن يكون زيد مبتدأ وينطلق خبراً مقدماً فهو مثال لتقديم الخبر وقيل ، على التغليب (قوله فتعرف الخ) عطف على قوله تنظر أي بعد النظر الى الوجوه المختلفة التي تذكر في التحوي تعرف أن لكل واحد منها موضعاً مخصوصاً عند تركيب الكلام باعتبار افادتها الاغراض المطلوبة منها اما بالسليقة أو بالملكة الحاصلة من تتبع علم المعاني ونجى به بكل واحد في موضع ينبغي له (قوله وتنظر في الحروف الخ) النظر في الخبر والشرط والجزاء

ان افادة تلك الأغراض يبحث عنها علم التحوي ولا ان الوضع في ذلك الموضوع يقتضيه علم التحوي والقرينة على هذا الحل ما ذكره الشيخ في موضع آخر والتفصيل الآتي في التمثيل حيث قال بعد ذكر الوجوه فتعرف لكل من ذلك موضعه فان ذلك بعلم المعاني أو السليقة لا بعلم التحوي وحينئذ لا حاجة الى ما قيل اراد الشيخ بعلم التحوي ما يشمل المعاني والبيان لانه انما يتم بهما (قول المحشي) قد يكون بالسليقة كما ان معرفة الاحوال التحوية كذلك

(قول المحشي) وذلك بأن لا يكون الخ يفيد أن العمل على قوانينه مغاير للوضع في الموضوع الذي يقتضيه وهو أولى

من جعله للتفسير

(قول المحشي) وان أدت المرادات بدلالات مطابقة بان لم يكن الحال مقتضياً للجاز أو الكناية

(قول المحشي) للنظم الكامل أي التطبيق الكامل الذي تحصل به المطابقة الكاملة

(قول المحشي) على التغليب أي تغليب الخبر على الفعل فسمى الكل خبراً

(قول المحشي) باعتبار متعلق بموضعاً يعني أن الموضوع لا من حيث ذاته بل من حيث افادته الغرض المقصود منه

وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل موضع الواو من الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتشكيك والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والاعظهار والاضمار فتصيب لكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتشكيك والتقديم والتأخير رابعة الى الالفاظ انفسها ومن حيث هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والاعراض التي يصاغ لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض

كان باعتبار ما يعرضها وهذا النظر في الحروف باعتبار نفس معانيها (قوله وتنظر في الجمل الخ) ، النظران السابقان كانا في المفرد والجمله وهذا النظر في الجمل أي تنظر في الجمل التي، تنسج باعتبار العوارض التي يبحث عنها في النحو من العطف بالحروف المختلفة المعاني وتركيبه، فمع ف بالسابقة أو يعلم المعاني موضع كل واحد منها بحسب الاغراض المطلوبة منها فبحسب به في موضعه (قوله وتتصرف في التعريف الخ) هذه عوارض ، غير مختصة بشيء من المفردات فلذا فصله (قوله مكانه) أي مكانه الذي يقتضيه ، بحسب الاغراض كما بينه بقوله ثم ليس هذه الامور الخ (قوله بحسب الخ) متعلق بتعرض بعد اعتبار تعلقه بقوله بسبب لئلا يلزم تعلق حرفي جرمي واحد بفعل واحد أي تعرض لها بسبب الاغراض بحسب وقوع بعضها من بعض متصلة به فمن اتصالية كما في قوله عليه السلام ، انت مني بمنزلة هارون من موسى فلا تعرض لها حال الافراد (قوله واستعمال بعضها الخ) ،

وقوله وتجيء أي بعد أن تعرف الموضع الذي ينبغي ان تضعه فيه

(قول المحشي) ما يعرض لها من الاحوال أي ما يطلبها منها

(قول المحشي) النظران السابقان أي بقوله أن تنظر وتنظروكون الثاني في المفرد نحو زيد قائم فمرو او وعمر او ثم عمرو

(قول المحشي) تنسج أي تساق وهو تفسير لتسرد

(قول المحشي) فتعرف بالسابقة الخ كرر هذا اشارة الى ما سبق من أن هذا وظيفة المعاني لا النحو

(قول الشارح) فيما يترجح أي يتردد كذا نقل عنه

(قول المحشي) غير مختصة بشيء أي كالخبر والحال بخلاف ما سبق فان الاحوال المذكورة في المنظر مثلا يختص مجموعها

به اذ لا تنافي في المبتدا مثلا

(قول المحشي) بحسب الاغراض أي لا بحسب قواعد النحو ككون الحال أو التمييز نكرة والمبتدا معرفة مثلا

(قول الشارح) بسبب المعاني والاعراض أي الراجعة لمعنى الكلام فهذه الخصوصيات تعتبر أولا في المعنى لتحصيل تلك

الاعراض فيه وبواسطة عروضها للمعاني تعرض للالفاظ فقوله بسبب المعاني أي بسبب قصد تحصيل تلك المعاني والاعراض

(قول المحشي) بمعنى واحد لان كلا منهما للتعدي وليست الاولى للشببية اذ لا معنى لها مع التصريح بلفظ سبب

(قول المحشي) بحسب وقوع الخ هذا أقرب من جعل موقع بمعنى وقوع وجعل الوقوع بمعنى الاتصال ومن بمعنى البناء

كما صنفه بعضهم

(قول المحشي) أنت متى الخ أي أنت في الاتصال بي بهذه المنزلة

فرب تنكير مثاله مزية في لفظ وهو في لفظ آخر في غاية القبح بل وهذه اللفظة منكورة في بيت آخر قبيحة
والى هذا أشار المصنف بقوله (فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ) لكن لا من حيث انه لفظ وصوت (بل
باعتبار افادته المعنى) يعنى الغرض المصوغ له الكلام (بالتركيب) متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة
عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير
اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق

اشارة الى أن لكل كلمة مع صاحبها مقاما (قوله والى هذا أشار المصنف رحمه الله تعالى الخ) ، أي ما ذكرناه من
تمام التفصيل أشار اليه المصنف رحمه الله اجمالا بقوله فالبلاغة الخ وليس المشار اليه قوله ثم ليس هذه الامور المذكورة الخ
كما وهم (قوله متعلق بافادته) لا بالمعنى الذي يقصده البليغ بالتركيب على ما قيل لانه يوم كونه مدله لا للتركيب (قوله وذلك الخ)

(قول الشارح) من غير اعتبار افادته المعنى تفسير لمفردة ومجردة

(قول الشارح) أو غير مطابق لان الشيء لا ينصف بكونه غير كذا الا اذا كان كذا من صفته

(قول المحشي) اشارة الى أن لكل كلمة الخ فهو عطف مغاير لتفسير كما وهم فالاعراض المشار اليها بقوله بحسب موقع
بعضها من بعض مفادة بكلمة متصلة باخرى والمشار اليها بقوله واستعمال بعضها مع بعض مفادة بمجموع الكلمتين كما تقدم
للمحشى قول الشارح في غاية القبح لعدم وجود الغرض الداعي اليه بخلاف ما قبله

(قول الشارح) بل وهذه اللفظة الخ انتقال لأعلى من الاول فان ما قبل في لفظين وهذا في لفظ والواو لدفع انه
ابطالى لان الباطل لا يعطف عليه بل يترك

(قول الشارح) منكورة حال من اللفظة وخبر هذه محذوف تقديره حسنة في بيت وفي بيت آخر قبيحة واختلاف
التنكيرين مما يدل على ان عروض الخصوصية بسبب المعنى

(قول المحشي) أي ما ذكرنا من تمام التفصيل وهو من قوله مثل أن تنظر الى قول الشارح ثم ليس الخ فليس ذلك
من المشار اليه اذ ليس تفصيلا وانما هو وجه لكون كلام المصنف اشارة الى ذلك التفصيل فان رجوع البلاغة الى الكلام
باعتبار افادة المعنى انما هو بسبب كون هذه الخواص تعرض للالفاظ بسبب الاغراض المفهومة من وقوع بعضها متصلا
ببعض أو مع بعض وبه تعلم وجه حكم المحشي بالوهم على من جعل ثم ليس الى آخره مشارا اليه كذا نقل عن الاساتذة
لكن لا يلائمه تعبير المحشي بتمام التفصيل فالاولى ادخاله في المشار اليه والمراد بالتفصيل البيان والحكم بالوهم على جعل المشار
اليه ثم ليس الخ فقط تدبر

(قول الشارح) وصوت عطف أعم حكمته المبالغة في النفي كانه لا فرق بين حيثية اللفظية وحيثية الصوتية اذ الصوت
جنس يتحقق به ويفصله أعني المعتمد على مقطع اللفظ فالمعنى كما ان حيثية الصوتية غير معتبرة كذلك حيثية اللفظية

(قول الشارح) يعنى الغرض هو العلة الغائية التي هى سبب في الخصوصيات وهى مفادة من اللفظ افادة عقلية لا وضعية
(قول المحشي) لانه يوم كونه مدلولاً للتركيب أي وليس كذلك وانما هو مدلول لمقتضيات الاعراض لانها آثارها
والآثار تدل على المؤثر فلا دخل للتركيب من حيث هو تركيب في تلك الدلالة لا وضعا ولا عقلا تأمل وعلى هذا فقول

ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاعراض التي يصاغ لها الكلام (وكثيرا ما) نصب
على الظرف لانه من صفة الاحيان وما التأكيده معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكر في الكشف في
قوله تعالى : قليلا ما تشكرون

بيان لتفرعه على ما تقدم من تعريف البلاغة (قوله ضرورة الخ) هذا انما يدل على تحقق الاعراض والاشتمال على
مقتضياتها لازم في بلاغة الكلام، وأما افادته اياها فلانها مقتضيات الاعراض وآثارها والاثر يدل على المؤثر (قوله لانه
من صفة الاحيان ليس المراد ان موصوفه الاحيان مقدر لان التأنيت حينئذ واجب بل انه كان في الاصل، صفة الاحيان
ثم اقيم مقامه ونصب نصبه ، ولذا لم يجعل مستعملا معه شائعا، والظاهر لان يقول لانه صفة الحين (قوله نصب على الظرفية)
في الرضى ، مما يلزمه الظرفية عند سيديود صفة زمان اقيمت مقامه واما غير سيبويه فاتهم اختاروا في الصفة المذكورة الظرفية

المصنف بالتركيب أي عنده كما سيأتي في كلام الشارح

(قول المحشي) لانه يوم الخ فان قلت الباء في بالتركيب بمعنى عند وحينئذ لا ايهام قلت المتبادر أيضا من كون المعنى
عند التركيب افادته اياه بخلاف افادة اللفظ له عند التركيب وهو ظاهر تدبر

(قول المحشي) بيان لتفرعه أي لوجهه فقوله لما مر الخ راجع لقوله الى اللفظ وقوله وظاهر الخ راجع لقوله باعتبار المعنى
وانما لم يجعله دليلا للدعوى أي مضمون التفرع لانه لاشبهة فيه فالاستدلال عليه غير لائق

(قول المحشي) هذا انما يدل الخ أي والمعتبر في بلاغة الكلام انما هو افادته المعنى كما قال المصنف باعتبار افادته المعنى
وانما لم يقل الشارح ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق افادة المعاني الخ للزوم المصادرة على المطلوب كما هو ظاهر
(قول المحشي) على مقتضياتها بفتح الضاد ومثله ما بعده وعبر عنها بالمقتضيات لانها آثار الاعراض كما قال وهذا لا ينافي
انها مقتضيات الاحوال لان الاحوال تقتضيها بواسطة تلك الاعراض

(قول المحشي) وأما افادته اياها فلان الخ أي فتم ان الكلام يفيدها بواسطة اشتماله على المقتضيات التي هي آثار
للاعراض والاثر يدل على المؤثر فدلالة الكلام عليها دلالة عقلية وانما كانت المقتضيات وهي الخصوصيات كالتأكيد
أثارا للاغراض كدفع الانكار لانه لولا قصد دفع الانكار لما كان التأكيده

(قول المحشي) الاحيان مقدر أي لفظ أحيانا مقدر

(قول المحشي) صفة للأحيان أي لجنس الاحيان وهو حينئذ كذا قيل والظاهر ان المراد انه كان صفة الاحيان فكان
واجبه التأنيت لانه فعيل بمعنى فاعل ثم استعمل استعمال الاسماء فجرد عن التاء لذهاب الوصفية

(قول المحشي) ولذا لم يجعله مستعملا معه سابقا أي لم يذكر حينئذ سابقا على كثيرا موصوفا به بان يقدره في المتن قبل
كثيرا ويقول في الحل بعد ذلك أي في حين كثير وفي بعض النسخ ولذا لم يجعل مستعملا معه شائعا أي لخروجه عن الوصفية تدبر
(قول المحشي) والظاهر أن يقول الخ أي بدل الأحيان

(قول المحشي) مما يلزمه الظرفية الخ في الرضى بعد ذلك انما وجب نصبها أو اختيار ليكون أدل على موصوفها الذي هو
الظرف المنصوب فمعنى لزوم الظرفية أو اختيارها أن لا يخرج الى غير النصب على الظرفية وذلك الغير هو الجر بمن أو الرفع
مع كونها صفة زمان اقيمت مقامه كما هو الموضوع فاختار الشارح النصب على الظرفية على الرفع والجر مع كونها صفة زمان

اي في كثير من الاحيان (يسمى ذلك) الوصف المذكور (فصاحة ايضا) كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظ لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها الاعجمي والعربي والقروى والبدوى ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب

ولم يوجبها انتهى فلذا اختار الشارح رحمه الله تعالى كونه منصوباً على الظرفية ولم يجعله صفة لمصدر محذوف ، أي اطلاقاً كثيراً لان التسمية ههنا بمعنى الاطلاق (قوله أي في كثير من الأحيان) فيه اشارة الى انه صار بعد حذف الموصوف واقامته مقامه ، اسماً لذلك الا أن فيه ابهاماً يحتاج الى البيان (قوله وفي هذا) أي في قوله فالبلاغة صفة راجعة الى (قوله اراد الخ) أي اراد انها ليست من صفات الالفاظ من حيث هي هي (قوله وحينئذ لا تناقض) أي في النفي عن اللفظ والاثبات له .

لا يوجب سيويوه وترجيح غيره أما لو جعلت صفة مصدر محذوف فلم يتكلم فيه الرضى وليس في كلام سيويوه ولا غيره منه بعد جعله صفة للمصدر فالظاهر انه لا وجه لقوله ولم يجعله الخ فليتأمل

(قول المحشي) أي اطلاقاً كثيراً لان الخ دفع به ان التسمية وضع الاسم وهو هنا غير متعدد على انها مؤنثة لا توصف بالذكر (قول المحشي) فيه اشارة الى أنه صار الى آخره وجه الاشارة انه لو كان منصوباً على الظرفية تكون في مضمة الظرف فلما صرح بها علم انه ليس بظرف وانه لو كان باقياً على الوصفية لم يصح بيانه بالاحيان اسماً لذلك أي للاحيان لكنه مشترك بينه وبين الوصف فلذا احتاج الى البيان

(قول المحشي) أي اراد انها الى آخره هذه الكتابة على اراد الثانية في كلام الشارح وانما فسر بقوله أي اراد الخ لا يهام كلام الشارح أنها من صفات الالفاظ المركبة وليس مراداً وانما المراد انها صفة للالفاظ من حيث افادة المعنى بان يكون افادة المعنى هي مرجع تلك الصفة ومنشأها فمعنى الشارح حينئذ انها ليست صفة للفظ من حيث هو بل من حيث افادته المعنى عند التركيب كما يدل عليه قول الشارح سابقاً لكن لا من حيث انه لفظ وصوت وقوله هنا اراد انها من صفاتها باعتبار الى آخره فقول العصام وجه التوفيق انه حيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعنى بالتركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب او ليست من صفات الالفاظ باعتبار انفسها لا باعتبار افادتها المعنى ليس على ما ينبغي وما في بعض نسخ المحشي من كلمة او بدل أي تحريف لانه عين ما يفيد الشارح كما عرفت وكيف ولا يصح ارادة المفرد في قول السكاكي دون اللفظ نفسه اذ معنى المفرد لا يكون بليغاً تدبر (قول الشارح) اراد بالفصاحة معنى البلاغة أي الفصاحة المذكورة في الموضعين ولو اريد معناها الحقيقي لم يتأت التوفيق اذ لا تنفي عن الالفاظ المفردة وليست في الالفاظ باعتبار افادتها المعاني وهي الاغراض عند التركيب اذ لا تدخل لها

وحينئذ لا تناقض لتباير محلى النفي والاثبات هذا خلاصة كلام المصنف فكانه لم يتصفح دلائل الإعجاز حتى يتصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة يطلق على معنيين أحدهما ماصر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الإعجاز وعليه يطلق البلاغة والبراعة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو وكذا لا تناقض في النفي عن المعنى والاثبات له لان المنفى كونها راجعة اليه نفسه والمثبت كونها راجعة اليه بالمدخلة. (قوله فكأنه لم يتصفح الخ) وكذا لم يتصفح من قال حيث اثبت للفظ الفصاحة أراد منها ما مر في صدر المقدمة وحيث نقابها عنه أراد منها البلاغة (قوله ولا نزاع في رجوعها الخ) فان الخلو من الصفات المذكورة منشأها اللفظ نفسه وان كان من التعقيد المعنوي بالقياس الى المعنى ويوصف به اللفظ أيضاً (قوله هذه الفضيلة)

في افادة الأغراض تدبر

(قول المحشي) وكذا لا تناقض الى آخره تقيم لما تركه الشارح والمصنف في الايضاح فان الشيخ اثبت رجوعها للمعنى تارة ونفاة أخرى أيضاً وحاصله تغاير محلى النفي والاثبات أيضاً

(قول المحشي) راجعة اليه في نفسه أي مع قطع النظر عن افادة اللفظ له بالتركيب

(قول المحشي) بالمدخلة فان الفصاحة ليست صفة للفظ من حيث ذاته بل صفة له باعتبار افادته المعنى فالمعنى مدخلة في ثبوتها للفظ ثم ان المراد بالمعنى على هذا التوجيه الغرض المدلول للكلام دلالة عقلية كما تقدم

(قول المحشي) وكذا لم يتصفح الى آخره لانه لا نزاع في ان الفصاحة بالمعنى المشهور راجعة الى نفس اللفظ ولا في ان الموصوف بالبلاغة عرفا هو اللفظ وانما النزاع في منشأ هذه الفضيلة كما ذكره الشارح

(قول الشارح) لم يتصفح دلائل الإعجاز أي لم ينظر جميع صفحاته او لم يتأمله

(قول المحشي) فان الخلو من الصفات المذكورة منشأها اللفظ نفسه أي ليس المراد ان اللفظ يتصف بها وان لم يكن منشأها كالفصاحة بمعنى البلاغة بل اللفظ نفسه مرجعها ومنشأها لا معناه بمعنى ان هذه الخصاص ثابتة لنفس اللفظ كما ان ما خلس منه كالتأني والتمعق عند ثبوته يكون في نفس اللفظ الا انه فيما عدا التعقيد المعنوي لا يكون منظوراً في الخلو الى المعنى اصلا وفيه يكون منظوراً اليه لكن ذلك لا يخرج اللفظ عن كونه منشأ اذ التعقيد انما نشأ من الدلالة بلفظ اللازم البعيد على الملزوم ولو لم يدل بذلك اللفظ عليه لم يتصف المعنى بانه معقد فقوله وان كان من التعقيد المعنوي بالقياس الى المعنى معناه ان الخلو من منشأ اللفظ نفسه وان ذلك الخلو لا يعقل الا بالقياس الى المعنى وقوله ويوصف به اللفظ أيضاً أي كما ان اللفظ نفسه منشأ للخلو من الصفات المذكورة كذلك يوصف به وليس كالمعنى في البلاغة حيث كان منشأها ولا يوصف بها وانما يوصف بها اللفظ والحاصل ان البلاغة لما كانت لأمر عرض للمعنى ثم تبعه اللفظ كان منشأها المعنى ولكن انما يوصف بها اللفظ لما سيأتي بخلاف الخلو مما ذكر فان بعضه بالقياس الى نفس اللفظ وبعضه وان كان بالقياس الى معناه الا ان منشأ اللفظ اذ لم يعرض للمعنى اولا كما كان في البلاغة فتدبر (قول الشارح) وما شاكل ذلك كالملاحاة والاطافة

(قول الشارح) بها أي بذلك الوصف وانث لانه المعنى الثاني للفصاحة

اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام
المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل

اي الفضيلة التي يقع بها التفاضل ويثبت بها الاعجاز (قوله ان الكلام الذي يدق الخ) فالكلام الذي ليس له معنيان
لا دقة فيه ولا فضيلة له بل هو ملحق بأصوات الحيوانات (قوله يدل) بصيغة المجهول . يشعر بالقصد فان ما ليس بمقصود
ليس بمدلول عندهم (قوله على معناه اللغوي) أي معنى يستفاد من اللفظ بالوضع اما من نفسه كالتعريف والتذكير فانه يدل
عليهما اللام والتنوين أو من اعرابه كالفاعلية والمفعولية

(قول الشارح) عرفاً أي خاصاً وهو عرف علماء البلاغة اذ كون البلاغة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان
عليه دل على تلك الفضيلة المخصوصة انما هو عرفهم وانما كان الموصوف بها عرفاً هو الكلام لما سيأتي آخر الشارح انها
عبارة عن كون اللفظ الى آخر ما مر فيمنع ان يوصف بها المعنى اذ لا دلالة له

(قول الشارح) وانما النزاع في ان منشأ هذه الفضيلة الى آخره اذ لا يلزم من انصاف اللفظ بها ان يكون منشأها
(قول الشارح) ينكر على الفريقين أي على من يقول ان منشأها اللفظ لانها ليست وصفاً للفظ في نفسه بل وصف
له من أجل أمر عارض في معناه وعلى من يقول ان منشأها المعنى لان مراده بالمعنى المعنى الثاني كما هو في كلام المصنف
وليس هو منشأها وانما منشأها المعنى الاول او ترتيبه من حيث انه يفيد المعنى الثاني يدل على ذلك ما سيأتي في الشارح تدبر
(قول الشارح) ويقع به التفاضل اي من حيث اشتماله على الخصوصية

(قول الشارح) على معناه اللغوي هو المعنى الاصلى مع الخصوصية كالتأكيد او نفس الخصوصية على ما سيأتي
والمراد بالمعنى اللغوي ما يستفاد من التركيب بالوضع اللغوي سواء نقل التركيب عن معناه اللغوي او لا وسيأتي بيانه
(قول الشارح) ثم تجد لذلك المعنى أي المعنى التركيبي من حيث اشتماله على الخصوصية أو نفس الخصوصية على
ما سبق واللام ان كانت صلة فالدال هو المعنى وسبب دلالاته ان الثاني وهو الغرض المقصود كدفع الانكار سبب في
المعنى الاول فدلالته عليه دلالة المسبب على السبب وان كانت لتعليل فالدال هو اللفظ بتوسط المعنى وسبب الدلالة هو ما
مر وعلى الثاني معنى كونها ثانية ظاهر فانها في نفسها ثانية لدلالة اللفظ الاول وعلى الاول معنى كونها ثانية انها في المرتبة
الثانية أي تلاحظ بعد دلالة اللفظ

(قول الشارح) ومعان اول هي المدلول التركيبي من المعنى الاصلى والخصوصية او نفس الخصوصية على ما سبق
(قول الشارح) والشيخ يطلق على المعاني الاول اي المرتبة على حسب الاغراض وقوله بل على ترتيبها اضراب انشائي
للتلقي فان المزية انما هي بسبب ذلك الترتيب واعلم ان تركب الكلمات وتحقيقها انما هو على وفق ترتيب المعاني في الذهن
فلا بد من تصورهما وحضورهما في الذهن ثم ان تصور تلك المعاني على نحوين تصور متعلق بتلك المعاني على ما هي عليه
في حد ذاتها مع قطع النظر عن تعبيرها بالالفاظ وهو الذي لا يختلف باختلاف العبارات وتصور متعلق بها من حيث التعبير
عنها بالالفاظ ودلالاتها عليها دلالة اولية وهو يختلف باختلاف العبارات والتصور الاول مقدم على التصور الثاني مبدأ له كما
ان التصور الثاني مبدأ للتكلم كذا في الحاشي في باب التنازع فقول الشارح على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الى
آخره مراده ان الذي اطلق عليه الشيخ ذلك هو الترتيب المعقب بترتيب الالفاظ وهو ترتيبها من حيث التعبير عنها بالالفاظ

لانه الذي يختلف باختلاف الالفاظ وينشأ منه الفضيلة للالفاظ وليس ترتيب الالفاظ من جملة المسمى بالنظم وما معه على ما وهم وانما اطلق النظم على المعاني او ترتيبها مع انه ترتيب الالفاظ لان المعاني او ترتيبها هو المنشأ للفضيلة كما مر (قول الشارح) ونحو ذلك كالمخصوصيات والاعتبارات ومقتضيات الاحوال وقوله وان الفضيلة أي التي هي الوصف السابق فتحصل من كلام الشيخ ان منشأ تلك الفضيلة هو المعاني الاول المرتبة او ترتيبها لا المعاني الثواني ولا الالفاظ وان كان الموصوف بها الالفاظ وان ليس محل النزاع هو ان الموصوف بها الالفاظ او المعاني كما فهم المصنف فانه لا نزاع في وصف الالفاظ بها وان ليس كون المعاني مرجعاً معناه المدخلة واعلم ان عبارة الايضاح هكذا فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعني عند التركيب وكثيراً ما يسمى ذلك فصاحة ايضاً وهو مراد الشيخ عبد القاهر بما يكرره في دلائل الاعجاز من ان الفصاحة صفة راجعة الى المعني دون اللفظ كقوله في اثناء فصل منه علمت ان الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجري في طريقهما اوصاف راجعة الى المعاني او الى ما يدل عليه بالالفاظ دون الالفاظ انفسها وانما قلنا مراده ذلك لانه صرح في مواضع من دلائل الاعجاز بان فضيلة الكلام للفظ لا لمعناه منها انه حكى قول من ذهب الى عكس ذلك فقال قانت تراه لا يقدم شعراً حتى يكون قد اودعه حكمة او ادباً او اشتمل على تشبيه غريب ومعني نادر ثم قال اي الشيخ والامر بالضد اذا جئنا الى الحقائق وما عليه المحصولون لانا لا نرى متقدماً في علم البلاغة مبرزاً في شأوها الا وهو ينكر هذا الرأي ثم قل عن الجاحظ في ذلك كلاماً منه قوله والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها المعجمي والعربي والقروي والبدوي وانما الشأن في اقامة الوزن وتخير اللفظ وسهولة الخرج وصحة الطبع وكثرة الماء وجودة السبك ثم قال اي الشيخ ومعلوم ان سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة وان سبيل المعني الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير فيه كالفضة والذهب يصاغ منهما خاتم او سوار فكما انه محال اذا اردت النظر في صوغ الخاتم وجودة العمل ودرائته ان تنظر الى الفضة الحاملة لتلك الصورة او الذهب الذي وقع فيه ذلك العمل كذلك محال اذا اردت ان تعرف مكان الفضل والمزية في الكلام ان تنظر في مجرد معناه وكما لو فضلنا خاتماً على خاتم بان يكون فضة هذا الخاتم أجود او فضة انفس لم يكن ذلك تفضيلاً له من حيث هو خاتم كذلك ينبغي اذا فضلنا بيتاً على بيت من اجل معناه ان لا يكون ذلك تفضيلاً له من حيث هو شعر وكلام انتهى لفظه وهو صريح في ان الكلام من حيث هو كلام لا يوصف بالفضيلة باعتبار شرف معناه ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فلا تكون راجعة الى المعني وقد صرح فيما سبق انها راجعة الى المعني دون اللفظ فالجمع بينهما بما قدمناه يحمل كلامه حيث نفى انها من صفات اللفظ على نفي انها من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب وحيث اثبت انها من صفاته على انها من صفاته باعتبار افادته المعني عند التركيب انتهى كلام الايضاح وحاصل ما جمع به المصنف ان البلاغة صفة للفظ لا من جهة شرف معناه بل من حيث افادته اياه والافادة راجعة للنظم لا المعني والمنفى هو وصفه بها باعتبار شرف المعني واعلم انه اشتبه على المصنف كلام الشيخ فان كلامه فيما نقله المصنف انما هو في الفضيلة الراجعة الى الكلام من حيث هو كلام وما نحن فيه اعني البلاغة ليست راجعة اليه من حيث هو كلام بذلك على ما قلنا قوله ان لا يكون ذلك تفضيلاً له من حيث هو شعر وكلام وقد نبه الشارح على ما قلنا حيث قال ان محصول كلامه فيه هو أن الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى انفس اللفظ انتهى فان ما نقله المصنف عن الشيخ انما هو هذا لا حد ولا كلام فيه الآن بل قد صرح الشيخ بذلك حيث قال في ما يأتي فلم يعلموا اننا نعني الفصاحة التي يجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق الى آخر ما نقله الشارح فليتأمل

هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي

والإضافة والحالية وغير ذلك وأما من الهيئة التركيبية كالتقديم والحذف اعلم أن في كلام الشيخ نوع اضطراب فإنه إن أريد بالمعاني الأول المعاني اللغوية أعني المدلولات التركيبية وهي أصل المعنى مع الخصوصيات على ما يدل عليه ، الحاشية المنقولة عن الشارح رحمه الله تعالى في هذا المقام يتأني ما سيأتي من قوله لما فهم أنها صفات للمعاني الأول المفهومة أعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات حيث فسر المعاني الأول ، بنفس الخصوصيات لا بالمدلولات التركيبية وإن أريد بها تلك الخصوصيات يتأني قوله هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي الخ فإنه يدل على أن المعاني الأول ، هي المدلولات التركيبية والوجه أن يقال إن المعاني الأول

(قول المحشي) والإضافة والحالية المراد بالإضافة النسبة والحالية كونه حالاً فإن ذلك مستفاد من الجبر في الأول والنصب في الثاني

(قول المحشي) كالتقديم والحذف التقديم هو الخصوصية فإنه يفيد الحصر كأن المفيدة للتأكيد والغرض منه رد اعتقاد الشركة مثلاً كما أن الغرض من أن دفع الإنكار وكذا الحذف فإن المقصود من عدم تعيين الفاعل مثلاً والغرض منه دفع الأذى عنه مثلاً فتقوله كالتقديم والحذف مثال لما يستفاد من الهيئة على قياس ما تقدم فهية التركيب موضوعة للدلالة على أن أظهر مقدم مثلاً أو المبتدأ مثلاً محذوف وليس يبعد تدبر

(قول المحشي) الحاشية المنقولة هي قوله يزيد بالمعاني الأول مدلولات التركيب والهيئات والمعاني الثواني الأغراض التي يصاغ لها الكلام مثلاً إذا قلنا هو اسد في صورة إنسان فالمعنى الأول هو مدلول هذا الكلام والمعنى الثاني أنه شجاع فالمعنى الثاني هو الذي يراد إيراد في طرق مختلفة والمفهوم من تلك الطرق هو المعنى الأول اهـ

(قول المحشي) بنفس الخصوصيات وهي بعض المعاني التركيبية وإن أريد بها تلك الخصوصيات أي وتخالف الحاشية المنقولة

(قول المحشي) هي المدلولات التركيبية أي أصل المعنى مع الخصوصيات

(قول المحشي) والوجه أن يقال الخ يعني لنا أن نريد أن المعاني الأول هي المعاني التركيبية ونوافق الحاشية المنقولة وقوله فيما سبق هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي الخ وإنما فسرنا بالخصوصيات تنبيهاً على أن ما عداها في حكم العدم ولنا أن نريد الشق الثاني وهو أن المعاني الأول هي الخصوصيات وتمنع منافاة ما تقدم له بأن المراد بالمعنى اللغوي فيما تقدم هو الخصوصيات وإنما سماها معنى لغوياً لأنها تفهم من اللفظ بالنظر لمعناه اللغوي بمعنى أنه إذا نظر لما وضع له اللفظ لغة إنما يفهم من ذلك لعدم الاعتداد بما عداه

(قول المحشي) أي الوصف إلى آخره يعني أن المراد بالفضيلة هو الوصف المتقدم أطلق عليه الفضيلة باعتبار أنه يقع

به تفاضل الكلام

(قول المحشي) أفاد أن الكلام الخ أي من الحصر

(قول المحشي) يشعر بالقصد الخ تعليل لكونه على صيغة المجهول

(قول المحشي) عندهم أم عند غيرهم فليس القصد شرطاً في الدلالة ولا سيد في ذلك نزاع سيأتي

(قول المحشي) على معناه اللغوي أي معنى يستفاد من اللفظ بالوضع يعني أن المراد من المعنى اللغوي هو ما استفاد

ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعاني اول ومعاني ثانى فان فالشيخ يطلق على المعاني الاول

هى المدلولات التركيبية وانما فسرهما بنفس الخصوصيات تنبيها على ان اصل المعنى اعني ما يخرج به الكلام عن النعيق في حكم عدم عند البلغاء او يقال اراد بالمعاني الاول الخصوصيات وانما جعلها مدلولات لغوية لان اللفظ بحسب معناه اللغوي يفهم منه تلك الخصوصيات واصل المعنى غير منظور اليه عندهم (قوله ثم تجد لذلك المعنى الخ) ان كان اللام للصلة فالدال هو المعنى والدلالة ثانية ، باعتبار انها في المرتبة الثانية وان كان للاجل فالدال هو اللفظ لكن بتوسط المعنى ، والدلالة في نفسها ثانية وهذه الدلالة ، عقلية ولو بالعرف والعادة ، والعلاقة التخيلية والادعائية (قوله على المعنى المقصود) اعني الاغراض التي يصاغ لها الكلام (قوله فهنا الفاظ ومعاني اول الخ) وهو ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب وهو اصل المعنى مع الخصوصيات من التعريف والتذكير والتقديم والتأخير والحذف والاضمار والمعنى الثاني الاغراض التي بواسطة الوضع سواء كان لغويا او لا فان المعنى الاصل قد يكون مجازيا وقد يكون المجاز في الخصوصيات كما صرحوا به اول البيان فما قبل انه لا يشمل الكلام المحتوي على المعاني الاول الشرعية او العرفية وهم

(قول المحشي) هى المدلولات التركيبية اى ودلالاتها على الاغراض بواسطة ما فيها من الخصوصيات لان اللفظ بحسب معناه اللغوي يفهم منه تلك الخصوصيات يعنى انه انما سمي معنى لغويا لانه يفهم من اللفظ بحسب معناه اللغوي اى عند النظر الى المعنى الموضوع له اللفظ لغة انما يفهم منه هذه الخصوصيات واصل المعنى غير منظور اليه والدال على المعنى الثاني وهو الغرض هو تلك الخصوصيات فتأمل

(قول المحشي) باعتبار انها في المرتبة الثانية اى منظور اليها بعد النظر للدلالة اللفظ وليس المعنى انها دلالة ثانية للمعنى بان يكون للمعنى دلالتان

(قول المحشي) والدلالة في نفسها ثانية اى ثانية للدلالة اولى للفظ بان يكون للفظ دلالتان

(قول المحشي) عقلية اى لتلازم عقلية بين الدال وهو الخصوصية والغرض ووجه ذلك التلازم سببية الغرض المدلول عليه الايمان بالخصوصية كما مر ولما لم يكن ذلك التلازم عقليا بمعنى عدم الانفكاك قال ولو بالعرف والعادة فان المتعارف والمعناد للبلغ ان لا يأتى بالخصوصية الا لداع وعبرة المفتاح واعني بخاصية التركيب ما يسبق منه الى الفهم عند سماع ذلك الترتيب جاريا مجري اللازم له لكونه صادرا عن البليغ لانفس ذلك التركيب من حيث هو هو قال السيد في شرحه اعني بخاصية التركيب المعنى الذي يسبق منه الى الفهم عند سماعه حال كون ذلك المعنى جاريا مجري اللازم لذلك التركيب بسبب صدوره عن البليغ وهذا هو الخواص الخطابية المبنية على المناسبات العرفية والعلاقات الظنية كما بين التاكيد ودفع الشك فهذه الخواص ليست لازمة لتركيبه من حيث هو بل جارية مجري اللازم له لصدوره عنه اذ البليغ يلزمه عرفا ان يقصد بتركيه ما يناسبها

(قول المحشي) والعلاقة التخيلية والادعائية يعنى ان هذه الدلالة قضي بها العقل بواسطة تخيل اللزوم بين الخصوصية والغرض وادعائية لكونه صادرا عن البليغ فقوله والعلاقة الخ عطف على العرف اى اما ان يكون للعرف والعادة او التخيل والادعاء (قول المحشي) ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب وهو اصل المعنى مع الخصوصيات اى سواء كان ذلك المفهوم من التركيب معنى حقيقيا او مجازيا فقوله انه لكثير الرماد اصل المعنى فيه بالنسبة لعلم المعاني هو كونه كريما وهو المعنى المورد

بل على ترتيبها في النفس ثم على ترتيب الالفاظ في النطق على حذفها اسم النظم والصور والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك وبحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وماشا كل ذلك انما هي فيها لاني الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها حيث ثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني يريد بهما تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان يكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة

يقصدها المتكلم من هذه الصياغة أي جعل الكلام مشتملا على تلك الخصوصيات من الاشارة الى معهود والتعظيم والحصر ودفع الانكار والشك وغير ذلك ومحصلها الاغراض التي يورد المتكلم هذه الخصوصيات لاجلها هذا بالنسبة الى علم المعاني وأما بالنسبة الى علم البيان فالمعاني الاول هي المدلولات المطابقة ، مع رعاية مقتضى الحال والمعاني الثواني هي المعاني المجازية والكنائية (قوله بل على ترتيبها) أي جعلها في مراتبها بحسب الاغراض المطاوعة منها (قوله اثباتها أو نفيها) ، ذكر النفي استطرادي والمقصود أنها محط الفائدة عند البليغ وذلك لان الاغراض ، مدلولات للمعاني الاول كما مر فكيف يقصد من ابرادها نفيها (قوله فحيث الخ) دفع للتناقض ، أي اذا علمت قول الشيخ فاعلم أنه حيث ثبت الخ (قوله جعلت مطروحة الخ) أي لا اختصاص لها بأحد يقصدها من يشاء ، انما تختص بالبلغاء تأديتها بالمعاني الاول

بالطريق المجازي اذ الخصوصية انما هي معتبرة فيه لاني كثرة الرماد وانما هي طريق للمعاني الثواني في علم البيان وهي المجازية والكنائية اول في علم المعاني فليتأمل حتي يندفع التنافي بين ما هنا وما سبق للمحشي

(قول المحشي) مع رعاية مقتضى الحال لم يقل مع الخصوصيات كما سبق لان المعاني الاول في البيان هي ما وقع التجوز بها وهي المعاني المطابقة سواء كانت معاني ماعدا الخصوصية وهو الاكثر اذ ما يقع فيه التجوز في الاكثر هو المعاني الاصلية او نفس الخصوصية كما اذا قيد الفعل بالشرط وعبر عن ان بلوغه على الاول لم تكن الخصوصية معني اوليا ولا ثانويا اذ لم يقع فيها التجوز وعلى الثاني تكون كذلك فلذا اتى بالعبارة الشاملة

(قول الشارح) التي هي الاصوات اي عوارض الاصوات بناء على ان اللفظ كيفية تعرض للصوت

(قول المحشي) ذكر النفي استطرادي ذكر لمناسبته للاثبات

(قول المحشي) مدلولات للمعاني الاول اي والكلام الآن في أن هناك معاني أول فلا يتاقي حينئذ في الاغراض والاختصار وتطهير اللسان وضيق المقام من اغراض الحذف مدلوله لمعان أول أعني الحذف المدلول عليه بهيئة التركيب كما سبق للمحشي وان قال السيد في شرح المفتاح انها من مستبعات التركيب الا ان يريد انه لم يدل عليها بلفظ بل بالهيئة تدبر لكنه يخالف ما مر من ان الحذف مدلول للهيئة فتدبر

(قول المحشي) أي اذا علمت الخ اشارة الا ان الغاء فصيحة

(قول المحشي) انما تختص بالبلغاء الخ والافهض الناس يدفع الانكار لكن لا بالمعاني الاول بالمعني السابق بل

بصريح العبارة تدبر

ولست انا احمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مراراً كما قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تخفيفه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها أوصافاً للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاولى المفهومة اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوها كالواضحة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية التي تجددت فيه

(قوله ولست انا احمل كلامه الخ) كلمة انا تأكيد للضمير المتصل والمقصود مطلوب نفي التجوز والسهو والنسيان في نفي الحمل عن نفسه وليس من قبيل ما انا قلت لنفي القصر. على ما فهم لكونه غير مطلوب وكذلك تقديم المسند اليه في قوله بل هو يصرح للتقوى والمقصود انه صرح به البتة لا للتقصر (قوله لترتيب المعاني) أي لافادة ترتيبها (قوله لما فهم الخ) اذ لفظ المعاني مشترك بين المعاني الاولى المفهومة من الالفاظ والمعاني الثواني المقصودة منها ولكل منهما مدخل في البلاغة لكون الاولى دوال والثواني مدلولات بخلاف الالفاظ فان لها خصوصية بالمعاني الاولى لكونها مدلولات لها بالذات، ولا يذهب الذهن الى اتصاف الالفاظ المنطوقة بالبلاغة (قوله في المعنى) أي في أصل المعنى، الذي لا يتغير بتغير الاعتبارات

(قول الشارح) ولست انا احمل الخ أي ليس هذا البيان المتقدم الذي دفع به الثاني بين كلام الشيخ من عندي ومن مبتكراتي بل هو مصرح به مراراً حيث قال لما الخ وحاصل ذلك التوفيق هو قوله فحيث الخ واما توفيق المصنف فحاصله انه حيث اثبت انها من صفات اللفظ فالمراد انها من صفاته من حيث افادة المعنى وحيث نفي ذلك نفي انها من صفاته من حيث هو هو وحيث اثبت رجوعها الى المعنى اثبت رجوعها اليه بالمدخلة بمعنى ان له مدخلا في اتصاف اللفظ بها وحيث نفي رجوعها اليه نفي رجوعها اليه في نفسه وقد علمت انه لا نزاع في أنها من صفات اللفظ واما النزاع في منشأها وليس هو اللفظ المنطوق ولا المعنى الثاني وانما هو المعنى الاول بل ترتيبه فتقول الشارح فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ بمعنى انها مرجعها ومثله قوله وحيث ينفي الخ

(قول المحشي) على ما فهم الواهم المروى

(قول الشارح) ولم يكن لترتيب المعاني الى آخره أي لافادة ترتيبها للسامع فان ذلك لا يكون الا بترتيب الالفاظ في النطق اما ترتيبها في النفس فلا يتوقف على النطق وهل يتوقف على تخيل الالفاظ او لا خلاف بين العلامتين وبهذا اندفع ما يقال ان ترتيب المعاني مقدم على ترتيب الالفاظ كما اشار اليه سابقاً فكيف يكون الثاني سبيلاً الى الاول فان ترتيب الالفاظ انما جعل سبيلاً لافادة ترتيب المعاني لا لنفسه

(قول المحشي) ولا يذهب الذهن الى آخره اذ الالفاظ ليست مقصودة في البلاغة

(قول المحشي) انها وصف لها في نفسه بان يكون منشأها

(قول المحشي) الذي لا يتغير بتغير العبارات وهو اصل المعنى مع قطع النظر عن تعبيره بالالفاظ والخصوصية التي تجددت والصورة التي حدثت هي المعاني الماثية بها للاغراض كالتاكيد لرد الانكار ومجموع اصل المعنى مع الخصوصيات

وقولنا صورة وتمثيل وقياس لما نذكره بمقولنا على ما نذكره بإبصارنا فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذلك كذلك توجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرق فعبّرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك وليس هذا من مبدعاتنا بل هو مشهور في كلامهم وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير وهذا نبذ مما ذكره الشيخ ثم انه شدد التأكيد على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب الفساد عدم التمييز بين ماهو وصف للشيء في نفسه وبين ماهو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا انا نغنى بالفصاحة التي تجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطاء في الالفاظ ثم انا لانكر ان يكون مذاقة الحروف وسلاستها مما توجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة ومما وقعهم في الشبهة انه لم يسمع من عاقل يقول معنى فصيح والجواب أن مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة إنما تكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف إذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع أن يوصف بها المعنى كما يمتنع أن يوصف بأنه دال (ولها) أي للبلاغة في الكلام (طرفان أعلى)

(قوله وقولنا صورة) يعني ان اطلاق الصورة على الخصوصية بطريق التشبيه (قوله عدم التمييز الخ) حيث فهموا من اجرائها على اللفظ ، أنها وصف له من أجل أمر عرض في معناه أو المراد انهم لم يميزوا بين الفصاحة بالمعنى المشهور التي هي صفة للفظ في نفسه وبين الفصاحة بمعنى البلاغة وهذا اظهر بالنسبة الى قوله فلم يعلموا انا نغنى بالفصاحة الخ (قوله مذاقة الحروف) أي ملائمتها بالطبع السليم وسلاستها أي سهولتها في النطق (قوله بأنه دال) أشار بخذف متعلق الدلالة الى أن المعنى لا يوصف بالدلالة مطلقا لأنها عبارة عن كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وبهذا ظهر ان قوله ثم لم تجد لذلك وهو المعاني الاول اللغوية كما مر الان الظاهر من كلام الشارح هنا ان المعاني الاول هي نفس الخصوصيات لانها مفيدة للاغراض وقد مر توجيه المحشي لذلك فتدبر

(قول الشارح) كون اللفظ دلي وصف الخ ذلك الوصف هو كونه مشتملا على الخصوصيات على حسب الاغراض فانه اذا كان مشتملا عليها استازم تلك الفضيلة وهي كون معناه أو ترتيبه في النفس دالا على الاغراض المطلوبة هكذا فينبغي ان يفهم فليأمل فالمراد الدلالة بالاستازام بواسطة اشتماله على الخصوصيات ثم انه اذا كان عبارة عن كون اللفظ الخ فالمتصف بها هو اللفظ وان كان منشأ ذلك الاتصاف هو المعنى فقوله والفصاحة الخ جواب عن السند المتقدم (قول المحشي) لا يوصف بالدلالة مطلقا أي وضعا أو عقلا أو عادة لان المراد الدلالة المأخوذة في مفهوم الفصاحة بمعنى البلاغة وهي لا تكون الالفاظية كما قال الشارح عبارة عن كون اللفظ على وصف الخ فتلك الدلالة إنما هي للفظ فما قيل ان التمرير بقوله لانها عبارة عن كون اللفظ الخ غير تام لان هذا في الدلالة اللفظية وهذه الدلالة عقلية كما سبق ليس بشيء لان كونها عقلية بمعنى انها بواسطة لزوم عقلي لاينافي انها وصف اللفظ بواسطة أخذها في مفهوم البلاغة تدبر

اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح (وهو حد الاعجاز) وهو ان يرتقى الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ومعجزهم عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة

المعنى دلالة ثانية معناه تجدد في اللفظ لاجل ذلك المعنى دلالة ثانية (قوله عليه ينتهي البلاغة الخ) قوله ، واحاله تمهيدا للاشكال الذي يأتي في عطف ما يقرب وشارة الى ان الطرف الاعلى داخل في البلاغة لان انتهاء الشيء انما يكون بكامله (قوله وهو ان يرتقى الخ) أي الاعجاز عند علماء البيان ذلك والا فالاعجاز ، ان يخرج الكلام عن طوق البشر ولذا اختلف في وجه اعجاز القرآن والتقييد بالبشر ، لانه المعتبر في مفهومه وان كان اعجاز القرآن ثبت بالنسبة الى الجن والانس بقوله تعالى (قل لئن اجتمعت الانس والجن على ان يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا) ولم يقل ان يخرج مقدار اقصر سورة منه عن طوق البشر مع انه المعجز ، لان الكلام في بيان مراتب البلاغة في نفسها لا باعتبار ما يتحقق فيه (قوله فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة الخ) فكيف يمكن ارتقاء الكلام الى ان يخرج عن طوق البشر فالسؤال استفسار محض ، كما يدل عليه قوله لم لا يجوز الخ وقوله ليست البلاغة الخ بيان لمنشأ الاستفسار وقيل الله ،

(قول الشارح) كذا في الايضاح يعني ان كون الاعلى منتهى البلاغة على الاطلاق مذكور في كلام المصنف فلا يصح جعل ما يقرب من حد الاعجاز طرفا أعلى كما توهمه البعض كذا قل عنه (قول المحشي) تمهيدا للاشكال الآتي لان مداره ان حد الاعجاز وما يقرب ليس نهاية حقيقية ولا نوعية كما سيأتي (قول المحشي) عند علماء البيان ذلك أي الارتقاء في خصوص البلاغة وسمى الارتقاء المذكور اعجازا لانه سببه عند علماء البيان كالمخرج عن طوق البشر مطلقا عند غيرهم فظهر ان المراد بتحديد الاعجاز عند علماء البيان خلافا للغنري (قول المحشي) ان يخرج الخ أي سواء كان بالارتقاء بالبلاغة او غيره كالأخبار عن المغيبات وصرفهم عن الاتيان بمثله (قول المحشي) ولذا اختلف اي لكونه الخروج عن طوق البشر مطلقا ولو كان الخروج بسبب الارتقاء في البلاغة فقط لم يثبت الاختلاف

(قول المحشي) لانه المعتبر في مفهومه لعله لانه المتصدي للمعارضة (قول المحشي) لان الكلام في بيان مراتب البلاغة الخ وقوله فيما مر ولذا اختلف الخ لانه فرد من جملة ما صدق عليه المعجز وان لم يتحقق الاعجاز في غيره (قول المحشي) استفسار محض الاستفسار في الاغلب طلب بيان معنى اللفظ اذا كان فيه اجمال او غرابة وقد يكون استفهاما عن نكتة ما فعل كما هنا وقوله محض أي خال عن شائبة المعارضة والمنع والنقض وقد عد المضد الاستفسار من جملة الاعتراضات وقل انه لا أهم منه فانه يرد على تقرير المدعى وعلى جميع المقدمات وجميع الأدلة وقال بعض المحققين الاخرى ان لا يكون مؤاخذه والأوجه الاول لانه طعن في بيان معنى اللفظ في المقصود او بيان علته فان بيان ذلك يلزم المستدل وجوابه يكون ببيان ظهور اللفظ في مقصوده فلا غرابة ولا اجمال وبيان علته (قول المحشي) كما يدل عليه قوله لم لا يجوز الخ أي واذا جاز فكيف يمكن الخ فهو سؤال عن الحال الذي وقع عليه إمكان الارتقاء مرتب على السؤال عن العلة (قول المحشي) كما يدل عليه قوله لم لا يجوز الخ فان ذلك ليس منعا لمقدمة الدليل حتى يكون متنا حقيقيا اذ لا دليل

معارضة في كون الطرف الاعلى حد الاعجاز والدليل لم يذكر من احد الجانبين، لظهوره فصيح الجواب بالمنع وفيه ان قوله لم لا يجوز الخ بظاهره، يأبى عنه وان ما ذكره في السؤال انما يدل على عدم امكان حد الاعجاز لاعلى عدم كون الطرف الاعلى حد الاعجاز

هنا ولا للدعوى حتى يكون منعا مجازيا بمعنى طلب الدليل عليها اذ منعها بعدم تسليمها ولا معارضة لانها مقابلة الدليل بدليل وحيث كان اللائق ترك قوله لم لا يجوز الخ فان المعارض جازم الا ان يكون منعا ضميا للدعوى وقوله لم لا يجوز سنده وحاصله اننا لانسلم ان الاعلى حد الاعجاز وعلي هذا يحمل قول القارى ان حل السؤال على منع تحقق الاعجاز الى آخر كلامه

(قول المحشي) معارضة هي مقابلة الدليل بدليل آخر مانع الاول في ثبوت مقتضاه وهي تجري في الحكم بأن يقيم دليلا على تقيض الحكم المبطل للمعلل وفي علته بان يقيم دليلا على نفي شيء من مقدمات دليل المعلل بعد اثباته أي المعلل تلك المقدمة بالدليل والمراد هنا الاول ولذا قيد بقوله معارضته في كون الطرف الاعلى حد الاعجاز

(قول المحشي) والدليل لم يذكر من احد الجانبين أي جانب المصنف بخلاف جانب السائل فان دليله وقوله وعلم البلاغة الخ (قول المحشي) لظهوره حاصله ان الطرف الاعلى مشتمل على احوال لا يحيط بها البشر وكل ما كان كذلك فهو

معجز ثم ان التعليل بالظهور ظاهر في المعارضة في الحكم دون المعارضة في علته اذ لا يتجه منع دليل لم يذكر اعتمادا على انه الدليل لظهوره نعم قد يحذف من الدليل بعض مقدماته ولا يضر ذلك المانع والمعارض

(قول المحشي) يأبى عنه لانه يدل على أنه ليس جازما بالبطلان والمعارض لا بد ان يكون جازما لاقامة الدليل على البطلان لسكن يحتمل ان يكون ذلك لتنزل مع الخصم وارخاء العنان فلذا قال بظاهره يأبى عنه

(قول المحشي) فصيح الجواب بالمنع أي اذا كان معارضة صح الجواب عنها بالمنع لان المعارضة تدفع بالمنع والنقض فان وظيفة المعال في مقابلة المعارضة ليست الا ترجيح دليله على دليل السائل ويكون بإيراد المنع والنقض لا بإيراد المعارضة لان حاصل المعارضة في مقابلة المعارضة تكثير الادلة ولا ترجيح بكثرة الادلة كما عرف في الاصول وهذا بخلاف ما اذا كان السؤال منعا للدعوى اعني ان الطرف الاعلى مطلقا معجز وسند المنع قوله لم لا يجوز الخ واما قوله وعلم البلاغة كافل الخ فهو مبني السند ومنعه منع السند فكانه قيل لا نسلم ان الطرف الاعلى حد الاعجاز لم لا يجوز رعاية المطابقة مع الفصاحة لمن اتقن علم البلاغة المتكفل بهما فإنه حينئذ لا يصح الجواب بالمنع لان منع المنع ومنع ما يؤيده او ينفي عليه لا يوجب اثبات المقدمة الممنوعة الذي يجب على المعلل عند منع المانع اذ غرض المانع طلب الدليل على المقدمة الممنوعة او على الدعوى ولا تندفع تلك المطالبة بمنع السند وانما تندفع باثبات المقدمة الممنوعة او الدعوى بالدليل ان كانت كسبية او التنبيه ان كانت ضرورية خفيت على المانع او ابطال سنده ان كان لازما للمنع بان يلزم من ثبوته وانقائه ثبوت المنع وانقائه اذ لو اتفق كقالة علم البلاغة خلفها معرفة ذلك بالسليقة كالعرب العرباء ثم ان المنع في المشهور هو طلب الدليل على المقدمة وقد يقال على رد مقدمة الدليل كلا او بعضا على التعمين بلا دليل كما في بعض شروح الآداب وما هنا من الاول ووارد في صورة الدعوى مبالغة في وروده واما ما قيل في وجه بطلان المنع انه منع مجرد وهو لا يفيد ففيه ان هذا انما هو في منع الدليل لا المقدمة وأيضا فهو جار اذا كان السؤال معارضة تدبر فليتأمل

وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما حق الرعاية فيأتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم الا ان هذه الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلاً وأما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيةها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع كما مر وكثيراً من مهرة هذا الفن تراه لا يقدر على تأليف كلام يبلغ فضلاً عما هو في الطرف الاعلى (وما يقرب منه) ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فائد لان ما يقرب منه انما هو

الابيض مقدمة خارجية (قوله وعلم البلاغة كافل الخ) اي علم له مزيد اختصاص بالبلاغة اعنى المعاني والبيان كافل باتيان هذين الامرين ، من حيث يتعلق بهما الارتقاء في البلاغة على وجه التمام كما في قوله تعالى (واتموا الحج والعمرة لله) وذلك لان علم المعاني كافل للطائفة وعلم البيان كافل للخلوص عن التعميد المعنوي وما عداه من الامور المعتمدة في الفصاحة لاتعلق له بالارتقاء في البلاغة ولا يجوز تفسير علم البلاغة بعلم له تعلق بالبلاغة فيشمل اللغة والعرف والنحو لانه خلاف المعنى المتعارف وينافيه قوله لا يعرف بهذا العلم فانه صريح في ان المراد به المعنى المتعارف ويرد عليه ان اخلوص عن التنافر ، لا يتكفل له العلوم المذكورة فلا يصح ان علم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين ، واكمله فلا ينافي توقف بعض هذين الامرين على علوم اخر والدوق السليم ، لانه لا يصح تفريع قوله فمن اتقنه واحاط به كما لا يخفى (قوله قلنا الخ) منع للمقدمات التي ذكرها المستفسر على الترتيب فقوله لا يعرف منع لكلماته وقوله فامكان الاحاطة منع لحصول الاتقان والاحاطة للبشر وقوله وكثير من مهرة الخ منع لترتيب الرعاية على الاتقان فتدبر فانه قد غلط فيه الناظرون (قوله واما الاطلاع الخ) اي معرفة عدد الاحوال وكيفيةها في الشدة والضعف ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات التي يتوقف عليها الاتيان بكلام هو في الطرف الاعلى فامر اخر لاتعلق له بعلم البلاغة ولا يستفاد منه (قوله ولو سلم) اي كفاية هذا العلم للاطلاع المذكور (قوله كما مر) في قوله اذ به يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها (قوله ظاهر هذه

(قول المحشي) الابيض ضمنية خارجية بأن يقال واذا أتى بكلام في الطرف الأعلى فليس الأعلى حد الاعجاز

(قول المحشي) من حيث يتعلق بهما الارتقاء في البلاغة خرج اخلوص عن التنافر فانه يتعلق به اصل البلاغة

(قول المحشي) لا يتكفل به العلوم المذكورة وانما يتكفل به الذوق السليم

(قول المحشي) واكمله أى المذكور من الامرين

(قول المحشي) لانه لا يصح تفريع الخ لان الاتيان بما في الطرف الأعلى لا يكفي فيه اتقان العليين حينئذ بل لا

بد من اتقان غيرهما أيضاً وهو العلوم الآخر

(قول الشارح) لا يعرف بهذا العلم الخ اي لا يعرف به الا ان هذا الحال كالانكار مثلاً يقتضي التأكيد اما كمية

الاحوال الموجودة في الخطاب وكيفيةها قوة وضعفاً فلا يعلمها الا علام الغيوب

(قول المحشي) منع لترتيب الرعاية على الاتقان اذ العلم لا يستلزم قدرة العمل ثم انك قد عرفت ان المعتبرا في البلاغة

مراعاة الاحوال على قدر الطاقة كما مر فاندفع ما في الاطول فانظره

من المراتب العلية ولا جهة لجملة من الطرف الاعلى الذى تنهى اليه البلاغة إذ المناسب ان يؤخذ ذلك حقيقة كالنهاية
أو نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام
البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكنه ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز

المباراة الخ (تقرب المعطوف عليه والمرجع ، (قوله من المراتب العلية الخ) ، بناء على ان الحد بمعنى المرتبة وما يقرب من
مرتبة الاعجاز ليس داخلا فيها فلا يكون من الطرف الاعلى (قوله ولا جهة الخ) ، استئناف لدفع ان يقال انه وان كان
من المراتب العلية بالنسبة الى ما فوقه فهو من الاعلى بالنسبة الى ما تحته فيجوز ادخاله في الطرف الاعلى وحاصل الدفع انه
لا يجوز ادخاله في الطرف الاعلى المفسر بما ينهى اليه البلاغة لعدم كونه نهاية حقيقية ولا نوعية فان النهاية الحقيقية جزئي
من جزئيات البلاغة لاجزئي فوقه والنهاية النوعية نوع لانواع فوقه وهو الاعجاز وما يقرب منه ليس شيئا منها (قوله ان
الطرف الاعلى الخ) ، يعنى ان المراد النهاية النوعية والحد بمعنى المرتبة ، الاعجاز منتهى نوعي للكلام مطلقا وما يقرب منه
منتهى نوعي لكلام البشر (قوله او المراد الخ) ، يعنى ان الحد

(قول المحشي) من المراتب العلية في بعض النسخ لفظ الخ ولا وجه له بعد جعل ولا جهة الخ استئناف
(قول المحشي) بناء على ان الحد بمعنى المرتبة اذ لو كان بمعنى النهاية لكان هو القيل الثاني وكان من الاعجاز وكان الوارد
عليه هو ماسياتي من انه لا يكون الطرف متعدد وان الحق ان الحد بمعنى المرتبة يخالف الوارد ههنا فانه عدم كونه من الطرف الاعلى
(قول المحشي) استئناف لدفع الخ لم يجعله من تمام وجه الفساد انفساده فان وجه الفساد كون ذلك من العالى لا من
الأعلى على الاطلاق وهذا يقتضى سواء اخذ الطرف الأعلى حقيقة او نوعيا او لا فلا يصح قول الشارح حينئذ اذ المناسب
الى آخره ولذا اقتصر في المختصر على قوله وفيه نظر لان القريب من حد الاعجاز لا يكون من الطرف الأعلى ولا وجه
أيضا لجملة تعليل ثانيا للفساد اذ لا يصح أيضا جملة من الأعلى على الاطلاق ولو لم يؤخذ حقيقة ولا نوعيا بان جعل الاعلى
مجموع الافراد التي فيها علو ولو نسبيا فليتأمل

(قول الشارح) اذ المناسب ان يؤخذ الخ نقل عنه ان معنى طرف الشيء حده ومنتهاه فيلزم ان يكون الطرف الأعلى
للبلاغة جزئيا لاجزئي فوقه كالنهاية الحقيقية او نوعا لا نوع فوقه كالاعجاز مثلا ليكون منتهى الانواع وأما الاعجاز وما يقرب
منه جميعا فليس منتهى باعتبار الجزئيات ولا باعتبار الانواع وكذا نهاية الأعجاز وما يقرب منها
(قول الشارح) والثاني حد لا يمكنه ان يجاوزه احتاج الى ذلك وان لم يحكم على ما قرب فان حد الاعجاز لانه
طرف أعلى اليه تنهى البلاغة فعني انتهاء البلاغة اليه ان بلاغة كلام البشر لا يمكن ان تجاوزه

(قول المحشي) يعنى ان المراد النهاية النوعية والحد بمعنى المرتبة اي المراد بكون الاعلى نهاية البلاغة انه نوع لانوع
فوقه والمراد بانه حد الاعجاز انه مرتبة الاعجاز وبعبارة اخرى المراد بالنهاية النوعية نوع لانوع فوقه لان الاعجاز في كلام
الله نوع لاجزئي اذ هو مختلف الافراد وكذا في كلام البشر وحينئذ فالحد بمعنى المرتبة لا النهاية اذ ليس ثم غيرهما في
كلام الله وكلام البشر

(قول المحشي) والاعجاز منتهى نوعي ترك لفظ حد لانه بمعنى المرتبة والاضافة للبيان ثم انه لا بد من حذف اي والبلاغة
ذات الاعجاز منتهى نوعي لبلاغة الكلام مطلقا اذ الاعجاز ليس منتهى لبلاغة ولا للكلام لانه ارتقاء الكلام في البلاغة

وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول فشيء لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر أو غيره وأما الثاني فلا يدفع الفساد على ان الحق هو ان حد الاعجاز بمعنى مرتبته أى مرتبة للبلاغة ودرجة هي الاعجاز والاضافة للبيان

بمعنى النهاية لا بمعنى المرتبة ونهاية الاعجاز وما يقرب منه مما لا يمكن معارضته كلاهما ، داخلان في الاعجاز الذى هو منتهى نوعي للبلاغة (قوله فلا يدفع الفساد) ، لان منتهى الشيء سواء اخذ حقيقيا او نوعيا ، لا يكون متعددا فلا يصح ان يقال ان الطرف الاعلى اى منتهى البلاغة امر ان ، نهاية الاعجاز وما يقرب منه او مجموعهما انما منتهى نهاية الاعجاز

كما مر وانما كانت البلاغة ذات الاعجاز منتهى نوعيا لبلاغة الكلام مطلقا لانها منتهى لبلاغة كلام الله التي هي أعلى من بلاغة غيره فيصدق عليها انها نوع من البلاغة لا نوع فوقه من أنواع البلاغة مطلقا أي سوا بلاغة كلام الله أو كلام البشر بخلاف ما يقرب من ذلك من بلاغة كلام البشر فانها منتهى نوعي لبلاغة كلام البشر فقط اذ فوقه أنواع من بلاغة كلام الله سبحانه وحاصل هذا الجواب ان الطرف الأعلى مختلف بالنسبة فاذا نسب للكلام مطلقا كان حد الاعجاز الواقع في كلام الله واذا نسب لكلام البشر فهو ما يقرب من حد الاعجاز فانها نهاية الكلام مطلقا واحدة كنهاية كلام البشر ولا يلزم حمل شيئين على نهاية واحدة بل هما نهايتان نوعيتان كل نهاية لشيء فالطرف الأعلى شيان اخبر عن كل منهما بشيء (قول الشارح) على ان الحق هو ان الحق انما كان حقا لان الاعجاز اذ هاب قوة الفعل او اظهار العجز وارتقاء الكلام

في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر وهو شيء واحد ليس له بداية ونهاية

(قول المحشي) بمعنى النهاية لا بمعنى المرتبة الفرق انه اذا كان بمعنى النهاية كان للاعجاز فرد أو افراد غير تلك النهاية

بخلاف ما اذا كان بمعنى المرتبة فانه لا يخرج عنها شيء

(قول المحشي) داخلان في الاعجاز الذي هو منتهى نوعي للبلاغة يعني ان الاعجاز الذي هو منتهى نوعي لها كنهاية

غيرها وان كان ظاهر العبارة يفيد أن المنتهى هو النوع الذي دخل فيه ولو كان كذلك لم يرد الا ان النهاية بمعنى المرتبة

وحاصل هذا الجواب ان الطرف الاعلى نوع واحد هو مجموع النهاية وما يقرب منها ثم ان التقيد بقوله بما لا يمكن معارضته

ماخوذ من قول القائل وكلاهما اعجاز فالمراد بما يقرب كل جزئي من جزئيات الاعجاز اذ لا يمكن معارضة شيء منها

(قول الشارح) اما الاول فشيء لا يفهم من اللفظ اذ لا قرينة عليه مع انه استعمال مشترك في معنيين أي ولو فهم

لكان دافعا للفساد بخلاف الثاني الذي لا ينافي مع اللفظ ولا يدفع الفساد الذي حاصله من ان الاعجاز نوع واحد

(قول المحشي) لان منتهى الشيء الحق وحينئذ لا يصح كونه أعلى نسبيا فلا يدفع الفساد الذي حاصله من ان الاعجاز نوع واحد

الغلبة لا من الطرف الأعلى بل من جهة الفردية لا من جهة النوعية فالأعلى هو نوع الافرادية (راجع الى رتبة)

(قول المحشي) لا يكون متعددا لانه ان اخذ حقيقيا يكن جزئيا وان اخذ نوعيا كان نوعيا والمخوطة في الطرفية هي

النوع من حيث هو نوع ولا تعدد فيه وذلك تعدد الافراد في النوع من النوعية يكون الأعلى فردا من حيث هو نوع الافرادية

من النوعية والمخوطة فليد لان جهة الفردية لا يدخلها فالأعلى هو نوع الافرادية (راجع الى رتبة)

(قول المحشي) فلا يصح للزعم الاخبار بشيئين او مجموع شيئين عن شيء معين في وحدته بل في رتبة فردية

(قول المحشي) نهاية الاعجاز ان اخذ الطرف حقيقيا او القدر المشترك وهو النوع ان اخذ نوعيا وكل منهما لا يفسد

أو القدر المشترك بينهما وما قبله ، من قبيل اجراء حكم الكلى على جزئياته واقامتها مقامه فانما يصح ، فيما اذا كان حكمها للكلى بلا شرط شيء ، واما اذا كان حكمها له ، بشرط شيء ، او بشرط لاشيء فلا ، كما فيما نحن فيه فان كونه منتهى حكم لمرتبة الاعجاز بشرط الوحدة النوعية وما قبل في وجه الفساد من ان ما يقرب منه لا يتناول جميع مراتب الاعجاز لان ما يقرب من نهاية الاعجاز ، هي المراتب التي هي قبل الوسط بل المرتبة المتصلة بالنهاية ليس بشيء ، لانه يرد على الملمم أيضاً ، وان خصص فيه بما لا يمكن معارضته فليخصص ههنا أيضاً على ان الظاهر المتبادر ان المراد هو الفساد السابق وبما حينئذ لان النهاية الحقيقية هي الجزئي الذي لا جزئي فوقه وهذا انما هو أحد الفردين دون الآخر والنوع هو القدر المشترك دون كل منهما ودون مجموعهما

(قول المحشي) من قبيل اجراء حكم الكلى الحكم هو كونه اعلى اليه تنهيه البلاغة فانه يلزم من الاخبار عما تنهيه اليه البلاغة بحد الاعجاز وما يقرب منه الحكم عليهما بانهما منتهى البلاغة ومثله يقال في قوله فان كونه منتهى حكم لمرتبة الاشجاز فانه لم يحكم بالاعلى الذي هو المنتهى بل حكم عليه

(قول المحشي) فيما اذا كان حكماً للكلى بلا شرط شيء كالجسمية فانها حكم للنوع بلا شرط فيصح ان تقام الافراد مقام النوع ويجرى عليها حكمه بان يقال زيد وبكر الى آخر الافراد جسم لا بمعنى انه يصدق على كل منها الجسم بل المقصود الحكم على الانسان بانه جسم الا انه قيم افراده مقامه

(قول المحشي) بشرط شيء كالنوعية والجنسية فانهما حكمان لطبيعة الانسان المأخوذة من حيث انها شيء واحد بالوحدة الذهنية فانها حينئذ لا يصدق عليهما ما يتعدى لافرادها كالكتابة اما اذا اخذت من حيث هي بلا زيادة تلك الحثية فانها تصلح لاحكام العموم والخصوص اذ ليس لها على هذا التقدير اعتبار زائد على اعتبار الطبيعة فلا يأتي العقل عن اسناد التعدد اليها فيصح الانسان كاتب والانسان نوع والاول الطبيعية والثاني المهمة وما هنا من القسم الاول لان الطرفية النوعية تستلزم الوحدة النوعية المتنافية للكثرة اللازمة للافراد فالمحكوم عليه بانه الطرف الأعلى هو نوع الاعجاز من حيث هو نوع اذ لا معنى لكون افراده هي الطرف الأعلى اذ لا طرفية لها من حيث النوعية لانها ليست نوعاً ولا من حيث الشخصية اذ الطرفية الشخصية للفرد الأعلى منها دون غيره

(قول المحشي) كما في ما نحن فيه راجع لقوله بشرط شيء (قول المحشي) هي المراتب التي قبل الوسط فاذا كانت المراتب سبعة لا تتناول الا السادس والخامس فانهما القريب من النهاية وهو السابع بخلاف الوسط وهو الرابع وما بعده وقوله بل المرتبة اضراب ابطالاً مبني على ان المراد القرب على الاطلاق لا النسبي

(قول المحشي) لانه يرد على الملمم أيضاً فان حاصله انا اخبرنا عن النهاية الحقيقية مع ما يقرب منها بانهما مرتبة الاعجاز فيرد عليه ان مرتبة الاعجاز ليست قاصرة على النهاية مع ما يقرب منها بل جميع افراد الاعجاز من مرتبته بقي انه قد يقال ان في الملمم دليلاً على التخصيص وهو الاخبار بحد الاعجاز بخلاف ما هنا فتأمل

(قول المحشي) وان خصص فيه الخ أي قيد ما يقرب بما لا يمكن معارضته فيدخل جميع افراد الاعجاز فانه لا يمكن معارضة شيء منها فالمراد بالتخصيص التقييد لا المصطلح لان المقصود هنا التعميم ويمكن ان يبقى التخصيص على حاله فان القرب يحتمل ان يكون في المرتبة وان يكون في عدم امكان المعارضة فيخص بالثاني

ويؤيده قول صاحب الكشف في قوله تعالى (لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) اي

حرراً من وجه الفساد ، ظهر فساد ما قيل في توجيه المتن من أن المراد بالطرف الاعلى مرتبة اعجاز الكلام للبشر بان يبلغ مرتبة لا يمكن للبشر الاتيان بمثله وما يقرب منه أي من حد الاعجاز أي الطرف الاعلى نوع تحته صنفان كلام يعجز البشر عن الاتيان بمثله وقريب من حد الاعجاز بان لا يعجز الكلام البشر ولكن يعجز مقدار أقصر سورة عن الاتيان بمثله وكلاهما مندرج تحت الاعجاز، وكذا ما في بعض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب منه عطف على الاعجاز والمراد بحد الاعجاز البلاغة في أقصر سورة وما يقرب منه البلاغة في مقدار آية أو آيتين فكانه قال ولها طرفان أعلى وهو البلاغة القرآنية وذلك لما مر أن الطرف الاعلى النهاية سواء اخذ حقيقة أو نوعياً لا يتعدد (قوله ويؤيده) انما قال يؤيده دون يثبتته لان كون الحد في عبارة الكشف ، بمعنى المرتبة لا يثبت كونه في عبارة المتن بمعناها لكن الظاهر الاتحاد ووجه التأييد أنه لو لم يكن الحد فيه بمعنى المرتبة لم تصح الملازمة اذ لا يلزم من كون بعضه من غير الله تعالى كون بعضه بالغاً نهاية الاعجاز وكون بعضه غير معجز بل كون بعضه بالغاً مرتبة الاعجاز وبعضه قاصراً عن تلك المرتبة وبما ذكرنا اندفع ما قيل

(قول المحشي) ظهر فساد ما قيل الخ القائل العصام وحاصل مقاله ان قوله وهو حد الاعجاز بالنظر الى المعجز بنفسه وهو مقدار أقصر سورة وقوله وما يقرب منه بالنظر الى المعجز بجنسه وان لم يكن بنفسه معجزاً كمقدار آية أو آيتين فان جنسه وهو مقدار أقصر سورة معجز فيكون كلاهما حد الاعجاز القرآني والتفاوت بينهما بالاعجاز بنفسه والاعجاز بجنسه لا يضرب في ان اعجازهما نوع واحد أعنى حد الاعجاز المعتبر في الشرع وهو حد الاعجاز بأقصر سورة الا انه نبه على انه صنفان كلام يعجز بنفسه وهو مقدار سورة وكلام يعجز مقدار سورة من جنسه وهو مقدار آية أو آيتين ويرد عليه ان الطرفية انما هي للنوع والتعبير بالافراد عنه وواقعتها مقامه انما يكون في الاحكام الثابتة له بلا شرط شيء كما مر على ان البلاغة في مقدار آية أو آيتين ان اعتبرت باعتبار نفسها فليست من الطرف الاعلى الا ان جعل اعلى نسبياً وحينئذ تعدد النهاية وان اعتبرت باعتبار جنسها كفي عنها حد الاعجاز ولا وجه لذكرها والاختيار بها عن الطرف الاعلى فليتأمل

(قول المحشي) وكذا ما في بعض شروح الايضاح الخ الفرق بينه وبين ما قبله ان ما قبله كلا القسمين فيه مندرج تحت حد الاعجاز بخلاف هذا فانها فيه مندرجان تحت البلاغة القرآنية لا الاعجاز ويد عليه مثل ما مر من ان ما يقرب ليس من الاعلى فان جعل اعلى نسبياً تعددت النهاية وبهذا تعلم ما في الحاشية من الاجمال تدبر

(قول المحشي) بمعنى مرتبته لا نهايته لا حقيقة ولا نوعية

(قول المحشي) اذ لا يلزم من كون بعضه الخ اقتصر على البعض لما سيأتى من ان المقصود من الآية اثبات ان القرآن كله وبعضه من الله ولو قيل لو كان كله من غير الله الخ لم يلزم انتفاء كون البعض من غيره

(قول المحشي) اذ لا يلزم من كون بعضه من غير الله الخ لان المقصود من الآية اثبات ان القرآن كله وبعضه المخصوص وهو ما وقع به التحدي أعنى مقدار أقصر سورة منه من الله فاستدل على ذلك بانه لو كان بعضه أعنى البعض المخصوص من غير الله لكان البعض الذي من عند الله معجزاً لما علموه من التحدي والبعض الذي من عند غيره غير معجز لهمهم بعدم قدرتهم على الاتيان بالمعجز ولا يلزم في الاستدلال ان يقال لكان البعض الذي من الله بالغاً نهاية الاعجاز بل لا يصح ذلك اذ الكون من عند الله انما يلزمه ان يكون معجزاً لا ان يكون بالغاً نهاية الاعجاز لكفاية

لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الإعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته ومما ألهمت بين النوم واليقظة أن قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد إلى الطرف الأعلى لا على حد الإعجاز أي الطرف الأعلى مع ما يقرب منه في البلاغة

من أن التأييد مبني على أن يكون الضمير في عنه راجعا إلى الحد ، ويكون قوله يمكن الخ صفة كاشفة ، لم لا يجوز أن يكون راجعا إلى الإعجاز والحد بمعنى النهاية وإن يكون قوله يمكن صفة مقيدة كما هو الأصل في الصفة ولا حاجة إلى الجواب بأن الأصل أرجاع الضمير إلى المضاف ، وحينئذ لابد من القول بكون الصفة كاشفة (قوله لكان الكثير منه الخ) لما كان وجه الإعجاز عند علماء العربية كون القرآن في المرتبة الأعلى من البلاغة ، وكان المقصود من الآية إثبات أن القرآن

الإعجاز فيما هو المقصود من القرآن وقوله ويكون بعضه غير معجز لفظ كون الثاني تأكيد (قول المحشي) من أن التأييد مبني وجه التأييد على هذا أنه أثبت بمجرد القصور عن حد الإعجاز إمكان المعارضة فلو كان حد الإعجاز بمعنى نهايته لم يصح

(قول المحشي) ويكون قوله يمكن صفة كاشفة عطف على يكون قبلة للتأييد مبني على شيئين رجوع الضمير للحد وكون يمكن صفة كاشفة أي لازمة فتى كان الضمير راجعا للحد وكانت الصفة كاشفة لزم أن الحد بمعنى المرتبة إذا لو كان بمعنى النهاية لكان البعض الآخر قاصرا عن النهاية وبمجرد القصور عنها لا يستلزم إمكان المعارضة

(قول المحشي) لم لا يجوز من تمام القيل منع للاول من الشئين المبني عليهما التأييد مع بقاء الثاني على حاله كما يدل عليه إعادة لفظ أن وإن دل كلام الفري على أن المنع لهما جميعا وقوله وإن يكون الخ منع للثاني منهما مع بقاء الاول على حاله وحاصل المنع الاول لا نسلم أن الضمير للحد بل للإعجاز ومتى كان قاصرا عن الإعجاز أمكن معارضته وحينئذ لا يتعين كون الحد بمعنى المرتبة وحاصل الثاني سلمنا أن الضمير للحد لكن لا نسلم أن الصفة كاشفة ما المانع من كونها مقيدة بل هو الأصل وحينئذ لا يتعين أن الحد بمعنى المرتبة إذ المعنى فكان بعضه بالغا نهاية الإعجاز وبعضه قاصرا عنها قصورا مقيدا بإمكان المعارضة ووجه اندفاع جميع ذلك أن التأييد إنما هو بعدم صحة الملازمة المتقدمة وعدم الصحة لازم متى كان الحد بمعنى النهاية سواء رجع الضمير للحد أو للإعجاز كانت الصفة كاشفة أو مقيدة إنما يصح ذلك لو كان وجه التأييد ما قالوه من أنه أثبت بمجرد القصور إمكان المعارضة إلى آخر ما مر

(قول المحشي) بأن الأصل أرجاع إلى آخره جواب عن المنع الاول

(قول المحشي) وحينئذ لا بد الخ جواب عن المنع الثاني قال بعض من كتب على الفري أي لاجل أن يتحقق استقصاء مراتب الاختلاف إذ لو جعلت مقيدة لمكان المحترز عنه وهو المعجز غير النهاية خارجا مع أنه من جملة مراتب الاختلاف فلا يحصل استقصاء أفراد الاختلاف

(قول المحشي) لما كان وجه الإعجاز الخ وإذا كان هذا أوجه الإعجاز الدال على أنه من عند الله فلا استدلال على أنه من عند غير الله إنما يكون بانتهائه فلاختلاف اللازم إنما يكون ببلوغ بعض حد الإعجاز دون بعض فلذا قصره عليه (قول الشارح) ومما ألهمت الخ يريد أنه معنى صحيح لاستناده إلى الإلهام قال الشيخ شمس الدين القياي كان السعد بين النوم واليقظة فسمع شيخه الحلواني يقرر ذلك فظن أنه ألهمه وليس كما ظنه

كله أو بعضه من الله تعالى ولم يكن وصف الاختلاف بالكثرة لانه لا يكون الاختلاف ، حينئذ الا بان يكون البعض منه معجزاً والبعض غير معجز . وهو اختلاف واحد ولذا جعل صاحب الكشف وجدوا متعديا الى مفعولين وقوله كثيراً مفعولاً أولاً واختلافاً بمعنى مختلفاً مفعولاً ثانياً فيصير المعنى لوجدوا الكثير منه مختلفاً وانما جعل اللازم على تقدير كونه من عند غير الله تعالى كون الكثير منه مختلفاً مع انه يلزم أن يكون الكل مختلفاً ، اقتصاراً على الاقل (كما في قوله تعالى يصبكم بعض الذي يعدكم) ، وبما حررنا اندفع ما أورد عليه من أن الكثرة صفة الاختلاف والاختلاف صفة الكل في نظم القرآن وقد جعل صاحب الكشف الاختلاف في النظم بل هما مفعولاً وجدوا وما أورد عليه من انه يفهم من قوله لكان بعضه بالغاً حد الاعجاز ثبوت قدرة غيره تعالى على الكلام المعجز وهو باطل لانا لا نسلم ذلك فان المقصود ان القرآن كلاماً وبعضاً من الله تعالى أي البعض الذي وقع به التحدي وهو مقدارا قصر سورة منه ولو كان بعض من الفاظه من غيره تعالى لوجدوا فيه الاختلاف المذكور ، وهو ان لا يكون بعضه حد الاعجاز

(قول المحشي) وكان المقصود من الاية اثبات الخ وإذا كان هذا هو المقصود لم يكن هناك الا اختلاف واحد بين البعضين بالاعجاز وعدمه اذ به يستدل على انه من عند الله وبعده يستدل على انه ليس من عنده وهذه المقدمة والتي قبلها تمهيد لكون الاختلاف واحداً بالاعجاز وعدمه

(قول المحشي) كله وبعضه نص على البعض مع دخوله في الكل لان المفهوم من الاية بناء على رجوع الضمير للبعض ذلك لا لتفان البعض من عند غير الله صراحة فينتفي كون الكل كذلك لزوماً تدبر

(قول المحشي) حينئذ أي كان وجه الاعجاز ما ذكر وكان المقصود ذلك

(قول المحشي) اقتصاراً على الاقل أي الاقل مما هو موجود اذ لا يمكن كون المختلف هو الكثير فقط

(قول المحشي) كما في قوله تعالى يصبكم بعض الذي يعدكم أي مع ان اللازم على كونه صادقا ان يصيبهم جميع ما وعد

(قول المحشي) وبما حررنا أي من المقدمات الدالة على ان الاختلاف واحد

(قول المحشي) لا نسلم ان الكثرة صفة الاختلاف لانه اختلاف واحد

(قول المحشي) وما أورد عطف على ما أورد الاول أي بما حررنا اندفع ما أورد أيضاً وما حرره في هذا هو كون

الضمير في كان راجعاً للبعض لا للكل لان المقصود من الاية اثبات ان القرآن كله وبعضه من عند الله ولا يبيسر ذلك الا برجوع الضمير للبعض حتى يثبت ان الكل من عند الله لان كون البعض معجزاً والبعض غير معجز باطل بالملاحظة

(قول المحشي) أي البعض الذي وقع به التحدي لان الذي ينبغي كونه من عند الله انما هو عدم كون ما وقع به التحدي

معجزاً بخلاف ما لم يقع به ثم ان ما لم يقع به التحدي كآية أو آيتين اذا انضم الى غيره كان معجزاً فالمقصود الاختلاف فيما به التحدي وهو اقصر سورة وانما كان ذلك هو المقصود لان المراد اثبات كون الكل والبعض من عند الله بما به الاعجاز

فاندفع ما قيل ان الاختلاف بكون البعض معجزاً دون البعض واقع فان مقدار آية أو آيتين لا يجب ان يكون معجزاً بالاتفاق (قول المحشي) ولو كان بعض من ابعاضه الى آخره هذا هو مخط الجواب فإنه استفيد منه ان الضمير راجع للبعض

لا للكل بواسطة ان المقصود اثبات ان الكل والبعض من عند الله والمورد فهم ان الضمير راجع للكل

(قول المحشي) وهو ان لا يكون بعضه بالغاً حد الاعجاز أي معجزاً وبانضمام هذا البعض للبعض الذي من عند الله

يحصل الاختلاف الكثير أي يكون المختلف كثيراً واعلم ان عبارة الكشف هكذا لكان الكثير منه مختلفاً متناقضاً قد

مما لا يمكن معارضته وهو حد الإعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من أن البلاغة تزيد إلى أن تبلغ حد الإعجاز وهو الطرف الأعلى وما يقرب منه أي من الطرف الأعلى فإنه وما يقرب منه كلاهما حد الإعجاز

(قوله بما لا يمكن معارضته الخ) يعني أن الموصول في ما يقرب منه للمهدي ما يقرب منه المتعارف بينهم ، وهو ما يصدق عليه أنه لا يمكن معارضته ليشمل جميع مراتب الإعجاز ولا يدخل غيرها وليس مقصوده أنه ملحوظ بهذا العنوان حتى يرد أن الحكم على الطرف الأعلى مع ما لا يمكن معارضته بأنه حد الإعجاز ، لا فائدة فيه إذ ليس معنى الإعجاز سوى عدم إمكان المعارضة (قوله أي من الطرف الأعلى الخ) نقل تفسير الشارح رحمه الله تعالى أيضاً لأن عبارة المفتاح تحتمل أن يكون ما يقرب منه عطفاً على هو فصير المعنى أن أحد الإعجاز وما يقرب منه الطرف الأعلى ، موافقاً لما يستفاد من ظاهر المتن وأورد عليه الاشكال المذكور لكنه خلاف الظاهر ، لما في المفتاح (قوله أي الطرف الأعلى الخ) ، أخذ الطرف حقيقياً وأشار بإيراد كلمة مع موقع الواو إلى أن اعتبار العطف مقدم على الاخبار ليصير المحكوم عليه بحمد الإعجاز ، كليهما لا كل

تفاوت نظمه وبلاغته ومعانيه فكان بعضه بالغا حد الإعجاز وبعضه قاصراً عنه يمكن معارضته وبعضه إخباراً بغيب قد وافق الخبر عنه وبعضه إخباراً مخالفاً للخبر عنه وبعضه دالاً على معنى صحيح عند علماء المعاني وبعضه دالاً على معنى فاسد غير ملتمس فلما تجاوب كله بلاغة معجزة فائقة لقوى البلاء وتناصر صحة معان وصدق اخبار علم أنه ليس إلا من عند قادر على ما لا يقدر عليه غيره عالم بما لا يعلمه أحد سواء انتهى فتراه لم يقصر الاختلاف على ما كان بالإعجاز وعدمه. وحينئذ يلزم أيضاً عدم صحة عود الضمير على البعض إذ لا يلزم من كون البعض من عند غير الله أن يكون الاختلاف أو المختلف كثيراً بهذا المعنى لاحتمال البعض لبعض واحد هو مقدار ثلاث آيات يكون غير معجز فقط مع موافقة الخبر عنه وصحة نظمه ودلالته على معنى صحيح عند علماء المعاني وعوده على الكل مشكل للزوم أن يكون لغيره تعالى قدرة على المعجز فلعلم مراد المحشي أنه لما كان وجه الإعجاز عند علماء العربية كون القرآن في المرتبة العليا من البلاغة جعل صاحب الكشف وجدوا متمدياً إلى مفعولين لكون الاختلاف واحداً وإنما ذكر معه الاخبار بالغيب وغيره لأنه مما يؤكد أمر الإعجاز وإن لم يكن الإعجاز به ولا هو الأصل والعمدة فيه فتدبر

(قول المحشي) وهو ما يصدق عليه أي في الواقع لا أنه ملحوظ بهذا العنوان

(قول المحشي) لا فائدة فيه أما بالنسبة لما يقرب فظاهر وأما بالنسبة للطرف الأعلى فبالأولى مما يقرب منه

(قول المحشي) موافقاً لما يستفاد الخ من تعدد الأطراف في كل وإن كان مخبراً عنه هنا وخبراً هناك

(قول المحشي) لما في المفتاح أي المنسوب له ولا يخالف الظاهر إلا لضرورة كما هنا

(قول المحشي) أخذ الطرف حقيقياً بدليل ذكر ما يقرب منه

(قول المحشي) كليهما أي مجموعهما أن كان المراد بالصدق فيما يأتي الاشتمال كما يدل على ذلك قول الفاضل في

شرح المفتاح حد الإعجاز المرتبة التي يعجز البشر عن الاتيان بمثلاً وهذه المرتبة تشتمل على شئئين الطرف الأعلى وما يقرب منه فالمجموع باق على حاله وإن كان المراد بالصدق حقيقته اعني حمل الكسبي على جزئياته فلا بد أن يقال المراد بكليهما المجموع من حيث ما به المجموعية اعني مادة الاجتماع وهو نوعية الإعجاز وما قيل على قوله لأن المقصود تعيين الخ أي المقصود بيان عين المسمى بمرتبة الإعجاز وعين مدلولها في الخارج ولا شك أن مدلولها في الخارج هو المجموع

لا هو وحده كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الايات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركة في امتناع معارضته وفي نهاية الاجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز (واسئل وهو ما)

واحد منهما كما صرح به شارح المفتاح لان المقصود تعيين مرتبة الاعجاز في نفسه لا بيان ما يصدق عليه وبهذا ظهر ان تقدير الخبر ا قوله ما يقرب منه وجعله من عطف الجملة على الجملة ، مفوت للمقصود ولذا لم يلتفت اليه الشارح رحمه الله تعالى وما اعترض عليه بان سوق الكلام يدل على أن مراده بقوله وهو حد الاعجاز بيان الطرف الاعلى كما ان قوله في الطرف الاسفل وهو ما اذا غير الخ لبيان الطرف الاسفل وعلى بيان الشارح رحمه الله ، يفوت هذا المقصود ، بل يتعين حد الاعجاز بانه الطرف الاعلى وما يقرب منه فجوابه ان الطرف الاعلى جزئي حقيقي لا حاجة له الى البيان ، لانه النهاية الحقيقية والمقصود تعيين حد الاعجاز بخلاف الاسفل فانه محتاج الى البيان (قوله ولا يخفى ان بعض الايات الخ) دفع لما يرد من انه يلزم على هذا التوجيه كون الايات متفاوتة في البلاغة مع بلوغها حد الاعجاز ، يعني ان بعض الايات ، أي البعض المتحدى به اعلى طبقة من بعض بلاشبهة فلا ضير في هذا اللازم وذلك التفاوت ،

لا كل واحد لان كل واحد مصدوق وليس المقصود بيانه وكون مدلولها في الخارج هو المجموع لا يتنافى فيها اسم للقدر المشترك اصادق على كل من الفردين لان هذا هو مدلولها الذهني فكلام لا معنى له لان المسمى ان كان القدر المشترك الصادق على كل منهما وعليهما معا فلا يصح ان خصوص كل واحد هو المصدق بل المجموع ايضا كذلك وان كان المجموع فلا يصح الصدق بالمعنى المتعارف فتدبر

(قول المحشي) مفوت للمقصود لانه يكون البيان لما صدق بالمعنى المتعارف او بمعنى ما اشتمل عليه

(قول المحشي) سوق الكلام وهو بيان البلاغة فانه يقتضي بيان الطرفين

(قول المحشي) يفوت هذا المقصود لانه لم يعلم الطرف الاعلى ما هو اذ الحكم بحد الاعجاز ليس عليه فقط بل

عليه مع ما يقرب منه فيستفاد ان مرتبة الاعجاز مجموع هذين وليس كل واحد منهما مرتبة الاعجاز حتى يتبين بها

(قول المحشي) بل يتعين حد الاعجاز بانه الاعلى وما يقرب منه فالاعلى وما يقرب منه وان كان مبهما في نفسه

لكنه يبين حد الاعجاز لاحتماله غيرها

(قول المحشي) لانه النهاية الحقيقية لوقوعه طرفا ا على الاطلاق وذلك انما يكون بعد تحقق البلاغة والنهاية الحقيقية

آخر الشيء بخلاف الاسفل فليس نهاية بهذا المعنى لان أصل البلاغة انما يتحقق به فهو في الحقيقة مبدأ للبلاغة لانهاية لها

ولذا قال في الايضاح واسفل منه بتبدي البلاغة فلما كان الاعلى هو النهاية الحقيقية فهم منه عند اطلاقه الجزئي الذي لا

جزئي فوقه فهو متعين بخلاف الاسفل فانه لما لم يكن نهاية لا يفهم منه جزئي لاجزئي تحته بل شيء اسفل من غيره فقط ولو

مجموع مراتب فاحتيج الى بيان انه في التسفل كالتهاية في الارتفاع وبهذا ظهر فساد ما قيل ان الاسفل نهاية ايضا فانه المشتمل

على مقتضى حال واحد وهو نهاية التسفل لانه لا دليل على ان المراد بالاسفل ما كان نهاية التسفل كما كان في الاعلى

(قول المحشي) يعني ان بعض الايات تفسير لقول الشارح ولا يخفى الخ الدافع للاعتراض

(قول المحشي) أي البعض المتحدى به تفسير للايات فيكون المعنى أن بعض البعض المتحدى به والبعض المتحدى

بمقدار أقصر سورة فيكون المعنى أن بعض ما يصدق عليه الامر الكلي وهو مفهوم مقدار سورة أعلى طبقة من بعض

اي طرف للبلاغة (اذا غير) الكلام (عنه الى مادونه) اي الى مرتبة هي ادنى منه وانزل (التحق) اي
الكلام وان كان صحيح الاعراب (عند البلاء باصوات الحيوانات) تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من
غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد (وبينها) اي بين الطرفين (مراتب كثيرة) متفاوتة
بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبمد من اسباب الاخلال بالفصاحة (وتبعضها)

اما بحسب تفاوت المقامات في البعضين كما وكيفما وان كان كل منهما مطابقاً لجميع ما يقتضيه الحال، فان هذه المطابقة
موجبة لتحقيق اصل البلاغة بلا عرفت من ان البلاغة مطابقة الكلام ما يقتضيه الحال لا لتفاوت درجاتها، واما بحسب
رعاية الاعتبارات لا لانه تعالى غير قادر بل الحكمة مثل ان يكون المخاطب عاجزاً عن فهمه فتدبر فانه ممازلي فيه الاقدام
(قوله اي طرف الخ) التخصيص على كون ما عدا عن الطرف، التنبيه على كونه داخلاً في البلاغة كالطرف الاعلى هذا
حاصل ما قل عنه (قوله الى موجبة هي الخ) في القاموس دون بالضم تقيض فوق بمعنى الى ما دونه الى ما تحته، وهو ما
يتصل به في جانب النزول فان غير المتصل تحت البحث فيؤول المعنى الى ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى ويكون النزول
داخلاً في مفهوم دون وفي شمس العلوم هذا دونه أي اقرب منه وحينئذ يكون النزول مأخوذاً بقرينة التحق عند البلاء
باصوات الحيوانات وعلى التقديرين.

(قول المحشي) اما بحسب تفاوت المقامات في البعضين كما وذلك كما اذا كان لبعض عشر مقامات تقتضي عشر
اعتبارات او لا اخر خمس مقامات تقتضي خمس اعتبارات وراعى التكلم في كل بعض جميع اعتباراته

(قول المحشي) وكيفما وذلك كما اذا كان لبعض مقام يقتضي تأكيذاً شديداً بأن يأتي تأكيدين أو ثلاثة كالانكار
الشديد وبعض آخر مقام يقتضي تأكيذاً ضعيفاً كتأكيده ولجده كالإيثار الضعيف وراعى كل ذلك التكلم

(قول المحشي) فان هذه المطابقة موجبة الخ فلا يتأخر أن يقال في ناقص الاعتبارات انه غير مطابق لجميع ما يقتضيه
الحال مع كونه بلغة بناء على ان المطابقة للجميع موجبة لتفاوت درجات البلاغة بأن يكون مطابق الجميع في درجة من البلاغة
عالية وما يطابق البعض في درجة منها سافلة لان المطابقة للجميع موجبة لاصل البلاغة لا لتفاوت الدرجات بقوله لا لتفاوت
عطف على لتحقيق فالمراد بالمطابقة المطابقة التي في الكامل والتي في الناقص تدبر

(قول المحشي) واما بحسب رعاية الاعتبارات أي مع اتحاد المقامات كان كل لكل من البعضين عشر مقامات لكن
التكلم راعى في أحدهما بعض الاعتبارات الضعيف الجامع عن فهم الكل لا يعجزه سبحانه عن الإتيان ببعض الآخر

وفي الآخر جميعها لقوته على فهم الكل أو الإشراف الى تمام الجز حيث لم يقدر المعارض على الإتيان بمثل ما ترك فيه البعض
(قول المحشي) التنبيه على كونه داخلاً في البلاغة رداً على رهاقي نهاية الإنجاز من أن الاسفل ليس من البلاغة في شيء

وانما ترك المحشي التنبيه على ذلك لإحتمال أن يأتي نهاية الإنجاز مبالغاً في عدم الاعتماد به على الاسفل ليس من البلاغة في شيء
(قوله المحشي) بالضم أي ضمير أهلاً

(قول المحشي) وهو ما يتصل به لانه المتبادر من كلامه ان البلاغة ليست في كل شيء بل في ما يقتضيه الحال (بسطاً رابعة)
(قول المحشي) فيؤول المعنى الخ لان مادون التوبن اقرب وأنزل من التوبن بالنسبة لما فوق التوبن (بسطاً رابعة)

(قول المحشي) يكون النزول مأخوذاً أي متبعاً أخذه والا فالاقرب صادق به وأما الاتصالي فيؤول الى الأقرعة على

اي بلاغة الكلام (وجوه اخر) سوى المطابقة والفصاحة (تورث الكلام حسنا) تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع
لا يتوهم صدق التعريف على المرتبة العليا والوسطى (قوله سوى المطابقة الخ) قيل على هذا التفسير لا فائدة في
توصيف الوجوه بالآخرية لانه معلوم من قوله وتتبعها مع ايهاه ان المطابقة والفصاحة ايضا تتبعان البلاغة قلت الفائدة
الاشارة الى ان الوجوه ليست تابعة للبلاغة في الوجود ولازمة.

هذا أيضاً وانما أخذ النزول لان ما يتصل بغير المرتبة العالية من جهة الصعود ليس المغير اليه ملتحقا بالأصوات
(قول المحشي) لا يتوهم صدق التعريف الخ لان الكلام اذا غير الى ما هو متصل بالعليا أو الوسطى من جهة
النزول لا يلتحق بأصوات الحيوانات

(قول الشارح) اذا غير عنه الى مادونه الخ أي بأن فرض أن لا مقام يقتضي الزائد على الدون فانه يلتحق بما ذكر
بأن يكون المغير مشتملا على اعتبار واحد فدونه لا اعتبار فيه وقولنا بأن فرض الخ اندفع ما يتوهم انه ان كان المقام باقياً
فكل كلام تغير الى ما دونه مع بقاء مقامه يكون ملتحقا وان لم يبق يكون خلوه اعتباراً فان المغير الى الخلو لمقام يقتضيه
لا يكون دون الاصل تدبر

(قول الشارح) وان كان صحيح الاعراب لم يقل وان كان فصيحاً لان الضمير راجع الى الفصيح اذ التغير انما هو
من جهة الاعتبارات دون الفصاحة ثم انه لم يدخل فيما التحق بالأصوات ما كان مشتملا على الاعتبارات غير فصيح مع
عدم بلاغته الا أن يقال لما كانت الفصاحة شرطاً لتحقق البلاغة كانت الاعتبارات عند عدمها كعدمها تدبر
(قول الشارح) بأصوات الحيوانات المهدية والمهود غير الانسان كما أفاد ذلك في المفتاح بتحقيقها حيث نكرها
(قول المحشي) بحسب ما يتفق أي بحسب اتفاق صدورها ان كانت مامصدرية وضمير يتفق لمصدر يصدر أو بحسب
ما يتفق من الاسباب ان كانت موصولة

(قول الشارح) من غير اعتبار الطوائف اقتصر عليها وان لم تدل على شيء اصلا اشارة الى ان أصل المعنى غير معتبر
(قول الشارح) بحسب تفاوت المقامات ككلام له عشر مقامات واخر له خمس روعي في كل جميع مقاماته وقوله
ورعاية الاعتبارات ككلامين كل له عشر مقامات راعاها المتكلم كلها لقدرته وراعى اخر منها خمسة لعدم قدرته فالتفاوت
بالرعاية فقط عند اتحاد المقامات وقد يجتمعان تدبر
(قول الشارح) والبعد عن اسباب الاخلال فالكلام الخالي عن نحو فسبحه ابلغ مما اشتمل عليه وان منع المانع
سببية الاخلال كما مر

(قول الشارح) والبعد عن اسباب الاخلال الى اخره من المعلوم ان البعد عن اسباب الاخلال قد يكون في بعض
افراد الطرف الاسفل بان يكون بعض ما اشتمل على مقتضى واحد بعيداً عنها دون الآخر ولا يخرج بذلك عن الاسفل
لصدوق حده وهو ما اذا غير الى ما دونه التحق بالأصوات عليه لعدم اشتماله على أكثر من مقتضى واحد فاعل الارتفاع بالبعد
في غير افراد الطرف الاسفل فتدبر

(قول الشارح) سوى المطابقة والفصاحة اخذ هذا التفسير من الايضاح حيث قال وتتبعها وجوه اخر كثيرة غير
راجعة الى مطابقة مقتضى الحال ولا الى الفصاحة

وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة ولغظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام خاصة (و) البلاغة (في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم) تفريع على ما تقدم وتمهيد

لما لكونها سوي الامر بين الذين تحصل البلاغة بهما بل في الاعتبار بان تعتبر في الكلام بعد البلاغة (قوله وفيه) اي في هذا القول بتمامه اشارة الى ذلك ، لان العلم بتحسين هذه الوجوه انما يحصل بعد اجراء قوله تورث الكلام حسنا على وجوه بخلاف الاشعار الآتي فانه مستفاد من لفظ تتبعها واما نسبة كليهما الى قوله تتبعها في المختصر فلان المراد تتبعها الخ (قوله ليست مما يجعل المتكلم الخ) ، فلا يقال في عرفهم بعد ايراد المتكلم في الكلام السجع والطباق والتجنيس انه مسجع ومطبق ومجنس كما يقال بعد التطبيق وايراد الكلام الفصيح انه بليغ وفصيح (قوله كلام بليغ) اي كلام بليغ يقصده ، لان النكرة الموصوفة نعم نحو أكرم رجلا عالما أي اي رجل عالم كان فتخرج عن التعريف ملكة الاقدار على تأليف نوع

(قول الشارح) تفريع على ما تقدم اي من تعريف البلاغة والفصاحة

(قول المحشي) لكونها سوي الامر بين فقوله آخر الذي معناه سوي كانه تعليل فكانه قال انما كانت غير لازمة لكونها سوي المطابقة والفصاحة لكن التعليل بذلك يقتضي ان المطابقة والفصاحة تابعان في الوجود ولا ضير فيه لان الوجود انما تعلق بالجموع اولوا بالذات و بالاجزاء من حيث هي اجزاء تبعا فقوله المعترض مع ايهامه ان المطابقة الخ مسلم الا ان وجه التبعية مختلف فتدبر

(قول المحشي) اي اي كلام بليغ وان كانت مطابقته لمقتضى الحال بحسب طاقته فاعتبار الطاقة في عدد مقتضيات الاحوال لافي انواع الكلام وقوله يقصده احتراز عن دخول المعجز فانه لا يقصد للبشر

(قول المحشي) بان تعتبر في الكلام بعد البلاغة بعدية البلاغة مستفادة من تتبعها والاعتبار به من قوله آخر

(قول المحشي) لان العلم الخ تعليل لقوله بتمامه لان ايراد الحسن مأخوذ من تورث حسنا وكونه عرضيا مأخوذ من كون التبعية في الاعتبار وذلك مأخوذ من قوله تتبعها وجوه آخر بتفسيره المتقدم كما تقدم للمحشي فكلا جزئي الجملة اعني ان تحسين هذه الوجوه عرضي مقصود بها بخلاف قوله ان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة فان الحصر فيه محله بعدية رعاية المطابقة وهذا انما يفيد تتبعها ولا دخل لايراد الحسن فيه فاندفع ما قيل ان نظرا لتبديدهما وهو عرضي وبعد رعاية المطابقة كان كل من الاشارة والاشعار من لفظ تتبعها وان نظره مع المقيد وهو التحسين فيهما كان كل من الاشارة والاشعار من تمام الكلام هذا والفرق بين ما اشار اليه تتبعها وجوه آخر من انها تابعة في الاعتبار وما اشعر به من انها انما تعد الخ ظاهر فان الاول يفيد انها اعتبارية والثاني يفيد ان هذا الاعتبار انما يكون بعد رعاية المطابقة تدبر

(قول المحشي) فلا يقال في عرفهم الخ يعني ان كونها ليست مما يجعل المتكلم الخ انما هو بحسب العرف وان كانت

اللفة حاكمة بان من قام به معنى يشق له منه صفة وهذا منقول عن الشارح

(قول المحشي) لان النكرة الموصوفة نعم اي الموصوفة بصفة عامة نعم عند الحنفية لان عموم الصفة قرينة على ان

بيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وفيه تعريف
لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزماً للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والصرف
والنحو يعني علم مما تقدم أمران أحدهما (ان كل بليغ) كلاماً كان او متكلماً (فصيح) لان الفصاحة مأخوذة
في تعريف البلاغة على ما سبق (ولاعكس)

خاص كالمذبح دون آخر كالذم (قوله لبيان انحصار الخ) لما انه انجز الكلام في بيان الامر الثاني بالآخرة اليه ولا يلزم من كون
قوله فعلم الخ تمهيداً لما ذكر ان يكون تمهيداً لجميع ما يستفاد منه فلا يرد ما قيل ان الامر الاول لا يدخل له في بيان الانحصار بن
كلام الخ (قوله وانحصار مقاصد الخ) خلاصته ان مقاصد الكتاب متحصرة في علم البلاغة وتوابعها كما مر في الخطبة وعلم
البلاغة وتوابعها منحصر في العلوم الثلاثة التي هي نفس الفنون (قوله حيث لم يجعل الخ) وذلك لانه فسر بلاغة المتكلم بتوفية
خواص التراكيب حقها ، وايراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ولا مدخل في ذلك للفصاحة وهو الحق لان
القصد منها الى مجرد الجنسية دون الوحدة قال في التلويح ان في النكرة معنى الوحدة والجنسية الا انه قد ينضم اليها قرينة
دالة على ان القصد الى مجرد الجنسية دون الوحدة فلا تختص ببعض الافراد كما اذا وصفت بصفة عامة والحكم بما يصح
تعليله بهذا الوصف فانه يعلم من ذلك تعلق الحكم بكل ما يوجد فيه الوصف قال السمرقندي مرادهم بعمومها استقرارها
لجميع الافراد كما يدل عليه استدلالهم لذلك وجئنا لا حاجة الى تاويل يقتدر بها على تأليف كلام بليغ بلا يعجز عنها عن
تأليف كلام بليغ فيكون العموم لوقوعها في سياق النفي كما فعل المعصام

(قول الشارح) لبيان انحصار علم البلاغة اي له علم مزيد اختصاص بها بان تكون هي المقصود منه فلا يدخل غير
المعاني والبيان وسيأتي التنبيه في الشارح على الانحصارين

(قول الشارح) وحصر مرجعها في المعاني والبيان أي مع أن مرجعها أكثر من ذلك كما سيأتي وإنما المنحصر فيهما
علم البلاغة كما سأتي

(قول المحشي) لما انه انجز تعليل لبيان الانحصار والامر الثاني ان البلاغة مرجعها الى آخره والاخرة بفتح الهمزة
والهاء اخر الامر وقوله بجميع ما يستفاد منه حتى يشمل الامر الاول بل يكفي في كونه تمهيداً الامر الثاني من التفرع وإنما
ذكر الامر الاول لبيان النسبة بين البليغ والفصيح رداً على المفتاح حيث غلط فيه

(قول المحشي) خلاصته ان مقاصد الكتاب الخ اندفع بهذه الضمنية هنا ان المصنف لم يبين انحصار مقاصد الكتاب
في الفنون الثلاثة وحاصله انه حصر مقاصد الكتاب فيما سبق في علم البلاغة وتوابعها وحصر هنا علم البلاغة وتوابعها في الفنون
الثلاثة فانحصر مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وسيأتي ذلك في قول الشارح فظهر ان علم البلاغة الخ وقوله ولما كان
هذا المختصر الخ

(قول المحشي) وايراد أنواع الخ قليل خالف السكاكي فلم يشترط شيئاً من فصاحة الكلام في بلاغته وليس رجوع
البلاغة الى البيان لاشتراطها بالخلو عن التعقيد المعنوي بل لمعرفة أنواع المجاز والكناية وعلاقاتها لتلا يخرج فيها عن
اعتبارات اللغة وقيل إنه لا يشترط في البلاغة من الفصاحة سوى الخلو عن التعقيد المعنوي كذا في الاطول وكلام المحشي
هذا يرده فان مراده ان مراد السكاكي بيان ماهية البلاغة ولا دخل لشرط تحققها أي وجود ماهيتها في الكلام في

أي ليس كل فصيح بليغاً وهو ظاهر (و) الثاني (ان البلاغة) في الكلام (مرجعها)

الفصاحة أمر خارج عن ماهية البلاغة شرط لتحقيقها كما أشار إليه الشارح في تعريف البلاغة (قوله أي ليس كل الخ) يعني ان المراد بالعكس ، العكس اللغوي لا المنطقي (قوله ان البلاغة في الكلام) كذا في الايضاح وانما ، خص الامر الثاني ببلاغة

ماهيها فاهيتها هي تلك التوفية والابراد وشرط تحقيقها في الكلام هو الفصاحة كالطهارة لتحقيق العبادة فالبلاغة هي الابراد والتوفية لكن لا مطلقا بل بشرط الفصاحة فكلام السكاكي هذا لا يدل على عدم الاشتراط بل على عدم الدخول في ماهيتها ثم ان كون رجوع البلاغة الى البيان لعدم الخروج عن اعتبارات اللغة غير مستقيم لان الراجع الى ذلك صحة العبارة لا البلاغة وحينئذ يقول السكاكي وابراد أنواع الخ ان اراد بابرادها على وجهها رعاية كفايات الدلالة وضوحا وخفاً على حسب ما يقتضيه المقام فلا شك انه من البلاغة لكن ليس من مقتضى الحال المذكور في علم المعاني كما تقدم ايضاحه وهذا هو الظاهر وان اراد بذلك الخلو عن التعقيد المعنوي كان معنى قول المحشي ولا مدخل في ذلك للفصاحة انه لا فصاحة في ذلك لعدم تمام اجزائها وبما حررنا ظهر فساد ما قيل على المحشي فيه ان الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة على ان كون الفصاحة شرطاً يكفي في الاستلزام وذلك لان أخذها في تعريفها ليس على أنها جزء من حقيقتها بل ليست مأخوذة في تعريفها أصلاً وإنما المأخوذ في تعريفها كون المطابقة حال الفصاحة كما نص عليه الشارح فيما نقل عنه عند قول المصنف مع فصاحته حيث كتب قوله فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين ما نصه أي انما اعتبر في مفهومها كون مطابقتها حال كونه فصيحاً لان البلاغة الخ وانما اشترط كون المطابقة حال الفصاحة لان المطابقة مع عدم الفصاحة تكون كتعليق اللأئي في أعناق الخنازير فلا فضل لها ولا تعد بلاغة وما يصرح بان الفصاحة خارجة عن ماهية البلاغة قول الشيخ عبد القاهر فيما نقل عنه سابقاً النظم هو توخي معاني الفحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض وقوله انا نعتي الفصاحة اي البلاغة التي تجب للفظ لا من أجل شيء يدخل في النطق بل من أجل اللطائف التي تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطا في الالفاظ هذا واما قول هذا القائل على أن كون الفصاحة شرطاً يكفي في الاستلزام ففيه ان السكاكي لم يثارع في الاستلزام في التحقق الخارجي فانه جعل الفصاحة شرطاً في التحقق لان المانع من كونها فضيلة وهو الشبه بتعليق اللأئي في رقاب الخنازير انما هو في التحقق الخارجي وانما نازعه في استلزام ماهية البلاغة لماهية الفصاحة وبهذا ظهر ان ما قاله الشارح من ان في كلام المصنف تعريفه بالفصاحة بالسكاكي حيث لم يجعل البلاغة الخ يتم من حيث شمول قوله كل بليغ فصيح للمتكلم لانه يمكن كونه بليغاً بان يكون فيه ملكة التوفية والابراد المذكورين فقط بدون ان يحقق ذلك في الكلام ومن حيث شموله لبلاغة الكلام أيضاً فان السكاكي يقول ان بلاغة الكلام من حيث هي هي في ذاتها هي التوفية والابراد فقط وانما الفصاحة شرط لتحقيقها وحصولها في الكلام وقد عرفت ان الحق مع السكاكي فليتأمل

(قول المحشي) العكس اللغوي وعكس الموجبة الكلية لغة موجبة كلية وانما حمله على اللغوي لان المنطقي صحيح لان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية فيقال بعض النصيح بليغ

(قول المحشي) خص الامر الثاني أي كون مرجعها الخ بخلاف الاول وهو ان البليغ فصيح فقد عممه لبلاغة الكلام والمتكلم لان المقصود في الاول الحكم على كل بوصف وكلاهما موصوف استقلالاً بخلاف الثاني فان المقصود بيان المرجع وليس مرجعاً لبلاغة المتكلم الا بالواسطة

وهو ما يجب ان يحصل

الكلام لان كونه مرجعاً لبلاغة المتكلم، بواسطة كونه مرجعاً لبلاغة الكلام، كما يشير اليه فيما سيأتي بقوله والاعتدال عليها الخ (قوله وهو ما يجب الخ) يعني ان المرجع، اسم مكان أي محل الرجوع ولا يجوز كونه مصدراً ميمياً بمعنى المرجوع اليه، على الحذف والايصال، اذ لا يمكن استتار الضمير في المصدر وما قيل انه يأتي عنه كلمة الى لان المرجع نفس الاحتراز فليس بشي. لانه كما يصح ان مرجعها الاحتراز، باعتبار تحققة فيه يصح أن يقال ان مرجعها عائد اليه باعتبار التحقق وانما لم يجعله مصدراً ميمياً لظهوره عن الاشارة الى أن هذين الامرين يتوقف عليهما حصول البلاغة بخلاف المرجع، فانه مشير الى التوقف كما استشهد عليه بقولهم مرجع الصدق والكذب الخ، وبما ذكرنا ظهر ان القول بان المرجع في المتن بمعنى المصدر وضمير هو راجع الى المرجع بمعنى اسم المكان بطريق الاستخدام ليس بشي. اذ على تقدير كونه في المتن مصدراً لا حاجة الى بيان معنى المرجع بمعنى اسم المكان، وكذا ما قيل انه بيان لحاصل المعنى لان كلامه صريح في أنه تفسير للمرجع ولان

(قول الشارح) وهو ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها يقتضي انه اذا لم يتعلم ما به الاحتراز والتمييز وأتى بكلام مطابق فصيح اتفاقاً لا يكون بليفاً وهو كذلك كما نص عليه السيد في شرح المفتاح وتقدم المحشي ايضاً

(قول المحشي) بواسطة كونه مرجعاً لبلاغة الكلام وذلك لاختلاف بلاغة الكلام في مفهوم بلاغة المتكلم

(قول المحشي) كما يشير الخ لانه جعل الاعتدال على بلاغة الكلام متوقفاً على الاتصاف بالاحتراز والتمييز فيكون ملكة

ذلك الاعتدال التي هي بلاغة المتكلم متوقفة عليهما بواسطة توقف الاعتدال بواسطة توقف البلاغة لانها مرجعها

(قول المحشي) اسم مكان أي مكان مجازي لتوقف البلاغة على هذين الامرين كتوقف الحاصل في المكان عليه قوله على الحذف والايصال اصل التركيب وان البلاغة في الكلام الامر الذي رجعتها العرب اليه راجع الى هذين الامرين ثم أريد التعبير باسم المفعول عما رجعت اليه فليل المرجوع اليه اياها ثم حذف الجار فاستتر الضمير وهو في الحقيقة نائب الفاعل والجار انما هو لا يصال معنى الفعل اليه فليل المرجوع اياها ثم عبر بالمصدر عن اسم المفعول فاستتر فيه الضمير كما كان في اسم المفعول وضيف الى ضمير البلاغة

(قول المحشي) اذ لا يمكن استتار الضمير في المصدر لانه وان عبر به عن اسم المفعول لا يخرج عن كونه جامداً اذ غايته لفظ جامد استعمل مجازاً بعلاقة الجزئية مثلاً في معنى المشتق وهذا لا يصير مشتقاً كما هو ظاهر نعم المصدر الموصول باسم الفاعل او المفعول يتحمل الضمير كما في الرضى وشروح الالفية لكن التأويل غير ما نحن فيه وكذا المصدر القائم مقام الفعل يتحمل الضمير لتقديره بأن والفعل بل قد يقال ان التحمل هو ما قام مقامه

(قول المحشي) باعتبار تحققة فيه لان المرجع أمر كلي والاحتراز جزئي من جزئياته فكما صح حمله عليه باعتبار تحققة فيه يصح انتهاؤه اليه باعتبار تحققة فيه

(قول المحشي) فانه مشير الى التوقف لتوقف التمكن باعتبار تمكنه على المكان

(قول المحشي) وبما ذكرنا أي من ان كونه مصدراً يفوت الاشارة المتقدمة

(قول المحشي) لا حاجة الى بيان الخ لعدم جدواه في فوات تلك الاشارة

(قول المحشي) وكذا ما قيل أي قيل انه مصدر وما بعده ليس تفسيراً له بل بيان لحاصل المعنى أي لمعنى مجموع الكلام

حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه أى ما به يتحققان ويتحصلان (الى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد) والا لربما أدى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغاً لما مر من تعريف البلاغة (والى تمييز) الكلام (الفصيح من غيره) والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون أيضاً بليغاً لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد يفسر مرجع البلاغة بالعلمة الغائية لها والغرض منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان أريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف يؤول المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقاً لمقتضى الحال فصيحاً هو

هذا الحاصل يجب أن يذكر بعد تمام الكلام (قوله حق يمكن) امكاناً وقوعاً فلا يرد ان الامكان لا يكون معللاً بالغير لانه الامكان الذاتي (قوله مرجع الصدق الخ) أي صدق الخبر لا الخبر لان صدقه عبارة عن كونه بحيث يطابق حكمه الواقع فلا يرد ان الطابق واللاطباق نفس الصدق والكذب لا مرجعها (قوله الى طباق الخ) أي عائد اليهما عود الكلى الى جزئياته من حيث التحقق (قوله الاحتراز عن الخطأ الخ) ولا يدخل فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوي لانه خطأ في كيفية التأدية فلا احتراز عنه احتراز عن الخطأ في كيفية التأدية لافي نفسها (قوله المعنى المراد) وهى الاغراض التى يصاغ لها الكلام أعني الاحوال (قوله والا لربما الخ) أى

بحسب المال لا لمجرد المرجع فان مآل رجوع البلاغة الى الاحتراز انه أمر ضروري فيها كذا في الحفيد وفيه كما قال المحشي ان محل هذا الحاصل بعد قوله الى الاحتراز والتمييز لانه ليس حاصلاً للمرجع بل لها باعتبار الرجوع اليهما (قول المحشي) لانه الامكان الذاتي لانه استوا نسبة الوجود والعدم بالنسبة الى الذات بخلاف الوقوعي فان الوقوع يحتاج لمراجع

(قول المحشي) أي صدق الخبر قال الزاهد في حواشي رسالة العلم للصدق في اللغة معنيان وصف القضية وهو مطابقتها للواقع ووصف القائل وهو بمعنى الاخبار عن قضية مطابقة للواقع اهـ والكون الذي ذكره المحشي لازم لصدق القائل اما صدق الخبر فهو نفس مطابقة الواقع كما سيأتى في التنبيه الاتي فما في بعض النسخ أي صدق الخبر والخبر تحريف والصواب لا الخبر كما في بعض آخر

(قول المحشي) ولا يدخل فيه الاحتراز الخ والا لم يصح قول المصنف وما يحتار به عن الاول علم المعاني ثم ان علم البيان يعرف به كيفية ايراد المعاني التي روعي فيها المطابقة أعني المعاني التركيبية وانما قالوا ان المراد بالمعنى الواحد في تعريفه الخصوصية لسقوط اصل المعنى عن نظرهم كما سيأتى في البيان وحينئذ يكون التعقيد في المعنى التركيبي وان كان المجاز مفرداً لجواز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اخفى دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى كما سيأتى ايضا في الشارح هناك

(قول المحشي) أي الاغراض علم المعاني يبحث فيه عن افادة التراكيب للمعاني المشتملة على اخصاوص فيحترز به عن عدم افادة تلك المعاني لكن لما كان المقصود اخصاوص بل الاغراض كدفع الانكار قال ذلك الا ان في قوله أعني الاحوال

الاحتراز عن الخطأ في أداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به وأريد بلاغة المتكلم لأن غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد هذين الأمرين أو تتوقف عليهما فلم يعلم انهما غرض منها وغاية لها فالرجوع الى الحق خير

ان لم يكن مرجع البلاغة الاحتراز المذكور جاز حصول البلاغة بدون الاحتراز أي مع الخطأ في التأدية فلا يكون مطابقاً لمقتضى الحال فلا يكون بليغاً وقد فرضناه بليغاً هذا خلف وكذا العبارة الثانية فتدبر فانه قد، زل فيه الاقدام (قوله وفساده واضح) لان الاحتراز مثلاً انما يصلح غرضاً للعلم بشيء، واما كونه غرضاً للمطابقة فلا معنى له وكذا التمييز وأيضاً كلاهما فعل المتكلم، فجعلهما غرضاً لكون الكلام مطابقاً لا معنى له، ولو قدر تأليف الكلام فهما أيضاً ليسا بغرضين من التأليف وانما الغرض افادة المعنى على ما ينبغي كذا قل عنه (قوله تفيد هذين الأمرين أو تتوقف عليهما) لانه يستفاد من التعريف أن بلاغة المتكلم، سبب لتأليف الكلام البليغ مفيدة له والتأليف يحصل بالاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى خفا ولعلها الاحوال المرادة للمتكلم

(قول المحشي) وان لم يكن مرجع البلاغة الاحتراز الخ يعني انه قد علم ان البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال فلو لم يكن الاحتراز مرجعاً لها لحصلت بدونه بان تحصل مع الخطأ في التأدية واذا كان كذلك لا يكون مطابقاً وقد فرضناه مطابقاً فقول الشارح فلا يكون بليغاً متفرع على قوله غير مطابق باعتبار ما علم مما سبق كما يدل عليه قوله لما مر وفي العبارة الثانية لما سبق لا على نفي كون الاحتراز مرجعاً اذ مع عدم كونه مرجعاً لها لا تكون متوقفة عليه فلا يتم الدليل تدبر وانما قال الشارح لربما ادى لانه لا يلزم من عدم كونه مرجعاً التأدية بغير المطابق وانما اللازم جواز ذلك (قول المحشي) زل فيه الاقدام اشارة للعنفيد وغيره

(قول المحشي) لان الاحتراز مثلاً أي التحرز من الخطأ في التأدية انما يصلح غرضاً للعلم بشيء كما يقال الغرض من المنطق الاحتراز عن الخطأ في الفكر وانما كان كذلك لان العلم بشيء هو الذي يطلب به الاحتراز عن الخطأ والتمييز وامثالهما واما كونه ^{غرضاً} للمطابقة فلا معنى له اذ لا يطلب التحرز من ذلك بالمطابقة لعدم افادتها اياها اذ ليست علماً وانما هي وصف للكلام فلا يصح ان يقال طابق الكلام للاحتراز فهذا الرد الاول منظور فيه لكون الاحتراز غرضاً لفعل مسند للكلام وهو المطابقة مع قطع النظر عن كون الاحتراز وصفاً للمتكلم وقيل ان كونه لا معنى له لانه متقدم على المطابقة كما مر في الشارح وعليه السمر قندي ^{وبره} لكنه خلاف ظاهر المحشي وتعليله اولا بقوله لان الخ تدبر

(قول المحشي) فجعلهما غرضاً الخ لان الغرض كما عرفت المطلوب للفاعل بفعله ومطابقة الكلام ليست فعلاً له وكذا العلة الغائية هي الباعثة له على فعله لتترتب عليه والمطابقة المذكورة ليست فعله قوله ولو قدر تأليف الكلام أي ليكون فعله (قول المحشي) سبب لتأليف الكلام البليغ أي والسبب لا بد أن يكون كافياً في المسبب مفيداً له فلا بد أن يكون مفيداً لما يتوقف عليه المسبب هذا ان نظر لجرد السببية فان نظر الى انها ملكة كما هو الواقع كان المعلوم مما تقدم انها متوقفة على تحقق هذين الأمرين ووجودهما الفعلي لتوقفها على الممارسة التي لا تكون الا بتحققها فمعنى الكلام حينئذ انه لا يخلو الحال فاما أن ينظر الى السببية فتكون مفيدة لها واما ان ينظر الى انها ملكة فتكون متوقفة عليهما وان كان الواقع انها ليست سبباً مطلقاً بل باعتبار كونها ملكة كما سبق والاقنطار عليها يتوقف الخ وانما أتى بالاحتمال الآخر تعميماً لنفي علم الغرضية

فالحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين والافتقار عليها يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو امر يتحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعاً لا الى مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله (والثاني) اي تمييز الفصيح من غيره يعني معرفة ان هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو انه مركب اجزاؤه تميز السالم من الغرابة عن غيره أي معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذلك ليحترز عن الغرابة وتميز السالم من المخالفة عن غيره وكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يبين في علم متن اللغة

المراد من ذلك الكلام وتميز الفصيح عن غيره فتكون البلاغة مفيدة لها أيضاً وانها ملكة ومعلوم ان ملكة كل علم تحصل بممارسة ومزاولة اذا لم يكن جبلياً فملكة الافتقار على التأليف تحصل بتكرار التأليف الموقوف على الامرين، وكلمة أو للحصر أي المعلوم بما تقدم منحصر في الافادة والتوقف لا يتجاوز الى كونها علة غائية (قوله فالحاصل) من كلام المصنف رحمه الله ان البلاغة أي بلاغة الكلام (قوله والافتقار الخ) لما عرفت ان الافتقار يحصل بالممارسة فتكون بلاغة المتكلم أيضاً مرجعاً هذان الامران بالواسطة (قوله وهو) أي الاتصاف بهذين الوصفين (قوله فرجع البلاغة مطلقاً الى تلك العلوم) أما بلاغة الكلام فظاهرة وأما بلاغة المتكلم فتوقف الافتقار على الاتصاف المتحصل من تلك العلوم (قوله يعني معرفة الخ) أي، ليس المراد التمييز الفعلي بين الفصيح وغيره، فان بلاغة الكلام لا تتوقف عليه، وان كانت متوقفة على فصاحته بل على المعرفة المذكورة (قوله فهو انه مركب) الضمير الاول راجع الى التحقيق والثاني الى التمييز والجملة أعني اجزاؤه تمييز السالم

على كل تقدير ويحتمل ان السببية منظورة فيها لما بعد تحقق الملكة والتوقف منظور فيه لما قبل تحققها وبهذا ظهر فساد ما قيل ان التوقف على الامرين على الاحتمال الثاني يتنافى افادتهما على الاول وكذا ما قيل ان افادتهما ان اريد بهما الفعليان والتوقف عليهما ان اريد بهما التمكن منهما لان المتوقف عليه ما بالفعل ولا يلزم على مجرد السببية ان تكون الافادة بالفعل وأما ما قيل ان بلاغة المتكلم لا تتوقف عليهما انما المتوقف بلاغة الكلام بدليل ان وقوع مستشرزات في كلام امرئ القيس لا يضر في بلاغته بل في بلاغة كلامه فلا ينبغي أن يتفوه به عاقل اذ الكلام في توقف الملكة على ممارسة الاحتراز والتمييز بمعنى انها لا تحصل الا بعده لا على أن لا يقع في كلامه غير الفصيح مثلاً اصلاً

(قول الشارح) واما تحقيق الخ احتاج له لجعله الثاني شيئاً واحداً ثم قال منه الخ (قول المحشي) وكلمة أو للحصر أي عدم الخروج عن الاحتمالين وعلى الاحتمال الاول في بيان ما تقدم تكون مانعة خلوجهم وعلى الثاني تكون مانعة خلوجهم لاستفادة كلا الامرين معاً فتدبر

(قول المحشي) ليس المراد التمييز الفعلي التمييز الفعلي هو أن يعرف الفصيح من غيره مع الاتيان به وترك غيره (قول المحشي) فان بلاغة الكلام لا تتوقف عليه أي لا يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها كما مر فان حصول بلاغة الكلام لا يتوقف على الاتيان بالفصيح قبل الاتيان بذلك الكلام البليغ وانما المتوقف عليه المعرفة نعم بلاغة المتكلم لكونها ملكة متوقفة على المزاولة تتوقف على الاتيان به في ضمن التأليف المتكرر وان كان التأليف انما يتوقف على المعرفة (قول المحشي) وان كانت متوقفة على فصاحته أي وكونه فصيحاً يكفي فيه معرفة الفصيح من غيره ولا حاجة للاتيان

إذ به يعرف ان في تكا كاتم ومسرجا غرابة بخلاف ما اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة وأحاط بمعاني المفردات المأنوسة علم أن ما عداها مما يفتقر الى تقدير أو تخرج فهو غير سالم من الغرابة إذ بضدها تبين الاشياء وتميز السالم من مخالفة القياس عن غيره يبين في علم الصرف إذ به يعرف ان الاجل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي فأتضح ان تمييز الفصيح عن غيره (منه ما يبين) أي يوضح (في) علم (متن اللغة) كالغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة يعنى العلم باوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على جميع اقسام المريسة (أو) في علم (التصريف) كمخالفة القياس (أو) في علم (النحو) كضعف التأليف والتعقيد اللفظي

عن غير صفة المركب وانما كان مركا لان تمييز الفصيح عن غيره ، انما يتحقق بمجموع التميزات المذكورة لا بكل واحد منها ولا يصدق على شيء منها انه تمييز الفصيح عن غيره لكونها اجزاء خارجية له (قوله إذ به يعرف الخ) فعني كون التمييز المذكور ميبنا في علم متن اللغة انه يحصل ، بسبب أمر مبين فيه فاسناد يبين الى كلمة ما الذي هو عبارة عن التمييز اسناد مجازي والمعنى منه ما يبين سببه وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان التمييز عبارة عن المعرفة ولا معنى لتبينه في علم اللغة أو غيره (قوله منه ما يبين الخ) أي بعض تمييز الفصيح عن غيره تميزات يبين سببها في اللغة أو في الصرف أو في النحو أو يدرك بالنزوق فكلمة مالف ومجمل وما بعده نشر له والشائع في هذا النشر كلمة أو كما سيجي فلا يرد ان الصواب ايراد الاول لانه مبين في جميع العلوم المذكورة لاني أحدها (قوله والتعقيد اللفظي) فانه يحصل ،

به قبل وبهذا ظهر فساد ما قيل هنا

(قول المحشي) انما يتحقق بمجموع التميزات أي بالتميزات العارض لها هيئة اجتماعية بنا على تعدد العلم بتعدد المعلوم فيكون هو تلك التميزات مع الهيئة وحينئذ لا يكون كلياً لاجزائه بل كل لها ولا يصدق على شيء منها لكونها اجزاء خارجية بخلاف ذي الاجزاء الذهبية فانه يصدق عليها كما يقال الناطق انسان أو بعض الحيوان انسان لتحقق الكل في فيه دون الجزء الخارجي فتدبر

(قول المحشي) بسبب أمر مبين فيه وهو الالفاظ المبينة في الكتب المتداولة فان كل ما فيها غير غريب فما لا يوجد فيها غريب (قول المحشي) اسناد مجازي من اسناد ما للسبب الى المسبب وقوله فالمعنى أي التجوز عنه وقوله ما يبين سببه وهو الالفاظ الغير الغريبة فانه متى أحاط بها علم ان ما عداها غريب وبأنه من الاسناد للسبب اندفع قول القاري انه كان المناسب على كلام الشارح أن يقول منه ما يستفاد من علم متن اللغة تدبر

(قول المحشي) ولا معنى لتبينه الخ لان المبين في العلوم ليس هو المعرفة بل عوارض الموضوعات

(قول المحشي) أي بعض تمييز الخ اشار الى ان من مبتدا أو قائمة مقامه على الخلاف وانما صنع ذلك لانه لا فائدة في الحكم على ما يبين بأنه بعض تمييز الفصيح فانه ليس بمقصود اذ المراد بيان مواضع تلك التميزات لا الحكم على ما في تلك العلوم بأنه بعضها لانه ليس محدثا عنه وقوله كلمة أو وهي بمعنى الواو

(أوبدرك بالحس) كالمتنافر إذ به يدرك ان مشتتاً متنافراً دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات (وهو)
أى ما يبين في هذه العلوم أوبدرك بالحس (ما عدا التعقيد المعنوى) إذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز
السالم من التعقيد المعنوى عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة أوبدرك بالحس
ويحتز بها عما يجب ان يحتز عنه

أما لضعف التأليف أو لاجتماع أمور كل واحد منها خلاف الأصل وكل واحد منها يعلم يعلم النحو (قوله أوبدرك
بالحس) أى تمييز يدرك متعلقه بالحس وهو التنافر وعدمه كما يدل عليه قوله إذ به يدرك الخ فلا يرد ان التمييز عبارة عن
المعرفة ولا يدرك بالحس ذلك التمييز لانه لا يحصل به العلم بالعلم ولا يحتاج الى القول بان يدرك بمعنى يحصل (قوله بالحس)
أى بالذوق الصحيح، الذى هو كالحس فى الادراك (قوله أى تعيين ما يبين الخ) فالضمير راجع الى ما المفسر بالتمييزات
المذكورة، ليصح الحكم عليه بما عدا التعقيد المعنوى والمعنى على تقدير المضاف أى ما عدا تمييز التعقيد المعنوى (قوله من
هذا الكلام) أى قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوى (قوله ما يبين الخ) أى تعيين التميزات كما يشعر به عبارة المتن، باعتبار
انها تبين فى العلوم المذكورة أو تدرك بالحس، وباعتبار انها يحتز بها عما يجب الاحتراز عنها من اسباب الاخلال بالفصاحة
أى تعيين ما يحتز بها عنه ولا شك ان قوله، وهو ما عدا ذلك يفيد

(قول المحشى) أما لضعف التأليف الخ فالتعقيد اللفظي أعم من ضعف التأليف ثم ان كون السبب أحد الأمرين
هو الغالب فلا ينافي ان التعقيد قد يحصل ببعض الأمور الشائع استعمالها كترك ضمير الفصل في نحو زيد العالم من بى
فلان فانه مع الترك يحتمل الخبر والصفة وقد تقدم ذلك في الشرح

(قول المحشى) خلاف الأصل وان كان شائع الاستعمال جارياً على القوانين وفيه رد على الفزري

(قول المحشى) يدرك متعلقه بالحس وذلك الادراك سبب التمييز

(قول المحشى) لا يحصل به العلم بالعلم وانما يدرك به الأمور الخفية

(قول المحشى) الذى هو كالحس فقوله هنا يدرك بالحس لا ينافي ما سبق من ان التنافر يدرك بالذوق في شرح

المفتاح للشارح الذوق يطلق على القوة المدركة للعلوم من حيث كمالها فى الادراك بمنزلة الاحساس

(قول المحشى) فى الادراك أى ادراكه كامل كادراك الحس

قوله ليصح الحكم الخ بخلاف ما اذا كان راجعاً لما يدرك بالحس فانه أخص مما عدا التعقيد المعنوى ولو كان عينه لازم أن

لا يحتاج لغير الحس من العلوم المذكورة وهو مناقض لما مر ولذا نقل عن الشارح من قال برجوعه لما يدرك بالحس فقد سها

(قول المحشى) أى قوله وهو ما عدا الخ رد على الفزري حيث قل المراد بالكلام قوله والثاني منه ما يبين الخ

(قول المحشى) باعتبار انها تبين الخ أى تعيينها باعتبار ان المبين فى تلك العلوم هو تلك التميزات دون تمييز التعقيد المعنوى

(قول المحشى) وباعتبار انها يحتز بها الخ وتعيينها بهذا الاعتبار هو تعيين الاحتراز بها بتعيين ما يحتز عنه مما يجب

الاحتراز عنه ولذا قال أى تعيين ما يحتز بها عنه فهو راجع لثاني واخذ هذين الاعتبارين من الصائتين فالتقصود ليس

بتعيين عين التميزات فى ذاتها بل من حيث انها الميئنة فى تلك العلوم دون غيرها ومن حيث ما يحتز بها عنه الخ

(قول المحشى) وهو ما عدا ذلك حكاية لكلام المصنف بالمعنى

تعيين تلك التميزات بأنها ماعدا تمييز التعقيد المعنوي، وتعيين ما يحتز بها عنه بأنه ما عدا التعقيد المعنوي ليرتب ، على ذلك العلم بأنه لم يبق مما ترجع اليه البلاغة الا الامران قدون لاجل ذينك الامرين علم البلاغة فقوله ويحتز عطف على يبين وضمير بها راجع الى ما لكونها عبارة عن التميزات ، وهذا على قياس ما مر من قوله اجزاؤه تمييز السالم عن غيره الخ حيث رتب على كل تمييز احتراز عن سبب من الاسباب فتدبر فانه قدزل فيه الاقدام وقيل ان قوله يحتز عطف على تعيين او على ما يبين بتأويل المصدر ، اما بتقدير ان او بدونه كما في قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه والمعنى ان الغرض من قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي ، تعيين التميزات التي تبين في العلوم المذكورة وتذكر بالحس ، والاحتراز بتلك العلوم عما يجب ان يحتز عنه من الغرابة ومخالفة القياس والضعف والتنافر والتعقيد اللفظي ليعلم من هذا التعيين والاحتراز انه لم يبق لنا مما يتوقف عليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ في التأدية والاحتراز عن التعقيد المعنوي

(قول المحشي) تعيين تلك التميزات أي من حيث انها المبينة في تلك العلوم دون غيرها
(قول المحشي) وتعيين ما يحتز بها عنه أي من اسباب الاخلال فالمعنى وتعيين ما يحتز بتلك التميزات عنه من اسباب الاخلال بأنه ماعدا التعقيد المعنوي وذلك بطريق للزوم لان تمييز غير التعقيد لا يحتز به عن التعقيد
(قول المحشي) على ذلك أي تعيين التميزات وتعيين ما يحتز بها عنه من أسباب الاخلال بما مر وجه القرب انه لما أفاد المصنف بقوله وهو ماعدا التعقيد انه لم يبق من التميزات الا تمييز التعقيد المعنوي ولا من اسباب الاخلال سوى التعقيد اذ لم يخرج سواه ولم يذكر فيما ذكره ما يحتز به عن الخطأ في تأدية المراد فاذا ضم ما به ذلك الاحتراز الى ما به الاحتراز عن التعقيد المعنوي كان الباقي هو الامرين المذكورين فقول المصنف وهو ما عدا التعقيد في قوة ان يقال المبين في علم متن اللغة هو تمييز الغريب من غيره فالمميز به هو الغرابة لا غير وهكذا الباقي فكانه قال هذه التميزات المبينة في تلك العلوم والمدركة بالحس غير تمييز التعقيد المعنوي فيحتز بها عن غيره وبقي التمييز الذي يحتز به عنه وتقدير عبارة الشارح على هذا الوجه هكذا الغرض من هذا الكلام تعيين التميزات التي تبين في العلوم المذكورة والتي يحتز بها عما يجب أن يحتز عنه

(قول المحشي) وهذا على طبق الخ أي كون الاحتراز بالتميزات جار على طبق ما مر في الشرح بخلاف ما اذ قيل ان الاحتراز بالعلوم كافي التوجيه الثاني وفي نسخة قياس بدل طبق وحاصل هذا التوجيه ان ما عبارة عن التميزات ويحتز عطف على يبين وأنت ضمير بها لرجوعه للتميزات والمراد تعيين التميزات بان المبين في العلوم المذكورة والمدرك بالحس هو هذه دون غيرها وتعيينها من حيث ما يحتز بها عنه بتعيينه بأنه ما عدا التعقيد المعنوي ليرتب ما ذكره

(قول المحشي) اما بتقدير أن او بدونه لانه اذا قصد من الفعل المعنى المصدري فقط لا يحتاج الى سابق كما يؤخذ من المحشي في حاشية القاضي على انه ان عطف على تعيين كان من عطف الفعل على الاسم الشبيه به كما قال واعطف على اسم الخ
(قول المحشي) تعيين التميزات التي تبين على هذا يكون التعيين بجهة البيان في العلوم المذكورة أيضاً

(قول المحشي) والاحتراز بتلك العلوم الخ أي وتعيين الاحتراز بتلك العلوم ان عطف على تعيين فهو عليه على تقدير مضاف لات الغرض بيانه لان نفسه وقوله بتلك العلوم فيه أن الاحتراز انما هو بالتميزات الحاصلة منها لا بها فلا معنى للعدول عنه ثم ان سياق المصنف على ما حل به الشارح ليس لبيان الاحتراز اذ المتقدم التميزات فقول المصنف وهو

ليعلم انه لم يبق لنا مما ترجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء في التأدية وتمييز السالم من التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد فمست الحاجة الى علم به يحترز عن الخطاء وعلم به يحترز عن التعقيد المعنوي ليم امر البلاغة فوضعوا لذلك علمي المعاني والبيان وسموها علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله (وما يحترز به عن الاول) يعنى الخطا في التأدية (علم المعاني) فالمراد بالاول

وقيل انه يحتمل ان يكون ما كناية عن التميزات كما يشعر به عبارة المتن ويحترز عطف على ما يبين بتقدير ما وضمير بها راجع الى ما المقدرة انث لكونه عبارة عن العلوم والحس وما في قوله عما يجب كناية عن الغرابة والمخالفة وغير ذلك وخيئتحتاج الى اعتبار مقدمة مطوية وهى معلوم لنا ان الامور التي يجب الاحتراز عنها كم هي ليترتب على ما ذكر (قوله ليعلم ما عدا الخ معناه والتميزات المينة في العلوم ما عدا تمييز التعقيد كما هو صريح الشرح فن أين يكون الغرض منه تعيين الاحتراز وهو صريح في أن المقصود تعيين التميزات اذ ليس الكلام الا فيها وان كان تعيينها باعتبار الاحتراز يؤول الى تعيين ما يحترز عنه لكن هذا لا يخرج الكلام عن سياقه كما هو ظاهر ثم على هذا التوجيه أيضاً تعيين الاحتراز ببيان ما يحترز عنه الحاصل بقوله ما عدا الخ وحاصل الفرق بين هذا التوجيه وما قبله ان العطف على ما قبله على يبين وضمير بها التميزات والمبين هو التميزات والمبين به التبيين في العلوم وما يحترز عنه اما عليه فالعطف على تعيين أو ما يبين وضمير بها للعلوم والمبين في الثاني الاحتراز ثم ان هذا التوجيه لا يناسب أيضاً قول الشارح ليعلم أن الباقي هو التمييز ليحترز الخ فانه يفيد أن الكلام في تعيين التميزات فتدبر

(قول الشارح) لمكان مزيد اختصاص نقل عنه هذا جواب سؤال مقدر هو ان علم البلاغة لا يختص بالمعاني والبيان بل يدخل تحته أمور كعلم النحو والصرف وغير ذلك فلا وجه لاختصاص ذلك ومكان مصدر ميمي بمعنى الثبوت أو اسم مكان على انه من باب الكناية أي المراد لازمه وهو الكينونة ومزيد مصدر ميمي بمعنى الزيادة والمعنى لوجود زيادة اختصاص وقد يقال لا نسلم أن لها زيادة اختصاص بالبلاغة لان المصنف جعل مرجع البلاغة أمرين الاحتراز عن الخطا في التأدية وهو يفيد علم المعاني وتمييز الفصح عن غيره وهو يفيد علوم متعددة من جعلها علم البيان واجيب بان المقصود من علم البيان ذلك التمييز وأما غير علم البيان من تلك العلوم وان حصل به التمييز لكن بالتبعية لا بالقصد كما لا يخفى (قول الشارح) والمراد بالاول الخ نقل عنه الأقرب في توجيه عبارة المتن المصير الى حذف المضاف أي ما يحترز به عن متعلق الاول وهو الخطا

(قول المحشي) وقيل انه يحتمل الخ هذا الاحتمال الاول مبني على فهم ان المراد بقوله من هذا الكلام قول المصنف والثاني منه ما يبين الخ كما صنع الفري لاعلى ان المراد به قوله وهو ما عدا التعقيد كما صنع المحشي كما يدل عليه جمل ما كناية عن العلوم والحس اذ المبين به ذلك قوله منه ما يبين الخ لا قوله وهو ما عدا الخ اذ لا تعرض فيه لبيان العلوم والحس ولذا احتاج الى اعتبار المقدمة المطوية لانه لم يتعرض لبيان الاسباب الخلة بخلاف التقريرين السابقين لكن فيه انه ان لم يضم قوله وهو ما عدا التعقيد الى ذلك لا تعيين اذ تعيين ما يبين في العلوم بأن يقال المبين هو كذا اما اذا قيل منه ما يبين في كذا فهذا تعيين للتميزات في ذاتها لا لما يبين وفيه أيضاً انه لا حاجة الى تلك المقدمة مع قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي فلم يضم الى ذلك الكلام حتى يستغنى عن تلك المقدمة وقد يقال ان الكلام على التردد أى يحتمل أن يكون المراد

أول الأمرين الباقيين اللذين احتجج الى الاختراز عنهما وأما الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن غيره فانما هو الاختراز عن الخطأ لانفس الخطأ (وما يحتز به عن التعقيد المعنوي علم البيان) فظهر ان علم البلاغة منحصر في علمي المعاني والبيان وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتأمل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا علم البديع واليه أشار بقوله (وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع) ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصار مقصوده في القنون الثلاثة (وكثير) من الناس (يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى الاول علم المعاني والاخيرين) يعني البيان والبديع (علم البيان والثلاثة علم البديع) ولا يخفى وجوه المناسبة والله أعلم

الخ) اذ بمجرد تعيين ماذكر من غير اعتبار هذه المقدمة لم يعلم ان الباقي اي شيء، ويحتمل ان يكون ما كناية عن اسباب الاخلال التي تبين في العلوم اوتدرك بالحس وحينئذ ينبغي ان يقدر قبل قوله ويحتز كلمة ما كناية عن جميع اسباب الاخلال ويكون المعنى الغرض تعيين الامور التي تبين في العلوم المذكورة اوتدرك بالحس وتعيين امور يجب وينبغي ان يحتز عنها، في نفس الامر ليعلم ان المبين كم وان الباقي كم لكن لا يلزم هذا التوجيه قوله مما ترجع اليه البلاغة بل الملازم ان يقول لم يبق من اسباب الاخلال الا الخطأ والتعقيد وحينئذ لا يحتاج الى اعتبار تلك المقدمة الطوية ولكن يحتاج الى تقدير كلمة ما لان كلمة ما في قوله ما يبين لا تشمل ما بقى من اسباب الاخلال وكلمة ما المقدرة ينبغي ان تشمل جميع الاسباب والى جعل عما يجب من وضع المظهر موضع المضمحل والى جعل ضميرها راجعا الى العلوم من غير اعتبار قيده اعني المذكورة معه والى الحس لان ما بقى من اسباب الاخلال لا يحتز عنه بالعلوم المذكورة بل يحتز عنه بالمعاني والبيان (قوله أول الامرين) والاولية باعتبار كونه مذكورا في الاول المقابل للثاني (قوله فانه من مزال الاقدام) اذ قد وقع فيه اغلاط كثيرة لانه قد فسر المرجع بالعلة الغائية ولم يعرف معنى قوله يبين في متن اللغة واعتراض بأنه ليس في علم متن اللغة ان بعض الالفاظ يحتاج في معرفته الى أن يبحث عنه في الكتب المبسطة أو يحتاج الى تقدير وجعل كلمة هو في قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي راجعا الى ما يدرك بالحس وحل الاول في قوله وما يحتز به عن الاول على الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح

بهذا الكلام ما عدا قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي وحينئذ يكون المراد بما يجب الاختراز عنه هو اسباب الاخلال المحتز عنها في هذه العلوم فقط ويحتمل أن يكون المراد به ما يم قوله وهو ما عدا التعقيد وحينئذ يكون ما الاولى كناية عن اسباب الاخلال الميئة في العلوم المذكورة وما المقدرة كناية عن جميع اسباب الاخلال

(قول المحشي) ويحتمل أن يكون كناية الخ هذا الاحتمال مبني على ان المراد بهذا الكلام قول المصنف مرجمها الى الاختراز الى تمام قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي لان بيان جميع الاسباب انما هو في ذلك

(قول المحشي) في نفس الامر وهي جميع الاسباب الخلة المبين بعضها في العلوم المذكورة وتوضيح ذلك ان الغرض بيان جميع اسباب الاخلال التي يجب الاختراز عنها بالعلوم التي يحتز عنها بها وبيان خصوص ما يحتز عنه بهذه العلوم التي ذكرها لتمييز ما يحتز عنه بالعلوم المذكورة عما يحتز عنه بغيرها فيعلم أن الباقي من اسباب الاخلال كم (قول الشارح) ولا يخفى وجوه المناسبة قل عنه أما تسمية العلوم الثلاثة بالاسامي الثلاثة فلان علم المعاني يبحث

عن الكيفيات والخصوصيات التي تعتبر في المعاني أولاً وبالذات وفي الالفاظ ثانياً وبالعرض فنبهوا على ان هذا العلم يتعلق بالمعاني وكيفياتها لا بالالفاظ أنفسها على ما سبق الى بعض الأوهام وعلم البيان يتعلق باظهار تمام المراد وبيانها بالطرق المختلفة بحيث لا يحتوي على تعقيد فيه وعلم البديع يتعلق بأمور مستبعدة في باب التحسين يصار اليها بعد تمام البلاغة برعاية المطابقة ووضوح الدلالة وأما تسمية الجميع بعلم البيان فلتعلقها بالبيان أعني المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير من حيث إنه كيف يؤلف حتى يكون على ما ينبغي ويستحسن وأما تسمية الأخير بعلم البيان فعلى سبيل التغليب وتشبيهه المحسنات البديعية بالمحسنات البيانية من أنواع التشبيهات والمجازات والكنايات وأما تسمية الجميع بعلم البديع فلتعلقها بما هو مستبعد بالنسبة الى الكلام المودى به أصل المعنى الذي يستوي فيه الخاصة والعامة اهـ

ثم الجزء الاول بانتهاء الكلام على المقدمة التي بها يرتبط علم البلاغة وينتفع بها فيه، ويليه الجزء الثاني مبتدأ بفن المعاني الذي به الاستشراف على كون القرآن معجزاً لمعانيه، وصلى الله على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله واصحابه الذين شادوا الدين،

